ديفيد فرومكين

نهاية الدولة العثمانية

وتشكيل الشرق الأوسط

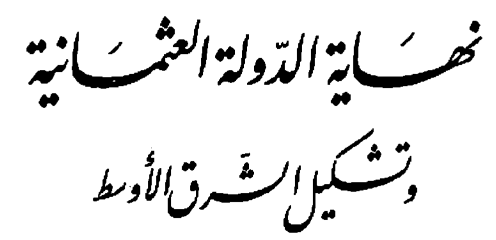
قراءة وتقديم الدكتور

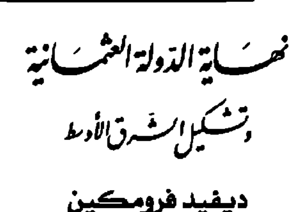
منذر الحايك

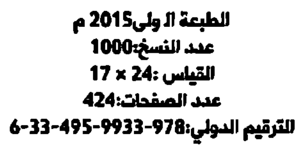
ترجم النصوص:

وسيم حسن عبدو




نهاية الدولة العثمانية
وتشكيل الشرق الأوسط




الطبعة الأولى 2015 م
عدد النسخ: 1000
القياس: 24 × 17
عدد الصفحات: 424
الترقيم الدولي: 978-9933-495-33-6

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد 1072 لسنة 2014



بناية المكتبة البغدادية
07901785386 - 07707900655
07901312029 - 07813515055
Email: yaserbook@yahoo.com



دار صفحات للنشر والتوزيع
سورية - دمشق - ص.ب 3397
هاتف: 00963 11 22 13 095
تلفاكس: 00963 11 22 33 013
موبايل: 00963 933 41 81 81
الإمارات العربية المتحدة - دبي - ص.ب: 231422
موبايل 00971 528 442 942
info@darsafahat.com
darsafahat.pages@gmail.com
www.darsafahat.com

التنفيذ والإخراج الفني والغلاف: دار صفحات - دمشق

ديفيد فرومكين

نهاية الدّولة العثمانية وتشكيل الشّرق الأوسط

ترجم النصوص للعربية: وسيم عبدو

قراءة وتقديم
للدكتور منذر الحايك

2015

صدر الكتاب باللغة الإنكليزية في الولايات المتحدة عام/ 1989
ترجم النصوص للعربية: وسيم عبدو

A Peace to End All Peace

Creation of
The Modern Middle East

1914-1922



David Fromkin

الإهداء

إلى السياسيين والمهتمين بالسياسة والتاريخ ،

إلى كل مدعي الثقافة والمنظرين والمحللين ،

في الشرق العربي ، الذي أسماه الغربيون "الشرق الأوسط" ،

نقدم هذا العمل لتقرؤوه إذا سمح وقتكم الثمين ،

علكم تدركون ما فعل الغرب ،

وتتوقعون ما هو فاعل اليوم.

أبو فراس

المحتويات

الفصل الثالث:

الفصل الرابع:

الفصل الخامس:

الفصل السادس

الفصل السابع

الفصل الثامن

الفصل التاسع

قراءة في الكتاب

قراءة للكاتب:

اشتهر "ديفيد فرومكين" في عالمي السياسة والتاريخ الحديث بعد أن أصدر كتابه هذا، والذي قدم فيه رؤية تحليلية شاملة للآثار التي تركتها الحرب العالمية الأولى في الوضع الدولي والأوروبي عموماً، وفي المشرق العربي وشعوبه خصوصاً، بتكوين ما أصبح يسمى الشرق الأوسط.

"ديفيد فرومكين" هو كاتب وقانوني ومؤرخ أكاديمي أمريكي، تخرج في جامعة شيكاغو، وهو الآن أستاذ في جامعة بوسطن، يُدرِّس التاريخ والعلاقات الدولية والقانون، كما يشغل منصب مدير مركز فريدريك س. باردي لدراسات المستقبل البعيد المدى، ويحرر الافتتاحية في مجلة الشرق الأوسط الفصلية الصادرة عن منتدى الشرق الأوسط، وعضو جمعية العلاقات الخارجية في الولايات المتحدة، وقبل أن يمتهن فرومكين الكتابة التاريخية عمل عام 1972 محامياً ومستشاراً سياسياً لحملة "الديمقراطية أولاً"، ثم باشر عمله مستشار السياسة الخارجية لحملة مرشح الرئاسة هيوبرت همفري، وشغل منصبي: وكيل المدعي العام، ومستشار الدفاع في الهيئة العامة للدفاع في المحاكم العسكرية التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية كليهما.

وهذا الكتاب ليس الأول ولا الأخير للمؤلف، فقد حرر فرومكين سبعة أعمال، أحدثها كتاب "صيف أوروبا الأخير، من الذي بدأ الحرب الكبرى في عام 1914". وهو كتابه

الثاني عن الحرب العالمية الأولى، وتناول فيه التطورات السياسية الظاهرة والخفية، والتي ساقت أوروبا والعالم خلال صيف 1914م إلى الحرب العالمية التي اندلعت في خريف ذلك العام، واستمرت آلة موتها تحصد البشر إلى عام 1918، ويمكن أن نعد ذلك الكتاب تمهيداً لوقائع كتابه الأشهر والأهم: نهاية الدولة العثمانية، حيث تميز فيه فرومكين بتحليلاته الدقيقة الواضحة، وتمكن فيه من إعادة تصوير السياسة الأوروبية في تركة الرجل المريض، أو ما أصبح يعرف بالشرق الأوسط خلال السنوات مابين عام914م وعام1922، وكيف تمكنت دوائر السياسة الخارجية للحلفاء، وخاصة البريطانية، من تكوين هذا الشرق وصياغة الأنظمة التي تحكم فيه حالياً.

قراءة للكتاب:

كثيرة هي الكتب، وأكثر منها البحوث والمقالات والمحاضرات التي أوحاها انفراط عقد الدولة العثمانية، وما تبع ذلك من قيام كيانات سياسية متعددة لأمة كانت واحدة، لم تلتزم بقيامها بحدود جغرافية ولا لغوية ولا عرقية ولا دينية، فمن المألوف أن يكون ذلك الحدث الجلل مصدر إيحاء لا ينضب لفيض من النتاج التاريخي والسياسي، لكن مع الأسف معظمه كان يفتقر إلى اطلاع كُتَّابه على حقيقة الأمر، كما جرى فعلاً. لقد قرأنا كثيراً مما كتب بوحي العاطفة القومية أو الدينية، أو المصالح والأهواء فقط، لكن لم يذكر أحد أمامنا حتى الآن كيف جرى ذلك فعلاً بدقائق الأمور، وهذا الكتاب يتفرد بذلك عن كل ما كتب، فهو يورد معلومات موثقة بمنهج علمي واقعي بعيد عن العواطف والمصالح والمؤثرات، فهنا الوقائع تتكلم، وهنا الحقائق المجردة توضح كيف صنع التاريخ من جديد، ولذلك قد يخلق الكتاب أزمة ثقافية، فهو يقلب كل ما تعلمناه أو جلّه، ولكن الأخطر هو الأزمة الروحية التي سيخلفها بعد قراءته حتماً، وسيدرك القارئ معنى المصادفة في التاريخ، وسيعرف معنى التآمر لتمرير السياسات حتى ضمن الجهاز الواحد للدولة، وسيصعب عليه أن يصدق كثيراً مما احتوى عليه الكتاب، فأي أصدقاء هؤلاء الذين كانوا في سرهم أعدى من الأعداء، وأي

أعداء هؤلاء الذين كانوا لأسباب مختلفة أفضل من الأصدقاء، إن ما كان بالأمس القريب مشاريع وخططاً وأفكاراً في الرؤوس، أو خراطيش على الورق، هو الآن واقع قائم له أسس، وله من يدافع عنه بشراسة ممن تجذرت مصالحهم السياسية أو الاقتصادية فيه.

يمتاز عمل فرومكين بالنظرة البانورامية الشمولية لتكوين الشرق الأوسط، وهذا ما يجعله عملاً ريادياً غير مسبوق، فهو سِفر يجمع بين دفتيه أول مرة الإجابات الكاملة عن أسئلة كانت ولا تزال رمز الحيرة والتعمية والتضليل، منها: كيف شكلت بريطانيا وحلفاؤها الكيانات الجغرافية والسياسية للشرق الأوسط؟، ولماذا كانت تلك الكيانات وتلك الشخصيات تحديداً؟، ما المرتكزات التي بنت عليها بريطانيا سياستها المستقبلية في الشرق الأوسط؟، وماذا كانت ترجو من وراء ذلك؟، ما الحسابات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي وجهت بريطانيا التي كان لها اليد الطولى في تكوين الشرق الأوسط؟، ما مدى التناغم أو الخلاف في الإدارات البريطانية وهي تتخذ قرارات مصيرية لملايين الناس ولمستقبل علاقتها بهم؟، هل كان القادة البريطانيين واعين ومدركين تماماً لما كانوا يفعلون؟، ومن أولئك الرجال الذين صاغوا أخطر القرارات في أصعب الأحوال لهم وللعالم؟.

ويبقى مما أجاب عنه الكتاب السؤال الأهم: أين حدود الواقع والخيال مما كنا نعرفه عن مجريات تلك المرحلة؟، مثلاً الجمعيات العربية؟، ابن سعود؟، الشريف حسين؟، الملك فيصل والأمير عبد الله؟، وما حدود الحقيقة عنهم؟، وحقيقة المعلومات التي كانت مطروحة عنهم لأغراض الدعاية أو الدعاية المضادة؟، حقيقة وعد بلفور؟ وغيره. لقد ساعد المؤلف اطلاعه على وثائق من دول عدة كانت سرية منذ ذلك الحين حتى سمحت في السنوات الأخيرة بنشرها، وهذا يجعلنا نتساءل: هل هذه هي المعلومات النهائية كلها؟، وهل هناك بعد ما يخفى؟، وما مفاجآت المستقبل التي لا تزال خافية؟.

لقد أعد فرومكين كتابه: "نهاية الدولة العثمانية" في الولايات المتحدة، ووضعه أصلاً لقرائها وقراء الانكليزية، ولكنه كتاب يعنينا، فهو عنا ولنا، ويتعلق بمرحلة من أخطر مراحل تاريخنا، وأكثرها مشكلات، فعلى الأقل لنقرأ، لنعرف ماذا صنعوا بنا؟، لأننا بذلك قد

نتمكن من معرفة ماذا سيصنعون مستقبلاً؟، لنعرف كيف كان العرب عندما نظرت إليهم الدول الكبرى غنيمة حرب؟، واقتسمتهم، ومزقت أواصر آلاف السنين، فهل كان العرب واعين لما كان يحصل؟، فإن كانوا يعون ذلك فماذا فعلوا؟، أو ماذا كان يمكن أن يفعلوا؟ وإن لم يكن لنا دور في صياغة هذا الواقع فهل نستطيع صياغة مستقبل أفضل في ظل هذا الواقع؟، خاصة إذا كانت نظرة العالم وتعامله مع العرب على أساس أنهم شتات قبائل، ودولهم أجزاء أقاليم، وأنهم قاصرون وضعفاء، وحتى للمستقبل فإنهم غير قادرين على أن يتوحدوا، ومن المؤلم أن هذا ينطبق على معظم واقع العرب، إن لم يكن عليه كله، فمعظم العرب اليوم يروجون بفرح لإخفاق المشروع الوحدوي القومي، فقط ليلقوا عن كاهلهم الشعور بالالتزام القومي.

في باريس حيث اجتمع الحلفاء، يصوغون معاهدات انهاء الحرب العالمية الأولى، جهدوا أن تكون تلك الحرب خاتمة الحروب، ونهاية لها ليبقى انتصارهم أبدياً، ونجحوا فعلاً في تحقيق السلام، لكنه كان سلاماً ينهي أي إمكان لسلام قادم، فكان سلام باريس افتتاحية لسلسلة من الحروب والثورات، اشتعلت، ولا تزال تشتعل في الشرق الأوسط حتى الآن، وستستمر حتى مستقبل غير معروف، لقد فُرضت الحرب على كثير من العرب أو قاموا بها، وثبت أن الحرب واقع لا يخشى، ويمكن التعامل معه، ولكن السؤال الآن: هل نخشى السلام؟، وهل يمكن العرب التعامل معه؟، فمن السهولة أن نتوقع كلفة الحروب والثورات وخسائرها، وإن كان صعباً التنبؤ بنتائجها، لكن السلام الذي يمكن بدقة التنبؤ بنتائجه القريبة وفوائده المتوقعة، لا يستطيع أحد أن يقّدر ما سينتج منه في المدى البعيد وعلى كل الصعد، ومن متابعتنا لمجريات الأحداث في هذا الكتاب سنجد أن السلام كان مؤلماً للجميع بقدر ما هو قيّم لهم. وطالما نحن نقرأ، وفي ظل الربيع العربي الدامي، سيظل يلح علينا سؤال مرعب: هل نحن على أعتاب مرحلة جديدة من مراحل تشكيل الشرق الأوسط؟، تكون أسوأ بنتائجها وأقسى بعواقبها على العرب.

إن بداية ما يسمى قضية الشرق الأوسط بدأت مع نهاية الدولة العثمانية التي انتهت بمفاجآت كبرى، قلبت الأوضاع رأسا على عقب، فمنذ ذلك الوقت كانت هناك صيغ مفروضة

على شعوبه، فرضها العثمانيون أولاً، ثم البريطانيون والفرنسيون، فهل جاء الآن دور الأميركيين وفي هامشهم الروس كي يفرضوا صيغتهم الجديدة للشرق الأوسط؟ كتب الصحافي الأمريكي "توماس فريدمان" مقالة عنوانها: "الشرق الأوسط: تعالوا نعرّيه قبل إعادة تكوينه"، نشرتها صحيفة "الشرق الأوسط" اللندنية، قال فيه: "حدد المؤرخ فرومكين كيف تكوّن الشرق الأوسط بقوله: في عام 1922 استطاع تشرشل أن يرسم مصور الشرق الأوسط العربي بخطوط تلائم مصالح الإدارات البريطانية المدنية والعسكرية، وسيفاخر لورنس العرب بعد ذلك بأنه وبالاشتراك مع تشرشل وشخص آخر رسموا مصور الشرق الأوسط على وجبة العشاء، والآن وبعد عقود من ذلك التاريخ، فإن السؤال هو: إذا كان أهل الشرق الأوسط راغبين، أو قادرين على الاستمرار في العيش وفق ذلك التصور؟". ويضيف فريدمان: "يطرح هذا السؤال نفسه اليوم وعلى نحو أكثر حدة هذه المرة، فما يحدث الآن في سورية والعراق، وفلسطين ليس سوى "لحظة" تشرشلية أخرى، فتضاريس هذه الأقاليم الشرق الأوسطية المحورية يعاد تكوينها حالياً، ولكن لا يحدث ذلك بفعل إمبريالي من أعلى، وليس متوقعاً أن يكون كذلك، إنه يحدث بتأثير نزاعات تشتعل من تحت، وتضطرم في صدور السوريين والفلسطينيين والعراقيين.

ولكن هذه الرؤى الاستعمارية في تقسيم الشرق الأوسط كانت لتجد آذاناً صاغية في الإدارة الأمريكية السابقة التي وصفها فريدمان بأنها: "إدارة خطيرة جداً"، مضيفاً أنها: "أسوأ إدارة في تاريخ الولايات المتحدة". وكلنا يتفق مع الأديب والألسني الأمريكي البارز "نعوم تشومسكي في أن "إدارة بوش كانت "تشكل خطراً على العالم"، لذلك كان من المكن أن تشرع في تنفيذ فكرة تقسيم الشرق الأوسط حالاً إذا توافرت لها الأسباب، لأن هدفها "الهيمنة الكاملة" على المنطقة، ولا يستبعد أن تعمد واشنطن بقيادة أوباما، مستثمرة أحداث الربيع العربي، إلى محاولة إعادة تقسيم الشرق الأوسط، ليسهل عليها التعامل مع بلدان صغيرة، فبعد الشرق الأوسط القديم الذي شكلته بريطانيا، هل نصل إلى شرق أوسط جديد تشكله أمريكا؟ وماهو دور روسيا في هذه الحالة، وأيضاً ما هو دور القوى الصاعدة في المنطقة كإيران وتركيا.

وفي هذا السياق اتصل صحفي بفرومكين، وسأله عن مستقبل الشرق الأوسط؟، فأجاب بألم: "لا مستقبل للشرق الأوسط". أما "إدوارد لوتواك" المؤرخ العسكري الذي يعمل في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن، فأجاب عن السؤال نفسه: "إنه لا يظن أن الغرب قادر على تشكيل مستقبل الشرق الأوسط مرة أخرى"، وأضاف أن الولايات المتحدة بتدخلها لن تزيد على أن تعطي العرب "سبباً جديداً لمعاداتها"، ولكن ما لا يمكن إنكاره أنه بعد المعطيات الجديدة للمغامرات العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط والثورات الداخلية، وخاصة مع هشاشة في تركيبة معظم دوله، قد جعلت قدرة أنظمة دول الشرق الأوسط الحديث على الصمود والبقاء سؤالاً مفتوحاً بطريقة لم تكن قبل بضع سنوات فقط، بل الأكثر من ذلك قدرة هذه الأنظمة على تسويغ شرعية وجودها كأنظمة تحكم دول.

لقد قامت المجتمعات الإنسانية بتأسيس جميع الدول، ولكن هنا يظهر تأثير الإنسان الفرد في صنع بعض هذه الدول على نحو أكبر من مثيلاتها، فقد كان ونستون تشرشل، الذي يحتفظ بوش بتمثال نصفي له في مكتبه البيضاوي بالبيت الأبيض، هو من قام بالدور الرئيس لتأسيس معظم دول الشرق الأوسط، وكاد أن يتأتى لواحد من معجبيه، وهو من أنجب تلامذته في المدرسة الاستعمارية، أن يقلده في إعادة تكوين شرق أوسط جديد، خاصة إذا أخذنا في الحسبان إدارة بوش القائمة على جماعة "المسيحيين الجدد"، واعتماد كوادرها الخبرة والحدس والنظريات أكثر من اعتمادهم التخطيط المتأني والتفكير في عواقب الأمور، وظهرت مقدمات ذلك فيما سببته تلك الإدارة من اضطراب في الشرق الأوسط، وهنا نأتي لرأي جديد آخر لفرومكين ورد في مقالة له عنوانها: "جدار الإيمان والتاريخ"، وقد جزم فيها بأنه لا يمكن الحكم بصحة نظرية بوش فيما يتعلق بنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط، وقال: "إن أحد الدروس التي يمكن استخلاصها من التاريخ الحديث للشرق الأوسط يقضي بأن التغيير في المنطقة يكون أكثر قبولاً لو أنه يجري على أيدي المواطنين وليس بأيدي الأميركيين"، وهنا نجد أنه كان يتوقع قيام ثورات الربيع العربي.

وعن الهوية الجديدة للشرق الأوسط يقول فرومكين: "مهما بذل الغرب من جهود لتحويل البلاد العربية لنمط المعيشة الغربية فإن سعيهم غير ناجح، ذلك أن الشعب العربي يؤمن بالإسلام ويعتز بهويته العربية وبتاريخه وثقافته، ومن المستحيل أن يذوب المسلمون في الثقافة الغربية، لأن الإسلام دين ينظم كل دقائق الحياة الاجتماعية الثقافية السياسية والاقتصادية".

وأخيراً لنتوقف برهة عند التساؤل الذي طرحه فرومكين في نهاية الكتاب: عن إمكان استمرار إسرائيل بالحياة، وهي كيان ليس له من مقومات الدول إلا الاسم، يقول: "والسؤال هو: هل سيتمكن هذا النظام من النجاة في أرض الشرق الأوسط الغريبة التي زرع بها؟، فهل هذا السؤال هو الغاية التي أراد أن يوصلنا إليها فرومكين؟، علماً بأنه ضمَّن الإجابة في نص السؤال، فمن المؤكد أن نبتة غريبة لن تتمكن من النجاة بحياتها في بيئة غريبة معادية، لكنه ليصل بنا إلى هذه الحقيقة مهّد لنا برواية القصة الكاملة لولادة الشرق الأوسط، أو لخلق مشكلة الشرق الأوسط بالأحرى.

وسيجد القارئ في المتن أهم نصوص الكتاب، بعد أن اختصرت منها كثير من الاستطرادات حول الخلافات الحزبية في بريطانيا، وحول قضايا وجدتها غير لازمة لسياق مشكلة الشرق الأوسط، أو بعيدة عنه مثل العلاقات بين بريطانيا وبعض الدول الأوروبية، أو قضايا أقاليم بعيدة مثل أفغانستان والثورة البلشفية وغيرها، وسأدع النصوص المختارة بين يدي القارئ يستخلص منها ما يشاء من النتائج، كما استخلصت منها وفق وجهة نظري الخاصة فيما قدمته من قراءتي للكتاب.

دبي، الامارات العربية المتحدة

الأربعاء 1 كانون الثاني 2014

الدكتور منذر محمد الحايك

ما قاله ديفيد فرومكين عن كتابه:

إن الشرق الأوسط الذي نعرفه اليوم كان قد نشأ من قرارات أصدرها الحلفاء في فترة الحرب العالمية الأولى وما بعدها، إلا أنني في الصفحات التالية سأضع بين أيديكم وفي كتاب واحد القصة الموسعة لكيفية هذه القرارات وأسباب، وللآمال والمخاوف، والمحبة والأحقاد، والأخطاء وإساءات الفهم التي صدرت على أساسها هذه القرارات.

إن روايات الضباط الروس والفرنسيين عما كانوا يقومون به في الشرق الأوسط في ذلك الوقت كانت، وعلى نحو غير مستغرب، صنيعةً للدعاية الإعلامية، وعلى شاكلتها كانت روايات الضباط البريطانيين، وحتى آخر ما كتبه المعنيون منهم من مذكرات تفتقر إلى الصحة أيضاً، لقد زودتنا روايات من قام منهم بدور أساسي في صياغة هذه القرارات بنسخة عن الأحداث كانت في أحسن الأحوال معادة الصياغة، أما في أسوئها فقد كانت محض خيال جملة وتفصيلاً، فقد سعوا إلى إخفاء تدخلهم في الشؤون الدينية الإسلامية، كما سعوا إلى الادعاء بأن دخولهم الشرق الأوسط كان بادعائهم أنهم رعاة استقلال العرب، وهذا سببٌ لم يكونوا في الحقيقة قد آمنوا به، وليس هذا فحسب، بل إن الثورة العربية الكبرى التي تشكل محور رواياتهم، لم تكن في الواقع بروعة الخيال الذي صوره لورنس، صاحب القصص الخيالية التي حولها الاستعراضي الأمريكي لويل توماس إلى فيلم "لورنس العرب".

لقد تكشفت الحقيقة الآن، وذلك بعد أن تجمعت من نتف وقطع صغيرة على مر عقود من الزمن، ويجري ذلك التجلي للحقيقة بقفزة واسعة واحدة مع اقترابنا من النهاية، ترافقت مع فتح ملفات رسمية، كانت تعدّ وثائق سرية وأوراقاً خاصة ومازالت، لكنني عندما

شرعت في البحث عام 1979 بدا لي أننا وصلنا أخيراً إلى مرحلة من الزمن يمكننا عندها البوح بالرواية الحقيقية عما حدث، وعليه كان هذا الكتاب.

لقد قمت على مدى العقد الماضي بقراءة الملفات ودراسة الأعمال الأدبية، كما جمعت كل ما توصل إليه الباحثون المعاصرون، كي أصل في النهاية إلى عرض صورة بدت واضحةً عندما تجمعت أجزاء ذلك اللغز. إن المؤلفين الذين استشهدت بمقتطفات من أعمالهم في ملاحظات آخر الكتاب هم الباحثون الذين أحرزوا معظم الاكتشافات التاريخية الحديثة، كما قمت أيضاً ببعض هذه الاكتشافات، ومنها، مثلاً، اكتشاف ما قام به قادة "تركيا الفتاة" لإقناع الألمان بمحالفتهم في الأول من آب عام 1914، وسبب قيام المفاوض العربي "الفاروقي" برسم خط عبر المنطقة الداخلية من سوريا كجبهة للاستقلال الوطني العربي.

إن الشرق الأوسط، كما أفهمه أنا على الأقل، لم يقتصر يوماً على مصر وإسرائيل وإيران وتركيا والدول العربية الآسيوية، بل أنه يمتد ليشمل أواسط آسيا التي كانت سوفيتية وأفغانستان، أي كامل المنطقة التي قاتلت فيها بريطانيا منذ ما بعد الحروب النابليونية لتؤمن طريقاً إلى الهند، طريقاً آمناً من هجمات الفرنسيين أولاً والروس ثانياً، ضمن ما عرف آنذاك باللعبة الكبرى.

لقد جنحت دراسات أخرى حول الحرب العالمية الأولى وآثارها على المنطقة إلى التعاطي في ذلك مع دولة واحدة أو منطقة محدودة. وحتى الدراسات التي غطت مجمل السياسة الأوربية اتجاه العرب والشرق التركي ككل ركزت بشكل فردي على دور بريطانيا مثلاً، أو ربما على إطار بريطاني أوسع. أما من وجهة نظري، فإني أجد ما جرى نتاجاً للعبة القرن التاسع عشر الكبرى. ولهذا فإني أجد أن روسيا أيضاً قد لعبت دوراً رئيساً في القصة، فقد كانت روسيا، جزئياً أو كلياً، السبب الذي بادر كتشنر لأجله بعرض التحالف على العالم العربي الإسلامي، والسبب الذي قررت لأجله فرنسا وبريطانيا احتلال وتجزئة الشرق الأوسط، رغم أنهما كانتا تفضلان الإبقاء على الإمبراطورية العثمانية. بل والسبب

الذي دفع بمكتب الخارجية البريطاني للإعلان والاعتراف على الملأ بالدعم البريطاني لقيام وطن قومي لليهود على أرض فلسطين، كما كانت روسيا سبب الشعور الذي انتاب عدداً من المسئولين البريطانيين إبان الحرب بالتزام بريطانيا بخط معاد للبلشفية الصليبية في الشرق الأوسط. وهكذا، يعتبر هذا الكتاب أول من يتلو قصة الشرق الأوسط بالرؤية الأشمل، رؤية اللعبة الكبرى التي تلعب فيها روسيا دوراً محورياً. وكما سترون لدى قراءتكم لصفحاته، فإن شخصيات الشرق الأوسط وظروفه وثقافاته السياسية لا تشكل أمراً بالغ الأهمية في القصة، إلا عندما كنت أقوم بطرح الخطوط العريضة والأبعاد لما كان سياسيو أوروبا يتجاهلونه لدى قيامهم بصنع القرارات. وبالحديث عن القرارات، فمن الجدير بالذكر أن هذا الكتاب معني أساساً بعملية صنع القرار، ونعلم أنه في الحقبة الممتدة من 1914 إلى 1922، كان الأوربيون والأمريكيون هم وحدهم من التفوا حول الطاولة عندما كانت تصنع القرارات.

كان ذلك عهداً تم خلاله، وفي أوروبا، تشكيل دول الشرق الأوسط وحدوده. فالعراق وما ندعوه اليوم بالأردن، على سبيل المثال، هما أصلاً اختراعات بريطانية. خطوط رسمها سياسيو بريطانيا على خريطة فارغة عقب الحرب العالمية الأولى. بينما وضع موظف حكومي بريطاني حدود السعودية والكويت في العام 1922م. أما الحدود بين المسلمين والمسيحيين فقد رسمها الفرنسيون في سوريا ولبنان، ورسمها الروس في أرمينيا وأذربيجان السوفيتية.

لقد اعتقدت السلطات الأوربية آنذاك أن بمقدورها تغيير آسيا المسلمة بما فيها من متعصبين لوجودها السياسي، ولدى محاولتها ذلك، أدخلت هذه السلطات إلى الشرق الأوسط نظام دول اصطناعيةً جعل منه أرضاً لدول لم تغدُ أمماً حتى يومنا هذا. فالدين كأساس للحياة السياسية في الشرق الأوسط كان مدعاة للتساؤل بالنسبة للروس الذين طرحوا فكرة الشيوعية، وللبريطانيين الذين طرحوا فكرة القومية أو الولاء للسلالة الحاكمة. وتبقى إيران الخمينية في العالم الشيعي وحركة الإخوان المسلمين في مصر وسوريا

ومناطق أخرى من العالم السني أمثلة ماثلة على استمرار هذه القضية حية. كما أن الحكومة الفرنسية التي سمحت للدين بأن يكون أساساً لسياسة الشرق الأوسط، وحتى لسياستها الخاصة، قامت بتغليب طائفة على من سواها، وهذه أيضاً قضية أخرى تبقى حية ويشكل ملحوظ في النزاع الطائفي الذي دمر لبنان في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي وقد يدمر سورية الآن.

يبدو لي أن العام 1922 كان نقطة اللا عودة في سير طوائف الشرق الأوسط المتنوعة باتجاه النزاع، ولهذا فإن الاهتمام الخاص لهذا الكتاب هو بالسنوات الممتدة من 1914 إلى 922م، ويرجع ذلك لكون هذه الأعوام أعواماً إبداعية وتشكيلية، بدا فيها كل شيء ممكناً، إن لم يكن فعلاً كذلك. ففي تلك الحقبة اعتقد الأوربيين، ويشكل ربما لم يبد آنذاك بعيداً عن المنطق، أن تكون القوميتان العربية واليهودية حليفتان طبيعيتان، وذلك عندما كان الفرنسيون، وليس العرب، أخطر أعداء الحركة الصهيونية، وعندما لم يكن النفط عاملاً مهماً في سياسات الشرق الأوسط. مع ذلك فمع حلول العام 1922، كانت الخيارات قد انحسرت وتم وضع المسارات، وكان الشرق الأوسط قد بدأ مسيره في طريق أودى به في النهاية إلى حروب بلا نهاية، بين إسرائيل وجاراتها، وبين الخصوم المتعسكرين في لبنان، بالإضافة إلى حروب أخرى، وإلى أعمال إرهابية دائمة التصاعد، من اختطاف طائرات واغتيالات و مذابح عشوائية، كانت سمة تميزت بها الحياة حتى على مستوى العالم خلال سبعينيات وثمانينيات القرن المنصرم. ويظل هذا كله جزء من إرث التاريخ الذي ترويه الصفحات القادمة.

يروي الكتاب قصتين منفصلتين، ومن ثم يدمجهما معاً في قصة واحدة، تبدأ الأولى بالقرار الذي اتخذه اللورد كتشنر بداية الحرب العالمية الأولى بتقسيم الشرق الأوسط، وذلك بعد الحرب بين بريطانيا وفرنسا وروسيا، وذلك مع تعيينه للسير مارك سايكس ليعمل على تفاصيل هذا التقسيم. ومن ثم تتتبّع القصة أداء سايكس خلال سنوات الحرب وهو يقوم بتنفيذ مخطط بريطانيا حول مستقبل الشرق الأوسط. أما القصة الثانية فيبين من خلالها

الكتاب، وفي قسم كبير منه، أن البرنامج الذي صاغه سايكس لم يتم إدراكه إلا بعد الحرب، وقد تجسد هذا البرنامج في وثائق تم تبنيها أو تبني القسم الأكبر منها في العام 1922.

كل ذلك كان يشكل القصة التي كنت قد جلست بداية لأرويها في هذا الكتاب، لكن ما إن بدأت به حتى برزت قصة أخرى، تلك التي تحكي كيف تغيرت بريطانيا نفسها بين عامي 1914 و1922، وكيف غير مسئولوها وساستها آراءهم، فأمسوا بحلول العام 1922 لا يؤمنون ببرنامج كانوا بداية قد التزموا به رسمياً لإعادة صياغة الشرق الأوسط. ونرى من خلال القصة أن الحكومة التي حكمت بريطانيا للأعوام 1914، 1915م، و 1916، والتي رحبت بحضور روسي وفرنسي بشرق أوسط ما بعد الحرب، تحولت بعد الحرب إلى حكومة ترى روسيا خطراً في الشرق الأوسط، بل وتعتبر فرنسا كارثة فيه. ونرى من ساندوا الصهيونية في 1917 يتحولون إلى مناهضين للصهيونية في عامي 1921 و 1922، كما نرى من تحمسوا يوماً لحركة فيصل العربية ينقلبون ضده معتبرين إياه غير أهل للثقة، وضد أخيه عبد الله على أنه عديم الجدوى والتأثير ولا أمل منه. وفوق كل هذا نرى بريطانيا تطلق مشروعاً استعمارياً واسعاً في الشرق الأوسط، مشروعاً كان ليستغرق أجيالاً حتى يتم إنجازه، وذلك إذا كان غرضه إعادة صياغة الشرق الأوسط على الطراز الذي تمت به إعادة صياغة الهند. كل ذلك أتى في وقت اتجه فيه عامة البريطانيين إلى سياسة تحط من قدر التزامات الحكومة بما وراء البحار وتجسد عدم رغبتهم بمغامرات استعمارية أخرى.

إن تدمير بريطانيا للنظام القديم للمنطقة في عام 1918م والقرار الذي اتخذته عام 1922 حول كيفية استبدال هذا النظام قد لا يكونا السببين الوحيدين لأزمة الحضارة السياسية التي يمر بها الشرق الأوسط اليوم، فثمة هناك أيضاً افتقار بريطانيا ذاتها للثقة والإيمان على مر السنين المتعاقبة في برنامج تسوية 1922 الذي التزمت به في تلك الفترة. إن ما قصدت بداية كتابته كان كتاباً يروي فقط كيفية توجه أوروبا نحو تغيير الشرق الأوسط، لكن العمل الذي اكتمل في النهاية كان كتاباً يروي إلى جانب ذلك كيفية تغيرت أوروبا في الوقت ذاته، كما يوضح كيف تفاعلت هاتان الحركتان مع بعضهما البعض.

لويد جورج، وودرو ويلسون، كتشنر الخرطوم، لورنس العرب، لينين، ستالين، وموسوليني، هؤلاء الرجال كلهم ساهموا في إعطاء القرن العشرين شكله النهائي. وهم، من جانب أخر، لعبوا أدواراً أساسية في الدراما التي تتكشف في "سلام ينهي كل السلام"، مناضلين من أجل إعادة صياغة العالم في ضوء رؤاهم الخاصة، وعلى رأس هؤلاء، يتصدر ونستون تشرشل صفحات هذا الكتاب، فقد كان تشرشل عنصراً مسيطراً فأعماله العبقرية الملينة بالحيوية، إلى جانب شخصيته التي فاقت حياته، لونت هذه الصفحات وبثت فيها نوعاً من الحياة. بالنسبة إلى تشرشل كما بالنسبة إلى لويد جورج وويلسون ولينين وستالين والآخرين، وبالنسبة إلى رجال أمثال جان كريستشن سماتس وليو آميري واللورد ميلنر كان الشرق الأوسط المكون الرئيسي، أو ربما حقل التجارب، لنظرتهم إلى العالم. كما تصدر مستقبله رؤيتهم حول أي نوع من العصور سيكون القرن العشرين، الذي اعتقدوا بشغف أنه سوف، أو ينبغي أن، يخرج كعنقاء من تحت رماد الحرب العالمية الأولى. وضمن هذا السياق فإن التاريخ الذي ترويه الصفحات القادمة هو قصة ولادة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى ما يسمى: الشرق الأوسط الحديث.

﴿سلام ينهي كل سلام﴾

في تعليق له على المعاهدات التي أبرمها الحلفاء في باريس لإنهاء الحرب العالمية الأولى ، قال "آرتشيبالد وافيل" :

"بعد الحرب التي كان هدفها انهاء الحروب ،
يبدو أنهم نجحوا في صنع سلام ينهي كل سلام" .

الفصل الأول

عند مفترق التاريخ

آخر أيام أوروبا القديمة:

في أواخر صيف 1912 تحركت برشاقة السفينة: "إنشانتريس" أو الفاتنة من سواحل جنوه الماطرة إلى عرض البحر للقيام برحلة ترفيهية في مياه المتوسط، رحلة خلت من إثارة الاهتمام كما خلت من وجهة محددة أو جدول زمني. وبدأت السماء تصفو عندما راحت الفاتنة تنفث البخار متجهةً صوب الجنوب، وما إن مضى وقت قصير حتى كانت تستحم في أشعة الشمس الساطعة.

كانت الفاتنة إحدى سفن البحرية البريطانية، وكانت الخدمة على ظهرها تماثل فخامة الخدمة على السفينة الملكية. وكان طاقمها الذي يقارب عدده المائة بخدمة حوالي اثني عشر ضيفاً قدموا من بريطانيا عن طريق باريس، بين هؤلاء كان رئيس الوزراء البريطاني: هربرت آسكويث، وابنته المتألقة: فيوليت ذات الخمسة وعشرين ربيعاً، والقائد المدني للبحرية البريطانية: ونستون تشرشل، ومعه قسم صغير من عائلته وبعض زملائه، وكان هؤلاء يشكلون مجموعة من أصحاب الامتيازات لم يعرف لها العالم مثيلاً خلال سنوات الرخاء التي سبقت الحرب العالمية الأولى والتي أصبحت نهاية لعالمهم.

احتفظت فيوليت آسكويث بمذكرة كتبت فيها عن رحلتها تلك، ففي بومبي تجولت وأصدقاؤها في "الشوارع الطويلة الجميلة الهادئة"، التي نبضت يوماً بحياة روما الاستعمارية. وأضافت فيوليت: "أما الآن فإن هذه الشوارع التي كانت يوماً مليئة بالحيوية أصبحت مليئة بالنباتات والأشجار على أطرافها". وفي صقلية أقامت فيوليت مائدة حفلتها مستندة على أنقاض قلعة يونانية قديمة، فجلست فيوليت على قطع صخرية كانت قد سقطت من الجدران الأثرية المنهارة في غداء النزهة بين أزهار اللاوند والأعشاب

الأخرى. ثم اعتلت بعد ذلك التلال لتراقب غروب الشمس فوق مياه البحر من على بقايا مسرح يوناني قديم يستند إلى المرتفعات المجاورة. وهنالك استلقوا "بين أوراق الزعتر البري والنحل الطنان، ليراقبوا تغير لون البحر من اللون الأزرق إلى لون اللهيب، ومن ثم إلى لون اليشم الأخضر الرائع، وذلك عندما كانت الشمس تسقط فيه وتخرج من ثم النجوم".

لقد انعكست تلك الدورات والحركات السماوية التي تجعل النهار ليلاً، وتقلب الصيف شتاء، فيما دونته فيوليت من ملاحظات عن ذلك المشهد وبريقه. لكن الحس بفناء الحضارات والقوى السياسية وهيمنتها لم يخيم بظله على رؤية فيوليت المبتهجة في رحلتها الجديدة إلى المناطق القديمة. لقد أتيح لوالدها أن يرأس، ربما مرتان، إمبراطورية بضخامة الإمبراطورية الرومانية في أوجها. ولعل فيوليت ظنت أيضاً بأن إمبراطورية والدها ستدوم ضعف ما دامته تلك الإمبراطورية.

كان رئيس الوزراء يبدو كسائح شغوف حيث لم يفارقه كتيب الدليل السياحي، أنه كلاسيكي بشغف، فقد كان يقرأ ويكتب بسهولة ومتعة باللغتين اليونانية القديمة وباللاتينية. أما ونستون تشرشل فمع أنه لم يكن ضليعاً في اللغات القديمة ولا في الأدب كان غيوراً كصبي صغير، فقد قال متذمراً :"لقد غُولِيَ دوماً في تقييم أولئك الإغريقيين والرومان. كل ما فعلوه هو أنهم قالوا كل شيء قبلنا. لقد قلت شخصياً أشياء تضاهي ما قالوه، لكن الفكرة أنهم وُجدوا قبلي".

كتبت فيوليت: "كان عبثاً قول أبي بأن العالم عاش لوقت طويل قبل قدوم الرومان والإغريقيين إلى مسرحه". فقد كان رئيس الوزراء شخصاً مثقفاً ومدركاً أن ميول مؤرخي العالم القديم كانت بعيدة عن الاهتمام الحصري بثقافات الإغريق والرومان الأوربية. وللعلم فقد تلقى البروفيسور الأمريكي جيمس هنري بريستد قبولاً واسعاً على فرضيته القائلة بأن الحضارة الحديثة، وهي الحضارة الأوربية، لم تكن بداياتها في اليونان أو في روما، بل في الشرق الأوسط، أي في مصر وفلسطين، وفي بابل وآشور، وسومر وآكاد. أنها

حضارة ضربت جذورها آلافاً من السنين عميقاً في تراب تلك الممالك الشرق أوسطية، ولطالما نُظر إليها على أنها توجت الإبداع العالمي، وعلى أنها تأثيراتها تراكمت لتنتج أخيراً تفوق شعوب أوروبا ونمط حياتها.

عندما أبحر تشرشل وضيوفه في تلك الرحلة البحرية على متن الفاتنة في أوائل القرن العشرين كان من المنطقي الاعتقاد بأن الشعوب الأوروبية ستستمر في هيمنتها على شئون العالم لفترة طويلة، كما لم يكن غريباً الافتراض بأنهم سيقومون أخيراً بما أتى الكثيرون على اعتباره: "مهمة الغرب التاريخية"، وهي صياغة المصير السياسي لشعوب الأرض الأخرى، وذلك لأنهم قد أنجزوا معظمها في ذلك الوقت، ويرز الشرق الأوسط كإحدى مناطق العالم التي لا تزال تنتظر دورها، أنه أحد الأقاليم القليلة المتبقية في العالم التي لم تكن بعد قد أعيدت صياغتها اجتماعياً وثقافياً وسياسياً بالصورة الأوروبية.

لا شك أن الشرق الأوسط كان ذو أهمية عظمى بالنسبة للدبلوماسيين والسياسيين الغربيين خلال القرن التاسع عشر، وذلك بوصفه مضمار منافسات اللعبة الكبرى، إلا أنه خلال السنوات الأولى للقرن العشرين كان مجرد اهتمام هامشي بالنسبة لهؤلاء، وذلك عندما بدا ظاهرياً أن تلك المنافسات قد انتهت. وبعد أن بلغت المنطقة حالة من الركود ظل الرأي السائد يقول: بأن القوى الأوروبية ستحكم قبضتها عليها يوماً ما، لكن لم يعد هناك حساً بالإلحاح للقيام بذلك.

قلة فقط من الأوربيين، من جيل تشرشل، كانوا على دراية أو اهتموا، بما كان يدور في الإمبراطوريات المتداعية للسلطان العثماني أو الشاه الإيراني. وبينما كانت ضجة خاطفة تعم الغرب بعد مذبحة تركية بحق الأرمن بين الحين والآخر كانت ضجة أكبر وأطول صدى تعم بعد مذبحة روسيّة ضد اليهود. رجال الدولة المضطلعين والذين اعتقدوا ضمنياً أنه لم يكن ثمة ما يمكن القيام به، كانوا يقرءون المطالب العامة التي تحض السلطان العثماني على الإصلاح، وينتهي الأمر عند هذا الحد. صورة شكلتها مؤامرات

ومكائد في المحاكم ومسئولين فاسدين وتقلبات في التحالفات القبائلية وشعوب كسولة لا مبالية، كانت هي الصورة التي اتخذها الأوربيون عن شئون المنطقة. لم يكن ثمة في تلك الصورة الكثير مما يدفع أناساً عاديين في لندن أو باريس أو نيويورك إلى الاعتقاد بأن شئون هذه المنطقة قد تكون ذات تأثير في حياتهم أو مصالحهم. وصحيح أن بعض المخططين الألمان تطلعوا إلى مد خطوط حديدية وخلق أسواق جديدة في المنطقة، إلا أن كل هذا كان عبارة عن مشاريع اقتصادية بحتة لا علاقة لها بالسياسة أو الهيمنة. إن المشاعر التي تقود الجيوش والإرهابيين اليوم ليقتلوا ويُقتلوا والتي تستقطب انتباه العالم بين قطبيه لم تكن قد نشأت في تلك الفترة بعد.

في ذلك الوقت بدا المشهد السياسي في الشرق الأوسط مختلفاً عما هو عليه اليوم، فلم تكن إسرائيل والأردن وسوريا والعراق والسعودية موجودة آنذاك، وكانت معظم أراضي الشرق الأوسط لا تزال تغفو تحت أرجوحة الإمبراطورية العثمانية الكسولة والمهملة. ونسبياً كان الشرق الأوسط منطقة هادئة يتحرك فيها التاريخ، كأي شيء آخر، ببطء شديد. أما اليوم فتبدي سياسات الشرق الأوسط جانباً مختلفاً تماماً. فهي سياسات متفجرة في يومنا هذا. وفي الحقيقة لم يلعب رجل قط دوراً أكثر أهمية مما لعبه ونستون تشرشل في ولادة الشرق الأوسط الذي نعيشه اليوم، تشرشل الذي كان قبيل الحرب العالمية الأولى سياسياً بريطانياً ناشئاً، انعدمت الثقة فيه على نطاق واسع، وكان عديم الاهتمام بآسيا المسلمة، إلا أن فضولية القدر قادت تشرشل والشرق الأوسط ليتداخلا مراراً في حياة بعضهما السياسية، وكان للعراك بينهما آثاره، فوجه الشرق الأوسط اليوم تخطه حدود هي في الواقع ندوب خلفتها مواجهاته مع ونستون تشرشل.

ارث اللعبة الكبرى في آسيا:

لعب تشرشل وآسكويث، بالإضافة إلى آخرين من أعضاء الحكومة، كوزير الخارجية السير إدوارد غراي ووزير الخزينة ديفيد لويد جورج وبعد ذلك وزير الحرب اللورد كتشنر، دوراً حاسماً في صناعة الشرق الأوسط. وبهذا أمسوا غير قادرين على الهروب من الإرث السياسي الفكتوري الذي ظنت حكومة آسكويث الليبرالية أنها كانت قد رفضته، فبعد أن أدار كلاً من آسكويث وغراي ظهرهما لمنافسات القرن التاسع عشر مع كل من فرنسا وروسيا في الشرق الأوسط ظن الاثنان أنه يمكنهما السير بعيداً عن هذه المنطقة، لكن ما كان للأحداث إلا أن تثبت عدم صواب رؤيتهم.

كان الصراع على الشرق الأوسط قد وضع بريطانيا في خندق المواجهة مع خصوم أوربيين نتيجة للتوسع الاستعماري الذي أطلقت شرارته رحلات كولومبس وفاسكو دى غاما وماجلان ودريك، فبعد أن اكتشفت القوى الأوربية الطرق البحرية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر ذهبت كل من تلك القوى إلى منافسة الأخرى بهدف السيطرة على بقية العالم، وكانت بريطانيا متسابقاً متأخراً نسبياً في ذلك السباق لكنها في النهاية اجتازت كل المتسابقين الآخرين. ففي القرن الثامن عشر وبالرغم من صغر حجمها تمكنت أخيراً مجموعة الجزر التي تتشكل منها بريطانيا أن تؤسس إمبراطورية طوقت الأرض. وكما كان للإسبان والهولنديين من قبلهم كان أيضاً للبريطانيين أن يفخروا بملكية أصقاع لا تغيب عنها الشمس. فعندما مخر ونستون تشرشل وهيربرت آسكويث عباب البحر على ظهر الفاتنة عام 1912 كان ملكهم جورج الخامس يحكم ربع أراضي البسيطة.

لم يكن البريطانيون أكثر فخراً بأي من فتوحاتهم من فخرهم بفتح الشرق الشهير الذي طالما رويت عنه القصص، لكن لم يخلو ذلك الإنجاز من أمر يدعو للسخرية، فبعد هزيمة بريطانيا لفرنسا في آسيا والمحيط الهادي، وتتويجها لهذا النصر بفوزها بالهند، امتدت خطوط نقلها واتصالاتها إلى مدى بعيد جداً بحيث يسهل قطعه عند أي نقطة. وقد اكتشف نابليون بونابرت نقطة الضعف هذه عام 1798 وذلك عندما غزا مصر وزحف باتجاه سوريا، وكان في نيته، كما ذَكر لاحقاً، المتابعة في طريق المجد الذي ورد في الأسطورة وهو من بابل إلى الهند. ومع أن نابليون راجع خطته إلا أنه قام بإقناع القيصر الروسي المجنون بولس بأن يطلق الجيش الروسي على نفس الطريق.

وما قامت به بريطانيا حيال ذلك كان دعم الأنظمة المحلية في للشرق الأوسط ضد التوسع الأوربي، ليس لأنه كان لدى بريطانيا الرغبة في السيطرة على المنطقة ولكن لرغبتها في منع القوى الأوربية الأخرى من فعل ذلك. ولهذا السبب اتبعت الحكومات البريطانية المتعاقبة على مدى القرن التاسع عشر سياسة دعم الممالك الإسلامية المترنحة في آسيا في وجه السقوط بفعل غزو أو تدخل أوربي. إلا أن هذه السياسة جعلت من الإمبراطورية الروسية وخلال فترة وجيزة الغريم الأول للبريطانيين، وغدت هزيمة المخططات الروسية في آسيا هدفاً استحواذياً لمدنيي بريطانيا ومسئوليها على حد سواء، فقد كان ذلك بالنسبة لهم هو: "اللعبة الكبرى" التي ارتفعت أسهمها عالياً، أما تلك الأسهم فقد حددها بوضوح النائب المستقبلي للملك لشئون الهند جورج كورزون، بكونها: "تركستان، أفغانستان، إقليم غرب بحر قزوين وبلاد فارس"، والذي أضاف قائلاً: "بالنسبة للكثيرين تعبق هذه الأسماء بحس العزلة ... أما بالنسبة لي فأنا أعترف أنها قطع شطرنج تصطف على لوحة تجري عليها لعبة السيطرة على العالم". أما الملكة فيكتوريا فقد عبرت عن ذلك بطريقة أكثر وضوحاً عندما قالت: "أنها قضية سيادة روسيا أو بريطانيا على العالم".

يبدوا أن أول من أطلق عليها اسم اللعبة الكبرى كان ضابطاً بريطانياً يدعى: آرثر كونولي، الذي لعب هذه اللعبة بشجاعة على طول جبهة الهيمالايا، وفي صحارى وواحات

آسيا الوسطى، وقضى في النهاية بطريقة مريعة، فقد ألقاه أحد الأمراء الأوزبك في بئر مليء بالحشرات والزواحف، حيث بقي في ذلك البئر شهرين، ومن ثم أخرج ما تبقى من جثته وتم فصل رأسه عنها. وقد وجدت عبارة اللعبة الكبرى في أوراقه حيث استشهد بها أحد مؤرخي الحرب الأفغانية الأولى، كما ضمنها "روديارد كبلينغ" في روايته: "كيم" التي تروي قصة فتى إنجليزي هندي وناصحه الأفغاني وهما يحبطان المكائد الروسية على طول الطريق إلى الهند.

لقد بدأت اللعبة قبل عام 1829 وذلك عندما دخل دوق ويلينغتون، الذي أصبح بعدها رئيساً للوزراء، في مراسلات رسمية حول الطريقة المثلى لحماية الهند من هجوم روسي عبر أفغانستان، وكانت الطريقة المثلى التي تم الاتفاق عليها هي إبقاء الروس خارج أفغانستان. وغدت الاستراتيجية البريطانية بعد ذلك تعتمد على توظيف الأنظمة الفاسدة لآسيا المسلمة لتشكل حاجزاً ضخماً، بين الهند البريطانية والطريق إليها من مصر، وبين التهديد الروسي. وقد ترافقت هذه السياسة بشكل خاص مع اسم اللورد بالميرستون الذي قام بتطويرها على مر السنوات العديدة التي شغل فيها منصب وزير الخارجية، من العام 1830م إلى 1834م، ومن 1836م إلى 1841م، ومن 1846م إلى 1851م، ومنصب رئيس الوزراء من العام 1855م إلى 1858م، ومن 1859م إلى 1856م.

وبذلك احتدمت معركة، بحدة استثنائية، لدعم الأنظمة الصديقة التي تشكل سداً على طرفي القارة الآسيوية الشرقي والغربي حيث كانت السيطرة على المواقع الاستراتيجية على المحك، في شرق آسيا كان المكان ذو الأهمية الاستراتيجية هو مدينة استانبول المدينة البيزنطية العريقة التي سيطرت لقرون على مفترقات طرق السياسات العالمية، وهي تشرف من عل على الممرات المائية الضيقة لمضيق الدردنيل، فقد هيمنت استانبول على الممر الشرقي الغربي بين أوروبا وآسيا، وعلى الممر الشمالي الجنوبي بين البحر المتوسط والبحر الأسود. وبما أن استانبول كانت في قبضة أيدي صديقة فقد تمكنت البحرية البريطانية القوية أن تبحر عبر الدردنيل إلى البحر الأسود لتفرض هيمنتها على

خط الساحل الروسي. لكن لو كان بقدرة الروس فتح ممرات الدردنيل لاستطاعوا ليس فقط منع الأسطول البريطاني من دخول المضيق فحسب، بل ودفعوا أسطولهم إلى المتوسط حيث يشكل وجوده هناك تهديداً لشريان الحياة البريطاني.

باتجاه الطرف البعيد من القارة الآسيوية، المكان ذو الأهمية الاستراتيجية، كان امتداد السلاسل الجبلية العالية الممتدة داخل وبجوار أفغانستان، والتي استطاع منها الغزاة الانحدار نزولاً على سهول الهند البريطانية، لذلك كان هدف بريطانيا في آسيا الشرقية هو منع الروس من تأسيس أي نوع من الوجود على هذه المرتفعات المهيمنة. وكحرب باردة حيناً وحرب ساخنة حيناً آخر كان الصراع البريطاني الروسي يشتعل من الدردنيل إلى الهيمالايا لما يقارب المائة العام، وكان التعادل نتيجة هذا الصراع أحياناً. ولقد كان ثمة أموراً حيوية على المحك في صراع البريطانيين الطويل ضد الروس، فبينما كانت بعض هذه الأمور تسقط نهائياً على جانب الطريق كانت أمور أخرى تبقى لتضاف إلى أمور أخرى جديدة تبرز فيما بعد.

في عام 1791 عبر رئيس الوزراء البريطاني ويليام بيت عن خوفه من إمكانية أن تتمكن الإمبراطورية الروسية من إسقاط توازن القوى الأوربي، وكان لهذه المخاوف أن تبرز بعد أن اضطلعت روسيا بدور حاسم في هزيمة نابليون النهائية في عامي 1814 و1815، لكن هذه المخاوف تضاءلت مجدداً بعد عام 1856 عندما هزمت روسيا في معركة القرم. كان خوف اللورد بالميرستون وخلفائه بعد عام 1830 من أنه إذا قامت روسيا بتدمير الإمبراطورية العثمانية فإن التدافع على التقاط الأجزاء قد يقود إلى حرب كبرى بين القوى الأوربية، وشكل هذا التخوف مصدراً للقلق على الدوام.

مع حلول منتصف القرن التاسع عشر كانت تجارة بريطانيا مع الإمبراطورية العثمانية قد بدأت تتبوأ أهمية كبرى، ودخلت القضايا الاقتصادية على قائمة الجدل واضعة مرة أخرى تجارة بريطانيا الحرة في المواجهة مع تجارة الروس المناصرين للحماية الجمركية، وكان التداخل المالي العميق لفرنسا وإيطاليا مع الشئون العثمانية،

والذي تبعه اختراق اقتصادي ألماني، قد حول المنطقة، التي كانت روسيا وبريطانيا تتصارعان فيها، إلى حقل للألغام ذو مصالح اقتصادية قومية. ودخل النفط إلى الساحة في مطلع القرن العشرين لكنه لم يكن حتى ذلك الوقت لاعباً أساسياً في اللعبة الكبرى، وذلك لسببين. الأول هو أن قلة فحسب من السياسيين تنبئوا آنذاك بالأهمية التي سيتمتع بها النفط فيما بعد، أما الثاني فهو أنه لم يكن من المعروف وقتها أن النفط موجود في الشرق الأوسط بتلك الكميات الهائلة. أما نفط بريطانيا فكان في معظمه يأتي من الولايات المتحدة، بكمية تفوق 80% قبل وخلال الحرب العالمية الأولى. وكانت إيران حينها المنتج الشرق أوسطي المهم الوحيد بعد روسيا، لكن حتى النفط الإيراني لم يكن ذو أهمية عظمى بالنسبة للإنتاج العالمي من النفط، ففي العام 1913 على سبيل المثال كان إنتاج الولايات المتحدة يعادل 140 ضعف ما كانت إيران تنتجه من النفط.

منذ بدأت اللعبة الكبرى وحتى وقت طويل في القرن العشرين كان القلق العميق لدى القادة البريطانيين هو سلامة الطريق إلى الشرق، وعندما نالت الملكة فيكتوريا لقب إمبراطورة الهند في عام 1877 تم الاعتراف الرسمي بتطور بريطانيا لتصبح كياناً ثنائي الملكية: الإمبراطورية البريطانية وإمبراطورية الهند، وكان الخط الواصل بينهما بمثابة شريان حياة، لكن هذا الشريان كان تحت ظل سيف القياصرة الروس. بدا أن القادة البريطانيين لم يأخذوا في الحسبان إمكانية أن يكون دافع الروس للتوسع جنوباً وشرقاً هو أولوياتهم التاريخية الداخلية التي لا علاقة لها بالهند أو بريطانيا، فقد اعتقد القياصرة ووزرائهم أن قدر وطنهم هو فتح بلاد الشرق والجنوب، تماماً كما اعتقد الأمريكيون في ذلك الوقت أن قدرهم الجلي كان فتح الغرب، وفي كلا الحالتين كان الحلم هو ملأ قارة بأكملها من المحيط للمحيط. المستشار الإمبراطوري الروسي الأمير غورشاكوف قال ذلك إلى حد ما في مذكرة وضع فيها أهداف بلاده عام 1864م، وكانت وجهة نظره هي أن الحاجة لتأمين الحدود ألزمت الروس بأن يأكلوا بنهم من عفن الأنظمة التي تحكم الدول الواقعة جنوبهم، وأشار إلى أن "الولايات المتحدة في أمريكا وفرنسا في الجزائر وهولندا

في مستعمراتها انجروا إلى طريق يلعب فيه الطموح دوراً أصغر من الضرورة الجبروتية، وتبقى الصعوبة الكبرى هي أن نعرف أين نتوقف."

وخشي البريطانيون ألا تعرف روسيا أين تتوقف، وبما أن مجتمعاً ديمقراطياً بشكل متزايد انخرط جيلاً بعد جيل في الصراع مع روسيا الاستبدادية فهم في النهاية خلقوا حقداً لروسيا تعدى الخلافات السياسية والاقتصادية المحددة التي فرقت البلدين، فقد ترعرع البريطانيون على كره الروس ليس لما فعلوه بل لما هم عليه ألا وهو أنهم روس. ومع ذلك وفي الوقت نفسه عبر الليبراليون داخل البرلمان وخارجه عن احتقارهم لأنظمة الشرق الأوسط الفاسدة والاستبدادية التي كانت حكومتهم تدعمها ضد التهديد الروسي، وبهذا ضربوا على وتر حساس لدى ناخبي بريطانيا. الزعيم الليبرالي "وليام إيوارت غلادستون" شجب بعنف الأعمال الوحشية التي ارتكبتها الإمبراطورية العثمانية بحق الأقليات المسيحية في حملته الانتخابية عام 1880 والتي أطاح فيها برئيس الوزراء المحافظ "بنجامين ديزرايلي" إيرل مقاطعة بيكونفيلد واحتل محله، وبادعائه: أن حكم السلطان كان "مستنقع زيف واحتيال لا قاع له" فقد غسل غلادستون خلال فترة حكمه الممتدة من عام 1880 إلى عام 1885 أيدي البريطانيين من التورط العثماني، وسحبت الحكومة البريطانية الحماية والنفوذ عن استانبول أو القسطنطينية، ولذلك تحول الأتراك الذين لم يكن بإمكانهم الاعتماد على نفسهم إلى قوة أخرى من أجل الحماية، وكانت تلك القوة هي ألمانيا التي كانت بقيادة بسمارك في ذلك الوقت، فأخذت ألمانيا مكان بريطانيا الرفيع.

عندما عاد المحافظون إلى السلطة في بريطانيا كان الأوان قد فات، فروبرت سيسيل الماركيز الثالث لمقاطعة ساليسبري الذي شغل منصب رئيس الوزراء بين أعوام 1885–1886، و1886–8892، و1895–1900، و1900–1902، ولكونه مدركاً لحقيقة: أن الحكام العثمانيين يعرضون سيادة بريطانيا للخطر من خلال سوء إدارتهم، فكر في استخدام ما أمكن من نفوذ بريطانيا لإرشاد أو إلى حد ما إصلاح النظام، ولأن غلادستون

كان قد أضاع هذا النفوذ ندب سيسيل قائلاً: "لقد رموا به في عرض البحر فحسب، دون أن يحصلوا على أي شيء مهما كان في المقابل".

كان دخول ألمانيا إلى المسرح السياسي سواء في استانبول أو في أماكن أخرى إشارة البداية لعهد جديد في سياسات العالم، فقد تمكنت الإمبراطورية الألمانية، التي أبصرت الضوء رسمياً في الثامن عشر من تموز عام 1871م، في غضون عقود من الزمن من أن تحتل مكان روسيا كمهدد رئيسي للمصالح البريطانية، وكان السبب في ذلك يعود في جزء منه للتهور الصناعي النسبي الذي كانت بريطانيا تعاني منه، ففي منتصف القرن التاسع عشر كان إنتاج بريطانيا يشكل ثلثا إنتاج العالم من الفحم، ونصفه من الحديد، وأكثر من سبعين بالمائة منه من الفولاذ، وكان في الحقيقة أكثر من أربعين بالمائة من إنتاج العالم من المواد المصنعة المتاجر بها يتم إنتاجه في الجزر البريطانية، في ذلك الوقت كانت بريطانيا تملك نصف الإنتاج الصناعي للعالم، لكن مع حلول عام 1870 انخفض هذا الرقم إلى 32%، وبحلول عام 1910 إلى 15%، واحتلت ألمانيا الصدارة في الصناعات الأكثر حداثة وأهمية كصناعة الكيماويات وقطع الآليات. حتى المكانة البريطانية البارزة عالمياً في المجال المالي، عام 1914 ضمت بريطانيا ما نسبته 41% من إجمالي الاستثمارات العالمية، كانت عرضة للتدهور، فقد فضل المستثمرون البريطانيون استثمار أموالهم في اقتصاديات ديناميكية في الأمريكيتين وأماكن أخرى خارج بريطانيا.

ولم تكن العوامل العسكرية خارج الأمر، فقد أحدث تطوير الخطوط الحديدية تحولاً جذرياً في التوازن الاستراتيجي بين القوة البرية والقوة البحرية على حساب الأخيرة، وقد أشار عراف الجغرافيا السياسية السير هالفورد ماكيندر إلى حقيقة الواقع الجديد الذي ستتمكن فيه خطوط نقل العدو الحديدية من تسريع نقل قواته وذخيرته مباشرة إلى وجهتها عبر الطريق المستقيم الذي يشكل أقرب الطرق بين نقطتين، بينما سيبحر الأسطول البريطاني ببطء حول قارة ما ليصل متأخراً. لقد جعلت شبكة الخطوط الحديدية الخاصة بالإمبراطورية

الألمانية من مملكة القيصر القوة العسكرية الأكثر تقدماً في العالم، وأخذ التفوق البريطاني البحري المتزعزع يبدو أقل محاكاة للعصر مما كان عليه.

وقد صاغ الخلاصة المحرر في المجلة اللندنية الأكثر تأثيراً "ذا إيكونومست" والتر بيغوت، قائلاً: أنه بسبب ألمانيا لم يعد هناك حاجة للتخوف من التوسع الروسي، وأتبع "إن الفكرة القديمة القائلة بأن روسيا هي قوة عظمى أساساً وعلى أوروبا أن تخشاها تعود إلى عصر ما قبل الألمان". كما أن هزيمة روسيا الكارثية على يد اليابان بين عامي 1904و1905، والانتفاضات الثورية في مدينة سان بترسبرغ والتي امتدت على طول البلاد عام 1905م، بينت كل منها أن جيوش القيصر لم تعد قوية كفاية لتبقى سبباً للقلق.

ومع ذلك ظلت حكومة آرثر جيمس بلفور: 1902–1905، تلاحق خصم بريطانيا القديم إلى جانب خصمها الجديد، وهكذا تحالفت ليس مع اليابان ضد الروس فحسب، بل ومع فرنسا في وجه الألمان. لكن السير إدوارد غراي وزير الخارجية في حكومة "هنري كامبل بانرمان" الليبرالية: 1905–1908، والتي خلفت حكومة بلفور، صور السياستين على أنهما نقيضين، فقد كتب غراي: أن "روسيا كانت حليفاً لفرنسا، وعليه لم نستطع أن نتبع في الوقت ذاته سياسة الوفاق مع فرنسا وسياسة العداء مع روسيا". ولذلك دخل غراي في مفاوضات مع روسيا للوصول إلى معاهدة، وتم التوصل إلى ذلك في عام 1907. وكان لهذه المعاهدة أن تصلح خلافات الدولتين في آسيا، فبينما تم تحييد التيبت، تخلت روسيا عن مصالحها في أفغانستان وتركت لبريطانيا التحكم بسياستها الخارجية. أما إيران فتم تقسيمها إلى ثلاث مناطق، واحدة روسية وأخرى بريطانية بينما أبقي على منطقة محايدة، حتى بدا أن اللعبة الكبرى كانت تدنو من ختامها.

كان من المتوقع أن تثير تسوية العام 1907م مخاوف استانبول من أن تتوقف بريطانيا عن حماية الأتراك ضد الروس، وربما كان بالميرستون أو ستراتفورد كانينغ ليعملا على تهدئة مخاوف كهذه، لكن لا السير إدوارد غراي ولا سفيره في استانبول كبدا

نفسيهما عناء فعل ذلك. لقد كان ثمة فجوة في التفكير بين لندن وبين المواقع المتقدمة للإمبراطورية، فبينما رأى غراي وآسكويث وزملاؤهم الليبراليين أن خصما بريطانيا التقليديين فرنسا وروسيا على أنهم أصدقاء وحلفاء في العصر قبل الفيكتوري، لم يستطع في كثير من الحالات ضباط بريطانيا وعملاؤها وموظفيها المنتشرين على طول القوس العظيم الممتد من مصر والسودان إلى الهند أن يتبنوا التطلع الجديد، فلأنهم أمضوا حياتهم يتصدون للمخططات الروسية والفرنسية في الشرق الأوسط، تابع هؤلاء النظر إلى روسيا وفرنسا على أنهم أعداء وطنهم. وكان للأحداث التي جرت في عام 1914م والأعوام التي تلته أن تعيد رؤاهم السياسية الفيكتورية إلى حدة غير مسبوقة.

ومن إحدى النواحي كان الضباط في الميدان يتفقون مع الوزراء في لندن، فقد تشاطرا الافتراض بأن ما بقي مستقلاً من أراض الشرق الأوسط سوف يقع في النهاية تحت النفوذ والوصاية الأوربيين. ومع أنه لم يكن لدى غراي ولا آسكويث الرغبة في أن تتوسع بريطانيا أكثر في الشرق الأوسط، كان الضباط البريطانيين الأقل منزلة في القاهرة والخرطوم يضمرون مخططات للتوسع في الأقاليم العربية الواقعة شرقهم، ومع ذلك اعتقد كلا الجانبان أن الإمبراطورية العثمانية في الشرق الأوسط آيلة للانهيار يوماً ما، وأن قوة أوربية أو أكثر سيكون عليها عند ذلك جمع البقايا. إن هذا الافتراض القائل: "عند زوال الإمبراطورية العثمانية ستأخذ أوروبا مكانها"، كان واحداً من المحركات الأساسية التي تقود عربة التاريخ.

الشرق الأوسط قبل الحرب:

ظلت أنظمة الشرق الأوسط المحلية لعقود بل ولقرون قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى تخسر الأرض لمصلحة أوروبا، وكانت الأراضي التي يحكمها خانات آسيا الوسطى بما فيها خيوه وبخارى قد سقطت في أيدي الروس الذين كانوا يسيطرون أيضاً على أجزاء من إيران، ووقع حكم الشيوخ العرب على طول شواطئ منطقة الخليج الممتدة من السويس إلى الهند ضمن القوس البريطاني، وحتى قبرص ومصر اللتان كانتا لا تزالان رسمياً تتبعان لتركيا كانتا في الحقيقة محتلتان وتحكمان من قبل بريطانيا. ثم جاء الاتفاق البريطاني الروسي عام 1907م ليضع أفغانستان تحت السيطرة البريطانية، واقتسما جزءاً كبيراً من إيران بينهما. ونستطيع القول أنه من بين دول الشرق الأوسط المسلم لم تحافظ سوى الإمبراطورية العثمانية على استقلالها ولكن بشكل مزعزع فقد باتت تخومها تحت التهديد.

لم تتمكن السلطنة العثمانية من إيجاد مكاناً لها في العالم الحديث، وظلت كأطلال معبد قديم تبدو بعض أعمدته المتآكلة لأعين المارين. لقد كانت الإمبراطورية العثمانية كياناً عتيقاً نجا عبر العهود الغابرة التي ينتمي إليها، وبدا كرفات غزو قديم أتى من الشرق قبل ألفية من الزمن، شكلته أمواج من فرسان قبليين تدفقوا من سهول وصحارى أواسط آسيا وشمالها الشرقي في العام 1000م، وأخضعوا الشعوب والأصقاع التي اعترضت طريق خيولهم غرباً. وإن كانوا وثنين أم مؤمنين، تكلموا واحدة أو أخرى من اللغات المنغولية أو التركية، فقد اختطت هذه القبائل لأنفسها مجموعة من الإمارات والممالك، كانت بينها إمبراطوريتا جنكيز خان وتيمورلنك، وكانت الإمبراطورية العثمانية التي أسس لها الفرسان

الناطقين بالتركية الذين اعتنقوا الإسلام إحدى هذه الإمبراطوريات، وقد أُخذت اسمها من: "عثمان، الذي كان غازياً على التخوم الغربية، وقد ولد في القرن 13م وقاد حملة على أطراف الإمبراطورية الرومانية الشرقية، أو البيزنطية، في الأناضول.

في القرن الخامس عشر تابع خلفاء عثمان فتح الأراضي التي كانت تحت سيطرة الإمبراطورية البيزنطية وأخذوا مكانها في حكمها، ممتطين صهوات جيادهم نحو فتوحات جديدة. ثم توسع العثمانيون الأتراك في كل الاتجاهات، شمالاً إلى شبه جزيرة القرم، شرقاً إلى بغداد والبصرة، جنوباً إلى شواطئ الجزيرة العربية والخليج العربي، وغرباً إلى مصر وشمال أفريقيا وأوروبا. في أوج توسعها، في القرن السادس عشر، ضمت الإمبراطورية العثمانية معظم أراضي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والأراضي التي تشكل بلاد البلقان اليوم: اليونان، يوغسلافيا، ألبانيا، رومانيا، وبلغاريا، إضافة إلى جزء كبير من هنغاريا، فقد امتدت إمبراطوريتهم من الخليج العربي إلى نهر الدانوب، ولم تتوقف جيوشها إلا عند بوابات فيينا. وقدر عدد سكانها بين الثلاثين والخمسين مليون نسمة في وقت لم يتجاوز فيه عدد سكان بريطانيا أربعة ملايين، كما بسطت حكمها على ما زاد عن عشرين أمة.

لم يخرج العثمانيون تماماً عن أصولهم كعصابة نهب حربية، فقد أغنوا أنفسهم بنهب الثروات وسوق المماليك الذين جندوا في صفوف الجيش العثماني، وبعد سنين قليلة كان أولئك المماليك المجندون يرتقون إلى ضباط رفيعين محتلين أماكن الضباط العثمانيين المتقاعدين، فيقومون هم بدورهم بنهب الثروات وسوق المماليك مرة أخرى، وكان غزو أراض أخرى هو المصدر الوحيد الذي عرفوه للنمو الاقتصادي. في القرنين السادس عشر والسابع عشر عندما تحولت الفتوحات إلى هزائم وتقهقر ضاع وجود الديناميكية العثمانية، وإن كان الأتراك ضليعين بأمور الحرب إلا أنهم لم يكونوا كذلك في فن الحكم.

حاول القادة العثمانيون في القرن التاسع عشر القيام ببرامج إصلاح واسعة، وكان هدفهم من ذلك مركزية الحكومة، من خلال تأسيس فرع تنفيذي يخضع للسيطرة المباشرة

من قبل مستشار السلطان، وتحديث الضرائب والتجنيد، ووضع ضمانات دستورية، وتأسيس مدارس عامة علمانية تقدم تدريباً تقنياً ومهنياً بالإضافة إلى تدريبات أخرى مشابهة. ولكن لم يتم سوى وضع بداية لهذه الأمور، فمعظم الإصلاحات تم اتخاذها على الورق فحسب، وكإحدى مفارقات التاريخ الحديث بدا النظام العثماني المتداعي محكوماً بالتلاشي. فقد كانت الإمبراطورية غير متماسكة، ولم يكن زعماؤها العثمانيون مجموعة عرقية واحدة، فبالرغم من تكلمهم اللغة التركية كان الكثير منهم عبارة عن أشخاص منشقين ممن كانوا يوماً موالي مسيحيين سيقوا من البلقان وأماكن أخرى. أما الرعايا وكانوا عبارة عن تشكيلة متنوعة من الناس يتكلمون اللغات التركية والسامية والكردية والسلافية والأرمنية واليونانية ولغات أخرى، وكان المشترك بينهم قليلاً، كما حملوا في كثير من الأحوال القليل من الحب لبعضهم. ومع أن المراقبين الأوربيين أخذوا يعمموا فيما بعد بخصوص العرب ففي الحقيقة كان المصريون وأهل الجزيرة العربية والسوريون وأهل العراق هم أناس ذوو خلفيات ورؤى تاريخية وعرقية مختلفة. لقد شكلت الإمبراطورية العثمانية لوحة فسيفسائية من شعوب متعددة الجنسيات واللغات لم تكن لتندمج مع بعضها. أما في المدن عاش الأرمن واليونان واليهود وملاً أخرى كلا منهم منعزلاً في أحياء منفصلة خاصة بهم.

كان للدين نوع من أثر موحِد، وذلك لكون الإمبراطورية تخضع لحكومة دينية، أي أنها كانت دولة إسلامية أكثر منها دولة تركية، وكان معظم رعاياها من المسلمين. وكان ينظر إلى السلطان العثماني على أنه خليفة من قبل معظم المسلمين السنة، لكن بين الطوائف الإسلامية الواحد والسبعين الأخرى، وخاصة الشيعة ذوي العدد الكبير، فقد كانت هناك معارضة مذهبية للمعتقد السني للسلطان ولادعائه الخلافة. أما بالنسبة لغير المسلمين، الذين شكلوا نسبة قاربت ربما الخمسة وعشرين بالمائة من عدد السكان في بداية القرن العشرين، سواء كانوا: يونان أرثوذكس، أو رومان كاثوليك، أو سريان أرثوذكس متحدين أو مونوفيزيين أو نسطوريين، أو موارنة، أو بروتستانت، أو أرمن كاثوليك أو غريغوريين، أو

يهود أو سامريين، أو أي شخص من طائفة أخرى، فقد كان الدين عاملاً سياسياً مفرقاً بدلاً من أن يكون موحداً. فقد حكم الدين الحياة اليومية للشرق الأوسط إلى حد وجده الأوربيون، ممن زاروا الشرق الأوسط في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، شيئاً مميزاً، وذلك كون الدين لم يلعب دوراً كهذا في أوروبا منذ قرون. والحقيقة أن الأوربيين زاروا الشرق الأوسط بشكل كبير ليلقوا نظرة على الماضي، لقد أتوا ليشاهدوا المواقع التوراتية، وعجائب العالم القديم المكتشفة، والبدو الذين عاشوا كما كان أولئك في عهد إبراهيم.

حتى الباب العالي، أي حكومة الإمبراطورية العثمانية، بدا أنه يعيش في الماضي أيضاً، فعلى سبيل المثال ظل المسئولون العثمانيون يدعون أن بلغاريا تشكل جزءاً من الإمبراطورية حتى بعد مرور وقت طويل على فقدان السيطرة عليها في العام 1978م، كما ظلوا يعتبرون المصريين جزءاً من رعاياهم حتى بعد احتلال بريطانيا لمصر في العام 1882م، لهذا السبب ولغيره من الأسباب كانت إحصائيات العثمانيين غير موثوقة، ولهذا أيضاً يبقى القول: "أن عدد سكان الإمبراطورية في مطلع القرن العشرين كان بين العشرين والخمسة وعشرين مليون نسمة، على أرض تبلغ مساحتها ست أضعاف مساحة ولاية تكساس الأمريكية" قولاً بالكاد يلامس الحقيقة، لقد ضمت الإمبراطورية بشكل عام معظم أراضي شبه الجزيرة العربية، والأراضي التي تشكل اليوم كلاً من تركيا وفلسطين ولبنان والأردن وسوريا والعراق.

حتى مطلع القرن العشرين ظلت الإمبراطورية العثمانية معظم الوقت تحت الحكم الشخصي المطلق للسلطان، ولم يكن ذلك السلطان، على الأقل من ناحية واحدة، كأي ملك أوربي، فهو ابن لإحدى الجواري، وبالتالي فقد كان دائماً نصف مملوك بحكم الولادة. وفي ظل حكمه كانت الإدارات المدنية والعسكرية، بالإضافة إلى حكم الشريعة المقدسة، إدارات متباينة يمكن تمييزها في ظل إمبراطورية قسمت بعناية إلى أقاليم ومقاطعات، إلا أن بلوغ إدارة منظمة فعالة من أي نوع بقي مجرد حلم من نسج الخيال. وكما كتبت فيما بعد "غيرترود بيل، وهي رحالة إنكليزية خبيرة بأراضي الشرق الأوسط: "لم تكن دولة أكثر

ادعاءً من الإمبراطورية العثمانية في إظهارها للعالم توطد الحكم ومركزية الحكومة". صحيح أنه كان ثمة حاميات جند تنتشر على طول الإمبراطورية، لكن من ناحية أخرى فقد كانت السلطة موزعة، وكانت السلطة المركزية أسطورة أكثر منها واقعاً. وقد وجدت غيرترود بيل من خلال ترحالها أنه خارج المدن كانت الإدارة العثمانية تتلاشى و يؤول الحكم عوضاً عنا لشيخ أو لزعيم، كما أنه كانت هناك مناطق جابها قطاع الطرق على هواهم، بل وحتى أن الحكومة التركية المعاقة عجزت عن جمع ضرائبها، وهو النشاط الأساسي في إدارة إمبراطورية، فعشية الحرب العالمية لم تجمع الحكومة سوى خمسة بالمائة من الضرائب، أما الخمس وتسعون المتبقية فقد قام بجمعها ملتزمو ضرائب أحرار.

لقد مارست الدول الأجنبية درجات متفاوتة من النفوذ والسيطرة داخل الإمبراطورية العثمانية، ففي الحقيقة لم تكن مصر وقبرص فحسب هما الواقعتان تحت حكم بريطانيا، التي كانت قد احتلتهما أواخر القرن التاسع عشر، ولم تكن مناطق حكم الشيوخ على طول سواحل الخليج العربي هي أيضاً الوحيدة التي تسيطر عليها بريطانيا، فلبنان أيضاً كانت إقليماً منفصلاً يحكمه تبعاً لاتفاق وضع عام 1864م حاكم عسكري مسيحي مرتبط بشكل مباشر بحكومة الباب العالي، لكنه كان أيضاً ملزماً باستشارة ست دول أوربية قبل التصرف. فقد احتفظت روسيا بحق حماية مواطني الإمبراطورية الأرثوذكس، كما احتفظت فرنسا بحق حماية الكاثوليك منهم، بينما شددت قوى أخرى على حقها في التدخل في الشئون التركية لصالح المجموعات التي كانت ترعاها. لقد كان أكثر من مجرد أمر غير واقعي الادعاء بأن السلطان وحكومته كانا يقومان بحكم بلادهما بمعنى الحكومة والإدارة اللذان يفهمهما الأوربيون، فقد مالت الحقائق في الإمبراطورية العثمانية لأن تكون محلية، إذ كانت القبيلة والعشيرة والطائفة والمدينة هي الوحدات السياسية الحقيقية التي كُرِّس لها الولاء، وهذا في الواقع ما أربك المراقبين الأوربيين الذين لم يكن مفهومهم للمواطنية والجنسية لينطبق على الغطاء الممزق للسياسة العثمانية، وافترض الأوربيون أنهم سيقومون أخيراً بالسيطرة على المناطق العثمانية وتنظيمها على أساس أكثر رشداً، وكان

من المنطقي التصديق خلال السنوات الأولى من القرن العشرين بأن الهيمنة التركية أصبحت أيامها معدودة.

مع حلول العام 1914 كانت الإمبراطورية العثمانية التي تقلصت بشكل كبير قد فقدت السيطرة على شمال أفريقيا وهنغاريا ومعظم الجنوب الشرقي لأوروبا، فقد باتت منذ القرن الثامن عشر في تقهقر مستمر بدا مؤخراً وكأنه طريق ثابت كانت الإمبراطورية تسير فيه. وعلى مدى عقود من الزمن تداول الساخطون في الجيش العثماني وفي المدارس الحديث في اجتماعات سرية حول وجوب تغيير الإمبراطورية بشكل سريع كي تنهض للتحدي الأوربي الفكري والصناعي والعسكري، ومع امتلاكهم الدافع لكن كانت تشوشهم فكرة القومية التي أصبحت مذهباً لأوروبا، لذلك سعى المثقفون في خليط الإمبراطورية من الأمتين الناطقتين بالتركية والعربية إلى اكتشاف أو صوغ معنىً لهوية سياسية خاصة بهم.

في الأيام القليلة التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الأولى أبعد السلطان إلى منصب رمزي وتولى القيادة في الإمبراطورية العثمانية رجال جدد غامضو الهوية ولكنهم طموحين، أولئك الرجال من قادة حزب تركيا الفتاة كانوا في آن واحد النتيجة والسبب لحالة الغليان في استانبول العاصمة العثمانية. لقد حاولوا القيام بتحدي عبور الإمبراطورية التركية إلى القرن العشرين قبل أن تسنح الفرصة للعالم المتحضر بأن يدمرها.

كانت القسطنطينية، استانبول اليوم وبيزنطة قديماً، ولأكثر من أحد عشرة قرناً عاصمة الإمبراطورية الرومانية الشرقية، وبعدها لأكثر من أربعة قرون عاصمة خليفتها الإمبراطورية العثمانية. تماماً كما بنيت روما بنيت القسطنطينية على سبع تلال، وكروما كانت مدينة خالدة، فقد منحها الموقع الاستراتيجي أهمية أبدية. تتألف القسطنطينية من مجموعة مدن تقع معظمها على الضفة الأوربية للطريق المائية العظيمة التي تربط البحر المتوسط بالبحر الأسود، عند نقطة تضيق فيها القناة التي تفصل أوروبا عن آسيا إلى عرض يبلغ بالكاد نصف ميل، ويشكل موقعها حصناً طبيعياً يصعب فتحه أو حتى

مهاجمته. أما "القرن الذهبي" فهو خليج يبلغ طوله حوالي أربعة أميال يشكل مرفئاً طبيعياً رائعاً يؤمن الملجأ والحماية لأسطول حماية يذود عن المدينة.

في عام 1914 كان عدد سكان القسطنطينية يبلغ حوالي المليون، وكان شعبها شعباً عالمياً يجيد لغات عدة، كان معظمه من المسلمين واليونان والأرمن، إلا أنه ضم أيضاً جالية لا بأس بها من الأوربيين وأجانب أُخر، وكان الأثر الأوربي جلياً في الطراز المعماري للأبنية الحديثة والأزياء وفي بعض الابتكارات الجديدة كأضواء الطرق. في تلك الأيام كانت براعم الحداثة قد بدأت لتوها تنمو في القسطنطينية، ففي عام 1912 دخلت الكهرباء المدينة لأول مرة، وكان قد تم البدء بمشروع لبناء شبكة صرف صحي لشوارعها الضيقة القذرة. وبقرار من مجلس المدينة البلدي نقلت مجموعات الكلاب الشاردة التي جابت لقرون المدينة إلى أرض قاحلة لتموت فيها. بضع أعمال كانت قد أنجزت لرصف الطرقات، لكن هذه الأعمال لم تكن بالقدر الكبير، فمعظم الطرقات كانت لا تزال ترابية، تحيلها العواصف المطرية المتتالية إلى قنوات موحلة، وفي أوقات أخرى كان يتطاير منها الغبار الجاف عالياً مع كل هبة ريح.

أما مناخ القسطنطينية فكانت تسيطر عليه الرياح العاصفة الشمالية تارة والجنوبية تارة أخرى، محدثة تغيرات مفاجئة فيه فمرة حرّ ملتهب وأخرى برد قارص. وكذلك المناخ السياسي هو الآخر كان عرضة للتغيرات المفاجئة والجذرية في مطلع القرن العشرين، فقد ظل المراقبون البريطانيون على مدى سنوات عدة قبل العام 1914 غير قادرين على تحديد مصدر الرياح أو وجهتها، لأن المناورات السياسية كانت تدار في الباب العالي خلف ستار من الغموض فشلت السفارة البريطانية ولمرات عدة في اختراقه.

احتلت السفارة البريطانية كغيرها من سفارات الدول العظمى موقعاً في منطقة: "بيرا، وهو الحي الأوربي من المدينة الواقع شمال القرن الذهبي، وكانت الجاليات الغربية تتنامى في محيط سفاراتها، كما كانت لأفراد هذه الجاليات حياتهم الخاصة المنفصلة عن الحياة في المدينة، ففي بيرا كانت الفرنسية لغة حفلات السفارات ولغة

الترفيه، بينما كانت اليونانية وليست التركية هي لغة الشارع. قامت ثلاثة مسارح في المنطقة بتقديم عروض مسرحية مستوردة من باريس، بينما كان فندق: "قصر بيرا" يقدم خدمات ضاهت في رقيها آنذاك الخدمات المتوافرة في أفخر فنادق مدن أوروبا الرئيسية.

لقد استسلمت غالبية الجالية الأوربية لإغراءات الحياة في ذلك الحي، بينما سكنت قلة منهم الأزقة القذرة لاستانبول، هذا الاسم الذي كان يطلق على الجزء القديم من المدينة الواقع جنوب القرن الذهبي، وقد آلت جدرانه وحصونه إلى الانهيار بسبب القدم والتآكل. إن واحداً من قلة من الذين لم يشعروا بغضاضة في العيش على أي من جانبي القرن كان الإنكليزي: "ويندهام ديديس" الذي قدم إلى المدينة ليلعب دوراً هاماً في إدارة حزب تركيا الفتاة الجديد.

انتمى ديديس إلى عائلة من مقاطعة كنت الإنكليزية، وكانت عراقة عائلته تمتد لأربعة قرون، بعد خدمته في "إيتون" نقل ليعمل في سلاح البنادق الخاص بالملك، وظل ديديس لاثنين وعشرين عاماً ضابطاً بريطانياً، وعندما سئل ديديس مرة عن حرب البوير أجاب: "حسناً، أي شيء يظل أفضل من إيتون". في أوائل حياته العسكرية تطوع ديديس للخدمة في الجندرمة العثمانية، التي كانت قوة شرطة تركية أسست حديثاً تحت قيادة ضباط أوربيين، وكان إنشاؤها إصلاحاً فرض على السلطان من قبل القوى الأوربية، والسبب هو أنه لم يعد من الممكن التمييز بين الشرطة القديمة وعصابات السلب التي كان يفترض أن تقمعها، وأصبح ديديس وزملاؤه الأوربيون مكلفون كضباط في القوة الجديدة "الجندرمة" وفي الوقت نفسه كانوا لا يزالون مكلفين بخدمتهم في جيوش دولهم.

يظهر ديديس في الصور القديمة كائن غريب عن محيطه ذو الصبغة الشرقية، الذي وضعته فيه خدمته في الجندرمة، فلم يكن لديديس أن يختلط بالمحيط العثماني فهو صغير البنية، نحيل الجسد وأبيض البشرة، وكان زاهداً ومسيحياً للصميم، ومن هنا لم يولي وقتاً كبيراً للنوم أو الراحة أو حتى الطعام. عمل ديديس لخمسة عشر ساعة يومياً، غير مبال

بالراحة ولا آبه بالخطر. لقد كان الأشد اختلافاً عن الضباط الأتراك الذين، إذا صحت الروايات الأوربية، كانوا في كثير من الأحيان فاسدين وجبناء. وتمكن ديديس من إحراز النجاح في مهمته الصعبة، وفاز بشعبية جمة بين الأتراك.

ومع أن ديدس لم يكن شخصاً معروفاً، لدى دخوله الجندرمة في عام 1910، فقد أدرك خلال أربع سنين مستوى عال من الرفعة، لدرجة أنه اختير من قبل قيادات الحكومة العثمانية الجديدة للمساعدة في تسيير وزارة الداخلية. ومع حلول عيد ميلاده الواحد والثلاثين في عام 1914 كان ديديس، الذي تعلم التركية بطلاقة، واحداً من قلة من الإنكليز الذين فهموا الشئون التركية، إلا أن الحكومة البريطانية لم تحقق استفادة حقيقية من خبرة ديديس ومعرفته، فقد اختارت حكومته عدم الإصغاء إلى تحذيراته وتجاهلت تحليلاته الدقيقة لدوافع السياسية التركية.

كان محمد طلعت هو الوزير الذي خدم لديه ديديس في الحكومة العثمانية عام 1914، ومعظم ما ظنت الحكومة البريطانية آنذاك أنها تعرفه عن طلعت وعن الحزب السياسي الذي كان يترأسه كان خاطئاً، وربما استطاع ديديس أن يصحح على الأقل بعضاً منه، لكن السفارة البريطانية في القسطنطينية اعتقدت بأنها تعرف مسبقاً حقيقة السياسة العثمانية، ولذا لم يكن عليها أن تستقصي إلى حد أبعد. كان محمد طلعت وزيراً للداخلية، وزعيماً لأكبر جماعة ضمن الحزب السياسي الحاكم، لكن دبلوماسيي بريطانيا لم ينظروا إليه كرجل محترم، لقد اعتقد هؤلاء بأن طلعت يفتقر إلى الأصل والسلالة والنسب، وذكروا في بعض التقارير ساخرين بأنه ينتمي إلى أصول غجرية. كان طلعت أسود الشعر وخشنه، ذو حاجبين كثين أسودين وأنف كمنقار الصقر، وصفه أحد المراقبين البريطانيين، وهو من قلة تعاطفوا معه، قائلاً: "كان لطلعت بريق في عينيه، وهو بريق نادراً ما تراه في عيني بشر وإنما تراه أحياناً في عيون الحيوانات عند الغسق".

كان طلعت الشخص الوحيد ذو الأهمية في السياسة التركية، وكان إلى حد كبير رجلاً من صنيع نفسه، لم يُعرف الكثير عن أصوله سوى أنها كانت متواضعة. فقد بدأ طلعت حياته كموظف بسيط في دائرة البريد والتلغراف، ويُعتقد أنه كان بكتاشي، أي عضواً في أكبر تنظيم صوفي للأتراك، ويعتقد أنه التحق بمحفل ماسوني، كما يقال أنه قام بتنظيم جمعية سياسية سرية، وأنه سجن لفترة بسبب تلك النشاطات.

لقد كان الانضمام إلى تنظيم سري نشاطاً مألوفاً في الإمبراطورية العثمانية عندما كان طلعت شاباً، ففي ظل الحكم الأوتوقراطي المطلق للسلطان عبد الحميد 1876–1909م، كان النشاط السياسي المعلن أمراً خطيراً، حيث لم يكن السلطان، الذي قام بتعليق الدستور وحل البرلمان، متسامحاً مع المنشقين والمعارضين، وقام باستحداث قوة من شرطة سرية خصيصاً للتعامل معهم. ولذلك انتقلت الحياة السياسية في الإمبراطورية إلى الخفاء، وتكاثرت الجمعيات السرية، وقد استوحت أوائل هذه الجمعيات نشاطها من الجماعات الثورية الأوربية التي نشطت في القرن التاسع عشر، وخاصة الجماعة الإيطالية المسماة "كاربوناري". كما قامت بتنظيم نفسها على شكل خلايا تضم كل خلية منها بضعة أعضاء، عضو واحد فقط من كل خلية يعرف عضواً من خلية أخرى. كان طلاب الجامعة والأكاديمية الحربية هم من أسسوا الكثير من هذه الجمعيات بما فيها طلائع حزب تركيا الفتاة. كما كان الجيش أيضاً بيئة خصبة لنشوء جمعيات كهذه، فقد شعرت الطبقة الأصغر من أفراده وضباطه بالعار من الأداء الكارثي لإمبراطوريتهم في ساحات المعارك.

نجحت شرطة عبد الحميد بالقضاء على الجمعيات السرية في القسطنطينية وأماكن أخرى، ومع ذلك فقد ظلت خارج قبضتهم سالونيك، وهي ميناء مقدوني نشيط يقع في ما يعرف اليوم باليونان، ففي سالونيك أسست عدة جمعيات سرية مقراتها الرئيسية، بينما قامت بتطوير علاقات وطيدة مع عناصر من الجيش العثماني الثالث الذي كانت قيادته تقع هناك، وقد شكل الاضطراب والتفكك اللذان كان الجيش الثالث يعاني منهما، لوجوده

في مقدونيا وهو من الأقاليم الحدودية للإمبراطورية، بحد ذاتها عاملاً ساعد الجمعيات السرية على تجنيد كوادر من ضمن صفوف هذا الجيش.

كان طلعت، الذي عاش وعمل في سالونيك، مؤسساً لإحدى هذه الجمعيات السرية، واحدة أمست أخيراً فصيلاً رئيساً ضمن مجموعة مندمجة اتخذت لنفسها اسم: "جمعية الاتحاد والترقي"، كما عرفت أيضاً باسم: "حزب تركيا الفتاة"، وعرف أعضاؤها فيما بعد باسم: "الأتراك الشبان"، وعند انضمام فرد لهذه الجمعية كان عليه أولاً أن يؤدي قسماً على القرآن وعلى السلاح. أحد المنضمين كان جمال بك وهو ضابط أركان لعب فيما بعد دوراً هاماً في سياسات الشرق الأوسط، وهو أول من جندهم طلعت ضمن قيادات الجيش الثالث.

في يوم من أيام عام 1908م تلقى أنور، وهو أحد ضباط الدرجة الثانية في الجيش الثالث ممن التحقوا بجماعة طلعت، أمراً بالعودة إلى القسطنطينية، وخشي أنور أن يكون أمره قد كشف من قبل الشرطة السرية، فتسلل إلى خارج سالونيك متجهاً نحو التلال حيث سبقه عدد من أفراد حزب تركيا الفتاة، وتلاه ضابط آخر مصطحباً معه عدداً من الجند والذخائر، فأرسل السلطان قوة عسكرية لملاحقتهم، لكن ما كان ممن أرسلهم السلطان إلا أن انضموا إلى المتمردين. لقد كان ثمة اشتعال عفوي لثورة سلمية في سالونيك، وكانت السيطرة قد آلت إلى جمعية الاتحاد والترقي، حيث سيطر الأتراك الشبان على مكتب البريد والتلغراف، وربما لم تكن مصادفة أن كان طلعت أحد مسئوليه، ومن ثم قاموا بربط شبكة اتصال مع خلايا الجمعية التي كانت قد تغلغلت في صفوف الجيش والإمبراطورية. وعندما انقشع الدخان استعيد العمل بالدستور، واستؤنفت السياسة البرلمانية وسياسة الأحزاب، وفي السنة التالية تنازل السلطان عن العرش لصالح أخيه. تولى السياسيون القدماء المناصب المهمة بينما ظل الأتراك الشبان خلف المشهد، لكن الجمعية أصبحت تشكل قوة يحسب حسابها، ليس فقط لتمثيلها القوي بين ضباط، ففي مجتمع عمته الفوضى وافتقر إلى التنظيم كانت قوة الجمعية لكونها ضمت فروعاً في كل مكان على طول الإمبراطورية وعرضها.

تمتع قادة هذه الانتفاضة الناجحة في بادئ الأمر بسمعة جيدة في الإعلام الغربي، وباللهجة الشائعة أصبحت عبارة: "الأتراك الشبان" تعني مجموعة جريئة من الشباب ذات أفكار ديناميكية تثور ضد قيادة منتهية الصلاحية. وفي لندن نظرت إليهم وزارة الخارجية البريطانية بعين التعاطف، إلا أنهم كانوا غير محببين بل ومزدرين في السفارة البريطانية في القسطنطينية، فقد بدا السفير البريطاني "جيرارد لاوثر" خاضعاً كلياً لتأثير مترجمه الرسمي ومستشاره لشئون الشرق "جيرالد فيتز ماورك" الذي احتقر اللجنة منذ البداية.

كان تأويل فيتز ماورك لأحداث عام 1908م أنها جرت في سالونيك التي يشكل اليهود والدونمه، وهم يهود اعتنقوا الإسلام في القرن السابع عشر، قرابة نصف سكأنها المائة والثلاثين ألفاً. كما كانت سالونيك أيضاً مدينة ضمت عدداً من المحافل الماسونية، وكان "إيمانويل كاراسو"، وهو محام يهودي أسس محفلاً ماسونياً إيطالياً، قد سمح فيما يبدو لجمعية طلعت السرية بأن تعقد اجتماعاتها فيه عندما كانت تعمل في الخفاء عن أعين شرطة السلطان السرية، وخلص فيتز ماورك إلى أن جمعية الاتحاد والترقي كانت مؤامرة يهودية ماسونية عالمية يغلب عليها التأثير اللاتيني، وقام السفير لاوثر برفع تقرير بذلك إلى وزارة الخارجية في لندن، مشيراً فيه إلى الجمعية باسم: "اللجنة اليهودية للاتحاد والترقي".

قام فيتز ماورك لاحقاً بتقصي حول الجمعية، وانعكست نتائج هذا التقصي في تقرير سري أرسله لاوثر باسمه شخصياً في التاسع والعشرين من شهر أيار من عام 1910م إلى المدير الرسمي لمكتب الخارجية في لندن السير "تشارلز هاردينغ". أشار لاوثر في تقريره إلى أن شعار حركة تركيا الفتاة" الحرية والمساواة والإخاء، وهي كلمات أصلها من الثورة الفرنسية، وكانت شعار الماسونيين الإيطاليين وهي إشارة إلى محفل كاراسو. وادعى لاوثر أن الأتراك الشبان: "يقلدون الثورة الفرنسية وأساليبها الكافرة الانقلابية، لقد أدت تطورات الثورة الفرنسية إلى زرع الخصومة بين بريطانيا وفرنسا، وإذا تطورت الثورة التركية على نفس النحو فقد تجد نفسها على نحو مشابه في خصومة مع المبادئ والمصالح البريطانية".

وزعم لاوثر في تقريره المفصل، الذي احتوى أكثر من خمسة آلاف كلمة، أن اليهود كانوا قد سيطروا على شبكة الماسونية، وقال: " إن اليهودي الشرقي أبرع من تلاعب بالقوى الخفية .." وهذا ما مكنه من السيطرة على الإمبراطورية العثمانية. وذكر لاوثر: أن بين قادة عصابات المؤامرة الماسونية اليهودية السفير الأمريكي في تركيا أوسكار شتراوس، الذي يملك أخوته في نيويورك سلسلة محلات "ماكيز" و"أبراهام وشتراوس". وكتب لاوثر: "أن الخطورة على بريطانيا تكمن في أن اليهود يكرهون روسيا وحكومتها، وكون بريطانيا الآن صديقة لروسيا يجعل اليهود ضد البريطانيين بشكل مؤكد ... وهو أمر يدركه الألمان جيداً على ما أعتقد". وختم لاوثر قائلاً: "لدي أسبابي لأعتقد بأن زميلي الألماني مدرك لأي مدى تشكل الماسونية اليهودية واللاتينية مصدر إلهام للجمعية، وأعتقد بأنه أبقى حكومته مطلعة بشكل سري على هذه الميزة في سياسة حزب تركيا الفتاة".

ومع ذلك فعندما تم انتخاب البرلمان العثماني عام 1908 والذي ضم 288 عضواً لم يزد عدد أعضائه اليهود المنتخبين عن أربعة، وعندما قامت الجمعية بتشكيل هيئة مركزية في العام 1909 لم يتم انتخاب كاراسو عضواً فيها، كما أن كاراسو لم يرتق مطلقاً إلى منصب قيادي لا في الحزب ولا في الحكومة، إن كاراسوا لم يكن أبداً تلك الشخصية المؤثرة التي اعتقد الأجانب بأنه يمثلها، وكنائب في المجلس المصغر للبرلمان قام كاراسو مع ثلاثة آخرين من اليهود بدعم إجراءات اللجنة ضد التسوية الصهيونية في فلسطين، ليثبتوا أنهم أتراك قبل أن يكونوا يهود، وقد فسر لاوثر ذلك بادعائه أن الهدف الجديد للصهيونية كان إقامة وطن قومي لليهود على قطعة من العراق بدلاً من فلسطين.

حاز تقرير لاوثر وفيتزماورك على قبول واسع في أوساط المسئولين البريطانيين، كما قاد الحكومة البريطانية إلى ثلاثة على الأقل من الاعتقادات الخاطئة التي كانت لها عواقب هامة، أولى هذه الاعتقادات كان يتعلق بالأعمال الداخلية للجمعية، حيث قام فيتزماورك ولاوثر بتضليل الحكومة البريطانية بالاعتقاد بأن الأتراك الشبان يقودهم رجلان هما: طلعت وجمال، وقالا عن جمال أنه يهودي سراً، ووصفاه مع طلعت بأنهما:

"الواجهة الرسمية للقوة الخفية للجمعية، وهما العضوين الوحيدين الهامين في الحكومة ورأس الماسونية في تركيا". في الحقيقة كانت الجمعية منقسمة إلى عدة فصائل، وهي فصائل كان يمكن للحكومة البريطانية أن تنخدع بها في حال علمت بوجودها، وكانت مصادفة تدعو للسخرية أن جمال الذي خشيه كل من فيتز ماورك ولاوثر على أنه يهودي سري، كان زعيماً للفصيل الموالي لبريطانيا، إلا أن الرجلان لم يكونا يعلمان بذلك.

اعتقاد خاطئ آخر كان القول بأن مجموعة من اليهود استخدموا نفوذاً سياسياً ضمن الإمبراطورية العثمانية، أو حتى في أي مكان آخر من العالم في ذلك الوقت. بعد عدة أعوام بنى فيتز ماورك نتيجة جلية على هذا الاعتقاد الخاطئ ألا وهو: أن الحرب العالمية التي انخرطت فيها بريطانيا آنذاك كان يمكن كسبها من خلال شراء دعم هذه المجموعة المتنفذه، ورأى أن دعمها كان ممكن الشراء من خلال وعود بدعمهم في إقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين، "فقد رجع في ذلك الوقت عن اعتقاده بأن اليهود أرادوا وطناً في قسم من العراق، وقرر أنهم يريدون العودة إلى جبل صهيون". ساعدت هذه النظرية على إقناع مكتب الخارجية البريطاني بأن عليه التعهد بدعم البرنامج الصهيوني، وهو ما قام به في العام 1917م.

أدت معلومات فيتز ماورك الخاطئة إلى نتيجة أخرى ذات عواقب هامة، كانت تلك النتيجة هي أن قادة الأتراك الشبان كانوا أجانب غير أتراك، وأنهم كانوا يخدمون مصالحهم الأجنبية، وكان ذلك نقيضاً تاماً للحقيقة، وكما جعل المراقبين البريطانيين يخطئون في التنبؤ بتصرفات حكومة تركية فتية. فالحقيقة كما رآها فيما بعد فيتزماورك ولاوثر كانت تعصب جمعية الاتحاد والترقي التي اتبعت التمييز ضد اليهود والأرمن واليونانيين والعرب فضلاً عن آخرين، وكمنت قوة الجمعية في معارضتها للمصالح الأجنبية، فجلب لها تحيزها ضد الأوربيين الكثير من دعم القاعدة الشعبية. لم تدرك الحكومة البريطانية قط بأن فيتز ماورك ولاوثر زوداها بصورة مشوهة للسياسة العثمانية، حتى أن جون بوتشان، الذي أصبح مديراً للمعلومات في الحكومة البريطانية زمن الحرب، وصف قادة الجمعية

بأنهم: "مجموعة من اليهود والغجر"، مصوراً الحكومة العثمانية على أنها مجرد أداة ليهود العالم. كما نعت بوتشان أنور باشا بالمغامر البولندي، خالطاً بينه وبين ضابط تركي كان اسمه مشابهاً وكان والده بولندياً مع أنه ليس يهودي.

أثبتت السنوات التي تلت العام 1908 بأنها كانت كارثية على الإمبراطورية العثمانية، وذلك في حربها ضد إيطاليا وأخرى ضد الائتلاف البلقاني، وفي عام 1913 كانت الإمبراطورية في طريقها إلى خسارة حرب بلقانية أخرى عندما سيطرت الجمعية بشكل مفاجئ على الحكومة، حيث قام أنور الشاب، الضابط نفسه الذي سرع أحداث سالونيك عام 1908، بقيادة هجوماً متهوراً على الباب العالي أدى إلى قتل وزير الحرب، وسيطر أنور ورفاقه على السلطة، وتمت ترقيته إلى القيادة الميدانية، وهناك استطاع أنور أن يلف نفسه بالأمجاد. في الرابع من كانون الثاني عام 1914 استحوذ أنور على وزارة الحرب لنفسه، بعد ذلك تزوج أنور ذو الواحد والثلاثين ربيعاً من ابنة أخي السلطان، لينتقل للعيش في قصر فخم ويصبح محور الاهتمام في السياسة التركية.

أمسى جمال باشا حاكماً عسكرياً للقسطنطينية، ومن خلال منصبه هذا استطاع جمال تمكين قبضة الجمعية على عرش الدولة، كما تبوأ خليل بك رئيس المجلس المصغر في البرلمان هو الآخر دوراً أساسياً، تماماً كما فعل محمد أجاويد الذي كان أستاذاً في الاقتصاد وتم تعيينه فيما بعد وزيراً للمالية. وأصبح طلعت وهو الزعيم الأساسي في الجمعية وزيراً للداخلية والزعيم الفعلي للحكومة، أما أمير البلاط سعيد حليم فقد نال الاحترام كرئيس وزراء ووزير خارجية.

عينت الحكومة البريطانية وزيراً جديداً في الإمبراطورية العثمانية وهو السير: "لويس ماليت" الذي كان متعاطفاً مع الأتراك الشبان. لكن ماليت لم يكن هو الآخر على دراية بما يجري في القسطنطينية، وبينما كان سلفه قد تحرى سيطرة يهودية وألمانية على الإمبراطورية، أرسل ماليت إلى لندن الرسل محملين بتفاؤل خادع عن نوايا الباب العالي.

ويبدو أن ماليت فشل كما فشل سلفه في فهم مصالح تركيا كما كانت تراها الجمعية. أصرت الحكومة البريطانية في لندن على قبول المفهوم الخاطئ للاوثر وفيتز ماورك والقائل بأن اللجنة كانت كياناً وحيد السياق والبنية، وكان لاوثر وفيتز ماورك قد ذكرا بأن هذا الكيان كان محكوماً من قبل طلعت وجمال بينما في تقارير لاحقة اتبعها المؤرخون قالا أن الحكم كان لثلاثة، هم: أنور وطلعت وجمال. بينما في الواقع وتبعاً للأرشيف الألماني فإن السلطة كانت تدار من خلال الهيئة المركزية لجمعية الاتحاد والترقي المؤلفة من قرابة الأربعين عضواً، وكانت إدارة السلطة تتم بالأخص من قبل إدارتها العامة التي ضمت حوالي إحدى عشر عضواً. عمل أعضاء الإدارة العامة على شكل مكتب سياسي تفاقمت فيه الخلافات الشخصية وانعكست على قرارات الهيئة المركزية في المناصب التي تولاها أعضاء الحزب في الحكومة وفي المجلس المصغر للبرلمان. وضمت الجمعية آراء متنوعة وتبايناً في وجهات النظر، كما تفشت فيها الدسائس والخلافات، إلا أن الإجماع كان قائماً على طبيعة التهديد الذي كانت تواجهه الإمبراطورية العثمانية وعلى السياسة الواجب تبنيها لمواجهة ذلك التهديد.

الأتراك الشباب يبحثون عن حليف:

كانت نظرة الأتراك الشباب للشئون الجارية تشويها صدمة التفكك المستمر بأراض الإمبراطورية، إذ لم تعد كل من البوسنة والهرسك أراض تركيةً إلا بالاسم وحسب، فقد ضمتا بشكل رسمي إلى اتحاد النمسا – هنغارية عام 1908. وكانت تلك خطوة إشكالية تسببت عام 1914 في اغتيال الأرشيدوق "فرانسيس فرناند"، وفي اندلاع الحرب العالمية الأولى. لم تخف إيطاليا، آخر الواصلين إلى التوسع الاستعماري، مخططاتها بشأن الأراضي العثمانية، وتحت حجة واهية قامت إيطاليا بالهجوم على تركيا مسيطرة بين عامي 1911–1912 على شواطئ ليبيا الحالية، بالإضافة إلى سواحل جزيرة رودس وجزر أخرى قبالة السواحل العثمانية. تقريباً في الوقت نفسه ثارت ألبانيا على الحكم العثماني، وبرز سؤال خطير ألا وهو: هل ستتمكن الإمبراطورية من الحفاظ على ولاء مواطنيها من غير الأتراك؟

في ذات الفترة وخلال حرب البلقان الأولى عام 1912 تمكن حلف البلقان المؤلف من: بلغاريا واليونان والجبل الأسود وصربيا من هزيمة الأتراك، وقام الحلف بضم معظم الأراضي التي كانت الإمبراطورية العثمانية تسيطر عليها في أوروبا. في حرب البلقان الثانية عام 1913 استطاعت الإمبراطورية استرجاع بعض الأراضي في تراقيا الواقعة مباشرة على الممرات المائية المحاذية لتركيا الأسيوية، لكن بدا أن ذلك لم يوفر للإمبراطورية سوى تأجيل قصير في تفككها المستمر. في القسطنطينية شعر مغامرو الأتراك الشباب، الذين تولى السلطة وحكموا الإمبراطورية كوزراء للسلطان، بالخوف من أن مناطق حكمهم أمست في خطر محدق، وأن المتنمرون الأوربيون كانوا يطْبقون على الإمبراطورية بنية افتراسها.

قبيل ذلك بقليل كانت الدول الأوربية قد قامت باقتسام القارة الأفريقية بين بعضها، وكانت شهية بعضهم مفتوحة إزاء فتوحات جديدة، إلا أنه لم يكن هناك الكثير مما تبقى ليجتذب أنظارهم، فمعظم وجه البسيطة كان قد تم حجزه مسبقاً، ربع لبريطانيا وسدس لروسيا. أما نصف الكرة الغربي فكان قد وقع ضمن حدود مبدأ "مونرو"، وتمت حمايته من قبل الولايات المتحدة، وهكذا لم يبق سوى الشرق الأوسط إقليماً واحداً هشاً يثير الشهية. انتشرت إشاعات حول طموحات فرنسية في سورية، ومخططات إيطالية وروسية في الشمال، وعن مطالب يونانية وبلغارية ونمساوية في الغرب. وفي الوسط كان قادة الأتراك الشبان يشعرون بتحرك الضواري نحوهم يتوثبون في الظلام للانقضاض.

اقتنع قادة لجنة الاتحاد والترقي بأن برنامج تحرير الأراضي العثمانية من السيطرة الأوربية كان سيسرع الهجوم، وهو برنامج إما لم يعلم به رجال الدولة البريطانيين أو أنهم لم يفهموه. كان موقف اللجنة من أوروبا يلفه التناقض، فهو في الوقت نفسه موقف سخرية من كون أوروبا غير مسلمة، وموقف إعجاب من حداثتها وإنجازاتها. ومع ذلك اعتزمت اللجنة رمي الأغلال الأوروبية وذلك بغية تقليدها بشكل أقرب. وبالرغم من أنه لم تبد لدى الأتراك الشباب خطة محكمة لإنهاء السيطرة الاقتصادية الأوربية، فهم أرادوا فعل ذلك بطريقة ما.

كان طلعت وأنور وزملاؤهم أشخاصاً قوميين ولكن دون قوم أو أمة في داخل الإمبراطورية، وذلك بما يختلف عن السهوب الواقعة شرقها، فحتى أولئك الذين تكلموا التركية كانوا غالباً من أصول غير تركية. في إحدى المرات كتب السير "مارك سايكيس" عضو البرلمان البريطاني، الذي جاب آسيا بشكل كثيف، كتاباً استهله سائلاً: "كم من الناس يدركون عندما يتكلمون عن تركيا وعن الأتراك أنه لا يوجد هكذا بلد ولا هكذا شعب؟". إن الموطن الأم القديم للشعوب التركية تركستان هو في حيازة روسيا والصين، وأكثر من نصف الشعوب التركية لآسيا عاشت إما هناك أو في أماكن أخرى خارج الإمبراطورية العثمانية، ولذلك كان ربما للقيصر حق أكبر من حق السلطان في التحدث عن عرق الأتراك. في إحدى الفترات صاحب أنور باشا حلم بإعادة توحيد كل الشعوب والأراضي الناطقة

بالتركية في آسيا، وبالتأكيد كانت الفكرة مألوفة لديه في عام 1914، ولكن منذ ذلك الحين لم تعد هذه الفكرة ضمن مخططاته. كان أنور رجلاً صغير الحجم، مدمن على الإيماءات المسرحية وعلى البرامج الكبيرة الداعية إلى توحيد الأمم، وكان من المفترض أنه يرعى الطموحات الداعية لتوحيد الأمة الإسلامية، لكن تعامله مع أبناء دينه العرب بيّن أن هذا الأمر أيضاً كان شعاراً لم يقم أنور بترجمته إلى السياسة.

من وجهة نظر قيادة الجمعية لم تكن أوروبا لتدع الإمبراطورية تنجو في أي حال، وبالتأكيد لم تكن لتدع الجمعية تنفذ برنامجها ما لم تتمكن من إغراء إحدى القوى العظمى بأن تضع تركيا تحت حمايتها، ومن هنا كان البحث عن حليف أوربي البند الأهم والأكثر إلحاحاً على أجندة الجمعية. كان جمال باشا موالياً للفرنسيين، ولكنه حين سمع أخيراً باقتراح أنور بعقد تحالف مع ألمانيا علق داعماً: "علي ألا أتردد في قبول تحالف أنقذ تركيا من موقع العزلة التي تعيش فيه".

اجتمعت كل الآراء ضمن الجمعية على أن أكثر البنود إلحاحاً على الأجندة التركية هو تأمين حليف أوربي قوي، واعتقد الأتراك الشباب بأن أياً من القوى العظمى، سواء بريطانيا أو فرنسا أو ألمانيا كانت لتستطيع حماية الإمبراطورية العثمانية من المزيد من الانتهاكات على أراضيها. ففضلاً عن روسيا كانت الدول الأكثر احتمالاً بأن تغزو أراضي الإمبراطورية هي الدول الأقل قوة، مثل: إيطاليا أو هنغاريا- النمسا أو اليونان أو بلغاريا.

أجاويد وزير المالية الموالي لبريطانيا كان قد ناشد البريطانيين في وقت سابق، وكان ذلك في عام 1911 وقت الهجوم الإيطالي المبدئي على تركيا، وكان تشرشل هو الوزير الرفيع الوحيد في الحكومة الذي أراد التجاوب، عرض تشرشل بأن صداقة تركيا أهم من صداقة إيطاليا، وكتب إلى وزير الخارجية قائلاً: "أن تركيا أكبر سلاح أرضي تستطيع ألمانيا أن تستخدمه ضدنا". في أواخر عام 1911، عندما كتب أجاويد عارضاً تحالفاً دائماً مع بريطانيا أراد تشرشل أن يرسل رداً مشجعاً لكن مكتب الخارجية البريطانية لم يوافق على ذلك.

بين شهري أيار وحزيران عام 1914 وتحت الضرورة المتزايدة قام قادة الجمعية سراً بالتواصل مع ثلاث قوى أوربية عظمى باحثين عن حليف، فجمال وزير البحرية، الذي

كان موال للفرنسيين، قام بمحاولة العرض على فرنسا لكن تم رفضه. وحاول طلعت يائساً مع روسيا، وكان طلبه كالطلب من رئيس عصابة بأن يكون رئيس شرطة، وتم أيضاً رفضه. بعد ذلك اجتمع قادة الجمعية للتشاور في قصر كبير الوزراء وقاموا بالنهاية بتفويض أنور الذي كان قد خدم في برلين ليتقدم بمطلب تحالف مع الألمان. قام أنور بما فوض به، وتقدم بمطلبه في الثاني والعشرين من حزيران عام 1914، فرُفض طلبه من قبل "هانس فون وانغينهيم" سفير ألمانيا في القسطنطينية، وهنا أصبحت عزلة الإمبراطورية العثمانية مطبقة حيث لم تقبل أي من القوى العظمى بحمايتها.

في ذلك الوقت لم تكن الحكومة البريطانية مدركة للحراك الدائر في النشاط السياسي التركي، كما لم تدرك بأن الباب العالي كان يبحث بإلحاح عن تحالف مع قوة عظمى، بعد مرور أيام قليلة على رفض السفير الألماني للمقترح العثماني تلقى الوزراء البريطانيون أول تنويه بأن أزمة حربية كانت محتملة النشوء في أوروبا، وأن بريطانيا قد تكون طرفاً. فبين الثالث والعشرين من حزيران عام 1914 حين أرسلت هنغاريا – النمسا إنذاراً نهائياً لصربيا، وبين الرابع من آب وجدت بريطانيا نفسها بشكل غير متوقع في حالة حرب إلى جانب قوى التحالف فرنسا وروسيا ضد دول المحور ألمانيا وهنغاريا– النمسا، في هذه الفترة فقط سنح للإمبراطورية العثمانية بعض التفكير، لكن الافتراض الشائع كان وقتها: بأن ألمانيا تحاول إغراء الإمبراطورية العثمانية للدخول في تحالف.

لم يظن القادة البريطانيون آنذاك مطلقاً بأن العكس كان يحدث، أي أن تركيا كانت تسعى إلى تحالف مع ألمانيا وأن ألمانيا كانت مصرة على رفضه، وحتى بعد انتهاء الحرب واكتشاف أن طلعت وأنور كانا قد سعيا إلى التحالف، ظلت تفاصيل تشكل التحالف الألماني العثماني غامضة. وقد وجه معاصرون وعدد من المؤرخين اللوم إلى ونستون تشرشل الذي قيل أنه ساق الأتراك إلى أيدي الألمان، لكن الدليل الذي لا يزال واضحاً في السجلات الدبلوماسية يروي قصة مختلفة، بل وأكثر تعقيداً، قصة بدأت عام 1914 عشية الأزمة الحربية المفاجئة التي لم يكن لتشرشل ولا لحكومته التنبؤ بها.

مكيدة الباب العالي:

في سياق المفاوضات السرية بين ألمانيا و الأتراك الشباب التي جرت في القسطنطينية في الأول من آب، عقد وزير الحربية أنور اجتماعاً خاصاً مع السفير الألماني "هانس فون وانغنهيم" ورئيس البعثة العسكرية الألمانية "اوتو فليمان فون ساندرز" في السفارة الألمانية في القسطنطينية. وتناقش المجتمعون حول النمط الذي يمكن أن يأخذه التعاون العسكري بين بلديهم في حال تعاقدت تركيا و بلغاريا مع بعضهما للانضمام إلى الحرب ضد روسيا مع الجانب الألماني، فرأوا أن الهيمنة البحرية كانت أساسية إذا أرادوا شن حملة ناجحة، وانتهوا إلى أن الأسطول المتوسطي الألماني الذي يتكون من السفينة القوية جوبين وشقيقتها بريسلو يجب أن يتوجه إلى القسطنطينية ليدعم الأسطول العثماني في البحر الأسود، وليفسح المجال أمام الجيوش التركية – البلغارية لغزو روسيا. وعقب الاجتماع، طلب كل من ليمان ووانغنهيم من حكومتهما إرسال السفن الألمانية إلى تركيا. وفي الثالث من آب أرسلت البحرية الألمانية أوامر بهذا الخصوص إلى الأميرال "ويلهيلم سوكون" قائد أسطول المتوسط.

شرعت قوات البحرية البريطانية بعمليات قتالية ضد الإمبراطورية العثمانية في الأول من تشرين الثاني، وفي اجتماع درامي لمجلس الوزراء العثماني، في ليل الأول والثاني من تشرين الثاني، كان حزب رئيس الوزارة السلمي ملزماً بالاعتراف بان الإمبراطورية الآن في حالة حرب، سواء أعجبه ذلك أم لم يعجبه، مع أنه لم يصدر إعلان للحرب من لندن بعد.

في الثالث من تشرين الثاني، وبناء على تعليمات من تشرتشل قصفت السفن الحربية البريطانية الحصون الخارجية للدردنيل، وفيما بعد وجه النقاد اتهاماً بان ذلك كان جزءاً من مشاكسة طفولية من قبل تشرتشل، وهو ما انذر تركيا إلى سرعة تعرض الحصون للهجوم. على كل حال لم يكن هناك دليل على أن تركيا استجابت للإنذار، وفي ذلك الوقت بدا أن الأهمية الرئيسية للقصف كانت لإثبات أن أعمال الهجوم قد بدأت.

ومن اجل ملاحقة تركيا للبقاء على الحياد تم توجيه ممثلي الحكومة البريطانية في النهاية لإعطاء ضمانات بأنها إذا فعلت ذلك سيتم احترام وحدة الأراضي التركية، ومن هنا اتبع ذلك باقتراح معاكس، فغري قال بوضوح منذ الخامس عشر من آب أنه: "من جانب آخر، إذا وقفت تركيا في صف ألمانيا والنمسا وهزموا عندها بالطبع لن نعلق على ما يمكن أن يؤخذ من تركيا في آسيا الصغرى".

في أوائل عام 1914م حذر السيد "مارك سايكس"، وهو عضو في حزب توري البريطاني وكان خبيراً في قيادة حزبه في الشؤون التركية، مجلس العموم أن: "اختفاء الإمبراطورية العثمانية سيكون الخطوة الأولى باتجاه اختفائنا"، وشعر كل من ويلينغتون وكاننغ وبالمرستون وديزرائيلي أن الحفاظ على وحدة الإمبراطورية العثمانية كان من الأهمية بمكان لبريطانيا ولأوروبا. ومع ذلك وفي أقل بقليل من مئة يوم استبقت بريطانيا على سياستها من أكثر من مئة عام، والآن باشرت بتدمير الإمبراطورية المنيعة التي خاطرت الحكومة البريطانية وشنت الحروب من أجل صونها في أوقات مضت. وهكذا كان الشيء الوحيد الذي توقعه القادة البريطانيون بوضوح تام عام 1914م هو أن الدخول العثماني في الحرب شكل الخطوة الأولى على طريق إعادة صنع الشرق الأوسط، وفي الواقع ولادة الشرق الأوسط الحديث.

الفصل الثاني

كتشنر يرنو إلى المستقبل

كتشنر يتولى القيادة:

خلال صيف وخريف عام 1914، حيث كانت الإمبراطورية العثمانية تُجر إلى الحرب، بدأ تعيين حكومي جديد في لندن بالتأثير على السياسة البريطانية في الشرق الأوسط، وبدأ كعدة أشياء أخرى بواسطة ونستون تشرتشل. ففي 28 تموز عام 1914، عقد تشرتشل اجتماعاً على الغداء مع المارشال "هوراتيو هربرت كتشنر" لمناقشة الأزمة الدولية المتفاقمة، وبصفته حاكماً لمصر كان كتشنر القائد المحنك للجيوش الإمبراطورية البريطانية مسئولاً عن أمن قناة السويس، وعن الجنود القادمين من الهند الذين سينقلون عبر القناة في حال وقوع الحرب. كان تشرتشل، وهو اللورد الأول في البحرية، مسئولاً عن المرافقة البحرية لناقلات الجند في رحلتهم الطويلة إلى أوروبا. وبعد الغداء تبادل السياسي الصغير والمحارب القديم وجهات النظر.

في صبيحة الثالث من آب، وهو اليوم الذي أعلنت فيه ألمانيا الحرب على فرنسا، ظهر مقال في جريدة صحيفة التايمز بقلم المراسل العسكري للجريدة يحث على تعيين كتشنر رئيساً لوزارة الحربية. وفي ذلك الصباح نفسه التقى تشرتشل مع رئيس الوزراء، واقترح عليه تعيين كتشنر دون أن يشير إلى أن هذا الاقتراح جاء من قبل المحافظين، ومن قبله أيضاً. كانت ملاحظات تشرتشل تشير إلى أنه اعتقد أن اسكويث قد قبل الاقتراح في ذلك الوقت، ولكن في الحقيقة كان رئيس الوزراء معارضاً لتعيين كتشنر، وقرر بدلاً من ذلك إبقاءه في منصب استشاري فحسب في بريطانيا. لكن في اليوم التالي قام رئيس الوزراء، مدفوعا من قبل السياسيين والصحافة، بتعيين كتشنر وزيراً للحرب، وكتب: "لنكن منصفين بحق كتشنر، هو لم يكن أبداً قلقاً بشأن تولي المنصب، إلا انه عندما كلف به أبدى موافقته.

من المفهوم تماماً انه لم يكن سياسياً، وأن موقعه في القاهرة بقي شاغراً بحيث يستطيع العودة إليه عندما يحل السلام. واعتقد أنها لتجربة خطيرة لكنها الأفضل في الظروف الراهنة": وكما كان الجميع تقريباً يفترض توقع اسكويث ألا تستمر الحرب لأكثر من بضعة شهور، ولم يقم بتعيين بديل لكتشنر ممثلاً وقنصلاً عاماً في مصر فقد فكر أنه سيتم إعادة المارشال إلى منصبه بوقت قريب. وفي السادس من آب تسلم كتشنر مهامه الجديدة في وزارة الحربية في "وايت هول".

كان رفض اسكويث لإحضار ذلك الجندي المشهور إلى الوزارة ناجماً عن الخوف من أن كتشنر ولكونه وزيراً للحربية سيبرز كقائد فعلي لبريطانيا في الحرب أكثر من رئيس الوزراء. لم يشغل أي عسكري عظيم منصباً رئيسياً في الدولة منذ وزارة الدوق ويلينغتون قبل قرن تقريباً، ولم يتولى أي ضابط عامل منصب وزاري منذ أيام الجنرال "جورج مونك" الذي أعاد الملكية عام 1660، وكوفئ فيما بعد بمنصب عال، ومنذ ذلك الحين تم تثبيت مبدأ السلطة المدنية غيرة من سلطة العسكر، إلا أن اسكويث شعر بأنه مجبر على التبعية لهذه السلطة لحاجته الملحة لخدمات المارشال كتشنر.

كان كتشنر بمثابة أسطورة وطنية، وقد زينت صوره الجدران على اتساع المملكة، ويعد توليه مهامه في مجلس الوزراء، كانت تحتشد جموع غفيرة لمشاهدته يدخل ويخرج من وزارة الحربية كل يوم. كان رجلاً طويل القامة، عريض المنكبين، كث الحاجبين، خشن الشاربين، كما كان ذو تجهم مُهيب وعينين زرقاوين جامدتين تنظر نحو البعيد بنظرات مشدوهة مرعبة. لقد تفوق جسدياً على زملائه وتناسب ذلك مع الدور الذي ألبسه إياه كل من القدر والصحافة الشعبية. فمنذ حملاته الأولى كان حظه وافراً مع صحفيي الجرائد الذين تتبعوا تقدمه العملي ورسموا له تلك الصورة الشعبية. كما كان حظه وافراً في التوقيت الذي بدأ فيه حياته العملية، والذي تزامن مع ظهور حس وأدب وإيديولوجية الإمبراطورية في بريطانيا.

عندما انضم كتشنر إلى مجلس الوزراء، وحتى بعد مضي أشهر من انضمامه، كان أفراد المجلس يخشونه، فهو بالنسبة إلى معظمهم شخص غريب، وعلى الرغم من أنهم كانوا يرتجفون من بياناته العسكرية التي جاءت مخالفة لكل ما يعتقدونه، فقد قبلوا بأحكامه دون اعتراض، لقناعتهم أن الجيش البريطاني المخضرم يجب أن يكون بحجم ملائم. ولكن كتشنر وأثناء يومه الأول في وزارة الحربية عقب بالقول: "أنه ليس هناك من جيش".

كانت وجهة النظر المقبولة هي أن الحرب ستكون قصيرة، إلا أن كتشنر بنظرته السديدة وشكه الكبير حسب ما يراه تشرتشل، أخبر مجلس الوزراء المذهول أن على بريطانيا أن تحافظ على تأمين جيش قوامه مليون رجل في الميدان، وذلك لأن الحرب ستدوم لثلاثة أعوام على الأقل، وأنها ستحسم فقط عبر المعارك الدامية على أرض القارة الأوروبية وليس عبر المعارك البحرية. ومتحدياً وجهات النظر التقليدية القائلة بأن جيشاً عظيماً يمكن أن يحشد فقط عن طريق التجنيد الإجباري، قام كتشنر بحشد جيشه الهائل عن طريق حملة تجنيد طوعي مما أدهش أقرانه بقدر ما أعجب من جاء بعده.

اعتزم كتشنر على كسب الحرب عن طريق تنظيم قواته تماماً كما فعل عند تقدمه لحملة الخرطوم. أراد أن يمضي السنوات الأولى في خلق وتدريب وتجهيز جيش ذو قوة كاسحة وكل ذلك بطرق منهجية، وأن يستجمع قواته لا أن يبددها في المهام الثانوية. وكانت الحرب مع العثمانيين التي شعر بدونها ستكون مهمة ثانوية بالنسبة له وبالتالي سيكون إرسال قوات إضافية لقتال الأتراك مضيعة للموارد.

لقد خشي من هجوم تركي على قناة السويس التي تشكل اهتمامه العسكري الوحيد في الشرق الأوسط، لكنه اعتقد أن القوات البريطانية في مصر ستتولى أمر ذلك الهجوم، لم يدخل الشرق الأوسط ضمن الخطط التي وضعها لكسب الحرب، لكن هذا لا يعني أنه لم يكن لديه سياسة شرق أوسطية كما سيتضح لاحقاً، فقد تبنى أفكاراً متشددة حول الدور الذي يجب على بريطانيا أن تلعبه في المنطقة غداة النصر في الحرب الأوروبية.

كان كتشنر يعد نفسه، كما يعده الآخرون، مهتماً بالشرق الأوسط إلى أبعد الحدود، لقد رأى في المنطقة إقليمه الخاص. وكانت حقيقة جلب شخص كهذا ليترأس شؤون الحرب في الحكومة أمراً غير مخطط له، أي أنه كان مجرد صدفة، ومن تلك الصدفة تماماً جاءت الخطوط العريضة المميزة للسياسة التي تم ظهرت حينها.

مؤخراً كان كتشنر يحكم مصر التي لا تزال جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، ولكنها في الواقع كانت دولة شبه مستقلة إلى أن احتلها البريطانيون عام 1882م بذريعة إعادة النظام إليها ثم المغادرة، إلا أنهم بقوا فيها بدلاً من أن يغادروا. ومنذ عام 1914م كانت مصر نسبياً تمثل إضافة جديدة لمجال النفوذ البريطاني، وقد قام الضباط البريطانيون الذين خدموا إلى جانب كتشنر في مصر بتطوير استقراء مميز للأحداث، وحيث أنهم كانوا متمركزين في بلد ناطق بالعربية،عدوا أنفسهم خبراء في شؤون العرب، ولكنهم كانوا جميعاً محبطين لإبعادهم عن وزارة الخارجية وعن حكومة الهند، وهما الهيئتان اللتان تتعاملان تقليدياً مع الأراضي العثمانية الناطقة بالعربية.

لم يثبت كتشنر ومساعديه أنهم على دراية حقيقية بالاختلافات العظيمة بين المجتمعات المتعددة في الشرق الأوسط، فمثلاً على الرغم من أن عرب شبه الجزيرة العربية والمصريين يتكلمون العربية إلا أنهم كانوا مختلفين في تركيبة السكان والتاريخ والثقافة والنظرة إلى الأمور وحتى في الظروف. وعلى الرغم من أن مساعدي كتشنر كانوا خبراء في مصر، وهكذا اعتقدوا، فلم يكن ذلك ليجعلهم بالضرورة خبراء في شبه الجزيرة العربية كما كانوا يدعون.

في نهاية القرن التاسع عشر كانت فرنسا هي القوة العظمى التي رفضت بالأساس توسع مصر البريطانية، وقامت بالوقوف إلى جانب روسيا، ويدا هذا التحالف، من وجهة نظر المواقع المتقدمة البريطانية المتاخمة للمتوسط، أنه موجه ضد بريطانيا، لكن روسيا كانت بعيدة، وفي مصر والسودان كانت فرنسا هي العدو الذي شكل وجوده تهديداً قريباً. إن منافسة فرنسا على الموقع والنفوذ في العالم العربي كان هو السياسة التي تربى ضباط كتشنر على القيام بها.

لقد كانت هناك معادلات وحسابات أكبر من ذلك في السياسات الدولية، حسابات تفوق المجال النمطي لضابط بريطاني يخدم في مصر، وهو مجال محدود بمحمية بريطانية تملك كل المتطلبات التي تملكها مقاطعة بريطانية. لقد كان المجتمع المحلي للمسئولين البريطانيين وعائلاتهم شديد الضيق والتجانس، فكانت الحياة تتمركز فيه حول النوادي الرياضية وحلبات سباق الخيل وحفلات الفنادق الفخمة التي تقام ستة أيام في الأسبوع. ومن هنا نشأ كتشنر، من مجتمع المقاطعة البريطانية المغلق. ولهذا السبب تجاهل صناع السياسة العالمية في بريطانيا وجهات نظره تجاه السياسة العربية.

فرض اندلاع الحرب العثمانية ضرورة توضيح طبيعة الوجود البريطاني في مصر وقبرص، وذلك لأن هاتين المنطقتين كانتا لا تزالان اسمياً جزءاً من إمبراطورية السلطان. بدايةً، أيد مجلس الوزراء فكرة ضم هذين البلدين إلى السيطرة البريطانية. وفعلاً كان مجلس الوزراء قد اتخذ قراره بهذا الشأن مسبقاً. لكن ذلك لم يعجب "رونالد ستورس" الذي كان الوزير البريطاني لشئون الشرق، أو الأخصائي بالشئون الشرقية بين أفراد الحكومة، فقام الأخير بالاحتجاج على هذا القرار لدى اللورد كتشنر في القاهرة. وكان رأيه أن قرار ضم مصر من شأنه أن يخرق أربعين عاماً من الوعود البريطانية بأن الاحتلال البريطاني كان مؤقتاً فحسب. في الوقت نفسه تمسكت الوكالة البريطانية في القاهرة، وهي مكتب المندوب البريطاني في مصر اللورد كتشنر، بوضع مصر كمحمية بريطانية، على الأقل بإشارة رمزية إلى الاستقلال الفعلي، وهي قضية ناقشها بفعالية "ميلن تشيتام" الرئيس بالنيابة عن كتشنر في الوكالة. وفي النهاية، تخلى مجلس الوزراء عن وجهات نظره لمصلحة وجهات نظر الوكالة، موضحاً بذلك كيفية سير الأمور في الفترة المقبلة.

في هذه الحالة سمح مجلس الوزراء للوكالة بأن تقيم نموذج الحكم الذي أراد كتشنر ورجاله من بريطانيا أن تمارسه في العالم العربي أخيراً، وهو حكم غير مباشر على خلاف حكم بريطانيا في بعض أجزاء الهند. وإنما يقوم أمير مصري بحكم مصر على أساس وراثي ويتم تعيين وزراء ومحافظين محليين يتبعون إلى حكومة مصرية. يصدر هؤلاء،

وبأسمائهم، القرارات التي يوصيهم بها المستشارون البريطانيون، كل حسب الوزارة التي يختص بها. كان ذلك هو شكل حكومة الوصاية التي رغبت مجموعة كتشنر بإقامتها.

كان ذلك القرار المصري أساساً لقرارات أخرى، قام من خلالها ستورس وأعضاء آخرين من حاشية كتشنر بصنع سياسة خاصة بالشرق الأوسط تحت غطاء سلطة كتشنر الانعزالي. وعندما كانت وجهات نظر الحكومة بخصوص الشرق تقف في مواجهة مع وجهات نظر كتشنر، كانت الأخيرة هي الأكثر احتمالاً لأن تسود. لقد غدت القرارات التي توضع عادة من قبل رئيس الوزراء أو وزير الخارجية أو نائب الملك في الهند أو الحكومة، توضع بدلاً عن ذلك من قبل مسئولين أقل منزلة نسبياً ممن مثلوا كتشنر ووجهات نظره. لم يكن ذلك ليحدث لولا المكانة الفريدة التي تمتع بها اللورد كتشنر.

لقد ترك أعضاء البرلمان والحكومة قضايا الشرق لكتشنر وحاشيته إلى حد بعيد، والسبب في ذلك هو أن أعضاء البرلمان والحكومة أنفسهم لم يعلموا سوى القليل عن تلك القضايا. في مقارنة مع حقبة ثمانينيات القرن العشرين كان جهل بريطانيا بالشرق الأوسط خلال حرب عام 1914م أمراً لا يمكن تخيله. ففي الثمانينات كان أي موظف حكومي على اضطلاع بالمراجع الضخمة للمكتبات، كما كانت التغطية الإعلامية الصحفية تمتد على طول العالم أجمع، وغدت هناك مصادر هائلة للمعلومات المفصلة عن البلدان الأجنبية تقوم بجمعها الحكومات الكبرى. بعيد دخول بريطانيا في حربها ضد الباب العالي احتج السير "مارك سايكس" عضو البرلمان وواحد من قلة سافرت إلى الشرق، على عدم وجود مرجع أصلي باللغة الإنكليزية عن تاريخ الإمبراطورية العثمانية. فبين المراجع التاريخية التي توافرت آنذاك لم هناك واحداً يستند إلى أبحاث أصلية، بل كانت جميعها مبنية على أعمال ألمانية متروكة منذ عام 1744 م ولذلك فهي كانت كلها قديمة ومنتهية الصلاحية، وظل هذا النقص في المعلومات قائماً حتى عام 1917م. في تلك السنة جرى تجهيز الجيوش البريطانية للغزو شمالاً نحو سورية، فطلب الجيش من الاستخبارات أن تزوده بدليل عن الظروف هناك. وعندها فقط كتبت الاستخبارات تقريراً عن عدم وجود أي

سجل موثق بأي لغة أوربية يحتوي معلومات عن الظروف الاجتماعية والسياسية في المنطقة.

لقد افتقرت الحكومة البريطانية حتى لأبسط أنواع المعلومات حول الإمبراطورية التي كانت تخوض حرباً معها، بما في ذلك الخرائط. إحدى الحالات القليلة كان ما قام به أحد ضباط استخبارات كتشنر في عامي 1913 م - 1914م، حيث قام ذلك الضابط سراً بإجراء استطلاع ووضع خرائط لمنطقة مقفرة متاخمة لحدود سيناء. كان ذلك واحداً من بضع استطلاعات وحسب تم جمعها من قبل الاستخبارات البريطانية. لقد قضى معظم الضباط البريطانيين الذين كانوا يقودون عمليات في مناطق الإمبراطورية العثمانية سنوات الحرب الأولى يعملون في الظلام. وكان أحد الأسباب الكثيرة لفشل الغزو البريطاني لتركيا عام 1915م هو أن القوات البريطانية الغازية لم تُزوَّد إلا بخريطة واحدة فقط لشبه الجزيرة التي كانت تهاجمها. وحتى تلك الخريطة فقد تبين فيما بعد أنه كانت تعوزها الدقة. أما بالنسبة للشرق الأوسط، فقد أدرك السياسيون، كما الجنود، حقيقة أنهم كانوا يتحركون في مناطق مجهولة بكل ما للكلمة من معنى. لكن وزراء الحكومة الذين انصاعوا لآراء كتشنر فيما يخص الشرق الأوسط جهلوا مدى قلة ما فهمه وزير الحربية عن الشرق الأوسط، أو مدى ما فهمه مساعدوه في كل من القاهرة والخرطوم، والذين اعتمد عليهم كتشنر من حيث المعلومات والنصح والمشورة.

أدى اندلاع الحرب ضد الإمبراطورية العثمانية إلى ضرورة توضيح طبيعة الوجود البريطاني في مصر وقبرص اللتان كانتا لا تزالان تشكلان اسمياً جزءاً من إمبراطورية السلطان. كان مجلس الوزراء يفضل ضم كل من البلدين، وفي الحقيقة حسب ما قاله المسئولون في القاهرة فقد كان مجلس الوزراء قد اتخذ القرار مسبقاً بهذا الشأن. قام "رونالد ستورس" وهو الوزير المختص بالشؤون الشرقية، بالاحتجاج لدى اللورد كتشنر من أن هذا القرار، بالنسبة لمصر، سيخرق أربعين سنة من الوعود البريطانية التي تقول أن الاحتلال البريطاني كان مجرد احتلال مؤقت.

دافعت الوكالة، وهي مكتب كتشنر المندوب البريطاني في مصر، عن الوضع الشرعي لحكومة الوصاية في مصر، على الأقل بإشارة رمزية إلى الاستقلال النهائي، ونوقشت هذه القضية بحسم من قبل "ميلن شيتام" وهو الرئيس بالنيابة للوكالة في غياب كتشنر، وتخلى مجلس الوزراء عن وجهات نظره انصياعاً لوجهات نظر الوكالة، وهكذا عرضت مجريات الأمور. وفي هذه الحالة سمح مجلس الوزراء لوكالة كتشنر أن تؤسس نموذجاً أولياً لشكل الحكم الذي أراد المارشال ورجاله أخيراً من بريطانيا أن تجريه على العالم العربي، ولم يكن حكماً مباشراً كما في أجزاء من الهند.

في مصر التي كان كتشنر يحكمها مضى أمير بالوراثة ووزراء محليون وحكام آخرون في مناقشة عرض الحكم، وأصدروا قرارات باسمهم أوصاهم بها الناصحون البريطانيون المرفقون بوزاراتهم ومكاتبهم الخاصة، وكانت تلك هيئة حكومة الوصاية التي أرادتها مجموعة كتشنر. يقول "رونالد ستورس" بكلماته البارعة: "لقد شجبنا الإجبار، مفضلين الاحتمال وحتى حالة الالتماس والتمني". كان القرار المصري هو الأسبق للقرارات الأخرى التي قام من خلالها ستورس وأعضاء آخرين من حاشية كتشنر بصنع سياسة خاصة بالشرق الأوسط تحت غطاء سلطة المارشال المنعزلة. وعندما أدت وجهات نظر الحكومة حول مسألة الشرق الأوسط إلى صراع مع وجهات نظر كتشنر كان احتمال الغلبة مرجحاً لصالح وجهات نظر كتشنر.

إن القرارات التي كانت لتصنع بشكل طبيعي من قبل رئيس الوزراء ووزير الخارجية ونائب الملك في الهند كانت قد صنعت بدلاً من ذلك من قبل مسئولين رفيعي المستوى نسبياً ممن مثلوا كتشنر، وادعوا تمثيل وجهات نظره، وكانت هيبة المارشال الفريدة فقط يمكنها أن تجعل ذلك ممكناً. أرسل السير "ادوارد غراي" وزير الخارجية برقية من القاهرة قال فيها: "هل يوافق اللورد كتشنر؟ إذا كان سيوافق فسأوافق أنا أيضاً"، وربما كان قد كتب نفس العبارة في كل البرقيات. كان كتشنر كثير الشكوك حول توضيح قرارات السياسة الخارجية مع غراي إلا أن غراي قد أذعن له ووافق حتى على مقترحات وزير الحربية التي كان يعارضها.

كان السبب الوحيد الذي جعل أعضاء البرلمان ومجلس الوزراء يتركون قضية الشرق الأوسط لكتشنر وحاشيته هو أنهم أنفسهم لا يعرفون عنها إلا القليل. كان تجاهل بريطانيا للشرق الأوسط خلال حرب عام 1914م أمراً غير قابل للتخيل بالنسبة للموظف الحكومي الملم بالدلالات في الثمانينيات، وبالنسبة للتغطية الصحفية على نطاق العالم، وكذلك بالنسبة إلى موارد المعلومات المفصلة عن البلدان الأجنبية التي يتم جمعها من الحكام القياديين. وبعد أن وجدت بريطانيا نفسها في حرب مع الباب العالي قام السير "مارك سايكس، وهو واحد من الأعضاء القلة في البرلمان الذين سافروا إلى الشرق، بالتشكي من أنه لم يكن هناك تأريخ واحد موثق للإمبراطورية العثمانية باللغة الانكليزية. فلم يكن أي من توثيق الأحداث الجارية مستنداً إلى أبحاث أصيلة، فقد كان كل ذلك يستند إلى أعمال ألمانية تمت في عام 1744م وأصبحت في ذلك الوقت منتهية الصلاحية.

ومنذ عام 1917م عندما كانت الجيوش البريطانية تستعد للغزو شمالاً باتجاه سورية، قامت الاستخبارات البريطانية، بناء على طلب الجيش، بتزويده بإرشادات حول الوضع هناك حيث أفادت أنه لا يوجد أي كتاب بأية لغة أوروبية يمكنه أن يعطي استطلاعاً حول الأوضاع الاجتماعية والسياسية للمنطقة. كانت الحكومة البريطانية تفتقر حتى لأبسط نماذج المعلومات، ومن ضمنها الخرائط، حول الإمبراطورية التي كانت في حرب معها. وفي عامي 1913- 1914 قام أحد ضباط الاستخبارات التابعين لكتشنر سراً بإجراء استطلاع وإيجاد خرائط للمناطق البرية المتاخمة لحدود سيناء المصرية التابعة لبريطانيا، وكانت تلك واحدة من الاستطلاعات القليلة التي جمعتها الاستخبارات البريطانية ولقسم محدد، وكان الضباط البريطانيون الذين يقودون العمليات في المناطق التابعة للإمبراطورية العثمانية يعملون سراً في السنة الأولى من الحرب.

ضباط كتشنر:

لم يتجنب كتشنر النساء فحسب، كما فعل دائماً، بل والعالم الخارجي برمته، فقد عاش وزير الحربية حياة ذكورية مع سكرتيره العسكري الشخصي الملازم "أوزوالد فيتزجيرالد"، الذي كان مرافقه الوحيد والدائم، فهو يقوم بالمراسلات ويتكلم نيابة عن كتشنر. وعندما كان الناس يقولون أنهم كتبوا إلى كتشنر أو سمعوا منه فهم كانوا يعنون أنهم كتبوا إلى فيتزجيرالد أو سمعوا منه.

لطالما اعتمد كتشنر إلى حد كبير على مساعديه، ولما انتقل إلى مركز النفوذ في لندن، انتقل معه بالتالي إلى ذلك المركز فيتزجيرالد وكل من تبقى من فريقه في مصر والسودان. وهكذا استطاع اللورد كتشنر فرض مخططاته على السياسة، ليس برسم منهج جديد حيال الشرق الأوسط وحسب، بل وبتفويض ضباط منتقين في الميدان ليقودوا وينفذوا هذه السياسة، وبدلاً من أن يكون هؤلاء مُتجاهَلين ومُهمَلين كما شعروا في الماضي، منح مسئولو بريطانيا السابقون في مصر والسودان الفرصة ليجعلوا الآخرين يشعرون بثقلهم.

ارتقى قدامى ضباط كتشنر في العالم العربي مع ارتقائه إلى أرفع المنازل في وضع سياسات الشرق، ففي نهاية عام 1914 كان من الواضح أن كتشنر قد دمغ بطابعه الخاص جل سياسات الحكومة، لكن ما تبين أنه ذو أهميته أكبر من ذلك على المدى البعيد كان قيام كتشنر باختيار الأشخاص الذين سيقدمون المعلومات والمشورة للحكومة لبريطانية حول الشرق الأوسط خلال الحرب و بعدها، ومن خلال نقله السلطة إلى هؤلاء الأشخاص كان كتشنر في الحقيقة ينقل جزءاً كبيراً من عملية تقييم المعلومات وصناعة

السياسة من عاصمة دولة عظمى، وهي لندن، إلى عواصم مستعمرة هي القاهرة والخرطوم، وذلك يعني نقل القرار من أيدي مسئولين يجنحون إلى معالجة الأمور برؤية شمولية وعالمية، ولو دون معرفة دقيقة بشئون الشرق الأوسط، إلى مساعديه ذوي الباع الطويل في المنطقة، وغدا هـؤلاء ينفذون طموحاتهم في الشرق دونما رقيب، جاعلين من المجتمعات البريطانية في القاهرة والخرطوم بيئةً يتوق للعودة إليها وزير الحربية وهي التي لم ينفصل عنها روحياً قط.

يقول أحد المراقبين أن نقطة ضعف وزير الحربية كمنت في أنه كان "غريباً إلى حد ما" في إنكلترا، والنسبة إليه كانت لندن تشكل غربة أكثر من القاهرة أو كالكوتا، لقد كان يضيق بسرعة من الوجوه الجديدة. وبدلاً من الاعتماد على وزارة الحربية ووزارة الخارجية في لندن، بشأن المعلومات والمشورة حول الشرق الأوسط، ظل كتشنر، عقب تعيينه وزيراً للحربية، يرجع في تلك الأمور إلى معاونيه في مصر. طلب كتشنر من سكرتيره الخاص بأمور الشرق "رونالد ستورس" أن يبقى معه في لندن، فأوضح له الأخير أن قوانين الحكومة لا تسمح بذلك، لكن حتى بعد عودة ستورس إلى مصر، ظل كتشنر يستمد الإلهام من اقتراحاته. كان ستورس ابناً لرجل دين إنجيلي وفي أواسط الثلاثينيات من عمره آنذاك، تخرج من كلية "بيمبروك" في جامعة كامبردج وكان ذو فكر منفتح، ورغم أنه لم يكن قد أتم تعليماً باللغات والأدب الشرقيين إلا أن خدمته كسكرتير لشئون الشرق في الوكالة البريطانية في القاهرة لأكثر من عقد من الزمن جعلت منه خبيراً في شئون الشرق الأوسط. ورغم تدني منصبه فإن ذلك لم يحمل أي تأثير على مكانته العالية في تقدير كتشنر، علماً أن ستورس حصل أخيراً وبعد اندلاع الحرب على مرتبة دبلوماسية ولو أنها وزير من الدرجة الثانية.

مع نهاية عام 1914 غدا واضحاً أن الحرب لن تنتهي بسرعة، وهذا يعني أن كتشنر لن يستطيع العودة إلى القاهرة لبعض الوقت، ولهذا كان لا بد من اختيار شخص جديد كقائم بأعمال القنصل في مصر. أراد كتشنر أن يبقى على منصبه في القاهرة شاغراً في

حال قرر العودة، فقام شخصياً باختيار السير هنري مكماهون ليخدم كبديل عنه تحت مسمىً جديد هو "المفوض السامي"، بدلاً من "المندوب"، كان مكماهون مسئولاً بدون خلفيات، جاء من الهند وهو على حافة تقاعده.

رغم تعيين مكماهون، ظل رونالد ستورس وزملاءه في مصر والسودان ينظرون إلى وزير الحربية على أنه قائدهم الحقيقي، واستمر السير جون ماكسويل القائد العام للقوات البريطانية في مصر في رفع التقارير مباشرة إلى كتشنر في وزارة الحربية بدلاً من رفعها إلى، أو عبر، المفوض السامي الجديد.

كان الضابط السير "فرانسيس ريجينالد وينغايت" هو الشخصية الأرفع بين أتباع وزير الحرب في الشرق الأوسط، وهو من تركه كتشنر كقائد للجيش المصري وحاكم عام للسودان، كانت حياة وينغايت المهنية بالكامل عبارة عن خدمة عسكرية في الشرق، وبشكل رئيسي في الاستخبارات العسكرية، وقد نجح بإتقان اللغة العربية بشكل ممتاز. وعن دور وينغايت في حملة كتشنر على الخرطوم كتب الصحفي جورج ستيفنز مرة: "مهما كان الواجب معرفته، فقد عرفه وينغايت بالتأكيد، لأنه جعل من معرفة الأمور مهنة له. وبالنسبة لذلك الطفل الغامض الكاذب، أي العرب، فقد استطاع وينغايت التحدث معه لساعات، وكان يعلم في النهاية، ليس مقدار الحقيقة في كلامه فحسب، بل وما هي الحقيقة التي قام بكتمانها.. . لا شيء يخفى على الكولونيل وينغايت".

حكم وينغايت السودان من الخرطوم، وهي عاصمة ذات شمس محرقة يبلغ عدد سكانها سبعون ألف نسمة، وقد أعيد بناؤها بشكل كامل لتوافق المواصفات التي وضعها اللورد كتشنر. كانت الخرطوم تبعد مسافة 1345م ميل عن القاهرة، وهي مسافة تقطع بالباخرة والقطار، ولذلك شعر وينغايت أنه مهمل ومعزول هناك. في الثامن عشر من شهر شباط فبراير عام 1915 أرسل وينغايت رسالة إلى مندوبه في القاهرة كتب على مغلفها: "خاص جداً"، وقد نضحت تلك الرسالة بإحساسه العميق بالجرح، قال:

"كلما فكرت أكثر في مسألة السياسة العربية والحالة الغريبة التي آلت إليها بسبب عدد "طهاتها"، كلما رأيت من غير المستَحَب أن نبادر نحن بقول ما لدينا ما لم يطلب إلينا ذلك رسمياً. وكنت أتحدث مع نفسي فأقول: يجب أن أتذكر أنه رغم وجودي في مصر والسودان لسنين طويلة، لم تتم الاستفادة إلا بالقليل مما لدي من خبرة في هذه المسألة أو في مسائل أخرى ذات صلة. وكما قلت مراراً في السابق، فأنا أعتقد أن كلاً من موقعنا الجغرافي السياسي، وعلاقتنا بأقاليم الجزيرة العربية المتاخمة لنا قد منحانا الفرصة لفهم الأوضاع هناك، وفهم نظرة مسلمي الأماكن المقدسة، وذلك بشكل أفضل من عديدين غيرنا. لكن من الواضح أن وجهة النظر هذه لا تتشارك فيها حكومتنا لا في لندن ولا في الهند، ولذلك فإني أفضل التزام الصمت في الوقت الراهن".

في الحقيقة لم يطق وينغايت البقاء صامتاً. فبعد اثني عشر يوماً فقط كتب قائلاً أنه غير رأيه وقرر أنه: "علينا أن نحتفظ لأنفسنا بكامل المعلومات والآراء التي قد تساعد أولئك المسئولين عن صنع القرار السياسي".

كان مندوب وينغايت في القاهرة هو غلبرت كلايتون الممثل الرسمي لحكومة السودان في مصر، وكان كلايتون قد خدم أيضاً تحت إمرة كتشنر في حملة السودان، وبعد توليه مهامه في المدفعية الملكية عام 1895 غادر كلايتون إلى مصر، ومنذ ذلك الوقت ظل يخدم متنقلاً بينها وبين السودان. بين عامي 1908-1913، خدم كلايتون كسكرتير خاص لوينغايت، ومن ثم انتقل إلى منصب مندوب السودان في القاهرة، ومدير استخبارات الجيش المصري في الوقت نفسه. في الواحد والثلاثين من شهر تشرين الأول أكتوبر 1914م ارتقى كلايتون إلى موقع محوري في عملية صنع السياسة البريطانية حيال القضية العربية، وذلك عندما تم تعيينه بأمر مباشر من القائد العام للقوات البريطانية في مصر السير جون ماكسويل رئيساً لجميع أجهزة الاستخبارات في القاهرة التابعة للسلطة المدنية البريطانية والجيش البريطاني، بالإضافة إلى الجيش المصري أيضاً. وهكذا

أصبحت الحكومة في لندن تستمع إلى تقرير استخباراتي واحد من مصر هو تقرير كلايتون بدلاً من أن تستمع إلى ثلاثة. لقد استطاع كلايتون، ذلك الكابتن السابق في الجيش، الصعود بسرعة عبر المراتب العسكرية خلال فترة الحرب، ومع نهايتها كان كلايتون قد وصل إلى رتبة جنرال. وبهذه الطريقة الأبوية، خدم كلايتون كناصح للشبان المغامرين من علماء آثار ومستشرقين ممن أتوا بأعداد كبيرة إلى القاهرة ليخدموا في الاستخبارات خلال فترة الحرب.

لقد اعتادت وزارتا الخارجية والهند معارضة آراء ومقترحات كل من وينغايت وكلايتون، ومع ذلك ففي فترة الحرب لم يكن لأحد أن يناقش في قدراتهما الاحترافية أو معرفتهما الخبيرة القائمة على مراس طويلة في الشرق الأوسط. أما ديفيد لويد جورج، والذي كان يستخدم المعلومات التي أتاحها الألمان، فقد ظل على هذه الحال لسنوات طويلة بعد انتهاء الحرب قبل أن يقوم بتقديم الحجج على صحة المقترح القائل أن هذه المعلومات كانت وبشكل خطير تفتقر إلى الحقيقة. لدى اكتشافه عدم كفاءة تلك المعلومات، كتب لويد جورج أن السلطات البريطانية في القاهرة كانت مكفوفة النظر عما كان يحدث خلف خطوط العدو، وقال: أنه في نقطة معينة، تحديداً من عام 1916م، كانت الإمبراطورية العثمانية منهكة جداً لتستمر في القتال، ولو أن القوات البريطانية في مصر شنت هجوماً على سيناء وفلسطين في ذلك الوقت، أو حتى في عام 1915، لما استلزم تدمير الأتراك سوى جهد ضئيل، وذاك أمر كان ليمكّن بريطانيا من التحرك عبر البلقان لهزيمة الألمان. ويضيف لويد جورج: لقد تم تفويت الفرصة، لأن أجهزة الاستخبارات إما لم تعلم، أو علمت وفشلت في إيصال ما كان يجري داخل الإمبراطورية العثمانية. ويدعي لويد جورج أنه نتيجة لذلك فشلت الحكومة البريطانية في كسب الحرب خلال سنوات كان لا يزال ممكناً فيها حسم الصراع لصالح بريطانيا.

أحد الإخفاقات الأخرى والأكثر وضوحاً لاستخبارات القاهرة، كان جهلها بمدى اختراق الحكومة المصرية من قبل عملاء العدو، فبعد ذهابه للعمل في القاهرة عام 1916

اكتشف الخبير في الشئون العثمانية "ويندهام ديديس" أن قوى الشرطة المصرية كانت تعج بالجواسيس، عندها فقط، وليس قبل ذلك، تم تدمير شبكة الجاسوسية التركية.

في خريف 1914، أي قبل شهر تقريباً من بدء الحرب العثمانية، ظهرت إشارة مبكرة على قصور أجهزة الاستخبارات في القاهرة التي توجب عليها إرسال إشارة تحذير إلى القيادة في لندن ولكنها لم تفعل، وذلك عندما كتب القائد العام للقوات البريطانية في مصر الجنرال ماكسويل رسالة إلى اللورد كتشنر يقول فيها : "إنه لمن الصعب جداً وضع تقييم حقيقي لكل التقارير الواردة من القسطنطينية وآسيا الصغرى وسورية .. لا أستطيع الحصول على معلومات مباشرة، ذلك أن الأتراك يحرسون الحدود بشدة بحيث لا يستطيع عملاؤنا المرور. أما عملاؤنا في الداخل فقد تم اصطيادهم". وأضاف ماكسويل ملحوظة تثير القلق حول خلل في التوازن الاستخباراتي: "إن الشرق يعج بالجواسيس الألمان، وهم يحصلون على معلومات جيدة إلى حد ما".

كان ماكسويل مدركاً على الأقل لحقيقة جهله بما كان يحدث في القسطنطينية، بينما وقع وينغايت وكلايتون في فخ ظنهم أنهم يعرفون، لقد قبلوا بنظرية جيرالد فيتزموريس الخاطئة: بأن الحكومة العثمانية كانت تقع في قبضة مجموعة من اليهود الموالين للألمان. وفي نهاية عام 1914 عزا الجنرال وينغايت الفشل في الحرب إلى "تجمع من اليهود والممولين والمتآمرين" في القسطنطينية. بينما قام وينغايت وزملاؤه بإظهار الخطأ على أنه يتشكل من عدة أمور، رابطين إياه بمعلومات مضللة عن آراء المسلمين.

بُعيد الحرب مباشرة أرسل ستورس تقريراً إلى ماكسويل يضم ملاحظات من مخبر سوري عن الرأي العام خلف خطوط العدو، وحسبما قاله المخبر: فإن سكان سورية كانوا مليئين بالحقد على الحكومة العثمانية، وذلك لاعتقادهم أنها كانت ستساند الحركة الصهيونية، يقول المخبر: "إن هؤلاء الصهاينة على صلة وثيقة ببرلين والقسطنطينية، وهم يشكلون العامل الأهم في سياسة فلسطين". ظلت أصداء الإشاعة الزائفة بأن برلين والقسطنطينية كانتا بصدد دعم الصهيونية تتردد جيئة وذهاباً عبر السنين، وعندما

اندلعت الحرب في وقت لاحق، كان من شأن هذه الإشاعة أن تضلل الحكومة البريطانية، قائدة إياها إلى الاعتقاد بوجوب إصدار إعلان مناصر للصهيونية على الفور.

كتب ستورس رسالة إلى كتشنر، وبالأحرى إلى سكرتير كتشنر العسكري الشخصي "أوزوالد فيتزجيرالد" في نهاية ذلك العام، علق ستورس في رسالته على مخططات شرق أوسط ما بعد الحرب، وادعى أن المسلمين سيعارضون جعل فلسطين أرضاً يهودية، فالمسلمون يلقون بجل لائمة الحرب على اليهود، وسأل ستورس: "ألن يستاء المسلمون كثيراً من فكرة تسليم فتوحاتنا إلى شعب لم يشارك كأمة في الحرب، أي اليهود، بينما كان قسم منهم، أي المسلمين، قد ساعد دون شك بدفع الأتراك من أعلى المنحدر". في الحقيقة، وكما بينت فيما بعد تقارير وزارة الخارجية والمكتب العربي، فإن آراء المسلمين عموماً، حتى في المناطق غير التركية، كانت تدعم الإمبراطورية العثمانية وتحالفها مع ألمانيا. كما أخطأ ستورس أيضاً في افتراضه أن سبب معارضة المسلمين لقيام دولة يهودية في فلسطين هو الحرب، إن معارضة المسلمين لقيام مثل هذه الدولة كانت قد نشأت منذ وقت طويل قبل الحرب، وتحديداً مع نشوء الاستعمار الصهيوني في نهاية القرن التاسع عشر.

إن أحد نقاط الضعف الرئيسية في عملية جمع المعلومات التي قام بها كلايتون وستورس تكمن في تقبلهما الدائم لمعلومات مزودة من مخبر واحد دون فحص هذه المعلومات، أو التأكد من صحتها، وبدلاً من ذلك فهما على ما يبدو اعتمدا على نوع من القدرة الحدسية، كان ستيفنز قد وصفها عند وينغايت بأنها: موهبة القدرة على التكهن بمدى صحة ما يقوله أي مواطن محلي. كتب جون بوتشان، الذي أصبح فيما بعد مدير مكتب المعلومات في لندن أثناء الحرب، في القسم الثاني من الرواية التي ألفها عن مغامراته "غرينمانتل" أن: "الحقيقة هي أننا العرق الوحيد على الأرض القادر على إنتاج رجال قادرين على الولوج إلى داخل شعوب بعيدة عنا. ربما يكون الاسكتلنديون أفضل من البريطانيين، لكننا جميعاً وبنسبة ألف بالمائة أفضل من أي عرق آخر". كان كل من وينغايت وكلايتون وستورس يتصرفون كما لو أنهم فهموا مواطني الإمبراطورية العثمانية،

وهكذا فعل بطل رواية "بوتشان" الاسكتلندي. لكنها كما اتضح فقد كانت قدرتهم على فهم المواطنين محدودةً تماماً.

لدى تقييم التقارير القائلة بأن هناك حالة من عدم الرضا عن الحكم العثماني في بعض قطاعات الإمبراطورية، أساءت رجالات القاهرة البريطانيين فهم إحدى المميزات الواضحة لمسلمي الشرق الأوسط: مع أنهم كانوا واعين سياسياً إلى حد بعيد، فقد كانوا إلى نفس الحد غير راغبين بأن يحكموا من قبل غير المسلمين. صحيح أنه خلف خطوط العدو، كان ثمة مسلمين غير راضين عن حكومة تركيا الفتية، لكنهم فكروا في استبدالها بحكومة تركية مختلفة، أو بحكومة إسلامية أخرى. أما قضية أن يحكموا من قبل قوة أوروبية مسيحية كبريطانيا، فقد اعتبروها غير قابلة للتساهل.

يبدو أن ستورس اعتقد أنه قد يلتف على هذه المسألة من خلال الادعاء بأن الحكم التركي سيستبدل بحكم مصري. وهكذا، اقترح إقامة ما يبدو أنه إمبراطورية مصرية جديدة لتحل مكان الإمبراطورية العثمانية في الشرق الأوسط العربي، وكانت تلك الإمبراطورية ستشكل الواجهة التي يحكم كتشنر من ورائها كنائب للملك على العالم العربي. نال ستورس رضاً استثنائياً من التقارير القائلة بأن الحكم العثماني في سورية قد فقد شعبيته، واعتقد أن كان بإمكانه أن يعرض على السوريين بديلاً يتمتع بالشعبية لديهم. وأشارت تقارير دقيقة تم تلقيها بالتتالي إلى أنه باستثناء الموارنة وهم الطائفة المسيحية المرتبطة بفرنسا فإن معظم السوريين الذين يتبنون وجهات نظر سياسية يعارضون فكرة أن تحكمهم فرنسا بعد الحرب، وبما أن ستورس وزملاءه سلموا بحقيقة أن الشعوب العربية لا حكم نفسها، فإن الاحتمال الوحيد المتبقي كان ذلك الذي يدعمه ستورس: دمج سورية مع مصر البريطانية.

من هذه الزاوية تماماً كانت تقرأ التقارير القائلة بأن السوريين يعتبرون الألمان والأتراك صهاينة ويعتبرون الفرنسيين بغيضين، وهكذا عنت هذه التقارير أن السوريين لابد أن يكونوا موالين لبريطانيا. تلقى كلايتون مرة مذكرة من زعيم سوري دعا فيها إلى استقلال

العرب، بعد تلخيصه لهذه المذكرة كتب كلايتون: "إلى بريطانيا، وإلى بريطانيا وحدها، يتحول الآن كل من مسيحيي سورية والعرب بشكل عام". في الثاني من شهر شباط فبراير 1915م كتب ستورس إلى كتشنر: "لا شك أن مشاعر السوريين، مسلمين ومسيحيين، هي ويشدة مع فكرة ضمنا هذا البلد إلى سلطنة مصر". وكان السؤال هل نعزز هذا الشعور بشكل فعال؟ في اليوم نفسه كتب المفوض السامي حديث العهد في القاهرة ماكماهون إلى كتشنر ملخصاً الوضع وطالباً الإرشاد، وقد وضح في رسالته البدائل تماماً كما وصفها له دون شك كل من ستورس وكلايتون: "يريد السوريون تدخلنا ويقولون أنه ما لم نتمكن من إعطاءهم بعض الضمانات بالدعم فسيكون عليهم التحول إلى الفرنسيين، مع أنهم يفضلوننا عليهم".

ولما كان رجال بريطانيا الموجودون في قلب الحدث يوجُّهون بشكل خاطئ ويملأهم الطموح في حياتهم المهنية، أتى هؤلاء على الافتراض فوراً بأن العرب يودون أن يحكموا من قبل الأوربيين، وبناء على هذا الاعتقاد الخاطئ وضع ضباط كتشنر السيطرة على سورية هدفاً نصب أعينهم. ومن ناحية أخرى، كان رجال فرنسا الموجودون في قلب الحدث أيضاً طموحين ويوجُّهون بشكل خاطئ، فهم الآخرون وضعوا السيطرة على سورية هدفاً نصب أعينهم وعزموا عليه.

أثناء الحروب الصليبية احتل الفرسان الفرنسيون ممالك وبنوا قلاعاً في سورية، وفي عام 1914 أي بعد مرور ألفية من الزمن - كان لا يزال هناك رجال فرنسيون يعتبرون سورية جزءاً فعلياً من فرنسا. كانت فرنسا قد حافظت على روابط قوية مع أحد المجتمعات المسيحية على طول ساحل جبال لبنان التابعة لسورية، وقد رأت فرنسا في تجارة السفن الفرنسية والحرير ومصالح أخرى إمكانيات تجارية في المنطقة. وعليه فلأسباب دينية واقتصادية وتاريخية رأت فرنسا بأن لديها دوراً لتلعبه في الشئون السورية.

لذا، وفور دخول الإمبراطورية العثمانية الحرب، قام المسئولون الفرنسيون، مثلما فعل نظرائهم البريطانيون وينغايت وكلايتون وستورس، بوضع خطط لضم المناطق

السورية من تركيا. وفي الحال اجتمع الوزير الفرنسي في القاهرة والقنصل العام في بيروت على حث حكومتهما لغزو الساحل اللبناني، ودعت خططهما الخيالية إلى إنزال ألفي جندي فرنسي فقط، حيث ينضم إليهم، كما اعتقدوا، ثلاثون ألف متطوع محلي. وكان للسرعة أهميتها من وجهة نظرهم، فعلى فرنسا أن تهاجم قبل أن تتمكن تركيا من حشد جيش، وقبل أن تستطيع بريطانيا أن تهاجم أولاً.

لم يكن اقتراحهما مناسباً على الإطلاق، فقد وصل إلى الحكومة الفرنسية في تشرين الثاني نوفمبر 1914 بينما كانت هذه الحكومة لا تزال في المنفى في بوردو بعد هروبها من باريس من وجه التقدم الألماني إلى المارن. ورغم وجود شخصيات استعمارية قوية في البرلمان ووزارة الخارجية ومجلس الوزراء، فقد كان شهر تشرين الثاني نوفمبر شهراً ظل فيه انتباه الجميع منصباً على الصراع الرهيب الدائر في شمال فرنسا وبلجيكا، وهكذا تم رفض مقترح إرسال قوات إلى سورية.

ومع ذلك ففي الشهر التالي، بعدما عادت الجيوش المتنازعة في أوروبا إلى خنادقها وعادت الحكومة إلى باريس، حظي مقترح غزو سورية بالاهتمام من جديد، فقد قام وفد من السياسيين الاستعماريين الفرنسيين بتأمين موافقة وزير الحرب الفرنسي "ألكسندر ميليراند"، من حيث المبدأ، لدعم حملة على سورية. ومع ذلك، ظل وزير الخارجية الفرنسي "ثيوفيل ديلكاسيه" معارضاً بشدة لتلك الفكرة، وقال: "لا شيء يبدو أسخف من التدخل في سورية". كان ديلكاسيه واحداً بين مسئولين فرنسيين كثر اعتقدوا أن ضم سورية سيكون أقل نفعاً بكثير لبلادهم من المحافظة على الإمبراطورية العثمانية. بعد عام 1914 ساهمت فرنسا بـ 45 % من رأس المال الأجنبي في القطاع الخاص العثماني، وسددت 60 % من الدين العام العثماني، واضعة بذلك رهاناً عظيماً على استمرار بقاء الإمبراطورية وحيويتها.

في الثلاثين والواحد والثلاثين من كانون الأول ديسمبر 1914 قام السير هنري ماكماهون، الذي كان على وشك تولي مهامه كبديل لكتشنر في القاهرة، بزيارة إلى

باريس، حيث التقى مسئولين من وزارتي الحرب والخارجية، إلا أنه فشل في الرد بوضوح على أسئلتهم حول سياسة بريطانيا في الشرق الأوسط. كان ماكماهون أخرقاً وعاجزاً بشكل جلي، إلا أن الفرنسيين الذين لم يعرفوه افترضوا أنه ذكي وداهية، وقد تم تأويل أجوبته غير الوافية من قبل وزير الحرب ميليراند على أنها مراوغات بارعة متعمدة، تخفي وراءها خطة بريطانية سرية لغزو واحتلال سورية. وعلى الفور، أرسل ميليراند بتلك المحادثات إلى مجلس الوزراء الفرنسي الذي خوله تشكيل حملة لغزو سورية أذا فعلت بريطانيا ذلك، وسواء كانت فرنسا مدعوة للمشاركة أم لم تكن.

في شباط فبراير 1915، ذهب ديلكاسيه إلى لندن، وتناول المسألة السورية مع السير إدوارد غراي، حيث أعيد التأكيد لوزير الخارجية الفرنسي أن بريطانيا لن تغزو سورية قبل أن تعطي فرنسا إشعاراً مسبقاً بذلك. ويدا أن وزيري الخارجية قد اتفقا على أنه إذا كانت الإمبراطورية العثمانية ستقسم ف بريطانيا لن تعارض المخططات الفرنسية حول سورية، لكن سيكون من الأفضل بكثير ألا تقسم الإمبراطورية العثمانية. وبذلك عالج وزيرا الخارجية خلافات بلديهما ولو بشكل مؤقت، إلا أن رجال الدولتين الموجودين في قلب الأحداث في الشرق الأوسط استمروا باستثارة المشاكل بين بريطانيا وفرنسا. كما مضى كتشنر وضباطه الذين أساءوا فهم المنطقة برسم مخططات أخرى خطيرة هناك.

كتشنر يغزو بلاد الإسلام:

لقد أساء كل من الغرب والشرق الأوسط فهم الآخر على مدى معظم سنوات القرن العشرين، وقد يعود جزء كبير من سوء الفهم هذا إلى مبادرات كتشنر في أولى سنوات الحرب العالمية الأولى. إن ميزات شخصيته وقصور فهمه للعالم الإسلامي، والمعلومات الخاطئة التي كانت ترده بانتظام من ضباطه في القاهرة والخرطوم، بالإضافة إلى السياسيين العرب الذين اختار التعامل معهم، كل ذلك لون مجرى الأحداث السياسية منذ ذلك الحين.

ولكي نقوم بتقييم طرافة منهج كتشنر في الشرق الأوسط يجب أن نتذكر أنه عندما دخلت الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى لم يكن في نيّة أي من آسكويث أو غراي أو تشرشل الانتقام عن طريق احتلال أي من أراضي الإمبراطورية العثمانية لصالح بريطانيا، مع أنهم اقترحوا السماح لحلفاء بريطانيا بتحقيق مكاسب في أراضي أوروبا وآسيا الصغرى على حساب تركيا، إلا أن بريطانيا في ظل حكومة آسكويث لم تملك مخططات احتلال أراض في المناطق العثمانية، سواء في الشرق الأوسط أو في أي مكان آخر. ومع ذلك حافظ كتشنر على فكرة أنه عندما تنتهي الحرب سيكون من المصلحة الحيوية لبريطانيا أن تحتل الكثير من أراضي الإمبراطورية العثمانية لنفسها، وخاصة الجزء الناطق باللغة العربية، كان ذلك يشكل قلباً كلياً في سياسة بريطانيا التقليدية.

اعتقد كتشنر، كما فعل كل البريطانيين الذين عاشوا في الشرق، أن الدين في العالم الإسلامي يؤثر على كل الأمور. لكن اللواء كتشنر وزملاءه في القاهرة والخرطوم اعتقدوا خطأً أن العقيدة الإسلامية هي نظام استبدادي مركزي، فقد عدوا الإسلام كياناً مفرداً أشبه

منظمة، وأنه يطيع زعيمه. قبل قرون من الزمن سيطر كورتيز على المكسيك عن طريق أسر إمبراطور الآزتيك، وفي العصور الوسطى، حاول الملوك الفرنسيون السيطرة على العالم المسيحي من خلال احتجاز البابا في مدينة أفينيون. وبنفس الروح إلى حد كبير، اعتقد كتشنر وزملاؤه أنه من الممكن شراء الإسلام أو التلاعب به أو إحكام القبضة عليه من خلال شراء زعيمه الديني، لقد خدعهم المفهوم القائل بأنه أياً كان من يسيطر على الخليفة فهو يسيطر على الإسلام.

إن فكرة احتمال أن يدفع الخليفة بالإسلام ضد بريطانيا كانت محورية في تحليلات كتشنر، ولما كان المسلمون السنة، الذين يشكلون السواد الأعظم لمسلمي الهند، يعتبرون أن السلطان التركي هو خليفة، فهم كتشنر ذلك على أنه تهديد قائم. كان المعتقد السائد في القاهرة والخرطوم ومنذ عام **1914** هو أن الخليفة كان قد وقع في أيدي اليهود والألمان، وقلق وزير الحربية من أنهم إذا فازوا في الحرب العالمية فربما يصبح الخليفة أداة في أيدي خصوم بريطانيا في الشرق الأوسط وعلى وجه التحديد روسيا.

لقد آمن كتشنر بفكرة أن الخلافة قد تستخدم من قبل الأعداء في تقويض موقع بريطانيا في الهند ومصر والسودان، فقد كانت بريطانيا تحكم أكثر من نصف مسلمي العالم في ذلك الوقت، وفي الهند وحدها كان هناك قرابة سبعين مليوناً منهم، وقد شكل المسلمون قسماً كبيراً نسبياً من الجيش الهندي. في مصر والسودان حكمت بريطانيا ملايين أخرى من المسلمين الذين يعيشون على طول قناة السويس والتي تشكل الطريق البحري من بريطانيا إلى الهند، لقد كانت حاميات جند بريطانية صغيرة تضبط هذه الملايين من المواطنين، وكان كتشنر يعلم أنه، في حال قام هؤلاء بتمرد على البريطانيين، فلن يكون بمقدور بريطانيا حتى أن تبدأ بمعالجة الأمر.

كان كابوس الثورة الهندية، ما بين أعوام **1857-1859**، يلازم خيال البريطانيين، تلك الانتفاضة الغامضة التي كان الدين هو الدافع لها، والتي أسقطت الحكم المشترك للهند والشرق، أي شركة الهند الشرقية. وفي عهد أقرب كانت انتفاضة السودان، التي ثأر منها

كتشنر بتألق، وهي من إلهام زعيم ديني جديد أسمى نفسه المهدي، وهو اسم ترجمه الأوروبيون إلى المسيح المنتظر. كما أن الثورة الإسلامية التي اندلعت في مصر في بين عامي 1905–1906م سببت قلقاً عميقاً لدى بريطانيا. بالنسبة إلى كتشنر وحاشيته كان احتمال نشوب حرب إسلامية مقدسة ضد بريطانيا يشكل كابوساً ملازماً.

في عام 1916 ضخَّم رئيس مكتب المعلومات "جون بوتشان" هذه المخاوف في روايته "غرينمانتل"، حيث كتب عن مؤامرة يستخدم فيها الألمان نبياً مسلماً لتدمير الإمبراطورية البريطانية، وتبعاً للرواية يظهر ذلك النبي في تركيا، ويتحدث فيها بوتشان عن بشائر لقدومه، وعن نبوءة قديمة، وعن "سفر رؤيا" حديث. أما الإقليم الذي ينوي فيه ذلك النبي إشعال التمرد فقد وصفه بوضوح، قائلاً: "إن ريحاً جافة تعصف عبر أرض الشرق، تعصف فوق أعشاب مصفرة تنتظر وميض الشرارة، شرقاً تهب تلك الريح نحو حدود الأرض الهندية".

لقد ظن كتشنر أنه في حال إطلاق دعوة من الخليفة لحمل السلاح ضد بريطانيا، خلال حرب 1914، فإن أقوال أو أفعال زعماء دينيين إسلاميين آخرين قد تعدل أثر تلك الدعوة. ومع ذلك، فبعد أن تكسب بريطانيا الحرب سيكون من الضروري اتخاذ إجراء أكثر حسماً، والسبب في ذلك هو أنه عندما يتم كسب الحرب، ستتأكد روسيا من وضع يدها على القسطنطينية وعلى الخليفة، ما لم يتم إجراء ما حيال ذلك. لقد رأى كتشنر في وجود خليفة مسيطر عليه من قبل الألمان يشكل خطراً وحسب، فهو سيحاول إثارة الاضطراب في الهند ليسقط بريطانيا عن توازن القوى في الحرب الأوروبية. لكنه رأى في وجود خليفة مسيطر عليه من قبل الروس خطراً مميت على الإمبراطورية البريطانية. ذلك أن كتشنر، على خلاف آسكويث وغراي، اعتقد أن روسيا لا تزال تضمر أطماعاً بأخذ الهند من بريطانيا. من وجهة نظر كتشنر كانت ألمانيا عدواً في أوروبا، وروسيا عدواً في آسيا، إن مفارقة حرب 1914م التي تحالفت فيها بريطانيا وروسيا كمنت في حقيقة: أنه من خلال نصرها في أوروبا كانت بريطانيا تخاطر بالخسارة في آسيا. وفي رأي كتشنر كانت النتيجة الوحيدة المرضية

للحرب هي أن تخسرها ألمانيا دون أن تفوز بها روسيا، و لم يكن واضحاً في عام 1914م كيف يمكن لذلك أن يتحقق. وهكذا خطط وزير الحرب لأن يكون أول من يضرب في نزاع ما بعد الحرب مع روسيا، وذلك للسيطرة على الطريق إلى وإلى داخل الهند.

كان اقتراح كتشنر ينطوي على ما يلي: تقوم بريطانيا بعد الحرب بالترتيب لمرشح خاص بها لكي يصبح خليفة، ولما كان النبي محمد (ص) عربياً، اقترح كتشنر تشجيع فكرة أن يكون خليفته عربياً أيضاً، وكانت الفائدة من ذلك هي سهولة السيطرة على الشريط الساحلي لشبه الجزيرة العربية من قبل البحرية البريطانية، كما سيكون بمقدور بريطانيا عزل الخليفة عن تأثير أعدائها الأوروبيين، واعتقد كتشنر أنه حالما تستطيع بريطانيا وضع الخليفة داخل مجال نفوذها في شبه الجزيرة العربية، فهي ستستطيع إحكام قبضتها على الإسلام. وكان ضباط كتشنر في القاهرة، حتى قبل دخول الإمبراطورية العثمانية الحرب، قد قاموا بتذكيره أن المرشح الأنسب ليكون الخلفية في شبه الجزيرة العربية هو الشريف حسين حاكم مكة، وأنه كان على اتصال معه منذ وقت مسبق.

مع اقتراب صيف 1914 وهبوب رياح الحرب العثمانية، تذكر غيلبرت كلايتون أن عبد الله الابن المفضل للحسين حاكم مكة، كان قد زار القاهرة قبل عدة شهور ولمح إلى كون شبه الجزيرة العربية جاهزة تقريباً للقيام بثورة. في ذلك الوقت كان عبد الله خائفاً من أن حكومة تركيا الفتاة كانت على وشك التحرك ضد أبيه، وكان عبد الله، الذي أخفى وراء مظهره الخامل ذكاءً متقداً، يفتش آنذاك عن دعم ممكن من الخارج. لكن بعيد ذلك بوقت قصير، قام أبوه وحكومة الباب العالي بتسوية خلافاتهم، وبذلك لم تعد هناك حاجة إلى المساعدة البريطانية.

حتى الآن، لا يزال من غير المؤكد ما قاله عبد الله، أو ما قيل له، في القاهرة خلال تلك الزيارات. يبدو أن عبد الله التقى بداية باللورد كتشنر في عام 1912 أو 1913، ومن ثم التقى به مرة أخرى في القاهرة في شباط ونيسان 1914، كما التقى رونالد ستروس أيضاً.

ويبدو أن عبد الله سعى للحصول على ضمانات لمساعدة بريطانية في حال حاولت حكومة الباب العالي عزل أبيه. في ذلك الوقت قام كتشنر، الذي تحرى بالتفصيل عن الصعوبات في شبه الجزيرة العربية، بإنكار أي اهتمام بالتدخل في الشؤون الداخلية العثمانية، وربما ترك إنكار الاهتمام انطباعاً أقل لدى عبد الله من التعبير الذي كان سيتركه الاهتمام.

من الواضح أن عبد الله ادعى كذباً أمام ستورس أن زعماء قبائل الجزيرة العربية كانوا جاهزين للانضمام إلى أبيه في مناهضة مخططات حكومة الباب العالي، واقترح علاقة مستقبلية بين شبه الجزيرة العربية وبريطانيا على شاكلة تلك التي بين أفغانستان وبريطانيا، والتي مارس فيها الأفغان حكماً ذاتياً داخلياً وتولى فيها البريطانيون إدارة جميع العلاقات الخارجية. ومع أن الفكرة كانت جذابة بالنسبة لستورس، لم يكن الأخير، كما لم يكن قائده، قادراً أن يقدم لعبد الله التشجيع الذي كان ينشده.

وبالفعل، كان العديد من أمراء الجزيرة العربية في صراع لسنوات مع حكومة تركيا الفتاة في القسطنطينية، لكن غلبرت كلايتون فشل في تقدير إلى أي مدى كانت قضايا الدين والسلالات والأنساب والاختلافات الأخرى تشكل انقساماً بين أولئك الزعماء، وربما أضله في هذا المضمار المهاجرين العرب الذين التقاهم في القاهرة، وفي الحقيقة لم يكن أي من الأمراء العرب يتقبل بواحد من الأمراء الآخرين كزعيم له.

كان الأبرز بين متكلمي العربية المنفيين في القاهرة ممن تحدث إليهم كلايتون هو ضابط سابق متميز في الجيش العثماني، وسياسي من جمعية الاتحاد والترقي يدعى عزيز علي المصري. انحدر المصري من أصل شركسي، ولد وترعرع في مصر قبل أن يلتحق بإحدى المدارس العسكرية في الإمبراطورية العثمانية، وبعد خدمة عسكرية في الميدان برز المصري كقيادي في حزب تركيا الفتاة، ومع ذلك فقد ظل مجرد رائد ملحق بهيئة الأركان العامة في وقت كان فيه أنور زميله في الدراسة، والذي نظر إليه المصري بقليل من التقدير، قد أصبح وزيراً للحربية. كردة فعل على عدم الرضى والسخط على هذا الوضع، قام المصري

بتنظيم جمعية سرية صغيرة أسماها جمعية العهد، وقد تألفت من ضباط جيش معارضين للسياسات المركزية لجمعية الاتحاد والترقي، ولعدم منح متكلمي العربية نصيبهم العادل من المناصب الرفيعة. كان ضباط جمعية العهد متّحدين في معارضتهم لسياسات التتريك التي تبنتها جمعية الاتحاد والترقي، كما ناصروا إما الاعتراف بحصة أكبر من السلطة في الحكومة المركزية، أو إلغاء المركزية والسماح لمتكلمي اللغة العربية بحكم ذاتي أكبر على المستوى المحلي أو ربما الاثنين معاً.

أوكلت إلى أنور باشا عملية اعتقال الرائد عزيز المصري، فأدانه بتهم ملفقة في أوائل عام 1914، وهكذا وجد المصري نفسه يلعب دور الثوري العربي دون أن يكون له رغبة في ذلك، لأنه كان يطمح إلى قيادة الإمبراطورية العثمانية ككل وليس جزءاً منها فحسب. واستجابةً لمقتَرح رفع في القاهرة تدخل اللورد كتشنر، فقام جمال باشا بترتيبات لتأمين عذرٍ له وإبعاده إلى وطنه مصر. كان المصري معارضاً منذ طفولته للحكم البريطاني على مصر، فهو مناهض للبريطانيين موال للألمان ومساند للإمبراطورية العثمانية التي لم يعارض فيها إلا حكومتها، كما أنه عسكري سياسي كل ما فعله أنه جمع حوله بضع زملاء ناصروه، لكن أساء ضباط الاستخبارات البريطانية في القاهرة فهم عزيز المصري فقد عدوه مخطئين حليفاً قوياً محتملاً، علماً أنه لم يكن كذلك.

في أوائل شهر أيلول سبتمبر 1914 تبين أن المصري زار الوكالة البريطانية في القاهرة والتقى مع كلايتون، فعلم المصري أن عبد العزيز بن سعود وقادة عرب آخرين كانوا قد فكروا في وقت سبق بالخروج على حكومة الباب العالي، ربما أخبر المصري كلايتون بذلك، وربما تم تذكير كلايتون بزيارة عبد الله وبما قاله لستورس وكتشنر. بعد لقاء عزيز المصري التقى كلايتون مع رونالد ستورس وأعد معه ترتيبات لإرسال مذكرة سرية إلى اللورد كتشنر، كانت مذكرة كلايتون مرفقة برسالة يرسلها ستورس إلى قائده القديم كتشنر حول موضوع عادي نسبياً هو موضوع الإبل العثمانية، وذلك بقصد التمويه. أما قضية الإبل فهي قصة أخرى، ففي عام 1914 كان أحد الأمور التي أقلقت بريطانياً

بشكل جدي هو احتمال أن تقوم الإمبراطورية العثمانية، في حال دخلت الحرب، بشن هجوم على قناة السويس، وفعل ستورس مثلما فعل جل مسئولي وزارات الحرب في أوروبا الذين قاموا بتحليل الإمكانيات العسكرية لدول الجوار المعادية فيما يخص مرافق السكك الحديدية، وهكذا ركز رونالد ستورس الانتباه على إمدادات الإبل المتوفرة للقوات العثمانية فكتب في رسالته إلى كتشنر: أن الجيش العثماني سيعتمد في الحصول على هذه الحيوانات من مربي الجمال في المنطقة الغربية لشبه الجزيرة العربية، أي الحجاز. واقترح ستورس تشجيع الحاكم المحلي، أمير مكة، على عدم تسليمهم أية جمال.

خدمت هذه الرسالة حول الجمال كغطاء لمذكرة كلايتون السرية الصادرة في السادس عشر من شهر أيلول سبتمبر 1914، وفي المذكرة كان كلايتون يحث كتشنر على الدخول في محادثات مع حاكم مكة لأهداف أخرى. إحدى القضايا التي أثارها كلايتون في مذكرته كان إمكانية استبدال السلطان العثماني كخليفة للإسلام بزعيم عربي موالٍ لبريطانيا. إذا كان ذلك ممكناً، فإن الحسين، أمير مكة وحارس الأماكن الإسلامية المقدسة، سيكون مرشحاً واضحاً لهذا المنصب. أضف إلى ذلك أن الحسين كان في موقع يسمح له بتقديم مساعدة هامة إلى بريطانية في مسألة الحج.

في إيقاع حياة الشرق الإسلامي، لم يكن هناك من نشاط أهم من الحج الكبير الذي يتم كل سنة إلى الأماكن المقدسة الإسلامية في شبه الجزيرة العربية. وهو فريضة على كل مسلم ومسلمة من استطاع إليه سبيلاً مرة واحدة على الأقل في العمر. في عام 1915 تحديداً دخلت الحرب العالمية في حسابات هذه المسألة، فإذا غفر مسلمو الهند لبريطانيا حربها ضد الدولة الإسلامية المستقلة الهامة الوحيدة في العالم، فإنه يظل هناك سؤال وجيه، هل سيغفر أولئك لها إبطال الحج الذي يلعب دوراً عظيماً جداً في حياتهم؟

تقع الأماكن المقدسة لشبه الجزيرة العربية وهي مكة والمدينة المنورة في منطقة الحجاز، لذا كان حاكمها كحارس لحقوق مسلمي المستعمرات البريطانية في الاستمرار بزيارة مقدساتهم رغم حالة الحرب، وبسبب ادعائه الانحدار من سلالة عائلة النبي محمد،

كان أمير مكة، بالإضافة إلى كونه حاكم الحجاز، يحتل مكانة تخوله المطالبة بعباءة الخلافة.

أورد كلايتون في مذكرته السرية تأكيداً خاطئاً على أن الزعامات الإقليمية المنافسة للحسين في شبه الجزيرة العربية وهم حكام عسير واليمن، بالإضافة إلى ابن سعود وربما ابن الرشيد حاكم نجد، كانوا يتحدون مع حاكم مكة للعمل من أجل "جزيرة عربية للعرب". وحسب مذكرة كلايتون فإن هذه الحركة تم تشجيعها من قبل الخديوي، الحاكم الاسمي لمصر تحت حكم السلطان، والذي اعتبر نفسه أيضاً مرشحاً ليخلف السلطان في منصب خليفة للإسلام، وليس واضحاً كيف عزم كلايتون على موافقة الطموحات المتضاربة لهذه المجموعة المتشعبة.

إن زعم اتحاد الحكام المتنافسين في جزيرة العرب خلف راية أمير مكة كان من صنيع عبد الله نيابة عن أبيه، وذلك قبل حوالي خمس أشهر أثناء محادثاته مع ستورس، ومن خلال عرض هذا الأمر كمعلومة جديدة ربما كان كلايتون يشير إلى أن هذه المعلومة قد جرى تأكيدها له مؤخراً من قبل عزيز المصري، أو من قبل إحدى الشخصيات العثمانية المبعدة الأخرى. يكمن جديد المذكرة في تلميحها إلى احتمال أن يكون سكان شبه الجزيرة العربية ذوي نفع لبريطانيا خلال الحرب وليس فقط بعدها.

كانت استجابة كتشنر فورية، فقد أرسل برقية إلى القاهرة في الرابع والعشرين من شهر أيلول 1914 أمر فيها أن يتم إخبار ستورس أن يرسل مراسلاً موثوقاً إلى عبد الله ليسأله سراً: في حال اندلاع الحرب هل سيكون الحجاز مع بريطانيا أم ضدها؟ وقبل إرسال رسالته كان كتشنر قد قام بتوضيح الأمور مع السير إدوارد غراي الذي انبهر بمذكرة كلايتون واصفاً إياها بالـ"هامة جداً".

بعد بضعة أسابيع عاد المراسل من رحلته السرية، إلى أراضي جزيرة العرب الخاضعة للإمبراطورية العثمانية، ومعه رداً مبهماً لكنه مشجع، كان الرد يدعو وزير الحربية ليتكلم

عما يدور في ذهنه، وتلقى كتشنر رسالة من القاهرة تقول: "تم تأمين الاتصال، وهو ودي ومناسب". في تلك الأثناء كانت الوكالة البريطانية في القاهرة تتواصل مرة أخرى مع الرائد عزيز المصري ومع منفيين عرب آخرين في القاهرة، استمر أولئك المنفيون في أحاديثهم التي عمرها عقود من الزمن عن ماهية الشعوب المتنوعة والمتشعبة الناطقة باللغة العربية ضمن الإمبراطورية العثمانية، أو عن ما كان ينبغي أن يكونوا، كانت قضية الهوية الوطنية أمراً أثيراً في مقاهي دمشق وبيروت، وفي مساكن الطلاب في باريس منذ القرن التاسع عشر وعلى مدى السنين التي تلته، وكانت قد أدت إلى نشوء مجموعة متنوعة من النوادي الأدبية والجمعيات السرية ضمن الإمبراطورية العثمانية.

في سياق السياسة العثمانية كان المنفيون من متحدثي العربية في القاهرة يتأثرون بسياسات حكومة حزب تركيا الفتاة التي أخضعت أغلبية سكان الإمبراطورية العثمانية إلى هيمنة الأربعين بالمائة من سكانها الناطقين بالتركية. وبطريقة أو بأخرى، فإن ما ناصره أولئك المنفيون كان فكرة أن يكون لهم حق أكبر في الشئون الحكومية، ومناصب رسمية أكثر وأعلى لمن تكلموا اللغة العربية، وذلك بنسبة معادلة تقريباً لمتكلمي اللغة التركية.

ورغم الإشارة لهم عادة كقوميين، فإن الوصف الأدق لهؤلاء هو أنهم انفصاليين، فهم لم يطالبوا باستقلال، بل طالبوا بقدر أكبر من المشاركة والحكم المحلي، لقد رغبوا بأن يحكموا من قبل الأتراك، وذلك لأن الأتراك كانوا إخوانهم في الإسلام. وعلى خلاف القوميين الأوروبيين، فقد كانوا أناساً ذوي معتقدات تنصب في إطار ديني لا علماني، لقد عاشوا ضمن جدران مدينة الإسلام، بحس لم تعشه أوروبا في عالمها المسيحي منذ بدايات العصور الوسطى، وذلك لأن حياة المسلمين تتحلق، تماماً كما تحلقت مدنهم في العصور الوسطى، حول جامع يقع في الوسط. لم يمثل المسلمون يوماً جماعة عرقية، فالحقيقة التاريخية هي أن العرق العربي الوحيد أو "الحقيقي" هو سكان شبه الجزيرة العربية. أما من تكلم العربية من سكان مناطق أخرى كبغداد أو دمشق أو القاهرة أو الجزائر فأولئك

خليط من مجموعة أعراق وخلفيات، تمتد على وسع الشعوب والثقافات القديمة من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي.

في شهر تشرين الأول أكتوبر 1914م لم يكن هناك سوى بضعة عشرات من المتحزبين الناشطين في قضية القومية العربية، أو بالأحرى، الانفصاليين. وكانوا أعضاء لواحدة أو أكثر من الجمعيات السرية مثل الفتاة والعهد التي أخذت الوكالة البريطانية في القاهرة تعي وجودها بشكل متزايد. أصبح الآن معروفاً أكثر بكثير عن هؤلاء الرجال وعما مثلوه مما كان معروفاً عنهم لدى بريطانيا في ذلك الوقت. في قسمهم الأكبر كان هؤلاء من صفوة الناطقين بالعربية الذين كانوا على ارتباط وثيق مع النظام العثماني الذي أسقطه حزب تركيا الفتاة، والذين شعروا بالتهديد من التوجهات المركزية والمتحيزة للأتراك في سياسة جمعية الاتحاد والترقي.

في السادس والعشرين من شهر تشرين الأول أكتوبر 1914 أبرق ميلن تشيتام، الوكيل بالنيابة والقنصل العام في القاهرة، إلى كتشنر بمذكرة استخباراتية حول الجمعيات السرية، وذلك بينما كان وزير الحربية يفكر ملياً بالعبارات التي سيرسلها في رسالته القادمة إلى شبه الجزيرة العربية. انطوت برقية كتشنر التي تم توضيحها وإرسالها من قبل غراي في وزارة الخارجية، إخطاراً للوكالة البريطانية في القاهرة بأن على ستورس أن يرد على عبد الله بما يلي:

"إذا ساعدت الأمة العربية إنكلترا في حربها هذه، والتي أجبرنا عليها من قبل تركيا، فستضمن إنكلترا عدم حدوث أي تدخل داخلي في شبه الجزيرة العربية، وستمنح العرب كل المساعدة ضد الاعتداءات الأجنبية". وكان كتشنر يقصد هنا بكلمة العرب أولئك الذين يعيشون في شبه الجزيرة العربية. وبعبارة أخرى، إذا حرر زعماء جزيرة العرب جزيرتهم من السلطان وأعلنوا استقلالهم، فإن بريطانيا ستساعد في حمايتهم ضد أي غزو من الخارج.

كان شتيهام وستورس في الوكالة البريطانية في القاهرة، مسئولين عن الإشراف على ترجمة هذه الرسالة إلى اللغة العربية، و على ما يبدو بتشجيع من كلايتون قام الاثنان بتوسيع لغة الرسالة لتجعل الدعم البريطاني ملزماً بتحقيق "حرية العرب"، لقد كان هذا مبالغة في الاتجاه الذي أشار إليه ريجنالد وينغايت.

لقد اعتقد وينغايت باستنهاض عشائر شبه الجزيرة العربية لصالح بريطانيا، وعلى خلاف كتشنر الذي اقترح التعامل مع شبه الجزيرة العربية في نهاية الحرب، قام وينغايت عديم الصبر بطلب تحرك فوري في بداية الحرب، كان هدفه استدراج العرب بعيداً عن الإمبراطورية العثمانية، وكتب في الرابع عشر من شهر كانون الثاني عام 1915 إلى كلايتون قائلاً: "أخشى أن التحرك البريطاني قد أجّل كثيراً لدرجة أنه أصبح يشكك فما إذا كنا الآن سننجح في فصل العرب". وكان تذمره المعتاد: أن رؤساءه لم يلتفتوا إلى نصيحته في وقتها.

في حين كان يتم إرسال رسالة كتشنر بالترجمة العربية، يبدو أن مجموعات المنفيين، التي بقي كلايتون على تواصل معها في القاهرة، قامت بإخبار كلايتون أن العرب في الحجاز سوف يرتابون من النوايا البريطانية، وأن نوعاً من التوضيح لما كان يتم الوعد به سيكون في مكانه. ومع موافقة غراي، أرسل كتشنر في الحال تفويضاً للوكالة بأن تصدر بياناً آخر. ومرة أخرى تجاوزت الوكالة التعليمات الموجهة لها، وقامت بإصدار بيانات تخاطب ليس شبه الجزيرة العربية فحسب، بل جميع الناطقين باللغة العربية في آسيا، بما في ذلك فلسطين وسورية وبلاد الرافدين، قاطعة الوعود بأنه إذا قام سكان هذه المناطق بالانقلاب على الأتراك، فإن بريطانيا ستعترف باستقلالهم بل وتضمنه لهم.

مع أن الوكالة تجاوزت تعليماتها بإصدارها هذا العرض العام، فإن التعهد بحد ذاته كان أمراً منطقياً، فبريطانيا لم تكن بعد قد أصدرت أي تعهد مناقض إلى الحلفاء بما يتعلق بمستقبل المناطق الناطقة بالعربية من آسيا. إذا قامت المناطق الناطقة

بالعربية، في تحدٍّ لكل الاحتمالات، بتوجيه ضربة كبيرة لأجل قضية الحلفاء من خلال الانشقاق عن الإمبراطورية العثمانية والنجاح في نيل حريتهم بجهدهم الخاص، فلن يكون هناك من سبب يمنع تعهد بريطانيا بضمان المساعدة في حماية استقلالهم المستقبلي. إن قيام بريطانيا بذلك من شأنه أن يصب في مصلحتها الوطنية، سواء في صراعات الحرب أو ما بعدها.

إن نسخة الرسالة التي وجه بإصدارها كتشنر ما كانت لتخلق مشكلة، وعلى عاكس إيمانه بأن أهمية جزيرة العرب تأتي من دورها المحتمل بعد الحرب وليس خلالها، فقد ختم الرسالة بقنبلة قائلاً: "ربما يطالب عرق العرب الحقيقيين بخلافة في مكة أو المدينة المنورة، وبمشيئة الله قد يتحقق الخير الكثير بعيداً عن كل الشر الذي يدور الآن". إن استراتيجية كتشنر حيال التحضر للصراع مع روسيا التي تنتظر نتيجة الحرب كانت تكمن في إعادة الخلافة إلى الجزيرة العربية حيث ولدت وولد النبي محمد قبل ثلاثين قرناً من الزمن، لكن لم يكن من المرجح أن يفهم سكان الجزيرة العربية الذين يعيشون ضمن حدود جزيرتهم السياسية ما جال في ذهنه، لن يعرفوا أنه عند بداية صراع عظيم بين القوى الأوروبية، كان كتشنر يفكر مسبقاً بالصراع التالي، بل من الأرجح أنهم لم يدركوا جهل كتشنر ووينغايت وكلايتون وستورس بطبيعة الخلافة.

ظل الباحثون منذ ذلك الحين منشغلين بالشرح لدارسي الشرق الأوسط في الغرب أن الفصل بين السلطة الدنيوية والروحية، والتي حرضت البابا على الإمبراطور في العصور الوسطى، لم يكن لها وجود في العالم الإسلامي. لقد أخطأ كل من كتشنر ووينغايت وكلايتون عندما اعتقدوا أن الخليفة يمكن أن يكون مجرد زعيم روحي فقط، ففي الإسلام، يصب كل ما في الحياة، بما في ذلك الحكومة والسياسة، ضمن الحكم الرشيد للشريعة المقدسة، لذا ففي عيون المسلمين السنة، بمن فيهم السلطان العثماني وأمير مكة، كان حكم الخليفة كحافظ للشريعة المقدسة أمراً قائماً في كل زمان ومكان، وغفل بريطانيو القاهرة عن أن الخليفة هو أمير أيضاً، إنه الحاكم في البلد والقائد في المعركة، كما هو الإمام في الصلاة.

رغم كل ما افترضوا أنهم يعرفوه عن العالم الإسلامي، تاه أتباع كتشنر عن أهمية قضية أخرى، لقد جهلوا مدى انقسام الإسلام وتجزؤه، وهكذا كانت خطة كتشنر تدعو ابن سعود زعيم الطائفة الوهابية المتزمتة العنيفة، ليقر بالسلطة الروحية لحاكم مكة السني، إلا أن ذلك لم يكن احتمالاً واقعياً، لأنه وعلى غرار عشرات الطوائف المتنازعة التي انقسم إليها الإسلام، كانت تلك الطائفة مشرعة السيوف للقتال.

لقد كان من شأن ذلك المقترح الذي أرسله كتشنر وأتباعه إلى مكة أن يضلل متلقيه، الذي قرأ فيه عرضاً لمنصب الحاكم على مملكة شاسعة، لأن ذلك بالطبع ما كانت لتعنيه كلمة خليفة المسلمين. وكما سنرى لاحقاً، فعندما تطرق حاكم مكة للنقاش حول ما ستكون عليه حدود مملكته الجديدة، صعق ستورس مما سمع، لأنه وكتشنر لم يعنيا توسيع المنطقة التي يحكمها الأمير. في صيف 1915 كتب ستورس إلى فيتزجيرالد، أي إلى كتشنر، أنه إذا استطاع حاكم مكة أن يستميل بقية أمراء وشيوخ عشائر جزيرة العرب، وأن يؤكد لهم: "عدم وجود فكرة لديه للمطالبة بأية حقوق دنيوية ضمن أراضيهم، فإن فرصه ستكون جيدة بالحصول على اعتراف به كخليفة ولو بشكل عام".

في الحقيقة اعتزم البريطانيون دعم ترشيح الحسين لما يشبه منصب "البابا" في الإسلام، وهو منصب لم يعرفه المسلمون كما لم يوجد يوماً في دينهم، لكن اللغة التي استخدموها وهي أيضاً مجهولة لهم إلى حد ما شجعت الحسين على محاولة تبوء منصب الحاكم على العالم العربي أجمع، مع أن ستورس كان في الواقع يعتقد أنه من الخطأ أن يتطلع الحسين إلى توسيع حكمه بتاتاً. وكان لكتشنر وضباطه أن يذهلوا فيما بعد بمعرفة ما عنته اتصالاتهم بالنسبة للمسلمين في الجزيرة العربية.

الهند تحتج:

كانت رسائل كتشنر إلى الحسين، قد حفظت عن آرثر هرتزل سكرتير الدائرة السياسية في وزارة الهند، إلى الثاني عشر من كانون الأول 1914، أي بعد وصولها إلى مكة، وعندما عرضت عليه، أصيب هرتزل بالفزع، وانتقد على الفور ما أسماها "مراسلات عالية الخطورة". وأضاف في تلميح عن موضوع تنصيب خليفة عربي: "إن هذه المراسلات تقوم بالشيء الذي لطالما فهمت وزارتنا أن حكومة جلالة الملك البريطاني لن تقدم على القيام به". ومن ثم اجتمع اللورد كرو وزير الهند بنائب الملك على انفراد وقال له: "لقد أبى كتشنر فهم حقائق مهمة، وهي أن المكانة الروحية للخليفة القائم، أي السلطان العثماني، لم تهتز ولا تزال موجودة، وأن مسلمي الهند الذين يكنون له تقديراً كبيراً، إن قبلوا تبديله، فليس كنتيجة لتدخل أجنبي".

عندما رأى هرتزل تعهُّد كتشنر بحماية استقلال عربي احتج قائلاً: "إنها وثيقة مفزعة.. وهي ضمان خطي تم تقديمه دون تفويض من جلالة الملك". كان احتجاج هرتزل تدعمه مذكرة سابقة أجمع عليها معظم حكام المقاطعات الهندية، وقد أرسلتها إدارة الخارجية في حكومة الهند إلى وزارة الهند في لندن، أوضحت هذه المذكرة أن: "ما نريده هو ليس شبه جزيرة عربية موحدة، بل شبه جزيرة عربية ضعيفة ومفككة، مقسمة إلى إمارات صغيرة قدر الإمكان، وتخضع لهيمنتنا. ولا تقدر على القيام بأي تحرك منسق ضدنا، كما تشكّل حاجزاً لنا ضد قوى الغرب". في هذا الصدد، أساء بريطانيو الهند فهم نوايا بريطانيي القاهرة، فكما كتب كلايتون في وقت لاحق إلى وينغايت: "تبدو الهند غارقة في مخاوفها من قيام دولة عربية موحدة قوية، وهي دولة لن تستطيع الوجود قطّ، ما لم نكن نحن حمقى جداً لنقوم بخلقها".

في محاولة منه لتهدئة المشاعر في كل من وزارة الهند في لندن والحكومة البريطانية في دلهي، قدم اللورد كرو توضيحاً يقول: "إن غياب الاستشارة المسبقة عن تعهد كتشنر كان بسبب كاونها اتصالات خاصة به أكثر من كونها اتصالات رسمية لحكومة جلالة الملك". لكن ذلك النزاع القانوني الذي كان قد اشتد كثيراً لم تكن لتطفئه مثل هذه التأكيدات، واستمرت ناره بالتوقد على طول فترة الحرب، بل وإلى ما بعدها.

في موضوع الشرق الأوسط، رأت حكومة الهند تطويق المنطقة بخط رفيع طويل من حاميات الجند البريطانية، وتجنب أي تورط جديد. وكانت إستراتيجيتها هي الاحتفاظ بالحد الأدنى من أراضي المنطقة، وهو الشريط الساحلي للخليج العربي، وذلك فقط بغية إبقاء الطريق البحرية مفتوحة بين الهند وبريطانيا وعدم الغوص في عمق البر العربي.

ومع ذلك، فإن الحرب التي لم ترغب بها بريطانيا ضد الإمبراطورية العثمانية فتحت إمكانية ضم كل من البصرة وبغداد المتجاورتين، كما جرى الاعتقاد أن استعمار هاتين المنطقتين وتنميتهما اقتصادياً من شأنه أن يدر ثروات هائلة. شكل ذلك إغراءً للحكومة في الهند، رغم أن مسئوليها لطالما حذّروا في الماضي من تبوء مسؤوليات أخرى تترتب على ضم أراض جديدة. لقد اعتادت حكومة الهند وفي كل أمر تفعله التصميم على تحديد مصالحها مع مصالح رعاياها ذوي الأغلبية المسلمة، وكانت سياسة اللورد كتشنر تجاه الإسلام تشكل تهديداً لهذه المصالح الحيوية.

كانت مبادرات كتشنر تجاه العرب تتدخل في أحد نطاقات السياسة الخارجية، وهو نطاق حرست حكومة الهند بغيرة حقوقها فيه ضد منافسيها في الحكومة البريطانية، فقد تولت دائرة الخارجية في حكومة الهند مسئولية العلاقات مع المناطق المجاورة، مثل: التبت، وأفغانستان، وبلاد فارس، وشرق جزيرة العرب، كما انفردت حكومة الهند في إدارة الحماية البريطانية على عدن، ومناطق حكم شيوخ قبائل في الخليج، وذلك عبر شبكة من الحكام الموالين المحليين. وهكذا عندما دخل كتشنر في مفاوضات مع حاكم مكة فقد تدخل في نطاق يشكل أحد اهتمامات حكومة الهند وجزءً من نشاطها.

لقد ظلت حكومة الهند، ولفترات طويلة، تنتهج سياسة السيطرة على موانئ الطريق البحرية من الخليج العربي إلى السويس، لكنها تجنبت على الدوام التورط في الأمور السياسية للمناطق الداخلية. ومع ذلك، ففي السنوات التي سبقت مباشرة اندلاع الحرب، قام الكابتن "وليم هنري شكسبير" الضابط في السلك السياسي الهندي والعميل السياسي في الكويت، بإقامة علاقات سياسية وصداقة شخصية مع عبد العزيز بن سعود، وهو أحد أمراء المنطقة وكان يشكل قوة صاعدة في أواسط جزيرة العرب في ذلك الوقت. وكما فعل عبد الله مع بريطانيي القاهرة، عبّر ابن سعود لبريطانيي الهند عن رغبته في أن تصبح مناطق نفوذه دولة تتبع لبريطانيا. وتماماً كما كان كتشنر وستورس، كان شكسبير أيضاً ملزماً بالإشارة إلى أن حكومته لم ترغب بالتدخل في مسائل تعد ذات شأن داخلي عثماني بحت. كان ذلك حقيقة واقعة آنذاك، إذ أن وزارة الخارجية كانت تدعم آل الرشيد المناصرين للأتراك، وهم سلالة من أبرز حكام أواسط شبه الجزيرة العربية والعدو بالوراثة لآل سعود. لكن مع اندلاع الحرب، كانت للهند الحرية في دعم ربيبها ابن سعود، لكن لتجد أن القاهرة تدعم خصماً له في مكة.

ووجد بريطانيو القاهرة من جهتهم أيضاً أن الهند كانت تقوم بإحباط مشاريعهم الخاصة، وفي شهر تشرين الثاني 1914م، وهو الشهر الذي دخلت فيه الإمبراطورية العثمانية الحرب، اقترحت القاهرة بموافقة من السير إدوارد غراي إرسال الرائد عزيز المصري في حملة لتنظيم تمرد وربما ثورة، في بلاد الرافدين، فقامت الهند ولخوفها الدائم من إشعال نار قد تخرج ألسنتها عن السيطرة، باعتراض سبيل ذلك المقترح.

وكان بريطانيو الهند يعتقدون أنه إذا كان للعرب أن ينقلبوا ضد الحكومة التركية فينبغي أن يكون ابن سعود هو من يقود هذا الانقلاب، لكن في شهر كانون الأول 1914م، أعرب نائب الملك في الهند أن التحرك في هذا الاتجاه سيكون سابقاً لأوانه. وفي تبني منهم لوجهة نظر مخالفة تماماً، نظر كتشنر وأتباعه في القاهرة والخرطوم، إلى الشريف حسين على أنه حليف بريطانيا العربي ذو الأهمية الكبيرة، وأصدروا بيانات تحض العرب على

الثورة. بعيداً عن هذا الاختلاف في الإستراتيجية العامة، كانت حكومة الهند، وعلى أساس تعاملات سبقت الحرب، تعلم أن دعم بريطانيا لمطالب الحسين قد يكون من شانه عزل أشخاص آخرين في العالم العربي، بين هؤلاء كان الشيخ مبارك في الكويت وهو صديق قديم لبريطانيا، وكان هناك أيضاً صديق آخر هو حاكم ميناء المحمرة في بلاد فارس، كما كان هناك "سيد طالب النقيب" وهو أحد أقطاب مدينة البصرة، والذي كان من وجهة نظر هرتزل "وغد خطير". وكتب أحد مسئولي وزارة الخارجية البريطانية وفي تحذير منه من المضاعفات المحتملة في جزيرة العرب، أن عدوي أمير مكة هناك، وهما ابن سعود ومحمد الإدريسي حاكم عسير، كانا بنظره أصدقاء لبريطانيا.

أوضح المسئولون في الهند أن سياسات القاهرة كانت طائشة، والأسوأ من ذلك أنها لن تنجح. إن رعاية بريطانيا لخلافة عربية لن تؤثر بشكل عكسي على الرأي الإسلامي في الهند فحسب، بل إنها لن تأتي بالخير حتى على العالم العربي. ذكر بيرسي كوكس من السلك السياسي الهندي، في تقرير له في كانون الأول 1915: أنه كان قد عقد اجتماعات مع شيخ الكويت وابن سعود، وأنه وجد أن مسألة الخلافة لا تندرج ضمن اهتماماتهم، قال ابن سعود: أنه بين الزعماء العرب "لا أحد يهتم أبداً بقضية من سيطلق على نفسه لقب الخليفة"، وزعم أن طائفته الوهابية لا تعترف بأي خليفة جاء بعد الخلفاء الراشدين، وهم الأربعة الأوائل الذين قضى آخرهم قبل ذلك الوقت بأكثر من ألف عام. ومن الغرابة ألا يبدو أحداً في لندن أو الهند قد خلص إلى استنتاج ملائم مما حدث في نهاية عام 1914 وأظهر أن نفوذ الخليفة كان قد اختبر وأثبت أنه مجرد وهم.

في شهر تشرين الثاني نوفمبر 1914، إبان اندلاع الحرب العالمية الأولى، أعلن الخليفة السلطان العثماني الجهاد ضد بريطانيا، وكان ذلك وسط مظاهرات حسنة التنظيم في القسطنطينية، ضمت حشود وفرق وخطابات. وطلبت الإدارة الألمانية نسخاً من هذا الإعلان إلى برلين لتترجم على الفور إلى كل من العربية والهندية، وذلك لتوزيعها في منشورات دعائية بين فيالق المسلمين ضمن جيوش العدو. وكانت رؤى فريق وزارة

الخارجية الألمانية أن إعلان السلطان: سوف "يوقظ التعصب الإسلامي"، وقد يؤدي إلى ثورة عارمة في الهند.

اعتقد الملحق العسكري الألماني في القسطنطينية أن الإعلان سيؤثر على الجنود المسلمين في جيوش بريطانيا وفرنسا بألا يوجهوا نيرانهم نحو القوات الألمانية، ومع ذلك، أثبت السفير الألماني المتشكك دائماً أنه متنبئ أفضل، فقد لقد كتب في رسالة خاصة: إن إعلان السلطان سيحرك مشاعر"قلة فقط من المسلمين" لينضموا إلى صفوف دول المحور. وكان السفير محقاً، فقد ثبت أن دعوة الجهاد لم تكن في سياق الحرب العالمية الأولى سوى قنبلة قذفت لكنها فشلت في الانفجار.

حتى في القسطنطينية، كانت الحماسة تجاه حرب مقدسة ضعيفة، لقد تم إعلان الجهاد لكن شيئاً لم يحدث، ومع ذلك، ظل البريطانيون قلقون وخائفون من أن أي هزة قد تتسبب انفجار القنبلة الموقوتة فجأة. في شهر تشرين الأول 1915، كتب غلبرت كلايتون مذكرة يقول فيها: أنه رغم بقاء الجهاد فشلاً إلى ذلك الحين، فإنه كان لا يزال محتملاً أن تدب فيه الحياة من جديد. وتبعاً للورد كرو وزير الدولة لشئون الهند، فإن السبب الوحيد وراء فشل إعلان الجهاد هو عدم سيطرة الباب العالي على الأماكن المقدسة في الحجاز، قال: "لو كانت جمعية الاتحاد والترقي تسيطر على مكة، فربما تمكنت من إعلان جهاد منظم، قد يؤثر على أفغانستان أو يحدث مشاكل خطيرة في الهند".

في تلك الأثناء، كان كل من وينغايت وكلايتون وستورس يتبعون بشكل نشط خطة كتشنر الداعية إلى التضامن بعد الحرب مع العرب ومع زعيم ديني عربي، لكن حذر كلايتون ذو الطبيعة الحذرة من أن قضية الخلافة العربية هي قضية دقيقة، وينبغي أن تطرح من قبل العرب أنفسهم. لكن وينغايت الذي اتسم دوماً بنفاذ الصبر حيال السير قدماً، أكد لكتشنر أنه: "علينا أن نفعل ما بوسعنا لدفع الحركة العربية، ولدي عدة خطط جاهزة بهذا الشأن".

لكن وزارة الهند مضت في خوفها من أن مكة، وكنتيجة لهذه النشاطات، ستنجر إلى دوامة السياسات العالمية، وبالنتيجة قد تخلق اضطراباً في الآراء في الهند، في وقت يمكن فيه لأي اضطراب أن يكون قاتلاً. ومدينة "سيملا"، وهي ترمز للحكومة البريطانية في الهند لكونها عاصمة الهند الصيفية خلال فترة الحرب، كانت ترسل العديد من جنودها الأوروبيين إلى أوروبا، بإضافة إلى أعداد كبيرة من القوات الهندية. وكان جريان الحرب بحد ذاته عاملاً قوياً يضعف موقف بريطانيا تجاه إخماد أي انتفاضات قد تحدث. وبدت بالنسبة إلى "سيملا" أن كلاً من القاهرة والقسطنطينية تنتهجان سياسات تهدد بإشعال مشاعر المسلمين في الهند، وبالتالي المخاطرة بمصير الإمبراطورية البريطانية في الهند.

ومع سير الحرب قدماً، سار المسئولون البريطانيون الذين حكموا الهند نحو الاعتقاد أكثر فأكثر بأن أشد خصومهم خطورة لم يكونوا الأتراك ولا الألمان، وإنما هم المسئولين البريطانيين الذين حكموا مصر، وذلك لأنه، رغم احتجاج الهند، مضى بريطانيو القاهرة قدماً بمخططاتهم في مكة.

الرجل الذي في الوسط:

تعد مكة، حيث ولد النبي محمد، والمدينة، حيث هاجر، مدينتان مقدستان تعطيان بالنسبة للمسلمين في كل مكان أهمية فريدة لمنطقة الحجاز الجبلية، التي هي الجزء الغربي للشريط الضيق من شبه الجزيرة العربية الذي يحد البحر الأحمر. وكلمة الحجاز تعني الفاصل، وهي تدل على تلك الأراضي المرتفعة التي تحجز سهل شبه الجزيرة الساحلي عن الشرق. في أوائل القرن العشرين، كانت شبه الجزيرة العربية أيضاً فارغة وموحشة، وكان الحجاز حسب ما جاء في موسوعة بريتانيكا 1910: القسم الأكثر وحشة ونفوراً فيها، فقد كانت كل أجزائه برية غير مأهولة، ولا ماء فيها. فعلى امتداد 750 ميل طولاً و200 ميل عرضاً يؤمن الحجار بالكاد حياة 300.000 نسمة تقريباً نصفهم من البدو، ونصفهم من الحضر. وعلى الرغم من أنه يشكل جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، إلا أن بعده عن القسطنطينية، الذي يزداد مع طرق النقل والتواصل البدائية، أمن له استقلالاً ذاتياً هاماً.

كان التمر، الذي يقال أن هناك مئات الأنواع منه، هو المحصول الرئيسي، إلا أن الصناعة الحقيقية لهذه المنطقة كانت الحج السنوي، فهناك ما يقارب 70.000 حاجاً كل عام يحجون إلى مكة. كانت حماية الحجاج من قبائل البدو الغازية مهمة أساسية للمثل المحلي للحكومة العثمانية، كما قامت السلطات بتجربة منح إعانات لهذه القبائل على أمل إقناعهم بأن هناك مردوداً يأتي من حراسة الحجيج أفضل من الإغارة عليهم.

كانت الرحلة من أقرب ميناء ساحلي إلى مكة تستغرق يومين على الجمال أي ما يقارب 45 ميلاً، فهي تقع في واد قاحل وحار وتسيطر على الطريق عبر التلال المحيطة، وكان تعداد سكانها حوالي 60.000 نسمة، والدخول إلى تخومها محظوراً على غير

المسلمين، ولم يستطع اختراق حرمة المدينة سوى قلة من المسافرين الأوروبيين الذين نجحوا في ذلك عن طريق التخفي، فأحضروا وصفاً مفصلاً عنها، وبيَّن هؤلاء الأوروبيون أنه حتى في المدينة المقدسة هناك ممارسات غامضة تعود إلى الماضي البدائي. ومع ذلك فقد بين الرحالة الأوروبيون أيضاً إن شعب الحجاز، وفي الحقيقة كل سكان الجزيرة العربية، كان من بين أرستقراطيو الطبيعة، فحسب ما ورد في بريتانيكا:

"إن العرب، يشكلون فيزيولوجياً واحداً من أقوى وأنبل الأعراق في العالم، ومع أنهم خضعوا لعدة أعراق من البشر، إلا أنهم تفوقوا عليهم عقلياً، ولكن تمت تنحيتهم عن ركب التقدم بسبب النقص الملحوظ في السلطة المنظمة، وعدم القدرة على القيام بعمل موحد، حيث كانت حكوماتهم ضعيفة وينقصها الكثير". وإذا كان ما جاء في برتيانيكا ليصدق، فإن عمل أمير مكة لم يكن بالسهل، فطالما كانت مكة بالنسبة للمسلمين تشكل مركز العالم، والآن جلبت طموحات كتشنر في القاهرة، وطموحات اللجنة المركزية في القسطنطينية منطقة الحجاز القاحلة إلى مركز التحركات السياسية في القرن العشرين.

وضعت الاهتمامات الجديدة التي نالتها مكة في حرب عام 1914 تلك المدينة في مركز المناورات بطريقة أخرى، فعندما فتر الاهتمام بأميرها وجد نفسه عالقاً. لقب الحسين بن علي بشريف مكة وأميرها، وهو حاكم الحجاز نيابة عن السلطان العثماني. وأن يكون المرء شريفاً أو سيداً، فذلك يعني أنه من سلالة النبي محمد، وقد كان الحسين مثل النبي محمد نفسه فرداً من بني هاشم. ولفترة من الزمن، كانت عادة النظام العثماني تقضي بتعيين أمير مكة من بين شرفاء عدة متنافسين، وفي عام 1908 اختير الحسين، وهو من فرع أولاد عون الحسنيين، شخصياً من قبل السلطان رغم معارضة اللجنة المركزية التي طلبت مرشحاً من فرع منافس. كان حسين، على غرار صديقة المتملق رئيس الوزراء، وعلى غرار السلطان نفسه، رجلاً ذو تهذيب وتعليم قديمي الطراز، وكانت طريقته في التعبير منمقة. كان رجلاً ذو قامة متوسطة، ولحية بيضاء، وكان عمره عام 1914 حوالي 60 سنة، وقد أمضى معظم حياته في العبودية المرفهة في بلاط القسطنطينية،

وهناك حيث لم تستطع حتى عيون الأعداء المتطفلة أن تأخذ عليه أي تصرف مشين، فقد أمضى وقته في الوسط.

عبر حسين باستمرار عن ولائه الشخصي القوي للسلطان، ومع ذلك كان السلطان زعيماً صورياً، فقد كانت السلطة الحقيقية في الباب العالي بيد الأتراك الشباب، وهم رجال جدد لا يملكون أصولاً عائلية، ولم يتعاطف معهم السلطان. ومع أن الحسين كان موالياً للسلطان فقد وجد نفسه بشكل متزايد في نزاع مع حكومة السلطان، وعلى الأخص مع سياستها المركزية. كان طموح البحسين أن يؤمن منصب الأمير لنفسه ولعائلته للأبد، فناضل لزيادة استقلاليته، في حين تآمرت اللجنة المركزية في الحكومة لتقليص تلك الاستقلالية، ولما شرعت الحكومة بتأسيس الخط الحديدي الحجازي كانت تهدف، بالإضافة إلى أهداف أخرى، إلى الحد من الاستقلال الذاتي للأمير. كان الخط الحديدي مسبقاً يخرج من دمشق، وهي عاصمة سورية الآن، إلى المدينة في الحجاز. وكان اقتراح الحكومة هو تمديد الخط إلى مكة وإلى ميناء جدة. وكان ذلك يشكل تهديداً لأصحاب قوافل الجمال من قبائل البدو في الحجاز، وتهديداً لسيطرتهم المرعبة على طرق الحج إلى الأماكن المقدسة.

وباستخدامها للطرق الحديدية والتلغراف أيضاً كانت اللجنة المركزية تهدد بتفعيل حكم مباشر على مكة والمدينة وبقية الحجاز،وإذا تم تطبيق ذلك فستجعل خطة الحكومة التركية من الحسين مجرد موظف ثانوي، فكانت ردة فعل الحسين إثارة أعمال شغب مدنية. وبالنسبة للحسين، الذي كان قد بدأ حكمه باستخدام القوات التركية ضد القبائل العربية، كان ذلك بمثابة تغيير في السياسة، لا في الولاء، فقد بقي في موقعه الغامض الداعم للإمبراطورية العثمانية والمعارض لحكومتها. في السنوات التي سبقت الحرب الأوروبية مباشرة، كانت التجمعات السرية في دمشق والأمراء المنافسين المتنوعين في شبه الجزيرة العربية على تواصل متواتر مع بعضهم، وقد اكتشفوا إمكانية التوحد ضد الأتراك الشباب في دعم حقوق نصف الإمبراطورية الناطق بالعربية، وفي فترة معينة كان معظم الزعماء الرئيسين في شبه الجزيرة العربية متورطين في محادثات حول ذلك.

في عام 1911 طلب النواب العرب في البرلمان العثماني من الحسين أن يقود الشعوب الناطقة بالعربية لكسر النير التركي، لكنه رفض ذلك. وبعد سنة بدا أن التجمعات السرية قد طالت منافسيه، لكن لم تطل حسين، وبحلول عام 1913 عده القوميون العرب علانية أنه: "أداة في يد الأتراك لضرب العرب" كما فقدت الحكومة التركية بشكل كبير ثقتها فيه واستطلعت إمكانية إقصائه. كان اثنين من أبناء الحسين ناشطين سياسياً، وهما عبد الله وهو الابن المفضل لديه، والذي كان نائباً عن مكة في البرلمان العثماني، وفيصل الذي كان نائباً عن جدة. أشار عبد الله على أبيه بأن يقاوم الحكومة، فقد كان يعتقد أنه يمكن أن ينجح بذلك بوجود الدعم من الجمعيات السرية وبريطانيا، بينما نصح فيصل أبيه بعدم معارضة الحكومة.

كان عبد الله رجل قصير القامة، ضخماً، وحاد الذهن ذو طبع استرضائي، كما كان جسوراً. أما فيصل، فهو رجل طويل، سريع الغضب وانفعالي، كما كان نبيهاً. كان الحسين، الذي ضرب أعداءه أحدهم بالآخر لسنوات عديدة، ميالاً إلى التسويف والتأجيل، و كانت كل سنة يمضيها في منصبه كأمير ترفع من مقامه وتوثق سيطرته على الشبكة المعقدة من العلاقات الشخصية والعائلية والقبلية للسلطة في الحجاز. وقد قلص من التأثير السياسي للجنة المركزية في الدوائر المحلية لمكة والمدينة، وتمكن من تثبيت أولويته ضمن إمارته بإحكام.

ومن ناحية ثانية، وجد السين نفسه في عامي 1913 و1914 محاطاً بأعداء خارجيين، فقد كان هناك جيرانه ومنافسيه التقليديين الأمراء العرب من شرقه وجنوبه، وهم من كان يهددهم ويهددوه. كما كان هناك أيضاً القوميين العرب الذي اعتبره بعضهم مسئولا تركياً أساسياً. وأيضاً هناك البريطانيين الذين كانت قواتهم البحرية تستطيع بسهولة السيطرة على الشريط الساحلي للحجاز فور دخولهم في الحرب ضد الإمبراطورية العثمانية، وقد أدرك أنهم سيصبحون أعداءه إذا تم حسابه على الإمبراطورية. وأخيراً هناك الحكومة العثمانية التي تهدد تصفية حساباتها مع قضية سيادته كأمير.

ومن أجل السير قدماً بالحرب، أجلت اللجنة المركزية مؤقتاً إتمام الخط الحديدي، كما أجلت خطتها السرية لتعيين أمير جديد مكان الحسين، لكنها طلبت منه أن يؤمن قوى عاملة للجيش، وربما كان الحسين وعبد الله سيشكان بمؤامرة اللجنة المركزية، بحيث يتم إرسال رجال الحجاز إلى ساحات معارك بعيدة، في حين أن القوات التركية النظامية سترسل لتحل محلهم في حامية الحجاز، ومن ثم ستبسط سيطرتها على البلاد. أكد الحسين لكل جيرانه الخطيرين أنه سيتصرف بما يرضيهم لكن بعد حين، وقد طلب النصح من عبد العزيز بن سعود، القائد القوي الذي يشكل منافساً له من جهة الشرق، وكانت مشورته تدور حول ما إذا كان عليه إشراك مكة بدعوة السلطان للحرب المقدسة ضد بريطانيا وحلفائها أم لا. كما تناقش مع قادة القوميين العرب في دمشق حول إمكانية القيام بعمل مشترك ضد الباب العالي. وفي رد له على طلبات من الباب العالي، طلب المال ليعد القوات والإمدادات للإمبراطورية العثمانية، لكنه استمر في تأجيل إرسال أي قوات مسلحة إلى الجيش التركي.

لقد أعطى رد فعل مطمئن على رسائل ووعود كتشنر وفي الوقت نفسه، نهاية عام 1914، عندما استعد جمال باشا لمهاجمة البريطانيين في قناة السويس، كتب الحسين له واعداً بإرسال قوات لتنضم للهجوم، بينما رد عبد الله على ستورس في القاهرة البريطانية بأن الحجاز قد قرر أن يقف في صف بريطانيا بالحرب، ومن ناحية ثانية أوضح عبد الله أن ذلك سيبقى سراً، ففي الوقت الحاضر لم يكن من الممكن للأمير أن يكشف نواياه في التحالف مع بريطانيا، ولا أن يقوم بأي فعل لدعمها. فبالنسبة لعبد الله وحسين لم يكن الوقت قد آن بعد.

كان ستورس مسروراً لأن ائتلافه قد وضع مكتب المندوب السامي البريطاني على أساس وفاق حميم مع مكة، وفي 27 ك2 عام 1915 كتب لفيتزجيرالد أي لكتشنر: "لا أزال على تواصل ودي ووثيق مع شريف مكة، وأنا متأكد تماماً أنه يشكل عرضاً أكثر استحقاقاً لاهتمامنا وانتباهنا من أي شيخ قبلي محلي الذي مهما كان قوياً لا يستطيع التمتع بهيبة استقبال الإجلال السنوي لممثلي الإسلام في أرجاء العالم أثناء الحج". في وقتها كل ما

كان كتشنر ومقر المندوب السامي يطلبونه بالفعل من الحسين هو التزام الحياد، وبما أن رغبة الحسين كانت تجنب الانجرار إلى الحرب الخطرة، فقد كان الطرفان على اتفاق. لم يفعل الحسين شيئاً ليشرك مكة في إعلان الحرب المقدسة، وبالنسبة لمقر المندوب السامي أستكمل الائتلاف بذلك كل ما كان مرغوباً على نحو معقول. وأرسل المفوض السامي السير هنري مكماهون إلى كتشنر في 2 شباط 1915 : "أن ليس هناك حاجة لتحرك فوري... حيث أن كل ما هو ضروري بالنسبة للوقت الراهن قد تم فعله".

كان وزير الحربية راضياً، ولكن لم يشاركه وينغايت اعتقاده بأن الثورة القبلية في شبه الجزيرة العربية يمكن أن تؤثر على فرص بريطانيا في الحرب، ولم يعط أية إشارة تدل على الخيبة عندما اقتنع الحسين باقتراح أن تقوم ثورة كتلك، فقد كان كتشنر يعتقد أن ألمانيا هي العدو الذي يجب أخذه بالحسبان، وأن أوروبا هي ساحة الحرب الوحيدة، كانت خطته طويلة الأمد لإقامة خلافة مصممة لعالم ما بعد الحرب، فمن وجهة نظره، كان يستطيع هو والشرق الأوسط الانتظار حتى نهاية الحرب.

الفصل الثالث :

بريطانيا تنزلق
في مستنقع الشرق الأوسط

القادة الأتراك على وشك خسارة الحرب:

لدى تعيينه وزيراً للحربية، لم يكن لدى كتشنر نية في جر بريطانيا إلى أي تورط في الشرق الأوسط خلال الحرب، وعندما شرع يسير في الطريق المؤدية إلى هذا التورط، لم يكن يعي ما يفعل، وعندما وجد كتشنر بعد ذلك بين عامي 1915–1916 أن بلاده متورطةً كلياً في الشرق الأوسط، لا بد أنه تعجب كيف أنه سمح لوضع كهذا أن يحدث. لقد انطوى مبدؤه الثابت منذ بدء الحرب على إخراج الشرق من دائرة اهتماماته والتركيز على جبهة الغرب.

رأى كتشنر إمكانية تجاهل تركيا والشرق الأوسط خلال الحرب الأوروبية، دون أن يشكل ذلك خطراً على بريطانيا، وكان هذا الرأي مستمداً، جزئياً من افتراضه بأن الإمبراطورية العثمانية لا تشكل تهديداً عسكرياً ذو أهمية، وفي ذلك الوقت كان هذا افتراض شائع على نطاق واسع، فقد نظر المسؤولون البريطانيون بازدراء إلى الإمكانيات العسكرية العثمانية، وكان من شأن سجلات الأشهر الستة الأولى من الحرب في الشرق أن تؤكد نظرتهم، فمنذ تشرين الأول 1914، عندما فتحت البارجتين غوبن ويريسلو النار على الساحل الروسي، وحتى شباط 1915، عندما بدأ انتقام الأسطول البريطاني بقصف مضيق الدردنيل وتوجه بعدها إلى القسطنطينية، على طول تلك الفترة، كانت الجيوش العثمانية تترنح من هزيمة إلى أخرى.

كان أنور باشا هو القائد الأعلى للقوات المسلحة التركية، وكان قبل بدء الحرب بأسبوع قد أعلن نفسه نائباً لكبير القادة الأتراك، نظرياً كان ذلك يضعه في المقام الثاني

بعد السلطان الرمزي للإمبراطورية، لكن عملياً، كان قد أصبح في المقام الثاني بعد "لا أحد". لقد تمتع أنور بمواصفات المغامر الفردي، لا بمواصفات الجنرال، رغم أنه كان جريئاً وماكراً، إلا أنه افتقد الأهلية للقيادة. من وجهة نظر ليمان فون ساندرز مستشار الجيش البروسي والذي كان على خلاف متواتر معه، لم يكن أنور سوى مهرج في الشؤون العسكرية. ومع ذلك، كان أنور يرى نفسه زعيماً ذو شخصية مختلفة تماماً، فقد صور ذاته كوريث لمؤسسي الإمبراطورية العثمانية، أولئك المجاهدون الفاتحون من أجل العقيدة الإسلامية، الذين قفزوا في القرن الرابع عشر من عتمة حدود بيزنطة إلى أضواء مسرح التاريخ.

لم تكد الحرب تبدأ حتى سارع أنور في اتخاذ قرار مهاجمة الإمبراطورية الروسية، ونحوها كان هناك عائق يعترض طريقه، فسلسلة جبال القوقاز المنيعة كانت تشكل حدوداً طبيعية يصعب اجتيازها بين الإمبراطوريتين. وقرر أنور، خلافاً لنصيحة ليمان فون ساندرز، شن هجوم أمامي عبر تلك الجبال القاسية التي كان الروس قد تحصنوا بقوة على مرتفعاتها، وقد قرر فعل ذلك في قلب فصل الشتاء. مبدئياً، اقترح أنور تجميع قواته في منطقة شاسعة ضمن تركيا، أرض يبلغ طولها 600 ميل بعرض 300 ميل. وكانت المنطقة تخلو من السكك الحديدية لنقل القوات أو الإمدادات، أما طرقها القليلة فكانت ضيقة وشديدة الانحدار. أنهار تلك المنطقة كانت قليلة العمق، وقد تهدمت جسورها منذ زمن بعيد وظلت دون إصلاح، وهكذا استحال عبور تلك الأنهار سوى بالسير عبر المياه. ولأن أقرب طرف لسكة حديدية كان يبعد أكثر من 600 ميل فقد توجب نقل كل رصاصة وكل قذيفة باستخدام الجمال، وذلك برحلة تستهلك ستة أسابيع. كان معظم أراضي المنطقة تخلو من طريق أو مسكن، وهي أراض مجهولة فلا خرائط تصور أصقاعها. وعلى مدى السنين كانت فصول الشتاء الطويلة والعواصف الثلجية الجبلية تغلق أجزاء كاملة منها معظم أيام السنة.

كانت خطة أنور، كما شرحها لليمان فون ساندرز، تنص على تنظيم القوات في تلك المنطقة، ومن ثم التحرك منها عبر الحدود نحو أراضي القيصر، ومهاجمة الموقع الروسي

المحصن على هضبة القوقاز. وخطط أنور لذلك بأن يتم بنوع من التحرك المنسق كما في الكتب العسكرية، بحيث تقوم بعض الأرتال بهجوم مباشر، بينما تقوم أرتال أخرى بالالتفاف على العدو وتطويقه. لم يختلج في ذاكرته أبداً، أنه بدون خطوط حديدية أو وسائل نقل أخرى، فإن الإمداد الاستراتيجي اللازم للتحرك العسكري الذي تخيله سيكون غير متاح. واستمتع أنور بيقينه في النجاح، وقال: أنه وبعد تحطيم الروس سيمضي زاحفاً عبر أفغانستان لفتح الهند.

في السادس من كانون الأول 1914 غادر أنور القسطنطينية، لتولي قيادة الجيش العثماني الثالث، فقاد الهجوم على هضبة القوقاز بنفسه. أصيب الروس بالذعر، وقاموا بمناشدة بريطانيا أن تساعدهم بطريقة ما، حيث لم يكن لديهم فكرة أنهم كانوا في مواجهة خصم أخرق تماماً. اضطر أنور لترك مدفعيته وراءه بسبب الثلوج المتراكمة، كما اضطر جنوده للعسكرة في البرد القارس، في درجة حرارة بلغت ثلاثين تحت الصفر، ومن دون خيام. وفي الطريق أخذت مؤن طعامهم تنفذ، وانتشر بينهم وباء الحمى التيفية، ولما كانت ثلوج الشتاء قد غطت الأرض فقد ضلت القوات طريقها بين الممرات الجبلية المتشابكة. لقد اقتضت خطة أنور شن هجوم منسق مباغت على قاعدة "ساريكاميتش" الروسية التي كانت تعترض الطريق الرئيسية للغزاة، لكن بعد أن فقدت الفيالق التركية الاتصال فيما بينها، وصلت تلك الفيالق في أوقات متفاوتة إلى ساريكاميتش لتهاجم على دفعات ولتدمر على دفعات.

في كانون الثاني 1915 كانت فلول، ما كان ذات مرة جيشاً، قد تبعثرت في أراضي شرق تركيا فقد الأتراك ست وثمانين بالمائة من المائة ألف رجل الذين شاركوا في الهجوم. ووصف أحد الضباط الألمان الملحقين بقيادة أركان الحرب العثمانية ما حدث للجيش الثالث بقوله: "لقد عانى الجيش من كارثة لا مثيل لها في التاريخ العسكري من حيث سرعتها وتمامها".

لم يكتف أنور بكارثة الشمال الشرقي، بل إنه أمر فور عودته بهجوم آخر رديء التخطيط، وهذه المرة كان الهجوم تحت قيادة جمال باشا وزير البحرية، الذي شعر بالغيرة

من أنور الذي أخذت هيبته وسلطته تطغيان على هيبة وسلطة بقية رجالات تركيا الفتاة. تولى جمال باشا أمر المعركة كقائد للجيش العثماني الرابع المتمركز في سورية وفلسطين، وفي الخامس عشر من كانون الثاني 1915 بدأ جمال زحفه نحو مصر ليشن هجوماً مباغتاً عبر قناة السويس. ومرة أخرى جرى إغفال المشاكل اللوجستية، فقد كانت طرق سورية وفلسطين سيئة جداً لدرجة أنه يتعذر على عربة حصان السير في أغلبها. كما أن قفار صحراء سيناء، البالغة من العرض مائة وثلاثين ميلاً، كانت أرضاً دون طرقات، ومع ذلك حقق جند العثمانيين معجزة في التحمل والشجاعة، حيث استطاعوا، بطريقة ما، نقل أنفسهم ومعداتهم من سورية إلى السويس. أحد الأمور التي مكنتهم من اجتياز مسير الصحراء كان قيام ضابط الهندسة الألماني "كريس فون كريسنشتاين" بحفر آبار على طول طريق الرحلة، كما أن التوقيت المختار من السنة كان، ولمرة واحدة، خياراً صائباً، فإن شهر كانون الثاني هو الشهر الأمثل في مصر لتجنب الحر الحارق.

عندما وصل الجيش الرابع إلى ضفاف قناة السويس، اكتشف جمال باشا أن معظم قواته لم تكن قادرة على استخدام الجسور العائمة التي كان يفترض أن تنقلهم إلى الضفة الأخرى، كان المهندسون الألمان قد أحضروا تلك الجسور من ألمانيا، لكن لم يدرب الجنود العثمانيين على استخدامها، رغم ذلك أمر جمال باشا ببدء الهجوم، الذي تم في فجر الثالث من شباط، حيث استفاق البريطانيون خلف تحصيناتهم ليكتشفوا وجود جيش عثماني على الضفة الأخرى من الخندق الهائل، ومن فوهات أسلحتهم المتفوقة فتح أولئك النار عليه. خلال المعركة وفي التقهقر الذي أعقبها تكبد جمال باشا ألفا قتيل من جنوده، أي قرابة عشرة بالمائة من قواته، فأمر جمال باشا بالانسحاب وتابع في التراجع مكملاً طريقه إلى سورية.

غدا الجنرالات الأتراك أضحوكة، وكتب "أوبري هربرت" من فندق "شيبرد" في القاهرة إلى صديقه "مارك سايكس" ساخراً يقول: "هل سمعت بآخر خطة عثمانية؟ سيحضرون آلاف الجمال إلى ضفة القناة، ومن ثم يشعلون النار في وبرها، وهكذا ستندفع

الجمال بفطنتها المعروفة نحو مياه القناة لإخماد نارها، وعندما تفعل ذلك بكميات كبيرة يعبر الأتراك القناة على ظهور تلك الجمال".

في لندن، علق رئيس الوزراء على الغزو العثماني فقط ببضع كلمات، قائلاً: "كان الأتراك يحاولون رمي جسر عبر قناة السويس، وبتلك الطريقة المبدعة، ليجدوا منفذاً إلى مصر، لكن أغراضهم الرخيصة وما كانوا يرونه جسراً تم نسفه إلى أشتات، فتقهقروا إلى الصحراء".

افترض أنور أن الحرب ستكون قصيرة، وأنها ستحسم عبر بضع حملات سريعة، ولم يكن لديه خطة لحرب استنزاف، ولا فهم لما قد تجر حرب كهذه وراءها. لم يكن لديه موهبة التنظيم، ولا عقل لوجستي ولا صبر إداري، لقد قاد بلاده، كوزير للحربية، برعونة إلى حالة من الفوضى.

بدأت سلسلة الأخطاء عندما أمر أنور باستدعاء كل الرجال المؤهلين على طول أراضي الإمبراطورية إلى الخدمة العسكرية الإلزامية على الفور، وكان أمر الاستدعاء ينص بأن يجلب كل رجل معه مؤنة طعام تكفي لثلاثة أيام. لكن عندما أتوا جميعاً في آن واحد، حسب الأوامر، غصت بهم مكاتب التجنيد التي عجزت عن التعامل مع أعدادهم الكبيرة. وأتى المجندون على مؤنة الأيام الثلاثة، وبعدها لم يبق لديهم شيئاً يأكلونه، فسرعان ما أخذوا يتسربون من الصفوف، ليوصموا بتهمة الفرار من الخدمة "فراريّون". وهكذا خشي هؤلاء العودة إلى مكاتب التجنيد أو حتى إلى منازلهم.

لقد أدى استحضار الرجال من الأرياف إلى إفساد موسم حصاد 1914 الذي كان وفيراً، مما شكل وضعاً مريعاً، فعلى مدى سنين الحرب تسبب تجنيد الرجال وحيوانات الجر والركوب في مجاعة امتدت على سنوات الغيث والمحل، وهبط تعداد حيوانات الجر بنسبة أربعين بالمائة بالنسبة للخيول، وخمسة عشر بالمائة للثيران والجواميس. وبمأساوية مماثلة انحسر النشاط الزراعي، فقد تقلصت مساحات زراعة الحبوب إلى

النصف، كما انخفض مستوى إنتاج القطن إلى ثمان بالمائة مما كان عليه قبل الحرب. وأمسى التحكم بالموارد الشحيحة للغذاء والبضائع الأخرى مفتاحاً للثراء والسلطة. في القسطنطينية العاصمة المترامية الأطراف، قام زعيم سياسي، من طراز زعماء شيكاغو له علاقات بمناطق العصابات، بمهاجمة المدير العام لدائرة التموين في جيش أنور، وكان ذلك في سبيل السيطرة على الاقتصاد.

وعلاوة على ذلك، كانت الحرب قد تسببت أيضاً في تخريب نظام النقل في الإمبراطورية، ففي الماضي، كانت معظم البضائع تنقل عن طريق البحر، وذلك في غياب السكك الحديدية والطرق المؤهلة، لكن الآن حتى الشريط الساحلي للإمبراطورية، والذي يمتد قرابة خمسة آلاف ميل، أمسى يقع تحت نيران بحرية الحلفاء. في الشمال، كان الألمان والأتراك قد قاموا بسحب بارجتي غوبن وبريسلو إلى الخلف للدفاع عن الدردنيل، تاركين البحر الأسود للسفن الروسية حديثة البناء. أما المتوسط، فكان تحت سيطرة البحريتان البريطانية والفرنسية، فقطعت سفن الحلفاء إمدادات الفحم العثمانية، ومنذ ذلك الوقت اعتمدت الإمبراطورية العثمانية في وقودها على الإمدادات الضئيلة التي كانت تجلب براً من ألمانيا.

قبيل الحرب، لم يكن هناك سوى حوالي سبعة عشر ألف عامل صناعي، في إمبراطورية بلغ سكانها خمساً وعشرين مليون نسمة، فللأهداف عملية، لم يكن لدى الإمبراطورية العثمانية أي صناعة، وكانت الزراعة، التي دمرت الآن هي الأخرى، كل ما لدى العثمانيين. ومع نهاية الحرب، كانت تجارة التصدير قد انحدرت إلى الربع، وتجارة الاستيراد إلى العشر مما كانتا عليه سابقاً. عانت حكومة الباب العالي عجزاً هائل في الميزانية خلال سنوات الحرب، ودون جدوى، أخذت تصك أوراقاً نقدية من المطابع لتسديد ذلك العجز. وخلال الحرب ارتفعت الأسعار بنسبة ألف وستمائة وخمسة وسبعين بالمائة 1675 %. لم تستغرق الحرب وقتاً لتجعل الاقتصاد العثماني يجثو على ركبتيه، ولم يكن لدى حكومة تركيا الفتاة أدنى فكرة عما ينبغي فعله حيال ذلك.

كتشنر يوافق على مهاجمة تركيا:

لم تكن حكومة تركيا الفتاة وحدها، بل إن حكومة بريطانية أيضاً واجهت مشاكل غير متوقعة، ولم يكن لديها فكرة عن كيفية التعامل معها، ففي مستهل الحرب، لم يكن في حسبان أحد في بريطانيا أن الجيوش المتصارعة ستقوم بحفر خنادق عبر أوروبا الغربية، وبعد أن حدث ذلك لم يملك أحد في بريطانيا فكرة عن كيفية اختراق خطوط العدو. ولم يشعر أي وزير بإحباط عظيم كالذي شعر به لويد جورج من طريقة قادة الحلفاء الحرب في خوض الحرب في فرنسا وبلجيكا. لقد رآها عبارة عن هجمات مباشرة يائسة على مواقع معادية محصنة. في كل مرة سعى فيها لويد جورج إلى مخرج، أو طريق للالتفاف، كان يجد الطريق مسدوداً إما من قبل وزارة الحربية نيابة عن جنرالات بريطانيا، أو من قبل وزارة الخارجية نيابة عن حلفاء بريطانيا. لقد تطلع لويد جورج منذ البداية إلى حل في الشرق، وكان من بين أولئك الذين فضلوا الدخول في تحالف البلقان، وبشكل خاص مع اليونان، وذلك لأجل هزيمة الإمبراطورية العثمانية ولوي الخاصرة الألمانية. وقف وزير الخارجية السير إدوارد غراي في وجه المقترح، والآن، مرة أخرى، كان غراي هو من دخل في ترتيبات سرية مع الروس قبل الحرب بخصوص الدردنيل، وهو الذي قال أن مطالب الحلفاء بأراض بعد الحرب أعاقت جلب دول البلقان للدخول في الحرب، لقد كانت تلك وجهة نظر وزارة الخارجية التي تقول أن خصومة بلغارية مع رومانيا واليونان جعلت قيام تحالف يضم تلك الدول الثلاث أمراً غير منطقي. كما كانت وجهت نظرها أيضاً القائلة بأن مساعدة اليونان في الاستيلاء على القسطنطينية كانت غير مقبولة لأن من شأنها أن تسيء إلى الروس.

ومع ذلك، فقد اتفقت كل من قيادة البحرية ووزارة الحربية ومجلس الوزراء على عدم إمكانية الاستيلاء على القسطنطينية بواسطة البحرية الملكية لوحدها، وقالوا أنه سيكون ثمة حاجة إلى جيش أيضاً. إذا لم يجر السماح للجيش اليوناني أو جيش بلقاني آخر بالمساعدة فسيكون هناك حاجة للجيش البريطاني. لكن اللورد كتشنر ساند رأي قادة الحلفاء الميدانيين، الذين أوصوا بعدم تحويل أي قوات من خنادق الجبهة الغربية إلى أن يتم تحقيق النصر في الحرب في أوروبا.

لما فشل كتشنر في تقديم مخرج من الطريق المسدود في الجبهة الغربية، شرع المدنيون من قادة البلاد بوضع خطط خاصة بهم، وتقاطعت خططهم في اقتراح الالتفاف حول الجبهة الغربية المحصنة، وذلك من أجل هجوم من الشمال والجنوب والشرق. ويدا تباين واضح بين أفكار العسكريين والمدنيين، فبينما رأى الجنرالات مهاجمة العدو في أكثر نقاطه قوة، اقتنع السياسيون بمهاجمة أكثرها ضعفاً. مال تفكير لويد جورج نحو التعاون مع اليونان في الجزء الهش الواقع جنوب شرق أوروبا. بينما اقترح تشرشل إنزالاً في شمال غرب أوروبا، في جزيرة قبالة الشواطئ الألمانية لبحر البلطيق، وفي ذلك، كان قد استمد إلهامه من الأميرال اللورد "فيشر" الذي كان تشرشل قد أعاده إلى الخدمة بعد أن تقاعد، ليخدم في منصب لورد البحر الأول. أما "موريس هانكي" فقد تفوق على الجميع في مذكرته المقنعة التي قدمها في الثامن والعشرين من كانون الأول 1914.

في مقترحه، قال هانكي: أن على بريطانيا تحريك فيالق للمشاركة مع اليونان وبلغاريا ورومانيا في هجوم على تركيا عند الدردنيل، يؤدي إلى احتلال القسطنطينية وبالتالي هزيمة حليفي ألمانيا، الإمبراطورية العثمانية وإمبراطورية النمسا – المجر. أما المشكلة السياسية المتمثلة بمصالحة بلغاريا من طرف مع اليونان ورومانيا من طرف آخر، فقد أشار هانكي إلى أنها ممكنة الحل، لكنه اعتقد أن حلها يكمن فقط في مشاركة عسكرية من الحلفاء في الحملة، وفي ضمانات من الحلفاء تكفل للدول الثلاثة حصصاً عادلة من غنائم النصر. وعندما عرضت المذكرة على تشرتشل، علق قائلاً: "أنه أيد شخصياً

فكرة هجوم على الدردنيل قبل شهرين، لكن كتشنر رفض آنذاك تزويده بما يلزم من الرجال، وأن تنفيذ عملية كهذه سيكون أكثر صعوبة بكثير في كانون الثاني مما لو كان في تشرين الثاني". لقد ظل تشرتشل يعتقد أن مشروع بحر البلطيق كان يشكل خطوة واعدة أكثر، لكنه فكر، كما فعل هانكي، في مناصرة هجوم التفافي.

عندما بدأ عام 1915، غير كتشنر فجأة رأيه واقترح بأن على بريطانيا مهاجمة الدردنيل. كانت القيادة العليا الروسية قد طلبت إليه بإلحاح أن يجهز لهجوم يلهي الأتراك هناك، وقد خشي كتشنر أنه إذا لم يطاوع الروس في ذلك، فإن روسيا قد تنسحب من الحرب، وهو أمر كان ليحمل آثاراً قاتلة في تلك المرحلة على بريطانيا وفرنسا، وسيسمح لألمانيا أن تركز كل قواها على الغرب. ومع ذلك، أصر كتشنر على أن يكون الهجوم من قبل البحرية الملكية وحدها، فهو لن يوفر لها أية قوات على حساب الجبهة الغربية، ووافقه في ذلك الأعضاء المدنيون في الحكومة على مضض، فهم تلقفوا الفرصة للهروب من إستراتيجية الجبهة الغربية التي اعتبروها، خلافاً لجنرالات الحلفاء، ميئوس منها.

كان السبب وراء المطلب الروسي، وبالتالي وراء تغيير كتشنر لرأيه، هو هجوم أنور على القوقاز. لقد جاءت مناشدة الروس للبريطانيين بالمساعدة قبل أن يحقق الروس نصرهم السريع السهل والحاسم على قوات أنور في كانون الثاني 1915. منطقياً، كان على الروس، بعد تدميرهم للغزاة العثمانيين في ذلك الشهر، أن يخبروا كتشنر بأنه لم يعد هناك ضرورة لأن يشن هجوماً ملهياً على القسطنطينية، أو ربما كان على كتشنر أن يستنتج ذلك بنفسه. وبدلاً من ذلك ظل القادة البريطانيون على مدى شهري كانون الثاني وشباط يفكرون بأفضل طريقة لمهاجمة القسطنطينية لكي يغيثوا روسيا من تهديد تركي لم يعد له وجود. وهكذا بدأت حملة الدردنيل، والتي كانت لتغير أقدار تشرتشل، وكتشنر، وكذلك آسكويث، ولويد جورج بالإضافة إلى بريطانيا والشرق الأوسط.

المطامع الروسية في تركيا:

كان نتيجة لإلحاح روسيا أن قام كتشنر وتشرتشل بشن الحملة على الدردنيل، لكن عندما بدا وكأن الحملة قد تنجح، أصيبت حكومة القيصر بالذعر. ربما سيكون نصر الحلفاء في الدردنيل مناسبة بهيجة، ولكنه سيعني سقوط القسطنطينية في يد بريطانية، وفجأة بدأ الروس يتذكرون قرناً مضى كانت فيه اللعبة الكبرى تثير المخاوف ومشاعر الغيرة، كان قلق الحكومة الروسية من أنه حالما تقع القسطنطينية في أيدي بريطانيا، فإنها ربما تقرر الاحتفاظ بها.

في الرابع من آذار 1915 أرسل وزير الخارجية الروسي "سيرجي سازانوف" برقية سرية إلى كل من لندن وباريس ينقل فيها رسالة من القيصر "نيكولاس الثاني" ويطالب فيها الحلفاء بأن يسلموا روسيا كلاً من القسطنطينية والممرات المائية بالإضافة إلى الأراضي المجاورة، وبالمقابل فقد وعد القيصر وسازانوف بالاستماع بتفهم متعاطف إلى خطط بريطانيا وفرنسا لتحقيق طموحاتهم الوطنية في مناطق أخرى من الإمبراطورية العثمانية وغيرها.

كانت مطالبة روسيا بالقسطنطينية هي الدافع وراء تحرك حكومة آسكويث نحو التخطيط لتقسيم الإمبراطورية العثمانية، وكان كتشنر قد تنبأ بذلك المطلب الروسي في مطلع الحرب. وقبل أشهر من تشكيل لجنة "دي بونسين" لتحديد أهداف بريطانيا في شرق أوسط ما بعد الحرب، كان كتشنر قد بادر بتحر غير رسمي حول قضية هذه الأهداف، وهو أمر تابعه ضباطه على طول الفترة الممتدة منذ ما قبل لجنة دي بونسين وإلى ما بعدها.

انتقل كتشنر إلى فريقه السابق في القاهرة ليشرح لهم بإسهاب تفاصيل مخططاته عن شرق أوسط ما بعد الحرب، وذلك مع إشارة خاصة إلى إمكانية مضي روسيا وفرنسا في عدائهما التقليدي لبريطانيا في تلك الرقعة من العالم. يبدو أن مساعد كتشنر "أوسوالد فيتزجيرالد" كان قد كتب إلى "ستورس" يطلب تعليقه حول الدور الذي ستلعبه فلسطين بعد الحرب، وذلك حيال موقع محتمل لفرنسا أو روسيا في منطقة أبعد إلى الشمال. كانت تلك إحدى المرات الأولى التي تدخل فيها الصهيونية، الحركة الساعية إلى إيجاد وطن لليهود على أرض فلسطين، في تفكير بريطانيا في زمن الحرب. رد ستورس في نهاية العام 1914 قائلاً: "بالنسبة إلى فلسطين، فأنا أقترح أنه بينما لا نريد نحن بالطبع أن نحمل أنفسنا عبأ مسئولية جديدة ستُفرض علينا من خلال ضم فلسطين، فنحن نكره أيضاً فكرة تقدم روسي جنوبي إلى سورية، أو فكرة توسع المحمية الفرنسية التي لا بد منها لحد كبير جداً لتشمل لبنان وما حولها. قد تكون فرنسا جاراً أفضل من روسيا، لكن لا يمكننا أن نعول على استمرارية أي اتفاقية أو حلف، ولو كان ودياً، عندما يفنى الجيل المشبع بذكريات الحرب. إن فكرة دولة تشكل حاجزاً لهي الأكثر تفضيلاً، لكن هل يمكننا الحصول على واحدة؟ ليست هناك مكونات حقيقية مرئية يمكن أن تبنى منها مملكة إسلامية في فلسطين. وفكرة دولة يهودية هي نظرياً فكرة جذابة، لكن اليهود ومع أنهم يشكلون الأغلبية في القدس نفسها، هم إلى حد بعيد أقلية في فلسطين بشكل عام، ولا يشكلون في الحقيقة سوى سدس إجمالي عدد السكان. وبعد النظر في البدائل المتوفرة، خلص ستورس إلى أن الطريقة الأكثر جذباً ستكون ضم فلسطين ودمجها مع مصر،وختم قائلاً: "أرجو أن تسلموا لي على القائد الأعلى. يأمل المصريون أنه سيمضي في توجيه مصيرهم من على بعد".

في أوائل شهر آذار 1915، كتب ستورس مجدداً، يقترح أنه بعد الحرب ينبغي أن يعود كتشنر إلى مملكة شمال أفريقية أو شرق أوسطية يحكمها كنائب للملك البريطاني وتضم مصر والسودان وطول الطريق من عدن إلى الإسكندرية". رأى ستورس أن ذلك سيقدم لكتشنر بديلاً جذاباً عن منصب نائب الملك في الهند. إن ما اقترحه ستورس في الحقيقة

كان أن يتم تنظيم معظم أراضي العالم العربي ضمن اتحاد يشكل محمية بريطانية يحكمها كتشنر من القاهرة. ولدى قيامه بوضع سياسة لبريطانيا حول الشرق الأوسط، بنى وزير الحرب البريطاني هذه السياسة على مقترح ستورس. وفي الحادي عشر من شهر تشرين الثاني 1914، كتب كتشنر إلى السير إدوارد غراي يقول: أنه يجب إقناع الفرنسيين بأن يتخلوا عن مصالحهم التقليدية في سورية، وأن يعطوا بدلاً عن ذلك مساحة أكبر من شمال أفريقيا بعد الحرب، وبينما تصبح سورية مستقلة اسمياً تحت الحماية البريطانية يتم ضمها إلى شبه الجزيرة العربية تحت الزعامة الروحية لخليفة عربي. وتلك هي المسألة التي كان كتشنر قد راسل الحسين بشأنها قبل شهور.

فيما بعد، اقترح كتشنر على غراي احتمال فتح مفاوضات مع الزعماء العرب دون إخبار الحكومة الفرنسية. لكن اللورد كرو، وزير الدولة لشئون الهند، أخبر غراي أن إجراء كهذا لن يكون "ذو جدوى عملية". في كل من الأحداث، كان كتشنر وستورس، والسير مارك سايكس عضو البرلمان المحافظ الذي التحق بحاشية كتشنر في عام 1915، يظنون مخطئين أنه يمكن إقناع فرنسا بالتخلي عن مصالحها في سورية فيما عدا مناطق المسيحيين في جبل لبنان، حيث اعتقد ستورس أن وجود الفرنسيين فيها أمر حتمي.

بالنسبة إلى الشعوب العربية، فلطالما كان الاعتقاد القائل بأنهم غير مؤهلين لاستقلال أمراً يشكل جزءاً من إيمان المسئولين البريطانيين الذين تعاملوا مع شئون الشرق. "غيرترود بيل" أكثر الرحالة البريطانيين شهرة قبل الحرب في أراضي شبه الجزيرة العربية، كررت ما جرى اعتباره أمراً جلياً عندما كتبت: أن "العرب غير قادرين على حكم أنفسهم". وكما تداولها المسئولين البريطانيين بين بعضهم أثناء الحرب، فإن عبارة "استقلال" المناطق العربية لم يعن سوى استقلالها من الإمبراطورية العثمانية، وكانت الكلمة تشير إلى أن هذه المناطق سيتم نقلها عوضاً عن ذلك إلى مدار إحدى القوى الأوربية.

على مدى العامين اللذان تليا، تابع كتشنر وزملاؤه الضغط نحو تحقيق مخططهم، ففي السادس والعشرين من شهر آب 1915، كتب "ريجينالد وينغايت" الحاكم العام

للسودان إلى الحاكم العام للهند قائلاً: "إنني لأرى أنه من غير المستحيل في المستقبل المبهم احتمال وجود اتحاد من دول عربية شبه مستقلة، يقع تحت التوجيه والدعم الأوربيين، بينما تربطه ببعضه خلفيات جذرية ولغوية، ويدين بالولاء الروحي إلى حاكم ديني واحد، وينظر إلى بريطانيا العظمى على أنها راعيته وحاميته". كان وينغايت في صدارة من دفعوا باتجاه وجود خلافة عربية، فقام بمراسلة مرشح كتشنر لهذا المنصب الذي كان هو الشريف حسين. وجرت تلك المراسلات عن طريق زعيم ديني عربي من السودان، هو "السيد علي المرغني". في ذات الوقت، قام الكابتن "ج. س. سايميس" السكرتير الخاص لوينغايت بوضع مذكرة مفصلة توضح المخطط الخاص بالأمة العربية والذي كانت قضية الخلافة تشكل جزءاً منه، بينما سلم ستورس في الثاني من شهر أيار 1915 مذكرة أخرى تساند قضية الخلافة العربية. وكان قيام "غلبرت كلايتون" رئيس استخبارات القاهرة بدعم خطة بريطانية للحصول على سورية، ونقل الخلافة إلى شبه الجزيرة العربية ليجعل الأمر يبدو وكأن أصواتاً كثيرة كانت تدفع باتجاه هذا المخطط، بينما في الحقيقة كانت فئة واحدة هي التي تتكلم، لكن بأصوات عدة.

في لندن، شرح اللورد كتشنر لزملائه بمن فيهم ممثل الهند التي شكلت لها مراسلات كتشنر مع الحسين قبل أشهر إنذاراً منبهاً، والسبب في كون نقل الخلافة إلى جزيرة العرب أمراً محورياً بالنسبة إلى إستراتيجيته لعالم ما بعد الحرب. في اجتماع للجنة الحرب التابعة لمجلس الوزراء في التاسع عشر من شهر آذار 1915، قال اللورد كرو: أن هناك رأيان مختلفتان في وزارة الهند حول مستقبل الإمبراطورية العثمانية، فبينما أراد القسم السياسي من الوزارة التضحية بتركيا لصالح شبه الجزيرة العربية، رغب القسم العسكري منها في جعل تركيا قوية قدر الإمكان، وذلك لكي تشكل حاجزاً ضد أي تهديد روسي محتمل، وتقول محاضر الاجتماع المسجلة ما يلي: "عارض اللورد كتشنر خطة القسم العسكري، وقال أن الأتراك سيكونون دائماً تحت ضغط جارتهم القوية روسيا، مما سينتج عنه احتمال أن تقع الخلافة ولحد كبير تحت الهيمنة الروسية، وربما يفرض النفوذ الروسي

نفسه على الجزء الإسلامي من سكان الهند، بينما إذا تم نقل الخلافة إلى شبه الجزيرة العربية فإنها ستبقى إلى حد كبير خاضعة لنفوذنا نحن.

لقد اعتبرت وزارة لخارجية أنه من غير الحكمة التدخل في الشئون الإسلامية الدينية، بل إن وزارة الهند ذهبت إلى ما هو أبعد من ذلك واصفة أمر التدخل بالخطير. لكن وزارة الخارجية لم تكن لتتخطى حكم هيربرت كتشنر بينما لم تستطع وزارة الهند فعل ذلك. لقد كان كتشنر أكثر من مجرد رئيس لوزارة الحرب، وأكثر من مجرد وزير في مجلس الوزراء، وأكثر من مجرد خبير في الشئون الأفريقية والآسيوية، وأكثر من كونه أعظم جندي في الإمبراطورية، لقد شكل كتشنر أسطورة حية في شرق السويس وغربها. إن كتشنر الخرطوم، وفي مغيب مسيرته السياسية والعسكرية، كان ذلك الجندي المسن الفارع القامة لا يزال يلقي بظله الطويل على مستقبل الشرق الأوسط.

بريطانيا تحدد أهدافها في الشرق الأوسط:

في الثامن من شهر نيسان 1915، تم تكليف لجنة "دي بونسين"، المكونة من جميع أقسام الدولة والتي شكلها آسكويث لتقديم المشورة لمجلس الوزراء في تحديد أغراض بريطانيا في الشرق الأوسط بوضع تقرير حول المسألة، وفي الثلاثين من حزيران قدمت اللجنة تقريرها. ضمت اللجنة بين أعضائها ممثلاً واحداً لكل من وزارة الخارجية وقيادة البحرية ووزارة الهند وأقسام أخرى ذات صلة، ومثل وزارة الحرب في اللجنة الجنرال السير "تشارلز كالويل" المدير العام للعمليات العسكرية. بالإضافة إلى ذلك وضع كتشنر السير "مارك سايكس" في اللجنة على أنه ممثله الخاص بعيداً عن تمثيل وزارة الحرب التي كان يرأسها. ومن خلال سايكس استطاع وزير الحرب السيطرة على إجراءات اللجنة، ومنذ ذلك الوقت أمسى سايكس بيروقراطي لندن المسئول عن شئون الشرق الأوسط طوال فترة الحرب.

كان سايكس رجلاً غنياً محافظاً، جرى انتخابه لعضوية مجلس العموم في العام 1911، خلال سنوات دراسته في جامعة كامبردج وبعدها سافر سايكس كثيراً في الجزء الآسيوي من تركيا وقام بنشر قصص عن أسفاره، وقد جعله ذلك أحد خبراء حزب المحافظين في الشئون العثمانية. وعندما شرعت طبول الحرب تقرع، بذل سايكس جهداً للحصول على عمل تتم فيه الاستفادة من خبرته في شئون الشرق الأوسط. وفي صيف 1914 كتب رسالة إلى ونستون تشرشل يطلب فيها عملاً يكون "في قلب الحدث" ليعمل فيه ضد تركيا. وعرض أن يقوم "بتجنيد مثيري المشاكل الداخليين، أو استمالة البارزين، أو أي بقية باقية داخل الإمبراطورية العثمانية".إلا أن تشرشل إما لم يكن لديه منصب شاغر لسايكس أو ربما كان لديه لكنه لم يقدمه له.

نتيجة للقاء جمع سايكس مع المقدم "أوسوالد فيتزجيرالد" الصديق المقرب لكتشنر والسكرتير العسكري الشخصي له، وقع سايكس في مدار كتشنر. ورتب فيتزجيرالد لجلب سايكس إلى وزارة الحرب في أوائل العام 1915، ليخدم تحت إمرة كالويل في إصدار كتيبات إرشادية للقوات المنتشرة في منطقة البحر المتوسط. وخلال عمله هناك، أقام سايكس علاقة صداقة خاصة مع "ج. م. ماكدون" وهو زميل دراسة كاثوليكي، وكان مدير للاستخبارات العسكرية، وأثبت ماكدون قيمته كحليف لسايكس في دفع حياته المهنية قدماً.

بعد وصوله إلى وزارة الحرب أوكلت إلى سايكس مهمة لجنة دي بونسين، فقد كان كتشنر بحاجة إلى سياسي شاب ذي معرفة بأمور الشرق الأوسط، وضمن أنشطة لجنة دي بونسين، كان سايكس هو من وضع الخطوط العريضة بالنسبة إلى البدائل المتاحة لبريطانيا، فقد قام بسبر المنافع النسبية للأنواع العديدة والمختلفة للتسويات الممكنة بخصوص التعامل مع أراضي الإمبراطورية العثمانية، وكانت الخيارات على الشكل الآتي: إما ضم الأراضي العثمانية من قبل الحلفاء، أو تقسيم تلك الأراضي إلى مجالات نفوذ بدلاً من ضمها بشكل مباشر، أو ترك الإمبراطورية العثمانية في مكانها وإخضاع حكومتها، أو إبطال مركزية الإدارة العثمانية وتحويلها إلى وحدات تتمتع بحكم شبه ذاتي. وفي النهاية أوصت اللجنة بتجريب الخيار الأخير أولاً كونه الأسهل.

من أجل مناقشة هذه القضايا كان على اللجنة أن تقرر أسماء المناطق المتعددة التي قد تقسم إليها الإمبراطورية العثمانية. لم ير أعضاء اللجنة حاجة إلى إتباع التقسيمات الإدارية الموجود مسبقاً في الإمبراطورية، ألا وهي الولايات، ولم يجدوا غضاضة في إعادة رسم وجه الشرق الأوسط كما رأوه مناسباً. إن ذلك يحمل دلالة واضحة على الروح التي تعاطوا فيها مع مهمتهم. لقد جنح أعضاء اللجنة في معالجة قضايا كهذه، كما جنحت كل الطبقة الحاكمة في بريطانيا، إلى التأثر بالكلاسيكيين الإغريقيين واللاتينيين الذين درسوهم في المدارس العامة. فقاموا بتوظيف المصطلحات الإغريقية المبهمة التي

استخدمها جغرافيو الحضارة الإغريقية قبل ألفي عام. وهكذا كانت الإشارة بشكل شامل إلى المناطق العربية الآسيوية الواقعة إلى شمال شبه الجزيرة العربية على أنها شرقاً بلاد الرافدين أو اللفظة القديمة "ميسوبوتاميا. Mesopotamia"، وغرباً "سورية– Syria" مع أن حدود هذه الأقاليم وما يتضمنه لم تكن محددة. كما سميت الأرض الواقعة إلى الجنوب من سورية بفلسطين، وهو تحوير لكلمة "فيليستيا ـ Philistia" وهو الشريط الساحلي الذي احتلته الشعوب "الفلسطينية–Philistines" أكثر من ألف عام قبل الميلاد. وبينما لم يكن هناك بلد دعا نفسه "فلسطين – Palestine"، وقد كانت تلك الكلمة مصطلحاً جغرافياً سارياً في العالم الغربي المسيحي لوصف الأرض المقدسة.

اقترح أعضاء اللجنة بقيادة مارك سايكس إيجاد خمس مناطق حكم ذاتي كبيرة ضمن الإمبراطورية العثمانية اللامركزية التي تصوروها. أربع من تلك المناطق كانت: سورية وفلسطين وأرمينيا والأناضول، بينما ضمت الخامسة الجزيرة العربية مع العراق، أي الجزأين الشمالي والجنوبي لإقليم الرافدين أو ميسوبوتاميا. رأت اللجنة أن بريطانيا ترغب في منطقة نفوذ أو سيطرة تمتد في شريط عريض عبر الشرق الأوسط، من البحر المتوسط وحتى الخليج العربي. وكانت الخطة أن يقام خط حديدي بريطاني من ميناء على البحر المتوسط إلى إقليم الرافدين، وذلك لتوفير طريق برية إلى الشرق. مضى كتشنر في تصميمه على منطقة إسكندرون لتكون هي الميناء، لكن سايكس طالب بأن يكون ذلك الميناء هو حيفا، فقام فيتزجيرالد في وساطة بين الاثنين بترك سايكس يختار ما يشاء.

في كل الأمور الأخرى التزم سايكس بخط كتشنر، مع إضافة تعديلات طفيفة خاصة به. وتماما مثل كتشنر، ناصر سايكس قضية نقل الخلافة جنوباً لوضعها خارج نطاق النفوذ الروسي، لكنه أضاف أنها ينبغي أن توضع خارج السيطرة المالية الفرنسية، لقد أضاف ذلك لافتراضه بأن ماليات الإمبراطورية العثمانية ستكون إلى حد كبير تحت السيطرة الفرنسية بالنظر إلى الاستثمار الفرنسي الضخم في الدين العام العثماني. إن المنهج العام كان منهج كتشنر. لقد كان سايكس عضواً واضحاً في الكتلة الموالية للأتراك

في البرلمان، لكنه هجر إيمانه الراسخ بوجوب الحفاظ على وحدة الدولة العثمانية. في يوم كذبة نيسان كتب سايكس إلى صديقه الحميم وزميله في موالاة الأتراك عضو البرلمان "أوبري هيربرت" قائلاً: "أفهم من خلال رسالتك أنك لا تزال موالياً للأتراك. لقد تلقيت استدعاء من "فيلد" لحضور اجتماع للجمعية العثمانية التي لم أنتم إليها مطلقاً .. وقد اتصلت على الفور بوزير الداخلية "ماكينا"، وآمل بشدة أن يكون كامل الحشد قد تم تقيده بالأسلاك الشائكة.. ها ها! إلى أي حد يجب أن يجعلك ذلك غاضباً ومهتاجاً .. ها ها! مرة أخرى. إن سياستك خاطئة، يجب أن تتوقف تركيا عن الوجود، سوف تصبح إزمير يونانية، وأنطاليا إيطالية، وجنوب طوروس وشمال سورية فرنسيان، وفلسطين والعراق بريطانيان، وكل ما تبقى روسياً بما فيه القسطنطينية.. وسوف أنشد ابتهالاً مسيحياً في مدينة "سانتا صوفيا" وآخر في مسجد عمر. سنغنيها باللغة الويلزية والبولندية والكلتية والأرمينية تكريماً لكل الأمم الصغيرة الباسلة". وبعد سطور أخرى مشابهة، ختم سايكس بملاحظة يقول فيها: "إلى مقص الرقيب: إنها رسالة رائعة من عبقري إلى عبقري آخر، لا يُتوقع من الناس العاديين أن يفهموها، فتكرم بتمريرها دونما خوف".

عند مضائق الطالع:

بينما كانت لندن تتعامل بسرعة مع العواقب السياسية للنصر الوشيك في الدردنيل، كانت سفن الأسطول تتحرك ببطء في ساحة المعركة، فقد حال الطقس دون تمكن تلك السفن من استخدام كامل طاقاتها القتالية. ومع مرور الأيـام شرعت القوات التركية المنتشرة على طول الساحل باستعادة ثقتها بنفسها، وتعلمت كيفية إرهـاق كاسحات الألغام البحرية البريطانية من خلال قصفها بمدافع الهاون والمدافع الصغيرة المتنقلة.

ودون علم من تشرشل وفيشر، وبناء على مقترح موريس هـانكي، كان الكابتن هـول قد بـادر إلـى مفاوضـات مع طلعت بيك أحـد زعماء الأتـراك الشباب، بهدف استمالة الإمبراطورية العثمانية للانسحاب من الحرب مقابل مبلغ كبير من المال. فالتقى المفاوضون البريطانيون والأتراك في ميناء بحري في الجزء الأوربي من تركيا وذلك في الخامس عشر من شهر آذار. إلا أن تلك المفاوضات فشلت، والسبب هو أن الحكومة البريطانية شعرت بأنها غير قادرة على تقديم ضمانات للإمبراطورية العثمانية بأن الأخيرة كانت ستحتفظ بالقسطنطينية، وهذا يبين لأي مدى كان البريطانيون في ذلك الوقت ملتزمين بإرضـاء طموحات الروس. لم يكن الكابتن هول قد علم بعد بفشل المفاوضات عندما أخبر تشرشل في ليلة التاسع عشر من آذار بخطة عرض أربعة ملايين جنيه على تركيا لقاء انسحابها من الحرب، كان تشرشل مرعوباً، وفيشر غاضباً، وتحت إصرارهما أبرق هول إلى مبعوثيه بأن يتراجعوا عن العرض. ذكر هول لاحقاً كيف انتفض فيشر من كرسيه لدى سماعه بالعرض وصرخ قائلاً: "أربعة ملايين؟ .. كلا، كلا. قلت لك سأخوض المعركة غداً".

إن جل ما اعترض طريق أسطول الحلفاء نحو القسطنطينية كان عبارة عن بضعة ألغام مغمورة تحت سطح الماء، وكانت خزينة العثمانيين من هذه الألغام قد نضبت، لدرجة أنهم كانوا يلتقطون ويعيدون استخدام الألغام التي كان الروس يستخدمونها ضدهم. وفي ذلك الوقت كانت الروح المعنوية في القسطنطينية قد انحلت تماماً، وبدأت عملية إخلاء المدينة وسط الكثير من الإشاعات والذعر، وبينما كان يتم إرسال وثائق الدولة واحتياطات البنوك من الذهب إلى أماكن أكثر أمناً، جرى أيضاً تجهيز قطارات خاصة لنقل السلطان والجاليات الدبلوماسية الأجنبية. كما قام أبناء الطبقة الثرية بإرسال زوجاتهم وعائلاتهم إلى المناطق الداخلية من الأراضي العثمانية، وأمر وزير الداخلية العثماني طلعت بعربة ميرسيدس قوية لاستخدامه الشخصي، وقام بتجهيزها بخزانات وقود إضافية تكفي لرحلة طويلة تأخذه إلى ملاذ بعيد. وفي شوارع المدينة، أخذت لافتات كبيرة بالظهور، وقد كتب عليها شعارات تشجب الحكومة. لقد كان من الطبيعي أن تتوقع السلطات ترحيباً من قبل الجاليتين اليونانية والأرمينية بالحلفاء، لكن الشرطة التركية كانت في ذلك الوقت قد بدأت حملة اعتقالات ضد المشتبه بهم حتى من المواطنين الأتراك الأصل، أي متحدثي اللغة التركية.

في تلك الأثناء قام أعضاء حزب أنور وطلعت، ممن ظلوا مناصرين لذلك الحزب حتى النهاية المريرة، بجمع الوقود لإحراق المدينة فور وصول الحلفاء، كما قاموا بوضع المتفجرات على تمثال سانتا صوفيا بالإضافة إلى نصب عظيمة أخرى. وتم تجهيز البارجة الألمانية غوبن للهروب عبر البحر الأسود. لقد خطط أنور بشجاعة للبقاء في المدينة والدفاع عنها، لكن ترتيباته العسكرية كانت عاجزة جداً، لدرجة أن أي محاولة تركية لمقاومة نزول الحلفاء على شواطئ القسطنطينية كانت مستحيلة، وهذا ما قاله "ليمان فون ساندريس" فيما بعد.

عند عودته إلى قيادة البحرية ظهيرة ذلك اليوم، وجد تشرشل أن كلاً من فيشر وولسون وجاكسون لا يزالون يعارضون استئناف الهجوم، لكنه لم يكن ليقفز بذلك الأمر

فوق معارضة لوردات البحر في قيادة البحرية البريطانية. لقد عرف تشرشل أن أزمة الذخائر في تركيا تعني أن الطريق إلى القسطنطينية كانت مفتوحة على وسعها، وهكذا جهد لممانعة قرار انسحاب البحرية من الحملة. وعندما لم يستطع أن يأمر دي روبيك باستئناف الهجوم، حاول تشرشل حملهُ على فعل ذلك من خلال الإقناع، فأبرق إليه برسائل عدة، حاول من خلالها أن يحاور الأميرال ليبين له سبب أهمية استئناف الهجوم البحري. ومن ثم عاد وحدث رئيس الوزراء بالأمر من جديد، لكن آسكويث لم يعبّر سوى عن "أمله" بأن يتم استئناف الهجوم عما قريب. لم تكن أي من محاولات ونستون تشرشل لتجدي نفعاً، فرغم أن خسائرها لم تكن سوى بضع مئات فحسب، كانت حملة البحرية في الدردنيل قد انتهت.

تأسيس المكتب العربي:

في شتاء 1915–1916 ومع انسحاب الحلفاء من حملة الدردنيل، وتقلص دور كتشنر في توجيه دفة الحرب، كانت سياسة بريطانيا في الشرق الأوسط تتخذ انعطافة جديدة. حيث بدأ كتشنر وزملاؤه بالتركيز بشكل منظم على الاستفادة الممكن تحقيقها من القادة والجنود العرب في الإمبراطورية العثمانية، أولئك الذين كان يُنظر إليهم باحتقار. تحرك كتشنر وزملاؤه تبعاً للتوصيات التي جلبها معه السير مارك سايكس من الشرق، وهو الذي عينه كتشنر شخصياً كخبير شرق أوسطي. كان سايكس قد عاد من مهمة طويلة للتقصي حول الطريقة التي ينبغي على الحلفاء التعامل بها مع الشرق الأوسط الذي هزموا فيه، ولم تكن هذه المهمة على قدر كبير من الإلحاح بعد نصر الأتراك.

غالباً ما تقوم المشاريع بتشكيل قوى تحريك خاصة بها، فهجوم بريطانيا البحري على الدردنيل في غاليبولي كانت غايته التخفيف من وطأة المشكلة الروسية، لكن في شتاء 1915 استمر ذلك الهجوم حتى بعد حل المشكلة الروسية، وفتح تشرشل المتوقع للقسطنطينية كان سبب التخطيط لكيفية تقاسم الشرق الأوسط، لكن عندما انقضى شتاء 1915 استمر ذلك التخطيط حتى بعد فشل فتح تشرشل للقسطنطينية. في الثلاثين من حزيران1915 قامت لجنة دي بونسين التي كان السير مارك سايكس دليلها، بتسليم تقريرها حول وضع الشرق الأوسط بعد الحرب. وبعدها أرسلت الحكومة البريطانية سايكس شرقاً، لمناقشة توصيات اللجنة مع ضباط ومسئولين من قلب الحدث. سافر سايكس إلى البلقان ومصر مرتين في الطريق ذهاباً وإياباً، وإلى الخليج العربي، وإقليم الرافدين العراق، وإلى الهند. لقد كان عملاً ضخماً استهلك قرابة نصف العام. في الحقيقة منحته

رحلته اضطلاعاً فريداً بنطاق واسع من وجهات النظر المتباينة، لكنه لم يكن قادراً على لقاء أعضاء الحكومة البريطانية قبل عام 1916 ليخبرهم شخصياً بما عرفه من خلال تلك الرحلة.

أثناء توقفه الأول في القاهرة، أي في الطريق ذهاباً، في صيف 1915، التقى سايكس بمستشاري كتشنر في مصر لشئون الشرق الأوسط. وكان رونالد ستورس الذي عرَفه سايكس قبل الحرب واحداً منهما. قام ستورس بتعريفه إلى مستشار آخر هو غلبرت كلايتون. وسرعان ما شكل الدين رابطاً بين سايكس وكلايتون، فقد كان الأخير مسيحياً ملتزماً، تركت جديته انطباعاً عميقاً لدى سايكس. وأصبح الاثنان أصدقاء فضلاً عن كونهما زملاء عمل. ورغم ذلك فقد كان سايكس أكثر صدقاً في تعامله مع كلايتون مما كان كلايتون في تعامله معه. وقام صديقا سايكس بتعريفه إلى شخصيات عربية ذات وجهات نظر موالية للبريطانيين،وغدا سايكس مناصراً لوجهة نظر كلايتون القائلة بأن سورية ينبغي أن تصير بريطانية. كما قاده كل من كلايتون وستورس إلى الاعتقاد بأن شعوب المنطقة سترحب بتطور كهذا. قال سايكس: أنه من الممكن التعويض على فرنسا في مكان آخر، وأنه على أي حال فإن الوحيدين في فرنسا الذين أرادوا سورية هم إما رجال الدين أو مروجو الامتيازات التجارية". في ذلك الوقت كان صديقا سايكس بالإضافة إلى وينغايت يتبنون خطة تقضي بترفيع الشريف حسين إلى منصب الخلافة. وهي خطة اتفقت تماماً مع فكرة سايكس القائلة بأن الخلافة ينبغي أن تنتقل جنوباً. وهكذا تم كسب سايكس إلى صف مخطط "الإمبراطورية المصرية" الخاص بستورس، وقد اقترح هذا المخطط قيام كيان عربي واحد، يحكمه روحياً الشريف، واسمياً وبشكل مؤقت ملك مصر الرمزي، بينما تحكمه فعلياً بريطانية من القاهرة عن طريق المفوض السامي البريطاني، والذي كان سيصبح اللورد كتشنر.

إلا أن أمراً ما كان يقلق سايكس في القاهرة، كان ذلك الأمر هو الرأي السائد الذي تجسد في الحديث عن خصومة بين بريطانيا وفرنسا في الشرق الأوسط. لم يعتقد سايكس

بوجود أي أرضية جدية للخلاف بين حليفي الحرب. ما اعتقده كان أن فرنسا لا تهتم فعلاً لأمر سورية، وأنه من الممكن إغراؤها لتبحث عن نصيبها من الغنائم في مكان آخر، كما افتراض سايكس أن هذا الحديث عن الخصومة كان من وحي إعلاميي الأعداء. ومضت شهور عديدة عدة قبل أن يعلم سايكس أن هذا الكلام ضد لفرنسيين، بالإضافة إلى ما هو أكثر من الكلام، أتى من أصدقائه في القاهرة، بل إنه لم يعلم أبداً أن أحد زعماء العصابة في تلك المجموعة كان صديقه غلبرت كلايتون.

في الهند الواقعة على القطب السياسي المعاكس، حظي سايكس باستقبال أقل من ودي. سايكس الذي كان شاباً لم يمض عليه سوى نصف العام في أول وظيفة حكومية يتولاها، كان قد غادر لندن ليخبر الهند عن أمور الشرق. وكان الرجل الذي جاء سايكس للقائه يكبره بعقدين، رجل أمضى حياته في خدمة الحكومة، وأحد أكثر محترفي السياسة الخارجية تميزاً في بريطانيا. تشارلز هاردينغ ، سفير سابق في روسيا، كان المسئول عن وزارة الخارجية قبل مجيئه إلى الهند كنائب للملك. وهناك، كحاكم عام، كان هاردينغ يؤدي خدمته ضمن تقليد عائلي يحاكي فيه القرن الذي سبق. فقد شغل جده أيضاً منصب حاكم عام للهند في أربعينيات القرن التاسع عشر، القرن الذي سبق ثورة الهند أو السيبوي ضد البريطانيين 1857–1858.

كانت سياسة هاردينغ تقضي باحتلال الهند لإقليم بلاد الرافدين وضمه إليها، وكان رأيه حول مقترحات القاهرة أنها "خيالية بالمطلق" و"قاتلة تماماً". فقد رفض هاردينغ مفهوم استقلالاً ولو اسمياً للعرب، وكتب: "لا يبدو سايكس قادراً على فهم أن هناك أجزاء من تركيا لا تصلح للمؤسسات التمثيلية"، أي لأن يكون فيها حكماً ذاتياً ديمقراطياً. في حين كان سايكس مقتنعاً أكثر من أي وقت مضى بدعم مستعمرة القاهرة ضد مستعمرة سيملا الهندية، فهو اعتقد أيضاً بأن صراع الآراء والسلطات القضائية كان بحد ذاته أمراً ضاراً. وكان جدال سايكس قائم على أن: "طريقة البريطانيين التقليدية في ترك كل من الدوائر والوزارات المتنوعة تدير عرضها الخاص كانت طريقة لا بأس بها في

الماضي، وذلك عندما كانت هذه الدوائر والجهات تعالج مشاكل متنوعة غير مرتبطة ببعضها، إلا أن هذه الطريقة أصبحت سيئة الآن، فكل دائرة من الدوائر تتعامل في الواقع مع عدو تشترك فيه مع جهات أخرى". كان ثمة افتقار إلى سياسية مركزية، فكل من سيملا والقاهرة ووزارة الخارجية ووزارة الحرب وقيادة البحرية كانت تقوم بتسيير عمليتها الخاصة، وكذلك فعل المسئولون في الميدان، إذ كان كل منهم يعمل متجاهلاً ما كان يقوم به الآخرون، وغالباً ما جرى ذلك في حالات فيها تقاطع غايات. لقد كانت العوائق التي تعترض الوصول إلى سياسة ما كبيرة جداً، وفي إحدى المرات عدد سايكس ثمانية عشر وكالة كان ينبغي استشارتها قبل الوصول إلى قرار متفق عليه.

على مدى رحلته الطويلة، تحرى سايكس فكرة إقامة مكتب شامل يتولى الشئون العربية، وقوبلت الفكرة بحماسة في القاهرة. وفي الثالث عشر من كانون الأول 1915 رفع كلايتون تقريراً عن أنه بدأ بجمع النوى لمكتب خاص بالشرق الأدنى، آملاً من سايكس أن يدفع بالمشروع قدماً. ولدى عودته إلى لندن في نهاية العام 1915م قام سايكس بدفع المشروع عبر اقتراح تقدم به لإقامة وكالة مركزية تقوم بالتنسيق للسياسة، وكانت فكرته عبارة عن مكتب عربي يقام في القاهرة تحت إدارته الخاصة. في الوقت نفسه حث "أوستن تشامبرلن" الوزير الجديد لشئون الهند على إقامة مكتب إسلامي، وذلك للتصدي للدعايات التحريضية التي يروجها الأعداء في الهند وإيران وأفغانستان. إلا أن نائب ملك الهند، في رد فعل على الموضوع، وضح أنه يعارض إنشاء أي مكتب يخطط للتدخل في مناطق تقع ضمن سلطته القضائية، وخاصة إذا كان سايكس ورفاقه سيتولون قيادة مكتب كهذا. وفي أوائل كانون الثاني 1916 أمر آسكويث بعقد مؤتمر بين الأقسام والجهات المعنية للنظر في إقامة مكتب إسلامي.

تم عقد المؤتمر، ووصل المؤتمرون في النهاية إلى اتفاق بقبول مقترح سايكس لكن مع تعديل أساسي نزع من المقترح جوهره، فقد اتفق على أن يقام المكتب العربي، كما أصبحت التسمية فيما بعد، ليس كهيئة منفصلة، بل كمجرد قسم تابع لفرع استخبارات

القاهرة. وهذا ما أصر عليه كل من كتشنر ممثلاً بفيتزجيرالد، ووزارة الخارجية، إذ لم يرغبا في التخلي عن السلطة التي كانا يمارسانها على رسم السياسة البريطانية. وبناء على ذلك، صدر تخويل للقيادة البريطانية في القاهرة بأن تقوم بتأسيس كيان جديد وأن تقوم بتوظيف من يعمل فيه. إلا أن أمر إنشاء وكالة مركزية لتولي المسئولية في وضع سياسة شاملة لم يتحقق، مع أن ذلك كان هو الفكرة من مقترح سايكس. وهكذا تابعت شتى أقسام الحكومة في وضع وتنفيذ سياساتها المستقلة والتي غالباً ما كانت متضادة. وتابع كتشنر الذي خضعت له وزارة الخارجية في لعب الدور القيادي. أما سايكس فقد ظل يصوغ السياسات، ولكن كمندوب عن كتشنر وليس باستخدام حقه الخاص كرئيس لهيئة مستقلة. كان كتشنر الذي لم يرغب في التخلي عن السلطة هو من أصر على أن يبقى الوضع على هذه الشاكلة.

لم يرق أمر المكتب العربي لرئيس الاستخبارات البحرية، الذي تساءل عن الرغبة في إنشاء ذلك المكتب الجديد في القاهرة تبعاً للخطوط التي اقترحها سايكس وكلايتون. وقام رئيس الاستخبارات البحرية بدوره بطرح اسم مرشح من قبله ليكون رئيساً للمكتب، كان ذلك المرشح هو "ديفيد هوغارث" الآثاري من أكسفورد، والذي كان آنذاك يخدم كضابط في الاستخبارات البحرية. وكان هوغارث شخصاً غامضاً، عمل قبل الحرب مع وكالات الاستخبارات البريطانية، لكن مراضاةً لرئيس الاستخبارات البحرية تم تعيين هوغارث رئيساً للمكتب العربي.

احتل هوغارث الذي عمل منذ البداية بشكل مباشر تحت إمرة كلايتون محل الرئيس المؤقت للمكتب وهو "ألفرد باركر" الذي كان ضابطاً في الجيش وابن أخت كتشنر. ويبدو أن هوغارث شاطر كلايتون وجهات نظره الأساسية. وتحت رئاسة هوغارث، ناضل المكتب ليؤكد وجهات نظر ونغايت وكلايتون اللذان رغبا في توسيع سلطة مستعمرة مصر على الوطن العربي. وكانت وجهات النظر التي سعى المكتب العربي للتشديد عليها مخالفة، بل وضد وجهات نظر كل من وزارة الخارجية والحكومة البريطانية في الهند. شغل مناصب

المكتب ضباط بريطانيون بالإضافة إلى أشخاص أُخر. حيث عُين "كيناهان كورنواليس" وهو ضابط هادئ الطباع من الحكومة البريطانية في السودان نائباً لهوغارث. ومن السودان أيضاً جاء إلى المكتب ضابط يدعى "ج. س. سايميس" ليصبح سكرتير ونغايت. وفي الوقت نفسه انضم إلى الفريق "فيليب غرايفس" الذي كان مراسلاً سابقاً لمجلة التايمز، بينما أتى هوغارث بتوماس إدوارد أو لورانس إلى المكتب، وهو شاب كان قد عمل لدى هوغارث في متحف أشموليان في أكسفورد، وترأس هوغارث منذ ذلك الحين حياته المهنية. وكان توماس إدوارد سيشتهر فيما بعد باسم "لورانس الجزيرة العربية" أو "لورانس العرب".

في بادئ الأمر لم يكن لدى كلايتون خبير في الشئون التركية، ولما كان بصدد شن حرب استخباراتية ضد تركيا فقد شكل الافتقار إلى خبير كهذا نقصاً أكيداً، إلا أنه بعد ذلك كان للحظ أن ينظر إلى كلايتون. ففي العاشر من كانون الأول 1915 وصل إلى القاهرة قادماً من غاليبولي الضابط "ويندهام ديديس" الذي كان قد خدم في "الجندرمة" العثمانية قبل الحرب. وفي أوائل شهر كانون الثاني نجح كلايتون في كسب ديديس ليعينه نائب رئيس الاستخبارات المصرية، وهناك أثبتت معرفته بالشئون التركية أنها كنز ثمين. وسرعان ما راحت القاهرة تزخر بأعضاء شبان من البرلمان، بالإضافة إلى آخرين ممن أخذوا يحومون حول المكتب العربي طامحين أن يكون لهم كلمة في سياسة الشرق الأوسط. وضم هؤلاء عضوا البرلمان أوبري هربرت وجورج لويد اللذان كانا أصدقاء سايكس منذ ما قبل الحرب. وفي النهاية أصبحت القاهرة مركز بريطانيا لوضع سياسة الشرق الأوسط، مما أعطى كلايتون شعوراً بالرضى هو علمه بأن الصناع الحقيقيون للسياسة البريطانية في الشرق الأوسط كانا زعيما القاهرة في لندن، اللورد كتشنر وممثله مارك سايكس.

قطع الوعود للعرب:

عندما عاد سايكس من الشرق في نهاية عام 1915 أحضر معه إلى لندن ما هو أكثر أهمية من فكرة المكتب العربي، كان ذلك هو خبر عن شاب عربي غامض من مدينة الموصل ادعى أن بمقدوره ورفاقه أن يساعدوا بريطانيا في كسب الحرب. وكان اسم ذلك الشاب هو محمد شريف الفاروقي. لم يكن أحد يعرف شيئاً عن الفاروقي في ذلك الوقت، وحتى الآن لا يعرف عنه إلا القليل، برز ذلك الشاب من الغموض في خريف 1915، واستحوذ على اهتمام الحكومة البريطانية حتى قرابة منتصف العام 1916، ذلك قبل أن يعاود الغوص في الغموض ثانية، ويلقى حتفه مقتولاً وهو لا يزال شاباً في عام 1920 على إحدى طرقات العراق خلال غارة قبلية. خلال الأشهر التي قضاها الفاروقي في دائرة الضوء بين عامي 1915-1916 قاد ذلك الشاب بشكل مباشر أو غير مباشر بريطانيا إلى أن تقدم وعوداً بامتيازات إلى فرنسا وروسيا والعرب وآخرين في شرق أوسط ما بعد الحرب. وكوسيط بين الضباط البريطانيين والزعماء العرب، فهو إما أسيء فهمه، أو أنه أساء تمثيل كلاً من الطرفين للآخر. ويبقى للمرء فقط أن يخمن ما كانت دوافع الفاروقي، لقد ترك هذا الشخص لشرق أوسط القرن العشرين إرثاً من إساءة الفهم لم يتسن للوقت حتى الآن أن يبدده.

تشكلت بذور حقبة الفاروقي المثيرة في شبه الاتفاق الذي وصل إليه اللورد كتشنر مع الشريف الحسين أمير مكة في بداية الحرب، وكما أشير سابقاً، ففي خريف 1914 كان كتشنر قد بادر بمراسلات مع الحسين معتبراً إياه سلطة روحية أكثر منه سلطة مادية. وخلصت هذه المراسلات إلى بنود مرضية لكلا الطرفين، إذ لم يكن الحسين ليقوم بأي شيء في ذلك الوقت، فهو لن يستخدم مكانته الروحية ضد بريطانيا في الحرب العثمانية،

وهو ما خشيه كتشنر، وفي وقت معين بعد ذلك كان سيستخدمها لصالح بريطانيا، وهو ما أمله كتشنر عندما انتهت الحرب واستأنفت المنافسة بين بريطانيا وروسيا. بعد تسوية الأمور في أوائل العام 1915 فوجئت القيادة البريطانية في القاهرة برسالة أخرى من الحسين في صيف 1915 أي بعد مرور نصف عام، ففجأة ودون أي تفسير طالب الحسين في رسالته بأن تصبح كل المناطق العربية في آسيا مملكة مستقلة تحت حكمه. عندما اقترح المسئولون البريطانيون على الحسين أن يصبح هو الخليفة، لم يدركوا أنه كان سيفهم اقتراحهم هذا على أنه عرض بالحصول على مملكة، وكانت المملكة لا الخلافة هي ما أغرى الحسين في ذلك الوقت. إن مطلب الحسين الذي أتى بعد أشهر من الصمت كان غير متوقع ودونما تفسير، مما أثار استهجان وسخرية البريطانيين في القاهرة. علق رولاند ستورس بدهشة: "أن على الحسين أن يكون راضياً إذ سُمح له بالاحتفاظ بإقليم الحجاز". وقال: "يعلم الحسين أنه يطلب، ربما كأساس للمفاوضات، ما هو أكثر مما يخوله حقه أو أمله أو سلطته لأن يتوقع". لم يرغب المفوض السامي البريطاني في مصر السير هنري ماكماهون في إحباط الحسين، فرد عليه بلطف قائلاً: "أنه ينبغي إرجاء المحادثات حول حدود الشرق الأوسط حتى نهاية الحرب".

إلا أن مطلب الحسين المفاجئ لم يكن على الإطلاق ذلك المطلب غير العقلاني الذي بدا عليه آنذاك في القاهرة، فما حصل في مكة وما جهله ماكماهون وستورس هو أن الحسين في كانون الثاني 1915 كان قد اكتشف دليلاً موثقاً على أن الحكومة العثمانية كانت تخطط للتخلص منه مع نهاية الحرب، وأنها بالفعل أجلت ذلك فقط بسبب قدوم الحرب. أرسل الحسين ابنه فيصل على الفور لمقابلة الصدر الأعظم في القسطنطينية لكنه علم أن الفرصة كانت ضئيلة لإقناع الباب العالي بتغيير ذلك القرار. إن خطة الأتراك الشبان للتخلص من الحسين اضطرته للتفكير في مناهضة الأتراك في الحرب، وذلك خلافاً لميوله. وخشية أن يودي به ذلك إلى العزلة في العالم العربي أرسل الحسين ابنه فيصل إلى دمشق ليتحرى إمكانية الحصول على دعم قيادات الجمعيات السرية العربية هناك، وخلال قيامه

بهذه المهمة توقف فيصل مرتين في دمشق في طريقه إلى القسطنطينية لمقابلة الصدر الأعظم ومن ثم في طريق العودة.

في وقفته الأولى في دمشق، في أواخر آذار 1915 علم فيصل أن ثلاثاً من فرق الجيش العثماني كانت تضم بشكل أساسي جنوداً عرب في صفوفها، وأنها فرق تتمركز في منطقة دمشق، وأخبره أعضاء الجمعية السرية أنهم يعتقدون أن تتبعهم هذه الفرق في ثورتهم. ومع أنهم تحدثوا عن قيادة ثورة ضد الأتراك لكنهم عبروا عن تحفظهم بشأن القيام بذلك لسببين: أولهما هو اعتقاد معظمهم بأن ألمانيا كانت ستكسب الحرب، مما جعلهم يسألون أنفسهم لمَ عليهم الانضمام إلى الطرف الخاسر. أما السبب الثاني فهو أنهم عندما خيروا بين الإمبراطورية العثمانية من جانب والحلفاء الأوربيين من جانب آخر فقد فضل أولئك أن يحكمهم الأتراك المسلمين على أن يقوم بذلك الأوربيون المسيحيون. ورغم أن الدليل على ما كانت الجمعيات السرية تخطط له كان ضئيلاً، يبدو أن هذه الجمعيات كانت تتجه نحو عرض ولاء العرب في مزاد تنافسي بين البريطانيين والأتراك، فقد نصحت هذه الجمعيات الشريف حسين، عبر فيصل، ألا ينضم إلى الحلفاء ما لم يتعهد البريطانيون بدعم استقلال معظم الأراضي العربية، في غرب آسيا. وبقوة تعهد كهذا من بريطانيا كان بمقدور الجمعيات السرية بعد ذلك أن تطلب من الإمبراطورية العثمانية أن تقدم شيئاً مضاهياً.

بعد اجتماعاته مع الجمعيات في دمشق مضى فيصل إلى القسطنطينية للقاء الصدر الأعظم، وفي طريق عودته عاد إلى دمشق في الثالث والعشرين من أيار1915، عندها وجد فيصل أن الوضع قد تغير بشكل واضح، في أثناء غيابه كان جمال باشا حاكم سورية قد اشتم رائحة مكيدة عربية وقام باتخاذ خطوات للقضاء عليها، فدمر جمال باشا الجمعيات السرية واضعاً العديد من زعمائها في السجن بينما قام بتشتيت آخرين. كما عمد إلى تفكيك الفرق العسكرية العربية الثلاث، مرسلاً العديد من ضباطها بعيداً إلى غاليبولي وأماكن أخرى. حفنة متبقية من أعضاء الجمعيات، ستة تبعاً إلى أحد الروايات وتسعة حسب رواية أخرى، أخبروا فيصل أنه بعد كل ما جرى فإنه لم يعد باستطاعتهم المبادرة بثورة ضد

الأتراك، وأن على الحسين أن يقوم بذلك وأنهم سوف يتبعوه. لكن ذلك في حال استطاع الحسين أولاً إقناع البريطانيين بأن يتعهدوا بدعم استقلال عربي.

وضع رجال الجمعيات السرية مسودة وثيقة تحدد مناطق من الشرق الأوسط لتكون عربية ومستقلة، وسميت هذه الوثيقة "بروتوكول دمشق". فجلب فيصل معه إلى مكة تلك الوثيقة التي ضمت مطالب من الجمعيات السرية ليسلمها الشريف حسين إلى بريطانيا. ولم ير الحسين أنه كان سيخسر شيئاً إن فعل، بل إن قيامه بذلك سيساعده على كسب دعم الجمعيات السرية عند إطلاق ثورته مهما كانت قيمة ذلك الدعم. كما كان من شأنه تعزيز مطلبه بقيادة السياسات العربية في شبه الجزيرة العربية وخارجها، والمساعدة في تبرير دعمه للمسيحيين ضد تركيا المسلمة. وهكذا وفي صيف 1915 أرسل الحسين رسالته إلى مقر القيادة البريطانية في القاهرة، مضمناً إياها مطالب بروتوكول دمشق. وهناك لم تكن هذه المطالب لتؤخذ على محمل الجد.

كان الملازم محمد شريف الفاروقي ذو الأربعة وعشرين ربيعاً والعضو في إحدى الجمعيات السرية ضابط أركان في الجيش العثماني، ويخدم في دمشق أثناء وقفة فيصل الأولى فيها مطلع العام 1915، وربما كان الفاروقي بين أولئك الذين قابلوا فيصل هناك حينها. وإن لم يكن كذلك فلابد أنه علم بما جرى الحديث عنه ممن حضر الاجتماع من زملائه. لقد كان الفاروقي أحد ضباط الجمعيات السرية الذين أُمِروا بالخروج من دمشق وأرسلهم جمال باشا إلى جبهة غاليبولي حيث كانت الخسائر في الأرواح كبيرة. لقد بدا إرسال الضباط العرب المشتبه بهم بالتآمر إلى خطوط الجبهة لكي يقتلوا هناك وكأنه سياسة متعمدة من قبل جمال باشا للقضاء على العصيان. لكن من ناحية أخرى فقد كانت هنالك أسباب عسكرية منطقية لإرسال الجنود لتعزيز جبهة غاليبولي حيث كان النظام العثماني يصارع من أجل البقاء. ربما شك الفاروقي لكنه لم يتأكد أن إرساله إلى غاليبولي كان إشارة لاشتباه جمال به في الخيانة. وظل الفاروقي على اتصال مع من بقي في دمشق من ضباط الجمعية السرية، وحصل منهم على تفاصيل أكثر عما كان فيصل

والحسين يقومان به. لقد علم أن ما تبقى من الجمعيات السرية في دمشق شجع الحسين على قيادة ثورة عربية ضد الإمبراطورية العثمانية، وهذا إن وافقت بريطانياً أولاً على دعم بروتوكول دمشق الذي شكل برنامج الجمعيات لاستقلال عربي. كما علم بأن الحسين كان قد كتب للبريطانيين في القاهرة في صيف العام 1915 مضمناً بروتوكول دمشق في رسالته على أنه مجموعة مطالبه الخاصة من أجل تنصيبه ملكاً على مملكة عربية تضم معظم الأراضي العربية في غرب آسيا.

في خريف العام 1915 ترك الملازم الفاروقي القوات العثمانية في غاليبولي عابراً نحو خطوط الحلفاء. وادعى لهم أنه يحمل معلومات هامة للاستخبارات البريطانية في القاهرة، فأرسل على الفور إلى مصر للتحقيق معه. ربما خشي الفاروقي من أن جمال كان بصدد الحصول على دليل على عضويته في مؤامرة ضد الأتراك وقرر الهرب عندما أتيحت له الفرصة، وربما أمل بالفوز بالمجد من خلال لعب دور متفرد في السياسة العالمية. مهما كانت دوافع الفاروقي فقد تصرف ذلك الشاب تبعاً لأهوائه، ولم يوله أحد الثقة في أية مهمة. كانت لغة الفاروقي الإنكليزية ضعيفة، كما أنه من السجلات التاريخية المتجزئة يصعب القول إلى أي مدى تم فهمه أو إلى أي مدى قوّل ما لم يقل من قبل من أرادوا سماع ما ادعوا أنه قال. فخلال التحقيق معه من قبل مسئولي الاستخبارات البريطانية ادعى الضابط الشاب أنه عضو في جمعية عسكرية عربية تدعى "العهد"، ذاكراً اسم زعيم هذه الجمعية في دمشق، وهو العقيد ياسين الهاشمي قائد أركان الفرقة 12 في الجيش العثماني. ورغم أن الفاروقي اعترف قائلاً: "أنا لست مخول لأناقش معكم بشكل رسمي" مقترحات جمعية العهد، فقد ادعى المنشق الشاب، لسبب ما، أنه ناطق باسم المنظمة، وتم تقبله بهذه الصفة من قبل غلبرت كلايتون رئيس الاستخبارات البريطانية في القاهرة. ومع أنه لم يجر التأكد من صحة روايته فقد صدقتها الاستخبارات البريطانية، ولم تقم بالتحري أكثر. في الحقيقة لم يكن الفاروقي ممثلاً لجمعية العهد، ولا حتى لأي مجموعة أخرى، لقد خُدع كلايتون في هذا الأمر. وإن ما أضفى المنطقية على ادعاء الفاروقي بأنه يمثل جمعية العهد هو أن الفاروقي كان قد علم من

زملائه في دمشق بتفاصيل المراسلات مع الشريف حسين، كما علم بشأن المطالب التي أرسل بها الحسين إلى القاهرة في صيف 1915. وزعم الفاروقي أنه يتحدث باسم الضباط العرب في دمشق عندما طالب أن تتعهد بريطانيا بدعم دولة عربية مستقلة ضمن الحدود التي وضعها الحسين، وعندما قال ذلك بدت الأمور فجأة تترابط مع بعضها بالنسبة للاستخبارات البريطانية. وكانت الحقيقة الأساسية التي وصلت ذهن كلايتون أنها ليست بالمصادفة أن تكون مجموعتا المطالب متطابقتين مع بعضهما، بل ومع ما كان المصري مؤسس جمعية العهد بالإضافة إلى آخرين من العرب المبعدين في القاهرة يطالبون به منذ بداية الحرب. إذا كانت الجمعيات السرية تساند الحسين، فإن أمير مكة لم يعد من يعتقد بأنه يمثل فقط منطقته من شبه الجزيرة العربية. وإذا كانت الجمعيات السرية العربية بتلك القوة التي صورها عليها الفاروقي، والتي تصور كلايتون مخطئاً أن تكون عليها، فإن الحسين سينطق باسم مئات الألوف من الجنود العثمانيين، والملايين من رعايا الدولة العثمانية.

حذر الفاروقي كلايتون وزملاؤه أن عليهم الرد على الحسين فوراً، وأخبرهم أنه إذا أرادت بريطانيا من العهد أن تقود انتفاضة عربية في الإمبراطورية العثمانية، فإن عليها أن تضمن استقلال مناطق الشرق الأوسط الناطقة بالعربية. ومنح الفاروقي البريطانيين بضعة أسابيع فقط كفترة قصوى لكي يقبلوا العرض، وقال الفاروقي: " وإلا فإن الحركة العربية ستلقي بكامل دعمها للألمان والإمبراطورية العثمانية". عمّ التحفز أرجاء القيادة البريطانية في القاهرة، وكتب رونالد ستورس إلى فيتزجيرالد وكتشنر في العاشر من تشرين الأول 1915: "أن القضية العربية تصل إلى حالة حادة". وفي الوقت نفسه تقريباً كتب كلايتون مذكرة للجنرال ماكسويل قائد الجيش البريطاني في مصر يبين فيها محادثاته مع الفاروقي، فأبرق ماكسويل عاجلاً إلى كتشنر في الثاني عشر من تشرين الأول بأن هناك "تنظيماً قوياً" موجوداً خلف خطوط العدو، وأن مقترحات الحسين كانت فعلياً قد أتت من ذلك التنظيم، وأنه ما لم يتم الوصول إلى اتفاق مع هذه المنظمة فإن العرب سيذهبون إلى صفوف العدو.

اعتقد أتباع كتشنر في القاهرة على ما يبدو أن تمرداً عربياً كان سيمكنهم من إنقاذ جيوش الحلفاء التي كانت تقاتل للنجاة بأرواحها على أطراف شبه جزيرة غاليبولي في الدردنيل. قائد الجيش البريطاني في غاليبولي كان ربيب كتشنر "إيان هاملتون"، ولابد أن أتباع كتشنر في القاهرة كانوا على تواصل معه ليساعدهم في إقناع المفوض السامي العنيد في مصر السير هنري ماكماهون لتلبية مطالب العرب. وما يشير إلى أنهم فعلوا ذلك هو بيان لماكماهون بعد سنة يتنصل فيه من المسئولية على الثورة العربية التي كانت حتى تاريخه ثورة فاشلة، وتبعاً لماكماهون: "أكثر التواريخ نحساً في حياتي كان ذلك الذي تركت فيه مسئولاً عن الحركة العربية، وأظن أنه من الضروري أن أشرح ببضع كلمات أن لا علاقة لي بذلك، فقد كان الأمر شأناً عسكرياً بحتاً، بدأ مع المطلب الملح للسير إيان هاملتون في غاليبولي. وقد توسلت إليّ وزارة الخارجية للقيام بتحرك سريع وسحب العرب خارج الحرب. حيث أن جزءاً كبيراً من القوات في غاليبولي، وتقريباً كل القوات في إقليم الرافدين في ذلك الوقت كانت تتشكل من العرب .."

بينما كان مقر القيادة البريطانية في مصر يناشد لندن بإلحاح للحصول على تفويض بتلبية مطالب الفاروقي، أرسل المقر تقريراً مفاده أن تلك المطالب كانت قابلة للتفاوض، فقد كان الفاروقي جاهزاً لتقديم التنازلات حيثما كان ضرورياً فعل ذلك. في الأسابيع والأشهر التي تلت ذلك نجح الفاروقي في البقاء في مركز الحوار، وضمن ما كان يمسي خدعة كبيرة، أخذ الفاروقي يرسم ويعيد رسم حدود الدول والإمبراطوريات في سياق المراسلات بين القيادة البريطانية في القاهرة وأمير مكة وقادة العرب القوميين. لقد نظر كل منهم إلى الفاروقي كمبعوث لأحد الأطراف الأخرى، وفي رسالة إلى الحسين عرّف الفاروقي عن نفسه كعضو في جمعية العهد يحظى بثقة البريطانيين وإصغائهم، بينما ادعى في القاهرة أنه يفاوض بلسان الحسين. حاول فيصل اكتشاف هوية ذلك الشاب العربي الغامض الذي كان قد أصبح بالغ الأهمية في القاهرة، لكنه لم يستطع الحصول إلا على اسمه الذي لم يحمل له أي دلالة مفيدة، وكان كل ما كتبه فيصل في تقرير إلى والده الحسين: "لم أعرفه".

كان كلايتون متوجهاً بقوة لمعارضة مطلب الفرنسيين بالجزء الداخلي من سورية، على طول الخط الممتد من حلب إلى دمشق عبر حمص وحماه. وأرسل كلايتون تقريراً بقول الفاروقي أن الحسين لن يسمح لفرنسا بالحصول على أي من حلب أو حمص أو حماه أو دمشق. وربما يظل من غير المعروف فيما إذا كان كلايتون في تقريره يستشهد أو يسيء الاستشهاد أو يعيد صياغة ما أخبره به الفاروقي فعلاً. لقد أدرك كلايتون أنه لم يكن بالإمكان استثناء فرنسا من الساحل السوري اللبناني حيث أقام المسيحيون تحت الرعاية الفرنسية. ومرة أخرى أرسل كلايتون تقريراً بأن الفاروقي يتطابق معه في وجهات النظر، ويبدو راغباً، باسم الحسين، أن يتخلى عن مطالب العرب في تلك المنطقة، مع أن الفاروقي أخبر الحسين أنه طُلب منه تقديم تنازل كهذا وأنه رفض.

بناءً على تقارير كلايتون، أبرق المفوض السامي في مصر السير هنري ماكماهون إلى وزارة الخارجية البريطانية مستشهداً بالفاروقي، يقول: أن أمير مكة لن يصر على مطلبه الأصلي، بأن تمتد الحدود الغربية لمملكته حتى البحر المتوسط، ولكنه سيعارض "بقوة السلاح" أي محاولة فرنسية لاحتلال أي من المناطق حلب وحمص وحماه ودمشق. وأراد ماكماهون وكلايتون تفويضاً بقبول هذه البنود. لكن الإشارة الجغرافية التي استخدمها ماكماهون كانت مبهمة، هل كانت الإشارة، على سبيل المثال، هي إلى مدينة دمشق أم ضواحي دمشق أم مقاطعة دمشق؟ هل كانت كلمة "مناطق" تعني ولايات أي ضواحي أم مقاطعات؟ هل كان الفاروقي أم ماكماهون أم أنه كان كلايتون من ذكر كلمة "مناطق"؟ وهل عنى البريطانيون بكلمة "مناطق" أي "مدن"؟ ظلت معنى المناطق الأربعة مصدر جدل مرير منذ ذلك الحين، وعلى مدى عقود تلت ظل المتحزبون لعروبة فلسطين يجادلون أنه إذا فهمت هذه التسميات الجغرافية الأربع بشكل مناسب لاتضح أن البريطانيين في مصر كانوا قد وعدوا بأن تكون فلسطين عربية. بينما جادل المتحزبون ليهودية فلسطين على صحة العكس. وبطريقة ما، كان جدالهم عقيماً، وكما سنرى فيما بعد، فعندما كان الوقت يحين لقطع

الوعود استخدم ماكماهون وبإسهاب عبارات ملتوية لدرجة تجعله لا يلزم نفسه بشيء على الإطلاق.

إذا كان كلايتون هو من عرّف المدن الأربعة جغرافياً، فربما كان يفكر في سوريةولبنان، وفي كيفية فصل داخل سورية ن ساحلها الذي كان تحت النفوذ الفرنسي. إنّ خط الساحل السوري هو أحد خطين للحضارة في سورية،بينما تشكل المدن الأربعة: حلب وحماه وحمص ودمشق الخط الثاني، قابعة بين الجبل والصحراء القاسية، شكلت هذه المدن الرواق الضيق الطويل الذي كان الإقليم المزروع في الداخل السوري. وبالنظر إلى نسخة عام 1910 من الموسوعة البريطانية "إنسايكلوبيديا بريتانيكا"، تظهر هذه المدن الأربعة على أنها الوحيدة في سورية الداخلية، وهكذا، فبالنسبة إلى بريطاني يسعى لتعريف هذه الرقعة فقد كانت هذه هي المدن الوحيدة التي قد يميزها. ولما كانت هذه المناطق الأربعة غير متشابه في طبيعتها، فقد وجد رواد المؤرخين أنه من غير المنطق أن يتم جمعها كمنطقة واحدة، لكن بالنسبة إلى قارئ الموسوعة فإن منطق جمعها كان يبدو أمراً جلياً. تشاركت هذه المدن أيضاً ميزة هامة أخرى، فقد شكلت أربعتها نقاط وصل الخط الحديدي الفرنسي، هذا الخط الذي مده الفرنسيون تحت اسم الجمعية العثمانية لخط حديد دمشق حماه وامتداده، وافتتح عام 1895 فربط حلب شمالاً بدمشق جنوباً، وشكلت كل من المدن الأربعة محطاته الرئيسة. وفي دمشق ربط خط حديدي آخر الخط الفرنسي بسكك الخط الحديدي الحجازي، الذي امتد جنوباً حتى المدينة المنورة، واصلاً بذلك سورية بمناطق نفوذ الحسين. ومن المؤكد أن هذا الأمر بدا ذا أهمية عظيمة في ذلك الوقت بالذات. وإن كان الفاروقي، وليس كلايتون، هو من أتى أولاً على ذكر المدن الأربعة بالاسم فقد كان أمر الخط الحديدي بكل تأكيد في ذهنه عندما قام بذلك.

في عهد اعتبرت فيه الخطوط الحديدية ذات أهمية عسكرية وسياسية أساسية، كان أي جندي أو سياسي يمثل الحسين في مفاوضات على الأرض ليصر على التحكم بمحطات الخطوط الحديدية، ليس فقط في دمشق كعاصمة للجنوب وحلب كعاصمة للشمال، بل أيضاً

في المدينتان اللتان تربطاهما وهما حمص وحماه. إن خبرة الفاروقي الحديثة هي ما أملى عليه مطلبه هذا، حيث كان الأتراك الشباب قد خططوا قبيل الحرب للسيطرة على إقليم الحجاز من خلال التحكم بالخطوط الحديدية التي تمتد من دمشق جنوباً إلى مدن الإقليم الرئيسية. ولم يكن يُتوقع من الحسين، إذا كان في الطرف الرابح من الحرب، إلا أن يقلب الخطة على أصحابها، أي أنه كان سيسيطر على سورية الداخلية من خلال التحكم بخطوطها الحديدية. ولربما قام كلايتون ورفاقه بإعادة صياغة مطالب الفاروقي بالمنطقة الممتدة بين دمشق وحلب. وسواء فعلوا ذلك أم لم يفعلوا، فقد خشي هؤلاء من ألا يفهم المسئولون البريطانيون الآخرون أهمية تلبية هذه المطالب. وفي هذا السياق كتب رونالد ستورس إلى فيتزجيرالد وكتشنر في عيد الميلاد رسالة يشير فيها إلى السير "ميلن تشيتام" الرئيس المؤقت لمقر القيادة البريطانية في القاهرة قبل وصول ماكماهون، وفي رسالته كان رونالد ستورس يناشد كلاً من فيتزجيرالد وكتشنر لمنح الأولوية للمفاوضات مع العرب، مضيفاً قوله: "اعذروني إذ أقلقتكم بهذه المصاعب، لكن لو أنكم علمتم الصعوبة التي واجهتها وكلايتون على طول الخريف المنصرم في جعل السير ميلن يبدي أي مقترح أو اهتمام بالقضية العربية لكنتم تفهتم قلقنا".

كان من حسن حظ كلايتون أن توقف السير مارك سايكس في القاهرة مرة أخرى في طريق عودته من الهند إلى لندن في تشرين الثاني 1915 كما ذكر سابقاً. وبعد إخباره بقصة الفاروقي نقل كلايتون ورفاقه إلى سايكس عدوى الاعتقاد بإمكانية انضمام العرب الذين يشكلون نصف الإمبراطورية العثمانية إلى جانب الحلفاء في الحرب. وكانت تلك هي الأخبار المذهلة التي أسعدت سايكس لدى وصوله، والتي كانت بالضرورة لتغير كل الحسابات. فأن يكون العالم العربي عاملاً أساسياً في الحرب شكل بحد ذاته خبراً مميزاً بالنسبة إلى سايكس. فنظرته إلى سياسات المنطقة قامت على أن القوى العظمى الأجنبية المتناحرة هي من تقوم بكل الترتيبات، ولم تدخل في حساباته ولا بأي شكل جوهري مصالح وطموحات الشعوب الأصلية. لقد كان دائماً معجباً بالطبقة التركية الحاكمة، لكنه

لم يفكر كثيراً في الشعوب التي تشكلت منها رعايا الإمبراطورية العثمانية في آسيا، بل إن ما كتبه من وصف لهذه الشعوب كان أشبه بتدرُب طالب جامعي على المفردات النقدية.

عن عرب المدن كتب سايكس أنهم كانوا "جبناء"، و"وقحين مع أنهم عاجزين"، بل و"وحشيين لدرجة تعترف أجسادهم النحيلة بذلك". أما عن بدو العرب فقد قال أنهم أناس "طماعون، جشعون.. وحيوانات". ومع ذلك فقد كان أولئك ليصبحوا حلفاء بريطانيا الرئيسيين في نزاع الشرق الأوسط، تبعاً إلى المعلومات الجديدة التي أتى بها كلايتون. سايكس الذي اشتهر بتبنيه للآراء والمواقف دون أخذ الوقت للتفكير بها، يبدو الآن أنه قادر أيضاً على نبذ الآراء والمواقف بنفس السهولة. لقد غدا فجأة مرتداً عن مبدأه القديم ومعتنقاً لقضية الشعوب الأصلية للشرق الأوسط. فمنذ أيام دراسته أخفى سايكس خوفاً لازمه وإلى حد ما استحوذ عليه من اليهود الذين اكتشف شبكة مكائدهم العالمية الخطيرة في كثير من الزوايا المظلمة، ومع ذلك فقد كانت هناك جماعة أخرى اشتعلت مشاعره اتجاهها بعنف أكثر، كتب سايكس في إحدى المرات قائلاً: "حتى اليهود لديهم نقاطهم الجيدة، إلا أن الأرمن لا يملكون شيئاً من ذلك". في القاهرة التقى سايكس بزعماء أرمن، واقترح بحماسة آنذاك إنشاء جيش أرمني، يتم تجنيده من أسرى الحرب والأرمن في الولايات المتحدة، وذلك لغزو تركيا. ورأى من وجهة نظره أنه كان يستطيع تشكيل هذا الجيش في غضون حوالي ثمان أسابيع.

كان سايكس قد أصبح منذ عهد قريب متحمساً بشأن شعوب الشرق الأوسط، فقد تملكته تماماً فكرة كلايتون بإمكانية أن توفر الجيوش العربية مفتاح النصر. وكان كلايتون قد جهزه جيداً ليناقش لدى عودته إلى لندن الفرضية الجديدة لبريطانيي القاهرة، وهي أنه يمكن للحسين أن يكون أكثر أهمية من الفرنسيين في إنهاء الحرب في الشرق نهاية سريعة. ولنفس المهمة قام كلايتون أيضاً بتجنيد عضو البرلمان أوبري هيربرت، فتعهد هربرت الذي كان يخدم في استخبارات القاهرة وينوي العودة إلى لندن بلقاء اللورد كتشنر ووزير الخارجية السير إدوارد غراي لشرح الأمر لهما. وقام هيربرت بمساعدة كلايتون بوضع مسودة مذكرة قوية اللهجة للفرنسيين، تحثهم على التخلي عن مطلبهم في دمشق وحمص وحلب وحماه وذلك بغرض ترك هذه المدن للحسين.

عاد سايكس إلى لندن في كانون الأول 1915، وفي جعبته الكثير من الأفكار الجديدة ليقدم عنها التقارير ويقوم بالدفاع عنها. ولدى وصوله حظي سايكس بترحيب حار في لندن، وكان ذلك الوقت حيث اقترح سايكس إنشاء مكتب عربي وقام بالخطوات الأولى نحو تأسيسه كما ذكر سابقاً. لقد انفرد سايكس بكونه الرجل الوحيد الذي التقى بكل ضابط بريطاني ذو أهمية من البلقان ومصر إلى الهند. وقام موريس هانكي بترتيب مقابلة له مع الملك جورج، كما رتب له أيضاً لقاء مع اللجنة الداخلية للحرب في مجلس الوزراء التي كان هانكي أمين سرها. ما أراد سايكس إيصاله إلى مجلس الوزراء هو أن العرب، والذين لم يعتبرهم هو نفسه في الماضي عاملاً مؤثراً في الحرب، هم الآن الأولوية الأولى بالنسبة للحلفاء، وأن الوصول إلى اتفاق مع الحسين هو أمر يفرض أهميته بشكل حيوي وملح.

بدا سايكس وغيره من بريطانيي القاهرة غير مدركين لحقيقة أن بريطانيا سيكون عليها أن تدفع ثمناً باهظاً لفرنسا لقاء موافقة الأخيرة على منح الوعود للحسين، إلا أن ذلك كان محل إدراك في لندن. لقد كان ليتوجب على بريطانيا التقدم بتنازلات عظيمة للفرنسيين لتتمكن هي من تقديم التنازلات للعرب. وبينما كان كل من كتشنر وغراي راغبين بدفع ذلك الثمن، لم يرغب دونهم أي من البريطانيين بذلك. كانت وجهة نظر اللورد "كورزون"، النائب السابق لملك الهند، أنه ينبغي ألا تقطع الوعود للعرب، وذلك لأنهم كانوا في ذلك الوقت يقاتلون ضد الحلفاء بكل ما أوتوا من قوة. كما عورض وزير الدولة الجديد لشئون الهند "أوستن تشامبرلن في فعل ذلك، لكن كتشنر مسانداً لكل من سايكس وكلايتون وستورس أصر بقوة على تفويض القيادة البريطانية في القاهرة بأن تستجيب على الفور وأن تصل إلى اتفاق مع الحسين، واستطاعت أفكار كتشنر هذه أن تقنع البقية. وعليه قام السير هنري ماكماهون مخولاً وموجهاً من قبل القيادة في لندن باستئناف مراسلاته مع مكة، وقد ظل معنى رسائل ماكماهون الشهيرة إلى الحسين ولوقت طويل محل جدل من قبل المتحزبين للقضيتين العربية واليهودية في فلسطين.

في الفترة التي تخللت ذلك كتب الحسين رسالة ثانية إلى ماكماهون، اتهمه فيها "بالفتور والتردد"، وذلك بسبب تلكؤ ماكماهون في مناقشة الحدود والتخوم، وقال الحسين أنه لو كانت تلك هي مطالبه هو فحسب فإن هذه المناقشة كان يمكن أن تؤجل حتى نهاية الحرب، لكنها لم تكن مطالبه الخاصة بل إنها لم تعبر حتى عن مقترحاته، فهي كانت مطالب صاغها آخرون، لقد كانت مطالب "الشعب"، على حد تعبير الحسين. مع حلول ذلك الوقت غدا مسئولو القيادة البريطانية في القاهرة على علم بأن ما عناه الحسين بكلمة "الشعب" هو متآمري الجمعية السرية الغامضة الذين اعتقدوا أنها تتمتع بأعداد كبيرة من الأتباع في العالم العربي.

وفي الرابع والعشرين من شهر تشرين الأول 1915 أرسل ماكماهون رداً مختلف اللهجة تماماً إلى الحسين. ولما كان مخولاً من قبل كتشنر لتقديم التعهدات اللازمة، وافق ماكماهون بتردد على الدخول في مناقشة أراض وتخوم محددة. إلا أن ماكماهون لم يكن راغباً في تحمل أي مسئولية شخصية حيال القيام بالتزامات معينة، فأتى على استخدام اللغة بشكل يكاد لا يخلو من المراوغة. فمن ناحية معينة، وافق ماكماهون على أن يحصل العرب على استقلالهم بعد الحرب، لكنه ومن ناحية أخرى أشار إلى الحاجة إلى مستشارين ومسئولين أوربيين من أجل توطيد إدارات الدول العربية، وأصر على وجوب أن يكون أولئك المستشارين والمسئولين بريطانيين حصراً، وبعبارة أخرى فإن أي مملكة عربية "مستقلة" في شرق أوسط ما بعد الحرب كان عليها أن تكون محمية بريطانية. ما هي الأراضي التي ينبغي أن تتضمنها المملكة العربية المحمية بريطانياً؟ رد ماكماهون بتقسيم الأراضي التي طالب بها الحسين إلى أربع مناطق، موضحاً أن بريطانيا لا تستطيع إلزام نفسها بدعم مطالب الحسين بأي من هذه المناطق. وبدأ ماكماهون مشيراً إلى أن على الحسين التخلي عن مطالبه في الأراضي الواقعة غرباً من مناطق دمشق وحمص وحماه وحلب. وكان الفاروقي قد وافق مسبقاً، أو على الأقل ظن ماكماهون أنه قد فعل، على أن الحسين كان سيتخلى عن هذه النقطة. وفيما بعد، كتب ماكماهون أنه قصد القول أن الأراضي التي لم يكن للحسين والعرب أن يحظوا بها هي ساحل سورية ولبنان وفلسطين، وذلك بحدود شرقية ربما

ترسم في مكان ما فيما يسمى اليوم الأردن. هذا ما كان يمكن أن تقرأ به لغته، لكن من خلال قراءة طبيعية أكثر فقد كان ماكماهون يشير هنا فقط إلى سورية ولبنان وليس إلى فلسطين.

في الجزء الشرقي من الشرق الأوسط، في منطقتي البصرة وبغداد من إقليم الرافدين، لاحظ ماكماهون أن موقع تلك المناطق ومصالح بريطانية فيها فرضتا عليها إقامة "ترتيبات إدارية خاصة". لكن ما لم يؤتى على ذكره هو إن كانت تلك الترتيبات ستترك مكاناً لتأكيد السيادة العربية فيها، وإذا كان الأمر كذلك فأين وإلى أي مدى؟. أما في الجزء الغربي من الشرق الأوسط، أي سورية وفلسطين، فقد استطاعت بريطانيا أن تتوسع في منح الضمانات للحسين فقط في المناطق "التي كان لها أن تتصرف فيها دون الإضرار بمصالح حلفائها الفرنسيين". ولما كانت فرنسا آنذاك تطالب بكامل الجزء الغربي فقد اقتنعت فرنسا أن بريطانيا لم يكن بمقدورها التعهد بدعم المطالب العربية في هذا الجزء، ولا حتى في دمشق وحمص وحماه وحلب. وبالفعل فقد ناقش سايكس مع الفاروقي في تشرين الثاني **1915** مطالب فرنسا في فلسطين. وهكذا لم يبق سوى الجزيرة العربية التي كانت آنذاك مقتسمة بين عدد من الزعماء العرب، الذين كان الحسين واحداً منهم. كانت بريطانيا في تلك الحقبة من الزمن تتمتع بعلاقات جيدة مع الزعماء العرب الآخرين من خلال معاهدات مع أولئك الزعماء، وكان بينهم خصم الحسين "ابن سعود". أشار ماكماهون في رسالته إلى الحسين إلى أنه لا يستطع أن يعده بأي شيء يضر بعلاقات بريطانيا مع الزعماء العرب الآخرين. لذا ومن خلال عملية متواصلة من الاستبعاد فإن بريطانيا في النهاية لم تلزم نفسها بدعم مطالب الحسين في أي مكان على الإطلاق.

تبعاً لما ورد في ملخص نشرته في وقت لاحق "النشرة العربية السرية رقم5"، في الثامن عشر من شهر حزيران فقد كانت حصيلة مراسلات الحسين ـ ماكماهون بالنسبة للقادة العسكريين والسياسيين وقادة الاستخبارات البريطانيين هي: أن الحكومة الملكية البريطانية أشارت إلى رغبة في تشجيع استقلال عربي في مناطق آسيا الناطقة بالعربية، لكن الحكومة البريطانية ظلت رافضة إلزام نفسها بشكل الحكومة العربية التي كان ليتم تأسيسها في المنطقة أو فيما يخص رسم الحدود لتلك الحكومة. كان ماكماهون وهو

بيروقراطي متمرس قد رأى حاجة لأن يكون غير واضح بشكل كامل، فالمفاوضات بين سايكس والفرنسيين حول مستقبل الشرق الأوسط لم تكن قد بدأت بعد ولم يكن أحد في الحكومة البريطانية يعلم بالضبط ما كان ينبغي التنازل عنه للفرنسيين أو للروس من بعدهم. قضت أوامر كتشنر لماكماهون ألا يخسر التحالف مع الحسين، لكن لا بد أن المفوض السامي خشي من أن يصبح كبش الفداء إذا مضى قدماً لتلبية مطالب الحسين، وقد تبين لاحقاً أن تلك المطالب تضاربت مع التزامات أخرى قد تدعى بريطانيا لتقديمها.

لم تكن مخاوف ماكماهون تلك دون مبرر، فتبعاً إلى التحليل الذي وضعه في مطلع العام 1916 الخبير بالشئون العثمانية في الاستخبارات البريطانية في القاهرة ويندهام ديديس، حول الوضع آنذاك، كانت هناك ثلاثة مجموعات من العرب، وصدقاً نقول، لم تكن بريطانيا لتوافق على تلبية مطالب أي من هذه المجموعات الثلاث. إذ كان هناك السوريون، الذين تجسد هدفهم الرئيسي بعدم السماح للفرنسيين بالدخول إلى المنطقة، وذلك لما كنّه السوريون من كراهية للفرنسيين في ذلك الوقت، وقد كتب ديديس عن ذلك قائلاً: "إنه لمن الصعب تبرير تلك الكراهية الخارجة عن المألوف.." لكن تلك الكراهية كانت موجودة رغم صعوبة تبريرها. وبالطبع سار هدف السوريين خلافاً لمطالب الفرنسيين في المنطقة. وكان هناك الحسين الذي تجلى هدفه بترؤس مملكة عربية، إلا أن ديديس قال أن معظم العرب وكل الأتراك كانوا يعارضون ذلك. وكتب عن ذلك يقول: "أظن أنها وجهة نظر أغلبيتنا، كما أنها وجهة نظر الكثيرين من العرب وجميع الأتراك، أن هذه الفكرة ليست فكرة عملية". وتابع ديديس شارحاً أن عرباً آخرين كانوا غير راغبين بتقبل الحسين كزعيم لهم. ومن ثم هناك عرب العراق الذين، باعتقاد ديديس، رغبوا باستقلال خاص بهم، لكنهم كانوا ضد نوايا الحكومة البريطانية في الهند بضم أراضيهم وحكمهم. وتبعاً لذلك فقد خشي ديديس من أن العقبات التي تعترض الوصول إلى تفاهم مع العرب قد تثبت أنها "منيعة".

ولذا كان من الخطر بالنسبة إلى ماكماهون كمفوض سام أن يتقدم بأي التزامات ثابتة للحسين، واعتقد أن وينغايت المتعجل كان بدفعه للقيام بذلك. إلا أن ريجينالد

وينغايت كتب إلى كلايتون يبلغه بأن ماكماهون كان قد أساء تفسير وجهات نظره، كما كان قد فعل اللورد هاردينغ نائب ملك الهند، قال: "أخشى أن يكون كل من المفوض السامي واللورد هاردينغ قد أخذا انطباعاً عني بأنني ممن يؤمنون بقيام مملكة عربية موحدة تحت حكم الشريف. أي فكرة كهذه هي طبعاً بكاملها بعيدة عن أفكاري الحقيقية كل البعد. لكنه كان من المناسب بالنسبة لي، كما أعتقد أنه من المناسب لنا جميعاً، أن نعطي قادة الحركة العربية ذلك الانطباع بينما نحن غاطون بالكامل بالمراسلات التي جرت لتبين أننا نتصرف بحسن نية مع العرب إلى حد ما وصلنا إليه معهم".

كان غلبرت كلايتون، الذي عارض بشدة أن يتم تحديد شكل العلاقات مع العرب إلا بعد انتهاء الحرب، يعتقد أن رسائل ماكماهون نجحت في تأجيل المسألة وفي التملص من تقديم أي التزام ذو مغزى. وكتب كلايتون عقب أشهر موجزاً ما قام به ماكماهون يقول: "لحسن الحظ لقد التزمنا فعلاً الحذر الشديد من أن نلزم أنفسنا بأي شيء مهما كان". رد الحسين على ماكماهون: بأنه لا يستطيع قبول صيغة "دمشق، حمص، حماه، حلب". وأصر أن يحصل على منطقتي "حلب وبيروت". وبإشارة إلى مطلب فرنسا في لبنان كتب الحسين أن: "أي تنازل من شأنه منح فرنسا أو أي قوة أخرى تملك مساحة قدم واحدة من أرض في تلك الأجزاء هو أمر غير وارد إطلاقاً". وهكذا فقد فشل الحسين فعلياً في الوصول إلى اتفاق مع ماكماهون، ولكنه تحسس اضطراره لدعم الحلفاء، فالأتراك الشباب كانوا سيتخلصون منه، وهكذا كان عليه أن يتمرد عليهم سواء قبلت بريطانيا بشروطه أم لم تقبل. بعد بضع سنوات، وقد أشار الحسين في حديث له مع ديفيد هوغارث، من المكتب العربي في القاهرة: أنه لا يعتبر الأمر محسوماً فيما يخص فلسطين ولبنان وأراض أخرى في الشرق الأوسط. كما رأى الحسين: أن كل القضايا قابلة للتفاوض في مؤتمر السلام. وعلق هوغارث على ذلك قائلاً: "لقد قام الحسين بوضعنا وإياه محل مقارنة مع شخصين ينويان العيش في بيت واحد لكنهما غير متفقين أيهما سيأخذ أي طوابق أو أي غرف".

في لندن، كان رأي وزارة الخارجية أن الوعود المقطوعة لن تصبح واجبة الوفاء أبداً. فتعهد بريطانيا بدعم استقلال عربي كان فقط في حال قام النصف العربي

للإمبراطورية العثمانية بالانتفاض ضد السلطان، وهو ما استبعدت الخارجية حدوثه. وعليه فطالما أن العرب لن يقوموا بجانبهم من الصفقة فلن يكون على البريطانيين أن يقوموا بجانبهم منها. لم تعتمد وزارة الخارجية في معلوماتها على كلايتون بل كان لها مصادرها الخاصة للمعلومات. فهي لم تصدق أن العرب كانوا بصدد تغيير طرفهم في الحرب، ومع ذلك لم يرَ وزير الخارجية السير إدوارد غراي ضرراً في ترك كتشنر وضباطه يقطعون الوعود بأي شيء يريدونه طالما يشكل ذلك حافزاً للعرب لكي يرتدوا عن حكم السلطان. وقد أخبر غراي "أوستن تشامبرلن" ألا يقلق حول العروض التي تقدمها القيادة البريطانية في القاهرة، ذلك أن "جل المسألة كان عبارة عن قصر في الهواء لن يتجسد أبداً". أما ماكماهون فقد قلق من ألا تكون المسألة مجرد قصر في الهواء، ويرجع ذلك إلى خدمته السابقة في الحكومة البريطانية في الهند التي كانت فكرة الاهتياج القومي هي قلقها الدائم. لقد قام ماكماهون بإخبار ويندهام ديديس أن مخاوفه محصورة ليس في فشل خطة الثورة العربية بل في نجاحها، ومن أن يشكل ذلك خطراً على بريطانيا.

وشرح ماكماهون لنائب الملك في الهند، الذي ادعى أن مصالحها قد أهملت في المراسلات مع الحسين، قائلاً: "كان علي بالضرورة أن أكون غامضاً، وذلك لأنه من ناحية ما لم ترغب الحكومة البريطانية في الالتزام بشيء محدد مستقبلاً، ومن ناحية أخرى كان أي تعريف مفصل لمطالبنا من شأنه أن ينفر العرب خوفاً". وادعى ماكماهون أن مفاوضاته مع الحسين لم تكن لتقر حقوق البريطانيين ولا تقيدهم في الوقت عينه بأي شيء. أقلق هذا التفسير نائب الملك في الهند الذي كتب إلى وزير الدولة لشئون الهند عن ادعاء ماكماهون قائلاً: "إن مسألة المفاوضات تلك هي مجرد كلام، فهي لن تقر حقوقنا كما أنها لن تقيد يدينا في ذلك البلد. ربما تكون تلك هي القضية في النهاية، خاصة إن استمر العرب في مساعدة العدو، لكنني لم أرغب في تقديم التعهدات بينما ليست هناك نية للوفاء بها".

في مطلع العام 1916 أرسل عزيز المصري زعيم الجمعية السرية العربية إلى اللورد كتشنر رسالة يقارب فيها القضية من الطرف الآخر، كتب المصري وبالفرنسية، لغة

الدبلوماسية، أن بريطانيا لن تتمكن من تحقيق مآربها في الشرق الأوسط الناطق بالعربية ما لم تعتزم منح شعوبه حرية في ممارسة استقلال كامل وحقيقي. أولئك الذين نطق المصري باسمهم لم يريدوا سيطرة ولا وصاية بريطانية، وهم لن يتقبلوا ما جاء كل من ماكماهون وكلايتون على تسميته استقلالاً، فقد طالبوا بشيء حقيقي. وأضاف المصري أنهم لن يقوموا بمساندة بريطانيا إن كانت لديها النية في حكمهم، وهو تماماً ما نوى ماكماهون وكلايتون أن يفعلاه. ألقى المصري الضوء على الزيف الذي يعتري موقف بريطانيا. لقد أراد كتشنر وأتباعه بشدة أن يكسبوا دعم العرب، لكنهم لم يرغبوا في الوقت نفسه أن يدفعوا الثمن الذي طلبه الأمير لقاء ذلك، وهكذا حاولوا أن يغشوا، وكان ذلك من خلال الادعاء بتلبية مطالب الحسين بينما في الحقيقة كانوا يعطونه قطعة نقد مزيفة بلغة لا معنى لها. ومع أن كلايتون وزملاءه جهلوا ذلك، إلا أن كلاً من المصري والفاروقي والأمير حسين كانوا أيضاً يعرضون على بريطانيا عملة مزورة. إذ لم يكن لدى الحسين جيشاً، كما لم يكن لدى الجمعيات السرية أتباع يُعرفون. أما حديثهم عن حشد عشرات أو مئات الآلاف من الجنود العرب من أجل قضيتهم، وسواء صدقوه هم أنفسهم أم لم يصدقوه، كان محض خيال.

الفاروقي، الذي وعد بثورة عربية فور وصوله، غير قصته مع حلول الخامس عشر من تشرين الأول، وذلك عندما التقى السير مارك سايكس. تحول الفاروقي إلى القول بأنه قد لا تكون هناك انتفاضة عربية، ما لم ترسو جيوش الحلفاء أولاً على الساحل السوري. أما الحسين الذي أمل أن تتولى بريطانيا القيادة العسكرية، فقد رفض أن يباشر الحركة، مدعياً أن القيام بانتفاضة هو أمر سابق لأوانه. وبعبارة أخرى لم يكن العرب ليفعلوا أي شيء قبل وصول الجيوش البريطانية إلى الساحة. سايكس الذي قبل بتلك التصريحات بشكل سطحي ودون التفكير بخلفيتها، خلص إلى أنه من الضروري لبريطانيا أن تقوم بغزو كل من سورية وفلسطين.

قطع الوعود للحلفاء في أوروبا:

في كانون الأول 1915 كتب سايكس تقريراً إلى حكومته بأمر كان علمه من الفاروقي في القاهرة، كان ذلك الأمر هو أنه إذا شنت القوات البريطانية في مصر غزواً على فلسطين وسورية، فإن ذلك من شأنه أن يشعل ثورة تصطف فيها القوات والمقاطعات العربية في الإمبراطورية العثمانية إلى جانب الحلفاء. لكن المشكلة أن بريطانيا كانت بحاجة لإذن من الفرنسيين لتحويل الموارد من الجبهة الغربية من أجل شن هجوم كهذا، وقام سايكس بإخبار مجلس الوزراء بأن عليهم أن يسعوا للحصول على إذن كهذا من الفرنسيين بأقصى سرعة. كانت فرنسا متصلبة الرأي ضد السماح بأي تحويل للموارد من أوروبا، ولم يكن ذلك دون سبب، ففي مطلع عام 1916 شنت ألمانيا هجوماً على فيردان، وقد أصبح ذلك الهجوم مع حلول عام 1918 أكبر معركة في تاريخ العالم. سقط في تلك المعركة سبعمائة ألف رجل من كلا الطرفين بين قتيل أو جريح أو مسموم بالغاز أو أسير في مدينة فيردان عام 1916، بالإضافة إلى مليون ومائتا ألف رجل في مدينة سومي، وهكذا لم تكن تلك سنة يسهل فيها على الحلفاء إرسال أي رجال إلى مكان آخر.

وفي ذات الوقت أثار سايكس قضية ذات صلة بالأمر، قال سايكس في تقرير له أن الشريف حسين كان قد تردد في الانضمام إلى صف الحلفاء خوفاً من أطماع الفرنسيين في العالم العربي. وتجسد الحل بنظر سايكس في إجراء مفاوضات مع الفرنسيين بهدف تهدئة هذه المخاوف. كما حذر سايكس من أنه إذا لم يجر حل هذه المشكلات عاجلاً مع الفرنسيين فقد يتم التخلص من الشريف وقتله على يد الأتراك، وربما تؤدي الأحداث في الأماكن المقدسة إلى إشعال حرب مقدسة حقيقية. إن الفكرة الراديكالية الجديدة التي جلبها سايكس

معه من الشرق الأوسط تجلت في كون العرب أكثر أهمية في كسب الحرب من الفرنسيين. بينما كانت فرنسا قوة صناعية متطورة قامت بتحريك ثمان ملايين رجل لخوض الحرب، كان الحسين ودون أي موارد صناعية أو مالية أو عسكرية أو بشرية قد جلب معه مجرد احتمال غير أكيد بإخلال الولاء في المعسكر العثماني. وبإلقاء نظرة على ما سبق نجد أن فكرة سايكس الجديدة افتقرت للتوازن، ومع هذا فقد حاولت حكومته إقناع فرنسا بتقديم التنازلات التي اعتقدها سايكس ضرورية.

كانت الحكومة البريطانية في الحقيقة قد بادرت مسبقاً بمخاطبة بهذا الشأن، فلم تكن بريطانيا قادرة على وعد الحسين بشأن سورية دون إذن فرنسا، ذلك أن وزير الخارجية السير إدوارد غراي كان أدرك اهتمام فرنسا الخاص بتلك المنطقة. ومن ناحية أخرى كان الفاروقي قد أقنع اللورد كتشنر وأتباعه بأن مطالب الحسين بسورية ينبغي أن تلبى، على الأقل إلى حد معين. لذا، وبعد تفويضها لماكماهون في العشرين من تشرين الأول 1915 بتقديم التعهدات للحسين، طلبت وزارة الخارجية البريطانية على الفور من الحكومة الفرنسية أن ترسل وفداً إلى لندن للتفاوض بشأن التخوم المستقبلية لسورية، بغية تحديد مدى حرية بريطانيا في التعامل مع الحسين. وهكذا، لم تكن رسائل ماكماهون وحدها ما نتج عن خديعة الملازم فاروقي، بل إن نتائج أخرى كانت أكثر أهمية، وبينها المفاوضات المذكورة مع فرنسا والمفاوضات مع روسيا وفيما بعد مع إيطاليا، والتي أدت نهايةً إلى اتفاق "سايكس - بيكو- سازانوف" وما تبعه من تفاهمات معاهدة الحلفاء السرية.

في عام 1915 أصدر "بيير إيتينيه فلاندين"، زعيم حركة "فَرْنَسَةِ سورية" في مجلس الشيوخ الفرنسي، تقريراً حول سورية وفلسطين، وهو تقرير أصبح فيما بعد البيان العام لما سمي الحزب السوري الذي كان بيكو بطلهُ. كان جدال فلاندين في تقريره على أن سورية وفلسطين تشكلان بلداً واحداً ساهمت فرنسا لقرون عدة في منحه شكله، وذلك إلى حد أنه كان بمثابة فرنسا الشرق الأوسط. عادت فكرة فلاندين تلك إلى ما قارب ألف عام سلف، وتحديداً إلى الحملات الصليبية وتأسيس الممالك الصليبية اللاتينية في سورية وفلسطين.

كتب فلاندين: أنه كان من المفروض على فرنسا أن تمضي في "مهمتها التاريخية" هناك. وزعم أن الثروة المحتملة في المنطقة ضخمة جداً، وعليه، ولأسباب اقتصادية بالإضافة إلى أخرى تاريخية وجغرافية، كان من الحيوي للإمبراطورية الفرنسية أن تمتلكها. ومن ناحية أخرى قال فلاندين أن السيطرة على سورية وفلسطين كانت أمراً حيوياً لأسباب استراتيجية أيضاً، ففي وجهة نظر موازية لتلك الخاصة بكتشنر حول مكة والخلافة، زعم فلاندين أن دمشق كانت ثالث أقدس مدينة في الإسلام، وأنها كانت المركز المحتمل لإسلام عربي، لا عثماني. وهكذا لم يجرؤ الفرنسيون على ترك قوة أخرى تدير دمشق وتستخدمها، ربما ضد فرنسا. كما ادعى فلاندين أن سورية وفلسطين كانت كوحدة واحدة فرنسية قلباً، وأن سكانها كانوا راغبين بالإجماع في أن يحكموا من قبل فرنسا.

لقد قام الفرنسيون بتضليل أنفسهم، فمناهضة الحكم الفرنسي كانت حادة بين الطبقات المثقفة في سورية، فيما عدا الموارنة، وهم طائفة الروم الكاثوليك ذات المنسك الشرقي والتي كانت تحت الرعاية الفرنسية. اعتقد سايكس ورفاقه في القاهرة أن الفرنسيين كانوا يعمون أنفسهم عندما تجاهلوا هذه المعارضة الشديدة. ومع ذلك، لم ير كلايتون وزملاؤه أنهم كانوا يضللون أنفسهم بنفس الطريقة عندما ظنوا أن شعوب تلك المناطق كانت متحمسة في رغبتها بأن تحكم من قبل بريطانيا . وضع بيكو مسودة تضم توجيهاته الخاصة فيما يتعلق بالمفاوضات، مبيناً فيها الخطوط العريضة لإستراتيجية تهدف لكسب الامتيازات التي أرادها من البريطانيين. أوضحت تلك التوجيهات أن بيكو كان يفضل الحفاظ على الإمبراطورية العثمانية سليمةً، وذلك لأن "ظرفها الهش" قدم لفرنسا "مجالاً غير محدود" لتوسع فيه نفوذها الاقتصادي. لكن التقسيم كان قد أصبح أمراً محتوماً، لذا كان من الأفضل لفرنسا تولي حكم سورية وفلسطين رغم أنها كانت ستقطع أوصال الإمبراطورية العثمانية بفعل ذلك.

وأدركت وزارة الخارجية الفرنسية أن حكم الجزء الداخلي من سورية كان من شأنه أن يرهق الموارد الفرنسية، وكان أكثر ما رغب فيه بيكو وحكومته هو ترسيخ الحكم

الفرنسي المباشر فقط على خط ساحل البحر المتوسط وإقليم لبنان. أما ما تبقى من سورية فحكم غير مباشر من خلال حكام عرب تحركهم فرنسا كالدمى. ونصت خطة بيكو على التظاهر أمام سايكس بأن فرنسا تصر على الحكم المباشر على كامل الأراضي السورية، وهكذا يستطيع بيكو أن يحصل على بعض الامتيازات مقابل تخفيض مطلبه. وقد تلخص أمل بيكو فعلياً في توسيع نفوذ فرنسا باتجاه الشرق، امتداداً من دمشق إلى مدينة الموصل العراقية. بينما كان يخطط سراً للحصول على الموصل، لم يعلم بيكو أن كتشنر وسايكس كانا يخطط سراً أيضاً لأن يعطوه إياها. لقد أرادا أن يمتد النفوذ الفرنسي من ساحل المتوسط غرباً ماسحاً الطريق إلى الشرق، وذلك لكي يصبح هذا النفوذ موازياً ومتاخماً للمناطق الروسية، وهكذا تشكل المنطقة الفرنسية درعاً للبريطانيين ضد روسيا. خطط البريطانيون أنه وبهذه الطريقة ستحقق فرنسا وروسيا توازناً فيما بينهما، فيقوم الشرق الأوسط الفرنسي، تماماً كسور الصين العظيم، بحماية الشرق الأوسط البريطاني من أي هجوم من قبل البرابرة الروس في الشمال. ربما كان ستورس من اقترح هذا المفهوم على كتشنر، لكنه أصبح جزءاً محورياً من خطته الإستراتيجية الخاصة بشرق ما بعد الحرب. كانت بريطانيا على استعداد للتضحية بأطماعها في الموصل، حيث كانت التوقعات قوية بوجود الثروات النفطية، وذلك في سبيل وضع فرنسا في الخط الأمامي، في نقطة يبقى فيها الاحتمال قائماً بهجوم روسي يوماً ما. كان رأي وزارة الحرب البريطانية أنه "من وجهة نظر عسكرية كان مبدأ حشر سور من أراض فرنسية بين المنطقة البريطانية والقوقاز الروسية ليبدو بكل أشكاله أمراً مرغوباً فيه".

على الجانب البريطاني من المفاوضات أراد سايكس موافقة فرنسا على هجوم يشن من مصر. كما أراد كتشنر إقليم إسكندرون وموافقة تمكن بريطانيا من غزو الإمبراطورية العثمانية في ذلك الإقليم. وكان سايكس يحمل موجزاً من القاهرة ينص بأن يبقي على المدن السورية التي كان يجرى وعد الشريف حسين بها. كما أن أحداً في الحكومة البريطانية لم يرغب في رؤية أي قوة عظمى أخرى ذات نفوذ مستتب في عالم ما بعد الحرب تتربع على

الطريق إلى الهند. كانت تلك أجندة مليئة بالتحديات وخاصة بالنسبة إلى سايكس المبتدئ في عالم السياسة. وخشي البريطانيون من ألا يساوم بيكو على مطلب فرنسا في ممارسة حكم مباشر على كامل الأراضي السورية، بينما خشي الفرنسيون من ألا يسمح لهم بحكم أي منها، ولا حتى الساحل اللبناني. وجادل بيكو أن مسيحيو لبنان لن يسمحوا حتى بحكم اسمي لأمير مكة عليهم، بينما حذر "بول كامبون" السفير الفرنسي في لبنان من أن الحكم الفرنسي في لبنان سيكون ضرورياً من أجل تفادي اندلاع حرب دينية: "يكفي أن نعلم حدة الخصومات بين الطوائف والأديان العديدة في الشرق لكي نتنبأ بعنف الاقتتال الداخلي الذي سيندلع في لبنان فور غياب سلطة خارجية تقوم بضبطه".

في نهاية المفاوضات حصل كل من سايكس وبيكو على ما أراده من الآخر. حيث كانت فرنسا ستحكم إقليم لبنان، وتمارس نفوذاً حصرياً على باقي سورية. ونجح سايكس في منح فرنسا، كما نجح بيكو بالحصول لها على، مجال نفوذ يمتد حتى الموصل. أما مقاطعتا بغداد والبصرة فكانتا من نصيب بريطانيا. من ناحية أخرى شكلت فلسطين حجر عثرة في طريق المفاوضات، فقد أرادها سايكس، وخلافاً لرغبة كتشنر، أن تكون لبريطانيا، بينما صمم بيكو على الحصول عليها لفرنسا. وفي النهاية تمكن الطرفان من الوصول إلى تسوية بهذا الشأن. كان الاتفاق أن تحصل بريطانيا على موانئ عكا وحيفا بدلاً من إسكندرون التي فضلها كتشنر بإضافة إلى شريط من الأرض يقام فيه خط حديدي يمتد من تلك الموانئ وإلى إقليم الرافدين، بينما يقع ما تبقى من فلسطين تحت نوع من الإدارة الدولية. أما ما تبقى من أراض الشرق الأوسط الشرق الأوسط، مستثنىً منه فلسطين والمناطق التي تمارس عليها بريطانيا وفرنسا حكماً مباشراً، فكان سيشكل دولة أو اتحاد دول أو ولايات عربية مستقلة اسمياً لكنها في الحقيقة مقسمة إلى مناطق نفوذ فرنسية وبريطانية.

لم يكن الاتفاق الذي توصل إليه سايكس وبيكو يصبح ساري المفعول إلا بعد إعلان الثورة العربية. ولما كان أي من بيكو وكامبون مقتنعاً بأن الحسين كان سيساهم بشيء

ذي قيمة في قضية الحلفاء، أخبر الاثنان وزير الخارجية أن يصادق على اتفاق سايكس ـ بيكو الأولي الذي تم الخلوص إليه في الثالث من كانون الثاني1916 في أقرب وقت ممكن، وذلك قبل أن تسنح الفرصة للبريطانيين بأن يصحوا لأمر العرب فيندموا على التنازلات الكبيرة التي قدموها لفرنسا مقابل حرية التعامل مع الحسين.

اعتقد السير مارك سايكس أنه كسب للعرب ما طالب به كل من الحسين والفاروقي، فهو صور العرب على أنهم يريدون اعترافاً بجوهر وحدتهم، ولكن من ناحية رمز ليس إلا، بينما في الممارسة العملية، قال سايكس أن هذه الوحدة لن تتماشى بانسجام مع طبيعتهم كأمة، كما أنها لن تثبت جدواها من وجهة نظر مالية وإدارية. كان سايكس قد أخبر مجلس الحرب: أنه ليس لدى العرب "روح وطنية بالمعنى الذي نعرفه نحن للكلمة، إلا أن لديهم حساً بالكرامة العرقية، الذي هو أمر جيد". وأضاف سايكس: أنه كان ينبغي لهم يقنعوا "باتحاد دول أو ولايات ناطقة باللغة العربية تحت حماية أمير عربي". لقد فشل سايكس في أن يدرك أن الحسين والجمعيات السرية كانوا يطلبون دولة عربية موحدة، تماماً كما كانوا يطلبون دولة مستقلة بالكامل، وليس محمية أوربية.

لقد أساء سايكس فهم رفاقه البريطانيين في القاهرة أيضاً، فخلف تلك الواجهة من الاضطلاع والخبرة كان سايكس شخصاً بريئاً تعوزه الحنكة، لقد اعتقد أن الناس يعنون ما يقولون، لقد أخبره كلايتون بشكل مباشر وعن طريق أوبري هربرت أنه من المهم لقضية الحلفاء أن يوعد الحسين بكل من دمشق وحمص وحماه وحلب كجزء من الاتحاد العربي. وعليه طلب سايكس من بيكو أن يوافق على ذلك، وتخيل أنه فاز بموافقة بيكو، جاهلاً أن بيكو كان يود منحه إياها مسبقاً. نص اتفاق "سايكس ـ بيكو" على أن تستثنى تلك المدن الأربع من منطقة الحكم الفرنسي المباشر، وأنها بدلاً من ذلك ينبغي أن تقع ضمن نطاق الدولة أو الولايات العربية المستقلة، التي كانت لتخضع رغم ذلك للنفوذ الفرنسي طبعاً. بدا لسايكس أنه حاك الالتزامات اتجاه فرنسا والعرب بحيث تتناسب مع بعضها البعض، وأنه أيضاً أمن بالضبط التنازل الذي طلب منه زملاؤه في القاهرة أن يحصل عليه من فرنسا.

كان سايكس قد ركز على تلبية ما أخبره به زملاؤه في القاهرة على أنه مطالب الحسين، لكنه لم ير أن خلف تلك المطالب كان بريطانيو القاهرة يدفعون بمطالب خاصة بهم إلى الأمام. فما لم يفهمه سايكس هو أنه عندما قال كلايتون وستورس: أنهما يريدان سورية الداخلية للعرب، فقد عنيا في الحقيقة أنهما يريدانها لبريطانيا ولأنفسهم كممثلين لبريطانيا في المنطقة يتقدمون خلف واجهة عربية، وعندما قالا أنهما أراداها مستقلة فقد عنيا أنهما يريدانها تحت الإدارة البريطانية وليس الفرنسية.

كما لم ير سايكس أن مناطق سيطرة الحسين في سورية كانت ستصبح مستقلة لتكون تحت مشورة المسئولين الفرنسيين أكثر من المسئولين البريطانيين. ومع ذلك، فقد رأى بريطانيو القاهرة اختلافاً شاسعاً بين الإدارتين الفرنسية والبريطانية. لقد اعتقد كلايتون وزملاؤه ولعدة أسباب أن المسئولين الاستعماريين الفرنسيين يعجزون عن ترك بلد يحتفظ بشخصيته الخاصة. ورأى البريطانيون ما أسماه الفرنسيون "مهمة نشر الحضارة" على أنها عقيدة تنص على ربط الدول وضمها إلى السيطرة الفرنسية. ولطالما بدت تلك المهمة أنها تتضمن فرض اللغة والثقافة الفرنسيتان على مجتمع محلي. بينما وبالمقارنة التزم البريطانيون في مصر وأماكن أخرى بأنفسهم وعاشوا في نواديهم ومجمعاتهم السكنية الخاصة بهم، وعدا عن الإشراف على إدارة الحكومة فقد تركوا البلد وشعبه في حالهما. كان ذلك في عيون كلايتون وزملائه أعلى درجات الاستقلال التي قد تطمح إليها الشعوب العربية. وكما جاء بعد عدة سنوات على لسان أحد زملاء كلايتون متحدثاً إلى مجموعة من الطلاب في إحدى الكليات الحربية البريطانية: فإن المثقفين العرب اعتبروا الحكم البريطاني "البديل اللائق الوحيد" عن الحكم العثماني.

لقد رأى كلايتون وزملاؤه أن الوجود الفرنسي يعني سياسة ضم البلدان، أما الوجود البريطاني فيعني الاستقلال. وعليه فقد اعتبروا اتفاقية سايكس - بيكو خيانة للعهد الذي قطعوه للحسين بمنح الاستقلال للاتحاد العربي المقترح، إلا أنهم لم يخبروا سايكس بذلك. ما طمح إليه أتباع كتشنر كان أن يحكموا سورية بأنفسهم، واعتقدوا أن سايكس خذلهم.

لكنهم لم يعبروا عن الموضوع بهذه الطريقة، بل قالوا: أن سايكس خذل العرب، كما لو كان العرب هم من رغب في أن تحظى بريطانيا بحكم سورية وليس أتباع كتشنر أنفسهم. ومهما يكن ما عناه اتفاق سايكس ـ بيكو لهما سياسياً، وربما شخصياً، فقد رأى كلايتون وستورس أن سايكس كان قد أوصد بذلك الباب في طريق أي احتمال مستقبلي لقيامهم بتشكيل إمبراطورية مصرية جديدة. كانت مستعمرة سيملا قد أشاعت في وقت سابق مطالبتها بحكم مناطق بلاد الرافدين القريبة منها، وهكذا كانت بغداد والبصرة "المنطقة البريطانية الرئيسية في اتفاقية سايكس ـ بيكو" ستحكم من قبل خصم القاهرة، ألا وهو حكومة الهند. بينما سلمت سورية التي كان من الممكن أن تقع في المجال المصري إلى فرنسا. وهكذا لم يفتح الاتفاق المجال أمام القاهرة والخرطوم ليوسعا نفوذهما إلا في الأراضي الجافة القاسية لشبه الجزيرة العربية. وبالنسبة إلى كتشنر فقد كان ممكناً أن يعين بعد الحرب كنائب للملك في الهند، لكن كلايتون وستورس كانا مختصين بالشأن العربي، وكانا مقيدين نفسياً ومهنياً بحظوظ مقر القيادة البريطانية في القاهرة. لقد استطاعا بالكاد مساعدة سايكس فيما فعله، لكنهما كانا مفزعين جداً مما نتج عن صنيعه.

لم يفهم سايكس مطلقاً أن رفاقه في القاهرة حملوا تلك الأفكار، لقد ظن أنه قام بما طلبوه، إذ ظن أنه فاز بسورية الداخلية للعرب، غير مدرك أن رفاقه في مصر رأوا أنه أضاعها. كما أنه لم يشك للحظة أن القاهرة كانت تسعى إلى تقويض اتفاق سايكس ـ بيكو الذي كان فخوراً به. وكان من السخرية أن يصبح المكتب العربي، الذي قام سايكس بإيجاده، مركزاً تحاك فيه المكائد لتدمير ذلك الاتفاق. كان أوبري هيربرت، الصديق القديم لسايكس، قد عمل مع المكتب العربي في القاهرة، وهكذا علم هو، بينما لم يعلم سايكس، بأن كلايتون كان مؤمناً وبمرارة بأن اتفاق سايكس ـ بيكو جعل من السياسة العربية في القاهرة خرقة بالية. وألقى هيربرت باللائمة على بيكو، فكتب قائلاً: "أخشى أن يكون الخنزير بيكو قد خذل مارك سايكس بشدة. لقد أخبرت سايكس أني توقعت حصول ذلك. إني لآسفُ بشدة على الأمر بحد ذاته وعلى سايكس، كما يؤسفني أن يشكل ذلك نقطة لصالح

الفيكتوريين القدامى، الذين سوف يقولون الآن: "لقد قلنا لك ذلك، هذا ما ينتج عن تجاهل أساسيات الدبلوماسية، وترك الهواة يجربون حظهم في مفاوضات هامة ودقيقة".

وافقت الحكومتان البريطانية والفرنسية على اتفاق سايكس ـ بيكو في مطلع شهر شباط 1916. إلا أن بنوده وحتى وجوده بقيا سراً. لم تفشى حقيقة توصل الحلفاء إلى اتفاق شرق أوسط ما بعد الحرب إلا بعد حوالي عامين تلياً. لقد عبر بعض مسئولي لندن القلة الذين علموا بأمر الاتفاق عن تحفظاتهم حوله، وكان التذمر البريطاني الشائع هو من أن الاتفاق تخلى عن الكثير لصالح الفرنسيين. قدم سايكس العديد من التبريرات التي عزا إليها تخليه عن الكثير لأجل الفرنسيين، لكن لم يمض وقت طويل قبل أن يتهاوى بعض تلك التبريرات. أحد هذه المبررات كان رغبته بأن يفوز بموافقة الفرنسيين على مقترح القيادة البريطانية في القاهرة بشأن غزو سورية وبالتالي إشعال شرارة الثورة العربية التي وعد بها الفاروقي. لكن رئيس الوزراء، وتحت إصرار الجنرالات على التركيز على الجبهة الغربية في أوروبا، استبعد خيار القيام بشن حملة شرق أوسطية جديدة وذلك بسبب ما كان ليترتب عليها من تحويل للموارد.

ثار سايكس من قرار رئيس الوزراء، وفي مجلس العموم البريطاني ألقى سايكس الغاضب خطاباً شجب فيه قيادة آسكويث واصفاً إياها بالمشوشة، ومطالباً بوضع لجنة رباعية الأعضاء من مجلس الوزراء يكون من شأنها إدارة الحرب. لقي خطاب سايكس الذي ألقاه في وقت ترنح فيه وضع رئيس الوزراء قبولاً وشعبية واسعتين. كما أوصله ذلك الخطاب إلى لقاءين أثبتا أهميتهما في تسلق سايكس سلم السياسة، جمعه اللقاء الأول مع لويد جورج، بينما كان الآخر بينه وبين الحاكم الأسبق لمستعمرة جنوب أفريقيا اللورد ميلنر وجماعته المتنفذة، بمن فيهم جيفري روبنسن محرر مجلة التايمز. ورغم فشله في تحصيل موافقة على غزو سورية، رأى سايكس من المهم أن تختتم الترتيبات مع فرنسا على الأساس الذي جرى الاتفاق عليه. لقد حقق اتفاق سايكس ـ بيكو ما أراد كتشنر تحقيقه على الأقل، وهو احتواء روسيا في شرق أوسط ما بعد الحرب، كما أن سايكس بات مقتنعاً

بأن حل الخلفاء لخلافاتهم ووصولهم إلى اتفاق محدد هو أمر جيد بحد ذاته. كانت مصادقة الروس على الاتفاقية مطلوبة، وعليه، كانت مهمة سايكس التالية هي اللحاق ببيكو، الذي كان قد سبقه إلى بيتروغراد في روسياً، وذلك للمساعدة في تأمين موافقة الروس على اتفاقهما.

ضمت نسخة الاتفاق التي حملها سايكس و بيكو إلى بيتروغراد إغفالاً مثيراً للفضول. ففيما يخص فلسطين، أخذت الوثيقة بعين الاعتبار مصالح فرنسا وبريطانيا والحلفاء الآخرين، إضافة إلى الزعيم العربي المسلم الأمير حسين، إلا أن ذكراً لم يرد لمصالح شعب أرض الكتاب المقدس، اليهود. ذلك مع أن الحركة الصهيونية السياسية وهي الحركة اليهودية المنظمة التي تهدف إلى عودة الشعب اليهودي كأمة إلى فلسطين كانت قد باتت آنذاك قوة فاعلة على مستوى العالم لعقدين أو ثلاثة. لقد تابعت قضية عودة استيطان اليهود على أرض فلسطين خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ويحلول العام 1916 كان ثمة عدد كبير من السكان اليهود يعيشون ويعملون هناك أي في فلسطين .

قبل أن يشد رحاله إلى روسيا، لفتت انتباه سايكس ملاحظة بهذا الشأن وجهها له الكابتن وليم ريجينالد هول رئيس استخبارات القيادة البحرية. اعترض هول على المغريات التي قدمت للعرب ممثلين بالحسين، وقال أنه ينبغي على البريطانيين إنزال قوات لهم على أرض فلسطين، لأنه بهذه الطريقة وحسب سيصطف العرب إلى جانب الحلفاء. لقد زعم هول أن"القوة هي الدعاية الأفضل للعرب" وبالإضافة إلى ذلك فإن قطع الوعود للعرب قد تتم معارضته من قبل اليهود الذين كان لديهم "مصالح مادية وسياسية قوية في مستقبل ذلك البلد". صعق سايكس بسماع ذكر اليهود، فحتى ذلك الوقت لم يكن قد أدخلهم في الحسابات. لذلك وقبل مغادرته إلى روسيا اتصل سايكس بوزير الداخلية هيربرت صموئيل الذي كان يهودياً، آملاً الحصول على معلومات حول الحركة الصهيونية.

سيبقى في ذاكرة التاريخ أن مفاوضات سايكس وبيكو سوت خلافاتهما حول فلسطين بالموافقة على وضع معظمها تحت حكم دولي تحدد صيغته الدقيقة بعد المشاورة مع المهتمين من الحلفاء الآخرين روسيا وإيطاليا ومع الحسين أمير مكة. لكن ـ مع ذلك ـ فقد أقلقت تعليقات الكابتن هول سايكس من أن هذا العامل اليهود كان خارج الحسابات تماماً: لم يكن سايكس وبيكو قد أخذا بعين الاعتبار احتمال أن يكون اليهود معنيون بمستقبل فلسطين السياسي.

خشي سايكس أنه إن ذكر هذا الإغفال لبيكو فقد يفهمه الأخير تراجعاً عن الاتفاق. لذا سعى سايكس جاهداً لدى وصوله إلى بيتروغراد لتأكيد حسن نيته. وببراءته لم يعلم سايكس أو حتى يشك بأن الحكومة الفرنسية كانت بذلك الوقت قد التفت عليه أصلاً لتنقض تسوية فلسطين التي اتفق عليها. في الخامس والعشرين من شهر آذار مارس 1916 بادر رئيس الوزراء الفرنسي آغيستيد بيغيان إلى الدخول في مفاوضات سرية مع الروس، أمن من خلالها الفرنسيون موافقة روسيا على أن يكون الحكم الدولي على فلسطين حكماً غير فعلي وأن يتم تنصيب حكم فرنسي عليها بدلاً عن ذلك. في السادس والعشرين من شهر نيسان أبريل 1916 جرى تبادل سري للمذكرات بين فرنسا وروسيا، ووضع ذلك الخطوط العريضة لاتفاق بين الحكومتين حول مناطق نفوذهما في الأراضي العثمانية، وتمخض ذلك التبادل عن تعهد روسي لفرنسا بأن "تدعم في مفاوضاتها مع الحكومة البريطانية مخططات الحكومة الفرنسية في فلسطين".

لم يكن الروس يشعرون بالتعاطف مع اليهود أو مع مطالبهم، وعندما وصل سايكس إلى بيتروغراد أقنعه مضيفوه القياصرة بأن اليهود الصهاينة كانوا يشكلون قوة عظمى ومعادية في روسيا. منذ ذلك الوقت سيطر على سايكس اقتناع بأن اليهود يشكلون قوة في كثير من الأماكن العظمى وربما يقومون بتخريب قضية الحلفاء. لكنه وعلى خلاف الروس، اقتنع بمحاولة الفوز بولائهم. أرسل الرجل تقريراً إلى وزارة الخارجية يقول فيه أنه أخبر بيكو بما يلي: "بينما لا توجد لبريطانيا مصلحة في الحصول على فلسطين، شكلت تلك

المنطقة مأرب الصهاينة، وينبغي على الحلفاء استمالتهم إذا كانوا يودون أن يحظوا بفرصة لكسب الحرب. كانت فكرته الخاصة تقضي بأن يعرض على الصهاينة مؤسسة توطين، وهي تقوم بشراء الأراضي وإقامة المستوطنات عليها، في فلسطين". وكان سؤاله لوزارة الخارجية هو: "هل تكفي مؤسسة توطين؟". وعلى هذا السؤال جاءت الإجابة قوية اللهجة من وزارة الخارجية تقول أن عليه أن يحتفظ بأفكاره لنفسه. يبدو جلياً أن وزارة الخارجية لم ترد أن يتدخل سايكس في مسألة كان من الواضح أنه لا يعلم عنها شيئاً.

في طريق عودته إلى لندن، في شهر نيسان أبريل 1916، اتخذ سايكس خطوات إضافية في سبيل الحصول على معلومات حول الصهيونية، فالتقى مجدداً "بصموئيل" الذي عرفه إلى "د. موشي غاستر" الحبر الأعظم للجالية اليهودية الإسفرديمة، وهم اليهود الشرقيون الذين عاش أجدادهم في إسبانيا والبرتغال خلال العصور الوسطى. تبعاً لما قاله سايكس: "فإن غاستر فتح عينيّ على معنى الصهيونية". ومن ثم قام سايكس بدوره بتعريف غاستر إلى المفاوض الفرنسي جورج بيكو، مقترحاً عليه أن تعمل كل من فرنسا وبريطانيا مع بعضهما كراعين للعرب واليهود، وذلك بدلاً من أن تعمل فرنسا وبريطانيا إحداهما بمعزل عن الأخرى في الشرق الأوسط. إلا أن أياً من غاستر أو مقترح سايكس لم يترك انطباعاً جيداً لدى بيكو الذي تمسك بمخططاته الخاصة حول المنطقة.

في وقت بدا فيه إحراز نصر حاسم من قبل الحلفاء احتمالاً، في أحسن أحواله، بعيد المنال، بدأ سايكس يقلق من أن تقوم القوى اليهودية بترجيح كفة الألمان والأتراك أكثر. فحاول سايكس إقناع بيكو أنه إذا فشل الحلفاء في تقديم موضع لليهود في فلسطين فقد تخسر فرنسا الحرب، كما ستخسر معها مدناً ومقاطعات في فرنسا نفسها، وهو أمر يحمل من العواقب على الفرنسيين أكثر مما قد تحمله خسارة فلسطين، لقد حثه على إخبار حكومته بأن إنقاذ مدن باريس وفيردان واستعادة مقاطعة "الألزاس" الفرنسية لهي أمور تستحق عناء تقديم بعض تنازلات في الشرق الأوسط.

بينما كان سايكس على طول الفترة الممتدة منذ ما قبل رحلته إلى بيتروغراد إلى ما بعدها في خضم عملية استكشاف للقضية الصهيونية، كان هذا أيضاً حال وزارة الخارجية في لندن. لقد شجعها على ذلك صديق سايكس القديم فيتزموريس، الذي ارتاد ذات المدرسة مع سايكس واكتسب الكثير من ذات الآراء والأفكار والتحيزات التي كانت لدى سايكس. ولربما يبقى في ذاكرة التاريخ أنه ومن بين أعضاء الحكومة البريطانية كان هذا الرجل فيتزموريس هو المصدر الرئيس للمغالطة التي وقعت جرائها حكومة الباب العالي في قبضة اليهود. في قيادة البحرية البريطانية وفي مطلع العام 1916 توصل فيتزموريس إلى فكرة تعكس الآية: فقد قام بحثّ زميل له في الخارجية، وهو رفيق دراسة آخر يدعى "هيو أوبيرن"، على أن يقترح ما يلي: "إذا استطعنا أن نقدم لليهود ترتيبات معينة حول فلسطين تجذبهم بقوة نحونا، فربما سنكون وبشكل مقنع قادرين على أن نحرز معهم صفقة تسحب دعمهم لحكومة الأتراك الشبان والتي عندها ستنهار أوتوماتيكياً". وأصبح الأمر مشابهاً لما جرى مع بريطانيي القاهرة بالنسبة إلى الجمعيات العربية، فتماماً كما اعتقد هؤلاء أنه كان بإمكان الجمعيات العربية القوية والغامضة الإطاحة بالأتراك الشبان، اعتقد بريطانيو لندن أن بمقدور الجمعيات اليهودية القوية والغامضة أن تقوم بالأمر ذاته.

يبدو واضحاً أن أوبيرن اعتزم متابعة المسألة بنفسه في وزارة الخارجية، لكنه لم يحظ بفرصة لفعل ذلك، فقد توفي في ربيع العام 1916. وهكذا أصبحت تلك المهمة لسايكس ليثير قضية الصهيونية ضمن أروقة البيروقراطية البريطانية، مع أنه لم يعلم إلا القليل عن اليهود وشئونهم. لقد اقتنع سايكس، كما فعل فيتزموريس، منذ الصغر بوجود مجتمع يهودي عالمي متماسك، يتحرك عبر طرق خفية ليسيطر على العالم. في بريطانيا كان المرجع الأكاديمي الأول حول الشرق الأوسط هو أستاذ اللغة العربية في جامعة كامبردج "إدوارد غرانفيل براون"، والذي تعهد سايكس كتلميذ وأشاد به بعدة نواح، إلا أن براون علق على الأمر قائلاً: "إن سايكس يرى اليهود في كل شيء".

مع هذا لم تكن مسألة الصهيونية أهم القضايا التي عالجها سايكس في مدينة بيتروغراد الماطرة سنة 1916. لقد كانت الخطوط العريضة لتسوية الشرق الأوسط هي القضية الرئيسية. لدى وصوله وجد سايكس أن القادة الروس رأوا، كما رأى المسئولون في لندن، أن ما كانت توعد به فرنسا هو أكثر من اللازم. رداً على ذلك، شرح السفير الفرنسي "موريس باليولوغ" لوزير الخارجية الروسي أن ما جعل بريطانيا تدفع فرنسا لتوسع مطالبها إلى هذا الحد هو أنها أرادت التزود بحاجز حماية من الروس. كان ذلك صحيحاً تماماً، لكن وزارة الخارجية البريطانية اهتاجت لأن الروس علموا به. فأمطرت بيتروغراد بوابل من الاستنكارات الرسمية. وفيما بينها كان وصف مسئولو الخارجية البريطانية لباليولوغ بأنه: "شخص فاسد فعلاً".

كانت خديعة الفاروقي انطلت على بريطانيي القاهرة الذين آمنوا تماماً بفاعلية الجمعيات العربية السرية، فقاموا بإقناع لندن بأن الحسين يستطيع هدم الإمبراطورية العثمانية. وفي الحقيقة كان ذلك هو السبب الذي جعل حكومة الائتلاف البريطانية برئاسة آسكويث تقدم كل تلك الالتزامات التي وضعت تحت الرهن مستقبل شرق أوسط ما بعد الحرب. لكن هل كان ذلك يستحق هذا الثمن؟ .. بعد مرور بضعة أسابيع على اتفاق "سايكس - بيكو- سازانوف" كانت بريطانيا ستكتشف الإجابة.

نصر الأتراك عند دجلة:

بينما كان المكتب العربي في القاهرة ينتظر على أمل أن يقوم العرب بتمرد يسقط الإمبراطورية العثمانية، طلب إليه أن يساعد الهند البريطانية في تصفية مشروع مريك بل هو كارثة أخرى في الحرب ضد تركيا، كان نموذج مصغر عن غاليبولي إلا أنه كان أشد عاراً، ويتم على سواحل نهر دجلة في إقليم بلاد الرافدين.

قبل شهر من اندلاع الحرب العثمانية في خريف العام 1914، كانت لندن قد أمرت بإرسال قوة من الهند إلى الخليج العربي لتكون على أهبة الاستعداد لحماية موارد النفط البريطانية في بلاد فارس في حال تم تهديدها. كان الغرض المبدئي منها في حال نشوب حرب أن تقوم بتأمين الحماية لمصفاة النفط في عبدان، وهي جزيرة إيرانية في شط العرب، ملتقى نهري الفرات ودجلة ومصبهما في الخليج العربي. في السادس من تشرين الثاني نوفمبر 1914، وهو اليوم الذي تلى إعلان بريطانيا الحرب على تركيا، تقدمت هذه القوة، وبعد قصف قصير من القارب الشراعي البريطاني الحربي أودين سقط الحصن التركي الواقع في منطقة الفاو على فم شط العرب، وبعد أسبوعين قامت عدة آلاف من القوات البريطانية باحتلال مدينة البصرة الواقعة على بعد 75 ميلاً شمال النهر. مع أن القوة الهندية البريطانية رست في إقليم الرافدين، فهي لم تفعل ذلك من أجل حماية بلاد فارس المجاورة من الهجوم.

كانت المقاومة التركية هشة، فجبهة البصرة كانت تبعد مئات الأميال عن المراكز الرئيسية للقوات العثمانية وإمداداتها بالقرب من بغداد، وبما أن قوات الحملة القادمة من الهند البريطانية عملت على تمكين موقعها في البصرة فقد تمكنت هذه القوات من تجنب أي

هجوم تركي معاكس بسهولة. أدى تقهقر الأتراك إلى جر القائد البريطاني "السير جون نيكسون" إلى العمق الموحل لإقليم الرافدين. كان نيكسون قائداً طموحاً جرى تعيينه حديثاً ووصل في شهر نيسان أبريل 1915. أخذ نيكسون يرسل أحد ضباطه الميدانيين وهو اللواء "تشارلز فير فيريرس تاونشيند" أبعد فأبعد على طول النهر، وذلك في سعي لإحراز انتصارات جديدة. إلا أن أوامره لتاونشيند افتقرت إلى الحس الجيد في الاتجاه أو في الهدف الاستراتيجي. وفي النهاية وجه نيكسون أوامره إلى القوات، رغم شك تاونشيند، أن تواصل المسير حتى بلوغ بغداد. إن تقدماً ناجحاً من البصرة إلى بغداد كان ليتطلب تمكناً في الدعم اللوجستي ووفرة في الجند وآليات النقل النهري والتجهيزات الطبية وعتاد المدفعية والإمدادات، وهي أمور لم تكن القيادة البريطانية في الهند قد وفرتها لقوات هذه الحملة. ولما كانت تلك القوات تتقدم في بلد تتقاسمه المستنقعات والصحارى ويخلو من أي طرقات أو سكك حديدية، فقد كانت مرغمة على إتباع المجرى المتعرج الضحل لنهر دجلة الغادر، وهذا يستدعي وجود أساطيل صغيرة من قوارب نهرية تتناسب وذلك النهر. ولما كانت المنطقة تغص بالحشرات المؤذية، حيث كانت هناك أسراب جنونية سامة من الذباب والبعوض، فهذا يستدعي وجود مشاف متنقلة وإمدادات طبية. وبينما كانت القوات التركية الضعيفة في البصرة تقع على نهاية خط الإمدادات التركي الطويل، ففي بغداد كان العكس تماماً، فقوات تاونشيند كانت ستصبح على نهاية خط الإمدادات البريطاني الطويل، وهذا يستدعي أن يجلبوا معهم مؤناً كافية من الطعام والذخيرة.

مع أن قواته افتقرت إلى هذه الضرورات الواضحة، تابع تاونشيند الذي كانت موهبته في القيادة تقارب العبقرية في شق طريقه بصعوبة باتجاه النصر، لكن انتصاره النهائي، إذا صح التعبير، وذلك في مدينة طيسفون – Ctesiphon الواقعة حوالي 25 ميلاً إلى الجنوب الشرقي من بغداد ومئات الأميال من المياه النهرية عن قاعدة إمدادات تاونشيند في البصرة، كان نصراً فادح الثمن بذل فيه تاونشيند أكثر من قيمته. لقد خسر نصف القوة الصغيرة التي كانت معه. وليلة الخامس والعشرين من شهر تشرين الثاني

نوفمبر بدأ تاونشيند بالانسحاب. على الجانب العثماني، كان الفريق الأول الألماني "كولمان فون دير غولتز" قد تولى القيادة العامة للقوات العثمانية في إقليم الرافدين. ووصل خبر ذلك إلى تاونشيند الذي كان ينظر إلى غولتز كأحد الاستراتيجيين العظماء في عصره. كما علم تاونشيند أيضاً بأن تعزيزات قوامها30.000 من الجنود الأتراك كانوا بصدد الوصول لمساندة الـ 13.000 التي قاومته في طيسفون. في ذلك الوقت، كان لدى تاونشيند قوة مقاتلة تعد 4500 من الجنود، وكانت تنقصها الذخيرة والطعام. فاعتقد تاونشيند ولسبب جيد أن أقرب مكان آمن يمكن له التوقف فيه يبعد حوالي 250 ميلاً نزولاً على مجرى النهر، لكنه ودون حكمة رأى أن قواته المنهكة لن تقدر على قطع كل تلك المسافة. وهكذا، بعد أسبوع عسير من الانسحاب على طول مائة ميل تقريباً، تخللتها معارك مع الأتراك الذين كانوا في أعقابهم، اختار تاونشيند الذي كان قد تكبد ألفاً أخرى من الإصابات أن يتوقف في منطقة كوت العمارة.

كانت الكوت قرية موحلة تحيط بها مياه دجلة من ثلاث جوانب، فحبس تاونشيند نفسه في موقع أشبه بالقلعة محتمياً بمياه تلك الجوانب الثلاثة ومعززاً الرابع. لقد جعل ذلك من الصعب على الأتراك الدخول، لكنه وفي الوقت نفسه جعل من الصعب على تاونشيند الخروج. في هذه الأثناء تركت جيوش فون دير غواتز العثمانية قوة كافية في الكوت لحراسة البريطانيين من الهرب، وتابعت زحفها أسفل النهر لتمكن نفسها هناك، وذلك في خطة لاعتراض أي قوة قد ترسلها بريطانيا للإنقاذ. لقد خطط تاونشيند لكي يتم إنقاذه، إلا أنه دمر جميع فرصه بيديه. مع أن مؤنه كانت لتكفيه حتى شهر نيسان أبريل 1916، أبرق تاونشيند إلى القيادة قائلاً أنه يستطيع الصمود حتى كانون الثاني يناير فقط. لكن تجميع كامل القوات المتوافرة واللازمة لإنقاذه لم يكن ممكناً ضمن ذلك الوقت الوجيز، فهي كانت تحتاج بضع أسابيع أخرى. ومع ذلك قادت برقيات تاونشيند المتناقضة وغير المتوازنة مركز الإمدادات إلى شن هجوم منقوص تلو الآخر عبر القوة الجزئية المتوافرة وتم في كل مرة هزمها. لو أنهم انتظروا حتى يمكنهم الهجوم بقوة لكانوا ربما شقوا طريقهم ولو

بصعوبة نحو تاونشيند. وفي السادس والعشرين من شهر نيسان أبريل 1916، ويعد أن استنزفت حامية الجند في الكوت آخر جرايات الطعام لديها، عرضت وزارة الحرب في لندن على تاونشيند خدمات كل من الكابتن "أوبري هيربرت" والكابتن "ت. ي. لورنس" في مفاوضات استسلام. كان الاثنان مرتبطين بالمكتب العربي في القاهرة، وكان عضو البرلمان هيربرت صديقاً معروفاً للإمبراطورية العثمانية قبل الحرب، ولم يكن قد مضى وقت طويل على وصول لورنس وهيربرت إلى العراق، ومع ذلك كان لورنس قد أصيب بحلول ذلك الوقت بالحمى المحلية السائدة.

كان حصار الكوت مع ذلك الوقت قد أتم مائة وست وأربعين يوماً، أي أنه حطم الأرقام القياسية التي سجلتها الحصارات السابقة الشهيرة "لاديسميث" في حرب البوير بجنوب أفريقيا، و"بليفنا" في الحرب الروسية التركية عام 1877. لقد كان ذلك الحصار ملحمة بطولية، ذلك أن المدافعون واجهوا المرض والمجاعة والفيضانات، كما كان ملحمة مأساوية إذ أن المؤن التي ألقيت عليهم بالمظلات حرفتها الريح عن مسارها نحو النهر، وعلقت القوارب النهرية التي أرسلت لمساعدتهم في الأماكن قليلة العمق أو أنها أوقفت بالسلاسل التي مدها الأتراك عبر النهر. وتاونشيند الذي لم يتعاف تماماً من الحمى التي أصيب بها الصيف السابق، والذي بلغت حرارة الجو فيه 125 درجة، أمسى غير متوازن نفسياً، ففي مرحلة معينة من الحصار، رأى تاونشيند أن الأتراك قد يدعوه يذهب ورجاله مقابل وعد شفوي بمليون جنيه. كانت لدى هيربرت ولورنس اللذان ذهبا معه في السابع والعشرين والثامن والعشرين من شهر نيسان أبريل لمفاوضة الشروط، الصلاحية من لندن لأن يعرضا مبلغاً أكبر على الأتراك. ورغم شعورهما بالخزي لفعل ذلك، عرض الرجلان على الأتراك مليوني جنيه، لكن تحت أوامر من أنور، الذي على ما يبدو استمتع بذل بريطانيا وهي تتوسل لشراء حرية جنودها، فقد رفض القائد التركي العرض البريطاني.

وهكذا، قام المدافعون البريطانيون في مدينة الكوت في العرق بتدمير أسلحتهم واستسلموا دون شرط، بالنسبة إلى تاونشيند فقد جرت معاملته باحترام، وأرسل من قبل

الأتراك ليعيش براحة، بل وبرخاء، في القسطنطينية. إلا أن جنوده المرضى والمتضورين جوعاً أرسلوا إلى مسير مهلك يمتد 100 ميل نحو بغداد، ومن ثم 500 ميل أخرى إلى الأناضول، ليوضعوا بعدها للعمل في السكك الحديدية مكبلين مع بعضهم بالسلاسل، قلة منهم فقط تمكنت من النجاة. منذ بداية تقدمها نحو بغداد وحتى استسلامها، تكبدت قوات تاونشيند أكثر من 10،000 إصابة. بالإضافة إلى 23،000 إصابة تكبدتها القوات البريطانية التي سعت لإنقاذهم من الكوت، وعلاوة على ذلك فإن محاصري الكوت خرجوا منها إلى الأسر وواجهوا الموت على طول طريقهم نحو المعتقل. كان ذلك إذلالاً وطنياً آخر أصاب بريطانيا على يد خصم عثماني لطالما اعتبره البريطانيون عديم التأثير، وكان ذلك الخصم هو من اقترحه المكتب العربي في وقت لاحق من العام 1916 لأن يكون جالباً لانهيار الإمبراطورية العثمانية عبر فتنة داخلية.

الفصل الرابع :

تبدل الولاءات

خلف خطوط العدو:

في عام 1916 بدا السؤال على الشكل التالي: أي من الحلفين المتحاربين، ألمانيا وحلفائها من جانب وبريطانيا وحلفائها من جانب آخر، سينهار أولاً تحت الضغوطات الهائلة التي فرضتها الحرب؟ بالنسبة إلى القاهرة، ومن وجهة نظرها الخاصة، فقد راهنت على أن تكون تركيا أول من يتصدع. لكن هل ستستطيع ثورة الحسين، المزمع إطلاقها مع منتصف عام 1916، أن تسقط ولاء مئات الآلاف من الجنود العثمانيين وولاء ملايين الرعايا العثمانيين؟ بالنسبة إلى الاستخبارات البريطانية فهي لم تستبعد تحقيق ذلك، إذ أنها لطالما اعتبرت نظام السلطان العثماني نظاماً هشاً. وكان قد ساد منذ عقود في الغرب افتراض يقول بأن الإمبراطورية العثمانية المتداعية ستنهار أو تتفكك عاجلاً أم آجلاً. وفي هذا الافتراض، كان الظن بأن تنهار الإمبراطورية العثمانية تحت إجهاد حرب ضد بريطانيا وفرنسا وروسيا، بينما تزيد الفتنة وتبدل الولاءات الداخلية من إرهاق الأتراك.

إلا أن سجلات منتصف العام 1916 توحي بشيء مختلف، فكما كان القوميون العرب يشنون حملة ضد النفوذ الأجنبي ويسعون للقضاء على آثار الاستعمار، كان قادة تركيا الفتاة أيضاً حساسين اتجاه أي وجود غريب في أوساطهم، حتى وجود حلفائهم. وقد عبر كل من أنور وطلعت مراراً عن قلقهما حيال الحد الذي يمكن أن يصل إليه النفوذ الألماني في إدارة الجهد التركي في الحرب، ومع ذلك فإن العلاقات بين الأتراك والألمان لم تسوْ جراء هذا الأمر.

كان كثير من الألمان الذي خدموا مع القوات العثمانية قد عبروا عن إحباطهم واستيائهم من العوائق التي وضعت في وجه تنفيذ أوامرهم، لكن رغم ذلك لم يسمح الألمان

بأن تسوء علاقتهم مع حلفائهم الأتراك. إن ما ته ألمانيا من نفوذ كان من أجل كسب الحرب وحسب، كما أنها لم تقم بأي خطوة من شأنها التأثير على استقلالية الحكومة العثمانية أو مكانة قادة حزب الاتحاد والترقي. وقد أثبتت ألمانيا أكثر من أي دولة أخرى، من كلا الطرفين، بأنها كانت قادرة على إبقاء طموحات ما بعد الحرب في آسيا خارج عملية صنع القرار في فترة الحرب، ونتيجة لذلك كانت ألمانيا أكثر من استطاع الاستفادة من الفرص لإثارة المشاكل خلف خطوط العدو. لقد كانت الحكومات: النمسا–المجر والعثمانية تتوجس كل منهما من الأخرى، ومن الألمان أيضاً، كما كانت هناك تلك المشاحنات على أرض الميدان بين الضباط الغيورين. لكن بشكل عام، كان الألمان قد فرضوا على حلفائهم خلال السنوات الأولى من الحرب في آسيا إحساساً بأن أولوية كسب الحرب هي فوق أي أغراض أخرى.

في هذا الشأن كانت أفغانستان تشكل استثناءً، فأنى كان الأمر يتعلق بها، كان عدم الثقة بين الضباط الميدانيين يسيطر عليهم. لقد قضت مهمتهم بتقويض السيطرة البريطانية على ذلك البلد الإسلامي العنيف، وهي سيطرة تها بريطانيا في ظل بنود اتفاقية العام 1907 التي أنهت اللعبة الكبرى بين روسيا وبريطانيا. ونتيجة للمشاحنات بين الألمان والأتراك وبين الألمان فيما بينهم، واحدة فقط من الحملات البرية الأربع التي أرسلت إلى أفغانستان في مستهل الحرب تمكنت من المتابعة للوصول إلى كابول، وهناك أمضى الألمان ستة شهور يحاولون عبثاً إقناع الأمير بالدخول في الحرب ضد بريطانيا، لكن الأمير رفض التحرك ما لم تقم دول المحور بوضع جيوش لها في أرض المعركة لضمان نجاح تمرده، ولما لم تستطع دول المحور فعل ذلك، ظل الأمير بصمت ضمن مرعى البريطانيين.

في بلاد فارس حققت دول المحور نجاحاً كبيراً، فقد كان الألمان وقبل الحرب بمدة طويلة قد قاموا بتمكين علاقاتهم مع القادة السياسيين في إيران، وفي 1915 نجح الألمان في استمالة رئيس الوزراء الإيراني لتوقيع معاهدة تحالف سرية. كما تمكن السفير الألماني

من تأمين دعم قوة "جندرمة" من سبعة آلاف مقاتل يقودها ضباط سويديون، بينما قام عملاؤه السريون بحشد الدعم للألمان بين رجال القبائل، الذين شكلوا حوالي عشرين بالمائة من مجموع السكان. ومع نهاية العام 1915 تحسس الحلفاء خطورة الوضع، إذ أن الروس، الذين تساندهم قوة من ثمانية آلاف مقاتل من القوقاز الإيرانيين بقيادة ضباط روس قاموا باحتلال الجزء الشمالي من البلاد، مسيطرين على العاصمة طهران وعلى الشاه الضعيف صغير السن حديث العهد. وهنا قام السياسيون الأكثر موالاة للألمان بالهرب بداية إلى مدينة قم المقدسة، ومن ثم إلى كرمنشاه الواقعة بالقرب من الحدود مع الإمبراطورية العثمانية، حيث كانت قد أسست حكومة صورية موالية للألمان بدعم من القوات العثمانية. في الجنوب، قام العميل الألماني الأنجح "ويلهيلم واسموس" بإثارة انتفاضة قبلية عنيفة واجهت بريطانيا صعوبة جمة في قمعها نهائياً على يد الجنرال السير "بيرسي سايكس" التابع لحكومة الهند. وفي عام 1916 أنشأ سايكس قوة محلية من إحدى عشر ألف جندي يقودها ضباط بريطانيون، وأطلق على هذه القوة اسم بنادق جنوب إيران، وقام ب. سايكس بتولي قيادة المنطقة الجنوبية من خلال قاعدة للسلطة في مدينة شيراز. كانت بنادق جنوب إيران، والقوقاز الإيرانيون، وبقايا "الجندرمة" الممزقة، بالإضافة إلى التحالفات القبلية التي يرعاها الألمان هي القوى المسلحة المنظمة الوحيدة في ما كان في وقت من الأوقات دولة ذات سيادة واعتبار، فلم يكن لدى الشاه أي قوات فعلية تحت تصرفه لكي يحافظ على حيادية إيران، أو ليفرض قوانينها الخاصة، أو حتى ليدافع عن وحدة أراضيها. في الشمال كان إقليم أذربيجان قد بات ساحة للصراع التركي الروسي منذ هجوم أنور باشا على القوقاز في بداية الحرب، ومع استمرار الحرب تدفقت القوات التركية والروسية جيئة وذهاباً عبر الأراضي الإيرانية، وراحت تحتل منها كلما أرادت ذلك. قامت دول المحور ألمانيا وتركيا بتحويل إيران، التي كانت في السابق محمية للحلفاء، إلى ساحة نزاع وأدخلوها في الصراعات الدائرة، ومع حلول عامي 1915-1916 كانت إيران كدولة ذات سيادة قد تلاشت، ولم تعد حتى دولة محكومة كلياً من قبل الحلفاء.

وبالحديث عن الولاء، فقد بذل البريطانيون جهداً كبيراً لتقويض ولاء الشعوب الناطقة بالعربية خلف خطوط الإمبراطورية العثمانية، وقد لاقت جهودهم تلك نجاحاً غير مقرون. لكن جمال باشا، الذي شكل ركناً في الثلاثية المسيطرة في حزب الاتحاد والترقي "أنور - طلعت - جمال" والذي كان يعمل خارج دمشق، أخذ تهديد تقويض الولاءات على محمل الجد، فشن حملة على أولئك الذين اشتبه بضلوعهم بالخيانة. وعن مجريات غاراته على الجمعيات العربية السرية في سورية في عام 1915، نشر جمال باشا في استانبول كتاباً من إصدار الجيش العثماني الرابع عام 1916، يدعى "حقيقة المسألة السورية" وضح فيه جمال الدليل الذي ادعى أنه يبرر أسلوب تعامله مع من زعم أنهم متآمرين. وفي ذلك الكتاب أيضاً، ناقش جمال باشا قضية الجمعيات السرية وأهدافها بشيء من التفصيل، ورأى أن الرجال الذين أدينوا كانوا خونة وليسوا قوميين. رغم حملة جمال باشا القاسية، وربما بسببها، لم تهتز الشعوب العربية في ولائها اتجاه الإمبراطورية العثمانية، وقد أثبت الجنود العرب، وهم الجزء الأهم من العرب بالنسبة لحكومة الباب العالي، ولاءهم ليس للإسلام وحسب، بل للحكومة العثمانية أيضاً. في إحدى مذكرات الاستخبارات البريطانية، وهي مذكرة مبنية على مقابلات أجريت مع ضباط عرب في معتقل لأسرى الحرب، ورد أن معظم الضباط العرب كانوا في الحقيقة يناصرون حزب تركيا الفتاة، وأنه حتى القلة التي لم تفعل "رفضت ضمائرها القيام بثورة عسكرية في وجه العدو، أي الأتراك".

في عيون حزب تركيا الفتاة كان ولاء غير المسلمين من رعايا الإمبراطورية العثمانية عرضة للمسائلة، لقد ارتابت حكومة الباب العالي ليس بالمسيحيين وحسب، بل وباليهود أيضاً، وخاصة الستون ألفاً أو ما يزيد الذين تواجدوا في فلسطين. وما أقلق طلعت وزملاءه أن ما لا يقل عن نصف يهود فلسطين لم يكونوا رعايا عثمانيين، بل إن معظمهم كان قد أتى من الإمبراطورية الروسية في نصف القرن الذي سبق 1914، وظلوا، نظرياً، من رعايا القيصر الروسي. ولم يكن هناك من سبب يجعل حركة تركيا الفتاة لا تثق بهم، فهم كانوا قد غادروا أوروبا هرباً من السياسات والمؤامرات، وليس للانخراط بها. في المجمل،

كان اليهود قد فروا من المذابح في روسيا وأوكرانيا وبولندا، واستطاع معظمهم العثور على وطن جديد في أراض واعدة، كالولايات المتحدة الأمريكية التي رحبت بالمهاجرين، أما من فضلوا مشقة حياة المهاجرين الأوائل إلى أرض فلسطين القاحلة، فقد كانوا من الحالمين الذين لم يسعوا سوى لأن يسمح لهم بمة ديانتهم ومبادئهم بسلام. فقد أتى بعضهم إلى الأرض المقدسة مدفوعاً بأسباب دينية، وخيل إلى بعض آخر إمكانية إعادة إنشاء أمة يهود جنوب فلسطين التي دمرها الرومان قبل ألفي عام. إلا أن الأغلبية كانت من حملة الفكر الاشتراكي المثالي، ممن هدفوا إلى إقامة مجتمع عدالة وتعاون ضمن مستوطنات زراعية مكتفية ذاتياً في بلد بعيد عما في أوروبا من معاداة للسامية. وحالما وصلوا أعادوا بعث اللغة العبرانية القديمة وقاموا بتأهيل التربة القاحلة مشجعين مبدأ الاعتماد على الذات. ومع حلول أوائل القرن العشرين أخذت مستوطناتهم تزدهر، وانتشرت أكثر من أربعين منها في أصقاع الأرض المقدسة. كما قاموا أيضاً ببناء مدن في تلك المنطقة، ففي عام 1909 وعلى كثبان الرمل المقفرة إلى جوار البحر بدأ اليهود ببناء ما يعرف الآن بمدينة تل أبيب. كانت تدعمهم وتشجعهم مجموعة صغيرة نسبياً من اليهود في الخارج، وكان لتلك المجموعة برنامج ينادي بالعودة إلى جبل صهيون جبل القدس المقدس: تلك كانت هي الحركة الصهيونية.

في نهاية عام 1914، بعيد دخول الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى، قام جمال باشا الذي كان قد أصبح الحاكم التركي لسورية وفلسطين باتخاذ إجراءات عنيفة ضد المستوطنين اليهود. محرضاً من قبل مسئول معاد للصهيونية بشدة يدعى "بهاء الدين"، فتحرك جمال لتدمير المستوطنات الصهيونية وأمر بتهجير جميع اليهود الأجانب، الذين شكلوا في الحقيقة معظم يهود فلسطين. كانت عمليات تهجير اليهود قد بدأت قبل أن تحث الحكومة الألمانية كلاً من طلعت وأنور على التدخل، وقد فعلت الحكومة الألمانية ذلك خوفاً من استثارة الرأي اليهودي في الدول المحايدة. وفي هذه المسألة قام سفير الولايات المتحدة الأمريكية "هنري مورغينثاو" بالتحرك بالاشتراك مع

"فون وينغينهايم" سفير ألمانيا. ورغم قدرة الحكومتين الأمريكية والألمانية على التأثير على حكومة الباب العالي، إلا أن الباب العالي لم يكن دوماً قادراً على ضبط تصرفات جمال، ففي مرات عدة كان جمال باشا يفضل اللعب وحده، كما أنه كان ينظر إلى المجتمع اليهودي في فلسطين على أنه مشروع فتنة ضد الحكومة. إلى حد ما، تحقق ذلك التنبؤ لأن جمال باشا توقع حدوثه وتصرف على ذلك الأساس، ففي حين اختار معظم يهود فلسطين تجنب التورط في الحرب العالمية، عرض كل من ديفيد بن غوريون وإسحق بن زافي في عام 1914م تنظيم جيش من يهود فلسطين للدفاع عن فلسطين كجزء من الإمبراطورية العثمانية. كان بن غوريون وبن زافي طالبي حقوق سابقين في جامعة القسطنطينية وزعيمين في حركة العمال الصهيونية. لكن عوضاً عن القبول بعرضهما، قام جمال باشا في عام 1915م بنفيهما مع زعماء صهاينة آخرين إلى خارج البلاد. ذهب بن غوريون وبن زافي إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وهناك تابعا حملتهما لإنشاء جيش يهودي مناصر للإمبراطورية العثمانية. لكن مع مطلع عام 1918 سارع الرجلان لحشد جيش يهودي يقاتل في فلسطين إلى جانب بريطانيا ضد العثمانيين، إذ لم تكن الحكومة العثمانية قد فعلت شيئاً يمنحهما سبباً للبقاء في صف الأتراك. ومع ذلك، ورغم إجراءات جمال باشا الهوائية والوحشية في أغلب الأحيان، فإن معظم مستوطني فلسطين من اليهود ظلوا دون القيام بأي شيء يزعزع سيادة الإمبراطورية العثمانية، ولم تكن سوى قلة قليلة، رغم فعاليتها الكبيرة، تلك التي عملت ضد الإمبراطورية، وعن تلك القلة التي قادها عالم زراعي يدعى "آهرون آهرونسون" سيجرى الحديث أكثر فيما بعد.

تبعاً للأتراك، فبين عامي 1914-1915م كانت جهود روسيا لزعزعة الولاءات خلف الخطوط العثمانية تدار عبر مناطق الأرمن الحدودية، وتحديداً في الأناضول الواقعة في الشمال الشرقي والمتاخمة لأرمينيا الروسية، وقد ظلت تلك الحقبة موضوع جدل مرير منذ ذلك الحين. كانت أرمينيا التركية هي حيث قام أنور باشا بإطلاق هجومه الأولي على هضبة القوقاز، وكانت هي أيضاً الهدف المبدئي للجيوش الروسية عندما بدأت بدورها عام

1915م بالزحف نـزولاً من القوقاز لغزو تركيا. وبكونهم مسيحيين، فقد كان الأرمن يجنحون إلى تفضيل القضية الروسية على القضية التركية، كما أن تاريخ الحكم العثماني كان قد خلا مما يدفع الأرمن إلى البقاء موالين للقسطنطينية، فوقع المجازر التي ارتكبها العثمانيون بحق الأرمن في 1894، 1895، 1896، 1909 كان لا يزال حياً في أذهانهم. أضف إلى ذلك، قيام أنور بإرسال أعدائهم الأزليين،وهم الأكراد، إلى أرمينيا في وحدات عسكرية عثمانية ميقظاً نعرات قديمة وفاتحاً المجال أمام أخرى جديدة.

في أوائل عام 1915 ادعى كل من أنور باشا كوزير للحرب وطلعت باشا كوزير للداخلية أن الأرمن كانوا يساندون روسيا بشكل صريح، وأنهم اعتادوا العنف الجماعي. وانتقاماً منهم، أمر الاثنان بتهجير الأرمن من مقاطعات الشمال الشرقي إلى مواقع خارج الأناضول. وحتى يومنا هذا، لا يزال ممثلو الحكومة التركية يصرون على أنه: "بتحريض ودعم من روسيا القيصر، سعى متمردو الأرمن إلى إقامة دولة أرمنية في منطقة كانت تركية في أغلبها". ويقولون، أنه قبل عمليات تهجير الأرمن "كانت القوات الأرمنية قد نفذت مسبقاً مجازر بحق المسلمين من سكان مدينة فان، وانخرطت في عمليات خاطفة كرّ وفرّ ضد فرق الجيش التركي". ولا تزال عمليات التهجير التي نظمها طلعت كوزير للداخلية تذكر باسم مجازر الأرمن لعام 1915. وفيها غدا الاغتصاب والضرب أمران شائعان. ومن لم يقتل على الفور، سيق عبر الجبال والصحارى دون طعام أو شراب أو مأوى ليموت أو يقتل في النهاية. وتبعاً لمصادر أرمينية فإن عدد من قضوا وصل إلى مليون ونصف المليون. ومع أن هذه الأرقام لا تزال محط جدل ونزاع مريرين، تبقى النتيجة التي لا خلاف فيها هي أن أرمينيا التركية دمرت وأن قرابة النصف من سكانها هلكوا. يمضي بعض المؤرخين من يومنا هذا في تأكيد ادعاء أنور وطلعت، وهو أن الحكام العثمانيون لم يتحركوا إلا بعد أن انتفض الأرمن ضدهم، إلا أن المراقبين ممن عاصروا الفترة، وهم من غير المناهضين للأتراك، كتبوا أن الأمر لم يكن كذلك. حتى أن الضباط الألمان الذين خدموا هناك يتفقون مع أن المنطقة ظلت هادئة إلى أن شرعت عمليات التهجير والإبعاد.

قام المسئولون في السفارتين الألمانية والنمساوية بتجاهل أولى التقارير التي وردت حول عمليات التهجير، لقد كانوا يعتقدون وبوضوح أن المجازر ضد المسيحيين كانت على وشك أن تبدأ، لكنهم فضلوا ألا يعلموا بأمرها، وقاموا بتقبل ما طمأنهم به طلعت على الفور. ومع حلول شهر أيار1915 كانت تقارير المجازر قد باتت أكثر إقناعاً من أن يُستمَر في تجاهلها، فقام السفير النمساوي بإخبار حكومته بأنه يظن أن عليه: "تنبيه رجال الدولة الأتراك بطريقة ودية" إلى الانعكاسات المحتملة من إجراءاتهم. وكتب فيما بعد: أنه في الحقيقة تكلم إلى طلعت وحضه على معالجة المسألة بحذر، مقترحاً عليه تجنب "الاضطهاد ضد النساء والأطفال"، لأن مروجي الإعلام الدعائي لدى الحلفاء قد يستفيدون من هذا الأمر. في الرابع والعشرين من أيار شجبت حكومات الحلفاء سياسة "الجرائم الجماعية" التي تنتهجها حكومة الباب العالي، وهو أمر ردت عليه حكومة الباب العالي بالقول: "أن المسئولية تلقى على عاتق الحلفاء، إذ أنهم هم من قاموا بتنظيم تمرد في أرمينيا". إن حقيقة حدوث تمرد أو عدم حدوثه، وإن كان قد حدث فعلاً، فحقيقة تنظيمه أو مجرد تشجيعه من قبل روسيا، تبقى، كما أشير سابقاً، أموراً جدلية لا يمكن البت فيها.

تدفقت تقارير المسئولين الألمان من قلب الحدث محتويةً تفاصيل مروعة عن الأعمال الوحشية، ووجد "فون وينغينهايم" من الصعب جداً غض النظر عما كان يحدث. ومع حلول منتصف حزيران أبرق وينغينهايم إلى برلين قائلاً أن طلعت اعترف بحقيقة عدم وقوف "اعتبارات عسكرية فقط" وراء عمليات التهجير الجماعي. ومع أنهما لم يتلقيا أي إرشادات من حكومتيهما نقل كل من فون وينغينهايم ونظيره النمساوي بالافيشيني إلى الباب العالي شعورهما بأن عمليات التهجير الجماعي العشوائي، وخصوصاً عندما ترافقت مع أعمال تخريب ومذابح، أثارت انطباعاً سيئاً جداً في الخارج، وخصوصاً في الولايات المتحدة، وأن ذلك انعكس في تأثيره على المصالح الألمانية التركية المشتركة. في شهر تموز كتب فون وينغينهايم إلى المستشار الألماني يبلغه بأنه لم يعد هناك أدنى شك بأن حكومة الباب العالي كانت تحاول "إبادة العرق الأرمني في الإمبراطورية

العثمانية". وخلص هو وبالافيشيني إلى أن محاولاتهما للتدخل لم تفضي إلى نتيجة جيدة، وأوصى وينغينهايم حكومته توثيق سجلات تبين عدم مسئولية ألمانيا عما حصل. وكذلك رفض مسئولون ألمان آخرون الأمر وحاولوا التدخل، ومن بينهم القس الألماني "جوهانوس ليبسيوس". لكن الحكومة الألمانية أخذت بنصيحة وينغينهايم. وفي شهر تشرين الأول طلبت ألمانيا إلى حكومة الباب العالي إصدار بيان عام يبرئ ساحة ألمانيا من التواطؤ في الأمر، ويقر بأن ممثلي ألمانيا في الإمبراطورية العثمانية كانوا قد حاولوا إنقاذ الأرمن. وعندما رفضت حكومة الباب العالي فعل ذلك هددت الحكومة الألمانية بإصدار بيان مماثل بنفسها، لكنها فيما بعد أحجمت عن ذلك خوفاً من الإضرار بتحالفها مع الأتراك. وكما خشي سفيرا ألمانيا والنمسا، فقد وجد الحلفاء في مذابح الأرمن مادة دعائية مفيدة وفعالة، وربما أثرت هذه المذابح أيضاً على تفكير الحلفاء حيال بنود التسوية المرتقبة بعد الحرب، إذ كان من شأنها تعزيز الفكرة القائلة بأنه لا يمكن ترك الإمبراطورية العثمانية لتحكم شعوباً غير مسلمة، وربما حتى غير ناطقة بالتركية.

كان طلعت وأنور سعيدين بإراحة نفسيهما من الأرمن، وقد بدا ذلك جلياً لأي عين حيادية، كان موقفهما المعلن أنهما كانا يحبطان محاولة فتنة داخلية. وبالتأكيد كانا قد نجحا في القضاء على الشغب، فقد باتت أرمينيا هادئة هدوء الموت بحد ذاته. وفي تلك الفترة أيضاً، حظي الحلفاء بفرصة كبيرة جلية لتقويض سلطة الإمبراطورية العثمانية، لكنهم فوتوا بأيديهم تلك الفرصة على أنفسهم، كانت تلك فرصة منحهم إياها جمال باشا. كان جمال باشا الوحيد من بين الثلاثية المسيطرة لحزب تركيا الفتاة الذي اتخذ خطوات تبعده عن مذابح الأرمن. ومن الواضح أنه هدف من خلال ذلك إلى إبقاء الطريق مفتوحة بينه وبين الحلفاء. منذ هزيمة قناة السويس في مطلع العام 1915 كان جمال باشا قد استقر في دمشق وتولى حكم بلاد الشام كحكم إقطاعي في مزرعة خاصة به، ومع نهاية تلك السنة، وفي تزامن مع مذابح الأرمن، خطط جمال باشا للاستيلاء على عرش السلطان العثماني لنفسه، آملاً أن يفعل ذلك بمساعدة من الحلفاء. قام جمال باشا باستخدام ممثلي

أكبر جمعية سياسية أرمينية، "الاتحاد الثوري الأرميني" أو "الطاشناق"، لإيصال مقترحاته إلى الحلفاء. ويبدو أنه كان يتحرك بناء على افتراض خاطئ هو: أن إنقاذ الأرمن كان غاية هامة لدى الحلفاء، وليس مجرد استغلال لمصيبتهم من أجل أهداف إعلامية. في كانون الأول، قام الدكتور زافريف مبعوث الطاشناق لدى الحلفاء بإخبار الحكومة الروسية أن جمال كان مستعداً للقيام بانقلاب على الحكومة العثمانية. كان ذلك هو الشهر الذي بدأت فيه قوات الحلفاء بالانسحاب من غاليبولي، وتحت وقع تلك الحملة الكارثة، كان متوقعاً أن يرغب الحلفاء بدفع ثمن لقاء إنهاء العداء مع تركيا.

أوضح وزير الخارجية الروسي سازانوف أن جمال باشا تصور في مقترحه قيام دولة تركية آسيوية حرة مستقلة تتألف من سورية، بلاد الرافدين، أرمينيا المسيحية، كيليكيا وكردستان، كأقاليم تتمتع بحكم ذاتي، وبحيث يغدو هو، أي جمال، الحاكم الأعلى لهذه الدولة بصفة سلطان. ومقدماً، وافق جمال باشا على مطلب روسيا المعروف والذي لا بد منه بأن تعطى كلاً من القسطنطينية والدردنيل. كما عرض أيضاً اتخاذ خطوات فورية لحماية من نجا من الأرمن. وقضى مخططه أن يزحف بمساعدة الحلفاء نحو القسطنطينية، وأن يعزل السلطان وحكومته. وبالمقابل طلب جمال باشا معونة مالية للمساعدة في إعادة إعمار بلده بعد الحرب. اقترح الروس قبول خطة جمال، وبدا سازانوف واثقاً من أن حلفاءه سيوافقون على ذلك. لكن في آذار 1916 رفضت فرنسا مقترح جمال وأصرت على الحصول على كل من كيليكيا الواقعة في الجنوب من تركيا اليوم وعلى بلاد الشام لنفسها. ومن جهته أيضاً، أظهر السير إدوارد غراي وزير خارجية بريطانيا، نفسه غير راغب في تشجيع ثورة خلف خطوط العدو، إذا كان ذلك سيعني التخلي عن المكاسب في أراضي تركيا الآسيوية، والتي كانت بريطانيا قد وعدت بها حلفاءها. في عشقها للغنيمة، تاهت بصائر حكومات الحلفاء عن ظرف يمكن التنبؤ فيه بمكاسب مستقبلية حقيقية، ككسب الحرب. لقد أعمتهم الجائزة، فلم يروا أنه كان هناك نزاع لا يزال قائماً. لقد منح عرض جمال باشا الحلفاء فرصة ذهبية لتقويض الإمبراطورية العثمانية من الداخل، لكنهم فوتوها. أما طلعت

وأنور فلم يكتشف أي منهما مراسلات جمال باشا السرية مع العدو، ومضى جمال في قتال الحلفاء إلى جانبهما.

كانت الإمبراطورية العثمانية قد انتفعت من عدم كونها مسرحاً أساسياً للحرب لأي من خصومها، والذين تركزت جميع قواهم وطاقاتهم في أماكن أخرى. كما أن أداءها في فترة الحرب كان ناجحاً على نحو مفاجئ، فبينما كانت منخرطة في حرب على ثلاث جبهات، تمكنت الإمبراطورية العثمانية من هزم بريطانيا وفرنسا في الغرب في 1915– 1916، ومن سحق الجيوش المتقدمة من الهند البريطانية في الشرق في ذات الفترة، ومن التصدي لقوات الغزو الروسية في الشمال. وعلى نحو مماثل، كان أداء الإمبراطورية العثمانية رائعاً خلف خطوط العدو، لقد أدت الفتن التي زرعتها تركيا وألمانيا إلى فوضى عارمة في الإمبراطورية الفارسية التي كان يسيطر عليها الحلفاء. وفي تباين مدهش، فشلت بريطانيا ومنذ منتصف 1916 في جهودها لكسب الشعوب الناطقة بالعربية في الإمبراطورية العثمانية. أما مناشدة روسيا للأرمن فلم تثمر إلا عن المذابح المرعبة ضدهم. والسؤال الآن هو هل ستفلح ثورة الحسين المرتقبة في حزيران 1916 في قلب الأوضاع؟ وهل ستثبت تلك الثورة أنها أكثر نجاحاً مما سبقتها من جهود للحلفاء لإثارة اضطراب خلف خطوط العثمانيين؟ تبعاً لسجلات الأحداث حتى منتصف العام 1916 كانت الفرص تبدو ضئيلة، لكن كلايتون وزملاؤه كانوا متفائلين. وإن كان تفاؤلهم في محله ونجحت خططهم، فقد كانوا سيكسبوا جائزة عظيمة، ذلك أن ثورة الحسين المنتظرة كانت فرصة بريطانيي القاهرة لكسب الحرب في الشرق، ولإنقاذ سمعة قائد الحرب في زمنها، اللورد كتشنر.

المهمة الأخيرة لكتشنر:

في لندن، أخذت الحكومة البريطانية توكل أمر إدارة الحرب إلى قائد الأركان الملكية العامة بدلاً من وزير الحربية، فقد كان لدى مجلس الوزراء أسبابه ليعتقد بأن كتشنر فقد لمسته الخاصة، حتى في المنطقة التي يفترض أن يكون أفضل من خبرها، وهي الشرق. إن العملية العسكرية البريطانية الوحيدة التي عارضها هناك حتى اللحظة الأخيرة، وهي الانسحاب من غاليبولي، كانت الوحيدة التي أثبتت نجاحاً كبيراً. رأى آسكويث من المستحيل سياسياً ترك كتشنر يستقيل، كما وجد من الصعب أيضاً الإبقاء عليه في منصبه، فلجأ رئيس الوزراء إلى حل يريحه منه إلى حين، وهو إرساله في مهمة طويلة أخرى، وكانت تلك إلى روسيا، وإلى هناك كان على كتشنر السفر بحراً في رحلة ستستغرق معظم النصف الثاني من عام 1916، كانت رحلة بحرية طويلة وخطرة في بحار القطب الشمالي تتطلب الكثير من المحارب الكهل ابن المنطقة المدارية، لكنه قبل بمهمته الجديدة وجهز نفسه للرحيل.

كان حظه الوافر المعتاد قد نفذ أخيراً، فلو أنه قضى في عام 1914 لظل ذكره خالداً كأعظم جنرال بريطاني منذ زمن "ويلينغتون"، ولو أنه مات في عام 1915 لخلدت ذكراه كنبي، تنبأ بطبيعة وطول الحرب العالمية الأولى، وكمنظم لأكبر جيوش بريطانيا، لكنه في عام 1916 كان قد أمسى ذلك المحارب القديم من الزمن الغابر الذي عجز عما أوكل إليه في الزمن الجديد. يقال أنه أسر يوماً إلى أحد زملائه في الحكومة قائلاً: "إن هؤلاء الأصحاب ينتظرون مني الكثير، لكني لا أعرف عن أوروبا، ولا عن إنكلترا، كما أنني لا أعرف الجيش البريطاني". لقد ظل قلبه وعقله معلقان بالجيوش المصرية والهندية المستعمرة، التي كان

هو من نظمها وتدربت لتطيع أوامره. أما في أوروبا الحديثة فقد غدا كتشنر ضائعاً. قبيل ظهيرة يوم الجمعة، الثاني من حزيران 1916، غادر كتشنر دون صحبة ودون أن يلحظه أحد إلى محطة "كنغز كروس" للقطارات، وعندما تأخر القطار دقيقة ونصف عن موعد انطلاقه سيطر عليه نفاذ صبره، فهو لطالما كره التأخير. لكن عجلات القطار دارت في النهاية وعدت به مسرعة إلى مرفأ الرحيل.

في "سكابا فلو" مقر قيادة الأسطول الأكبر المتمركز قبالة الرأس الشمالي لاسكتلندا، وفي ظهيرة الخامس من حزيران 1916، اعتلى كل من كتشنر ومساعده المخلص فيتزجيرالد ظهر الباخرة المدرعة "هامبشاير" عاقدين العزم نحو ميناء "آرتشانجل" الروسي. كان خط إبحار "هامبشاير" قد وضع مسبقاً، وهي خطة كان من الواجب تغييرها، فقد كانت الاستخبارات البحرية البريطانية تمكنت في وقت سابق من حل شيفرة الرسائل الألمانية، وفي أواخر أيار تنصتت الاستخبارات البحرية إلى رسالة موجهة إلى الغواصة الزارعة للألغام "يو 75" أشارت تلك الرسالة إلى أن الغواصة ستقوم بزراعة الألغام في الطريق البحرية التي كانت هامبشاير ستسلكها. وقد تأكدت تلك المعلومات من خلال التصنت إلى رسالتين أخريين، كما سجلت مشاهدات للغواصة نفسها في المنطقة. لكن في خضم حالة من الفوضى في "سكابا فلو"، وبطريقة ما، فشل الأميرال السير "جون جيليكو" القائد البحري البريطاني وفريقه في قراءة أو فهم التحذيرات التي أرسلتها الاستخبارات البحرية إلى سفينة قيادة الأسطول، وفي جلسات محكمة التحقيق التي عقدت لاحقاً في عام 1916 للنظر في الأمر، نجح الأميرال جيليكو في إخفاء حقيقة وجود تلك التحذيرات الاستخبارية، والتي لم تنكشف قبل عام 1985. كان البحر عاصفاً تلك الظهيرة، لكن كتشنر أبى أن يؤجل مغادرته، فتبعاً إلى ضباط جيليكو الذين أساءوا قراءة مخطط الطقس كانت العاصفة ستهدأ قريباً، في حين أوضح المخطط في الحقيقة أن العاصفة كانت في طريقها إلى الهياج. في الساعة الرابعة وخمس وأربعين دقيقة من بعد ظهر ذلك اليوم انطلقت هامبشاير إلى قلب العاصفة الهوجاء، وقد كانت العاصفة قوية جداً على السفن المدمرة التي أوكلت إليها مهمة

المرافقة، وبعد ساعتين، أَقْلَت تلك المدمرات عائدة، لتترك هامبشاير تمخر العباب قدماً بمفردها. وفي وقت ما بين الساعة السابعة والنصف والسابعة وخمس وأربعين، ارتطمت هامبشاير بأحد ألغام الغواصة "يو 75" وراحت تغرق بكل من عليها.

عندما انفجر اللغم، أطل كل من كتشنر وفيتزجيرالد على الفور من ميمنة قمرة الضباط في مؤخرة السفينة، ولحق بهم بقية ضباط الطاقم. ذكر أحد الناجين لاحقاً: "كان القبطان ينادي على اللورد كتشنر ليذهب إلى قارب النجاة، لكن يبدو أن اللورد لم يسمعه أو أنه تجاهل النداء". فقد بدا الهرب من السفينة الهالكة أمراً مستحيلاً، ولم يأت وزير الحرب بأي حركة في محاولة لذلك، بل إنه وقف ولقرابة ربع الساعة على ظهر السفينة هادئاً دون أي تعبير يذكر. يقول الرجل الوحيد الذي نجا من هامبشاير والذي لا يزال حياً، أنه لم ينس قط آخر نظرة خاطفة ألقاها على كتشنر، كان واقفاً في ذلك المعطف السميك على ظهر السفينة، ينتظر دون انفعال غرق السفينة تحته، وبعدها غاص اللورد كتشنر وسفينته تحت سطوح الأمواج المتلاطمة. حملت الأمواج جسد فيتزجيرالد نحو الشاطئ، لكن كتشنر اختفى في أعماق البحر. وشاعت بعيد ذلك في بريطانيا أسطورة تقول أن اللورد كتشنر هرب من الموت وأنه سيعود يوماً ما.

ثورة الحسين:

في مصادفة تذكر دوماً، ضاع اللورد كتشنر في البحر في الوقت الذي أعلن فيه أمير مكة تمرده ضد الإمبراطورية العثمانية، فقد أمر الحسين بالتمرد لدى اكتشافه أن رجالات تركيا الفتاة عقدوا العزم على عزله. لكن مسئولي بريطانيا في القاهرة والخرطوم، الذين لم يدركوا السبب الحقيقي، اعتبروا ثورة الحسين إنجازاً لمدرسة كتشنر، التي ضمت وينغايت وكلايتون وستورس، ولتكتيكهم في إغراء الحسين بمستقبل مجد مبهر وغامض في الوقت نفسه، وكان قد مضى على مقر القيادة البريطانية في القاهرة تسعة شهور من العمل على إطلاق تلك الانتفاضة، وعندما بلغت القاهرة أخبار انتفاضة الصحراء، دعاها ويندهام ديديس: "نصراً عظيماً لكلايتون". أما بالنسبة إلى الحسين فقد كان الأمر أقرب إلى اعتراف بالهزيمة لأن سياسته قضت أصلاً بالبقاء محايداً يجمع الرشاوى من الجانبين، لكنه توجه إلى صف الحلفاء مرغماً تحت خطر الإطاحة به من قبل حزب تركيا الفتاة. وبعد اكتشافه لنوايا الأتراك، وجد الحسين نفسه عرضة لمخاطر جديدة، تلك التي بدأت في صيف 1915، عندما شرع جمال باشا يضرب بيد من حديد المنشقين في الخلايا العربية في دمشق، والتي كان الحسين على اتصال معها عبر ولده الفيصل. كان تحرك جمال باشا مبنياً على وثائق من القنصليتين الفرنسيتين في كل من بيروت ودمشق، واللتان قامتا بخيانة المتآمرين العرب وتسريب أسمائهم بالإضافة إلى اسم عميل بريطاني أساسي، مما أطلق حملة من الاعتقالات وجرت استجوابات وتعذيب ومحاكمات عسكرية. وفي الواحد والعشرين من شهر آب 1915 أعدم أحد عشر شخصاً ممن أدينوا بتهمة الخيانة، وجرى في الأشهر اللاحقة المزيد من الاعتقالات والمحاكمات. لقد ضمت تلك الاعتقالات شخصيات

عربية بارزة، وكان بين من قاسوا التعذيب والتحقيق في السجن أشخاص يمكن أن يكشفوا تفاصيل محادثات الفيصل مع جمعيتا العهد والفتاة السريتان، ولما لم يكن الحسين متأكداً من أن أولئك سيلزمون الصمت، أرسل الحسين التماسات إلى كل من جمال باشا والباب العالي طالباً إظهار الرحمة بالسجناء، لكن التماساته للعفو تلك كان من شأنها زيادة تعرضه للخطر.

بعد ذلك، وفي شهر نيسان1916، علم الحسين من جمال باشا أن قوة عثمانية منتقاة وعالية التدريب من ثلاثة آلاف وخمسمائة رجل كانت بصدد الزحف عبر الحجاز نحو الرأس الجنوبي لشبه الجزيرة العربية، حيث كانت ترافقهم مجموعة من الضباط الألمان لأجل إقامة محطة اتصال برقي. كانت تلك الفرقة العسكرية من القوة بحيث تستطيع سحق الحسين بمجرد مرورها في أراضيه، وجاءت تلك الأخبار بقدومها لتجعل الأمير يسرع من تحركه ويحسن من نشاطه. كان عليه أن يقوم بالضرب أولاً، وأن يسعى لطلب الحماية من البحرية الملكية البريطانية التي كانت تطوق سواحله. وما زاد في سرعة تحركات الحسين أيضاً كان وصول أنباء مفاجئة غير مرتقبة في السادس من أيار عن إعدام واحد وعشرين شخصاً في بيروت ودمشق. وفي تصرف ذكي منه كان الحسين في وقت سابق قد حصل على خمسين ألف دينار ذهبي من حكومة الباب العالي، وذلك لاستخدامها في حشد وتجهيز القوات لقتال البريطانيين، وقد أضاف إليها الحسين الدفعة الأولى التي تلقاها من أصل المبلغ الكبير الموعود من البريطانيين لحشد وتجهيز القوات لقتال الأتراك. جرى إعلان ثورة الحجاز في وقت ما بين الخامس والعاشر من شهر حزيران 1916، وعليه تحركت البحرية الملكية فوراً على طول شاطئ الحجاز، الأمر الذي أثنى القوة الألمانية التركية المشتركة من التقدم أكثر.

اعتقد المكتب العربي في القاهرة أن الثورة ستستقطب دعم العرب والمسلمين على طول العالمين العربي والإسلامي، والأهم من ذلك اعتقادهم أنها ستستقطب دعم ما ظنه البريطانيون جيشاً عثمانياً ضخماً من العرب. لقد ذكرت تقارير الحسين والفيصل أنهما يتوقعان انضمام

قرابة مائة ألف جندي عربي من الجيش العثماني، وهذا الرقم يشكل حوالي ثلث القوة المقاتلة لجيش الإمبراطورية، وتبعاً لتقارير أخرى، توقع الحسين انضمام مائتين وخمسين ألف جندي، أو إلى حد ما كامل القوة المقاتلة في الجيش التركي. لكن لدى قيام الثورة، التي لم يتمنَ الحسين حدوثها أبداً، لم تقم أي من الوحدات العربية في الجيش العثماني بالانضمام إليها، كما لم تنقلب أي من شخصيات الإمبراطورية العثمانية السياسية أو العسكرية لصالح الحسين أو الحلفاء. أما المنظمة العسكرية السرية القوية التي وعد الفاروقي بالتفافها حول الحسين فقد فشلت حتى في التعريف عن نفسها. في الحقيقة لم يكن لدى الحسين جيشاً منظماً، إذ تشكلت قواته من بضعة آلاف من رجال القبائل الذين تم شراؤهم بمال البريطانيين. أما خارج الحجاز وجوارها القبلي فلم يكن هناك من دعم يرى للثورة في أي جزء من أجزاء العالم العربي، وحفنة الضباط غير الحجازيين الذين انضموا إلى قوات الأمير المسلحة، ما كانوا سوى أسرى حرب أو منفيين يقطنون أصلاً في مناطق السيطرة البريطانية.

كمنت أولى المشاكل العسكرية في عجز جماعة الحسين القبلية الصغيرة عن مواجهة المدفعية العثمانية، فقد صدت هجماتهم على معسكرات الأتراك في مكة والطائف والمدينة المنورة وفي ميناء جدة. ولإنقاذ المهاجمين، قامت السفن والطائرات البريطانية بمهاجمة ميناء جدة، وحالما أُمّن المرفأ قام البريطانيون بإنزال قوات مسلمة من الجيش المصري. تحركت هذه القوات باتجاه الداخل وذلك لمساعدة الحسين في الاستيلاء على مكة والطائف. وبسهولة جرت السيطرة على ميناء رابغ الذي كان يحرسه أقل من ثلاثين جندي من الأتراك، وكذلك أيضاً تم الاستيلاء على ميناء ينبع. وبهذا، كانت البحرية الملكية قد فازت بالسيطرة على شواطئ جزيرة العرب المطلة على البحر الأحمر، فقامت بإرساء قواعد لها على البر في تلك الموانئ. ولم يكن الحسين ليسمح لوحدات عسكرية بريطانية مسيحية بالتحرك إلى داخل أراضي الحجاز، كانت وجهة نظره، التي عبر عنها ووجدها البريطانيون ضيقة الأفق، هي أن دخول غير المسلمين إلى الأرض التي تحتضن الأماكن الإسلامية المقدسة قد يعرض مكانته في العالم الإسلامي للخطر، وسيثير استياء بين مسلمي العالم.

المشكلة أن الحسين وحده لم يكن نداً للأتراك. لقد كتب "ريجينالد وينغايت" الحاكم العام السودان إلى كلايتون أن على بريطانيا إرسال قوات، سواء أرادها الحسين أم لا، وأشار إلى أنه يؤيد فكرة إرسال حملة بريطانية لكي تبقى في الحجاز. لكن رؤساء وينغايت لم يتفقوا معه، وأصبحت سياسة بريطانية تجاه الحجاز هي إمداده بالمساعدة العسكرية ما أمكن من خلال الضباط والجنود المسلمين، لكن في أرض المكائد والدسيسة حتى تلك السياسة كانت محفوفة بالمصاعب. وبتوصية ملحة من السلطات البريطانية جرى تعيين الرائد عزيز المصري رئيساً لأركان القوات التي كانت اسمياً تحت قيادة علي ابن الحسين، وتولى المصري منصبه في أواخر العام 1916 وخلال شهور تم إقصاؤه من القيادة نتيجة مكيدة غامضة، واستبدل البريطانيون المصري بالقائد المتمكن جعفر العسكري، الجنرال العربي في الجيش العثماني، والذي كان البريطانيون قد ساقوه سيراً. وتبعاً لإحدى الروايات، كان عزيز المصري يحيك مؤامرة لانتزاع زمام الأمور من الحسين وذلك لكي يجري مفاوضات حول تغيير الولاء، بحيث يتم تحضير ترتيبات تعيد قوات الحجاز إلى الصف العثماني مقابل اتفاق مع الباب العالي للحصول على استقلال ذاتي للمناطق الناطقة بالعربية.

لم يكن الأمر مجرد اعتقاد المصري وزملائه بأن ألمانيا كانت ستكسب الحرب، فعلى سبيل المثال، بعد سنتين بات واضحاً أن الحلفاء هم من سيكسبون الحرب، ومع ذلك، رفض ياسين الهاشمي الانقلاب إلى صف الحلفاء. وياسين الهاشمي هو أحد قادة الجمعيات السرية العربية في دمشق، وهو من كان الفاروقي يتحدث عنه عندما خدع كلايتون والآخرين في القاهرة. لقد أساء غلبرت كلايتون قراءة سياسات الجمعيات السرية العربية، فقد كانت تلك الجمعيات معارضة بشدة للمخططات البريطانية في الشرق الأوسط. وفي بداية الحرب كان أصحابها قد قطعوا وعداً بمساندة الإمبراطورية العثمانية ضد تهديد الغزو الأوربي، وقد ظلوا مخلصين لوعدهم. لقد كانوا يفضلون حكماً ذاتياً أو استقلالاً إن استطاعوا تحصيله، لكن إن لم يستطيعوا، فقد فضلوا أن يحكمهم أتراك مسلمون على أن

يحكموا من قبل المسيحيين. وحتى الحسين نفسه، ظل ومنذ أولى أيام الثورة على اتصال بحزب تركيا الفتاة بنية الردة إلى صف العثمانيين في الحرب. كتبت صحيفة النشرة العربية في عددها الخامس والعشرين في السابع من تشرين الأول 1916 على لسان أمير الحرب العربي عبد العزيز بن سعود وهو يتهم الحسين قائلاً: "لقد كانت نية الشريف أصلاً هي تحريض البريطانيين ضد الأتراك، ليدفع الأتراك إلى منحه استقلالاً تكفله له ألمانيا".

ظل برنامج الحسين ثابتاً: لقد أراد المزيد من السلطة والحكم الذاتي كأمير ضمن الإمبراطورية العثمانية، كما أراد أن يغدو منصبه وراثياً، ورغم أن البريطانيين لم يكونوا أدركوا بعد حقيقة مراسلاته مع العدو، إلا أنهم سرعان ما فقدوا رغبتهم فيه لأسباب أخرى. من زاويتهم أمسى البريطانيون يروون أن الحسين، وبعيداً عن كونه زعيماً لقومية عربية حديثة العهد، كان حاكماً قليل الاهتمام بالقومية، وكان همه الأوحد هو الحصول على سلطات وأراض جديدة لنفسه. وقد علق "ديفيد هوغارث" ضابط الاستخبارات الذي ترأس المكتب العربي وبشكل جاف قائلاً: "من الواضح أن الملك يعتبر قضية الوحدة العربية مرادفةً لمَلَكيته الخاصة ..". وأصر الأمير على إعلان نفسه ملكاً على العرب، رغم أن رونالد ستورس وبالنيابة عن القيادة البريطانية في القاهرة كان حذره من فعل ذلك. وفي وقت لاحق كتب ستورس: "لقد كان يعلم أكثر منا أن مطلبه ليكون ملكاً على كل العرب لم يكن مطلباً منطقياً أبداً". في هذا الشأن، وقال ستورس: "أن مطالباته بحقوق تتعداه وادعاءه الأهمية كان أمراً قريباً من التراجيديا الهزلية". ومع ذلك فقد شعر أن بريطانيا ملزمة الآن بدعمه إلى أبعد حد ممكن، لقد خاب أمل المكتب العربي بعمق من فشل زعامة الحسين في أن تكون فعالة.

لقد تم توثيق الآراء الحقيقية للمكتب العربي بشكل ملائم ليعطي رواية عن المشاهدات المعاصرة والأفكار الخاصة بجماعة كتشنر الصغيرة، التي نظمت ثورة الحسين وعلقت الكثير من الآمال عليها. ويعود الفضل في ذلك إلى العضو الصغير في المكتب العربي "ت. ي. لورنس". لقد كان هو من اقترح على المكتب العربي إصدار نشرة معلومات، وكانت بدايةً

تحت عنوان موجزات المكتب العربي، ومن ثم أصبح اسمها النشرة العربية. بدأ المكتب في إصدارها في السادس من حزيران 1916، وكانت تصدر في فترات غير منتظمة إلى أن توقف نشرها في نهاية عام 1918. حرر لورنس العدد الأول منها، بينما قام هوغارث مدير المكتب العربي، وهو الأثري من جامعة أكسفورد، بتحرير أغلب أعداد الأشهر الثلاثة التالية. ومع نهاية الصيف تولى الكابتن "كيناهان كورنواليس" نائب هوغارث مسئولية تحرير النشرة بشكل منتظم. ومن غرف المكتب العربي في فندق "سافوي" في القاهرة، كانت النشرة العربية تصدر ممهورة بكلمة "سري". لم تكن تطبع سوى ست وعشرون نسخة من كل عدد. وقد اقتصرت قائمة التوزيع على نائب الملك في الهند وقادة أركان الجيش في مصر والسودان. كما كانت ترسل نسخة إلى كل من وزارة الحربية وقيادة البحرية في لندن. كانت أعداد النشرة تقدم نطاقاً واسعاً من المعلومات السرية عن الأحداث الجارية وعن خلفيات الأحداث في العالمين العربي والإسلامي.

في العدد الأول 6 حزيران 1916 الصادر مع بداية ثورة الحجاز، أشار لورنس إلى أنه كانت هناك مصاعب في لم شمل العرب إلى بعضهم، حتى لغايات الثورة، وكتب أنه كلما كانت هناك اجتماعات قبلية كبيرة كانت الخلافات سرعان ما تظهر. وأن الأتراك بإدراكهم لهذه الحقيقة بقوا متفرجين ولم يأتوا بأي حركة. لقد كانوا يؤجلون تحركهم "في ترقب أكيد لأن تقوم الخلافات القبلية قريباً بتمزيق خصومهم". وفي عددها الخامس 18 حزيران1916، نقلت النشرة العربية أنباء انطلاق ثورة الحسين المعلنة قبل أسبوع أو اثنين، وتضمن هذا العدد والعدد السادس 23 حزيران1916 إشارة إلى أن عمليات الحسين العسكرية لم تحقق سوى نجاحات متواضعة، وأنه حتى هذه النجاحات كانت بفضل القوات البريطانية. حسبما ورد في العدد السادس فإن جنود الأتراك على شواطئ الحجاز علقوا بين مطرقة السفن والطائرات البحرية البريطانية وبين سندان العرب. اختبأ الأتراك خلف الأسوار هرباً من النيران، لكنهم في النهاية اضطروا إلى الاستسلام تحت نقص الطعام والماء، إذ كانت آبارهم تقع خارج الأسوار. في العدد السابع من النشرة 30

حزيران 1916 نقلت النشرة العربية على لسان الأسرى الأتراك في جدة: أن "القذائف والقنابل البريطانية كانت هي ما أسقط المدينة فعلاً". لقد جرى تقليل شأن رجال الحسين عن كونهم جنود، ففي العدد السادس تقول النشرة عنهم: أنهم "كانوا ربما رجال قبائل فقط، جميعهم غير مدربين وليس لديهم مدفعية أو أسلحة رشاشة. كانت أفضليتهم للناحية الاستعراضية من الحرب فقط، كما أنه سيكون من الصعب إبقاؤهم سويةً لأي فترة من الزمن ما لم تكن الدفعات والجرايات مغريةً". وفي نفس المنحى كان تحليل ووصف مفصل كتبه لورنس في العدد الثاني والثلاثين 25 تشرين الثاني 1916: "أظن أن جماعة واحدة من جنود الأتراك محصنة بشكل مناسب في أرض مفتوحة كانت لتهزم جيوش الشريف. إن قيمة القبائل هي دفاعية فقط، ومجالها الحقيقي هو حرب العصابات". وكتب لورنس: أنهم كانوا "فرديين جداً بحيث لا يطيقون وطأة القيادات، أو القتال في صف أو مساعدة بعضهم. أظن أنه يستحيل إنشاء قوة منظمة منهم".

تبعاً للنشرة العربية، فإن نداء الحسين للثورة لم يلق سوى آذان صماء على مدى العالمين العربي والإسلامي، وكما نقلت النشرة في أعدادها على طول عام 1916، فإن استطلاعات الرأي على مستوى العالم أظهرت ردود فعل تتراوح بين عدم المبالاة والعداوة. في العدد التاسع والعشرين 8 تشرين الثاني 1916، والذي نقل إعلان الحسين عن مطلبه بلقب ملك العرب، علقت النشرة ببرودة : "إن الأمير الذي يطالب باعتراف كهذا يبدو بعيداً جداً عن موقع يستطيع فيه تجسيد ما يدعيه من مكانة"، وأن حكومة جلالة الملك البريطاني لن توقع شيكاً فارغاً على مستقبل النظام السياسي للشعوب العربية. في العدد الواحد والأربعين 6 شباط1917 كتب هوغارث: "تبدو فكرة شبه جزيرة عربية موحدة تحت لواء ملك الحجاز أو أي شخص آخر فكرة بعيدة جداً. إنه لمن الواضح أن القضية العربية تشكل إسمنتاً ضعيفاً جداً ليربط شبه الجزيرة ببعضها. بينما كراهية الأتراك تظل أقوى وربما لا تزال الأقوى هي الرغبة في الوقوف إلى جانبنا". وبعد قرابة عام على إعلان الحسين ثورته، كان هوغارث قد وصل إلى قرار بأن تلك الثورة تشكل خطوة فاشلة. ففي مقالة في العدد

الثاني والخمسين 31 أيار1917 من النشرة العربية، كتب هوغارث مراجعة لما أسماه "عام الثورة" في الحجاز، وخلص في المقالة إلى أن الثورة لم تحقق الآمال التي علقت عليها كما أنها لم تثر أي توقعات أخرى، قال: "لقد ثبت بوضوح، ومنذ أولى الحصارات، أن بدو الحجاز كانوا ببساطة جماعة حرب عصابات، وحتى في هذا النوع من الحرب لم يكونوا من النوعية الجيدة. كما أنه لم يكن ثمة شك أنهم لن يهاجموا أو يصمدوا في وجه الجيوش النظامية التركية". وتابع هوغارث: إن أفضل ما يمكن تمنيه مستقبلاً من الحركة العربية للحسين هو"أن تحافظ على نفسها فقط".

لم يعد الاستثمار في ثورة الحسين على بريطانيا بكثير من الربح، فقد ذكر رونالد ستورس في وقت لاحق أن بريطانيا أنفقت إحدى عشر مليون جنيه إسترليني على ثورة الحسين، في ذلك الوقت كان هذا المبلغ يعادل أربعة وأربعين مليون دولار أمريكي، وفي عملة يومنا هذا فإنه يقارب أربعمائة مليون دولار. كما كان الاستثمار العسكري والسياسي لبريطانيا في ثورة الحسين ضخماً أيضاً، ففي الواحد والعشرين من شهر أيلول 1918م كتب ريجينالد وينغايت، كحاكم لمصر بعد ماكماهون، قائلاً: "حتى الآن فإن المسلمين بشكل عام ينظرون إلى ثورة الحجاز وإلى دورنا فيها بعين الريبة أو الكراهية". وأضاف أنه كان من المهم ألا يبدو الحسين فشلاً، وذلك لكي لا تظهر بريطانيا في مظهر سيئ. وبعد ثلاثة أسابيع من إعلان الحسين عن تمرده، قامت وزارة الحربية بإخبار مجلس الوزراء أن العالم العربي لم يكن يتبع الحسين كزعيم لهم في تلك الثورة. وفي مذكرة سرية إلى لجنة الحرب في الأول من تموز 1916، كتب أعضاء أركان الحرب في وزارة الحربية: أن الحسين "في مراسلاته مع المفوض السامي كان قدم نفسه كناطق باسم الأمة العربية، لكن كما هو معروف الآن، فإنه لا يحظى بتأييد أي منظمة عربية فيها من الشمولية ما يكفي لتأمين قبول آلي لما يوافق عليه من شروط". وتقول المذكرة: أنه ونتيجة لذلك فإن على الحكومة البريطانية الافتراض بأن الاتفاقات التي تم التوصل إليها معه يجب أن تحظى بمباركة زعماء عرب آخرين.

وفي الفترة نفسها تقريباً وفي مذكرة سرية تحت عنوان "مشكلة الشرق الأدنى"، كتب السير مارك سايكس: أنه لولا الدعم البريطاني لكانت حركة الشريف حسين قد سحقت مع بداية عام 1917. وبكآبة تنبأ سايكس: بأنه مع نهاية الحرب ستكون تركيا أكثر الدول المتحاربة إنهاكاً، وكنتيجة لذلك فإنها ستخضع لسيطرة حليفتها ألمانيا. وكتب سايكس: أن الإمبراطورية العثمانية ستمسي أقل من مستعمرة ألمانية. لقد ألقى تحليله لهذه المسألة بظلاله على الأفكار الجديدة حيال الشرق الأوسط، والتي أصبحت بعد سنة شائعة في محافل المسئولين البريطانيين في ظل نفوذ "ليو آميري" وزملائه. كان سايكس قد أصبح معاوناً لصديقه موريس هانكي، أمين عام مجلس الحرب. وفي منصبه الجديد واصل سايكس اهتمامه بالشرق. في لندن، كان سايكس قد عمل على نشر ما يسمى التقرير العربي، والذي كان نموذجاً بنيت على أساسه النشرة العربية في القاهرة. ولما وصل صديقه غلبرت كلايتون من مصر في النصف الثاني من عام 1916 ذهب الاثنان معاً إلى لجنة الحرب داعين إلى دعم ثورة الحسين في الحجاز. كما دعيا إلى استبدال السير هنري ماكماهون الذي كان المفوض السامي في مصر، وذلك لأن ماكماهون كان قد عين فقط لإبقاء المنصب شاغراً لكتشنر في حال قرر الأخير العودة. ولما توفي كتشنر سعى أتباعه إلى أن ينول المنصب إلى ريجينالد وينغايت الذي كان واحداً منهم. وخلال صيف 1916، أمضى سايكس وقتاً طويلاً في إلقاء الخطابات العامة، وفي تلك الخطابات جعل سايكس من عبارة "الشرق الأوسط" الجديدة مصطلحاً سارياً، تلك العبارة التي كان أول من ابتكرها هو ضابط البحرية الأمريكية والمؤرخ "ألفرد ثاير ماهان" في عام 1902 في تحديد للمنطقة الممتدة بين الجزيرة العربية والهند. وقد أضاف سايكس إلى سمعته العامة صفة الخبير بتلك الرقعة من الأرض.

في أيلول كانت تقارير الاستخبارات القادمة من القاهرة تشير إلى انهيار ثورة الحجاز بأسرع حتى مما توقع سايكس، وكان ماكماهون ووينغايت قد اقترحا بحماسة فكرة إرسال دعم عسكري فوري إلى الحسين، فقام سايكس بتأييد الفكرة. لكن إصراره ظل

عبثاً، إذ أن "روبريتسون" قائد أركان الحرب الملكية الجديد وصاحب النفوذ القوي، رفض تحويل أي قوات أو جهود من الجبهة الغربية. وربما ضمنت سيطرة البحرية البريطانية على سواحل البحر الأحمر النجاة، على الأقل، لمساندي الأمير، غير أن فترة صيف وخريف 1916 بدت حقبة من اليأس بالنسبة إلى قضية الحسين، فأخذ بريطانيو القاهرة يفكرون في منفذ للأزمة، وجاءتهم فكرة إرسال بضع مئات من أسرى الحرب العرب من جبهة بلاد الرافدين الهندية للانضمام إلى الحسين. كما اقترح المفوض السامي السير هنري ماكماهون طلب المساعدة من فرنسا، وذلك بعد قول السير "آرتشيبيلاد موراي" القائد العام منذ كانون الثاني 1916 للجيش البريطاني في القاهرة، أنه لا يستطيع الاستغناء عن أي قوات ليرسلها للدفاع عن الحسين. كما قام ماكماهون بإرسال رونالد ستورس، مساعده في مقر قيادة القاهرة، في مهمة إلى شبه الجزيرة العربية للتحري عما يمكن فعله غير ذلك. وفي نهاية صيف 1916 أرسلت الحكومة الفرنسية حملة إلى الحجاز في محاولة لوقف انهيار ثورة الحسين. وفي الأول من أيلول 1916 وصل "إيدواغد بغيموند" قائد الحملة إلى الإسكندرية، ومن هناك استقل سفينة إلى جزيرة العرب ليصل إلى ميناء جدة في العشرين من أيلول. كان نظير بغيموند في جدة هو الكولونيل "سي. ي. ويلسون" الضابط البريطاني الأعلى في الحجاز، وممثل حكومة السودان أو يمكننا القول ممثل وينغايت، والذي كان سيتولى قريباً قيادة العمليات في ثورة الحجاز عن الجانب البريطاني. وكان مساعده هو الكابتن "هيربرت يونغ" الذي قام باستقبال بغيموند مرحباً في القنصلية البريطانية في جدة التي أطلقت على نفسها اسم مكتب الحج، إذ أنها كانت تتعامل مع شئون الحجاج المسلمين من الهند البريطانية ومن أماكن أخرى. كما التقى بغيموند بالأميرال المعاون السير "روسلين ويميس"، الذي كان أسطوله البريطاني يسيطر على طرق البحر الأحمر بين مصر والسودان والجزيرة العربية، والذي كان ينقل الضباط والرجال عبر تلك الطرق. كانت مهمة بغيموند تقتضي تدعيم ثورة الحجاز من خلال تزويدها بكادر من المستشارين العسكريين المحترفين من مسلمي الإمبراطورية الفرنسية، وذلك لكي يتقبلهم الشريف،

وضمت حملته اثنين وأربعين ضابطاً وتسعمائة وثلاثة وثمانين رجلاً. وقد حفز حجم الحملة الفرنسية أندادهم البريطانيين لإرسال المزيد من الضباط ليخدموا تحت إمرة ويلسون. وبدوره فكر بغيموند في زيادة حجم قواته من أجل تقوية قوات الشريف، التي كانت ضعيفة إلى حد الخطورة، وبالفعل، كان عبد الله، الابن الأقرب إلى تفكير والده الحسين، يخشى من احتمال أن تقوم القوات العثمانية المتمركزة في المدينة المنورة بمهاجمة واكتساح مواقع رجال الحسين على الطريق إلى مكة.

في منتصف شهر تشرين الثاني، غادر رونالد ستورس القاهرة متجهاً نحو الحجاز وفي جعبته خطة بديلة. لقد جاء في دعم للرائد عزيز المصري، زعيم الجمعية السرية القومية، الذي كانت القاهرة رشحته ليتولى شخصياً تدريب وتنظيم قوات الحجاز، والذي جرى الحديث عن فترة خدمته الوجيزة في القيادة سابقاً. كان المصري ممن رأوا كارثة سياسية في السماح لقوات الحلفاء، ولو كانت مسلمة، أن تنخرط بشكل ملحوظ في حملة الشريف. فقد تلخصت وجهة نظره في أن قوات مكة كانت لتقاتل بشكل فعال لوحدها إن هي دربت على تقنية حرب العصابات.

رتب ستورس لصديقه الشاب، ضابط الاستخبارات الصغير "ت. ي. لورنس" ليأتي معه إلى جدة. كان لورنس قد جمع إجازاته لفترة من الوقت لتصبح عدة أسابيع، وأراد أن يقضيها في الجزيرة العربية، التي لم يكن قد زارها قط. وحصل له ستورس على إذن ليأتي معه، وهكذا وصل الاثنان معاً إلى جدة. كان "توماس إدوارد لورنس" في الثامنة والعشرين من عمره، رغم أنه بدا أقرب إلى التاسعة عشرة أو العشرين فقط. كان قد جرى رفضه من الخدمة العسكرية لصغر حجمه، إذ لم يكن طوله يتعدى الخمس أقدام إلا ببضعة إنشات. وكان هيربرت يونغ يدعوه "الرجل الصغير الهادئ". أما رونالد ستورس فكان يدعوه "لورنس الصغير" كما اعتاد آخرون تلقيبه، لكن ستورس كان يدعوه أيضاً "المخ الخارق". بدت ظروف حياته الخاصة غير مميزة، فواضح أنه كان شاباً من عائلة فقيرة وبيئة متواضعة يخدم في المكتب العربي الذي ضم أعضاء في البرلمان ومليونيرات وأرستقراطيين.

كان قد ارتاد مدرسة المدينة في بلدته أكسفورد، بدلاً من الذهاب إلى أحد المدارس الخاصة مثل إيتون أو هارو أو وينشستر. وفي مجتمع المكتب العربي كان متدني المنزلة ولم يكن في تاريخه أي إنجازات عسكرية تمجده. وفي البدايات عمل لورنس لدى باحث الآثار ديفيد هوغارث في متحف أشموليان. وفي خريف 1914 أخذه هوغارث، الذي أصبح فيما بعد مدير المكتب العربي، ليخدم في القسم الجغرافي لوزارة الحربية كمترجم مؤقت، ومن هناك ذهب لورنس إلى الشرق الأوسط ليقوم بوضع خرائط مسحية، وبعد ذلك بقي لورنس في القاهرة ليقوم بأعمال أخرى.

لدى وصول ستورس ولورنس إلى جدة، التقاهما عبد الله ولد الأمير حسين، وعلى الفور كون لورنس فكرة مخيبة للآمال عن عبد الله، لكن عبد الله أعجب جداً بلورنس ومنحه إذناً حصرياً بالذهاب إلى المعسكر لمقابلة أبناء الحسين الآخرين. بالنسبة إلى لورنس كان ذلك إنجازاً عظيماً، لقد كتب الكولونيل ألفرد باركر، الذي كان أول رئيس للمكتب العربي والذي خدم كرئيس للاستخبارات العسكرية في ثورة الحجاز، إلى كلايتون في الرابع والعشرين من تشرين الأول1916، يقول: "قبل وصول لورنس كنت أحاول الذهاب إلى المعسكر وكنت آمل أن أفعل، لا تظن أني أحقد عليه لأنه سيفعل ذلك، وربما بشكل أفضل من أي شخص آخر. ومنذ ذهابه وحكومة الحجاز غير مقتنعة بالموافقة على أي رحلة أخرى". في المعسكر، قام لورنس بزيارة الفيصل والزعماء الآخرين، لكنه وجد الفيصل ساحراً، وكتب عنه في وقت لاحق إلى أحد زملائه: أنه "نموذج مطلق للروعة". قرر لورنس أن على الفيصل أن يصبح القائد الميداني لثورة الحجاز، وفضلاً عن صفاته الأخرى، بدا الفيصل ملائماً تماماً للمنصب. وفي مبادرة خاصة منه قام لورنس بإرسال تقرير مكتوب إلى ريجينالد وينغايت الحاكم العام للسودان، والذي كان سيرسل قريباً إلى مصر ليحل محل ماكماهون كمفوض سام. وعندما غادر الحجاز في شهر تشرين الثاني، توجه لورنس إلى السودان، بدلاً من العودة إلى القاهرة، ليقدم نفسه إلى وينغايت. ومن خلال صداقته مع غلبرت كلايتون، ممثل السودان في القاهرة، كان لا بد للورنس أن يكون على اضطلاع

بنظرة وينغايت اتجاه مستقبل سياسات الشرق الأوسط. وكان لورنس يعلم بأن هدف وينغايت هو تأمين هيمنة بريطانية على شرق أوسط ما بعد الحرب، ومنع فرنسا من ترسيخ موطئ لها في المنطقة. ومع أن وينغايت أراد إنقاذ قوات الحسين من الهزيمة ومن التدمير المحتمل، لكنه لم يشأ لذلك أن يتم على أيدي الفرنسيين، لأن فيه مخاطرة بأن تقع الحركة العربية تحت التأثير الفرنسي على المدى البعيد.

اقترح لورنس على وينغايت بديلاً عن مشروع بغيموند الداعي إلى توظيف وحدات جيش نظامية فرنسية وبريطانية لتقوم بالجزء الأكبر من القتال بالنيابة عن الحسين، كان اقتراح لورنس أن يتم استخدام رجال الحسين القبليين في حملة حرب عصابات تقودها بريطانيا. إن عزيز المصري هو من كان قد اقترح أصلاً فكرة حرب العصابات على لورنس، وكانت نيته إبقاء فرنسا وبريطانيا بعيدين عن الجزيرة العربية، فقام لورنس بتعديل الخطة، بحيث يبقي فرنسا فقط بعيدة الجزيرة. وأضاف لورنس أنه ينبغي تعيين الفيصل قائداً على قوى الشريف الضارية، وادعى أنه هو ضابط الارتباط الوحيد الذي قد يعمل معه الفيصل. جنح وينغايت إلى قبول الفكرة. ففي الماضي، وتحديداً في عام **1914**، كان وينغايت أول من قال أن قبائل جزيرة العرب يجب أن تستثار للتسبب في اضطراب للأتراك. وبطريقة ما، كانت تلك فكرة وينغايت التي كان لورنس يدافع عنها. وفي رسالة إلى أحد زملائه بعد قرابة عقدين من الزمن، ادعى وينغايت أنه كان هو، وليس لورنس الصغير المسكين، من أطلق وساند الحركة العربية وجعلها أمراً ممكناً. أما بالنسبة إلى السلطات العسكرية البريطانية في القاهرة، فقد كان مقترح لورنس ملائماً جداً أيضاً، فهم في الحقيقة، لم يتوقعوا له نجاحاً عظيماً، بل على العكس تماماً. لكن الأمر هو أنه لم يكن لديهم أي قوات يستغنوا عنها لصالح الحجاز، ولهذا سروا لسماع أنه لا حاجة لأي قوات لهذا المقترح، بل إن لورنس ارتقى عالياً في تقديرهم عندما لم يطلب أي قوات.

وفي الخامس والعشرين من تشرين الثاني**1916** غادر لورنس القاهرة مرة أخرى. ومع أوائل كانون الأول كان قد تولى منصبه إلى جانب الفيصل. في كانون الثاني **1917**،

تسلم وينغايت منصب المفوض السامي في القاهرة، وراح يزود لورنس بمبالغ ضخمة من الذهب ليشتري بها دعم القبائل العربية. ومع ذلك، مضى شتاء وربيع 1917 دون أي أنباء عن نجاحات عسكرية هامة حققها رجال لورنس القبليين. وكان أكثر إخفاقات ثورة مكة وضوحاً هو فشلها في السيطرة على المدينة المنورة، ثاني أكبر مدينة مقدسة في الحجاز، تبعد المدينة المنورة حوالي ثلاثمائة ميل إلى الشمال الشرقي من مكة، معترضة الطريق الممتدة شمالاً إلى سورية، وكان أتباع الشريف حسين قد هاجموها في أولى أيام الثورة، لكن تم صدهم بسهولة آنذاك. وخلال الحرب ظلت قوات الشريف غير قادرة على الاستيلاء عليها، كما أنهم لم يستطيعوا أيضاً الالتفاف حولها ومتابعة الطريق، خشية السماح للثكنة التركية الضخمة الموجودة في المدينة بأن تهاجمهم من الخاصرة أو من الخلف. كان يلف المدينة المنورة سور من الصخر الصلد، يقال أنه يرجع إلى القرن الثاني عشر، وعلى طول ذلك السور كانت تسيطر أبراج للمراقبة والرمي، كما تسيطر عليه من الجنوب الغربي قلعة تضم حامية للجنود الأتراك. وكانت نهاية خط الحديد الحجازي القادم من دمشق تقع داخل السور، مما أمن للأتراك في المدينة منفذاً للإمدادات والتعزيزات. خلال الحرب، قام الغزاة البدو تحت قيادة الحلفاء مراراً بتفجير السكة الحديدية بالديناميت، غير أن الجند العثمانيون استمروا في إصلاحها وإبقائها ضمن الخدمة. لقد بات وجود العثمانيين في المدينة المنورة يسد خط تقدم رجال الشريف للمشاركة في المسرح الرئيسي لعمليات حرب الشرق الأوسط، وبدأ ذلك يثبت أن الحسين لم يكن ليذهب إلى أي مكان. إلى ذلك الحين، ظلت أسوار المدينة ذات مئات الأعوام توقف كل أفواج الثوار القادمين من مكة، كما أن بنية السلطة العثمانية بقيت متماسكة بثبات، ولم تكن في تلك الحالة من الاضمحلال التي وصفها بها المراقبون الأوربيون.

الفصل الخامس :

الحلفاء في حضيض الطالع

سقوط الحكومات:

بين خريفي 1916 و1917 ظلت الإمبراطورية العثمانية متماسكة بثبات، في حين راحت حكومات خصومها الحلفاء تنهار الواحدة تلو الأخرى، وقد شكل ذلك تناقضاً محضاً لما كان قد توقعه قادة أوروبا السياسيين والعسكريين، وقد لعب نجاح الجيش العثماني في الاحتفاظ بالدردنيل دوراً مباشراً في إسقاط حكومتي آسكويث في بريطانيا والقيصر نيكولاس في روسيا، وكان من شأن سقوط هاتين الحكومتين، بالإضافة إلى الحكومة الفرنسية في عام 1917، أن يجلب إلى سلطة تلك العواصم الثلاث قادة جدداً بأفكار قوية حول الشرق الأوسط، وقد كانت أفكارهم تبدي تبايناً كاملاً عن تلك التي حملها أسلافهم.

في خريف 1917، تمكن لينين من الاستيلاء على السلطة في بيتروغراد، وذلك بمساعدة المزيد من المعونات المالية من ألمانيا، فنصب نفسه ديكتاتوراً على ما تبقى من الدولة الروسية الممزقة، وتحرك على الفور نحو سحب بلده خارج الحرب. في شهر آذار 1918 قبل لينين بالهزيمة من خلال موافقته على معاهدة سلام تلبي الشروط الألمانية، وبدا أن هيلفاند خدم أصدقاءه في القسطنطينية وبرلين بشكل جيد، وكما كان قد تنبأ، فقد أجدت مساندة لينين نفعاً في جر روسيا خارج ساحة القتال. كان المراقبون البريطانيون مصدومون بالرابط الظاهر بين البلشفيين والألمان واليهود في الثورات الروسية لعام 1917. حيث كان العديد من زعماء الحزب البلشفي من أصول يهودية. وكذلك كان هيلفاند، الذي جلب إلى البلشفيين المال والدعم الألمانيين، والذي أتى من القسطنطينية وكان صديقاً حميماً لقادة تركيا الفتاة. وتبعاً للفكرة التي لطالما اعتنقها المسئولون البريطانيون: فإن قادة تركيا الفتاة كانوا تحت سيطرة الماسونيين اليهود، وهم أي اليهود

كانوا أصلاً من جلب الإمبراطورية العثمانية إلى حلف مع ألمانيا. كما اعتقد البريطانيون دوماً أن اليهود والألمان كانوا على علاقة وطيدة. وهكذا بدت كل الأمور مناسبةً للمشهد الذي تجلى في ذلك الوقت.

رغم كل الصعوبات، ظلت حكومة الإمبراطورية العثمانية متماسكة بثبات، في حين سقطت كل الحكومات التي جلبت قوى التحالف العظمى إلى الحرب ضد تركيا، حكومة آسكويث في بريطانيا، وحكومة رينيه فيفياني في فرنسا، وحكومة القيصر ووزيره سازانوف في روسيا. وفي حسبة بسيطة، يظهر أن دفاع تركيا الناجح عن الدردنيل كان المسئول عن سقوط كل تلك الحكومات. في بداية الأمر، بدا خيار أنور وطلعت بجر الإمبراطورية العثمانية المترنحة إلى الحرب تصرفاً متهوراً بجنون، لكنهما نجحا. ورغم خسارتهما بعض الأراضي، فقد كانا جاهزين لكسب بعض أراض أخرى، وفي نهاية عام 1917 ظهرا أكثر قوة من أي وقت مضى داخل الباب العالي، بل إنهما لم يعودا يشعران بالحاجة إلى لف نفسيهما بهيبة الأمير سعيد حليم، وسمحا له أخيراً بالاستقالة من منصب رئيس الوزراء، ليقوم طلعت بيك زعيم الحزب، الذي صنع نفسه بنفسه، بشجاعة بأخذ اللقب بيديه المكافحتين. ومع ذلك، فقد كان الطريق أمام أنور وطلعت لا يزال محفوفاً بالمخاطر، فرغم زوال التهديد الروسي، كان التهديد البريطاني يتجدد، إذ أن عدوهما الجديد لويد جورج، كان شعلة من النشاط وزعيم حرب عبقري، صحيح أنه رغب في استطلاع إمكانية تسوية سلام مع تركيا الفتاة، لكن جورج كان مقاتلاً، وكان قلبه معلقاً بالقتال لتدمير الإمبراطورية العثمانية.

صهيونية لويد جورج:

لم يكن هناك رجلان أشد اختلافاً في شخصهما من الرئيس الأمريكي العصامي الصارم ويلسون ورئيس الوزراء البريطاني الودود المتساهل أخلاقياً، لكن كسياسيين كان فيهما تشابه كبير، فقد كان كلاهما منعزلاً، ووصل إلى الحكم بضربة حظ إثر انقسام حزبي، وقد تبنى الاثنان سياسة خارجية شخصية، تتخطى وزارات الخارجية. كما كان الاثنان معارضين لدخول بلديهما الحرب في البداية، وبعد تبني الخيار، وجد كلاهما صعوبة في إبقاء أتباعهما من أنصار السلام في صف واحد خلفهما، كما كان كلاهما يساريين، لكن هنا ينتهي التشابه بينهما، فبينما كان ويلسون يتحرك في اتجاه تقدمي مثالي مطلق، كان لويد جورج يفعل العكس تماماً. ولو أن المرء نظر إلى ماضي لويد جورج السياسي، كوسيلة للتنبؤ بأدائه في المستقبل، لتوقع منه أن مشاطرة الولايات المتحدة مقتها للمخططات الإمبريالية حول الشرق الأوسط. ففي شبابه، أي عندما كان راديكالياً، ناهض لويد جورج الإمبريالية البريطانية، وعندما غدا رئيساً للوزراء، كان متوقعاً منه، وكجزء من مبادئه، أن يلغي اتفاقات حكومة آسكويث مع الحلفاء، التي ترمي إلى توسيع إمبراطورياتهم. لكن لويد جورج لم يفعل ذلك. ولقد شعر لويد جورج تماماً مثل ويلسون بالحاجة إلى إعادة صياغة أهداف الحرب، لكنه وصل في النهاية إلى نتائج مغايرة. من وجهة نظر ويلسون، كانت فداحة الحرب تتطلب سلاماً يخلو من ضم أو احتلال لأي أراض في النهاية، بينما تبنى لويد جورج وجهة النظر الأخرى، وهي أن فداحة الحرب كانت تتطلب تعويضاً عنها واحتلالاً لأراض على مستو هائل.

لقد وعد كل من لويد جورج وويلسون شعوب الإمبراطورية العثمانية بحياة أفضل، لكن بينما عرض ويلسون حكماً ذاتياً، اقترح لويد جورج منح شعوب الشرق الأوسط حكومة

أفضل من التي قد يمنحها الشرق الأوسط لنفسه. وفي هذا الشأن، كانت أهداف رئيس الوزراء تتوافق وأهداف ضباط كتشنر، الذين وا سيطرة دائمة على سياسة مصر حيال الشرق الأوسط، وبهذا كانت سياسته لتحظى بفرص أفضل للتنفيذ. ولدى توليه السلطة بين عامي 1916 و1917، جلب رئيس الوزراء الجديد حماسة راديكالية من الطراز القديم إلى تلك الأهداف الجديدة للحرب كتدمير الإمبراطورية العثمانية الرجعية. كانت تلك أهداف تحاكي أيام أمجاد ليبرالية القرن التاسع عشر. وكانت إحدى أولى الخطوات التي اتخذها لويد جورج كرئيس للوزراء هي إصدار الأمر إلى جيوشه في مصر بشن الهجوم. وفي خطوة أخرى أصدر أمراً إلى "جون بوتشان"، الذي عينه كمدير للإعلام بناء على اقتراح ميلنر، بشن حملة دعائية تصور تدمير الإمبراطورية العثمانية كهدف أساسي للحرب. فغزت تلك الحملة عقول العامة، وأثبتت عبارة "يجب أن يذهب الأتراك!"، لقد كانت شعاراً فعالاً. ومثلما فعلت نقاط ويلسون ومبادؤه، فقد أظهرت تلك الحملة سياسة جيدة، على الأقل على المدى القريب.

لقد كانت معتقدات لويد جورج مبنية على أرضية جهلها زملاؤه تماماً، فعلى خلاف أسكويث وبقية أعضاء الحكومة الذين ارتادوا مدارس خاصة تركز على الكلاسيكيات الإغريقية واللاتينية، كان لويد جورج قد درس في مدرسة عامة ونشأ على ثقافة الكتاب المقدس، ولقد أشار مراراً إلى أنه كان يعرف أسماء الأماكن المقدسة الواردة في الإنجيل أكثر من أماكن المعارك والجبهات المتنازع عليها في الحرب الأوروبية، وعبر عن مشاعره حيال تلك الأماكن المقدسة بشيء من العاطفة، ففي آخر مذكراته كتب لويد جورج: أنه عارض في الماضي تقسيم فلسطين في اتفاقية سايكس - بيكو لأنها تمزق ذلك البلد، حيث يذهب معظمه إلى فرنسا أو مناطق حكم دولية. وقال: أنه من غير الجدير أن نفوز بالأرض المقدسة "لنمزقها إلى قطع أمام الخالق". وأكد: أنه "إن أعيدت السيطرة على فلسطين يوماً، فيجب أن تكون موحدة غير مقسمة، لكي تُجدِّد عظمتها ككيان مفعم بالحياة". في الفكر الإنجيلي البروتستانتي والفكر المسيحي المعتزل في بريطانيا، كانت ثمة توجهات عمرها

قرون نحو تولي القيادة في عملية إعادة اليهود إلى جبل صهيون. وعلى خلاف زملائه كان لويد جورج يدرك وجود هذه التوجهات بحماسة، بل، في الحقيقة، كانت هذه التوجهات تشكل خلفية عقيدته المعتزلة. لقد كان لويد جورج عبارة عن حلقة أخيرة في سلسلة طويلة من المسيحيين الصهاينة في بريطانيا، وهي سلسلة امتدت جذورها منذ عهد البيوريتانيين المتطهرون أو الطهريون وزمن انطلاق سفينة مايفلاور أو زهرة أيار التي حملت مجموعة من المهاجرين البيوريتانيين مبحرة نحو العالم الجديد أمريكا. كانت أراضي الميعاد لا تزال تشكل محوراً للتفكير في تلك الأيام، سواء كانت تلك في الولايات المتحدة أو على أرض فلسطين.

في أواسط القرن السابع عشر، تقدم اثنين من البيوريتانيين الإنكليز المقيمين في هولندا "جونا وايبينزير كارترايت" بالتماس لحكومتهما، يقولان فيه: "إن هذه الأمة البريطانية، مع سكان هولندا، سيكونون أول الناس وأكثرهم استعداداً لنقل أبناء وبنات إسرائيل في سفنهم إلى الأرض التي وعد بها أجدادهم، إبراهيم وإسحاق ويعقوب كميراث أبدي". فمن خلال أسفارهم اعتقد البيوريتانيين أن قدوم المسيح المنتظر سيتم حال إعادة شعب أرض اليهودية إلى وطنه الأم. وفي أواسط القرن التاسع عشر، بُعثت الفكرة من جديد، إذ أثار الإصلاحي الاجتماعي "آنتوني كوبر" الذي أصبح إيرل مقاطعة شافتيسبري، قيام حركة إنجيلية قوية داخل كنيسة إنكلترا هدفت إلى إعادة اليهود إلى فلسطين وقلبهم إلى الديانة المسيحية، وبالتالي تسريع النزول الثاني للمسيح. شجعت حركة شافتيسبري اللورد بالمرستون، وزير الخارجية ونسيب آنتوني كوبر أو شافتيسبري، لكي يقوم بتوسيع الحماية القنصلية البريطانية لليهود في فلسطين، كتب شافتيسبري في مفكرته: "كان بالمرستون قد اختير مسبقاً من قبل الله ليكون أداة خير لشعب الله القديم". وفيما يخص اليهود، كانت تحركات بالمرستون مبنية على مزيج من الدوافع المثالية والعملية، على غرار دوافع لويد جورج الذي أتى بعد قرن من الزمن. وقد فرض بالمرستون يهودية فلسطين على الإمبراطورية العثمانية في سياق خصومة بريطانيا مع فرنسا في اللعبة الكبرى،

وجرى ذلك في عام 1840، في تزامن مع قيام نائب الملك المصري محمد علي باشا وبدعم فرنسي بالزحف نحو سورية مهدداً وحدة الأراضي العثمانية وعرش سلطانها، فقام بالمرستون وكعادته بمناصرة القضية العثمانية. كان دفاعه عن يهودية فلسطين يرجع إلى عدد من الأهداف والغايات، منها أولاً: تقوية النظام العثماني عبر منحه دعماً يهودياً. ثانياً: إحباط أطماع الفرنسيين وربيبهم محمد علي، وذلك من خلال اعتراض طريق زحفهم بوطن قومي لليهود تدعمه بريطانيا ويسد تقدمهم. ثالثاً: منح بريطانيا عميلاً في الشرق الأوسط، وبالتالي ذريعة تدخل في الشئون العثمانية. كانت كل من روسيا وفرنسا قد وجدت لها جاليات في الشرق الأوسط تتذرع بحمايتها. فكان الروس مدافعين عن العقيدة الأرثوذكسية، وغدا الفرنسيون أبطال الجالية المارونية اللبنانية "الروم الكاثوليك" ذات الأهمية والموقع الاستراتيجي. وعلى هذا الأساس طالبت الدولتان بتمثيل المصالح والجاليات الهامة في الشرق الأوسط. أما بريطانيا فقد دفعها نقص البروتستانت في المنطقة، إلى تبن ربيب آخر في المنطقة، مما يمكنها من المطالبة بحقوق مشابهة.

بالإضافة إلى ذلك، فقد أثبتت فكرة بالميرستون بإعادة أرض الميعاد إلى الشعب اليهودي بأنها كانت حركة صائبة بدهاء على مستوى السياسة الداخلية البريطانية، فقد ضربت وتراً حساساً في الرأي العام البريطاني أنعش الحماسة البيوراتينية القديمة. وبتقييم قياديي السلطة لدبلوماسية بالميرستون فإن سياسته "أصبحت مرتبطة بفكرة صوفية، لم تضِع أبداً في القرن التاسع عشر، وهي "أن بريطانيا ستكون قادرة أن تصبح الأداة التي اصطفاها الله لتعيد اليهود إلى الأرض المقدسة". وبطريقة ما، تعايشت هذه الفكرة مع الانتشار الواسع لمعاداة السامية، على الأقل في الطبقات العليا من المجتمع البريطاني. وفي عام 1914، بدا دخول الإمبراطورية العثمانية في الحرب وكأنه هيأ الظروف السياسية التي قد يتحقق فيها أخيراً الحلم الصهيوني. يوم دخلت تركيا الحرب كتب "إتش. جي. ويلز" في مقالة صحفية يسأل: "ما الذي سيمنع اليهود من الحصول على فلسطين واستعادة أرض اليهودية الحقيقة؟". وبعد فترة قصيرة من الزمن، خطرت فكرة مشابهة إلى هربرت

صموئيل الذي كان مدير دائرة البريد العامة في حكومة آسكويث، وأحد قادة الحزب الليبرالي وأول يهودي يشارك في مجلس وزراء بريطاني. فأرسل صموئيل في كانون الثاني 1915م، مذكرة إلى رئيس الوزراء آسكويث يقترح فيها وجوب تحويل فلسطين إلى محمية بريطانية، وذلك لأهميتها الإستراتيجية بالنسبة إلى الإمبراطورية البريطانية. وأخذ صموئيل يؤكد في مذكرته الفوائد التي ستجنيها بريطانيا من تشجيع قيام مستوطنات يهودية واسعة النطاق هناك. في تلك الفترة كان رئيس الوزراء يقرأ رواية "تانكريد" "لبينجامين ديسرايلي" وهو أحد قادة بريطانيا القرن التاسع عشر، ومسيحي بالتعمد لكن ولد من عائلة يهودية، ومن مناصري عودة اليهود إلى فلسطين، فقال آسكويث: أن مذكرة صموئيل "تبدو كنسخة محدّثة من رواية تانكريد. أعترف أنني لست منجذباً نحو هذه الإضافة المقترحة على مسئولياتنا، لكن أن يأتي هذا الدفق بالتعبير والذي يشابه الشعر إلى حد بعيد من عقل هربرت صموئيل المنظم والمنهجي، فإن ذلك يشكل توضيح غريب للحكمة المفضلة لدى ديسرايلي والتي تقول: أن العِرق هو كل شيء".

في شهر آذار 1915، طُرحت في مجلس الوزراء نسخة منقحة من مذكرة صموئيل، إلا أن تلك المذكرة لم تكن لتحظ بدعم أعضاء الحكومة. وكان تعليق آسكويث الخاص عليها أنه: "لمن الغرابة أن يكون المناصر الآخر الوحيد لهذا المقترح هو لويد جورج، الذي لا حاجة للقول بأنه لا يكترث مقدار ذرة لليهود أو ماضيهم أو مستقبلهم". لم يدرك رئيس الوزراء تركيبة الدوافع التي كمنت وراء موقف لويد جورج. لقد أخبر لويد جورج مجلس الوزراء أنه سيكون من اللعنة أن تُترك الأماكن المقدسة المسيحية في فلسطين تقع في أيدي "الفرنسيين اللادينيين الملحدين". أما آسكويث فقد وجده غريباً أن يقوم صموئيل ولويد جورج ولأسباب مختلفة بالدفاع عن فكرة واحدة، هي قيام محمية بريطانية في فلسطين. قال آسكويث: "أليس من الغرابة أن تأتي نفس النتيجة من طريقين مختلفين؟". كانت عبارة آسكويث هذه أشبه بتنبؤ بالمستقبل، فبعد سنين عدة، حدث أن وصل المسئولون البريطانيون الذين ترحلوا فكراً في دروب مختلفة إلى نفس النتيجة، وهي أن إحدى الأمور التي ميزت

سياسة بريطانيا حيال فلسطين كانت تعدد الأسباب وراءها. في تلك الفترة، ألقى كتشنر بكامل وزن سلطته في وجه مقترح صموئيل، وأخبر مجلس الوزراء أن فلسطين لا تتمتع سوى بالقليل من القيمة أو الإستراتيجية أو غير ذلك، وأنها لا تمتلك حتى ميناءاً واحداً للنزول عليه. وهكذا، جرى تجاهل مقترح صموئيل، لكن لويد جورج ظل يختلف مع كتشنر في قضية الأهمية الإستراتيجية لفلسطين. وهناك أمر آخر أيضاً ساهم في مناصرة لويد جورج للقضية اليهودية. فرغم أنه من عائلة ويلزية، لكن لويد جورج كان وُلد في مدينة مانشستر، ثاني أكبر المدن البريطانية ومعقل الراديكالية الليبرالية التي ناصرها على مدى جزء كبير من حياته السياسية. ومانشستر كانت أيضاً، قريبة من لندن، معقل أكبر جالية يهودية في بريطانيا، وقد أدرك لويد جورج كما أدرك أعضاء برلمان آخرين عن تلك المنطقة، مثل بلفور وتشرشل، القلق الخاص الذي كان يعتري ناخبيهم اليهود.

كما لا يمكن إغفال تأثير "سي. بي. سكوت" على لويد جورج. كان سكوت محرر الصحيفة الليبرالية العظيمة "مانشستر غارديان"، وكان قد انتمى إلى الحركة الصهيونية في 1914 على يد عالم الكيمياء اليهودي الروسي حاييم وايزمان القاطن في مانشستر. كان سكوت يُعتبر مستشاراً سياسياً مقرباً من لويد جورج، وقد تبنى القضية بكل ما في طبيعته المثالية من قوة. وإضافة إلى سكوت ومن نفس الصحيفة، رأى المراسل العسكري للغارديان، "هيربرت سايديبوثام" في المسألة منفعة عسكرية لبريطانيا، إذ كتب في عدد صحيفته الصادر في السادس والعشرين من تشرين الثاني1915: "أن جُلّ مستقبل الإمبراطورية البريطانية كإمبراطورية بحرية" يعتمد على أن تكون فلسطين دولةً ممانعةً يسكنها "عرق وطنيّ متشدد". كان تَصهين صحيفة "المانشستر غارديان" قد أتى في سياق الحرب العالمية الأولى، لكن لويد جورج كان قد توجه إلى الصهيونية، أو ربما توجهت هي إليه، قبل ذلك بأكثر من عقد من الزمن. ففي عام 1903 وُكِّل لويد جورج ليكون المحامي البريطاني للحركة الصهيونية ولمؤسسها الدكتور "ثيودور هيرتزل"، وذلك في قضية سببت انشقاقاً مؤلماً في صفوف الصهاينة: كانت تلك القضية هي إن كان من

الضروري أن تقوم الدولة اليهودية في فلسطين، وبصفته ممثلاً لهيرتزل في لحظات القرار، كان لويد جورج في موقع يفهم فيه أزمات الحركة الصهيونية. لقد كانت الحركة الصهيونية حديثة العهد، لكن جذورها امتدت قديماً، بقدم أرض اليهود في جنوب فلسطين، والتي قوض الرومان القدامى استقلالها ومن ثم دمروه تماماً، إذ سيق معظم سكانها إلى بلاد أجنبية في القرن الثاني للميلاد. لكن حتى في بلاد المنفى، ظل اليهود متشبثون بديانتهم وشرائعها وأعرافها المميزة، التي فرقتهم عن الشعوب التي عاشوا وتنقلوا بينها. وقد زاد الشعور بالنقص والاضطهاد والمذابح المتواترة والنفي المتكرر من بلد إلى آخر في تعزيز شعورهم بانفصال الهوية والمصير الخاص. تنص تعاليم دينهم، أنه في النهاية سيعيدهم الله إلى جبل صهيون، وخلال احتفالاتهم بعيد الفصح اليهودي من كل سنة، يردد اليهود الصلاة الشعائرية القائلة: "السنة القادمة في القدس".

كانت العودة المرتقبة إلى جبل صهيون رؤية متعلقة بعودة المسيح المنتظر، وظلت كذلك حتى قامت أيديولوجية أوروبا القرن التاسع عشر بتحويلها إلى برنامج سياسي معاصر. في تلك الفترة، كانت ثمة فكرة نموذجية تقول أنه ينبغي لكل شعب أو أمة أن يكون لها وطن مستقل خاص بها. وكان أول من زرع هذه الفكرة هم جيوش الثورة الفرنسية التي قامت بنثر بذورها في كل مكان لتنتشر بازدهار بعد ذلك. أما قضية مقومات الأمة، أو ما الذي يجعل من جماعة من الناس يشكلون أمة، فقد ظلت سؤالاً مفتوحاً بالطبع. كان الثوري الإيطالي "غوسيب مازيني" أبرز من ناصر هذا المذهب، والذي يقول أنه ينبغي تحرير كل أمة لكي تدرك خصائصها الفريدة وتتابع تأدية رسالتها الخاصة في خدمة البشرية. وعليه كان يجب أن تكون قومية كل أمة ليس في خدمة مصالحها فحسب بل ومصالح جيرانها. وفي اتباعٍ لهذه العقيدة، قام زميل مازيني وهو غوسيب غاريبالدي، أعظم بطل بالنسبة للإيطاليين، بالنضال من أجل الأورغواي وفرنسا بالإضافة إلى إيطاليا.

لكن في ذلك الوقت، كان أحد الأسباب الرئيسية لمشكلات العالم هو أن بعض الأمم أبقيت بعيدة عن تحقيق وحدتها أو استقلالها. وقد شكل ذلك نقيضاً لمذهب مازيني، الذي

اقترح وأتباعه تغيير هذا الوضع من خلال حرب أو ثورة. فتم تولي برنامجهم من قبل اليمين بعد أن كان برنامجاً يسارياً، إذ كان كافور هو من شكل دولة إيطاليا وبسمارك من شكل دولة ألمانيا. وغدا ذلك البرنامج المحور الشائع للأحاديث السياسية في أوروبا. ومع ذلك، فقد شكلت فكرة القومية قضية أكبر في الحرب الأهلية السويسرية 1847م، عندما اتحدت سبع مقاطعات سويسرية في محاولة انفصالية، وفي الحرب الأهلية الأمريكية 1861-1865 عندما فعلت ذلك إحدى عشر ولاية أمريكية، فدمرت تلك المقاطعات والولايات من قبل جيوش الحكومتين الفدراليتين. وكان على الشعوب أن تتوحد في أمة واحدة سواء رغبت في ذلك أم لم ترغب. لقد أوحى ذلك باحتمال وجود جانب مظلم للقومية الجديدة، وهو عدم التساهل مع الجماعات المختلفة عن الأكثرية. وفي الحال اصطدم اليهود بهذا الجدار، بينما في البيئة القومية لأوروبا الغربية اتخذت القضية اليهودية أقنعة جديدة: هل كان يهود ألمانيا ألماناً؟ هل كان يهود فرنسا فرنسيون؟ وإن كانوا كذلك فما هي إذاً هويتهم الخاصة؟ مع نهاية القرن التاسع عشر كان يهود غرب أوروبا قد حققوا انعتاقاً قانونياً من الكثير من القيود التي كبلتهم لقرون قبل ذلك، فأصبح بمقدورهم الخروج من أحيائهم الخاصة، ومة التجارة والمهن التي يشاءون، وشراء الأراضي والتمتع بحقوق المواطنة. لكنهم ظلوا يواجهون موجة من العداء من قبل جيرانهم، الذين اعتبروهم دائماً غرباء.

في شرق أوروبا، في الإمبراطورية الروسية التي ضمت بولندا وأراضي البلطيق وأوكرانيا، كان وضع اليهود خطيراً. في ذلك الوقت، كان معظم يهود العالم يعيشون في منطقة من لإمبراطورية الروسية تدعى الحظيرة المكشوفة كالتي يجمع فيها الدواب ومحاطة بسور من الأعمدة القصيرة، ولم يكن لهم أن يخرجوا منها طالما أنهم يعيشون ضمن مناطق سيطرة القيصر. قلة منهم فقط، البعض بشكل غير قانوني والبعض بإذن خاص، عاشت في العاصمة سانت بطرسبرغ "موسكو" أو في أماكن أخرى خارج الحظيرة. إن الملايين الستة التي عاشت في الحظيرة كانت يهود روسيين ولم يسمح لهم بأن يكونوا روسيين يهود.

وإضافة إلى تكبيلهم بالقيود القانونية فقد كان أولئك عرضة للمذابح المنظمة. خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأولى سنوات القرن العشرين، غدت هذه المذابح مرعبة جداً، فأخذ اليهود يفرون بأعداد ضخمة من الإمبراطورية الروسية بحثاً عن ملاذ آمن.

كانت القومية آنذاك تعتبر العلاج الشامل للمشكلات السياسية، ومن هنا كان لا بد من اقتراحها حلاً للمشكلة اليهودية. كما أن الوحدة القومية وحق تقرير المصير ضمن دولة يهودية مستقلة، كانت في الحقيقة مقترحات وردت في عدد من كتب البلاغة التي خلص مؤلفوها إلى نتائجهم بشكل مستقل. وهكذا لم يكن "ثيودور هيرتزل" أول من وضع هذا البرنامج، لكنه كان أول من منحه تعبيراً سياسياً محسوساً، في وقت شرع فيه رواد يهود روسيا باستعمار فلسطين دون انتظار السياسة حتى تُمحِّص درساً. وعندما تصور هيرتزل فكرة الصهيونية السياسية كان اليهود في مفهومه بحاجة لأن يكون لهم دولة قومية خاصة بهم، لكنه لم ير موقع هذه الدولة ذا أهمية أساسية. لقد كان هرتزل بالكاد يعلم شيئاً عن اليهود وعن أرض اليهودية في جنوب فلسطين، فهو بدأ كصحفي عصري ومراسل لصحيفة نمساوية في باريس، وكان قد نسي أصوله اليهودية، حتى صدمته معاداة السامية في فرنسا في قضية دريفوس، فغدا مقتنعاً بالحاجة إلى إنقاذ يهود العالم من بليتهم التاريخية. كان هرتزل رجلاً ضليع المعرفة وعميق التفهم، وقد خبر آلية التعاملات والصفقات السياسية في أوروبا في زمنه. بدأ هرتزل بتأسيس منظمة صهيونية، ومن ثم دخل في مفاوضات باسم تلك المنظمة مع مسئولين من حكومات عدة. لكنه ظل جاهلاً بفلسطين إلى أن بدأ يعمل على احتكاك مع يهود آخرين ومنظمات يهودية أخرى كانت تعمل لسنين على تقوية المستوطنات في الأرض المقدسة، عندها فقط أخذ يميز الجاذب الفريد في ذلك البلد الذي دعاه العالم فلسطين، أرض الفلسطينيين أو الفيلستيين القدماء، في حين أطلق عليه اليهود اسم أرض إسرائيل.

بعد مفاوضات طويلة مع الإمبراطورية العثمانية، اقتنع هيرتزل مع بداية القرن العشرين أن السلطان العثماني لم يكن ليوافق على المقترحات الصهيونية، على الأقل في

ذلك الوقت، لذا أخذ يبحث في مكان آخر. في عام 1902، عقد هيرتزل اجتماعاً هاماً مع "جوزيف تشامبرلن" الوزير الاستعماري القوي في حكومتي ساليسبري وبلفور، وأبو الإمبريالية البريطانية الحديثة. كان تشامبرلن أيضاً يؤمن بحل قومي للمشكلة اليهودية، واستمع بتعاطف إلى المقترح الذي لجأ إليه هيرتزل، وهو وضع الجالية اليهودية مبدئياً في منطقة تقع على الطريق إلى فلسطين، وذلك على أمل أن تصبح فلسطين في النهاية شاغرة بطريقة أو بأخرى. كان هيرتزل يتكلم عن قبرص، أو شريط العريش على طرف شبه جزيرة سيناء المتاخمة لفلسطين، وكانت كلتا المنطقتان تخضعان اسمياً للحكم العثماني، لكنهما كانتا في الواقع محتلتان من قبل بريطانيا. استبعد تشامبرلن خيار قبرص، لكنه عرض مساعدة هيرتزل في الحصول على موافقة المسئولين البريطانيين المسئولين عن سيناء. كان هيرتزل سيتقدم بطلب للحصول على تلك الموافقة عبر ممثله البريطاني "ليوبولد غرينبيرغ". ولفعل ذلك، قرر هيرتزل الاستعانة بخدمات محام سياسي خبير، فاختار أن يوكل "ديفيد لويد جورج"، الذي تول القضية شخصياً نيابة عن شركة المحاماة التي كانت لديه في لندن "لويد جورج وروبيرتس وشركاهم". لكن المقترح فشل نتيجة معارضة الإدارة البريطانية في مصر، وفي التاسع عشر من حزيران 1903 أرسلت وزارة الخارجية إلى الدكتور هيرتزل تعلمه بأن مقترحه لم يكن عملياً.

بعد ذلك لمح تشامبرلن أن بمقدوره عرض منطقة للاستيطان اليهودي تقع ضمن صلاحيات وزارته، وطرح فكرة الاستيطان في أوغندا في الشرق البريطاني للقارة الأفريقية. حظي مقترح تشامبرلن هذا بتأييد رئيس الوزراء آرثر جيمس بلفور الذي كان قد تفكر بعمق في القضية اليهودية ووصل إلى أنها كانت تتطلب حلاً قومياً. وافق هيرتزل، وعليه قام لويد جورج بوضع مسودة لميثاق للاستيطان اليهودي، وسلمه بشكل رسمي إلى الحكومة البريطانية من أجل الموافقة. في صيف 1903 ردت وزارة الخارجية بطريقة حذرة لكن مؤكدة، بأنه إذا كانت الدراسات والنقاشات في السنة القادمة ناجحة، فإن حكومة جلالة الملك سوف تنظر بتشجيع في مقترحات إقامة مستعمرة يهودية. كان ذلك أول إعلان

رسمي من حكومة ما للحركة الصهيونية وأول بيان يتضمن وضعاً قومياً للشعب اليهودي، لقد كان ذلك إعلان بلفور الأول. وبعد ذلك بمدة قصيرة، انعقد اجتماع للمجلس الصهيوني العالمي، وقام هيرتزل بتقديم مقترح أوغندا مؤكداً أن يكون الاستيطان في شرق أفريقيا ملجأ ومحطة في الطريق نحو أرض الميعاد، إلى حيث يمكن لليهود القابعين تحت حكم الإمبراطورية القيصرية أن يهربوا من أهوال المذابح المنظمة. نجحت حجج هيرتزل في استمالة العقول ولكنها لم تقوى على القلوب. رغم أنهم تركوا زعيمهم يفوز بالتصويت على المسألة، لم يكن معظم الوفود المشاركة ذات مصلحة في أي أرض سوى أرض أجدادهم. وهنا وقفت الحركة الصهيونية عند نهاية طريق مسدود، فقد جهل هيرتزل كيف سيقود الحركة إلى فلسطين ولم تكن هي لتتبعه إلى أي مكان آخر. في صيف **1904**، مات هيرتزل، مخلفاً وراءه قيادة مفككة ومنقسمة بعمق.

في عام **1906**، ومع حكومة ليبرالية جديدة في بريطانيا، قام لويد جرج مرة أخرى بتسليم مقترح سيناء من أجل الدراسة، وذلك بتحريض من "ليوبولد غرينبيرغ". ومرة أخرى، رفضت الحكومة البريطانية الطلب، وكتب السير إدوارد غراي في العشرين من آذار **1906** ليقول أن موقف وزارة الخارجية لم يتبدل. في تلك الفترة، أي خلال سنوات نشوئه، مثّل لويد جورج الحركة الصهيونية في وقت كانت تسعى فيه إلى تعريف نفسها. لم تكن حينها أكثر من مجرد واحد من زبائنه الكثر، بل إنها لم تكن حتى زبوناً هاماً. ورغم ذلك، فقد وضعته حرفيته في تمثيل الحركة الصهيونية في أفضل مكان لفهم شخصية الحركة وأهدافها أكثر من أي زعيم سياسي بريطاني آخر. وهكذا، ففي عامي **1917** و**1918**، وعندما كان لويد جورج يأمل باحتلال فلسطين، لم يكن لدى أحد فكرة أوضح من التي كانت لديه عما كان سيفعله بفلسطين حالما تصبح بين يديه. ومثلما اهتم "وودرو ويلسون" بالشرق الأوسط من أجل المدارس والبعثات البروتستانتية الأمريكية، أراد لويد جورج أيضاً لبلاده أن تنفذ ما اعتبره هو عمل الله في المنطقة. لكن على خلاف الرئيس، كان رئيس الوزراء يخطط لتوسيع عظمة إمبراطورية بلاده من خلال فعل ذلك. لقد اتبع لويد جورج مساره الفكري الخاص،

ليصل في النهاية إلى نتيجة تقول بأن على بريطانيا أن ترعى قومية اليهود في شرق أوسط ما بعد الحرب. وفي عام 1917، كان عدد من زملائه في الحكومة البريطانية قد خلصوا إلى ذات النتيجة، ولو من خلال مسارات مختلفة، ويمكننا القول: كل الطرق أدت إلى صهيون. لكن الغريب أنهم، وتماماً كما دعموا الأمير حسين بناء على مفاهيم خاطئة عن العرب والمسلمين، كانوا الآن بصدد دعم الصهيونية بناء على مفاهيم خاطئة عن اليهود.

نحو وعد بلفور:

لقد كان لويد جورج "شرقياً" في كل من إستراتيجية حربه وأهدافها. وقد نجح في كسب الدعم لأفكاره من قبل المدنيين من أعضاء الحكومة، الذين أتوا إلى رؤية الشرق الأوسط عموماً، وفلسطين خصوصاً، كمصالح إمبريالية حيوية، كما وصلوا، كل على حده ومن خلال مسارات تفكير عدة، إلى النتيجة ذاتها، وهي أن من شأن تحالف مع الصهيونية أن يخدم احتياجات بريطانيا في الحرب والسلام. إن ما ساعد لويد جورج على إقناع ميلنر ومعاونيه بالأهمية الإستراتيجية للحرب في الشرق هو ما تم في خريف 1917 حيث لم يكن واضحاً أبداً إن كان الحلفاء سيستطيعون الفوز بنصر حاسم هناك أو في أي مكان آخر. وكان من المحتمل أن يجري في أية لحظة التوصل إلى اتفاق سلام، مما يترك الأطراف المتنازعة إلى حد ما في مواقعها الراهنة. وحتى بعد دخول الولايات المتحدة الحرب في ربيع تلك السنة، بدا ممكناً جداً ألا يصل الأمريكيون في الوقت المناسب ليؤخروا التوصل إلى اتفاق سلام متفاوض عليه يترك الأطراف المتنازعة إلى حد ما في مواقعها الراهنة. مما يعني أن يظل الشرق الأوسط تحت سيطرة الأتراك والألمان وتهديدهم للطريق إلى الهند. مما يستدعي القلق حيال استعادة الألمان والأتراك السيطرة على تلك منطقة، التي لطالما شدد رئيس الوزراء على أهميتها الحيوية.

كان قلق أمناء السر المعاونين لمجلس الحرب "ليو أميري" و"مارك سايكس" من احتمال أن تقع الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب بشكل كامل في قبضة ألمانيا. وإن حدث ذلك، فإن الطريق إلى الهند ستمسي في أيدي الأعداء، وهو تهديد كانت بريطانيا لتتجنبه بطريقة واحدة فقط هي: إخراج الأتراك والألمان من جنوب الإمبراطورية العثمانية ووضعه في أيد بريطانية. كان جنوب الإمبراطورية العثمانية يتشكل من ثلاث مناطق رئيسية: بلاد الرافدين وشبه الجزيرة العربية وفلسطين. بالنسبة إلى بلاد الرافدين، كانت الحكومة قد فكرت بضمها إلى الإمبراطورية البريطانية منذ البداية. أما جزيرة العرب فقد جرت ترتيبات مع حاكمين محليين فيها أكدوا استقلالهم، إذ كانوا يتلقون دعماً مالياً من بريطانيا وكان يمكن الاعتماد على بقائهم موالين لبريطانيا. وبذلك، بقيت فلسطين النقطة الوحيدة الهشة. كانت فلسطين تشكل جسراً بين أفريقيا وآسيا، ومن هنا فقد كانت تسد الطريق البرية من مصر إلى الهند، وبقربها من قناة السويس كانت تشكل تهديداً للقناة وبالتالي للطريق البحرية أيضاً. قام أميري وهو الأبرز بين أعوان ميلنر في الحكومة، بمناقشة الأمر في مذكرة قدمها إلى مجلس الوزراء بتاريخ الحادي عشر من نيسان 1917. وفي تحذير من أن يوجه الألمان ضربة أخرى لبريطانيا من خلال السيطرة على أوروبا أو الشرق الأوسط بعد الحرب، ناقش أميري: أن "السيطرة الألمانية على فلسطين" كانت أحد "أعظم الأخطار التي قد تواجه الإمبراطورية البريطانية في المستقبل".

كان أميري قد عُين مع "مارك سايكس: ولاحقاً "وليم أورمسبي-غور" كمساعدين "لموريس هانكي" في ترأس أمانة سر مجلس الحرب. وكان أميري عضواً في البرلمان وضابطاً حربياً خدم سابقاً في وزارة الحرب، وقد أصبح أحد العصبة الداخلية التي تدير دفة الحرب من الجانب البريطاني. في تقسيم المسئوليات في أمانة السر، وقع الشرق الأوسط خارج نطاق أميري وضمن نطاق سايكس. ومع ذلك، كان أميري قد أقحم نفسه في وقت سابق في مسألة تؤثر على سياسة الشرق الأوسط من خلال مساعدة لصديق قديم.

ذلك الصديق هو الضابط "جون هنري باتيرسون"، الذي عرفه أميري في جنوب أفريقيا. كان باتيرسون قد تولى قيادة فرقة يهودية في حملة غاليبولي، وطلب من أميري

أن يساعده في الحصول على إذن من وزارة الحربية لتشكيل كتيبة من اليهود غير البريطانيين للقتال تحت لواء بريطانيا. واقتضت فكرة باتيرسون إرسال هذه الكتيبة للقتال في فلسطين في حال قامت بريطانيا بغزو الإمبراطورية العثمانية انطلاقاً من مصر وسيناء. لقد كان باتيرسون أيرلندياً بروتستانتياً ودارساً للإنجيل وضابط جيش محترف وصائد أسود هاو، اشتهر بكتابه الذي حقق نسبة مبيعات عالية "آكلو لحوم البشر في تسافو"، كما عُرف بأن لديه روح القرصان. أما فكرة الكتيبة اليهودية فقد أتته من "فلاديمير جابوتنسكي"، وهو صحفي يهودي روسي متقد الطبع. اعتقد جابوتنسكي أن الإنكليز كانوا مستاءين من وجود أعداد كبيرة من المهاجرين اليهود الروس أصحاء الجسد في بريطانيا، دون أن يكونوا رعاياً بريطانيين يؤدون الخدمة العسكرية. لكن جابوتنسكي لم يقل ذلك في البداية، بل كان مفعماً بفكرة أن قيام وحدة عسكرية يهودية تساعد في تحرير فلسطين سينمو نحو تحقيق الحلم الصهيوني. ولهذه الفكرة كان باتيرسون جد متحمس، فالفرقة اليهودية التي قادها في غاليبولي تشكل جزء كبير منها بجهود رفيق جابوتنسكي الكابتن "جوزيف ترامبيلدور"، وقد استمتع باتيرسون بقيادتها.

وافق أميري على مساعدة باتيرسون. لكن تلك لم تكن مهمة سهلة، فقد عورض المشروع بشدة من قبل القادة الرسميون للجالية اليهودية. من وجهة نظرهم، كان الأمر يعرض للخطر اليهود المقيمين في ألمانيا وإمبراطورية النمسا المجر والإمبراطورية العثمانية، فهو يوحي بوقوف اليهود إلى جانب الحلفاء في الحرب. وكذلك فعلت قيادة الحركة الصهيونية، رغم اختلافها مع الجالية اليهودية البريطانية في معظم المسائل الأخرى، إذ شجبت قيادة الحركة تحديد موقف القضية الصهيونية مع طرف أو آخر من الأطراف الأوربية المتنازعة. وعندما أثار جابوتنسكي القضية للمرة الأولى في عام 1915، لم ترَ السلطات البريطانية قيمة كبيرة في اقتراحه بأن الوحدة اليهودية ستساعد في تحرير فلسطين. وقال مسئول رفيع في الحكومة: أن "لا أحد يعلم بعد متى سنذهب إلى فلسطين، كما أن اللورد كتشنر يقول أننا لن نذهب إلى هناك مطلقاً". وعلى مدى عامي 1916 و1917

أصر أميري في المحاولة، ونجح أخيراً في وضع التماس جابوتنسكي على طاولة مجلس الحرب، فبادرت الحكومة البريطانية بعدها بالتفاوض مع بقية حكومات الحلفاء على إقرارا اتفاقية تسمح لكل بلد بأن يجند أبناء القوميات الأخرى المقيمين في الخدمة العسكرية، وبعبارة أخرى: يمكن لليهود الروس المقيمين في بريطانيا الالتحاق بالجيش البريطاني. أقر البرلمان الاتفاقية، وفي صيف **1917** تم تشكيل الوحدة اليهودية ضمن الجيش البريطاني والتي دعيت فيما بعد الجحفل اليهودي أو الفرقة اليهودية تحت قيادة باتيرسون. وكان لويد جورج متحمساً إذ قال: "قد يستطيع اليهود أن يمنحوننا مساعدة أكثر من العرب" في حملة فلسطين.

لم يكن أميري قد وضع اهتمامه الاستراتيجي بفلسطين ودعمه للفرقة اليهودية في محرق موحد، حتى جاء زميله "مارك سايكس" وتحدث إليه حول فكرة الصهيونية. بشكل عام كانت ميول أميري نحو الصهيونية، إذ أن فكرة كيان قومي يهودي كانت تحمل وراءها سلطة موجهه السياسي الراحل "جوزيف تشامبرلن"، كما كان يشجعها رئيسه اللورد ميلنر الذي حمل تعاطفاً مع الصهيونية منذ بدايات حياته. حتى أميري نفسه كان يشعر بتعاطف مشابه، وقد كتب لاحقاً: أنه فيما عدا الولايات المتحدة، "كانت إنكلترا، القارئة للإنجيل وذات التفكير الإنجيلي، هي البلد الوحيد حيث ظلت الرغبة في إعادة اليهود إلى وطنهم القديم تعتبر طموحاً طبيعياً ينبغي ألا يُنكر". وعندما انضم "وليم أورمسبي– غور" إلى أميري وسايكس في أمانة سر مجلس الحرب، جلب معه اهتماماً أكثر صلابة حول الإمكانيات المباشرة للفكرة الصهيونية. كان أورمسبي– غور عضواً في البرلمان وسكرتير اللورد ميلنر، وقد عمل سابقاً مع المكتب العربي في الشرق الأوسط. تحت قيادته الشخصية كان "آهارون آهارونسون" قائد شبكة استخباراتية عالية الفعالية تعمل خلف خطوط العثمانيين في فلسطين، وكانت هذه الشبكة تؤمن معلومات عن تحركات القوات التركية. وعلى غرار جابوتنسكي تعرض آهارونسون لمهاجمة اليهود الآخرين، لأنه كان يربط مصالح الصهيونية مع مصالح الحلفاء، وبالتالي يعرض الجالية اليهودية في فلسطين

للخطر، في وقت كانت شهية جمال باشا مفتوحة ليعاملهم كما كان زملاؤه يعاملون الأرمن. ومع ذلك فقد أثبتت المعلومات التي أوردها آهارونسون عن دفاعات الأتراك وانتشارهم العسكري، قيمة عظيمة للقيادة البريطانية في مصر، وقد قدر أورمسبي- غور ذلك بامتنان.

كان أورمسبي- غور منجذباً إلى جانب آخر من حياة آهارونسون وهو التجارب والاستكشاف الزراعي الذي اشتهر به. قبل عقد من الزمن، كان آهارونسون قد انخرط في البحث عن السلالة الأصلية للقمح البري الذي ازدهرت زراعته قبل آلاف السنين. لكن هذه النبتة تدهورت منذ ذلك الحين نتيجة للتوالد المتجانس الكثيف الذي أضعف مناعتها وجعلها هشة أمام المرض. كان إنقاذ حَب الغذاء الأساسي للأرض عبر العثور على النبتة الأصلية في الطبيعة يشكل مسعىً رومانسياً لآهارونسون الأزرق العينين ذو الشعر الأشقر. وفي ربيع 1906 حقق آهارونسون اكتشاف عمره: "سنبلة قمح برية تتمايل مع النسيم على سفح جبل الحرمون بالقرب من مستوطنة روش بينا اليهودية. انبهر أورمسبي- غور بالأعمال التي أنجزها آهارونسون في مركز أبحاثه الزراعية في فلسطين، وذلك لأن هذا العمل ارتبط بجوهر الجدل حول الصهيونية. كانت القضية ضد الصهيونية، التي طرحها في مجلس الوزراء اللورد كورزون: أن فلسطين قاحلة جداً وليس فيها من الموارد الزراعية ما يكفي لملايين اليهود الذين أملوا الاستيطان على أرضها. كما طرحت جماعات عربية لاحقاً قضية قالت أن فلسطين لا تستوعب المزيد من المستوطنين. وكتب متحدث خبير باسم الجماعات العربية هو جورج أنطونيوس: أنه "لا يمكن إفساح أي مكان لأمة أخرى في فلسطين إلا من خلال إزاحة أو إبادة الأمة القائمة عليها". لكن بالنسبة إلى البعض، شكلت تجارب آهارونسون ناقضاً لهذه الحقيقة. فقد جنحت أعماله إلى إظهار إمكانية توطين الملايين في غرب فلسطين دون تشريد السكان الأصليين الذين قارب عددهم الستمائة ألف نسمة، وذلك إن قامت أساليب الزراعة العلمية بإغناء تلك الأرض وتخصيبها. كما تركت أعماله أثراً أوسع، إذ عاد أورمسبي غور إلى لندن جالباً معه فكرة تقول بأن اليهود الصهاينة

يمكن أن يساعدوا العرب وشعوب الشرق الأوسط الأخرى في إعادة إحياء منطقتهم، وهكذا فإن الصحراء قد تزهر مرة أخرى.

بعيد تولي لويد جورج رئاسة الوزراء، بادر "ليو أميري" بحركة وضعت فلسطين في سياق مستقبل الإمبراطورية البريطانية. ففي نهاية عام 1916 اقترح أميري تشكيل مجلس حرب إمبريالي، وأرسل رسالة حول المسألة إلى اللورد ميلنر الذي أجرى بدوره ترتيبات للويد جورج ليقوم الأخير بدفع الفكرة قدماً. لقد خلقت الحرب حاجة إلى وجود هيئة كهذه، إذ كانت الإمبراطورية البريطانية سخرت أعداداً ضخمة من الرجال لأجل الحرب، وشكل الجنود من خارج بريطانيا جزءاً كبيراً من القوات المسلحة البريطانية. فالمستعمرات البريطانية وحدها ساهمت بأكثر من مليون رجل من القوات المسلحة، بينما ساهمت إمبراطورية الهند بنصف المقاتلين على الأقل إضافة إلى مئات الآلاف من جنود الإمداد. ومع ذلك، فعندما ذهبت بريطانيا إلى الحرب لم تكن قد استشارت كندا أو أستراليا أو نيوزيلندا أو الهند أو أي من شركائها الآخرين في القتال. بل قام الملك جورج الخامس بإعلان الحرب، وتبعه الحكام العامون لمستعمرات ما وراء البحار بإصدار إعلانات حرب نيابة عنه، ولم تكن لا برلمانات ولا حكومات المستعمرات البريطانية منخرطة في صنع هذه القرارات. كانت فكرة أميري أن تعترف بريطانيا ولو متأخرةً بأهمية هؤلاء الشركاء وذلك من خلال منحهم تمثيلاً في السلطة المركزية في لندن التي تتولى الإدارة الشاملة للحرب. كان أميري مقتنعاً مثل باقي أصدقاء اللورد ميلنر بوجوب تغيير بنية الإمبراطورية البريطانية بشكل جذري. ومع نهاية عام 1916 كان الوضع السياسي في لندن قد غدا مرقاً، وكان الحزب وأقسام أخرى تنهار، فبدت أمور كثيرة ممكنة بعد أن لم تكن كذلك في السابق.

قبل زمن ديسرايلي كانت قضية تشكيل الإمبراطورية البريطانية أمراً عشوائياً ومشوشاً. لكن ديسرايلي منحه لمعاناً أخاذاً وجذب الانتباه بتركيز إليه. ومن ثم، جاء أميري ورفاقه من دائرة ميلنر ليصبحوا من أوائل المناهضين الواعين والمنظمين لمفهوم الإمبراطورية، بينما كان رفاقهم "روديارد كيبلينغ" و"جون بوتشان" من أوائل من

مجدّوها. لقد ناصر الكثير منهم قيام نظام اقتصادي موحد على عرض الإمبراطورية، نظام مغلق على الغرباء من خلال رسوم تتقاضاها الإمبراطورية على كل داخل وخارج منه. بينما أدرك آخرون أن الأجزاء المتباينة للإمبراطورية بدت في أكثر الأحيان ذات طبائع ومواقع اقتصادية متناقضة، فناصروا قيام ترابط سياسي على مستو أضيق. ادعى ليونيل كورتين، مؤسس صحيفتهم الطاولة المستديرة، أن الإمبراطورية البريطانية لم يكن لديها خيار سوى الاتحاد أو التفكك، وكان يتحدث باسم جماعة ميلنر الذين قضى برنامجهم بدعم توحد عضوي سياسي لكامل أجزاء الإمبراطورية، مع قيام برلمان إمبريالي منتخب من بريطانيا ومستعمراتها، يفضي عن تكوين مجلس إمبريالي يحكم الإمبراطورية جمعاء. كان هذا البرنامج قد رُفض مرة في عام 1911 خلال مؤتمر إمبريالي. لكن بدا أن انهيار الكيانات السياسية في العالم خلال الحرب العالمية الأولى منح هذا البرنامج فرصة أخرى للظهور.

في التاسع عشر من كانون الأول 1916، وبناء على مقترح أميري، بدأ لويد جورج بالتحرك، فأخبر مجلس العموم: "نشعر أن الوقت قد حان للمستعمرات البريطانية لكي تستشار بشكل أكثر رسمية" في قضايا الحرب والسلام. وعليه، دعا لويد جورج مؤتمر الحرب الإمبريالي، وبشكل مختلط، دعا أيضاً مجلس الحرب الإمبريالي للاجتماع في لندن بعد ثلاث أشهر. ولم يكن أحد أكثر ارتياباً من مفوض جنوب أفريقيا "جان كريستشان سموتس" حيال نوايا الحكومة. لقد كان سموتس جنرالاً محامياً، قاتل ضد بريطانيا في حرب البوير، ولم تكن لديه رغبة بأن تحكمه لندن. وصل سموتس إلى لندن من أجل المؤتمر في الثاني عشر من آذار 1917، وأخذت شكوكه تتعمق عندما تلقى في نفس اليوم دعوة عشاء في مقهى" بروكسز" مع اللورد ميلنر غريمه الأسبق. ولدى افتتاح المؤتمر انخرط المؤتمرون على الفور في مناقشة المسألة، وكان لسموتس أن يحقق نصراً كبيراً هناك. في السادس عشر من آذار 1917 استطاع سموتس بعد جهد أن يمرر في المؤتمر قراراً بتأجيل دراسة تفاصيل تعريف الإمبراطورية البريطانية حتى نهاية الحرب. لكنه ألزم المشاركين مقدماً بالالتزام بمقترح أن يكون أساس ذلك التعريف هو استقلال جنوب أفريقيا وكندا

وأستراليا ونيوزلندا. ربما كان لويد جورج أقل خيبة بنتائج المؤتمر مما كان عليه زملاؤه من جماعة ميلنر. فقد كانت لدى رئيس الوزراء غاياته الخاصة وقد رأى كيف يمكن لسموتس تحديداً أن يخدمها. كان سموتس إدارياً ممتازاً، بكفاءة ميلنر وأميري وهانكي، وكان من الممكن أن يساعدهم في إدارة الحرب. ولما كان سموتس جنرالاً ناجحاً في حرب البوير وبعدها في شرق أفريقيا، وممثلاً للمستعمرات البريطانية، كان من الممكن أيضاً أن يساعد لويد جورج في التصدي لجنرالات بريطانيا. وهكذا، قام لويد جورج بإقناع سموتس بالبقاء في لندن للعمل في مجلس الحرب، وذلك ضمن عقد إعارة من حكومة بلاده. فبقي سموتس ليخدم كعضو في الحكومة البريطانية، وكممثل لجنوب أفريقيا في مجلس الحرب الإمبريالي أو مؤتمر الحرب الإمبريالي. وبهذا، كان سموتس وزير الحكومة الوحيد في تاريخ بريطانيا الحديث، الذي يعمل دون ارتباط مع أي من مجلسي البرلمان العموم واللوردات، وأمضى طيلة فترة الحرب بعيداً عن وطنه يعيش في غرفة في فندق سافوي.

في وقت لاحق، كتب لويد جورج يقول: "لقد عبر الجنرال سموتس عن وجهات نظر واضحة فيما يخص أهمية فلسطين الاستراتيجية بالنسبة إلى الإمبراطورية البريطانية" وأصبح منخرطاً في المسألة بشكل مباشر. وراح كل من سموتس وأميري يتحركان في نفس الوقت نحو توطيد الروابط الجغرافية للكيانات التي تشكل النظام البريطاني، ربما لأن القرار كان قد اتخذ بعدم تمكين الروابط السياسية بين هذه الكيانات. فأخذ الرجلان يركزان على أهمية فلسطين، التي كانت بالتعريف الموسع لها وبالارتباط مع بلاد الرافدين، تشكل لبريطانيا الطريق البرية من مصر إلى الهند، وتربط إمبراطوريات بريطانيا في آسيا وأفريقيا. وكانت سيطرة بوثا وسموتس على شرق أفريقيا الألماني قد خلقت في الأصل امتداداً متصلاً للأراضي الخاضعة للسيطرة البريطانية من رأس الرجاء الصالح في الرأس الجنوبي لأفريقيا إلى قناة السويس في شمالها الشرقي. ومع إضافة فلسطين وبلاد الرافدين يمكن ربط ذلك الامتداد بامتداد آخر عبر الجزء البريطاني من بلاد فارس وإمبراطورية الهند إلى بورما ومالاوي ومستعمرتي المحيط الهادي العظيمتين أستراليا

ونيوزلندا. وهكذا، غدت فلسطين بعد عام 1917 حلقة الوصل المفقودة التي قد تربط أجزاء الإمبراطورية البريطانية بحيث تشكل هذه الأجزاء سلسلة متصلة من المحيط الأطلسي إلى شرق المحيط الهادي. وبالطبع رأى رئيس الوزراء الأمر على النحو ذاته. وكما كتب فيما بعد: "بالنسبة إلى الإمبراطورية البريطانية فقد كان النزاع مع تركيا يشكل أهمية خاصة تتعلق به تحديداً .. فالإمبراطورية التركية كانت تستلقي تماماً في الطرق البرية البحرية نحو ممتلكاتنا العظيمة في الشرق: الهند وبورما ومالاوي وجزيرة بورنيو وهونغ كونغ ومستعمرات أستراليا ونيوزلندا".

كان أميري بصدد إخبار مجلس الوزراء - ناصحاً - بأن استمرار سيطرة العثمانيين، وبالتالي الألمان، على فلسطين سيشكل خطراً مستقبلياً على الإمبراطورية البريطانية. وقد فكر مع رئيس الوزراء أنه ينبغي غزو فلسطين على الفور وذلك بقيادة سموتس. كان اختيارهما لسموتس ليس لكونه جنرالاً متألق النجاح وحسب، بل لأنه كان أيضاً يشاطرهم إستراتيجيتهم المباشرة وأهدافهم الجيوسياسية الأبعد. في يوم انعقاد مؤتمر الحرب الإمبريالي في الخامس عشر من آذار 1917، كتب أميري إلى سموتس يقول: "إذا كنا سنقوم بتحرك كبير سريع اتجاه فلسطين، فإن هناك أمر جوهري نحتاجه، وهو جنرال أكثر جسارة .. ولو كان الأمر لي لطلبت منك شخصياً فعل ذلك، بوصفك المحارب القيادي الوحيد ذو الخبرة في الحروب المتنقلة البعيدة .. والذي لم يُحفر عقله بعد بخنادق عميقة". وذلك في إشارة إلى اهتمام باقي الجنرالات بحرب الخنادق في غرب أوروبا ورفضهم تحويل الجيوش إلى الشرق. وبالفعل، عرض لويد جورج على سموتس قيادة الحملة، لكن الأخير تردد في قبول العرض وفضل استشارة رئيس وزراء جنوب أفريقيا، الجنرال "لويس بوثا" أولاً. كان سموتس ميالاً للقبول، إذ فكر في أن: "وضع الجبهات الأخرى صعب جداً، وفلسطين هي الجبهة الوحيدة حيث، ربما مع دفع قوي، يكون من الممكن تحقيق نجاح كبير". وبعد التشاور، قرر بوثا وسموتس قبول العرض في حال كانت الحملة ستشن بشكل "واسع النطاق" و"من الطراز الأول من حيث الرجال والعتاد".

قام سموتس بعد ذلك بالتشاور مع رئيس الأركان الملكية العامة السير وليم روبيرتسون، فوضح الأخير أنه لن يسمح بتحويل الجنود والإمدادات اللازمة من جبهة الغرب، ونبذ فكرة الشرق الأوسط على أنها كانت تشكل هوساً لرئيس الوزراء، أو بأحسن أحوالها مجرد "استعراض جانبي" له. لم يكن قد مضى على لويد جورج في منصبه سوى بضعة شهور، وكان موقفه لا يزال ضعيفاً وسلطته على الجيش محدودة. واستنتج سموتس أن وعد رئيس الوزراء له بالدعم الكامل لم يكن وعداً يستطيع الأخير الوفاء به. وهكذا قرر سموتس رفض العرض بقيادة الغزو نحو فلسطين، شاعراً بأن روبيرتسون ورفاقه سيقومون بتخريب الحملة في الشرق. ومع ذلك، ظل سموتس يحمل اهتماماً متحمساً إزاء فلسطين. وذهب بعد فترة من الزمن برفقة أميري إلى الشرق الأوسط لدراسة الوضع ووضع تقرير حوله. ومن ثم عاد الاثنان يحضان على شن عمل عسكري ضارب على فلسطين.

وكونه أحد البوير ساند سموتس بقوة فكرة الصهيونية عندما أثيرت في الحكومة. وكما أشار لاحقاً: "فإن شعب جنوب أفريقيا وخاصة الشعب الهولندي القديم نشأ بشكل كامل على التقاليد اليهودية، وقد شكل العهد القديم جوهر الثقافة الهولندية هنا في جنوب أفريقيا". ومثل لويد جورج كان سموتس أيضاً قد تربى على الاعتقاد: بأنه "سيأتي يوم تتحقق فيه نبوءة الأنبياء ويعود فيه شعب إسرائيل إلى أرضه الأم". كما اتفق تماماً مع لويد جورج في أن الوطن الأم لليهود يجب أن يقام في فلسطين تحت رعاية بريطانية. وتسجل لسموتس أيضاً نقطة استعمارية هامة في التاريخ. وسواء كان هو أصل الفكرة برمتها أم لا، لكنه كان على الأقل مسئولاً عن إيجاد الصيغة التي أمكن بها لدول مثل بريطانيا أن تتولى إدارة أراض مثل فلسطين وبلاد الرافدين، وكانت في نفس الوقت مقبولة لوودرو ويلسون. كانت تلك الدول ست الحكم تبعاً لـ"انتداب" من قبل عصبة الأمم المستقبلية. فيتم الاحتفاظ بالأراضي كعهدة أو وصاية من أجل شعوبها. وهي صيغة صممت للتوافق مع المفاهيم الأمريكية المناهضة للإمبريالية.

جمع أميري أجزاء اللوحة الإمبريالية الجديدة في نهاية عام 1918، وذلك عندما كتب إلى سموتس أنه ينبغي لسيطرة بريطانيا على الشرق الأوسط أن تكون دائمة، لا تنتهي بوقت معين، كما هو حال الانتداب. ودون توضيح التفاصيل، كتب أنه حتى عندما تصبح فلسطين وبلاد الرافدين وجزيرة العرب دولاً مستقلة عن الوصاية البريطانية، فيجب أن تبقى تلك ضمن النظام الإمبريالي البريطاني. وقد رأى الإمبراطورية البريطانية المستقبلية كعصبة أمم مصغرة، بينما تظهر عصب مصغرة أخرى في أماكن أخرى من العالم. وهكذا يكون في عصبة أمم وودرو ويلسون عدد قليل نسبياً من الأعضاء، حيث سيكون هناك ممثل واحد عن النظام البريطاني وممثل واحد من كل من الأنظمة الفرعية العديدة. وبذلك، لم يكن أميري ير عدم توافق بين فلسطين بريطانية أو فلسطين يهودية، كما لم ير سبباً يمنع انسجام الطموحات البريطانية أو اليهودية مع الطموحات العربية. وبعد عقود تلت، كتب باسم مناصري الحلم الصهيوني لعامي 1917م- 1918م: "كان معظمنا شبان تشاركوا هذا الأمل، ومثل مارك سايكس، كنا موالين للعرب وللصهاينة في آن معاً، ولم نر أي عدم توافق جوهري بين النموذجين".

أرض الميعاد:

في خضم عام 1917 الحافل، تابعت سياسة بريطانية حيال فلسطين بالتشكل على أياد عدة، تارة على يد وزراء الحكومة، وتارة أخرى على يد البيروقراطيين، قليلي الشهرة خارج نطاق الدوائر الرسمية وقليلي الشهرة في يومنا هذا. في أمانة سر مجلس الحرب، ذات النفوذ، كانت شئون الشرق الأوسط تقع ضمن صلاحيات السير مارك سايكس ربيب كتشنر، وكانت قد أصبحت كذلك بعيد اندلاع الحرب. أما موريس هانكي، رئيس سايكس في أمانة السر، فلم يكن يحمل تلك الرؤى القوية حيال الشرق الأوسط، وكان سايكس، منذ وفاة كتشنر وفيتزجيرالد، يتحرك دون توجيه فعلي من سلطة أعلى. ولم يكن سايكس يعلم أن رئيس الوزراء الجديد يحمل أفكاراً صارمة إزاء تسوية الشرق الأوسط، تتباين كثيراً وأفكاره الخاصة، كما لم يكن منخرطاً في المفاوضات السرية الجارية عبر زاهاروف، والتي عبر فيها رئيس الوزراء عن شروطه للسلام في الشرق الأوسط. وهكذا، مضى سايكس لوحده ودونما توجيه يدور بلا تحديد حول قضية فلسطين. لقد كانت توجيهات كتشنر وفيتزجيرالد إليه ألا يعتبر تلك القضية ذات أهمية استراتيجية لبريطانيا، وبعد وفاتهما، لم تُلغ تلك التوجيهات قط. لكن سايكس كان قد أدرك عبر مفاوضاته مع الفرنسيين والروس في عام 1916 أن الأرض المقدسة تشكل اهتماماً عاطفياً قوياً لكثير من اليهود، والذين شعر سايكس بأن دعمهم قد يكون حيوياً للحلفاء. ومع ذلك فإن ترتيبات شرق أوسط ما بعد الحرب التي كان يفاوض عليها، مع حلفاء بريطانيا والداعمين المحتملين، كانت من الممكن أن تعزل الرأي اليهودي. عندما كان سايكس يخوض محادثاته مع الفرنسيين والروس والأرمن والعرب كان يتملكه

خوف حقيقي، ولو أنه غير مبرر، من أن كلاً من صفقاته كانت مخاطرة بالوقوع في خلاف أو اختلاف مع المعارضة اليهودية.

في مطلع عام 1917 كان سايكس منخرطاً في محاورات مع جيمس مالكولم، وهو رجل أعمال أرمني كان يعتزم تأسيس دولة أرمينية قومية مستقلة. وقد تدارس الاثنان دعوة روسيا إلى شرق أوسط ما بعد الحرب بصفتها قوة حامية لأرمينيا الموحدة. لكن سايكس اعتقد أن الرأي اليهودي سيكون معادياً للروس بشدة، ورأى أنه ينبغي القيام بشيء ما أولاً للحيلولة دون قيام المعارضة اليهودية المحتملة بتعطيل مخطط يسمح بتوسع روسيا الإمبريالية. فطلب سايكس من مالكولم أن يتقصى له عن هويات زعماء الصهيونية لكي يحاول سايكس التقرب منهم في هذه المسألة. كان مالكولم قد تعرف مسبقاً إلى "ليوبولد غرينبيرغ"، المحرر والشريك في صحيفة "جيويش كرونيكال" أو السجل اليهودي، والذي كان قد خدم بصفة الممثل البريطاني لثيودور هيرتزل. كتب مالكولم إلى غرينبيرغ يسأله عمن هم زعماء المنظمة الصهيونية، وقام بتمرير المعلومات التي تلقاها في رداً وجهه إلى سايكس. ومن بين الأسماء الواردة، بدا أن اسمان لهما أهمية خاصة: "ناحوم سوكولوف، وهو مسئول في الحركة الصهيونية العالمية، والدكتور حاييم ويزمان وهو مسئول في الاتحاد الصهيوني البريطاني، ممن عارضوا قرار الحركة الصهيونية في البقاء حيادية في الحرب العالمية. قام مالكولم بتعريف نفسه إلى وايزمان، وبعيد ذلك، وتحديداً في الثامن والعشرين من كانون الثاني 1917 قام بتعريف وايزمان إلى سايكس.

لم يكن وايزمان يعلم بأن الحلفاء كانوا يحيكون خططاً لشرق أوسط ما بعد الحرب. ومع ذلك، فقد كان يسعى إلى تأمين تعهد بريطاني لليهود في فلسطين قبل نهاية الحرب. كان وايزمان كعالم كيمياء قد ساهم بشكل هام في الجهود الحربية البريطانية من خلال تبرعه للحكومة باكتشاف لكيفية استخراج الأسيتون من الذُرة الصفراء، حيث كان الأسيتون مكوناً حيوياً في صناعة المتفجرات. لكن رغم عمله الحربي وعلاقاته الواسعة بين مسئولي

الحرب الرفيعين، ظل وايزمان يجهل وجود مسئول بريطاني مهمته التفاوض على مخططات شرق أوسط ما بعد الحرب. كان هناك زعيم صهيوني آخر هو "رابي غاستر"، يعرف كل شيء عن سايكس وما كان يقوم به من مفاوضات، لكن غاستر كان ينظر إلى وايزمان كخصم منافس، لذا فضل وبدافع الغيرة الاحتفاظ بتلك المعلومات لنفسه. وهكذا لم يعلم وايزمان بسايكس ومهمته إلا صدفة، وذلك في أوائل عام 1917 عندما ذكر سايكس مهمته أمام "جيمس دي. روتشيلد" في سياق محادثة عفوية حول إسطبلات تربية الخيول، فقام روتشيلد بنقل هذه المعلومة إلى وايزمان. وعندما كان مالكولم يحاول ترتيب لقاء لسايكس مع وايزمان، كان وايزمان في الحقيقة يحاول أيضاً وفي الوقت نفسه ترتيب مقابلة لنفسه مع سايكس. كان كل منهما يريد أن يفعل ما أراده الآخر. فبينما أراد سايكس العثور على شخص ما ليتفاوض معه على تحالف بين المصالح البريطانية والصهيونية، أراد وايزمان أن يكون ذلك الشخص. كانت اجتماعاتهما الأولى على أساس غير رسمي. وحاول سايكس منذ البداية، كما فعل دوماً، أن يضع كل مشاريع الشرق الأوسط بشكل يتناسب مع اتفاقية "سايكس - بيكو- سازانوف" القائمة والتي كانت لا تزال سرية، ولا يعلم وايزمان شيئاً عنها. كانت الاتفاقية تنص على أن توضع الأماكن المقدسة تحت إدارة دولية، لذا استهل سايكس باقتراح أن يكون الكيان اليهودي في فلسطين تحت حكم بريطاني - فرنسي مشترك، دون أن يستطع إطلاع وايزمان على سبب اقتراحه لتلك الفكرة. لكن سايكس، لم يدرك أنه كان يغرد خارج السرب، ليس بالنسبة للزعماء الصهاينة وحسب بل ولرئيس وزرائه أيضاً، فقد كان لويد جورج، مثل وايزمان وزملائه، يريد لفلسطين أن تكون بريطانية. في تلك الأثناء اقترح "سي. بي. سكوت" محرر "مانشستر غارديان" على وايزمان بأن يصعد بالمسألة إلى رئيس الوزراء، لكن وايزمان قرر التركيز على تغيير رأي سايكس بدلاً من الذهاب إلى رئيسه.

في السابع من شباط 1917 اجتمع سايكس في لندن مع وايزمان وآخرين من صهاينة بريطانيا، فأخبره هؤلاء بمعارضتهم لفكرة الحكم المشترك وبأنهم أرادوا أن

تحكم فلسطين من قبل بريطانيا. رد سايكس بأنه يمكن حل جميع الصعوبات وأنه "يمكن تدبر أمر العرب"، لكن رفض خطة الحكم المشترك كان يضعهم في مواجهة مشكلة لا يملك لها حلاً أكيداً. قال سايكس: أن فرنسا "كانت المشكلة الأصعب"، وأنها رفضت الاعتراف بجدوى الالتزامات المقدمة للصهاينة في كسب الحرب. كما اعترف سايكس لزعماء الصهيونية أنه لم يستطع فهم السياسة الفرنسية في هذا الشأن، سائلاً: "ما هو دافعهم وراء ذلك؟". وفي اليوم التالي قام سايكس في مقر إقامته، في بوكينغهام غايت بلندن، بتعريف "ناحوم سوكولوف" إلى "فرنسيس جورج بيكو"، الذي أخبر سوكولوف بأنه بعد رؤية نتائج الاستعمار اليهودي في فلسطين فهو يعتقد أن برنامج الاستيطان اليهودي كان برنامجاً عملياً. وقال سوكولوف لبيكو: أن اليهود كانوا يكبرون فرنسا جداً، لكنهم "يفكرون دوماً بهيمنة الحكومة البريطانية". رد بيكو قائلاً أن قضية الهيمنة هي قضية يحددها الحلفاء بين بعضهم، وأنه سيفعل ما بوسعه لإيصال الأهداف الصهيونية إلى حكومته، لكنه لا ير إمكانية بأن تقرر حكومته التخلي عن مطالبها في فلسطين. وأضاف أن خمس وتسعون بالمائة من الشعب الفرنسي كانوا يريدون من فرنسا أن تقوم بضم فلسطين.

وافقت كل الأطراف المعنية على انتظار ما ستفضي عنه الأحداث، ولم تكن تلك بطيئة في قدومها. ففي غضون شهرين تمت الإطاحة بالقيصر ودخلت الولايات المتحدة في الحرب. وعلى الفور رأى سايكس ما يحمله هذان الحدثان من تأثير على ترتيباته مع بيكو. بالنسبة إلى الحدث الروسي، فقد كان ملايين اليهود يعيشون ضمن الإمبراطورية القيصرية، واعتقد سايكس أنه بعد الثورة الروسية في آذار فإن دعم اليهود الروس قد يساعد في إقناع الحكومة الروسية الجديدة بالبقاء في الحرب. وفي الوقت نفسه، كان دخول أمريكا في الحرب ليعزز إيمانه بأن على الحلفاء أن يؤكدوا مطالبهم برعاية الشعوب المضطهدة، مثل اليهود والعرب والأرمن في شرق أوسط ما بعد الحرب. وهكذا، شعر سايكس أنه حصل من كلا الحدثين على حجج جديدة يقنع من خلالها الحكومة الفرنسية بتبني موقف أكثر تعاطفاً اتجاه الصهيونية. وفي الوقت الذي كان فيه سايكس على وشك استئناف

محادثاته مع بيكو، نجح لويد جورج في توجيه أمر للجيش البريطاني في مصر بمحاولة غزو فلسطين عام 1917م، مما دفع الحكومة الفرنسية للإصرار على إرسال بيكو إلى مصر لمرافقة القوات البريطانية الغازية. وهنا ردت الحكومة البريطانية بإرسال سايكس أيضاً ليكون وسيطاً بين بيكو والجنرال القائد للغزو. رأى بيكو الغزو البريطاني المقترح كهجوم على المصالح الفرنسية، وكتب إلى حكومته يقول: "إن بريطانيا تنظر الآن إلى اتفاقنا على أنه ورقة ميتة، فالقوات البريطانية ستدخل سورية من الجنوب"، أي من مصر وفلسطين "وتقوم ببعثرة مناصرينا هناك". وعندما نفذ صبر لويد جورج من ذرائع الفرنسيين في الشرق الأوسط، أخبر وايزمان: أن مستقبل فلسطين كان قضية يمكن حلها بين البريطانيين واليهود، واعترف أنه لم يفهم لماذا كان سايكس مهتماً جداً بالاعتراضات الفرنسية، كما أخبر وايزمان: أن فلسطين كانت بالنسبة إليه "الجزء الوحيد المهم فعلاً في الحرب".

في ظهيرة الثالث من نيسان 1917، وبعيد تعيينه رئيساً للبعثة السياسية إلى قيادة القوى البريطانية المصرية الغازية، ذهب سايكس إلى رئاسة مجلس الوزراء لتسلم أمر المغادرة والتوجيهات الأخرى. فاجتمع هناك برئيس الوزراء واللورد كورزون وموريس هانكي. اقترح سايكس أن يحاول إثارة تمرد عربي قبلي خلف خطوط العدو، لكن لويد جورج وكورزون شددا له على أهمية عدم إلزام بريطانيا بأي اتفاق مع القبائل قد يضر بالمصالح البريطانية. وبالتحديد، أخبراه ألا يقوم بأي شيء قد يفاقم المشكلة مع فرنسا، وأن يبقي في ذهنه: "أهمية عدم الإضرار بالحركة الصهيونية وإمكانية تنميتها في ظل الرعاية البريطانية". وقد ورد في محاضر ذلك الاجتماع ما يلي: "ركز رئيس الوزراء على أهمية تأمين ضم فلسطين - إن أمكن - إلى منطقة النفوذ البريطانية في شرق أوسط ما بعد الحرب". وأراد رئيس الوزراء من سايكس ألا يقدم تعهدات للعرب "وتحديداً بخصوص فلسطين". وفي طريقه إلى الشرق، توقف سايكس أولاً في باريس حيث التقى بيكو وأخبره أنه سيتوجب على فرنسا تغيير طريقتها في التفكير وتبني منهجاً غير توسعي، وأضاف أن ذلك قد يتضمن رعاية أمريكية أو بريطانية لدولة يهودية يعاد بعثها في فلسطين، ورعاية

فرنسية لأرض أرمينية يعاد بعثها في مكان آخر، وقد تفاجأ سايكس لما رأى بيكو مستاء من هذا الحديث. ومن باريس، كتب سايكس في الثامن من نيسان 1917م إلى وزير الخارجية آرثر بلفور أن الفرنسيين يعادون فكرة جلب الولايات المتحدة إلى فلسطين كراع للصهيونية، وأنهم يخشون من احتمال أن تصبح الولايات المتحدة خصماً تجارياً لفرنسا في الشرق الأوسط إن هي أتت إلى هناك. وتابع سايكس: "بالنسبة إلى الصهيونية بحد ذاتها، بدأ الفرنسيون يشعرون أنهم وُضِعوا في مواجهة أمر كبير، وأنهم لا يستطيعون إغماض أعينهم عنه".

في هذه الفترة بدأت الحكومة الفرنسية تعتقد، مثل سايكس، بأن اليهود الروس قد يساعدون في إبقاء روسيا في الحرب، وذلك في وقت جعلت فيه الكوارث العسكرية في جبهة الغرب من جبهة الشرق ذات أهمية سياسية ملحة. ويدا "ناحوم سوكولوف" الذي عرّفه سايكس إلى وزارة الخارجية الفرنسية راغباً في المساعدة في هذا الشأن، وقد جرت محادثاته مع المسئولين الفرنسيين بشكل جيد. في التاسع من نيسان كتب سايكس إلى بلفور أن "الفرنسيين يعترفون الآن بشرعية الطموحات الصهيونية".

لكن مع ذلك، ظلت فرنسا متعنتة في التمسك بمطالبها في الشرق الأوسط. وفي الخامس عشر من نيسان كتب سايكس إلى وزارة الخارجية، وذلك بعد لقائه زعيم الكتلة الاستعمارية الفرنسية السيناتور "بيير إيتينيه فلاندين": أن فلاندين ظل يصر على حق فرنسا بالحصول على كامل الساحل السوري اللبناني الفلسطيني نزولاً حتى منطقة العريش في سيناء المصرية. وادعى فلاندين: أن "بيكو كان أحمقاً خان فرنسا" من خلال المساومة مع بريطانيا على اتفاق سايكس - بيكو. بعد ذلك توجه سايكس من باريس إلى روما، وهناك رتب "لنعوم سوكولوف" أن يتقدم بمناشدة للبابا ومسئولين آخرين في الفاتيكان لدعم القضية الصهيونية. مهما كان ذلك الوحي الذي استنبطه سايكس من تلك الاجتماعات واللقاءات فقد تعدل أثره بظهور مشكلة جديدة، إذ قام وزير الخارجية الإيطالي البارون "سيدني سونينو" بالتأكيد بقوة على مطالبة إيطاليا بحصة في شرق أوسط ما بعد

الحرب. وفور وصوله إلى القاهرة اجتمع سايكس بشتى حلفائه ليقنعهم بالعمل معاً. وقام بتعريف بيكو إلى الزعماء العرب في القاهرة، ومن ثم أخذه معه في رحلة إلى شبه الجزيرة العربية ليلتقي بالشريف حسين ويشرح له، على الأقل بشكل عام، بنود اتفاقية "سايكس - بيكو - سازانوف" السرية. كان سايكس متفائلاً جد إذ اعتقد: أولاً، أنه نجح في جعل الحسين يعترف بفائدة فرنسا للعرب في سورية، ثانياً، أنه أقنع الزعماء العرب برؤية أن الشعوب العربية كانت ضعيفة جداً لكي تطالب بتولي مسئولية منطقة ذات مصالح معقدة مثل فلسطين، وثالثاً، أنه توصل إلى تفاهم بأن عرب فلسطين سيوافقون على وضع قومي لليهود في فلسطين إن حظي العرب بوضع مماثل.

في القاهرة قام كلايتون ورفاقه في المكتب العربي بتحذير سايكس من أن الوجود الفرنسي في الشرق الأوسط قد يسبب مشكلة. لكن سايكس الوفي والمخلص كعادته مضى في الاعتقاد أن أصدقائه وقعوا ضحية الفاشودية، وهي الرغبة بهزيمة الفرنسيين، كما كان كتشنر قد فعل مع القائد الفرنسي فاشودا، وأن عليهم أن يظهروا المزيد من الولاء اتجاه حليفتهم. واستمر في محاولة تحويل بيكو إلى شريك حقيقي، مقترحاً أن يقوم الأخير بصياغة سياسة مشتركة مع أبناء الحسين بحيث تستطيع بريطانيا وفرنسا السعي إلى علاقة متوازية وبناءة وتعاونية مع الحكام العرب الجدد لشرق أوسط ما بعد الحرب. في الثاني عشر من أيار أبرق سايكس إلى لندن يقول: أن "بيكو قد وصل إلى بنود توافق مع ممثلي العرب". وعقب بضعة أسابيع كتب لزميل له: "أظن أن الفرنسيين سيكونون جاهزين للتعاون معنا في سياسة مشتركة حيال الشعب الناطق بالعربية ..". وخلال النصف الأول من عام 1917، قام الجنرال السير "آرتشيبيلاد موراي" قائد الجيش البريطاني في مصر وقائد قوات الحملة، بتحريك قواته التي تدفقت على دفعات نحو فلسطين. وسواء لأن لندن ظلت تصدر الأوامر ومن ثم تلغيها، أو لأنه كان غبياً، أو بسبب الأمرين معاً فإن موراي كان بذلك يمنح الوقت للقادة الألمان وقواتهم التركية لكي يعيدوا رصّ صفوفهم. لكنه بعد ذلك هاجم بسرعة، وكان هجومه على غزة، التي كانت تسيطر على الطريق البحرية إلى فلسطين،

باكراً في ضباب صبيحة السادس والعشرين من آذار، فتمت هزيمته. ولم يتكبد القائد الألماني اللامع "كريس كريسينشتاين"، الذي كان قد حصن غزة بشكل فعال، من الخسائر سوى نصف ما تكبده البريطانيون. فاستدعى موراي تعزيزات إضافية من مصر وقام بشن هجوم ثان على غزة المحصنة في التاسع والعشرين من نيسان، فما كان من "كريس كريسينشتاين" إلا أن ألحق بموراي هزيمة أكثر حسماً، فكانت نسبة الخسائر التركية إلى البريطانية هي ثلاثة إلى واحد. وبعد أن نال منها التعب وتحطمت معنوياتها جرجرت الجيوش البريطانية نفسها منسحبة، وخلال أسابيع من ذلك أعفي السير "آرتشيبيلاد موراي" من مهمته. وكان لويد جورج عازماً على تجديد المعركة على فلسطين في الخريف التالي، لكن في الوقت الراهن لم تكن لندن راغبة بتوريط قوات حديثة العهد في الحملة.

في فترة التقاط الأنفاس وقبل تجدد الهجوم في الخريف التالي، خشي السير مارك سايكس بعد هزيمتا موراي من أن يقوم الأتراك بعمل انتقامي ضد اليهود والعرب والأرمن في الإمبراطورية العثمانية، والذين كان يسعى سايكس إلى تجنيد مساندتهم لصالح الحلفاء. فأبرق إلى وزارة الخارجية يقترح: أن تقوم بريطانيا بتعليق المشاريع الصهيونية والعربية والأرمينية، لأنها قد تعرض هذه الشعوب للخطر. لكن اقتراحه لم يلق أي استجابة. كان فشل الهجوم الفرنسي في تشامبين، على جبهة أوروبا الغربية، وتمرد وحدات من الجيش الفرنسي هناك، والتفكك الروسي، وفشل موراي بغزو فلسطين، كلها أخبار سيئة أحبطت سايكس الذي أخذ يربط أهمية أكبر بكسب دعم شعوب الشرق الأوسط. كان يبدو له، كما بدا لليو أميري وزملائه، أنه حتى إذا انتصر الحلفاء في الحرب فإن نصرهم قد لا يكون حاسماً، وأن المواقع التي قد يكسبوها في الشرق الأوسط ربما تظل عرضة للضغط المستمر من قبل تركيا المسيطر عليها من قبل ألمانيا، والتي ستستخدم بشكل كامل سلطة السلطان على الإسلام. من وجهة نظره، كان ذلك يجعل المطالب التوسعية لفرنسا ما قبل كليمنصو ولإيطاليا البارون سونينو قصيرة النظر جداً. في كتاب بعنوان "مذكرة حول اتفاقية آسيا الصغرى" كتب سايكس: "إن فكرة ضم الأراضي والتوسع بها يجب أن تُنبذ بكل تأكيد، فهي

تتعارض وروح العصر. وإذا حصل المتطرفين الروس في أي لحظة على نسخة منها فإنهم قد يستفيدون منها بشكل كبير على حساب جميع الحلفاء. وهذا ما يحصل الآن مع المطلب الإيطالي بالتحديد، الذي يسير في تعارض مع الجنسية والجغرافيا والمنطق السليم. إن هذا المطلب ليس سوى تنازل من البارون سونينو للجماعة الشوفينية التي لا تفكر إلا في المنطق الجاف للاستيلاء". وتابع سايكس يقول: أنه إن تمتعت فرنسا بالحكمة فهي ستتعامل مع مناطق نفوذها في الشرق الأوسط كما خططت بريطانيا للتعامل مع ما لديها. وأوضح سايكس: أنه يتوجب على فرنسا أن ترعى استقلالاً عربياً في سورية ولبنان، وأنها إن لم تفعل ذلك فإن بريطانيا لن تقوم بشيء لمساعدتها في التعامل مع المشاكل التي ستكون قد جلبتها فرنسا على رأسها. وفي شرح لرؤيته المستقبلية كتب سايكس: "أرغب في رؤية حلف أنكلو- فرنسي أي بريطاني - فرنسي دائم، متحالف مع اليهود والعرب والأرمن. فتغدو وحدة القومية الإسلامية عديمة الأذى، بل تؤمن الحماية للهند وأفريقيا من الاقتران التركي الألماني، الذي من المحتمل جداً أن ينجو من حكم عائلة "هوهنتسولرن" الألمانية". كان سايكس قد كسب أميري إلى صف وجهة النظر هذه، وكتب أميري لاحقاً: أنه "يمكن لليهود وحدهم أن يبنوا حضارة قوية في فلسطين، وهي حضارة قد تساعد ذلك البلد لأن يتماسك في وجه الاضطهاد الألماني التركي .. إنه لقد يكون أمراً قاتلاً إن جرى بعد الحرب تجنيد المصالح اليهودية في العالم في صف الألمان".

في شهر شباط 1917 جرى انتخاب "حاييم وايزمان" رئيساً للاتحاد الصهيوني البريطاني، مما مكنه من الاقتراح رسمياً وجوب قيام بريطانيا بإصدار التزام علني بدعم وطن قومي لليهود في فلسطين. وبعد اجتماعاته مع سايكس، استمر وايزمان بعقد لقاءات مع مسئولين من الحكومة، عبروا بدورهم عن تعاطفهم مع الفكرة. أمسى اللورد روبيرت سيسيل، وهو وكيل وزير الدولة للشئون الخارجية، والابن الثالث للورد ساليسبري وآخر رئيس وزراء في عهد الملكة فكتوريا، أحد المرتدين المخلصين للحركة الصهيونية. كان خمسة شبان من عائلة سيسيل قد قضوا في الحرب العالمية الأولى، ووُجّه اللورد روبيرت

بوضع مذكرة تشرح خطة لسلام دائم، وكانت تلك أول مسودة لما أصبح فيما بعد ميثاق عصبة الأمم. كانت أفكاره عن حق تقرير المصير تتباين وأفكار زملائه السياسيين، الذين أشاروا إلى أن خطته قد تقود إلى تحلل الإمبراطورية البريطانية، وفي تعجب من هذه المذكرة، كتب أحد كتاب المقالة المعاصرين: أن سيسيل "حمل الصليب في حملة صليبية عالمية غريبة من أجل السلام. ووجد حلفاءه في أماكن يبحث فيها أبناء عائلة سيسيل عادة عن أعدائهم". ويروح صليبية مشابهة تولى سيسيل قضية يهودية فلسطين. متعاطف آخر مع الصهيونية كان السير "رونالد غراهام"، وهو مستعرب عاد إلى وزارة الخارجية بعد أكثر من عقد من الزمن أمضاها في الخدمة في مصر، حيث كان أول مسئول بريطاني يناقش مع "فلاديمير جابوتنسكي" تشكيل وحدة يهودية في الجيش البريطاني. الآن وبعد عودته إلى لندن حث غراهام وزارة الخارجية لتباشر دعمها لجماهير الصهاينة. وبينما كانت فكرة التزام بريطانيا بالصهيونية من وحي "جيرالد فيتزموريس" و"مارك سايكس"، فربما كان غراهام مسئولاً أكثر من أي فرد في الحكومة عن التجسيد الفعلي لذلك الالتزام في وثيقة رسمية. ومع ذلك يبدو أن دوره ظل مغفلاً من قبل المؤرخين، ربما لأنه فشل في ترك أرشيف هام من الأوراق الخاصة وراءه. وكان غراهام ومسئولين آخرين في وزارة الخارجية مدركين أن فرنسا كانت العقبة في طريق منح حاييم وايزمان ذلك الالتزام العلني الذي طلبه. وقد خلص غراهام، كما فعل سايكس، إلى أن الربط الحصري للصهيونية ببريطانيا كان يضعف القضية الصهيونية. وقلق من أن يكون الصهاينة يخاطرون بالمراهنة على كون بريطانيا ستحكم فلسطين، جاهلين بأمر اتفاقية "سايكس - بيكو" السرية، التي تعهدت بها بريطانيا ألا تفعل ذلك. في التاسع عشر من نيسان 1917 كتب غراهام إلى سايكس: أن من المقلق أن تعتمد الحركة الصهيونية بشكل كامل تماماً على فكرة حصول بريطانيا على فلسطين.

كان يصعب في ذلك الوقت رؤية كيف ستتمكن الحركة الصهيونية من الالتفات إلى فرنسا من أجل الدعم. فضمن وزارة الخارجية الفرنسية كان الحديث عن الصهيونية يجري

بتهكم، كما عبرت أجزاء هامة من الرأي الفرنسي عن العداء الكامل للحركة التي اعتبروها موالية للألمان. حتى بين يهود فرنسا، لم تجتذب الصهيونية سوى القليل من المساندة، مما قاد الحكومة الفرنسية إلى التقليل من شأن قوة الحركة، وكان الأمر قد ظل كذلك إلى أن جعلت الثورة في روسيا من اليهود يبدون ذوي أهمية سياسية أكبر مما كانوا عليه، لكن حتى بعد أن جعلت أحداث روسيا كسب دعم الصهاينة أمراً مرغوباً فيه، ترددت وزارة الخارجية الفرنسية في المراهنة على ذلك الدعم، وكان ذلك لخوفها من أن يسبب التزام الحلفاء بالصهيونية إلغاء مطالب فرنسا في فلسطين. أتى حل هذه المشكلة على يد "ناحوم سوكولوف"، الذي أغفل عمداً في مفاوضاته مع وزارة الخارجية الفرنسية تسمية الدولة العظمى التي ستشكل القوة الحامية لفلسطين. ولذا قيد المسئولون في وزارة الخارجية الفرنسية إلى الافتراض بأن الصهاينة سيبقون محايدين في هذه القضية، وفي واقع الأمر، لم يكن المسئولون الفرنسيون مستعدين لدعم الصهيونية في فلسطين ما بعد الحرب، كما لم يتصوروا السماح لليهود بتحقيق وضع قومي منفصل هناك. لكنهم لم يروا ضيراً في تقديم بضع كلمات تشجيع للصهاينة طالما أنها دون معنى، حيث اعتقد الفرنسيون أنه سيكون من الممكن كسب أصحاب "أحلام اليقظة" الصهيونية من خلال منحهم نوع من تشجيع شفوي لا يشكل التزاماً حقيقياً. وهكذا، جرى الاتفاق، ومقابل موافقة سوكولوف على الذهاب إلى روسيا واستخدام نفوذه على اليهود هناك، قام "جوليس كامبون" المدير العام لوزارة الخارجية الفرنسية في الرابع من حزيران 1917 بتقديم تأكيد رسمي مكتوب من الحكومة الفرنسية بتعاطفها مع الصهيونية على الشكل التالي:

"لقد أحسنتم بما يكفي في تقديم المشروع الذي تكرسون لأجله جهودكم الرامية إلى تطوير استعمار يهودي في فلسطين. واعلموا أنه إن سمحت الظروف وتم تأمين استقلال الأماكن المقدسة، فإنه سيكون صنيع عدلٍ وتعويضٍ منا أن نساعد، من خلال منح حماية الحلفاء، في إعادة بعث القومية اليهودية في تلك الأرض التي نُفي منها شعب إسرائيل قبل قرون عديدة من الزمن. وإن الحكومة الفرنسية، التي

دخلت هذه الحرب للدفاع عن شعب هوجم بغير حق والتي تمضي في النضال لضمان انتصار الحق على الجبروت، لا يسعها إلا أن تكن التعاطف لقضيتكم، التي يرتبط نصرها مع نصر الحلفاء. ويسعدني هنا أن أمنحكم ضماناً كهذا".

لقد صيغت كلمات تلك الرسالة بدقة فائقة، إذ غاب فيها أي تعهد عن جوهر الفكرة الصهيونية: وهو أن يعاد بعث الأمة اليهودية في سياق كيان سياسي منفصل ومستقل بذاته. وعلاوة على ذلك، فإن الأماكن المقدسة، التي بقيت منفصلة عن التعهد بالتعاطف، كانت فرنسا قد حددتها في وقت سابق في اتفاقية "سايكس-بيكو" على أنها منطقة واسعة تضم معظم الأراضي المأهولة لفلسطين غرب نهر الأردن. فإن كان ذلك التعريف لينطبق، فإن التعاطف الفرنسي مع الأمة اليهودية في فلسطين كان مقصوراً على حيفا والخليل والجليل الأعلى وصحراء النقب. وبالتالي فقد كانت رسالة كامبون، وكما قُصدت أن تكون، غير مُلزمة. لكن بذلك، كان الفرنسيون يناورون على أنفسهم، فقد كان ضمانهم الرسمي مكتوباً بحذر شديد بحيث يفقده المعنى، لكن مجرد وجوده منح البريطانيين الإذن لإصدار ضمان مشابه لليهود، وحالما أصبحت حقيقة دعم الحلفاء لطموحات اليهود في فلسطين أمراً مسلماً به كانت الحركة الصهيونية ستحظى بدور هام في اختيار حاميها، وكانت بالطبع لتختار بريطانيا. لكن بالنسبة إلى غراهام وسايكس لم تكن تلك القضية ذات أهمية كبيرة، إذ كان هدفهما الأساسي في تلك المرحلة هو تأمين وطن قومي لليهود في فلسطين. أما بالنسبة إلى "ليو أميري" ورفاقه فقد كان أمر الحماية ذا أهمية كبرى، فهما لم ينجذبا إلى فكرة الصهيونية أصلاً إلا لأنها كانت تضمن بريطانية فلسطين.

في منتصف حزيران 1917، وبعد أن تعزز موقفهما بالبيان الفرنسي المكتوب الذي جلبه سوكولوف معه من باريس، أشار كل من غراهام وسيسيل على بلفور بأن الوقت قد حان لاستصدار التزام بريطاني عام وعلني اتجاه الصهيونية. كان بلفور متشجعاً للفكرة، فقام بدوره بتوجيه دعوة إلى وايزمان للمشاركة في عملية وضع مسودة لوثيقة ملائمة لذلك الغرض. وكان ذلك في الحقيقة ما سعى إليه وايزمان وسايكس منذ البداية. استمرت

عملية وضع مسودة ملائمة وتحديد إلى من سيوجه ذلك البيان طيلة فترة الصيف وحتى شهر أيلول، حين تولى كل من ميلنر وأميري أمره. بشكل عام، كان معظم المعنيين بالأمر من الحكومة في صف ذاك الإعلان المقترح: حيث كان سايكس، مدعوماً من أورمسبي- غور، قد جند أمانة سر مجلس الحرب لصالح الصهيونية. وكان بلفور، وزير الخارجية، متعاطفاً منذ زمن معها، وفي ذلك الوقت تحديداً كان يعتقد أن على بريطانيا توثيق دعمها للصهاينة، مدفوعاً بهذا الاتجاه من قبل سيسيل وغراهام العاملان في وزارته. أما "سموتس" فهو صهيوني حتى العظم. ومن ناحية أخرى، كان ميلنر وجماعته قد أتوا إلى رؤية إقامة دولة يهودية في فلسطين على أنه مصلحة إمبريالية حيوية لبريطانيا. أما لويد جورج، رئيس الوزراء، فلطالما خطط لتنفيذ البرنامج الصهيوني، وبينما لم يعبر عن اهتمام بإعلان نوايا بريطانيا مقدماً، لم يحاول لويد جورج إعاقة قيام الحكومة بذلك حالما رأى زملاؤه ذلك مفيداً.

لكن فجأة، قوبل مقترح إعلان بلفور الصهيوني بمعارضة تسببت بإيقافه. أتت تلك المعارضة من شخصيات قيادية في الجالية اليهودية البريطانية، وقام "إدوين مونتاغ" وزير خارجية الهند بتولي قيادة هذه المعارضة من داخل الحكومة. كان مونتاج مع قريبه "هيربرت صموئيل" و"روفوس إيزاكس" قد حققوا سابقة في تاريخ أبناء ملتهم، إذ كانوا أول يهود يشغلون مناصب في مجلس وزراء بريطاني. مونتاج، وهو الابن الثاني لخبير مالي ناجح حظي بتكريم واحترام واسعين، رأى في الصهيونية تهديداً للمكانة التي حصل وعائلته عليها مؤخراً وبعد عناء كبير في المجتمع البريطاني. وقال أن اليهودية هي ديناً وليست جنسية، ومن يقول غير ذلك فهو يقول أنه ليس بريطانياً مئة بالمئة. كان مونتاج يُعتبر إلى حد بعيد الأكثر كفاءة بين صفوف الجيل الجديد من الليبراليين، وعندما قام رئيس الوزراء بأخذه وتشرشل من تحت جناح آسكويث نُظر إلى الأمر على أنه حركة سياسية بارعةً من لويد جورج. ومع ذلك فقد علّق اللورد ديربي، وزير الحربية، مرّة يقول: "بتقييمي، فإن تعيين مونتاج وهو يهودي في حكومة الهند خلق شعوراً يصعب تقبله سواء في الهند

أوهنا في لندن"، رغم أن ديربي أضاف قائلاً: "إنني شخصياً أحمل رأياً جيداً جداً عن كفاءته وأتوقع أنه سيبلي بلاءً حسناً". لطالما أزعج مونتاج أنه لم يستطع تجنب تصنيفه كيهودي رغم افتقاره للإيمان الديني. كان مليونيراً وابناً للورد إنكليزي، لكنه دُفع ليندب قائلاً: "لقد ناضلت طيلة حياتي للهروب من الحي اليهودي". توحي عدة أدلة إلى أن مونتاج كان في عدم صهيونيته يتكلم بلسان أغلبية اليهود. بعد عام 1913، وهو آخر تاريخ توافرت فيه إحصائيات، لم يُعبر سوى واحد بالمائة من يهود العالم عن تمسكهم بالصهيونية. ومع أن تقارير الاستخبارات البريطانية أشارت إلى موجة من الشعور الصهيوني اجتاحت حظيرة اليهود الروسية خلال الحرب، لكن هذه التقارير لم تقدم أرقاماً تثبت أو تحدد أعداد المناصرين. أما في بريطانيا، فقد كانت اللجنة الموحدة، التي مثلت يهود بريطانيا في جميع المسائل التي تؤثر على اليهود في الخارج، ضد الصهيونية منذ البداية وقد ظلت كذلك. جاءت معارضة مونتاج لتوقف كل الأمور. وكتب غراهام باشمئزاز أن الإعلان المقترح "عُلِّق" بسبب مونتاج، "الذي مثّل جزءاً محدداً من اليهود الأغنياء، ويبدوا خائفاً من أن يُبعد وأمثاله من إنكلترا ويُطلب منهم حرث المزارع في فلسطين".

حاول عدد من المسئولين البريطانيين ممن كانوا يدفعون نحو الالتزام بالصهيونية التحالف مع هذه المخاوف. أميري، الذي كان يساعد ميلنر في إعادة صياغة مسودة للإعلان المقترح، شرح الفكرة من وراء الإعلان لعضو في مجلس الوزراء على أنها ليست موجهة إلى يهود بريطانيا، بل إلى اليهود القاطنين في بلدان تنكر عليهم حق المواطنة الحقيقية. وقال: "بعيداً عن اليهود الذين أصبحوا مواطنين بكل معنى الكلمة في هذا البلد أو غيره، فإن هناك أعداد كبيرة من اليهود، وتحديداً في بولندا وروسيا، لا يزالون في الحقيقة أمة منفصلة". وطالما أن حقهم في أن يكونوا روسيين قد أُنكر عليهم فهم سيحظون بفرصة لإعادة بناء وطنهم الخاص بهم في فلسطين. ومع ذلك فإن مونتاج لم يبد اهتماماً كبيراً بوضع اليهود في بلدان أخرى. ما همه هو وضع اليهود في المجتمع البريطاني، ومع شعوره بالتهديد، ناضل مونتاج بشراسة جعلت مشاورات الحكومة في هذا الشأن تتعطل

تعطلاً تاماً. ولقي مونتاج العون من اللورد كورزون، الذي رأى أن فلسطين كانت فقيرة جداً في مواردها لكي تحتمل الحلم الصهيوني. كما حظي مونتاج بمساندة "آندرو بونار لو" زعيم الحزب المسيطر في حكومة الائتلاف والشريك السياسي القوي لرئيس الوزراء. وقد حث بونار لو على تأجيل الفكرة، حيث رأى أن الوقت لم يكن قد نضج بعد للنظر في القضية الصهيونية. وقد ساندت مونتاج أيضاً الولايات المتحدة، التي ظلت حتى منتصف تشرين الأول 1917 تنصح بالتأجيل. كان الرئيس ويلسون متعاطفاً مع الصهيونية، لكن ارتيابه من الدوافع البريطانية جعله في صف فلسطين يهودية، لكن أقل تحمساً حيال فلسطين بريطانية. عندما كان مجلس الوزراء البريطاني يدرس استصدار إعلان بلفور، توجه بالتماس إلى الرئيس ويلسون، يطلب النصح، ويشكل ضمني الدعم. ووصف مجلس الوزراء للحكومة الأمريكية الإعلان المقترح على أنه تعبير عن التعاطف مع الطموحات الصهيونية، كما لو كان دافع بريطانيا الوحيد هو قلقها على بلية اليهود المضطهدين. فقام مستشار السياسة الخارجية لويلسون بترجمة ذلك على الشكل الآتي: "إن الإنكليز يريدون طبعاً سد الطريق إلى مصر والهند، وليس بعيداً عن لويد جورج أن يستخدمنا لإنجاح هذه الخطة".

كان ذلك تفسيراً سليماً لرؤى رئيس الوزراء وجماعة ميلنر التي كانت تقدم له المشورة. وتبعاً إلى حاييم وايزمان فإن "فيليب كير"، معاون ميلنر السابق والذي خدم كسكرتير للويد جورج: "رأى في فلسطين اليهودية جسراً يربط بين أفريقيا وآسيا وأوروبا على الطريق إلى الهند". لكنه لم يكن تفسيراً سليماً لرؤى وزارة الخارجية التي رأت في الإعلان سلاحاً فعالاً ضد ألمانيا في الحرب وبعدها. لقد اعتقدت وزارة الخارجية أن المجتمعات اليهودية في أمريكا والأهم من ذلك في روسيا كان لها نفوذا كبيراً. لكن السفير البريطاني في بيتروغراد كان مدركاً لحقيقة أن يهود روسيا هم أقلية ضعيفة ومضطهدة وليسوا ذوي نفع سياسي، وأرسل إلى حكومته يقول أن الصهاينة لا يستطيعون التأثير على نتائج صراع السلطة في روسيا. لكن حكومته أصرت على الاعتقاد بأن اليهود الروس كانوا يستطيعون إبقاء حكومة روسيا في معسكر الحلفاء. ومع تعمق الأزمة في روسيا تملك

وزارة الخارجية شعور بضرورة كسب الدعم اليهودي. وكما يقال، فإن الخوف يولد الخوف. في ألمانيا كانت الصحافة تغص بإشاعات عن نوايا وزارة الخارجية البريطانية فعله. وفي حزيران تلقى السير رونالد غراهام من حاييم وايزمان نسخة من صحيفة ألمانية تعرف بقربها من الحكومة، كتبت الصحيفة في عددها ذاك: أن البريطانيين كانوا يفكرون بدعم الصهيونية لكسب جسر الأرض الفلسطينية على الطريق من مصر إلى الهند. واقترحت الصحيفة أن تقوم ألمانيا بإحباط هذه المناورة من خلال سبق بريطانية إلى دعم الصهيونية. في الحقيقة لم تكن الحكومة الألمانية تعبأ بأمر الصهاينة، وإنما كانت هي الصحافة فقط التي اهتمت بأمرهم، لكن البريطانيين جهلوا هذه الحقيقة. وفي ذلك الصيف نقل غراهام مخاوفه إلى بلفور في تقرير مفصل. فكتب: أنه سمع بتأجيل آخر، وأن هذا التأجيل قد "يُعرض كامل الوضع اليهودي للخطر". ويضع على المحك الوضع في روسيا حيث يكُنّ اليهود العداء للحلفاء، كما أنه سيثير عدائية الرأي العام في الولايات المتحدة. وحذر غراهام من: أن "ترمي بريطانيا الصهاينة في أحضان الألمان"، مضيفاً: "إننا قد نواجه في أية لحظة تحركاً ألمانياً اتجاه القضية الصهيونية، ويجب أن نذكر أن الصهيونية كانت ـ أصلاً ـ فكرة نمساوية، إن لم تكن ألمانية".

أرفق غراهام مع تقريره إلى بلفور قائمة تواريخ تظهر كثرة التأجيلات التي قامت بها الحكومة إزاء القضية الصهيونية. وفي تشرين الأول مرر بلفور التقرير مع قائمة التواريخ إلى رئيس الوزراء، معلقاً أن تلك القائمة الطويلة تمنح الصهاينة سبباً منطقياً للتذمر، وأضاف إليها توصية خاصة منه برفع المسألة للنقاش في مجلس الوزراء في أقرب وقت ممكن. وفي السادس والعشرين من تشرين الأول 1917، نشرت صحيفة التايمز مقالاً رئيسياً هاجمت فيه التأجيل المستمر في إصدار الإعلان الصهيوني، وقالت الصحيفة: أنه بات معروفاً للجميع أن حكومات الحلفاء كانت تتدارس مسودة بيان حول فلسطين، ورأت أن الوقت قد حان لإصداره، وجاء في النص: "هل فشل رجالات دولتنا في رؤية قيمة التعاطف اليهودي العالمي العميق بالنسبة لقضية الحلفاء، والذي قد نكسبه من خلال

إعلان صريح للسياسة البريطانية؟ لقد كانت ألمانيا سريعة في إدراك ما يحمله اجتماع الحلفاء مع آمال اليهود القومية من خطر على مخططاتها وإعلامها الدعائي، ولم تكن كسولة أبداً في محاولة إحباطنا".

وفي الواحد والثلاثين من تشرين الأول 1917 خطى مجلس الوزراء فوق معارضة مونتاج وكورزون، وفوض وزير الخارجية بإصدار نسخة مخففة من تعهد الدعم الذي كان قد طلبه وايزمان. فسارع سايكس بحماسة يزف الخبر إلى وايزمان، وقال له بالضبط: "دكتور وايزمان، إنه صبي!". لكن الزعيم الصهيوني لم يكن سعيداً، فلغة النسخة الجديدة من البيان كانت قد خففت جداً عن النسخة الأصل. جاء في رسالة وزير الخارجية الموجهة إلى أشهر اسم في الجالية اليهودية البريطانية في الثاني من شهر تشرين الثاني 1917:

"عزيزي اللورد روتشيلد

يسرني جداً أن أبلغكم نيابة عن حكومة جلالته التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على أماني اليهود والصهيونية، وقد عرض على الوزارة وأقرته: "إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية. على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى". وسأكون ممتناً إذا ما أحطتم الاتحاد الصهيوني علماً بهذا التصريح.

المخلص آرثر بلفور

لم يتوقع القادة البريطانيون أي رد فعل معاكس من حلفائهم العرب، إذ لم يروا سوى فرنسا على أنها مشكلتهم في هذا الشأن، وهي مشكلة تم التوصل إلى حل بشأنها. كتب رئيس الوزراء في وقت لاحق قاصداً زعماء العرب: "لم تبدُ فلسطين تشكل قلقاً كبيراً

بالنسبة لهم". وأشار إلى أن حكومته كانت قد أبلغت الأمير حسين وابنه فيصل بخططها بشأن إعادة بعث وطن قومي لليهود في الأرض المقدسة. وأضاف بصورة لاذعة قائلاً: "لم نستطع أن نتواصل مع العرب في فلسطين إذ كانوا يقاتلون ضدنا". أُجِّل إعلان بيان بلفور إلى يوم الجمعة التالي، موعد صدور صحيفة "جيويش كرونيكال" الأسبوعية. لكن مع حلول ذلك الوقت، كانت أخبار أخرى طغت على خبر الإعلان، وهي التقارير القادمة من بيتروغراد عن استيلاء لينين وتروتسكي على السلطة في روسيا. كانت وزارة الخارجية تأمل بأن يساعد إعلان بلفور في كسب دعم يهود روسيا إلى صف الحلفاء وضد البلشفية، وظل هذا الأمل حياً إلى أن فاز البلشفيون بشكل حاسم في الحرب الروسية الأهلية في أوائل عشرينيات القرن العشرين. أما في تشرين الثاني 1917م، فكانت المعركة ضد البلشفيين في روسيا قد بدأت لتوها، وكان البريطانيون المناصرون لإعلان بلفور يؤمنون خطئاً بنفوذ يهود روسيا وبقيمتهم المحتملة للحلفاء. وهكذا راحت الأنباء المأساوية من بيتروغراد تشكل دافعاً لهؤلاء البريطانيين ليدعموا إعلان بلفور أكثر فأكثر.

لم تتمكن صحيفة التايمز قبل التاسع من تشرين الثاني نشر خبر وعد بلفور، وليس قبل الثالث من كانون الأول أن تنشر تعليقاتها الإيجابية عليه، وجاءت تلك التعليقات عقب حفل في دار لندن للأوبرا في الثاني من كانون الأول، وهو حفل قام بتنظيمه الاتحاد الصهيوني البريطاني. وإلى جانب الزعماء الصهاينة، ضم خطباء الحفل اللورد روبيرت سيسيل والسير مارك سايكس ووليم أورمسبي-غور، بالإضافة إلى شخصية مسيحية سورية، وأخرى قومية عربية، وناطق باسم الأرمن، وكان موضوع المؤتمر، الذي تداوله المتحدثون ببلاغة وخطابة، هو حاجة اليهود، والعرب والأرمن إلى مساعدة بعضهم البعض وإلى المضي قدماً في انسجام وتوافق. ورأت صحيفة التايمز: "أن وجود ممثلين من شخصيات مؤثرة للشعبين العربي والأرمني، وتأكيدهما على الاتفاق والتعاون مع اليهود، هو أمر بحد ذاته يجعل من ذلك المؤتمر خالداً في الذاكرة". وكتبت التايمز عن المؤتمر تقول: "أن سماته المميزة كانت روح العهد القديم من الإنجيل التي سادت فيه، والشعور

بأنه كان احتفالاً بقرب تحقق النبوءة القديمة، يجري بإيمان واستحسان رغم قيامه على مسرح لندني غير متناسب مع هذه الأجواء بطريقة ما". ولم يكن من الغرابة أن يتسم الاحتفال بهذه الروح، فقد كانت النبوءة الإنجيلية هي الدافع الأول والأكثر دواماً من بين الدوافع الكثيرة التي دفعت البريطانيين إلى الرغبة في إعادة اليهود إلى جبل صهيون. وكان رئيس الوزراء يخطط لدعم وطن قومي لليهود في فلسطين أينما كان هناك فرصة، وبعد عقدين من الزمن، عندما كانت الحكومة البريطانية بصدد التخلي عن وعد بلفور، كتب دفاعاً عن الإعلان يقول: أن معاهدة السلام كانت ستنص على أن تكون فلسطين وطناً لليهود، "حتى لو لم يكن هناك تعهد أو وعد مسبق". وأضاف أن أهمية وعد بلفور كانت في مساهمته في الحرب، زاعماً: أن اليهود الروس قدموا دعماً ثميناً للحرب ضد ألمانيا بسبب ذلك الإعلان، وأن الزعماء الصهاينة الممتنين وعدوا بالعمل على نصر الحلفاء وقاموا فعلاً بذلك، وبالتحديد قال: أن "الصهاينة وفوا بوعدهم في الكلمة والمعنى، ويبقى السؤال الوحيدة الآن إن كنا نحن ننوي الوفاء بشرف بوعودنا".

لقد قلل رئيس الوزراء مخطئاً من التأثير الذي قد يحمله وعد بلفور على تسوية السلام النهائية، لقد كان وثيقة عامة علنية صادرة بموافقة الولايات المتحدة وفرنسا، وبعد التشاور مع إيطاليا والفاتيكان، وبمباركة موافقة الشعب والصحافة على طول العالم الغربي. وهذا كله جعل من إعلان بلفور التزاماً يصعب تجاهله في مفاوضات تسوية السلام، إذ كان قد حظي بالحياة والقدرة على العيش بنفسه. كما لعب الوعد دوراً في تنمية الحركة الصهيونية بين أفراد الجالية اليهودية الأمريكية. لقد كانت الصهيونية الأمريكية حركة متناهية الصغر عند بداية الحرب، ومن أصل من وصل عددهم آنذاك بالكاد إلى ثلاث ملايين يهودياً في الولايات المتحدة لم ينتم سوى اثني عشر ألفاً فقط إلى الجماعات العابرة التي ارتبطت بضعف إلى بعضها تحت اتحاد صهيوني كان يقوده هواة. كانت خزينة الحركة لا تحوي سوى خمسة عشر ألف دولار أمريكي ولم تتجاوز ميزانيتها السنوية الألفين ومائتي دولار. وقبل عام 1914 كان أكبر تبرع فردي حظي به الاتحاد الصهيوني

هو مائتا دولار. وفي مدينة نيويورك على وسعها لم يكن للحركة إلا خمسمائة عضو. لكن في عام 1912 دخل الحركة الصهيونية رجل يدعى "لويس دي. براندیز"، وكان محامياً لامعاً من مدينة بوسطن الأمريكية لم يرتبط اسمه من قبل بشئون يهودية محددة، وفي عام 1914 تولى براندیز قيادة الحركة. في عالم السياسة الأمريكية آنذاك، كان براندیز العملاق المفكر للحركة التقدمية، ويُعتقد أن له نفوذاً كبيراً على الرئيس ويلسون. ربما كان براندیز أول يهودي لعب دوراً مهماً في السياسة الأمريكية منذ الحرب الأهلية، إذ كان هناك يهودي واحد فقط قبل ذلك شغل منصب عضو في إدارة الرئيس الأمريكي وهو "أوسكار شتراوس" الذي كان وزير الاقتصاد والعمل 1906-1909، وكان براندیز سيصبح أول عضو يهودي في المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية.

كانت موجات الهجرة اليهودية الضخمة إلى الولايات المتحدة لا تزال حديثة العهد، وكان معظم المهاجرين متلهفين لتعلم اللغة الإنكليزية، لينشروا لكنتهم وطرائقهم الخاصة ويصبحون أمريكيين. وأراد اليهود المولدون في أمريكا أن ينأوا بأنفسهم بعيداً عن أي تلطيخ خارجي، وخشوا من أن يجعلهم ارتباطهم بالصهيونية يبدون أقل ولاء للولايات المتحدة، من الولاء المطلق. فشرع براندیز في معالجة هذه القضية قبل أي غيرها. ورأى أن يهود أمريكا يفتقرون إلى شيء هام موجود لدى الأمريكيين الآخرين، وهو الماضي القومي. إذ استطاع الآخرون الإشارة إلى وطن أم انحدروا منه ويفخرون به وبأنفسهم. وفي هذا الشأن كان براندیز معجباً خاصة بالأمريكيين الأيرلنديين وإظهارهم معارضتهم لاستمرار الحكم البريطاني على أيرلندا. فرأى براندیز أن هذا النوع من الاهتمام والارتباط السياسي يتوافق بشكل كامل مع الحس الوطني الأمريكي، بل ويعززه، وادعى: أن "كل أمريكي أيرلندي ساهم في تقدم حكم بلده الأم كان رجلاً أفضل وأمريكياً أفضل وذلك للتضحية التي قدمها. وكذلك، فإن كل أمريكي يهودي يساعد في تقدم الاستيطان اليهودي في فلسطين سيكون رجلاً أفضل وأمريكياً أفضل لقيامه بذلك". لقد تركت المثالية الأخلاقية التي قدمها براندیز أثراً عميقاً عند آرثر بلفور عندما قامت وزارة الخارجية البريطانية

بزيارة إلى الولايات المتحدة في عام 1917 لمناقشة مستقبل فلسطين. وبدوره، ساهم إعلان بلفور في تدعيم وجهات النظر التي استند إليها برانديز في مناشدته الجالية اليهودية الأمريكية، فقد أظهر الإعلان انسجاماً بين الصهيونية والحس الوطني في زمن الحرب، لأن تهويد فلسطين كان هدفاً من أهداف الحلفاء في الحرب. وبعد ذلك بمدة وجيزة، أصبح تهويد فلسطين هدفاً تدعمه الولايات المتحدة بصورة رسمية، ففي احتفالات رأس السنة اليهودية في أيلول 1918، قام ويلسون بتأييد مبادئ إعلان بلفور في رسالة تهنئة بالعيد إلى الجالية اليهودية الأمريكية. وسواء كان السبب هو إعلان بلفور أو القيادة الفاعلة المحترفة لبراندين، فالنتيجة كانت واحدة، وهي أن دعم الصهيونية ضمن الجالية اليهودية الأمريكية كان قد تنامى بشكل ملحوظ جداً. ففي عام 1919 ارتفع عدد أعضاء الاتحاد الصهيوني إلى ما يزيد عن مائة وخمس وسبعين ألفاً. ومع ذلك كان يهود أمريكا لا يزالون أقليةً بين مناصري الصهيونية في أمريكا، كما أنها وُوجهت بمعارضة حادة من قبل اليهود الأغنياء والأكثر استقراراً، وظلت هناك معارضة لم يجر التغلب عليها فعلياً حتى أربعينيات القرن العشرين. لكن براندين كان قد حوّل الصهيونية الأمريكية إلى منظمة ضخمة، سارت في امتداد للطريق الذي تألق فيه الأمريكيون الأيرلنديون ممن ساندوا استقلال أيرلندا. وفي ذلك، كان قد ساعده إعلان بلفور، رغم أن إصداره كان لافتراض وزارة الخارجية بأن قوة الصهيونية كانت موجودة سلفاً، وكانت هناك حاجة إلى استمالتها.

في غضون عام من تولي لويد جورج رئاسة الوزراء خلفاً لـآسكويث كانت أهداف بريطانيا في الحرب قد ذهبت بعيداً مما كانت عليه، ويمكن للمرء أن يدرك هذا الابتعاد في الأهداف من خلال قراءة ما كتبه أميري في مفكرته في نهاية العام 1917م. ففي نظرة منه إلى الوراء وتقييمٍ لما استطاع إنجازه على مدى ذلك العام، كتب أميري: أن أحد إنجازاته الرئيسية في التعامل مع زملائه في الحكومة البريطانية كان "العمل على بنود سلام جلبت إلى رؤوسهم تدريجياً أهمية شرق أفريقيا وفلسطين وبلاد الرافدين والنظرة الإمبريالية

بشكل عام". كما أشار أميري، فإن أهداف بريطانيا الرئيسية كانت حتى ذلك الوقت محصورة في أوروبا. لكن الدمار الذي أحدثته سنوات الحرب الثلاث الأولى جعل من أي نصر في أوروبا ليبدو عديم القيمة، وكانت الأحلاف الأوربية المتحارية قد دُمرت، وهكذا غدا من غير المنطق التطلع إلى حيازة أو ضم أو احتلال أي أرض في أوروبا لتعويض ما تمت خسارته. حتى تدمير ألمانيا لم يكن ليفي بحاجات بريطانيا. بل إن سموتس ذكر في خطاب له في فترة الحرب: أن على ألمانيا أن تبقى قوة عظمى لكي تحافظ على توازن القوى في أوروبا، وهو الأمر الذي كان من مصلحة بريطانيا أن تحافظ عليه. وغدا السؤال المفتوح هو إن كانت بريطانية التي أبحرت يوماً في محيطات العالم وحول الأرض، تحت قيادة السير "فرنسيس دريك"، فقد قد تلاشت إلى الأبد مع جيل عام 1914م على أعتاب الجبهة الغربية. وكان الرأي أنه إذا كان لبريطانية تلك أن تُبعث من جديد، فهذا قد يتم فقط من خلال التوسع الإمبريالي، جزئياً في أفريقيا لكن بشكل أساسي في الشرق الأوسط. وقد شكلت هذه الإجابة الاتجاه الذي كان كل من رئيس الوزراء وجماعة ميلنر ينظرون فيه.

لقد كانت تلك النقلة في النظرة العامة هي ما جلب الحرب العثمانية من أطراف سياسة لويد جورج العالمية إلى قلب مركز هذه السياسة. وقد قالها لويد جورج منذ البداية، حين قال أن الحرب الكبرى يمكن أن تُكسب في الشرق الأوسط، وهاهو الآن يقولها مرة أخرى، إذ يكرر أن أهدافه لما بعد الحرب قد تتحقق في الشرق الأوسط أيضاً. بحدسه السياسي، شعر لويد جورج أن الشرق الأوسط هو منطقة حيث يمكن له كسب غنائم ملموسة لشعبه، وبرؤيته الإستراتيجية، رأى، مثل ميلنر وأميري وسموتس وكير وأورمسبي–غور، أن هذه المنطقة التي تشكل الحلقة المفقودة من السلسلة الواصلة من رأس الرجاء الصالح إلى الهند ومنها إلى النمسا ونيوزلندا، هي منطقة تمنح بريطانيا عقد إيجار جديد لإمبراطورياتها في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادي. وبينما كانت السيطرة على أجزاء من الشرق الأوسط في نظر حكومة آسكويث أمراً أرادته بريطانيا وحسب، فقد أتت حكومة لويد جورج إلى رؤيته أمراً تحتاجه بريطانيا بإلحاح.

الفصل السادس

غزو الشرق الأوسط

القدس هدية عيد الميلاد:

لقد شكل تولي لويد جورج رئاسة الوزراء في نهاية عام 1916 نقطة تحول نحو الأفضل بالنسبة إلى وضع بريطانيا في الشرق الأوسط. فبعد أن صُعقت لندن بتخبط حكومة الهند وعدم كفاءتها في إدارة حملة الرافدين، من تقدمها نحو بغداد في أواخر 1915 وانتهاؤها في ربيع 1916 مع هزيمة الجيش البريطاني الهندي واستسلامه في منطقة كوت العمارة، قامت الحكومة البريطانية بإعادة النظر في وضع القيادات العليا البريطانية على الهند. وجرى استبدال كل من وزير الدولة لشئون الهند ونائب الملك فيها بالإضافة إلى رئيس أركان الجيش البريطاني الهندي. وهكذا، أعيد شن الحملة من جديد تحت إمرة قائد جديد، متفهم لاحتياجات قواته اللوجستية، هو الجنرال "ستانلي ماود". في كانون الأول 1916 كان ماود يقود جيشه الأنكلو. هندي المتمركز عند نهر دجلة قدماً نحو مدن الرافدين، وبحملة منهجية منظمة، استطاع السيطرة على بغداد في الحادي عشر من آذار 1917. ولم يتضح يوماً أي غرض كانت تخدمه حملة بغداد ضمن الإستراتيجية الشاملة للحرب العالمية، ومع ذلك، ما انفكت فكرة السيطرة على تلك العاصمة القديمة، والتي ارتبط اسمها ببريق ألف ليلة وليلة، تشكل هاجساً في خيال رئيس الوزراء، وبالفعل، كان لامتلاكها أن يجلب له الغبطة، في وقت كان بأمسّ الحاجة إليها، كما شكل له إلهاماً لكي ينظر إلى القدس لتكون النصر العظيم التالي لبريطانيا. وإثر نجاح جيش دجلة البريطاني الهندي في بلاد الرافدين، برز الجدل حول ما كان سيُفعل بالمدن العثمانية التي تم احتلالها هناك. منذ البداية، ورغم تخوفها من حمل مسئوليات جديدة، كانت حكومة الهند ترى وجوب أن تقع البصرة وبغداد ضمن نطاق سلطتها إن هما انتُزِعتا من

الإمبراطورية العثمانية. أما بالنسبة إلى السير مارك سايكس ورفاقه في المكتب العربي فقد نظروا بمقت إلى هذه الفكرة وأسلوب حكومة الهند في طرحها.

بمناسبة السيطرة على بغداد، قام السير "بيرسي كوكس" الضابط السياسي الأعلى في قوات الحملة، بوضع مسودة إعلان موجه إلى الشعب، ركز فيها بشكل جوهري على الدعوة إلى التعاون مع الإدارة البريطانية الهندية المؤقتة في تلك المدن. لكن الحكومة البريطانية في لندن أمرته بعدم إصدار ذلك الإعلان. وفي ذات الفترة، طُرحت مسودات عدة مشابهة في لندن. وبعد المناقشة، أتى مجلس الوزراء على اختيار واحدة فقط، كانت بقلم السير مارك سايكس. شكلت ورقة سايكس أساساً للنص الذي تمت أخيراً الموافقة عليه، وقد دعت قادة العرب، مع أنه لم يكن واضحاً من هم، إلى المشاركة في حكومة تقام بالتعاون مع السلطات البريطانية. وبعبارات فخورة عن التحرير والحرية، تحدث فيها سايكس كعادته عن مجد الماضي وعظمة المستقبل، وعبر عن الأمل بأن تجد الشعوب العربية وحدتها في الشمال والجنوب والشرق والغرب. كما أشار، ولو بشكل غامض، إلى اتحاد عربي شرق أوسطي تحت قيادة الملك حسين، المسلم السني، رغم كون أغلبية سكان بغداد والبصرة من الشيعة، ورغم الخلافات العميقة بين الطائفتين والتي يزيد عمرها عن ألف عام. عارض الجنرال ماود مسودة سايكس. وكرجل عسكري، اعتبر ماود من الضروري أن تقوم هناك إدارة بريطانية تحفظ الأمن في ظل استمرارا الحرب. وإضافة إلى ذلك، فقد رأى أن إعلان سايكس يعرض على عرب بغداد حكماً ذاتياً في حين يغفل حقيقة أن أغلبية سكان المدينة، حسب رأيه، هم من اليهود وليس العرب. ومع ذلك، فرضت لندن على الجنرال ماود والسير بيرسي كوكس قبول مسودة سايكس التي تسببت في تخبط وفوضى واسعين. فمن الواضح أن الإعلان اعتزم التأكيد على أن قوات الهند البريطانية الغازية لن تحكم مدن الرافدين، لكنه لم يوضح مَن كان سيحكم تلك المدن عوضاً عن تلك القوات.

في السادس عشر من آذار 1917 قام مجلس الوزراء البريطاني بتشكيل ما سمي بلجنة إدارة إقليم الرافدين برئاسة اللورد كورزون. وكانت مهمة اللجنة تحديد شكل

الحكومة التي ستقام في المناطق المحتلة. فقررت اللجنة أن تصبح مدينة البصرة منطقة بريطانية، لا بريطانية هندية، بينما تصبح بغداد، أو تُضم إلى، كيان سياسي عربي يخضع للوصاية البريطانية. أما الهنود فكان عليهم الانسحاب من الأراضي المحتلة. كان الجنرال ماود قد أبرق إلى رؤسائه: بأن "الظروف الراهنة في المناطق المحتلة لا تسمح بتعيين أحد في مواقع المسئولية سوى ضباط بريطانيين مؤهلين للتعامل مع السلطات العسكرية ومع شعب المنطقة. ويبدو من الضروري أن يتم ترسيخ مؤسسة تعنى بالقانون والنظام بشكل جيد وحقيقي، قبل وضع أي واجهة حكم عربي في السلطة". كما قام السير بيرسي كوكس بإثارة القضية نفسها بطريقة مختلفة، وذلك عندما سأل عمن سيكونون قادة العرب في بغداد. ومن الواضح أن لندن إما أنها لم تدرك أو أدركت ولم تلق بالاً للخليط السكاني لمدن الرافدين. الضغائن بين الأقلية السنية والأغلبية الشيعية، الخصومات والتنافس بين القبائل والعشائر، الانقسامات التاريخية والجغرافية بين المناطق، والهيمنة التجارية للجالية اليهودية في بغداد، كل هذه الأمور جعلت من الصعب التوصل إلى حكومة واحدة موحدة تمثل جميع الفئات وتكون فعالة ومدعومة بشكل واسع. وبالإضافة إلى ذلك، أثار كوكس قضاياً أخرى عملية وآنية، وهي قضاياً من الواضح أن أحداً في لندن لم يفكر بها: القضية الأولى هي أنه في جيش دجلة كان العمال وأفراد آخرون غير مقاتلين هم من الهنود، وإذا كانت الحكومة البريطانية جادة في أوامرها للهنود بالخروج من مدن الرافدين فمن سيحل محل هؤلاء العمال والأفراد غير المقاتلة؟ وكانت القضية الأخرى تتعلق بالنظام القضائي. ففي ظل الحكم التركي كان قانون المحاكم في مدن الرافدين يعمل في ظل المحكمة العليا في القسطنطينية، وفي ظل حكم الجنرال ماود تم تطبيق نظام المحاكم الهندية الذي يوفر حقوقاً مشابهة، لكن إن تم فك الارتباط مع الهند فماذا سيحصل للإدارة القضائية في هذه الحالة؟ وعجزت لجنة إدارة إقليم الرافدين عن الرد على هذه الأسئلة، إذ لم يكن لديها أجوبة جاهزة، فالإدارة العثمانية كانت قد أُخرِجت من إقليم الرافدين ولم يكن هناك من مؤسسة ذات مسئولين خبيرين لتحل مكان الإدارة العثمانية سوى أولئك

التابعين للهند البريطانية. وكانت الحرب مستمرة وكان يجب على الأوامر أن تُصدر وعلى القرارات أن تُؤخذ بشكل يومي. وكان على أحد أن يدير المؤسسات والمرافق العامة. لكن من كان ليقوم بكل ذلك؟

اضطرت لندن إلى إعادة النظر، وقبول إدارة حكومة الهند على مناطق الرافدين المحتلة، لكن جرى الاتفاق على ألا تكون تلك إدارة دائمة. كان إعلان سايكس قد صدر باسم الجنرال ماود، وفي نفس الوقت عُيّن الأخير حاكماً على مدن الرافدين. وهكذا، وُضع ماود في موقع كان فيه المبشر بالحكم الذاتي قولاً، تبعاً لإعلان سايكس، والمقوض لحكومة ذلك الحكم الذاتي فعلاً، تبعاً لسياسة حكومة الهند التي يتبع إليها. لقد بدت صيغة التسوية التي وصل إليها البريطانيون أخيراً وكأنها مصممة بشكل واضح لإثارة السخط والاضطراب: فبعد تطوع البريطانيين بما بدا كتعهد بالاستقلال لمنطقة لم تطلبه أصلاً، مضت السلطات العسكرية والمدنية للقوة المحتلة الحاكمة بعرقلة هذا الاستقلال بعد ذلك. لقد كانت مناطق الرافدين التي احتلها ماود أولى المناطق العثمانية التي سقطت بيد البريطانيين خلال الحرب. لكن الحكومة البريطانية فشلت في التفكير بشكل مفصل وعملي في كيفية إتمام الوعود التي قطعتها مجاناً لفئة من السكان المحليين، وكان هذا الفشل قد بدأ يتكشف وينذر بمستقبل سيئ للمناطق التالية على قائمة الغزو البريطاني، وهي فلسطين وسورية ولبنان. كما أظهر ذلك أن السير مارك سايكس وزملاؤه كانوا قد تبنوا سياسات حيال الشرق الأوسط دون النظر مسبقاً في إمكانية تطبيق هذه السياسات في ظل الظروف التي كانت قائمة آنذاك. فكانت تلك بداية مشئومة، وقد أوحت بمدى جهل الحكومة البريطانية بما كانت تقحم نفسها فيه عندما قررت أخذ مكان الإمبراطورية العثمانية في آسيا. ولما كان احتلال الهند البريطانية لبلاد الرافدين قد أحدث كل تلك الفوضى، فقد كان من المنطق الافتراض أن يكون هناك المزيد من الفوضى عندما تزحف مصر البريطانية على منطقة ذات مصالح دولية معقدة مثل فلسطين.

إلى مصر، تم إرسال قائد جديد لحملة فلسطين، كان ذلك القائد هو الجنرال السير "إدموند اللنبي" الضابط في سلاح الفرسان البريطاني، والذي خدم وقاد بتميز مسبقاً

في فرنسا. كان اختياره قد تم في حزيران 1917، بعد أن حسم سموتس قراره بعدم قبول عرض الحكومة بتولي المنصب، وكانت مهمة اللنبي من رئيس الوزراء هي غزو فلسطين واحتلالها، والسيطرة على القدس قبل حلول عيد الميلاد. جلب اللنبي الاندفاع والانضباط واحترافية من نوع جديد إلى قوات الحملة المصرية، وقام باختيار رئيس للاستخبارات العسكرية هو الكولونيل "ريتشارد مينيرتزاغين" الذي كان قد تميز بكفاءة مشابهة مع سموتس في شرق أفريقيا. وبدوره، اختار مينيرتزاغين "ويندهام ديديس"، الخبير بالشئون العثمانية، ليرأس القسم السياسي في دائرته. تولى مينيرتزاغين عمليات التجسس خلف خطوط العدو، وهي عمليات هدفت إلى تعبيد الطريق أمام اللنبي لغزو فلسطين. ورغم أن مينيرتزاغين كان مناهضاً بشدة لليهود، إلا أن آهرون آهرونسون دفعه إلى تغيير رأيه بهذا الشأن، إذ نظر مينيرتزاغين إلى شبكة آهرونسون الجاسوسية في فلسطين على أنها كانت ذات قيمة عالية. لكن الأخير كان قد دفع ثمناً باهظاً لكسب احترام وصداقة الاستخبارات البريطانية، فهو ومن خلال شبكته الجاسوسية كان يعرض المستوطنين اليهود في فلسطين إلى إمكانية أعمال انتقامية من قبل الأتراك، خاصة وأنه في تلك الفترة العسيرة، كانت الإدارة العثمانية المحلية تميل إلى الانقلاب على الجالية اليهودية عند أدنى مناسبة. في ربيع 1917، وفي احتفالات عيد الفصح اليهودي، قام جمال باشا بطرد سكان مدينة يافا من اليهود والعرب، ولم يكن واضحاً إلى أين أرادهم أن يذهبوا، لكنه ذكر، بشكل مبهم، أراضي سورية الداخلية، وعملت مأساة اللاجئين الذين غدوا دون وسيلة أو مورد للعيش على إيقاظ ذكرى ما حدث للأرمن. وبعد فترة قصيرة، أشار جمال إلى عزمه نفي سكان القدس المدنيين، ذوي الأغلبية اليهودية، لكن التدخل الصارم لوزارة الخارجية الألمانية آنذاك منع الكارثة من الحدوث. في ظل تلك الظروف، كان يهود فلسطين سيواجهون كارثة في حال انكشف مدى وفاعلية نشاطات آهرونسون، وهو ما حدث في النهاية. في تشرين الأول 1917، فقام الأتراك باعتقال سارة شقيقة آهرون مع عدد من رفاقها، وفي المعتقل، جرى تعذيبهم واستجوابهم كما جرى شنق البعض منهم. بعد أربعة أيام من التعذيب نجحت

سارة آهرونسون بقتل نفسها. وإثر ذلك، كانت الأعمال الانتقامية ستبدأ ضد السكان من اليهود، لولا تدخل الألمان وطلعت باشا. لكن ما جرى بعد ذلك هو أنه لم يبق سوى من يهود القدس سوى الثلث، بينما قضى معظم البقية من الجوع والمرض.

أعجب مينيرتزاغين بفاعلية يهود آهرونسون في المساهمة في التحضيرات للغزو البريطاني لفلسطين، لكنه لم يعجب كثيراً بفاعلية عرب فيصل. كان اتصال السلطات البريطانية المدنية في القاهرة ضئيلاً مع لورنس، الذي بات ضابط ارتباطهم مع ميليشيات فيصل العربية، وفي ربيع 1917 اختفى لورنس في الصحراء. وفي الوقت نفسه، كانت السلطات البريطانية العسكرية في القاهرة لا تبدي الكثير من الاهتمام بما كان يفعله لورنس مع فيصل مهما كان، وذلك بعد أن هجرت اهتمامها بالثورة العربية في السنة السابقة. كان لورنس قد غادر برفقة "عودة أبو تايه"، شيخ قبيلة الحويطات، والقائد الحربي لاتحاد القبائل البدوية في شمال جزيرة العرب، والذي كان لورنس قد اشترى ولاءه مقابل عشرة آلاف جنيه إسترليني. كان هدفهم الاستيلاء على العقبة، ذلك الميناء الصغير الهادئ في أقصى جنوب فلسطين، والواقع على رأس قناة ضيقة جداً من البحر الأحمر، لم تجرؤ البحرية الملكية البريطانية على دخولها، لضيقها وتحكم الأعداء بالمدافع المنصوبة على شواطئها. ولما كان مئات الجنود العثمانيين يحمونها، متوجهين بأسلحتهم نحو البحر، خططت جماعة عودة للتسلل من الخلف والاستيلاء على العقبة بهجوم مباغت. ومع أن لورنس كان موجوداً، لكن عودة كان هو من قاد الحملة. وبدهائه البدوي، قاد عودة أتباعه من شواطئ جزيرة العرب شمالاً في قلب الصحراء حيث تعذر تعقب تحركهم. وعندما ظهروا من جديد بعد شهرين في جنوب فلسطين كان مجيئهم مفاجأة حقيقية للجنود الأتراك. في السادس من تموز يوليو، تمكنت جماعة عودة من اكتساح حامية الجند العثمانية الصغيرة غير المتحضرة في العقبة. ورغم رحلة الشهرين العصيبة التي أمضاها في الصحراء، ما لبث لورنس أن غادر في رحلة صعبة وخطيرة أخرى عبر أراضي العدو المقفرة إلى السويس ليبلغ عن نجاح عودة في السيطرة على العقبة. لدى وصوله، أدهش

لورنس الجميع حين ظهر فجأة من صحراء سيناء مرتدياً الزي العربي، لافتاً إليه الأنظار في مقر القيادة، الذي كان اللنبي قد جاء إليه حديثاً. وكان لدى لورنس شمائل عدة، لكن الصدق لم يكن أحدها، إذ كان يسرد القصص من خياله على أنها الحقيقة. قبل بضعة شهور كان قد بعث إلى الجنرال كلايتون برسالة تحتوي على رواية هي محض خيال عن حملة زعم أنه تولاها بنفسه ولوحده. والآن كان لدى لورنس بطولات شخصية حقيقية ليعلن عنها ويبالغ في وصفها، موحياً لمستمعه بأنه كان صاحب الدور الرئيس في حملة العقبة. لقد شكل وصول لورنس بأخبار العقبة تتمة مكملة لعملية تحوله إلى بطل عسكري والتي بدأت قبل تسعة شهور سبقت. أما "عودة أبو تيه" شيخ عشيرة الحويطات الشرقية والذي كان صاحب النصر الحقيقي، فإن أحداً لم يأت على ذكره من الضباط البريطانيين، وبدلاً من ذلك قالوا، كما فعل المؤرخون من بعدهم: أن "لورنس استولى على العقبة".

بغض النظر عمن كان مستحق شرف ذلك النصر، فإن سقوط العقبة كان قد حول منحى ثورة الحجاز، التي ظلت قبله أسيرة جزيرة العرب من قبل حصن المدينة المنورة التركي. لقد أصبح الآن بمقدور البحرية الملكية أن تنقل رجال القبائل العرب إلى فلسطين، وبالتالي فإن قوات الحسين ستستطيع وللمرة الأولى الوصول إلى ساحة المعركة التي كانت الحرب البريطانية التركية ستخاض حقيقة على أرضها، ذلك أن لورنس كان قد أقنع اللنبي بإمكانية أن تساعد الميليشيات العربية القوات البريطانية في حملتي فلسطين وسورية القادمتين. كما وافق اللنبي على خطة لورنس لنقل فيصل مع قوة ضاربة صغيرة من رجاله القبليين مسافة مائتين وخمسين ميلاً في البحر من شواطئ الجزيرة العربية إلى العقبة. إذ تقوم هذه القوة هناك بإشغال العدو على ميمنة الجيش البريطاني أثناء تقدمه في حملة فلسطين القادمة، والتي اعتزم اللنبي شنها في الخريف. وبدوره أيضاً، وافق فيصل على الخطة، مع أنها عنت انقطاعه عن الحجاز وعن والده وأخوته، وجرى تفويضه بصفة جنرال في الجيش البريطاني تحت إمرة اللنبي. قبل بضعة شهور قام المكتب العربي بدراسة المشكلات التي قد تترتب على محاولة استخدام قوات الفيصل في حملتي فلسطين

وسورية. وفي السادس عشر من أيار قام المكتب بإخبار كلايتون أن بدو فيصل لن يستطيعوا مواجهة القوات النظامية، وأن دخولهم إلى المدن والمناطق المستقرة قد لا يكون مرحباً به من قبل السكان. ورأى المكتب العربي الحل في تجنيد السوريين الفارين من الجيش العثماني للخدمة تحت لواء الفيصل. وأن ذلك "سيغير شكل حملة الشريف فيصل من سلسلة غارات مفككة ضد القطارات العثمانية إلى محاولة منظمة لتحرير البلاد".

في خريف 1917 غزا اللنبي فلسطين. وكان الأتراك وقادتهم الألمان يتوقعون هجومه على مدينة غزة الساحلية، البوابة الواضحة لفلسطين. لكنه أدرك أن دفاعاتها ومدافعيها كانوا مستعدين بشكل جيد فقام ببساطة بشن هجمات وهمية عليها بينما التفت قواته بتسلل وسرعة حول المدينة عبر الصحراء لتهاجم المناطق الداخلية في بئر السبع بدلاً من ذلك. فصعقت القوات العثمانية بالمفاجئة، وسقطت في حالة من الفوضى والاضطراب. وكان السبب في مفاجأة الأتراك هو الحيلة التي ابتكرها ونفذها مينيرتزاغين. ففي العاشر من تشرين الأول كان مينيرتزاغين قد انطلق على صهوة جواد في الأراضي الحدودية، وعندما لمحته دورية من خيالة العثمانيين أطلقت عليه النار، فادعى أنه أصيب، وأسقط عمداً حقيبة ملطخة بالدم تحوي ما أراده أن يبدو كوثيقة بريطانية سرية تشير إلى أن الهجوم الرئيسي سيكون في غزة. فيما بعد كتب لويد جورج: "لقد كسبت حيلة مينيرتزاغين المعركة"، إنه "أحد العقول الأقدر والأكثر نجاحاً التي التقيتها في أي جيش"، علماً أنه "لا حاجة للقول أنه لم يترق في الحرب عن مرتبة الكولونيل". وبينما كانت قوات اللنبي تطوي الطريق بين غزة وبئر السبع، كانت قوات الفيصل تهاجم بتكرار الأتراك على ميمنة البريطانيين. وكضابط ارتباط بين العرب والبريطانيين، بدايةً كرائد ومن ثم ككولونيل، كان لورنس يستمتع بحملة بهيجة حققت له في النهاية شهرة عظيمة، لكن في الوقت نفسه الكثير من الحسد. وفي وقت لاحق، لاحظ بغيرةٍ "بغيموند" المبعوث الفرنسي إلى الحجاز أن لورنس أنفق مائتا ألف جنيه إسترليني. لكن الأمر كان سيكلف أكثر من ذلك، فمع نهاية الحرب كانت الثورة العربية قد استنزفت بريطانيا أكثر من خمسين ضعف ذلك المبلغ. وأياً

كان المجموع، فقد كان هائلاً في تلك الأيام، بل إنه كان أكثر من هائل بالنسبة إلى معايير الصحراء البدوية. لم تكن تلك القبائل قد عرفت ثروة قط كتلك التي جلبها لها لورنس. في النهاية لم تغير الثروة شكل الولاءات القبلية فحسب، بل ومظهر ذلك الشاب الإنكليزي الذي لعب دور الممول، فقد كبرت خزانته عن خزانة الفيصل. بعد قرابة نصف قرن من الزمن، ولدى سؤال أحد شيوخ البدو: إن كان يتذكر لورنس؟ أجاب: "لقد كان رجل الذهب". كان نقل الذهب إلى لورنس عملية محفوفة بالمصاعب، إذ لم يكن هناك الكثير ممن يمكن الوثوق بهم لحمله. في القاهرة، اعتاد ويندهام ديديس أن يقضي ظهيرة كل يوم أحد يعبئ بنفسه الدنانير الذهبية الإنكليزية في صناديق كرتونية ويراقبها وهي تحمّل على ظهور الجمال من أجل الرحلة إلى عند لورنس عبر الصحراء.

فضلاً عن القبائل التي كان دورها متقطعاً، تألف جيش الفيصل من حوالي ألف من البدو، ملحق بهم قرابة ألفين وخمسمائة من أسرى حرب سابقين من الجيش العثماني. وقد توقع البريطانيون أن يُحيل أولئك الأسرى السابقون قوات الفيصل إلى شيء يشبه الجيش النظامي، لكن توقعاتهم تلك خابت في البداية. في نهاية عام 1917 كتب أحد ممثلي وزارة الخارجية الأمريكية في القاهرة تقريراً قال فيه: أن جيش الفيصل ظل "عاجزاً عن مواجهة القوات المنظمة"، ولا شك في أن تقريره ذاك كان له أثره آنذاك في الرأي الرسمي البريطاني في القاهرة. وكانت هناك خيبة أخرى في أداء جماعة لورنس، وذلك عندما أوكل إليها اللنبي مهمة خاصة تقضي بتفخيخ أحد الجسور العالية لسكة الحديد لقطع خطوط اتصال قيادة القوات العثمانية في مدينة القدس، ففشل لورنس ورجاله في المهمة. لكن اللنبي كان، على كل حال، وبعد دفعه الميمنة التركية إلى شمال يافا، قد اندفع عبر تلال فلسطين الجنوبية ليستولي على القدس، وذلك حتى قبل عيد الميلاد. بعد ذلك، لام لورنس نفسه بشدة على فشله، لكن اللنبي لم يفعل بل دعا لورنس لحضور احتفال دخول القدس. ففي الحادي عشر من كانون الأول 1917، دخل الجنرال السير إدموند اللنبي وضباطه المدينة القديمة المقدسة من بوابة يافا سيراً على الأقدام. ومن داخل السور قرأ اللنبي على الملأ

إعلاناً بوضع المدينة تحت القانون العرفي. ومن ثم شرح اللنبي للمندوب الفرنسي بيكو أن القدس وقعت ضمن منطقة عسكرية، لذا فإن سلطة المنطقة ستعود بشكل فردي إلى القائد العسكري الأعلى. ويكونه الجنرال القائد، فإن اللنبي كان هو من سيقرر إلى متى ستبقى المنطقة في ظل الإدارة العسكرية الحصرية. وقال اللنبي أنه لن يسمح بإقامة الإدارة المدنية في المدينة إلا عندما يرى أن الوضع العسكري يسمح له بذلك، وحتى ذلك الوقت فإن قضية اتفاق سايكس- بيكو والوضع النهائي لفلسطين سيبقيان قيد التأجيل. إن تحرير القدس، التي دعاها "أشهر مدينة في العالم"، كان هو ما أراده رئيس الوزراء هدية لعيد الميلاد. وقد كتب لا حقاً: أنه مع هذه المدينة فإن العالم المسيحي أصبح قادراً على "استعادة امتلاك مقدساته المحرمة". وزعم أن الاستيلاء على بغداد والقدس ترك أثراً معنوياً هائلاً، بل ومادياً أيضاً. وقال: "إن تحدي الأتراك بأن يرونا ما لديهم كان بداية تصدع تلك الكذبة العسكرية التي سمحنا لها بأن ترعبنا لسنين بسبب عدم الكفاءة في إدارتنا الحربية، بل كان ذلك أيضاً بحد ذاته مساهمة حقيقية في النصر العظيم".

بعد السيطرة على القدس، أظهرت قوات الفيصل العربية قيمتها تحت قيادة الضباط العدة من العرب والبريطانيين. فمن ناحية، تابعت جماعات العرب المغيرة في حملتها في منطقة الأردن بهجمات من الكر والفر، ومن ناحية أخرى قام القسم المنظم من قوات الفيصل، الذي دربه جويس ونقله زميله هيربرت يونغ، بدحض الفكرة التي لطالما طرحها ضباط الاستخبارات البريطانية في الماضي، وهي أن جيش الفيصل لن يصمد في وجه الجيش العثماني. كما خطط لهم اللنبي لدور هام في المرحلة التالية من حملته، حيث اعتزم جعلهم ينشرون الفوضى بين الأتراك على ميمنة قواته. وكان اللنبي قد أصبح في موقع يسمح له بالزحف نحو دمشق، ومن ثم إلى القسطنطينية ليسدد الضربة القاضية للإمبراطورية العثمانية، لكن في ذلك الوقت بالتحديد كانت يداه مكبلتان. كان الألمان يحضرون لهجوم على أوروبا الغربية بعد أن سمح لهم بذلك استسلام روسيا، مما مكن لاديندورف من سحب جيوش ألمانيا من الجبهة الشرقية. وفجأة أصبح اللنبي ملزماً

بإرسال جميع قواته البريطانية تقريباً عائدةً إلى أوروبا. وفي أولى أيام ربيع العام 1918، شن الألمان هجوماً مباغتاً اخترق مدمراً خطوط الحلفاء في شمال فرنسا، مهدداً بكسب الألمان للحرب قبل أن تتمكن التعزيزات الأمريكية من الوصول. وظل هجوم لاديندورف في فورته تلك حتى حلول فصل الصيف. في تلك الأثناء، بقي اللنبي في فلسطين يعيد بناء قواته تحضراً للمستقبل.

بين عيد الميلاد ونهاية فصل الصيف وبينما كان اللنبي ينتظر فرصة ليستأنف هجومه، كانت خطوط المعركة السياسية تتشكل ضمن الحكومة البريطانية ومعسكر الحلفاء إزاء الترتيبات النهائية لتقاسم الأراضي العثمانية. وفي ذلك الوقت، كان أنور باشا يدبر لهجوم خاص به في الشمال شبيه بهجوم لاديندورف، يهدف للسيطرة على المناطق الناطقة بالتركية من أراضي الإمبراطورية القيصرية أذربيجان وتركستان، وربما بعدها للنزول نحو بلاد فارس وأفغانستان والهند، لتدمير الإمبراطورية الشرقية لبريطانيا بينما تكون جميع قواتها بعيدة في أوروبا. لكن بينما تشابه هجوم أنور باشا مع هجوم لاديندورف بكونه بدا كرمية نرد أخيرة يائسة، فقد اختلف عنه بأمر جوهري. ففي ذلك الوقت، كانت قدرات الإمبراطورية العثمانية ونواياها يمكن تقييمها بشكل أسهل، بل إن هجوم أنور العثماني جذب انتباه السياسة والحرب العالمية إلى مناطق شاسعة من شمال الشرق الأوسط لم تكن في دائرة النزاع من قبل في الحرب. وبينما راح أنور باشا يهاجم في الشمال والشرق، غدا اللنبي قادراً أخيراً على استئناف هجومه على قوات أنور في الغرب.

الطريق إلى دمشق:

بين عيد الميلاد لعام 1917 وصيف عام 1918، قام اللنبي بوضع أسس متينة من أجل استئناف حملته ضد الأتراك. فقد عمل خلال شهري كانون الثاني وشباط على إصلاح ومدّ السكك الحديد التي تربط القدس بالشاطئ، وذلك ليريح جيشه من الاعتماد على الدواب والطرق المدمرة. كما ظل يغير على قوات العدو ليبقيها في حالة عدم التوازن. في هذه الأثناء، تابع اللنبي تدريب جنوده الهنود الأغرار من أجل الحملة القادمة. وعلى خط زحفه كانت دمشق هي الهدف التالي، وبالنسبة إلى جميع عصور التاريخ، كان لدمشق من الأهمية ما يفوق حتى بغداد والقدس، فهي تعد أقدم مدينة مأهولة في العالم، وكانت جذورها تتلاشى في أفق الزمن. كانت دمشق واحة زاهرة حتى قبل اليهود وقبل العرب وقبل المسلمين والمسيحيين وقبل الإنكليز والألمان، وكان الاستيلاء عليها ذا أهمية رمزية بالغة، فهو من ناحية يشكل إتمام احتلال بريطانيا للأراضي العربية من الإمبراطورية العثمانية، كما يؤكد موقع بريطانيا في القائمة الشرعية لفاتحي العالم، الذين ختموا انتصاراتهم دوماً بتحقيق السيطرة على واحة سورية. وأرادت بريطانيا أن تكون أكثر من مجرد فاتح تقليدي، إذ كانت تتحرك باسم مصفوفة من القوى والقضايا المترافقة. فاللنبي كان قائداً من قادة الحلفاء، وكانت جيوشه متحضرة للتقدم تحت رايات عدة، ومن بينها تلك التي صممها السير مارك سايكس من أجل الحسين والقضية العربية، والتي أريد من ألوانها: الأسود والأبيض والأخضر، أن ترمز لماضي الإمبراطورية العربية الإسلامية المجيد، وأن توحي بأن الحسين هو بطلها المعاصر. إن التعديل الوحيد الذي أدخله الحسين على تصميم العلم كان تغيير تدرج اللون الأحمر. فالرايات كانت وبأمر من سايكس قد

صنعت في معامل الإمداد العسكري البريطاني في مصر، ومن ثم قام سايكس بتسليمها إلى قوات الحجاز.

أثار علم القومية العربية، الذي كان من صنع بريطانيا وابتكارها، مسألة هامة جداً بينما كانت جيوش اللنبي تستعد للزحف نحو دمشق. وهي مسألة مدى إخلاص المسئولين البريطانيين ممن اهتموا بصوغ سياسة الشرق الأوسط في التزامهم بالقضايا العديدة التي زعموا اعتناقها على طول طريق الحرب. فالسير مارك سايكس الذي كان قبل عام 1914 معجباً بالأتراك كشعب حاكم، ارتد خلال الحرب إلى قضية تحرير الشعوب الخاضعة من الاضطهاد العثماني. وبينما كان معادياً صريحاً للسامية أصبح اليوم يعبر عن قلقه على اليهود، وهو ما فعله أيضاً مينيرتزاغين الذي كان في يوم ملتزماً في عدائه للسامية. أما المسئولون الاستعماريون من أمثال ستورس وكلايتون، والذين لطالما قالوا أن الشعوب العربية غير قادرة على حكم نفسها، فقد بدوا الآن يناصرون سايكس وهو يرحب ببعث الاستقلال العربي. إن أياً من هذه التحولات لم يكن حقيقياً. وعلى الطرف من طيف الآراء البريطاني، كان يقف سايكس مؤمناً بالوفاء للعهود التي كان هو مؤلفها في أكثر الأحيان. وعلى الطرف الآخر كان الضباط العاملون في الميدان، الذين شجبوا هذه العهود وفي بعض الأحيان لعنوا القضايا التي وضعت باسمها. وفي مطلع عام 1918 تولى سايكس منصباً في وزارة الخارجية في لندن، حيث أمسى مسئولاً عن سياسة المسرح العثماني من الحرب. وقد شكك المسئولون الميدانيون عن هذه السياسة كلايتون في فلسطين ووينغايت في مصر وحكومة الهند في بغداد في سياسة المثالية التي جاء سايكس على اعتناقها، مع أنهم لم يخبروه بذلك صراحةً. وتحت سطح الدماثة التي كانت تجري بها تبادلات الآراء في الحكومة البريطانية، سرى في عام 1918 تيار خفي سارت به وزارة الخارجية وضباط الميدان في اتجاه معاكس. وكانت بغداد والقدس، وخارج خطوط الحلفاء، دمشق، بانتظار كلمة تقرر مصيرها النهائي، في حين لم تدرك تلك المدن أن هناك تجاذباً في البيروقراطية البريطانية وقد يكون هو من يقرر.

خدم غيلبرت كلايتون بصفة الضابط السياسي الأعلى لدى اللنبي، لكنه ظل الأليف السياسي للسير ريجينالد وينغايت المفوض السامي البريطاني في القاهرة. وهكذا فقد احتل كلايتون موقعاً قيادياً في تحديد السياسة في مصر والسودان، بالإضافة إلى سياسة جيش الاحتلال في فلسطين. وكان كلايتون ضابط جيش ذو خبرة وسيرة مهنية، وقد منعه حذره الاحترافي عادة من الإفصاح عن آرائه بحرية عندما كانت تلك الآراء تتناقض وآراء رؤسائه. لذا فقد عبر عن أفكاره بصراحة لوينغايت الذي اتفق معه، لكنه عبر عنها بحذر لسايكس الذي لم يكن يوافقه الرأي. لقد رسم كل من كلايتون وستورس تصوراً لمملكة أو اتحاد عربي تقوده بريطانيا في شرق أوسط لا مكان فيه لفرنسا إلا في لبنان ربما. لكن كلايتون أنكر معارضته لفرنسا، وشرح: أن الأمر لم يكن رغبة منه في استثناء الفرنسيين من سورية، بل كان غلط الفرنسيين أنفسهم، فهم مبغوضون من قبل السوريين، وإن هم مُنحوا فرصة لحكم سورية فسوف يفسدونها. وقال: أنه لن يشترك في عملية الوصول إلى نتيجة كهذه. لقد كان كلايتون ببساطة يحاول إبعاد المسئولية عن بريطانيا. في العشرين من آب 1917، كتب إلى سايكس يقول: "لا حاجة لأن تخشى أي فاشودية من ناحيتي". كان يخشى أن تُلام بريطانيا على فشل فرنسا، وأخبر سايكس أن الأمر المهم هو وضع سجل أو تقرير يبين أن الأمر لم يكن خطأ بريطانيا. ومع أنه أنكر التحيز ضد فرنسا، لكن كلايتون اعترف بتحفظاته حول حلفاء بريطانيا الآخرين في الشرق الأوسط. فهو وزميله وينغايت، كانا مصممين بشدة على كونهم معادين لليهود. إذ كان وينغايت يوجه اللوم إلى اليهود في التحريض على اندلاع الحرب العثمانية. وفي عام 1916 كتب كلايتون تقريراً إلى وينغايت يقول بأن اليهود كانوا وراء التحرك لإقامة سلام مع الإمبراطورية العثمانية أيضاً. لكن عندما طفت قضية تسوية السلام مع تركيا مرة أخرى إلى السطح في عام 1917، جادل كلايتون على أن بريطانيا لا تملك الحق أخلاقياً لكي تفاوض، وقال: "نحن ملتزمون بدعم العرب والسوريين واليهود والأرمن" ولذا علينا أن ندفع قدماً نحو إتمام النصر. وفي نفس الوقت، عارض كلايتون الدخول رسمياً في التزامات كهذه، بما فيها الالتزام اتجاه

الصهيونية. فبينما كانت بريطانيا تضع مسودة إعلان بلفور، كتب كلايتون إلى سايكس يقول: أنه من الأفضل إبقاء آهرون آهرونسون واليهود "ضمن حالة من اللعب" دون إصدار أي بيان حول نوايا بريطانيا. وكتب: أن السياسة كانت تتجه نحو انتزاع اليهود والعرب وفصلهم عن الجهد الحربي. وبطبيعته المتيقظة لم ير كلايتون في أي مناسبة حاجة إلى قطع العهود مقدماً.

بعد شهر من صدور وعد بلفور، كتب كلايتون إلى سايكس يلمح إلى أن بريطانيا ربما ارتكبت خطئاً في إصداره: "إنني لا أدرك تماماً الوزن الذي تحمله الصهيونية، وخاصة في أمريكا وروسيا، ولا أدرك بالتالي ضرورة منحهم كل شيء قد يطلبونه. لكن يجب أن أشير إلى أننا، وبدعمنا المطلق الواضح لهم، نخاطر في احتمال أن تصبح وحدة العرب شيئاً شبيهاً بحقيقةٍ مسلّمةٍ وأن تكون هذه الوحدة ضدنا". ورغم أنه كان مع فكرة الاستقلال العربي، لكن كلايتون لم يكن موالياً للعرب. بل على العكس من ذلك، ففي مطلع عام 1917 اقترح مع وينغايت إلغاء حتى الاستقلال الاسمي لمصر والمضي قدماً نحو ضمها بشكل مباشر إلى الإمبراطورية البريطانية، وهو اقتراح استطاعت وزارة الخارجية أن تعارضه بنجاح. في ذلك الوقت، كتب كلايتون إلى سايكس رسالة حول هذا المقترح، يدافع فيها عنه وينتقد مسئولي لندن الذين عارضوه، وقال فيها: "إنه لمقترح قوي، لكن أعلم أنه ميت في مواجهة سياستهم. لكن تذكر كلماتي فأنا أعلم أنني على صواب. إن كل ذلك الهراء حول السلاطين والحكم الذاتي في مصر هو عبارة عن عفن. إنهم ليسوا مستعدين له، وإن كان لديك قصرُ حكم هناك فإن كل جزء صغير من السلطة والحكم الذاتي الذي تظن أنك تمنحه للشعب سيذهب مباشرة إلى أيدي السلطان ووزيره ليُستخدم ضدك. لطيفة هي النظريات الجميلة كلها، لكن الحقائق القاسية هي التي تبقى".

ومع أن كلايتون كان أول من صنع جزءاً كبيراً من الجمعيات العربية السرية، حتى قبل اندلاع الحرب العثمانية، إلا أنه تجاهل دوماً ما كانوا يخبرونه به، وهو أنهم لم يرغبوا بأن يحكمهم المسيحيون أو الأوربيون، حتى لو كانوا بريطانيين. وفي عام 1918 جاء

تذكير بهذا ضمن الحقيبة السياسية القادمة من مدريد، إذ كان سفير بريطانيا هناك قد التقى بعزيز المصري زعيم الجمعية السرية، وقام السفير بعدها بإرسال تقرير عن تلقيه مقترح من عزيز بتنظيم انقلاب على حكومة أنور وطلعت في القسطنطينية. وكانت الفكرة أن يجري بعد الانقلاب تنظيم الإمبراطورية العثمانية على أساس فيدرالي، وذلك بمنح حكم محلي للعرب وفئات أخرى، ومن ثم مصالحة الإمبراطورية المعاد تنظيمها مع دول الحلفاء. في بداية الحرب، كان عزيز المصري في القاهرة قد أخبر كلايتون مراراً وتكراراً بنفس الفكرة، لكن يبدو أن الأخير لم يفهم أن ذلك يعني رفض مَن تكلم عزيز باسمهم حكم بريطانيي القاهرة، ورغبتهم بحكم الباب العالي. بل ما كان كلايتون يقترحه، وهو وصاية بريطانية على الشرق الأوسط العربي، كان أمراً أشار المصري أنه لن يقبله قطّ. وهكذا فمع أن كلايتون الذي كان ناصح اللنبي في السياسات المتبعة في فلسطين المحتلة وشرق الأردن ولبنان وسورية، نفى عداءه للفرنسيين وأصر على كونه صديق للصهيونية والعرب، كان عملياً يعارض طموحات الفئات الثلاثة جميعها على أرض الواقع. أما سايكس فقد كان مختلفاً. صحيح أنه كان غراً في الحكومة، حيث أنه في عام 1917 لم يكن قد أمضى سوى سنتين فقط في منصب تنفيذي، وصحيح أنه كان شخصية زئبقية تميل إلى الحماس المفاجئ، وكان يتبنى القضايا ويتخلى عنها بسرعة، لكنه رغم ذلك لم يكن شخصاً عديم القيم، ولم ينافق. فبعد تحوله من مناهض للعرب واليهود والأرمن إلى مناصر لهذه الفئات، سلك سايكس طريقاً واحدة في التزامه بأصدقائه الجدد، وذلك بقلب خالص.

لقد آمن سايكس في الحفاظ على وعوده للعرب واليهود والأرمن والفرنسيين، واستمر على طول عامي 1917 و1918 في محاولته للحفاظ على حلفه اليائس من هؤلاء. في أحد المرات، كتب حاييم وايزمان واصفاً شمائل سايكس المتميزة، فقال: "لم يكن كثير الثبات والمنطقية في تفكيره لكنه كان كريماً ودافئ القلب". وبسبب دوره المساعد في تحقيق الطموحات اليهودية القومية لم يكن غريباً أن يدعو الزعيم الصهيوني "ناحوم سوكولوف" باب مكتبه بـ"باب الأمل". لكن ضمن حكومته، كان أولئك الذين اعترضوا على كرمه تجاه

الأجانب. وبالفعل كانت مشكلة سايكس الأساسية هي الحصول على دعم زملائه في الحكومة البريطانية، والذين كانوا محتارين في وجهات نظره، والسبب في حيرتهم كان أنهم لم يدركوا غزارته إذا ما قيم تبعاً لمقاييسهم. كان جزء من مشكلة سايكس يكمن في جهلة بتوجهات زملائه وما كان يشجع كل منهم. كما أنه لم يفهم أن بعضهم كان يبقي دوافعه ومخططاته طي الكتمان. خلال الاجتماعات وفي مراسلاته السرية مع من وثق بهم من زملائه في الحكومة البريطانية، شعر سايكس أن بإمكانه التعبير صراحة عن جميع آرائه، وافترض مخطئاً أنهم يشعرون بنفس الطريقة. لكن في الحقيقة كان موظفو الحكومة وضباط الجيش العتيقين من أمثال كلايتون حذرين بطبيعة مهنتهم، كما كانوا على خلاف سايكس يميلون إلى عدم إظهار أوراقهم. أما سايكس فقد كان رجل مجلس العموم، وكانت صنعته إلقاء الخطابات، وبطبيعة هذه الصنعة فقد اعتاد التكلم بصوت مرتفع، بينما اعتاد رجال مثل كلايتون وبطبيعة مهنتهم أن يبقوا على ما يجول في أذهانهم سراً.

لدى عودته إلى لندن في صيف 1917، اكتشف سايكس أن رجال الخارجية الموالين للعثمانيين، وبالتعاون مع السفير الأمريكي الأسبق في القسطنطينية "هنري مورغينتاو"، كانوا قد حاولوا أثناء غيابه المبادرة في مفاوضة سلام منفردة مع تركيا، وهي محاولة أفشلها التدخل الفوري من قبل حاييم وايزمان بالإضافة إلى آخرين. فكتب سايكس إلى كلايتون يقول: "لدى وصولي وجدت أن وزارة الخارجية كانت تحرص على تدمير كل ما قُمتُ به على مدى العامين المنصرمين. مثيرة مشاعر مناهضة للفرنسيين ومحاولة تمرير مفاوضات منفردة مع أفكار تركية. لقد وصلت للتو، وفي الوقت المناسب حقيقةً، وإنه لمن حسن الحظ أن الصهيونية تماسكت بشكل جيد ..". كان سايكس محقاً بشأن الصهيونية، لكنه أخطأ حول وزارة الخارجية إذ لم تكن هي من ناهض الفرنسيين، بل كان مكتب كلايتون العربي هو المنظمة المناهضة لفرنسا، مع أن سايكس كان هو من أنشأه بنفسه. فقبيل عودة سايكس إلى لندن في عام 1917م كان "ديفيد هوغارث" مدير المكتب العربي موجوداً فيها، حيث قام بحشد قوة ضغط معارضة لاتفاق "سايكس ـ بيكو" وللدور الفرنسي

في الشرق الأوسط، ومنادية بوصاية بريطانية على اتحاد عربي يقوده الحسين. وأخفى "غيلبرت كلايتون" آراء تكاد تتطابق مع تلك التي عبر عنها هوغارث الذي كان أكثر صراحةً، لكن سايكس لم يعلم بذلك. فكتب سايكس إلى كلايتون يقول: أن "هوغارث عاد، وعاث فساداً بكتابته لمذكرة ضد الفرنسيين وضد الاتفاق، ساكباً الماء البارد على الحركة العربية وعلى السباق للحصول على مكةٍ بريطانية". وألحق سايكس شامتاً: "لكن هوغارث انهزم هزيمة نكراء ..". وقال سايكس أن "الأمر الأساسي هو عدم التسليم للفاشودية، بريطانيةً كانت أم فرنسية"، وأعلن أنه وبيكو سيرغمان الحكومتين الفرنسية والبريطانية على أن تكونا صادقتين مع بعضهما ومع العرب: "هنالك سياسة واحدة ممكنة، التحالف أولاً وأخيراً، والأمة العربية وليدة هذا التحالف". كما رأى سايكس أنه ينبغي أيضاً ضبط العرب وإفهامهم ألا يحاولوا فك الحلف الأنكلو فرنسي، فقال: "ادفع رجالك البريطانيين للتصدي للعرب في هذا الشأن، ولا تدعهم يقبلون بتملق وكلمات مثل أنت رجل جيد وذاك رجل سيئ. أنا ذاهب على وجه السرعة إلى باريس لدفع الفرنسيين نحو القضية العربية على أنها أملهم الوحيد. إن الاستعمار عبارة عن جنون بحت، وأعتقد أنني وبيكو سنتمكن من إثبات ذلك لهم". لم يبد سايكس يشك بأن بيكو نفسه ظل شخصاً استعمارياً يرى بريطانيا كدولة منافسة في الشرق الأوسط، كما لم يشتبه بأن كلايتون كان يأمل بإبقاء فرنسا خارج المنطقة بأكملها.

أظهر كلايتون عدم رغبة مطلقة حتى في العمل مع بيكو، واعترض على تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع الفرنسيين خلال فترة حكومة آسكويث والذي نص على قيام إدارة أنكلو فرنسية مشتركة في المناطق التي يتم احتلالها من الشرق الأوسط خلال الحرب. وأكد بيكو من موقعه كممثل لفرنسا في مقر قيادة جيش اللنبي على أن السير إدوارد غراي كان قد وعده بهذه الإدارة المشتركة، إلا أن كلايتون كتب إلى سايكس: أنه "إن كان الأمر كذلك، فأنا لم أسمع شيئاً عنه، ولا يسعني سوى الاعتراض بشدة ضد أي إجراء غير مجد وضار كهذا". وفي كل الأحوال، فغالباً ما كان اللنبي يستخدم نفوذه لتأجيل النظر في

شئون كهذه إلى أن يصبح الوضع العسكري ملائماً بحسب تقديره، وكان ذلك في الحقيقة بمثابة إلغاء لذلك الاتفاق في الوقت الراهن آنذاك. أما بالنسبة إلى العرب واليهود والأرمن، فقد عبر كلايتون لسايكس عن آرائه حيالهم بشكل أكثر تدرجاً. في الأسبوع الذي تلا نشر وعد بلفور أرسل سايكس متحمساً ببرقية مشفرة إلى كلايتون، الذي كان على عكس ذلك، يبلغه بأن الحركة الصهيونية غدت مستعدة للعمل إلى جانب العرب والأرمن، وأنه، أي سايكس، يعمل الآن على تشكيل لجنة مشتركة لتوحيد الفئات الثلاثة. في تلك اللجنة، كان حاييم وايزمان سيمثل الحركة الصهيونية بينما يمثل جيمس مالكولم الأرمن، أما العرب، فكانت ستمثلهم بشكل مشترك شخصيتان، إحداهما مسيحية سورية والأخرى عربية مسلمة. وأضاف سايكس أنه من الضروري أن ينضم المزيد من العرب، لأن ذلك سيساعد العرب في كل مكان.

بعد بضعة أسابيع أبرق سايكس إلى كلايتون مجدداً ليقول بأنه أقنع القيادة الصهيونية بتبني خط قوي مناصر للعرب. كما طلب إلى كلايتون في البرقية أن يخبر الجماعات العربية السورية في القاهرة بأنه إن استطاع الأتراك والألمان الحصول على دعم الصهيونية فإن ذلك سيحمل عواقب وخيمة عليهم وعلى كل من ارتبطت آماله بالحلفاء. وبهذا كان سايكس يعني أن وعد بلفور كان قد صدر لصالح العرب والبريطانيين أيضاً. بُعيد إبراقه إلى كلايتون أرسل سايكس رسالة إلى بيكو يخبره فيها أن مصالح العرب تم تأمينها بإسهاب وأن اليهود في فلسطين سيراعون بدقة حقوق العرب. كما أرسل سايكس برسالة إلى كلايتون يخبره فيها بأن القادة الصهاينة والأرمن كانوا على اتفاق تام، وأنه من الضروري أن ينضم القادة العرب إلى المجموعة. ولكن ما كان من كلايتون إلا أن صب الماء البارد على حماسة سايكس، إذ جاء في رده: "رغم كل وجهات النظر، إلا أن مكة لا تحب اليهود ولا الأرمن وترغب بألا يكون لها علاقة بهم، بينما يخشى عرب سورية وفلسطين تكرار قصة عيسو ويعقوب. وبكل الأحوال فإن فكرة تجمع عربي يهودي أرمني هي فكرة غريبة جداً عن أي تجربة سابقة وعن شعورنا الحالي بأنه علينا التقدم بحذر

شديد". وأضاف: أنه لن يكون من المنطقي أو المجدي إرسال وفد عربي إلى لندن للانضمام إلى اللجنة بناء على طلب سايكس، لأن العرب كانوا شديدي الانقسام. وبعد بضعة أيام كتب كلايتون إلى سايكس بلهجة أكثر استرضاءً يقول: "إنني أرى تماماً وجهة نظرك بخصوص التجمع العربي اليهودي الأرمني والمنافع التي قد تتحقق إن تم النجاح في تشكيله. سوف نجربه، لكن يجب أن يتم ذلك بحذر شديد، ولكي أكون صادقاً معك فأنا لا أرى فرصة كبيرة في نجاح حقيقي. إننا نحاول أن نغير في أسابيع قليلة شعوراً تقليدياً عمره قرون". وفي تخوفٍ من الطرف اليهودي بشكل خاص أضاف كلايتون قائلاً: "علينا أن نرى إن كان الوضع يتطلب المزيد والمزيد من الدعم للصهيونية تحت خطر تحييد العرب في لحظة حرجة".

في اليوم التالي قام رفيق كلايتون المقرب، المفوض السامي في مصر، السير ريجينالد وينغايت بإرسال رسالة إلى اللنبي يقول فيها: أن "مارك سايكس استخفته الحمية والإسهاب في الكلام بخصوص الصهيونية، وما لم يبطئ قليلاً فهو ربما يفسد الأمر. لكن كلايتون كتب إليه رسالة ممتازة آمل أنها قد تحمل أثراً يهدئ نفسه". وقام كلايتون، كما طلب إليه سايكس، بالاجتماع مع ممثلي عرب سورية في القاهرة، وبناء على التعليمات الموجهة إليه أخبرهم كلايتون بتوقف فرصة قضية العرب على الدعم اليهودي للحلفاء، وبأن اليهود يرغبون بموطن لهم في فلسطين، لكن ليست لديهم نية بإقامة دولة يهودية هناك. فتجاوب عرب سورية مع المطلب. وورد في تقرير أرسله المكتب العربي إلى كلايتون على لسان ناطق باسم اللجنة السورية: بأن أعضاءها "يدركون تماماً أن السياسة الوحيدة والأفضل التي قد يتبعونها هي التعاون مع اليهود في الخطوط التي اقترحتموها. وقد أكد المتحدث بأن السوريين يتفهمون تماماً قوة اليهود ومكانتهم وأنهم يرغبون الآن في نشر حملة إعلامية للتأكيد على الأخوة السورية اليهودية ووحدة الجانبين بالنسبة إلى فلسطين". وعليه، أرسل كلايتون إلى سايكس رسالة يعبر فيها عن اعتقاده بأن اليهود والعرب كانوا في الحقيقة يتوحدون. وكتب أنه أوعز إلى لورنس لكي يضغط على الفيصل

بالحاجة إلى تشكيل حلف مع اليهود. ولكن في إدارتهم للمناطق المحررة من فلسطين، لم يحاول المسئولون البريطانيون الاستفادة من هذا الأمر. فمع أن وعد بلفور كان قد صدر في لندن قبل شهر من دخول اللنبي إلى القدس، رفضت السلطات البريطانية العسكرية نشره في المدينة. وهكذا فهو لم يدخل في سياسة الإدارة العسكرية المؤقتة التي أقامها اللنبي تحت إمرة رونالد ستورس، إذ رفض الأخير إثارة أمور قد تحدث اضطراباً في ظل استمرار الحرب. ونقلت استخبارات القاهرة إلى وزارة الخارجية اعتقادها بوجوب رفض مطالب اليهود للمضي نحو الاستيطان في فلسطين وذلك إلى حين استقرار الوضع العسكري وإقامة هيئة للتعامل مع أي مشكلة قد تطرأ على الساحة.

لقد اعتقد مسئولو الإدارة العسكرية في فلسطين بأن مسئولي لندن لم يدركوا صعوبة المصالحة بين المسلمين في فلسطين وفكرة تزايد الاستيطان اليهودي هناك. ولذا أبدى ضباط فلسطين من البريطانيين انطباعاً بعدم رغبتهم في تنفيذ إعلان بلفور. كما لاحظ بعض المراقبين توجهاً لدى مسئولي الإدارة العسكرية في القدس نحو تفضيل المسلمين، الذين جرت معاملتهم "كمواطنين محليين"، على المسيحيين واليهود الذين كانت تصعب معاملتهم بنفس الطريقة. وفي صيف 1918 كتب وليم أورمسبي- غور، وهو أحد أمناء السر الثلاثة لمجلس الحرب، إلى زميله مارك سايكس من تل أبيب يقول: إن ضباط الاحتلال العسكري، الذين جُلبوا من الخدمة في مصر والسودان، كانوا أشخاصاً "تعجز خبراتهم عن الوصول إلى إدراك تام للقضايا السياسية العالمية الموسعة التي تخضع لها فلسطين. ولا يسع المرء سوى أن يلحظ التوجه غير المعقول لدى البريطانيين الذين عاشوا في الهند أو السودان نحو تفضيل المسلمين، دون وعي، على المسيحيين واليهود". وأضاف: "أرى أن عرب فلسطين يظهرون ميولهم القديمة نحو الطرق الفاسدة و"البقشيش"، كما أنهم يناورون لسرقة مخطط اليهود وتنفيذه قبلهم". قام كلايتون بتمرير رسالة أورمسبي-غور إلى سايكس مرفقاً إياها برسالة منه، قائلاً أنه شعر أن رسالة أورمسبي-غور كانت مضللة بعض الشيء. وأكد كلايتون أنه كان شخصياً مع الصهيونية. وعلى ما يبدو فإنه كان قد

تحول إلى الاعتقاد بإمكانية إنجاح اتفاق بين العرب واليهود. إلا أن كلايتون لم يحمل تقديراً عالياً لعرب فلسطين، وكتب إلى "غيرترود بيل"، المؤلفة ورحالة الشرق، التي كانت تخدم في الإدارة البريطانية في بغداد يقول: "إن من يُدعَون عرب فلسطين لا يقارنون بالعرب الحقيقيين من أهل الصحراء العربية، أو حتى بعرب المناطق المتحضرة في سورية والعراق".

أما رونالد ستورس الذي عُيّن حاكماً عسكرياً على القدس فقد كتب في صيف 1918 إلى سايكس يقول: "طالما أن الشعوب غير اليهودية مرغمة لأن تتخذ منزلة أدنى في الأرض التي يثق الآخرون تماماً أنهم سيمتلكونها في النهاية، فلا بد للصفقة أن تتم بأعلى درجة ممكنة من الحشمة واللطف والكياسة، كما ينبغي للقوات الخارجة أن تُمنح شيئاً من شرف الحرب". وفي حث منه نحو سياسة المضي ببطء قال: "سيستغرق الأمر شهوراً وربما سنين من العمل الصبور حتى نظهر لليهود أننا غير مُسيّرين من قبل العرب، العرب الذين لم نشتريهم باليهود". ووفي ذات الرسالة، كتب ستورس: أن "رؤية المستقبل المحتمل لهذا البلد بما يكفي من الوضوح هو أمر، بينما الأمر الآخر هو أن نفشل في الأخذ بعين الاعتبار موقف العنصر الأضعف أو الذي ربما سيتلاشى. إن نتائج التغيرات سوف تكون أكثر إرضاءً ودواماً إن حدثت بشكل تدريجي ويصبر وتأن ودون التعابير العنيفة لسوء النية، بحيث لا تترك وراءها حقداً أزلياً". لقد أثارت هذه السياسة سؤالاً هاماً لدى سايكس وزملائه في لندن. وكان السؤال هو إن كانت هذه السياسة والتي طرحها رجل في قلب الحدث محسوبة بدقة لتحقيق أم لإفشال أهدافهم.

في أوائل عام 1918 قام سايكس وزملاؤه في وزارة الخارجية باتخاذ خطوات نحو تنفيذ السياسة التي وضعوها لفلسطين، ففي الثالث عشر من شباط أبرقت وزارة الخارجية إلى السير ريجينالد وينغايت في مقر القيادة البريطانية في القاهرة تعلمه بتشكيل اللجنة الصهيونية، وأنه سيجري إرسالها إلى الشرق الأوسط. ضمت تلك اللجنة ممثلين عن حركات صهيونية بريطانية وغير بريطانية وترأسها الدكتور حاييم وايزمان. وكانت اللجنة لتوضع

تحت تصرف وليم أورمسبي-غور، بينما كانت غايتها وضع الطريقة التي سيتم بها تنفيذ إعلان بلفور. وفي تدشين لعمل اللجنة الصهيونية، قام "آلان داوناي"، أحد أفراد طاقم اللنبي بترتيب لقاء لوايزمان مع الأمير فيصل. وكتب داوناي إلى المقدم "بي. سي. جويس"، الضابط الرفيع في قوات الفيصل يقول: "مما استنتجته من الأهداف الصهيونية، في محادثة قصيرة إلى حد ما، أظن أنه لا ينبغي أن تكون هناك صعوبة في إقامة علاقة ودية بينهم". وجرى تعريف وايزمان بالأمير فيصل وبدا وايزمان متحمساً جداً اتجاهه. وكتب وايزمان إلى زوجته عن الفيصل يقول: "إنه أول عربي قومي حقيقي التقيته. إنه قائد! كما أنه ذكي تماماً ورجل سوي وصادق جداً. إنه من الوسامة كلوحة فنية. كما أنه غير مهتم بفلسطين، لكنه من ناحية أخرى يريد دمشق وكامل الشمال السوري. وهو يحتقر عرب فلسطين، بل إنه لا يعتبرهم عرباً أصلاً". كان ذلك يتماشى مع ما قاله أورمسبي غور في اجتماع صهيوني في لندن بعد بضعة أشهر. تبعاً إلى ملخص عن ذلك الخطاب، فقد أخبر أورمسبي غور اللجنة السياسية الصهيونية: "لقد أوجدت الحركة العربية في الحقيقة خارج فلسطين. وإن تلك الحركة التي قادها الفيصل لم تختلف عن الحركة الصهيونية. لقد ضمت عرباً حقيقيين كانوا رجالاً حقيقيين. إن عرب منطقة شرق الأردن كانوا شعباً جيداً. أما شعب غرب الأردن فهم ليسوا عرباً، بل مجرد شعب ناطق بالعربية. على الصهاينة أن يعترفوا بالحركة العربية، التي خُلقت أساساً في الحجاز وتتجه اليوم نحو الشمال، كحركة رفيقة ذات مبادئ سامية".

خلال اللقاء الذي جمع وايزمان والفيصل، كان المستشار العسكري البريطاني الأعلى للفيصل، المقدم جويس حاضراً، وقد نقل جويس رأيه الشخصي في تقرير ذكر فيه أن الفيصل رحب بفكرة التعاون اليهودي، وأنه في الحقيقة نظر إلى ذلك التعاون على أنه جوهري من أجل تحقيق الطموحات العربية. مع أن الفيصل لم يكن قادراً على التعبير عن وجهات نظر محددة دون تفويض من والده، إلا أنه، وحسب ما كتبه جويس، كان ليقبل بفلسطين يهودية إن كان قبوله ذاك سيدفع بالحلفاء لدعم مطالبه في سورية. جرى

الاجتماع على نحو جيد، كما أنه عبّد الطريق أمام دعم علني للصهيونية من قبل الفيصل في مؤتمر السلام الذي انعقد في السنة التالية. وفي القدس، وجد وايزمان جمهوره من المسلمين أقل ترحيباً، مع أنه طمأنهم بأن فلسطين من الكبر لتتسع لجميع فئاتها وبأن الاستيطان اليهودي لن يكون على حساب المسلمين أو المسيحيين. كما امتعض وايزمان من موقف مسئولي الإدارة البريطانية في فلسطين، فعندما طالبهم بإعلان تعهدهم بسياسة وعد بلفور وشرحه للمجتمع المسلم، رفض كل من رونالد ستورس وزملاؤه فعل ذلك. وفي ملاحظاته إلى وزارة الخارجية عارض ستورس رأي وايزمان القائل بأن إفهام مسلمي فلسطين جدية النوايا البريطانية في دعم الصهيونية يقع على عاتق الإدارة العسكرية. وقال ستورس: أن ذلك تم مسبقاً من خلال وعد بلفور في لندن، ومن خلال الصحف العالمية. وأنه كان على اللجنة الصهيونية أن تضع نفسها مكان سكان فلسطين غير اليهود وأن تدرك كم من الطمأنة هم بحاجة إليها. "لقد وقعت فلسطين، والتي هي حتى الآن بلد مسلم، في أيدي قوة مسيحية، وهي قوة أعلنت عشية احتلالها فلسطين أن جزءاً كبيراً من هذه الأرض سيُسلم ولأغراض استعمارية إلى شعب لا يحظى بالشعبية في أي مكان". كما أن ستورس العالي الأخلاق أدرك كونه حاكماً للقدس ضمن سلسلة خلافة منذ عهد "بونتيوس بايلات"، وأنه هكذا غسل يديه من قضية لم يعتبر نفسه مسئولاً عنها. مع ذلك، أكد ستورس لوزارة الخارجية أنه كان يتكلم بوصفه "صهيونياً مخلصاً". كما أيد غيلبرت كلايتون فكرة التأجيل أيضاً. إن إستراتيجيته التي أشار إليها مطلع العام 1918 لم تكن مجرد تأجيل القضية الصهيونية وحسب، بل ربطها بقضية عروبة سورية، وهو أمر كان اقترحه الفيصل أيضاً. وشرح كلايتون لليو أميري المناصر بقوة للصهيونية: أن "أهم قضيتين هما: أولاً، ألا تثار ضجة محلية كبيرة حول الصهيونية إلى أن يحصل العرب على قطعة من الكعكة، وهي دمشق. ثانياً، جعل الفرنسيين يخرجون تماماً مع تعهدهم بعدم التفكير بأي احتلال استعماري وتأكيدهم الالتزام بفكرة الحكم الذاتي العربي". لكن لم يتفكر أي من كلايتون أو ستورس في قضية مهمة، وهي: إن رفض كلاهما في القدس

الاعتراف بإصدار حكومتهما لوعد بلفور في لندن، فإن العرب واليهود في فلسطين سيتعلمون ألا يثقوا بالبريطانيين ثانية أكثر مما كان مسلمو سورية ولبنان يثقون بالفرنسيين. وفي تلك الفترة أصلاً، كان زعماء الصهاينة قد منحوا سبباً لكي يقلقوا من أن سياسة إعلان بلفور التي أعلنت في لندن ربما تُقوَّض في فلسطين من قبل كلايتون وستورس وضباط آخرين في قلب الحدث.

في بغداد والبصرة، لم يجر تقديم أكثر من وعود شفهية لسياسة الاستقلال العربي التي أعلنها سايكس ووزارة الخارجية. وكان السير "بيرسي سوكس" قد اضطر للمغادرة في رحلة طويلة والعودة أخيراً إلى بلاد فارس، وفي غيابه، حل مكانه نائبه الكابتن "آرنولد تي ويلسون"، وبعدها تعداه الأخير حين أصبح مفوضاً مدنياً. كان ويلسون ضابطاً في الجيش الهندي، وهو لم يؤمن لا في استقلال المناطق التي حكمها ولا في دور للشريف حسين، الذي يقيم بعيداً في الحجاز، في إدارة شئون هذه المناطق. وكانت غيرترود بيل، أشهر مؤلفة كُتبٍ حول الأراضي العربية في زمانها، قد قدمت إلى بغداد مع جيش دجلة لتخدم هناك كمعاونة لويلسون. في بادئ الأمر، قامت بيل بتوظيف مكانتها العالية وشبكتها الواسعة من الأقارب والأصدقاء لمساندة سياسة ويلسون، ولما لم تكن إلى حد كبير مفكرة سياسية، أخذتها الحمية فغدت آنذاك متحمسة حيال وجهات نظره. وفي شباط 1918 كتبت إلى صديقها القديم "تشارلز هاردينغ" الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية تقول: "لقد تم وضع دراسات مذهلة حول الحكومة المنظمة .. ليس هناك من عنصر مهم يقف ضدنا .. وكلما ازدادت السلطة التي تستطيع الحفاظ عليها هنا قوة، كان السكان أكثر سعادة. إن ما يخشونه هو الإجراءات غير الكاملة ..". وختمت بيل بالقول: أن لا أحد في بغداد أو البصرة قد يفكر في حكومة عربية مستقلة. لقد كان ذلك بعيداً كل البعد عن الإعلان الذي وضع مسودته السير مارك سايكس حول تحرير بغداد، ودعوته إلى إعادة بعث الأمة العربية وفقاً لمقترح الحسين في مراسلاته مع ماكماهون، وتلميحات سايكس إلى أن الحسين سيصبح قائد تلك الأمة العربية.

وفي مكان آخر أيضاً، تم تعديل السياسة التحالفية لسايكس، وذلك مع تحرك المسئولين البريطانيين بعيداً عن حماستهم زمن الحرب اتجاه حاكم مكة. فبينما مضى سايكس في كونه بطل قضية الحسين، لاحظ المسئولون البريطانيون تدهور مكانة أمير مكة أمام مكانة منافسه عبد العزيز بن سعود، سيد مقاطعة نجد في الجزيرة العربية الذي ساندته الهند منذ البداية. كان سايكس قد تلقى تلميحاً عن ذلك التدهور عندما زار الحجاز في ربيع 1917، ففاجأته مطاوعة الحسين حيال التعاون مع بريطانيا في بلاد الرافدين وحتى مع فرنسا في سورية، وحيث أضاف الأمير: "لكننا نطلب أن تقوم بريطانيا العظمى بمساعدتنا بالتعامل مع ابن سعود". وفي كانون الثاني 1918 قام الشريف حسين بإخبار الضابط في المكتب "كيناهان كورنواليس" بأنه كان يفكر في إعلان نفسه خليفة على المسلمين. قبل ثلاث سنوات، كانت تلك خطة اللورد كتشنر، وقد حثت عليها مذكرات عدة من كلايتون إلى ستورس، وكان أبطالها الضباط الذين شكلوا فيما بعد المكتب العربي. لكن مع حلول شهر كانون الثاني 1918 كان تقدير المكتب العربي للشريف حسين قد تضاءل، كما أن المكتب كان قد تحول إلى فكرة مناقضة تماماً. فذكر كورنواليس للحسين، وفي محاولة من الأول لإحباط الأخير: أن مشاكل خطيرة قد تطرأ إن حاول الحسين تبوء الخلافة الإسلامية. وعندما تلقى المفوض السامي السير ريجينالد وينغايت هذه الأنباء من كورنواليس، أرسل إلى وزارة الخارجية يعرب عن أمله: بفرصة "للتحقق من تحرك سابق لأوانه أو غير مدروس" من قبل الحسين. لقد كان ذلك الجنرال وينغايت نفسه الذي قام في السابع عشر من تشرين الثاني 1915 بتحريض زعيم ديني عربي على إخبار الحسين: بأنه كان "الرجل الأنسب لتولي ميراثه الشرعي وتحقيق آمال شعبه من المسلمين والعرب باستعادة خلافتهم التي سرقت منهم" ومطالبة الزعيم الهاشمي بإقامة "الخلافة العربية الهاشمية". ووجد أتباع كتشنر أنه من غير الملائم أن يُذكر بأنهم في يوم من الأيام قاموا وقائدهم بتشجيع الحسين على المطالبة بالخلافة. وهكذا قاموا في وقت لاحق بتجاهل الأمر في كتبهم وحذفوه من الوثائق الرسمية، ماسحين بذلك قضية الخلافة من ذاكرتهم.

في مذكرات نشرت بعد ثلاثة عقود من الزمن حذف السير رونالد ستورس القسم الذي يتعرض لقضية الخلافة من برقية كتشنر التاريخية إلى الحسين عام 1914. وكتب "تي. إي. لورنس" أن كتشنر وأتباعه آمنوا بالقومية العربية منذ البداية لكنهم في الحقيقة لم يؤمنوا بها على الإطلاق. بل آمنوا بفاعلية الخلافة التي كان الحسين قد يحصل لهم عليها، وأضاف لورنس أنه في الشرق لم تكن القومية تعني شيئاً بينما كان الدين هو كل شيء.

في الحقيقة، فرضت السياسة والرغبة في إعادة كتابة التاريخ كلاهما في عام 1918 تغيراً في الاهتمامات: لقد كان الفيصل، وليس الحسين، من راح يبرز كزعيم عربي مفضل لدي بريطانيي القاهرة، وذلك لأن الفيصل أظهر ميلاً، افتقر له والده، نحو تقبل المشورة والتوجيه البريطانيين. ومع حلول خريف 1918م كانت جميع الجيوش الواقعة تحت إمرة أبناء الحسين تقدر من قبل المصادر البريطانية ببضعة آلاف من الجنود فقط. لكن في العلن ادعى البريطانيون أن أعداداً كبيرة من العرب كانت قد تجمعت تحت راية أمراء الحجاز، بينما كانت هناك قصة أخرى تروى فيما بينهم. ومع ذلك فإن الوثائق السرية للحكومة البريطانية لعام 1919 تعترف: بأن "عدد الأتباع الذي جرى ذكره أثناء الحرب كان مبالغاً به بشكل فاحش". وفي تقرير صادر عن الوكالة البريطانية في جدة عام 1919 جرى تصوير الملك حسين على أنه عسكرياً عديم الشأن، إذ قُدِّر عدد أتباعه بحوالي ألف مقاتل نظامي وألفي مقاتل غير نظامي وربما بضع آلاف أخرى من القبائل البدوية، وكانت مهارتهم تصنف على أنها ضعيفة. وتبعاً للتقرير: فإن الملك حسين "انغمس في أحلام طائشة عن الفتح"، لكن تراجع الدعم البريطاني كان سيتركه "تحت رحمة ابن سعود والموجة الصاعدة للحركة الوهابية". وفي تقرير صادر عن المكتب العربي حول ثورة الحجاز في 1918 ورد: أنه "لم يُشعَر بالأهمية الحقيقية لهذه الثورة إلا في سياق الأشهر القليلة الماضية، وهي الآن تنتشر يوماً بعد يوم. لكن في الوقت نفسه ينبغي القول أن تسعين بالمائة من جنود الشريف هم ليسو سوى لصوص نهب". وتبعاً للتقرير: فإن العرب لم ينهضوا ضد الأتراك إلا عندما كانت القوات البريطانية قد وصلت، وهكذا: "يمكن القول

أن مدى ثورة الشريف يعتمد بشكل كامل على قدرة البريطانيين في التقدم". وكتب الكولونيل منيرتزاغين، رئيس استخبارات اللنبي: أنه "قد لا نخطئ إن قلنا أن حملة الصحراء الخاصة بلورنس لم يكن لها أدنى تأثير على ساحة الأحداث في غرب نهر الأردن".

لكن هناك من يعارض هذا الرأي. فسايكس الذي ظل يقف إلى جانب التحالف مع الحسين ويعتقد بأن الفيصل وإخوانه كانوا يقدمون مساهمة هامة للجهد الحربي، رأى أنه في جزيرة العرب وأماكن أخرى وبحلول عام 1918 كانت ثورة الحجاز تشغل انتباه ثمان وثلاثين ألفاً من الجنود الأتراك. وبالفعل، تُظهر مذكرات القائد الألماني ليمان فون سانديرس أنه في عام 1918 وبينما كانت جيوشه تلوذ بالفرار، تعرضت هذه الجيوش لمضايقات مؤلمة من قبل البدو العرب. وتُظهر نبرة غيلبرت كلايتون في مذكراته اعتقاداً بأن الفيصل ولورنس كانا ينجزان أهدافاً هامة على ميمنة اللنبي. وتوحي أدلة أخرى أيضاً بأن القوات العربية في منطقة جانبي الأردن نجحت في نشر الفوضى ضمن المناطق الواقعة تحت السيطرة التركية. وظلت قضية مدى مساهمة الفيصل في نجاح الحلفاء سؤالاً لم يلق إجابة دقيقة، وذلك إثر اضمحلالها مع الشئون السياسية. وفي ذلك الوقت أثارت هذه المسألة أسئلة أخرى تتعلق فيما إذا كان على بريطانيا مساندة الحسين والفيصل في وجه القيادات العربية الحقيقية في سورية، وإن كان على بريطانيا دعم الفيصل بدلاً من والده الحسين. ولدى انقطاع الفيصل عن الحجاز وعن عائلته من حيث المسافة وتوجهه نحو المدار البريطاني، بدأت تظهر في معسكر الشريف تباينات في الميول. ففي البرقيات التي قامت السلطات العسكرية البريطانية سراً بالتجسس عليها وقراءتها، تذمر الحسين قائلاً: "لقد قلبوا ولدي ضدي، ليعيش في ظل دول أخرى، دول متمردة على والده وغير نزيهة معه". كما اشتكى: أن "العيش في ظل الفوضى لابن غير مطيع وخائن قد أثقل كاهلي بهذا البؤس". وهدد الحسين: أنه "إذا أصر الفيصل على تدمير قدره وأمته وشرفه" فسيكون من الضروري تعيين مجلس حرب ليحل محله. في تلك الأثناء وتبعاً لتقارير المكتب العربي من القاهرة أشار المتحدثون السوريون إلى أنهم قد

يرغبون بتقبل الفيصل كملك دستوري عليهم، لكن فقط باستقلال عن أبيه الحسين وليس كنائب أو ممثل عنه.

رغم أن القادة البريطانيين اعترفوا بعد عام 1914 بإيمانهم بقيادة الحسين ضمن العالم العربي، لكنهم شعروا في عامي 1917 و1918 بالحاجة إلى إعادة تقييم صحة هذا الإيمان. ومع تحرك بريطانيا نحو إكمال فتحها للمناطق العربية من الشرق الأوسط أخذ المسئولون البريطانيون يقلقون حيال المعارضة المحلية التي قد يواجهونها. وخاصة بعد أن باءت مساعي كلايتون التي شرع فيها عام 1914 للتوصل إلى تفاهم مع قادة الانفصاليين في بغداد ودمشق، وذلك في ظل اعتراض هؤلاء على أن يحكموا من قبل غير المسلمين. والآن، بعد احتلال بغداد والبصرة ومن ثم القدس، كانت دمشق هي المحطة التالية على خط الزحف البريطاني، وقد برز سؤال عن كيفية كسب ولاء الدمشقيين إلى جانب قضية الحلفاء ومخططهم لمستقبل الشرق الأوسط، إذ أن موافقة الفيصل مسبقاً على برنامج الحلفاء قد لا تعني أنهم سيوافقون على غراره أو تدفعهم على الموافقة. وفي صيف 1918 أخبر وليم أورمسبي–غور اللجنة السياسية الصهيونية في لندن: أن "محامي وتجار الطبقة المفكرة من السوريين يشكلون مشكلة شائكة هي الأصعب في الشرق الأدنى، فليست لديهم حضارة خاصة بهم وقد تشربوا كل رذائل المشرق". ويبدو أن السير مارك سايكس كان أخذ يقلق حيال المشكلة السورية خلال السنة السابقة، وذلك في سياق الوعود التي اعتزم جعل بريطانيا وحلفائها يفون بها لبعضهم. لقد كان قلقه هو من احتمال ألا يقبل السوريون باتفاق "سايكس ـ بيكو" أو البنود التي أوضحها السير هنري ماكماهون للشريف حسين. وفي عام 1917 طلب سايكس من المكتب العربي ترتيب اجتماع له مع قادة العرب السوريين في القاهرة، ويبدو أنه أراد من ذلك التوصل معهم إلى اتفاق يتماشى والاتفاقات السرية الموقعة مع فرنسا والحجاز، وهي اتفاقات لم يكن ليكشف عن وجودها للسوريين. عقب الاجتماعات، ادعى سايكس أنه نجح، وكتب بخط يده ملحوظة تقول: "لقد كمنت الصعوبة الرئيسية في المناورة لجعل الوفود تطلب ما كنا نحن مستعدين

لمنحهم إياه، وذلك دون جعلهم يعرفون بأي اتفاق جغرافي دقيق تم التوصل إليه مسبقاً". لا بد أن "الاتفاق الجغرافي الدقيق" الذي ذكره يعني خط دمشق، حمص، حماه، حلب، الذي كان سيصبح الحد الغربي للاستقلال العربي في سورية في ظل الاتفاق مع الفاروقي في عام 1915 ومع فرنسا في عام 1916.

إلا أن تقارير من مصادر عدة أتت تقول بأن الحكومة العثمانية ربما تخطط لعرقلة حركة القومية العربية من خلال منح حكم ذاتي فوري لسورية. إن صح ذلك فهو كان سيضع بريطانيا في موقف صعب ترعى فيه مطالب الحسين بتعارض مع القيادات العربية في دمشق التي تتمتع بشعبية أكبر بكثير في المناطق السورية. وفي أواخر عام 1917 أبرق سايكس إلى كلايتون يقول: "أنا قلق حيال الحركة العربية. تشير التقارير إلى صعوبة في التوفيق بين مشيخية مكة ومثقفي سورية الحضريين". ولما كان سريعاً دوماً في ابتكار الوسائل الجديدة، اقترح سايكس تشكيل لجنة تنفيذية عربية تقوم بتشجيع الوحدة. لا بد أن كلايتون قال أنه لا يمكن فعلها، ذلك لأن سايكس رد قائلاً: "إنني اتفق معك على صعوبة الأمر، لكن ينبغي للنجاح العسكري أن يجعله أسهل". وقال سايكس أنه يجب على بيكو أن يقتنع بضرورة طمأنة السوريين بأن فرنسا تقف في صف استقلالهم في النهاية. وكانت نفس الحجج التي استخدمت مع بيكو لصالح الصهيونية لتستخدم معه مرة أخرى لكن لصالح العرب: وهي أن التخلي عن شيء ما في الشرق الأوسط البعيد عن أوروبا يظل أفضل من المخاطرة بخسارة الحرب وبالفرصة لاستعادة الألزاس واللورين المقاطعتين الأقرب إلى الديار. وكان سايكس يجادل أن بإمكان بريطانيا الوفاء بجميع وعودها وإرضاء مطالب السوريين في الوقت نفسه، وذلك بمجرد تقديم تنازلات منطقية شاملة. أما كلايتون وكعادته فقد صور التزامات بريطانية في زمن الحرب على أنها إحراجات يجب التخلص منها، وردّ على سايكس يقول: "لا شك أن هناك تخوف حقيقي بين السوريين من أن يجدوا أنفسهم تحت حكومة تهيمن فيها مشيخية مكة. إنهم يدركون أن المبادئ الرجعية، التي لا يستطيع شريف مكة التحرر منها، لا يمكن لها التعايش مع التقدم في الخطوط العصرية".

وفي تلميح منه إلى التحرك بعيداً عن التحالف مع الحسين قال كلايتون أن الفيصل شخصياً قد يكون مقبولاً كزعيم لاتحاد سوري، لكن فقط مع دور روحي، لا سياسي، لأبيه. لكن مع ذلك، تابع كلايتون ليقول أن لا خطة كهذه ولا لجنة أو إعلان أو دعاية إعلامية قد تكون ذات أي تأثير إن لم تتم معالجة المشكلة الأساسية. ولمح أن تلك المشكلة هي، ولو أنه لم يصغها بهذه الطريقة، تتمثل بالتعهدات التي كان سايكس قد قطعها للفرنسيين والصهاينة. وجادل كلايتون أن ما من شيء قد يكون مجدياً إزاء المناورة التركية لتنصيب حكومة حكم ذاتي سوري، وذلك بسبب التخوف العام في المناطق العربية من أن بريطانيا تخطط لتسليم سورية إلى فرنسا. وادعى أن ذلك الخوف تفاقم مع الوعود العلنية التي قطعت مؤخراً للصهاينة. ورأى أن الحل الوحيد كان في الحصول على بيان علني من فرنسا تنكر فيه نيتها بضم أي جزء من سورية.

من ناحية أخرى، كان هناك رأي لـ"أوسموند والروند" العضو الأسبق في فريق اللورد ميلنر. كان والروند قد عرف مصر منذ ما قبل الحرب ومن ثم أتى إليها ليخدم في المكتب العربي في القاهرة. حث والروند على طريقة أخرى لحل الإشكال. لقد رأى أن بريطانيا كانت تهمل الجمعيات العربية السرية، وأخذ بالتالي يحاول تعزيز دعمها. فكتب إلى كلايتون في صيف 1918 يصف محادثاته مع أعضاء تلك الجمعيات، وقال أنه طلب إليهم انتخاب لجنة مصغرة لتمثيلهم بحيث يمكنه التعامل معهم. وبالفعل، قامت الجمعيات بانتخاب لجنة مؤلفة من سبعة أعضاء. يبدو أنه اعتزم تكرار مناورة سايكس في العام الذي سبق مع مجموعة أخرى من عرب القاهرة المرتابين من الحسين: وهي مناورة تقتضي إقناعهم بقبول بيان يضم المخططات البريطانية للشرق الأوسط، وبهذا يصبحون، مثل الحسين، ملزمين بقبول تلك الخطط. وعليه، قام السير مارك سايكس في منتصف العام 1918 بتوجيه إعلان بنوايا بريطانيا إلى لجنة والروند ذات الأعضاء السوريين السبعة وذلك في إجابة على أسئلة يبدو أنهم طرحوها. لقد كان ذاك إعلاناً رسمياً وافق عليه رؤساء سايكس في وزارة الخارجية لكنه لم يأت بجديد، فمثله مثل العديد مما صدر

عن سايكس كرر الإعلان ذات النوايا حول شرق أوسط ما بعد الحرب لكن بعبارات أخرى. كان العالم العربي فيما خلا الجزيرة العربية سيقع تحت مستويات متنوعة من النفوذ أو السيطرة الأوربية. وفي الحقيقة، إن ما سمي بـإعلان سايكس للسبعة، والذي أصبح فيما بعد موضوع الكثير من الجدل، اعترف باستقلال عربي كامل في أراضي شبه الجزيرة العربية، وذلك لأنه قدم اعترافاً باستقلال كامل فقط للمناطق التي كانت مستقلة قبل الحرب أو التي يحررها العرب بأنفسهم منذ تاريخ الإعلان. ولم يكن سايكس قادراً على الاستمرار في تخفيف شكوك العرب حول النوايا الفرنسية في سورية ولبنان ما لم تتعاون فرنسا في إصدار تعهد مشترك. وفي خريف 1918 اقتنعت الحكومة الفرنسية أخيراً بالانضمام إلى وزارة الخارجية البريطانية في إصدار بيان جديد حول نوايا الحلفاء، وهو بيان هدف إلى طمأنة المخاوف العربية، والشكوك الأمريكية أيضاً. كان إعلان الثامن من تشرين الثاني 1918م الأنكلو فرنسي مصوغاً بإسهاب ليقترح دعماً كاملاً لإقامة حكومات محلية في الشرق الأوسط لكنه وفي نفس الوقت كان مصمماً ليضلل قارئه، فهو، تحت إصرار الفرنسيين، لم يشر بالتحديد إلى "استقلال" عربي. في الحقيقة بدا المسئولون الفرنسيون، تماماً كنظرائهم البريطانيين، غير راغبين بإتباع المسار المثالي الذي كان السير مارك سايكس قد رسمه لهم، آخذاً بعين الاعتبار إرضاء آراء ويلسون والأمريكيين.

معركة سورية:

في أواخر صيف 1918 أعطى السير "إدموند اللنبي" أوامره بالتقدم نحو سورية، وارتأى بأن ليمان "فون ساندريس" سيتوقع منه تكرار الإستراتيجية التي استخدمها في جنوب فلسطين، إذ كان اللنبي في حملة القدس قد تظاهر بداية بمهاجمة الساحل لكنه اندفع بغتة نحو الشرق لينفذ هجومه في الداخل. لذا قام اللنبي في هجومه على شمال فلسطين بالعكس تماماً، فقد تظاهر بالتقدم عبر الداخل بينما وجه هجومه الرئيسي على طول الساحل. لقد كان هدفه تحقيق تفوق كاسح بالقوات محلياً على طول الساحل، بحيث يجري اختراق الخطوط التركية في أكثر النقاط تفضيلاً بالنسبة إلى فرق الفرسان الأسترالية والنيوزلاندية "الأنزاك" العاملة ضمن قواته. ورغم أنه استطاع تحقيق تفوق عددي في الجند بنسبة اثنان إلى واحد، تسع وستون ألفاً مقابل ستة وثلاثين ألف حسب تقديراته، لكنه خاطر بكشف خط دفاعه، البالغ من الطول حوالي خمس وستين ميلاً، وذلك لكي يركز أكبر عدد ممكن من المقاتلين على الساحل. لكنه اعتمد على السيطرة الجوية وعلى العمليات الاستخباراتية، التي كانت فعالة بشكل ممتاز، ليبقي العدو بعيداً عن الثغرات في خطوط دفاعاته.

مع هبوط الليل تحرك القسم الأكبر من قوات اللنبي بصمت نحو الغرب وتجمع في حقول الزيتون والحمضيات في السهل الساحلي ذو الدفاعات الخفيفة، وهناك بهدوء تخفت تلك القوات بين الأشجار دون أن يجري كشفها. ومع طلوع النهار تحركت وحدات صغيرة نحو الشرق وعادت، ومن ثم رجعت وزحفت شرقاً مراراً وتكراراً مثيرة غمامات ضخمة من الغبار أقنعت الأتراك بأن جيشاً ضخماً كان يزحف للهجوم في الأراضي الداخلية. وفي

الشرق أيضاً قامت وحدات بريطانية صغيرة بنصب ما بدت أنها معسكرات ضخمة، وفيها أحصنة وإسطبلات وهمية. وفي شرق الأردن تعمد العملاء البريطانيون الإيحاء بأنهم كانوا يتعاقدون على كميات كبيرة من العلف. وبعد أن انطلت عليه الحيلة قام "ليمان فون ساندرس" بتركيز قواته في المناطق الداخلية من شرق فلسطين، وعندما جاء الهجوم كان بمثابة مفاجئة صاعقة لجيوشه، فقد كان هجوم اللنبي فعالاً جداً لدرجة أن القادة العثمانيين لم يتمكنوا من تقييم الوضع إلا بعد أيام من بدئه.

في الساعة الرابعة والنصف من صبيحة التاسع عشر من أيلول 1918 فتح قرابة أربعمائة مدفع بريطاني النار فجأة على المدافعين الأتراك المصدومين في السهل الساحلي، وكان البريطانيون يفوقونهم عدداً بشكل كبير، حيث وجد أربعة آلاف وخمسمائة مقاتل من البريطانيين مقابل ثمانية آلاف فقط من العثمانيين. وبعد خمسة عشرة دقيقة بدأ هجوم سلاح المشاة، فقام الجنود البريطانيون والفرنسيون والهنود باكتساح المدافعين الأتراك ودفعهم على الجانبين، بينما راحت فرق سلاح الفرسان تتدفق عبر الثغرة في صفوف العثمانيين لتفوز بمعركة "مجدو" أو "أرمجدون" التوراة. عند الفجر، قامت أسراب من مقاتلات خاصة تابعة لسلاح الجو الملكي البريطاني بقصف محطات الهاتف والتلغراف خلف خطوط العدو، قاطعة بشكل فعال جميع اتصالات العدو في أرض المعركة، وفي تلك الأثناء كانت مقاتلات أخرى من سلاح الجو الملكي البريطاني تحرس الأجواء فوق مطارات العدو، مبقية طائرات الاستطلاع الألمانية على الأرض. وهكذا، أمسى كل من "ليمان" من جهة وقادته في ساحة المعركة من جهة أخرى في انقطاع عن المعلومات وعن بعضهم البعض.

عندما أخذت الوحدات العثمانية تترنح إلى الخلف وجدت خطوط انسحابها قد سدت من قبل وحدات بريطانية كانت قد سبقتها لتأمين السيطرة على الطرق الرئيسية، وقد جرى ذلك على الشكل الآتي: كان سلاح فرسان الأنزاك قد أسرع بجياده عدواً نحو الشمال لمسافة ثلاثين ميلاً على طول السهل الساحلي، ومن ثم انعطف بحدة نحو الأراضي الداخلية قاطعاً

طريق انسحاب الأتراك نحو دمشق. بل وعلى طول طريق الانسحاب ذاك قامت الطائرات الحربية البريطانية أيضاً بإمطار الأتراك المتقهقرين بوابل من القنابل والرصاص. وأخيراً قامت الوحدات القليلة التي كان اللنبي قد نشرها في الشرق بالهجوم في الجزء الداخلي. في عتمة ما قبل فجر الثالث والعشرين من أيلول قامت كتائب الفيلق اليهودي ببسط سيطرتها على سبخة أم الشرت الهامة من نهر الأردن، ليقوم بعد ذلك لواء الخيالة الأسترالي بعبورها. ومع حلول المساء، وجدت القوات العثمانية في شرق الأردن نفسها واقعة بين فكي كماشة ضخمة. في مدينة معان الواقعة في جنوب الأردن وشمال العقبة كانت حامية الجند التركية لا تزال ترزح تحت حصار قوات الفيصل منذ وصول تلك القوات من العقبة في العام السابق. صمدت هذه الحامية إلى أن وصلت قوات الفرسان الأسترالية لتقبل استسلامها وتحميها من المذبحة التي هدد بها محاصروها العرب. وإلى الشمال من معان، قامت فرق جمّالة الفيصل بتمزيق الخطوط الحديدية التي كانت القوات التركية الأساسية تعتمد عليها للتحرك. وفي الخامس والعشرين من أيلول أمر اللنبي بالتقدم نحو دمشق، بينما كانت بقايا القوات العثمانية تدمر وتلوذ بالفرار. كان احتلال المدن السورية الرئيسية قد أصبح وشيكاً، وكانت القرارات حول سياسة الاحتلال توضع بسرعة، ولا يزال هناك جدل حول من وضع هذه القرارات ولماذا.

في الصيف كان اللنبي قد أخبر لندن بأنه ربما يسمح للمستشارين الفرنسيين بالتعامل مع الإدارة المدنية في المناطق التي تحظى باهتمام خاص من فرنسا، لكن تحت ظل قيادته العسكرية العليا. وقال أنه قد يفعل ذلك إذا قامت لندن بتسمية تلك المناطق له وإخباره إن كانت محددة ضمن اتفاقية سايكس - بيكو. ورغم أن الحكومة ولجنتها لشئون الشرق كانت ترغبان بشدة في التخلي عن اتفاق "سايكس - بيكو"، إلا أن وزارة الخارجية أعادت التأكيد على الاتفاق من خلال توجيها اللنبي باتباع توضيحاته الجغرافية. وقد دفع ذلك "ليو أميري" من أمانة سر مجلس الحرب إلى التوجه باللوم الشديد إلى القادة السياسيين في وزارة الخارجية، بلفور وسيسيل. وذلك مع أن زميل أميري السير "مارك

سايكس" كان هو المسئول المباشر في وزارة الخارجية عن السياسة في سورية، والذي يفترض أنه من وضع أو أوصى بالقرار في المقام الأول. وفي الخامس والعشرين من أيلول أصدرت وزارة الخارجية توجيهاتها إلى وينغايت في القاهرة وإلى اللنبي في مقر القيادة: أنه إن كانت سورية ستقع ضمن نطاق أي قوة أوربية فإن هذه القوة يجب أن تكون فرنسا. لقد تركت بنود هذه التعليمات المجال مفتوحاً أمام إمكانية ألا تقع سورية ضمن نطاق أي قوة أوربية، وذلك في احتمال بأن يحقق الفيصل استقلاله العربي. لكن مع ذلك، كان اللنبي قد وُجِّه باستخدام ضباط فرنسيين في جميع المناطق ذات الإدارة المدنية أي غير العسكرية. وحسبما ورد في برقيات وزارة الخارجية، فإنه إذا كان اللنبي سيأخذ دمشق "فإنه من الأفضل ويحكم الاتفاق الأنكلو- فرنسي لعام 1916 أن يعمل من خلال إدارة عربية عن طريق ضابط ارتباط فرنسي إن أمكن".

كانت الرايات تشير إلى المناطق المصنفة للإدارة المؤقتة، وسمحت وزراة الخارجية، بل في الحقيقة أمرت، برفع راية الحسين فوق دمشق والمدن السورية الهامة الأخرى. كانت راية الحسين هي تلك المؤلفة من اللون الأسود والأبيض والأخضر والأحمر والتي كان صممها سايكس، وقد خدمت هذه الراية غايتين سياسيتين: الأولى هي دعم مطلب الحسين بتولي قيادة سورية العربية، أما الثانية فكانت تذكير فرنسا بأن المناطق الداخلية من سورية كانت مخصصة من أجل استقلال عربي، على الأقل اسمياً. وفي الخامس والعشرين من أيلول، وخلال مؤتمر عقد في مدينة جنين الفلسطينية، وافق اللنبي على خطط الجنرال الأسترالي "هاري تشاوفيل"، الذي كان مسئولاً عن العملية، بشأن التقدم نحو دمشق. وحسب ما ورد في ملاحظات تشاوفيل فقد أثار الأخير قضية سياسة الاحتلال، قال تشاوفيل: أن دمشق كانت مدينة ذات ثلاثمائة ألف نسمة، وكانت كبيرة جداً لكي يجري تسليمها إلى حاكم عسكري ومجرد حفنة من المعاونين. فردّ اللنبي على ذلك قائلاً: أن على تشاوفيل الإبقاء على الحاكم العثماني والإدارة العثمانية، وتزويدهم بما يلزم من الشرطة العسكرية الإضافية للحفاظ على النظام. وتساءل تشاوفيل عن الشائعات القائلة: بأن

الحركة العربية كانت ستتولى حكومة سورية، لكن اللنبي أجاب: بأن أي قرار يجب أن ينتظر حتى يأتي هو بنفسه إلى دمشق. وأضاف: "إذا تسبب لك الفيصل بأي متاعب تعامل معه من خلال لورنس الذي سيكون ضابط ارتباطك".

كانت هناك فورة من البرقيات بين لندن وباريس والشرق الأوسط. مع أن اللنبي كان أخبر تشاوفيل: بأن يبقي على الإدارة العثمانية في دمشق في الوقت الراهن، فقد أخبرت وزارة الخارجية البريطانية الحكومة الفرنسية: أنه وتماشياً مع اتفاق "سايكس - بيكو" فإن اللنبي سيتعامل مع إدارة عربية إقليمية في دمشق عبر ضابط ارتباط فرنسي. وبدورها وافقت الحكومة الفرنسية أن يعترف الحلفاء بالعرب كقوة مشاركة في الحرب، أي وبعبارة أخرى: كحليف من حلفاء الحرب. تظهر هذه الاتصالات بين بريطانيا وفرنسا أن وزارة الخارجية البريطانية كانت تتوقع من اللنبي استبدال الإدارة العثمانية في دمشق بإدارة عربية عاجلاً أم آجلاً، لكنها اعتقدت أن اتفاقات "سايكس - بيكو" لن تصبح موضع تنفيذ إلى أن يتم ذلك. وانطلاقاً من هذه الاتفاقات طلبت وزارة الخارجية البريطانية إلى وزارة الحربية أن ترسل إلى اللنبي تعليمات جديدة وهامة تضع محاور للسياسة التي سيجري إتباعها، وهي محاور جرى التلميح عنها مسبقاً. إن الأراضي السورية التي كان اللنبي بصدد احتلالها كانت ستعامل على أنها: "أراض حليفة تتمتع بوضع الدولة المستقلة" أكثر من كونها أراض معادية محتلة. وكان ذلك هو الأمر الذي أصدرت بشأنه وزارة الخارجية توجيهها الأكثر إثارة للجدل، والقائل: "سيكون من المفضل توثيق تأسيس حكم عربي محلي والاعتراف به من خلال عمل واضح أو رسمي، مثل رفع العلم العربي في المراكز الهامة وتقديم التحية له". وفي تلك البرقية تابع سايكس ليشرح مخططاً حاذقاً بتميز. كان الاتفاق القائم مع فرنسا ينص على أنه وفي أي منطقة سورية تقيم فيها بريطانيا إدارة عسكرية، تكون فرنسا مخولة بأن تُكلف ضباطها في ممارسة الإدارة المدنية نيابة عن الحلفاء. وفي برقية الأول من تشرين الأول جرى توجيه اللنبي ليقلص المنطقة الخاضعة لإدارته العسكرية إلى أدنى حد ممكن، مقلصاً في الوقت نفسه النفوذ الفرنسي بشكل مماثل.

كما قامت وزارة الخارجية بإخبار اللنبي بأن يحد من الإدارة العسكرية البريطانية في ضفتي الأردن أيضاً، وذلك بحيث لا يستطيع الفرنسيون القول أن تحرك بريطانيا في سورية الداخلية كان جزءاً من مؤامرة لتقليل الدور الفرنسي هناك، والتي كانت هي الحقيقة طبعاً.

في الواقع كانت وزارة الخارجية قد وجهت اللنبي لتنفيذ المتطلبات الرسمية لاتفاق "سايكس - بيكو"، بينما كانت تقوم بمراجعة روح ذلك الاتفاق. ولم يكن ذلك بالحل المرضي لا للفرنسيين الذين أرادوا أكثر ولا للفيصل أو المكتب العربي الذين أرادوا ألا تحصل فرنسا على شيء مطلقاً. ووفقاً لمقتضيات اتفاق "سايكس - بيكو"، كانت فرنسا ستُمنح سيطرة مباشرة على الخط الساحلي لسورية. أما الداخل السوري فكان سيُصبح مستقلاً، ليس اسمياً وحسب كما تصوره الاتفاق، بل مستقلاً استقلالاً قائماً بذاته. لكن وتبعاً لمقتضيات الاتفاق، فإن فرنسا كانت ستحظى بضابط ارتباط فرنسي رسمي خاص بها هناك، كما كان من المفترض أن تحظى فيما بعد بمستشار رسمي في بلاط الفيصل. أما حاكم سورية، كما جرت الإشارة إليه في مراسلات الحسين - مكماهون، فكان ينبغي أن ينحدر من السلالة الهاشمية. وبذلك فإن رفع علم سايكس في سماء دمشق وحمص وحماه وحلب كان سيرمز إلى حبك جميع خيوط سياسة بريطانية الشرق أوسطية حول الخطوط التي لطالما ناصرها سايكس. لقد قال سايكس منذ البداية أنه صاغ التزامات بريطانيا بحيث تكون متناسقة مع بعضها البعض، وأنها جميعاً ستجد مكانها ضمن الإطار الرسمي للاتفاق الذي ابتكره.

في تلك الأثناء، وتحديداً في التاسع والعشرين من أيلول قررت القيادة الميدانية للجنرال اللنبي أن يكون عرب الفيصل هم القوة الحليفة الوحيدة التي تدخل دمشق وتقوم باحتلالها. وأغلب الظن أن تلك الخطوة كانت لتجنب مقاومة محتملة من قبل تلك العاصمة المسلمة التي ربما تكون معادية لاحتلال مسيحي. كانت تفصل الفيصل عنها مسيرة ثلاثة أيام، وهكذا وجهت الأوامر في تلك الأثناء إلى وحدات سلاح فرسان "الأنزاك" التي كانت تطارد فلول الأتراك الهاربة بأن تدور حول دمشق بدلاً من المضي عبرها. لكن في معمعة

التقدم والتقهقر، لم يتّبع ممثلو مسرحية تحرير دمشق النص الذي ارتآه لهم اللنبي وكلايتون. فالحكومة العثمانية لم تبق في المدينة، بل هربت مع الجيش التركي المتقهقر في ظهيرة الثلاثين من أيلول مخلفة وراءها حالة من الفوضى، وعند نقطة معينة تحرك اثنين من الوجهاء المحليين نحو ضبط الأمور في المدينة إلى حد ما، كان هذين الرجلين هما الأمير محمد سعيد الجزائري وأخيه عبد القادر ابنا علي باشا ابن الأمير المحارب عبد القادر الجزائري الذي قارع الفرنسيين قبل ذلك بقرن من الزمن وحكم عليه بالنفي لدمشق، والذين اعتبرهما لورنس أعداء شخصيين، وربما مناصرين للحسين والإسلام أكثر من الفيصل والقومية. زعم الأخوان سعيد وعبد القادر أنهما رفعا علم الحجاز في ظهيرة الثلاثين من أيلول باسم الحسين. وهكذا، فعندما تم رفع العلم العربي أخيراً لم يكن له علاقة بمخطط وزارة الخارجية، بل كان من فعل العرب الدمشقيين أنفسهم.

كانت هناك أوامر لأحد ألوية سلاح الفرسان الأسترالي بأن يقطع خط الانسحاب العثماني على طول طريق حمص إلى الشمال من دمشق. ومع أول ضوء في صبيحة الأول من تشرين الأول قرر ذلك اللواء المضي عبر دمشق للوصول إلى طريق حمص، وقام فعلاً بدخول المدينة. وعندها، قام سعيد وعبد القادر وحولهما عدد من الوجهاء بالترحيب بتلك القوات رسمياً. وهكذا نال الأستراليون شرف كونهم أول قوة من الحلفاء تدخل دمشق، وذلك على خلاف الخطة. وبعد ساعة من الزمن انضم الجنرال تشاوفيل وفريقه إلى قائد الفرقة اللواء السير "جورج بارو" على مسافة بضعة أميال إلى الشمال من المدينة. كان من المفترض أن يبقى لورنس مع بارو، وكان تشاوفيل يريد رؤية لورنس ليشرعا بوضع ترتيبات بشأن الإبقاء على الإدارة المدنية القائمة في المدينة. لكن تشاوفيل انزعج لما علم أن لورنس كان قد غادر في الصباح الباكر دون إذن، ودون إخبار أي أحد، ليلتحق بفرقة الفرسان الخامسة إلى دمشق. وهنا، استعار تشاوفيل سيارة وغادر بها إلى دمشق بنفسه ليرى ماذا يجري. مع حلول ذلك الوقت كانت خطة اللنبي - كلايتون حول قيام الفيصل بتحرير المدينة قد تبعثرت. كان الفيصل لا يزال على بعد أيام من دمشق بينما كان

البريطانيون والأستراليون قد أصبحوا فيها، منهم من يحاول التجول عبر شوارع المدينة ومنهم من أتى ليرى ماذا يجري. وتشاوفيل الذي كان أُمر بألا يقود رجاله إليها قام هو بدلاً عن ذلك بالالحاق بهم.

لورنس الذي كان ضابط الارتباط لدى تشاوفيل، كان قد أخذ سيارته "الرولزرويس" القديمة المصفحة والمحببة في ذلك الصباح ومضى فيها إلى دمشق برفقة ضابط بريطاني آخر هو "دبليو. إي. ستيرلنغ" بالإضافة إلى "نوري السعيد" الضابط السابق في الجيش العثماني والذي كان أحد أبرز الموالين للفيصل. ولدى وصول الثلاثة إلى المدينة وجدوا أن بعض حلفاء الفيصل القبليين كانوا قد وصلوا في وقت سابق وقبلوا بالأمير محمد سعيد كحاكم على دمشق. وهنا قام نوري بتنفيذ انقلاب خاطف، إذ أمر الأخوين سعيد وعبد القادر بالتنحي، وعين شخصاً آخر من طرفه من الموالين للفيصل كحاكم على المدينة، وهو رضا الركابي. ومن ثم وصل تشاوفيل الحانق يطلب تفسيراً لما يحصل. وفي محاولة منه لاختلاق الأعذار ادعى لورنس ظنه أن تشاوفيل أراد منه سبر الأوضاع في المدينة، زاعماً أنه كان على وشك العودة لتقديم تقريره بهذا الخصوص. وعندما طلب تشاوفيل من لورنس أن يحضر إليه حاكم المدينة، قام لورنس بتقديم الرجل الذي رشحه نوري زاعماً أنه الحاكم. وصف تشاوفيل ذلك بالهراء، مشيراً إلى أن مرشح نوري السعيد كان عربياً، بينما ينبغي أن يكون الحاكم العثماني تركياً. لكن على ذلك أجاب لورنس بأن الحاكم العثماني فر هارباً وهذا صحيح، وأن الشعب قام بانتخاب مرشح نوري السعيد ليستلم مكانه وهذا غير صحيح. وآخذاً بكلام لورنس، قام تشاوفيل بتأكيد تعيين المرشح الموالي للفيصل الذي اختاره نوري كحاكم على دمشق. وتبعاً لرواية تشاوفيل نفسه، فقد علم بعد مدة قصيرة أن مرشح نوري السعيد لم يكن يحظى بالمساندة سوى بين فئة ضئيلة من أنصار الفيصل، وأن عامة السكان كانوا في امتعاض من تعيينه. لكنه لم يعرف كيف يغير ذلك التعيين خاصة بعد أن كان قد أعلنه. ومع ذلك، فبعد حدوث حالات فوضى خطيرة في المدينة، تقدم تشاوفيل بقواته البريطانية إليها في الثاني من تشرين الأول

محاولاً بذلك ردع المعارضة. وكان ذلك بالضبط ما أمل كل من اللنبي وكلايتون تجنبه: ثار الشعب، بينما راح جنود مسيحيون يدنسون شوارع المدينة المسلمة العظيمة لاستعادة النظام، أما قوات الفيصل العربية والتي أريد من وجودها طمأنة الرأي المحلي فهي لا تزال حتى الآن غائبة عن الأبصار.

لم يكن قبل صبيحة الثالث من تشرين الأول أن قام لورنس بإعلان قرب وصول الفيصل مع مئات من أتباعه، وطلب الإذن بتنظيم دخولهم إلى المدينة كاحتفال بالنصر. في وقت لاحق كتب تشاوفيل متذمراً يقول: "برأيي أن الفيصل لم يكن له علاقة كبيرة بفتح دمشق، وبالتالي لم يبد لي مقترح الدخول الاحتفالي بالنصر أمراً جذباً كثيراً، لكنني رأيت أن لا ضرر فيه وعليه منحت الإذن بتنظيمه". جرى الإعداد للاحتفال ليكون في الساعة الثالثة ظهراً، لكن جدول مواعيد الجنرال اللنبي لم يكن ليسمح بذلك. لم يكن لدى اللنبي سوى بضع ساعات ليقضيها في دمشق تلك الظهيرة، فطلب من الفيصل ولورنس أن يوافياه إلى فندق فيكتوريا، حيث كان قد اتخذ مقر إقامة لنفسه. كانت زيارة اللنبي مدفوعة بالقرار الذي أصدره تشاوفيل لتعيين ذلك الرجل العربي الموالي للفيصل كحاكم على دمشق، الأمر الذي فعّل بدوره اتفاق "سايكس - بيكو"، والاتفاق بين أطراف الحلفاء بأن يتعامل اللنبي مع إدارة عربية في سورية من خلال الفرنسيين. ولو أن أوامر اللنبي الأصلية كانت قد نُفِّذت إبقاء الحاكم التركي لفترة من الوقت لكانت هذه العقدة تأجلت، لكن الآن لا بد من مواجهتها. ومع أن اللنبي لم يوجه اللوم إلى تشاوفيل، لكنه أشار إلى أن ما فعله أثار تعقيدات مع الفرنسيين الذين طلبوا عقد اجتماع فوري مع الفيصل. وجرى عقد الاجتماع. وفيه كان حاضراً كل من اللنبي وتشاوفيل والفيصل بالإضافة إلى قادة أركانهم. كما كان بين الحضور أيضاً ضباط من البعثة البريطانية إلى الحجاز وضابط من المكتب العربي في القاهرة والقائد الأعلى لقوات الفيصل، بينما تولى لورنس مهمة الترجمة.

خلال المؤتمر، تلى القائد البريطاني على الفيصل قراءة مفصلة جداً للترتيبات التي تم الاتفاق عليها من قبل بريطانيا وفرنسا، وأكد عزمه على تنفيذها إلى حين انعقاد مؤتمر

السلام، ما لم يتم تعديلها فيه. كانت البنود هي تماماً تلك التي كان السير مارك سايكس ووزارة الخارجية قد وجهاه بالالتزام بها. في تلك الظهيرة تحطمت أي آمال ربما كانت لدى لورنس أو بعثها في الفيصل في أن كلايتون واللنبي كانا سيساعداهما في التآمر من أجل تقويض سياسة وزارة الخارجية. إن خيبة أمل الفيصل المريرة لم تكن أن دولة الاتحاد العربي لن تشمل فلسطين، فقد قال أنه يتقبل ذلك، لكنها كانت في عدم ضم ذلك الاتحاد للبنان، وفي أن سورية لم تكن ستتحرر من السيطرة الفرنسية. وتبعاً لمحاضر الاجتماع الموجودة لدى تشاوفيل فإن اللنبي والمشار إليه بصفة "رئيس" المؤتمر، أخبر الفيصل باختصار بما يلي:

1) فرنسا ستكون الدولة الحامية لسورية.

2) يحظى الفيصل، وبصفته ممثلاً لوالده الملك حسين، بإدارة سورية، عدا فلسطين ولبنان، وذلك تحت الوصاية والدعم المالي الفرنسيين.

3) يشمل مجال النفوذ العربي الأراضي الداخلية من سورية فقط، وليس للفيصل أي علاقة بلبنان.

4) حصل الفيصل فوراً على ضابط ارتباط فرنسي، يعمل في الوقت الحاضر مع لورنس، الذي ينتظر منه تقديم كل المساعدة الممكنة.

عارض الفيصل تلك البنود بشدة، وقال أنه لم يسمع شيئاً عن علاقة فرنسا بالأمر، وأنه كان يترقب الحصول على المساعدة البريطانية، وأنه فهم من المستشار الذي أرسله اللنبي أن العرب كانوا سيحصلون على كامل الأرض السورية بما فيها لبنان لكن باستثناء فلسطين فقط، وأن بلداً دون ميناء لم يكن ليرضيه، وأنه يرفض الحصول على ضابط ارتباط فرنسي أو الاعتراف بالوصاية الفرنسية أصلاً. التفت "الرئيس"، أي اللنبي، إلى لورنس وقال: "لكن ألم تخبره أن الفرنسيين كانوا سيتمتعون بالوصاية على سورية؟" فأجاب لورنس: "كلا سيدي، أنا لا أعلم شيئاً عن الأمر". وبعدها قال "الرئيس": "لكنك كنت تعلم

بالتأكيد أن الفيصل لن تكون له علاقة بلبنان". فقال لورنس: "كلا سيدي، لم أعلم". وبعد المزيد من المناقشات، قام "الرئيس" بإخبار الفيصل أنه، أي اللنبي، كان قائداً للأركان، وأن الفيصل في ذلك الوقت كان ضابطاً تحت إمرته، وأن عليه إطاعة أوامره. وقال له اللنبي: أن عليه قبول الوضع حتى يجرى حسم كامل المسألة في نهاية الحرب. فقبل الفيصل بهذا القرار وغادر مع حاشيته، ما عدا لورنس. إن أيا من الفيصل أو لورنس لم يكن صادقاً مع اللنبي الذي كان صريحاً في كلامه. إن البنود التي شُرحت لهما كانت بنود اتفاق "سايكس-بيكو" التي كانوا جميعاً على دراية جيدة بها. وعندما أنكر الفيصل معرفته بها فهو قصد أنه لم يُخبر بها رسمياً، وهذا ما شرحه لورنس لاحقاً في لندن. لكن حتى هذا العذر لم يكن لدى لورنس، فهو وببساطة كان يكذب عندما أنكر معرفته بهذه البنود.

بعد مغادرة الفيصل للاجتماع، عبّر لورنس لاللنبي عن عدم رغبته في الخدمة إلى جانب مستشار فرنسي للفيصل، وأضاف لورنس أنه كان قد جمع بعض إجازاته التي لم يأخذها ويرغب بأخذها على الفور والعودة إلى بريطانيا، فوافق اللنبي على ذلك. تشير جميع الدلائل إلى أن اللنبي لم يكن غاضباً من لورنس، وأحدها تشجيع اللنبي للورنس على الذهاب إلى لندن وشرح قضيته لوزارة الخارجية شخصياً. وبعد انسحاب الفيصل من الاجتماع عاد ليرأس مراسم دخوله الاحتفالي إلى دمشق، ذلك الاحتفال بالنصر الذي تأخر عن موعده، وانتهت للتو المساومة عليه. كان يمتطي صهوة جواد وهو يتقدم ما بين 300–600 فارس. وبعد ذلك، وربما بتشجيع من لورنس الذي أنكر الأمر فيما بعد، أرسل الفيصل قوة من المغاوير قوامها مئة من أتباعه إلى بيروت، وهناك دخلت هذه القوة دون مقاومة تذكر ورفعت علم الحجاز العربي في الخامس من تشرين الأول. وفي اليوم التالي أرسل الفرنسيون الذين تحسسوا الخطر سفنهم الحربية إلى ميناء بيروت وقاموا بإنزال فرقة صغيرة من الجنود هناك. وفي الثامن من تشرين الأول دخلت قوات اللنبي إلى المدينة، وكانت مكونة من الجنود الهنود في قوة الحملة التي نظمها اللنبي في مصر. تولى اللنبي قيادة الأوضاع، إذ أمر قوات الفيصل بإنزال العلم العربي والانسحاب، وعندما فعلوا

ذلك، جرى إيداع السلطة بأيدي الفرنسيين. وفي وقت لاحق، وصل "فرنسوا جورج بيكو" ليتولى منصب المندوب المدني والسياسي لفرنسا في المنطقة، وذلك تحت السلطة العليا لـاللنبي بوصفه القائد الأعلى.

في تلك الفترة كتب كلايتون إلى الفيصل ينصحه بكبح جماح أتباعه في لبنان، وفي الحادي عشر من تشرين الأول كتب إلى وينغايت يقول: "لقد أخبرت الفيصل .. أنه لن يحظى إلا بضرر قضيته أمام مؤتمر السلام إن هو حاول السيطرة ... إنها ليست بالمشكلة السهلة، آمل أنه بمقدار معين من الأخذ والرد بين كلا الجانبين سيتم التوصل إلى حل توافقي .." وفي الحقيقة، لقد أثبتت القوات المسلحة الفرنسية في بيروت أنها ضعيفة جداً لكي تكون ذات أثر في البرنامج الاحتلالي الكامل الذي رغب به الحزب الاستعماري في فرنسا. ولذلك فقد سعى العملاء الفرنسيون إلى اتخاذ موقف تراجعي تمهيداً لاحتمال فشل مطالبهم بكامل سورية. إن الخطة التي تخيلها ضباط الميدان الفرنسيون كانت: اقتطاع جزء من سورية ونحته على شكل دولة مستقلة، تشمل ليس المناطق المسيحية من جبل لبنان وحسب بل ومنطقة شاسعة ذات أغلبية مسلمة ليجري بعد ذلك حكمها من قبل المسيحيين الموارنة تحت الرعاية الفرنسية. إن النشاطات التي اتخذت لصالح هذه الخطة ساهمت أكثر في تشظي الحياة السياسية التي كانت قد أخذت أصلاً تسبب اضطراب خلف خطوط الحلفاء. فخلف واجهة الترتيبات العالية التنظيم، الخاصة بالتسلسل القيادي التي وضعها اللنبي، كانت العداوات والمكائد والتحزبات تتعاظم في فورة اختفاء السلطة العثمانية. فجرت صدامات بين البدو وسكان المدينة. وراح الأعداء القدامى يتحركون للاستيلاء على حركة الفيصل من الداخل. كما تمت تصفية صراعات غامضة في أماكن مظلمة. في دمشق قُتل الأمير عبد القادر برصاص الشرطة الموالية للفيصل، والتي قالت أنها فعلت ذلك بينما كان يحاول الهرب عندما أتوا لاعتقاله.

حتى البيئة الطبيعة خرجت عن السيطرة، بل وبشكل أكبر، فقد أصيب أفراد سلاح الفرسان البريطاني بمرض الملاريا، وذلك لدى مرورهم عبر المناطق الواقعة تحت السيطرة

التركية حيث كانت النظافة مهملة تماماً. وبعد أسبوعين من الحضانة، انتشر الفيروس بشكل واسع، ضارباً جميع الألوية العسكرية بينما كان يتم إكمال احتلال المناطق السورية. وبعد الملاريا، اجتاحت موجة من الأنفلونزا، ولم تكن تلك الموجة منهكة فحسب، بل أثبتت فتكها على نطاق واسع.

ومن مقر قيادته في الشرق الأوسط، قام اللنبي بترتيب استقبال دافئ للكولونيل لورنس في لندن لدى وصول الأخير إليها لشرح قضيته ضد فرنسا. وفي نهاية شهر تشرين الأول مَثُل لورنس أمام لجنة الشرق التابعة لمجلس الوزراء، وقام بتقديم تقرير يقول فيه أن "بيكو" اقترح فرض مستشارين فرنسيين على الفيصل، وأن الفيصل طالب بحقه في اختيار المستشارين الذين يريد. وعلاوة على ذلك، فهو أراد لمستشاريه أن يكونوا: إما بريطانيين، أو أمريكيين يهود صهاينة، وهو أمر قد يبدو شديد الغرابة في ضوء العداوات التي تشكلت لاحقاً. وحسب أقوال لورنس فإن الفيصل اعتمد على بنود إعلان السبعة، تلك الوثيقة التي أوضح فيها السير "مارك سايكس" نوايا الحلفاء لقادة اللاجئين السياسيين السوريين المناهضين للفيصل في القاهرة. أساء لورنس، وهو يتحدث باسم الفيصل، تأويل الإعلان، فقد ادعى أن إعلان السبعة وعد باستقلال العرب في أي منطقة يحررونها بأنفسهم. في الحقيقة يبدو واضحاً في سياق الإعلان أنه وعد بالاستقلال في المناطق التي حررها العرب حتى ذلك التاريخ فقط، وهو حزيران 1918م. أما المناطق التي كانت في أيدي العثمانيين في ذلك الوقت فقد كان لها تصنيف آخر. حتى الفيصل نفسه أساء، وإلى حد أبعد، تأويل ذلك الإعلان، فمرة أخرى ادعى الفيصل أنه اتفق مع البريطانيين والفرنسيين على أن أول من يصل إلى أي مدينة ينال الحق في حكمها.

شرع لورنس يؤكد أن قوات الفيصل كانت في الحقيقة أول قوات دخلت دمشق، معلناً أن 4000 من رجال القبائل المناصرين لقضية الفيصل تسربوا إلى داخل المدينة خلال الليلة ما بين الثلاثين من أيلول والأول من تشرين الأول، وبالتالي فهي كانت أول قوات تصل إلى دمشق. لكن كان هناك دليل مباشر على أن قصة الآلاف الأربعة من رجال القبائل

كانت بكاملها من رسم الخيال، وذلك لأن أحداً لم يرهم هناك، كما لم يرهم أحد يدخلون أو يغادرون. أضف إلى ذلك أنهم لكي يفعلوا ذلك، كان عليهم المرور عبر الخطوط البريطانية التي كانت تقريباً تطوق المدينة في ذلك الوقت. ورغم ذلك، ففي لجنة الشرق ومجلس الوزراء وجد لورنس جمهوراً متعاطفاً مع مناشدته بأن على النفوذ أو السيطرة الفرنسية ألا تدخل إلى الشرق الأوسط العربي المسلم، كما وجد لورنس أيضاً حلفاء هامين له في الصحافة أيضاً.

في نهاية شهر تشرين الثاني 1918 نشرت صحيفة التايمز عدة مقالات كتبها لورنس دون نشر اسمه عليها. تضمنت تلك المقالات رواية عالية المبالغة عن إنجازات قوات الفيصل، ونسبت الرواية إلى مراسل مزعوم من قلب الحدث شهد تلك الأحداث بأم عينه. أخذت نسخة لورنس عن الحقائق تسري في صحف دورية أخرى أيضاً، وكانت بذلك تقض مضجع القوات الأسترالية في سورية. بعد ذلك، كتب مراسل صحيفة لندن الذي كان مرافقاً رسمياً لقوات حملة اللنبي المصرية، يقول: "لقد جرى نشر مقالة في صحيفة رسمية تداولها الجنود هنا وهي تقول أن الجيش العربي وصل أولاً إلى دمشق. إن شرف الفوز بدمشق والوصول إليها أولاً إنما يعود إلى الخيالة الأسترالية، وقد كان الجنرال تشاوفيل سريعاً في تصحيح الخطأ". ولأسباب شخصية وأخرى سياسية، ظل لورنس يصر على ادعائه بأن قوات الفيصل هي من حررت دمشق. وقد كان أداؤه عظيماً إذ نجح في دس جزء على الأقل من روايته في سجلات التاريخ. لكن لا بد أن لورنس كان يعلم أن ادعاؤه الزائف كان سينكشف على حقيقته عاجلاً أم آجلاً. ففي عشرينيات القرن العشرين كان صديقه الشاعر والروائي "روبرت غرايفس" يكتب سيرة حياة لورنس، وقد اقترح غرايفس أن يبني روايته عن تحرير دمشق على ما جاء به لورنس في كتابه "أعمدة الحكمة السبع"، فحذره لورنس قائلاً: "عندما كنت أكتب الجزء الذي يتناول دمشق من الكتاب كنت أقف على طبقة جليد رقيقة، وأي شخص ينسخ كتابتي سيقف وقوفي ذاك إن لم يكن حذراً. إن كتابي الأعمدة السبع مليء بأنصاف الحقيقة في هذا القسم منه".

لقد استخدم لورنس روايته عن حملة دمشق محاولاً إقناع حكومته بالتخلي عن اتفاق "سايكس - بيكو" الذي أراد معظم المسئولين الذين تحدث إليهم التبرؤ منه. في عام 1917م كان "غيلبرت كلايتون" قد كتب إلى لورنس أنه رغم التزام بريطانيا شرفياً بهذا الاتفاق لكنه كان سيموت من تلقاء نفسه إن تم تجاهله: "إنه في الحقيقة ميت، وإن انتظرنا بهدوء فإن هذه الحقيقة سيتم إدراكها قريباً". في عام 1918 قال كلايتون لبيكو أن الاتفاق لم يعد قابلاً للتطبيق لأنه كان "منتهي الصلاحية تماماً".

لقد أملت لجنة الشرق بفسخ اتفاق سايكس - بيكو بدلاً من مجرد تجاهله. وظنت اللجنة أن وزارة الخارجية كانت ستجري ترتيبات لتعديله أو فسخه في سياق المفاوضات حول كيفية إدارة الأراضي المحتلة. غير أن وزارة الخارجية لم تقم بشيء من ذاك القبيل، بل اتخذت موقفاً ينادي بالتزام بريطانيا المطلق بالاتفاق ما لم توافق فرنسا على تغييره أو إلغائه. وعندما علم اللورد كورزون رئيس لجنة الشرق بالبنود التي تم وضعها مع فرنسا علق بشيء من الحدة قائلاً: "تبدو وزارة الخارجية الآن تعتمد على اتفاق سايكس - بيكو الذي ظلت اللجنة حتى اللحظة تفعل ما بوسعها للهروب منه". وظل السير مارك سايكس الذي كان صاغ بنود الترتيبات الإدارية مع الفرنسيين يصر على الاعتقاد بأن اتفاق "سايكس - بيكو" كان يلبي الاحتياجات القائمة. وفي ربيع عام 1917م كتب سايكس إلى "بيرسي كوكس"، الضابط السياسي الأعلى في الإدارة البريطانية في بلاد الرافدين، يقول: أن إحدى فضائل الاتفاق كانت أنه مصاغ بطريقة تتماشى والمبادئ التي اعتنقتها أمريكا و"ودرو ويلسون" وروسيا الاشتراكيين الجدد إزاء حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم احتلال البلاد وضمها. وأضاف سايكس: "قد تكون فكرة القومية العربية فكرة سخيفة، لكن حجة حكومتنا ستكون قوية إن استطعنا القول أننا نساعد في تربية عرق على طريق القومية في ظل حمايتنا". وتابع سايكس يقول: أن الحسين ربما لا يقدم الكثير من المساعدة المادية أو الملموسة في الحرب، لكنه يقدم مساعدة معنوية ينبغي على فرنسا الاعتراف بها. وقال: "أظن أن الفرنسيين سيكونون مستعدين للتعاون معنا في سياسة مشتركة إزاء الشعب الناطق بالعربية".

في ذلك الوقت، كتب "ديفيد هوغارث" رئيس المكتب العربي إلى "غيلبرت كلايتون" أنه ما من أحد كان يأخذ اتفاق "سايكس ـ بيكو" على محمل الجد أو يقوم بمساندته سوى السير مارك سايكس. لكن في كلام كلايتون هذا كان هناك شيء من المبالغة، إذ أن مسئولي وزارة الخارجية التي التحق بها سايكس كانوا أيضاً يأخذون الاتفاق على محمل الجد، لكن يبقى ما قاله كلايتون غير بعيد عن الحقيقة. لقد صرح اللورد كورزون: أن اتفاق "سايكس ـ بيكو" لم يكن مهجوراً وحسب، "بل إنه لا يصلح للتنفيذ". وكرئيس للجنة الشرق التي كانت مسئولة عن تحديد احتياجات بريطانية في شرق أوسط ما بعد الحرب، أوضح كورزون: أن بريطانيا لا ترغب بوجود فرنسا في سورية بأكملها. لكن ممثلاً عن وزارة الحربية أخبر اللجنة أن الطريقة الوحيدة لفسخ الاتفاق كانت في العمل خلف "واجهة عربية" على مناشدة الولايات المتحدة لتدعم نظريات ويلسون حول حق تقرير المصير. وقد قال كورزون: أنه عندما جرى رسم اتفاق "سايكس ـ بيكو" لا شك أن مؤلفيه قصدوا منه أن يكون نوعاً من مشهد خيالي يلائم وضعاً لم يكن قد نشأ حينها، وكان الظن أن نشوءه بعيد الاحتمال. أفترض أن ذلك ينبغي أن يكون التفسير الأساسي للجهل الكامل الذي تم به رسم الخطوط العريضة في ذلك الاتفاق".

لقد شعر لويد جورج أيضاً أن الأحداث التي جرت بعد الاتفاق كانت قد أخرجته عن صلاحيته. لكن هذا يعني أن لويد جورج كان ضد الاتفاق منذ البداية. كما كانت عادته مع من كان يفضلهم، فقد اختلق لويد جورج أعذاراً لسايكس وأعاد كتابة التاريخ ليحله من اللوم. لقد كتب بعد عقود من الزمن يقول: "إن ما يصعب تفسيره هو أن يضع رجل في مثل ذكاء السير مارك سايكس توقيعه على اتفاق كهذا. لقد كان دوماً يشعره بالعار، وقد شرح موافقة على بنوده بأنه كان يتصرف في ظل توجيهات محددة تلقاها من وزارة الخارجية. وإنه ليمقت بشدة حقيقة أن اسمه ترافق وسيترافق دوماً مع اتفاق كانت مسئوليته الشخصية فيه اسمية فقط ولم يتفق معه أبداً". وفي رأي لويد جورج كان اتفاق "سايكس ـ بيكو": "ترتيباً غاية في الغباء والسخف إن هو قيم بأي وجهة نظر". حتى سايكس نفسه اتفق

في النهاية مع هذا الرأي. ففي الثالث من آذار 1918 كتب إلى وينغايت وكلايتون يقول أنه كان ينبغي هجر ذلك الاتفاق بسبب وجود أحداث طارئة، مثل: دخول الولايات المتحدة في الحرب، وإعلان النقاط الأربع عشر لوودرو ويلسون، وقيام الثورة البلشفية، ونشر البلشفيين لبنود اتفاق سايكس ـ بيكو على عالم يبدو أنه كان ساخطاً عليه. وفي الثامن عشر من حزيران 1918 قام سايكس بإخبار لجنة الشرق: أنه لم يكن للشريف وأتباعه الحق في الحنق على اتفاق "سايكس ـ بيكو" فهو أطلع الحسين بشكل كامل على بنوده، لكن يظل على بريطانيا أن تطلب من فرنسا الموافقة على فكرة أن هذا الاتفاق لم يعد قابلاً للتطبيق. وبعد شهر واحد أخبر اللجنة: أن "اتفاق 1916 كان ميتاً رغم رفض الفرنسيين الاعتراف بذلك. إن ما نحتاجه الآن هو إجراء بعض تعديلات على الاتفاق أو استبداله". ومع ذلك، عندما رفض الفرنسيون تعديل الاتفاق مضى سايكس في مفاوضة بنود إدارة الأراضي المحتلة على أساس أن الاتفاق كان لا يزال ضمن الصلاحية. وفي الخامس من تشرين الأول 1918م كتب ليو أميري في مفكرته: "تحدثت إلى سايكس حول ما ينبغي فعله بشأن اتفاق "سايكس ـ بيكو". فخرج بمخطط جديد غاية في البساطة يفضي إلى جلاء الفرنسيين من كامل المنطقة العربية فيما عدا لبنان"، بحيث تحصل بالمقابل على كامل كردستان وأرمينيا "من أضنه وحتى بلاد فارس والقوقاز". لكن الفرنسيين لم يقبلوا.

فيما يخص احتجاج الفيصل لدى اللنبي: بأن "بلداً دون ميناء لم يكن ليرضيه"، استدرس سايكس تسوية ممكنة، يتم بها تعديل اتفاق "سايكس ـ بيكو" بنقل أحد الموانئ الساحلية من منطقة السيطرة الفرنسية المباشرة إلى المنطقة التي كان الفيصل ليصبح حاكماً عليها. وبدا الجنرال اللنبي متفائلاً حيال هذه الفكرة، وفي الخامس عشر من كانون الأول كتب إلى زوجته يقول: "إن سايكس يدعم بقوة تهدئة نفوس العرب ومنحهم ميناء. وبيكو أمسى أقل شوفونية مما كان عليه". لكن شيئاً لم يأت حتى من هذه الفكرة أيضاً. فقد رفض الفرنسيون التخلي عن حقوقهم الواردة في الاتفاق، غير أن عدداً كبيراً من الضباط البريطانيين في الميدان رأوا من الكارثة أن تجري محاولة وضع بنوده موضع التنفيذ.

وكان أتباع اللورد الراحل كتشنر ومنذ زمن يقولون ذات الشيء عبر أصوات عديدة. ولفترة من الزمن كانوا يقولون أنه لا بد لاتفاق سايكس ـ بيكو أن يُلغى، وذلك لمصلحة الصداقة اليهودية العربية في فلسطين. إن الصداقة اليهودية العربية كانت قضية آمن بها السير مارك سايكس بإخلاص، رغم أن مشاطرة زملائه، الذين أثاروا القضية، له في هذا الإيمان هو أمر مشكوك فيه. وفي تقرير منه، كتب رونالد ستورس، حاكم القدس، أن العرب كانوا مستعدين لقبول البرنامج الصهيوني لكن فقط في ظل حكومة بريطانية في فلسطين. وكتب غيلبرت كلايتون تقريراً بأن القضيتين العربية والصهيونية كانتا "مستقلتين"، وأنه يمكن إرضاء كل منهما كما يمكن لهما أن تتعاونان معاً، لكن فقط إن أمكن جعل الفرنسيين يوافقون على أن اتفاق سايكس ـ بيكو "لم يعد أداة عملية". كما ساعد حاييم ويزمان في تلك الحملة من خلال كتابته إلى بلفور في نفس السياق، مضيفاً أن المكائد الفرنسية التي هدفت إلى تأمين امتيازات تجارية حصرية كانت تطمس قضية تقرير المصير بالنسبة إلى اليهود كما بالنسبة إلى العرب. وكان لورنس أخبر لجنة الشرق: أنه "لن يكون هناك صعوبة في مصالحة الصهاينة والعرب في فلسطين وسورية، شريطة أن تبقى إدارة فلسطين في أيدٍ بريطانية".

لكن لو كان الاتفاق ليبطل فيما يتعلق بفلسطين، فإنه لن يكون هناك ما يمنع إبطاله فيما يتعلق بسورية أيضاً، وذلك على الرغم من تأكيدات رئيس الوزراء لويد جورج المتكررة بأن بريطانيا لم تحمل رغبة في أخذ سورية، وهو ما ادعاه ضباط الميدان البريطانيين أيضاً. لقد أكد هؤلاء أنهم أرادوا فرنسا أن تتخلى عن مطالبها، ليس لصالح بريطانيا، بل لصالح أمة عربية مستقلة يقودها الفيصل. لكن ذلك كان محض خداع ليس إلا، فضباط المكتب العربي لم يؤمنوا بأن العرب كانوا قادرين على حكم أنفسهم. إن ما قصدوه بعبارة دولة مستقلة يحكمها الفيصل كان دولة يكونون هم أوصياء عليها بصفتهم مندوبين لبريطانيا. "ديفيد هوغارث"، رئيس المكتب العربي والذي خلف كلايتون كضابط سياسي أعلى في الميدان، كتب تقريراً من دمشق بعيد تحريرها يفيد: بأن إدارة الفيصل العربية

كانت غير مؤهلة. وأضاف: أنه كان لا بد من أن تقوم قوة أوربية بتسيير الأمور. إن كان سيجري استثناء فرنسا، فقد كان من الواضح أي قوة أوربية برأيه كانت ستلتزم بتولي المسئولية.

بعد قرابة أسبوعين على لقائه بالفيصل في فندق فيكتوريا في دمشق، عاد السير إدموند اللنبي إلى دمشق مرة أخرى ليحل ضيف عشاء على الأمير فيصل. وبعدها، كتب إلى زوجته يقول: "لقد قدم لي عشاء ممتازاً، أطباق عربية، لكنها جميعاً جيدة، وقُدمت بالطرق العادية للحضارة. أما الشراب فكان الماء، لكنه كان ماءاً جيداً وعذباً وبارداً، وليس مجرد ماء فاتر". وأضاف اللنبي: "قد يعجبك الفيصل. إنه رجل متحمس، رشيق، ممشوق القامة. له يدين جميلتين كيدي إمرأة، وأصابعه لا تكف عن الحراك بشكل عصبي عندما يتحدث. لكنه قوي الإرادة وسويّ المبدأ". أما سياسياً، "فهو قلق حيال تسوية السلام، لكنني أخبرته أن عليه الوثوق بالحلفاء وبأنهم سيعاملونه بإنصاف". "الوثوق بالحلفاء": لم يكن للفيصل أن يفكر في هذه العبارة كأساس متين يبني عليه تطلعاته المستقبلية. إن قوى الحلفاء لم تكن تثق حتى ببعضها. فالفرنسيون لم يصدقوا أن البريطانيين كانوا يرعون الطموحات اليهودية والعربية بحسن نية، في حين كان البريطانيون يناقشون كيفية وليس إمكانية فسخ اتفاقهم مع فرنسا. كما أن أيا من الدولتين الحليفتين لم تخطط لاحترام الالتزامات التي قطعتاها لإيطاليا في فترة الحرب. كما لم ترغب أي منهما في تنفيذ البرنامج المثالي لوودرو ويلسون والذي تظاهرتا بالتعاطف معه فقط عندما كانت واشنطن تستمع.

كان الفيصل مدركاً أنه قبل سنة فقط كان القادة البريطانيون يتفكرون من خلفه في تسوية سلام تجري فيها تجزئة الإمبراطورية الروسية بدلاً من العثمانية، وبالتالي تركه ووالده تحت رحمة الأتراك. لقد كان يعلم أيضاً أن بريطانيا وفرنسا كانتا قد اتفقتا سراً قبل سنتين على اقتسام العالم العربي بينهما، وأنهما لم تفشيا له تفاصيل اتفاقهما إلا عندما اضطرتا إلى فعل ذلك. ولم تكن الثقة جزءاً من البيئة التي كان يعيش فيها الفيصل. لقد أقدم هو نفسه على مراسلة الأتراك في تلك السنة لمناقشة تغيير جانبه في الحرب. كما أن والده

كان قد أجرى مراسلات مشابهة مع الأتراك. إن أياً منهما لا الفيصل ولا والده لم يبق على ولائه وثقته ببريطانيا، بل إن الفيصل لم يبق على ولائه حتى لوالده. حتى جنوده النظاميين كانوا جميعاً فارين من معسكر العدو، وكانوا ربما بنفس السهولة ليخونوه هو أيضاً إن خبا نجمه. أما القبائل البدوية التي كانت تشكل حلفاءه فكانت تفوح سوءاً بما عرف عنها من تقلب الموقف. كانت تلك القبائل غالباً ما تغير موقفها في نزاعات الجزيرة العربية حتى في قلب ساحة المعركة، وكان التزامها معه قائم على الذهب الذي كان يبذله لهم لورنس وليس الفيصل. أما بالنسبة إلى السوريين، فهم قبلوه فقط لأنه فرض عليهم من قبل الجيش البريطاني. ولم يكن قلق الفيصل قطّ من فراغ، لقد كانت لديه كل أسباب الدنيا ليغرق في القلق.

الفصل السابع

غنائم النصر

الأمير فيصل:

في شتاء 1919 وزع مكتب رئيس الوزراء إلى وسائل الإعلام البريطانية مذكرة سرية أريد بها إظهار قوات الفيصل على أنها: "ساعدت عسكرياً" الجنرال اللنبي في فتح سورية، وأنها: دخلت "المدن السورية الداخلية الأربع دمشق، حمص، حماه، حلب متقدمة قوات اللنبي الأخرى". وتبعاً للمذكرة فإن جنود الفيصل قاموا بذلك ليس كغزاة أجانب قادمين من الحجاز بل كقوة أهلية: "إن الأغلبية العظمى من القوات العربية التي ساعدت في تحرير سورية كانت من أهل المناطق السورية". كانت المذكرة تهدف إلى إثبات أن سورية الناطقة بالعربية كانت قد انتفضت وحررت نفسها بنفسها، وأنه سيكون من المناقض للمبادئ المصرح بها من قبل الديمقراطيات الغربية محاولة إعادة فرض حكم أجنبي عليها.

لقد كان قوام قوات الفيصل في حملتي فلسطين وسورية حوالي 3.500 رجل، لكن لويد جورج حصل من الفيصل على تصريح علني بأن عدد العرب الذين خدموا أو تحالفوا معه أو مع أبيه بين الحين والآخر خلال الحرب بلغ حوالي 100.000. وقد استخدم لويد جورج هذا الرقم في مجادلته للفرنسيين. كان رئيس الوزراء يعلم أن هذا الرقم مبالغ فيه بشدة، فقد كتب في وقت لاحق: "إن المثل يضرب برومنسية علم الحساب العربي"، وفي الحقيقة كان رئيس الوزراء يعتقد أن المساهمة العربية في فتح فلسطين وسورية: كانت "إلى حد ما غير مهمة". ومع ذلك، وبكونه ضد الفرنسيين، فقد قال لويد جورج أنه وُضِعَ في موقف صعب حين طلبوا منه العمل ضد حلفيه الآخر العظيم، الفيصل. وزعم أن الفيصل مع جيش كبير من السوريين كان قد حرر بلدهم، وهم الآن يديروه تحت ظل قيادة الجنرال

اللنبي، وأن بريطانيا ربما بالكاد يتوقع منها السماح لفرنسا بالتحرك ضدهم. في الواقع، إن ما كان لويد جورج يقوله هو أن بريطانيا كانت قد حلت نفسها من التزامات تحالفها مع فرنسا بسبب التزامات تحالفها مع سورية. وفي نهاية شتاء 1919م، اجتمع اللنبي على غداء مع لويد جورج وسكرتيرته "فرنسيس ستفينسون". ودونت الأخيرة في مذكراتها: "أن لويد جورج كان يحثه على إفهام الفرنسيين الحقائق بخصوص سورية، وهي أن الفرنسيين لن يجري التساهل معهم هناك. أعتقد أنه فعل ذلك في اجتماع لاحق بين رئيس الوزراء وكليمنصو وونستون. إن الفرنسيين متصلّبين جداً حيال سورية وهم يحاولون أخذ الخط الذي يريده البريطانيون لأنفسهم". وأضافت أن تعليق لويد جورج على ذلك كان: "إن فرنسا هي رابح مسكين، فهي لا تستفيد من انتصاراتها بشكل جيد". وقبيل غداء اللنبي كان اللورد ميلنر قد كتب من باريس إلى رئيس الوزراء واصفاً محادثاته مع كليمنصو. وروى ميلنر: أنه أخبر رئيس الوزراء الفرنسي "بصدق تام أنه رغم عدم رضانا عن مخطط سايكس - بيكو والذي اعترف هو بنفسه أنه بحاجة إلى تغيير جذري، فنحن لم تكن لدينا الرغبة باللعب على الفرنسيين لإخراجهم من سورية أو الحصول على سورية لأنفسنا ... إن الصعوبة السورية لم تكن من صنيعنا، بل كانت لأن الفرنسيين ولسوء الحظ وقعوا في خصومة مع العرب. لقد وَضَعَنا ذلك في موقف صعب جداً .."لأن العرب، تحت قيادة الفيصل، "ساهموا بشكل ملموس في تحقيق النصر". وكان ميلنر يعلم أنه لم يكن صادقاً مع كليمنصو بخصوص دوافع بريطانيا ونواياها، فهو أضاف أن "كل سلطات الحكومة العسكرية والدبلوماسية هي الآن ضدي. إنني معارض تماماً لفكرة محاولة التحايل على الفرنسيين لإخراجهم من سورية".

وبالطبع ادعى لويد جورج، كما فعل ميلنر في محادثاته مع كليمنصو، أنه لم يكن يرغب بسورية لبريطانيا، وأنه كان في الحقيقة يرفض انتداباً بريطانياً عليها، لكنه كان يدعم قضية الفيصل العربية. غير أن القضية العربية كانت مجرد واجهة أرادت بريطانيا من ورائها تولي الحكم، فالفيصل كان يقوم بكل ما يخبره به مستشاروه البريطانيون،

وهذا ما قاله كليمنصو لميلنر الذي لم ينكر الأمر بدوره. وأشار ميلنر للويد جورج أن كليمنصو كان أكثر تحرراً بكثير في قضية الشرق الأوسط من الحكومة والبيروقراطية اللتان تقفان خلفه. وقد تضمنت ملاحظة ميلنر تلك تلميحاً بأنه إذا فشل رئيس الوزراء الفرنسي في الحصول على بنود مرضية للفرنسيين فربما يجري استبداله بشخص ما يكون التعامل معه أقل سهولة بكثير.

في خريف 1919، كتب ألفرد موند وهو صناعي من شركة "إمبريال كيميكالز"، جلبه لويد جورج إلى الحكومة كمفوض أعمال، تقريراً يقول فيه: أنه سمع من البارون إدموند روتشيلد في باريس: أن تفضيل بريطانيا للعرب على الفرنسيين قد يؤدي إلى تنفير الرأي العام الفرنسي. وشدد موند في التقرير على: "الأهمية الهائلة للحفاظ على التحالف الأنكلو. فرنسي سليماً". لكن رئيس الوزراء بدا غير ملاحظ للخطر الذي كان سيتعرض له ذلك التحالف. وكان السيرمارك سايكس قد جهد لسنين ليبين أنه كان هناك مجال للجميع للحصول على نصيب عادل في من مستقبل الشرق الأوسط لكن تبعاً للويد جورج فإنه حتى سايكس عاد من سورية بإطار تفكير بدا مختلفاً وذلك إن صحت تعليقات لويد جورج بعيد ذلك، وربما لا ينبغي أن نصدقها. وقال رئيس الوزراء أن سايكس: "كان رجلاً قلقاً متوتراً ... لقد كان مسئولاً عن الاتفاق الذي يسبب لنا جميعاً الآن مشكلة مع الفرنسيين. نحن ندعوه اتفاق سايكس - بيكو. فسايكس فاوض لنا بيكو ذلك الرجل الفرنسي الذي تغلب عليه. لقد رأى سايكس المصاعب التي وضعنا فيها، وكان بالتالي قلقاً جداً. لقد ذكرت له شيئاً عن الاتفاق، ورأيت على الفور كيف أنني جرحته بهذا الكلام. إنني حقاً آسف وأتمنى لو أنني لم أقل شيئاً. وأنا الآن ألوم نفسي. لقد قام سايكس بأفضل ما لديه، وأنا لم أقصد قط أن أركز على غلطته لأجعله أكثر بؤساً. وبالموقف واللكنة نفسيهما، توصل لورنس إلى أن سايكس: يتمنى الآن "أن يكفّر" عن ذنب رغبته السابقة بتقاسم الشرق الأوسط مع حليفة بريطانيا. وإن كان الأمر على هذا النحو، فيبدو أن سايكس كان نفذ منه الوقت ليصلح غلطته، فقد توفي في باريس في السادس عشر من شباط 1919، وذلك في غرفته في فندق

"لوتي" كضحية لموجة الانفلونزا الجارفة التي اجتاحت العالم بين عامي 1918-1919 وقد نسبت فرنسا تفشيها إلى إسبانيا، بينما نسبته إسبانيا إلى فرنسا، ونسبته الولايات المتحدة إلى أوروبا الشرقية، بينما نسبته أوروبا الشرقية إلى أمريكا، ونسبته جيوش اللنبي إلى الأتراك المتقهقرين.

دقات الساعة:

كان النصر في الحرب العالمية الأولى قد وضع بريطانيا في الأوج، فمع الإضافة التي شكلتها الأراضي التي احتلتها في الشرق الأوسط وأماكن أخرى، أصبحت بريطانيا أكبر مما كانت هي أو أي إمبراطورية أخرى من قبل. وسعى لويد جورج، رغم أن بلاده كانت مرهقة من الحرب، وتعبة من المغامرات البعيدة والباهظة، إلى التمسك بما أمكن مما كسبته بريطانيا في الحرب. وسيصبح ذلك هدفاً رئيسياً في المفاوضات التي كان بصدد إجرائها مع الحلفاء والرفاق، لكن قبل العودة إلى مؤتمر السلام اختار رئيس الوزراء السعي للحصول على دعم الناخبين.

في النهاية، شعر القادة البريطانيون أنهم تعرضوا للخيانة على يد الأمريكيين، بينما شعر الأمريكيون أن البريطانيين خانوا بسخرية المبادئ المثالية التي يفترض أن الحرب العالمية اشتعلت لأجلها. وكنتيجة لافتقار لويد جورج للضوابط الأخلاقية وافتقار وودرو ويلسون للمهارة، فإن مفاوضات تسوية الشرق الأوسط بدأت بشكل سيء، وانتهت بشكل أشد سوءاً. كان وودرو ويلسون مصمماً جداً على لعب دور شخصي في صياغة شروط معاهدات السلام التي أتى إلى أوروبا لمفاوضتها بنفسه، وكان أول رئيس أمريكي يغادر نصف الكرة الغربي خلال ولايته في الحكم، وخطوته غير المسبوقة جعلت الحلفاء يشعرون بالقلق، فقد كتب كليمنصو: أنه ونظرائه رؤساء الوزراء، وكرؤساء لحكومات، كانوا

سيصبحون أقل درجة من الرئيس الأمريكي الذي كان أيضاً زعيم دولة، ولأولوية منصبه، فهو رئيس وهم رؤساء حكومات، كان ويلسون مخولاً لترؤس مؤتمر السلام. وترددت اقتراحاتٌ عبر الصحافة ووسائل أخرى بأنه على ويلسون البقاء في بلاده، وتكريس جل وقته لحشد الدعم في مجلس الشيوخ وفي البلاد عامة لبنود السلام التي اقترحها، وأن يرسل نيابة عنه مستشاره إدوارد هاوس ليمثله في أوروبا. لكن الرئيس رفض هذه الاقتراحات، وربما بسببها، بدأ يشك في نوايا الكولونيل هاوس. وأخيراً انطلق ويلسون نحو أوروبا على متن الباخرة جورج واشنطن، ليعبر المحيط الأطلسي ويصل مع العديد من مستشاريه إلى مدينة بريست في يوم الجمعة، الثالث عشر من كانون الأول 1918.

كان الرئيس الأمريكي قد سُمِحَ له بالمشاركة في المفاوضات العثمانية رغم أن الولايات المتحدة لم تشارك قط في الحرب على تركيا، ومع أن نقاط ويلسون الأربع عشر لم تكن ممكنة التطبيق في التسوية العثمانية، وذلك على خلاف ألمانيا التي كانت تشكل تعبيراً عن الفلسفة السياسية التي استخدمها لمقاربة القضايا العامة. لقد أدرك لويد جورج هذا، وعندما التفت الرئيس ويلسون إلى المناطق العثمانية الناطقة بالعربية قام رئيس الوزراء البريطاني بفطنة بصرف انتباهه عن مخططات بريطانيا وتوجيهه نحو مخططات فرنسا، وذلك من خلال لفت انتباه ويلسون نحو التهديد الفرنسي على الاستقلال السوري، وهو تهديد تضارب مع نقاط ويلسون ومبادئه. لم يحاول الوفد البريطاني الذهاب بعيداً إلى حد الادعاء أمام ويلسون أو أي من الوفود الأخرى بأن الفيصل كان هو من حرر دمشق. وقد قام الجنرال اللنبي بإخبار المؤتمرين بدقة أنه: "بعيد سقوط دمشق، جرى السماح للفيصل باحتلال المدينة وإدارتها". لكن، مع ذلك، ادعى البريطانيون أن الفيصل وأتباعه لعبوا دوراً جوهرياً في تحرير سورية. وأصر البريطانيون على أنه لذلك، فقد اكتسب الفيصل الحق في شغل منصب حاكم سورية المحررة، وأنه بالذات يجب أن يكون حراً في رفض مشورة الفرنسيين ومستشاريهم إن هو اختار ذلك. وعرض لويد جورج هذه القضية على أنها هي نقطة الخلاف، وتبعاً إلى رئيس الوزراء فإن أطراف هذا النزاع كانتا سورية

الفيصل وفرنسا كليمنصو، وادعى أن بريطانيا كانت صديقة لكلا الطرفين ولهذا فهي لن تدخل لصالح أي طرف في المسألة.

كان ويلسون بطبيعته مقتنعاً بدعم حق السوريين في اختيار حكومتهم وقدرهم، كما أنه عندما لمس رغبة الفيصل في التعاون لتحقيق تسوية ما، تأثر بذلك كثيراً لصالح العرب. وعلى هامش المؤتمر، عقد الفيصل اجتماعاً مع "فيليكس فرانكفورتر" أحد ممثلي الزعيم الصهيوني الأمريكي "لويس برانديز"، وعقب الاجتماع كتب فرانكفورتر إلى برانديز يقول: "لم تعد القضية العربية عقبة في وجه تحقيق برنامجنا أمام مؤتمر السلام". وبالفعل، كممثل للعرب في المؤتمر، قام الفيصل بإخبار المؤتمرين أنه استثنى فلسطين من المنطقة التي طالب بها من أجل الاستقلال العربي، وبدا التعقل الظاهري للفيصل في التعامل مع المطالب اليهودية متبايناً بحدة مع تشدد كليمنصو في التعامل مع المطالب العربية بالاستقلال، وهي مطالب اعتبرها كليمنصو على أنها تلفيق من وحي البريطانيين. وقال البريطانيون أنهم كانوا على استعداد للسماح للفرنسيين بأن يوا أي نفوذ يستطيعونه على الفيصل، لكن من وجهة نظر فرنسية، كان ذلك كله عبارة عن خداع، فالفيصل، وكما علم الجميع، كان يرفض التوجيه أو النفوذ الفرنسيين، وكان من الجلي أنه كان مديناً للبريطانيين، فقد كان يتقاضى راتبه منهم وحتى تكاليف وفده كانت على حساب بريطانيا. وفي مؤتمر السلام لم يكن الفيصل يأتي أو يروح دون ضابط ارتباطه البريطاني "ت. ي. لورنس"، الذي كان صديقه ومستشاره وكاتم أسراره ومترجمه ورفيقه الذي يلازمه دائماً.

أدرك الفرنسيون أن قبولهم للفيصل كناطق باسم سورية كان يعني في الحقيقة التنازل عن سورية لبريطانيا، وبالتالي قام الفرنسيون بإنتاج قادة سوريين خاصين بهم، وكان أبرز هؤلاء ممن عاشوا في فرنسا لسنوات عديدة، وكان بعضهم تحت رعاية وزارة الخارجية الفرنسية، وادعى أولئك أنه رغم التشابه في اللغة والدين فإن السوريين لم يكونوا عرباً، وانهم يستحقون وطناً خاصاً بهم تحت الوصاية الفرنسية. فقام لويد جورج بمناورة مضادة، حيث ربط التعاون البريطاني مع فرنسا ضد ألمانيا في أوروبا مع قرار القضية

السورية، وكانت القضية الألمانية ذات أهمية مهيمنة بالنسبة إلى كليمنصو، وهذا ما كان قد أثبته في نهاية عام 1918 عندما تنازل عن فلسطين والموصل للويد جورج لكي يرسخ التحالف الأنكلو- فرنسي. وقبل مؤتمر السلام، كان كليمنصو قد استنفذ تقريباً معظم المكاسب السياسية التي كان ممكناً أن يحققها، لكن عندما قبل بالفيصل كزعيم لسورية فقد استنفذ في الحقيقة كل شيء، وعندما طلب إليه البريطانيون القبول باستقلال عربي كامل فوق القبول بالفيصل، فقد كانوا يطلبون إليه الذهاب إلى ما هو أبعد من تدمير نفسه سياسياً. لكن كليمنصو كان بحاجة إلى مساعدة بريطانيا ضد ألمانيا، ولويد جورج من خلال مزاوجته للقضيتين: قضية مساعدة فرنسا مع قضية الفيصل والعرب، كان يمسك بكليمنصو من موضع مؤلم جداً. وخلال سياق اجتماعات لويد جورج وكليمنصو لطالما كان الأخير يثور غاضباً بدافع من الإحباط، وفي إحدى المرات غضب كليمنصو إلى حد أنه خيّر لويد جورج بإحدى الوسيلتين السيف أو المسدسات.

كان كليمنصو قد وضّح موقفه قبل ذلك، فقد أخبر أحد مستشاري لويد جورج أن الرأي السياسي الفرنسي لن يسمح بالتنازل عن المطالب الفرنسية في سورية، وفي النص قال المستشار: "شخصياً، لم يكن كليمنصو معنياً جداً بالشرق الأدنى، لكن فرنسا لطالما لعبت دوراً عظيماً هناك، وكان الرأي العام الفرنسي ينتظر تسوية تتناغم مع موقع فرنسا ذاك. ولم يسع كليمنصو أن يقوم بأي تسوية لا تتوافق مع هذا الشرط". لم يكن ذلك مبالغ فيه، فقد جرى إثباته عندما نظم مسئولو وزارة الخارجية الفرنسية حملة إعلامية ضد رئيس وزرائهم في صحيفتي: "لو تيمبس" و"لو جورنال دي ديباتس" الفرنسيتان، وادعوا أنه كان يفرط في الكثير لبريطانيا، واستمر لويد جورج يدفعه إلى المزيد من التنازلات، ومضى في تدمير ما اعتبره كليمنصو في السابق الالتزامات البريطانية الراسخة تجاه فرنسا، حتى أن كليمنصو قال بعد ذلك: "إنني لن أفرط بأي شيء بعد الآن، إن لويد جورج هو مجرد مخادع". ويبقى من غير الواضح لمَ كان لويد جورج مصمماً جداً على استثناء فرنسا من الشرق الأوسط، فبالنسبة إلى المطالب الفرنسية بسورية وكيليكيا، وهي المنطقة

المتاخمة لسورية في الشمال، كان موقف لويد جورج المعلن هو أن القوات البريطانية يجب أن تبقى محتلة المنطقة للحفاظ على السلام بين الفرنسيين وعرب الفيصل، لكن ذلك السلام كان إلى حد ما سلام من طرف واحد فرضته بريطانيا، إذ أن قوة فرنسية صغيرة كانت لا تزال تحتل منطقة ساحلية ضيقة تتوسطها بيروت، ومن منطقة الفيصل، ظلت الوحدات العربية تنفذ غارات كر وفر من نوع حرب العصابات ضد الفرنسيين، وكان وجود قوات اللنبي البريطانية يحمي منطقة الفيصل فقط من أعمال انتقامية فرنسية محتملة.

حذر الجنرال اللنبي من أن حرباً قد تندلع بين العرب والفرنسيين، وبدا الرئيس ويلسون أنه يأخذ التحذير على محمل الجد، فقام بالتحرك وقدم مقترحاً فاجأ به لويد جورج وكليمنصو، فقد اقترح ويلسون أن يتم إرسال بعثة إلى الشرق الأوسط للتأكد من رغبات سكانه، فنظر المسئولون البريطانيون والفرنسيون إلى المقترح على أنه صبياني، فهم لم يؤمنوا بوجود ما يسمى رأي عام في الشرق الأوسط بالمعنى الأوربي أو الأمريكي، وبالنسبة إلى لويد جورج كان المقترح مرعباً، فإرسال بعثة كان سيستغرق وقتاً، ومع ذلك حاول رئيس الوزراء البريطاني تحقيق أفضل استفادة منه من خلال محاولة جذب تركيز البعثة بشكل حصري على المطالب الفرنسية، وعلى مقاومة تلك المطالب من قبل العرب التي كانت فرنسا تسعى لحكمهم. ومثل الفرنسيين، كان البريطانيون أيضاً ينشدون مطالب هائلة في الشرق الأوسط، لكن حتى ذلك الوقت كان لويد جورج قد نجح في إبقاء هذه المطالب خارج نطاق التمحص الدقيق، فأولاً:عندما خرجت لجنة تقصي ويلسون للتأكد من رغبات شعوب الشرق الأوسط لم تذهب هذه البعثة إلى بلاد الرافدين، حيث كانت الهند البريطانية قد أقامت حكماً مباشراً. ثانياً: كان البريطانيون، وبعد إعلانهم مصر كمحمية لهم، قد نجحوا أيضاً في تأمين اعتراف أمريكي بهذا التوسع مما أبقى مصر خارج جدول أعمال مؤتمر السلام. ثالثاً: في مطلع العام 1919 كانت بلاد فارس قد أضيفت هي الأخرى إلى نطاق النفوذ البريطاني كمحمية غير رسمية، وكان قد تم إنجاز ذلك أيضاً خارج مؤتمر السلام في معاهدة بين البلدين وقعت في التاسع عشر من آب 1919. رابعاً: سيطرة بريطانيا

على إمارات الخليج العربي التي أخذت شكلها وانتظمت خلال الحرب، لم تتم مناقشتها أو الاختلاف عليها في باريس، كما لم تجر مناقشة أو الاختلاف على مقام بريطانيا الرفيع في الجزيرة العربية الذي أمنته التحالفات مع الحسين وابن سعود التي جعلتهما ربيباها. خامساً: كان قد جرى الاتفاق مقدماً بين لويد جورج وكليمنصو على أن بريطانيا ستحصل على فلسطين، وهكذا لم يكن قد تبقى على جدول أعمال البعثة غير سورية كقضية متنازع عليها.

مع ازدياد مرارة النزاع في مؤتمر السلام، رفض كليمنصو إرسال مشاركين فرنسيين في البعثة، وقرر لويد جورج، الذي شعر فجأة بأنه ربما قد بالغ في إقصاء فرنسا، بأنه لن يتم إرسال مشاركين بريطانيين أيضاً في هذه الحالة. وهكذا مضى المبعوثون الأمريكيون لوحدهم، وكانوا: "هنري كينغ" رئيس جامعة "أوبرلين" في ولاية "أوهايو"، و"تشارلز كراين" وهو رجل أعمال من شيكاغو ونصير للحزب الديمقراطي. غادرت بعثة كينغ - كراين إلى سورية وفلسطين، وهناك كان الضباط البريطانيون في الغالب هم من يقرر من ينبغي أن يدلي بشهادته أو لا، فغدا الفرنسيون حانقين من تلاعب البريطانيين وتنظيمهم للشهود والشهادات. وفي النهاية، لم تكن كل العملية لتشكل فرقاً، إذ لم يجر النظر في تقرير البعثة، ولم يلعب ذلك التقرير أي دور رسمي، كما لم يجر نشر نصه إلا بعد أكثر من ثلاثة أيام لاحقة، لكن تقصي كينغ - كراين زاد من حدة العداء بين فرنسا وبريطانيا، كما أنه أثار آمالاً زائفة لدى عدة جماعات عربية إلى حد أن "غيرترود بيل"، الأخصائية بشئون الشرق الأوسط، هاجمته على أنه جريمة احتيال وتضليل. وفوق كل شيء فإن إجراءاته استغرقت وقتاً طويلاً جداً في حين كان الوقت يتسرب من لويد جورج.

لم تكن الولايات المتحدة مقتنعة بفكرة الانتداب الأمريكي على فلسطين، ولم تُبدِ أي تحرك حيال الأمر، لكنها اقترحت أن تكون منتدبة من عصبة الأمم لاحتلال وحكم أجزاء من الأناضول والقسطنطينية والدردنيل وأرمينيا والقوقاز. وفي النهاية تقلصت هذه المناطق لتصبح القسطنطينية والدردنيل وأرمينيا فقط وقد أرادت بريطانيا أن تقوم أمريكا

بذلك لسببين: الأول، هو أن انتداب الولايات المتحدة على هذه المناطق سيورط الولايات المتحدة في تسوية الشرق الأوسط، فيضمن بذلك مساعدتها لدعم بنود تلك التسوية. أما السبب الثاني فهو أن انتداب أمريكا في القسطنطينية والدردنيل وأرمينيا كان سيضع الولايات المتحدة على الخطوط الأمامية في حال قامت روسيا السوفييتية في أي وقت بمهاجمة تركيا. وأوضح ويلسون وباقي الأمريكيين في باريس أنه سيكون من الصعب إقناع الكونغرس بقبول هذه الانتدابات، غير أن الرئيس ويلسون تعهد بالمحاولة، وقد أثبت ذلك فيما بعد أنه كان السبب في فشل لويد جورج، فبعد أن أصبح واضحاً أن ويلسون كان سيفشل، اضطر رئيس الوزراء لانتظار رد رسمي أمريكي، وهو ما استغرق وقتاً طويلاً جداً للصدور. في التاسع والعشرين من حزيران 1919 عاد الرئيس الأمريكي إلى الولايات المتحدة للمرة الأخيرة، وذلك بعد أكثر من ستة أشهر على وصوله الأول إلى أوروبا من أجل مؤتمر السلام، ناقلاً حملته إلى الشعب مباشرةً. انهار ويلسون من التعب، ودخل في حالة من الشلل النصفي جسدياً وسياسياً، فبرنامجه المتضمن المصادقة على معاهدة "فرساي"، والالتزام الأمريكي بعصبة الأمم، سقط في مجلس الشيوخ، بينما كان الرئيس يرتكب الأخطاء السياسية الفادحة الواحد تلو الآخر، دافعاً حتى أنصاره المحتملين إلى معارضته. ومع أن ويلسون فقد السيطرة على الجزء الأيسر من جسده، وربما أصيب تفكيره بشلل كبير، لكن ورغم عجزه رفض ويلسون وزوجته تسليم سلطته إلى الآخرين. وبعد عدة سنين، بعد وفاة ويلسون بمدة طويلة، كتب لويد جورج عن مرضه يقول: "إن القدرة الوحيدة التي ظلت سليمة لديه حتى النهاية هي عناده الغريب".

من تموز 1919م وحتى تشرين الثاني من السنة نفسها، جرى تعليق كافة القرارات المتعلقة بالإمبراطورية العثمانية إلى حين معرفة موقف الولايات المتحدة من تولي انتدابات القسطنطينية وأرمينيا. لكن بعد شفائه الجسدي الجزئي، لم يجد الرئيس ويلسون الوقت لاقتراح انتداب أمريكي على أرمينيا حتى الرابع والعشرين من أيار 1920، ورفض مجلس الشيوخ مقترحه في الأسبوع التالي. كتب موريس هانكي في مفكرته:

"أنه لا يمكننا المضي قدماً في المعاهدة التركية حتى نعلم إن كان الأمريكيون سيقبلون بانتداب على تركيا أم لا". وألمح هانكي في ملاحظاته تلك إلى احتمال حدوث حادثة ما في الأناضول إن لم يتم التوصل إلى معاهدة بشكل سريع، بينما تذمر لويد جورج من أن ويلسون كان قد وضع الحلفاء في "موقف مستحيل". دفع انهيار ويلسون بلويد جورج إلى تنفيذ السلام مع فرنسا وإيطاليا، لكن الآن وجد رئيس الوزراء البريطاني أن عليه منافسة قادة جدد للحلفاء كان التعامل معهم أكثر صعوبة بكثير، فالقادة الإيطاليون الجدد كانوا مقتنعين بالسعي إلى الامتيازات التجارية أكثر من امتيازات الأراضي في تركيا، لذا فهم كانوا ميالين إلى المعارضة أكثر من المشاركة في تقسيم لويد جورج المقترح لتركيا، خاصة أن وزير الخارجية الإيطالي الجديد الكونت "كارلو سفورزا" كان متعاطفاً مع القومية التركية.

أما في فرنسا، فقد فشل كليمنصو في الحصول على الرئاسة عام 1920، واستقال على أثرها من رئاسة الوزراء وتقاعد من العمل السياسي، وعزا لويد جورج فشل كليمنصو، جزئياً، إلى رغبة الأخير بتقديم التنازلات إلى بريطانيا في الشرق الأوسط، أما "ألكسندر ميليراند"، الذي حل محل كليمنصو كرئيس لوزراء فرنسا، فلم يكن يميل إلى تقديم تنازلات كالتي قدمها سلفه. وعندما التقى الحلفاء أخيراً في لندن في الثاني عشر من شباط 1920 للبدء في رسم المعاهدة العثمانية، كان اللورد كورزون يتحدث باسمه واسم رئيس الوزراء حينما قال: "إن التأجيل في مفاوضات المعاهدة كان سببه الوحيد هو اضطرار الدول لانتظار قرار الولايات المتحدة"، وكان من الأصح أن يقول: أن التأجيل كان بسبب محاولة لويد جورج دفع الولايات المتحدة ضد من كانوا في زمن الحرب حلفاء بريطانيا. لقد تنبأ وودرو ويلسون سابقاً بأن السلام لن يصمد ما لم تكن بنوده عادلة لجميع الأطراف بشكل أساسي، وقد رأى الكثيرون في ذلك الوقت وما بعده أن البنود التي فرضها الحلفاء على أعدائهم المهزومين بعد الحرب العالمية الأولى كانت تشكل فشلاً في هذا السياق. وتذكر "فيليكس فرانكفورتر" فيما بعد أن: "الشهور التي قضيتها في مؤتمر سلام باريس

عام 1919 ربما كانت أكثر الأشهر حزناً في حياتي. إن الشعور الذي تركته الخسارة التدريجية للآمال السامية التي أثارها الخطاب النبيل لويلسون لا تختلف عن المشاعر التي يسببها موت شخص عزيز". ربما كان ويلسون قد قذف آمال العالم عالياً جداً، لذا عندما اندلعت الانتفاضات بشكل متتالي في الشرق الأوسط ألقى موريس هانكي باللائمة على نقاط وودرو ويلسون الأربع عشرة، وعلى "منهجه المستحيل الخاص بتقرير المصير".

بصرف النظر عن أي قرارات محددة، كان ثمة إحساس عام بأن شيئاً ما كان خاطئاً من أساسه في مؤتمر السلام نفسه، وبشكل عام، وبالنسبة إلى العامة الذين قيموا الحلفاء من خلال وعودهم ومبادئهم المعلنة زمن الحرب، فإن ذلك الشيء كان الطريقة التي اتخذت بها القرارات والتي شكلت خيانة لتلك المبادئ والوعود. تشير جميع الروايات بما فيها تلك التي دونها المشاركون في المؤتمر بأن القرارات كانت تتخذ مع معرفة ضئيلة، أو اهتمام ضئيل، بالأراضي والشعوب التي اتخذت بشأنها القرارات. وينطبق ذلك حتى على بنود السلام المفروضة في أوروبا، وينطبق بدقة أكبر على تلك التي فرضها الأوربيون على الشرق الأوسط البعيد عنهم وغير المألوف لهم. خلال المؤتمر. وقد اعتمد آرثر بلفور، في الخبرة فقط، على موريس هانكي البالغ من العمر واحد وأربعون عاماً وقت المؤتمر، أي كان أصغر بحوالي خمس وثلاثين عاماً من بلفور، وكان بلفور يراقب كلاً من: ويلسون ولويد جورج وكليمنصو، وقد وصفهم بلفور بقوله: "أولئك الرجال الثلاثة الأقوياء جداً والجاهلون جداً، يجلسون هناك ويفصّلون القارات، بينما لا يقودهم سوى صبي"، وكتب دبلوماسي إيطالي عنهم يقول: "إن أحد المشاهد المعتادة في مؤتمر السلام في باريس كان أن ترى واحداً من رجالات الدولة يقف أمام خريطة ويتمتم مع نفسه: أين ذلك الشيء اللعين؟ بينما يبحث بسبابته الممدودة عن مدينة ما أو نهر لم يسمع باسمه من قبل". فلويد جورج الذي ظل يطالب بأن تحكم بريطانيا فلسطين، "من دان وحتى بئر السبع" وهي مقولة توراتية تحدد أرض إسرائيل، لم يعلم أين تقع دان، فقد بحث عنها في أطلس إنجيلي يعود للقرن التاسع عشر، لكن لم يحدث إلا بعد سنة تقريباً على توقيع الهدنة أن استطاع اللنبي

إخباره بأن موقع دان تم تحديده، وأن بريطانيا، طالما أن المدينة لم تكن حيث أرادها رئيس الوزراء، كانت تريد حدوداً أبعد إلى الشمال.

كما تكون انطباع بأن معظم الأطراف المعنية في الشرق الأوسط وأماكن أخرى كانت تُستثنى من عملية التشاور والتدارس، فمن أصل جميع قوى الحلفاء، لم يجتمع سوى خمسة فقط في البداية للتخطيط للمفاوضات، ومن ثم جرى استبدالهم بمجلس الأربعة، وهم قادة كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا. وبعدها أدت الخلافات والصعوبات في الداخل الإيطالي إلى انسحاب إيطاليا، كما أدت السياسة الداخلية الأمريكية إلى انسحاب الولايات المتحدة. وبعد سنة من الهدنة، وبينما كان وزيرا خارجية فرنسا وبريطانيا يناقشان الشرق الأوسط، قال الفرنسي لنظيره البريطاني: "لم يبق هناك سوى طرفين ينبغي أن تؤخذ مصالحهما بشكل جدي بعين الاعتبار، وهما بريطانيا العظمى وفرنسا"، فوافقه نظيره البريطاني الرأي، وهكذا مضت الدولتان مع بعضهما لصنع القرارات حول الأراضي العثمانية. إلا أنه كانت هناك عشرات الأطراف الأخرى التي كانت مصالحها على المحك، وقد ازدادت أعدادها مع عدد الناطقين باسمها، فعلى سبيل المثال، بالإضافة إلى وفدين أساسيين متنافسين من أرمينيا، كان هنالك حوالي أربعين وفداً أرمينياً مستقلاً في مؤتمر السلام. لقد قدم إلى باريس عشرة آلاف شخص من أجل مؤتمر السلام، وإن وجود تلك الحشود من المطالبين خلف المشهد تعطي صورة واضحة عن محدودية المصالح التي أخذتها بعين الاعتبار كل من الحكومتين اللتان بقيتا لصنع القرار.

لقد شكلت المطالب الأخلاقية والوعود المقطوعة زمن الحرب رأسمال أولئك الذين حضروا إلى باريس للدفاع عن قضاياهم، والذين وضعوا نصوص تلك العهود تحت مجهر التمحيص الدقيق والمقارنة، وفي الحقيقة حتى يومنا هذا مازالت هذه النصوص توضع موضع التمحيص من قبل الباحثين، ليروا إن كان من المكن لهذه العهود أن تقرأ بطريقة ما بحيث تكون متوافقة مع بعضها البعض، وخاصة أنها خلقت حقوقاً ربما تمسي ملزمة في محاكم القانون. إن اتفاقية القسطنطينية 1915، ومعاهدة لندن 1915، ومراسلات

الحسين- ماكماهون 1915-1916، واتفاقية سايكس- بيكو 1916، واتفاقية سانت جين دي مورين 1917، ووعد بلفور 1917، ورسالة هوغارث 1918، وإعلان السبعة 1918، والإعلان الأنكلو- فرنسي 1918، بالإضافة إلى تشريعات الرئيس وودرو ويلسون، ومنها النقاط الأربع عشر المعلنة في 8 كانون الثاني عام 1918، والمبادئ الأربعة المعلنة في 11 شباط عام 1918، كانت كلها من بين بيانات كثيرة تقدم بها المطالبون المتنافسون في باريس ينشدون الوفاء بها، معتبرين إياها مذكرات تعهد أو عقود قانونية. لقد رأى ديفيد لويد جورج المفاوضات على أنها عملية مساومة أكثر منها عملية قضائية، وكان فخوراً بما استطاع إنجازه في تسوية الشرق الأوسط، فقد حقق لبريطانيا مكاسب ملموسة، وفي إحدى المرات، قال لويد جورج لأحد أصدقائه المقربين وهو يشير إلى ورقة نقد عديمة القيمة مما كان قد صدر في فرنسا خلال الثورة الفرنسية وهي "الأسيغنات": "حسناً، ها قد عاد ويلسون إلى دياره مع رزمة من هذه الأسيغنات. أما أنا فقد عدت بجيب ممتلئ بالسيادات، قوامها المستعمرات الألمانية، وبلاد الرافدين ..إلخ، ولكل ذوقه". في الواقع إن مجموع ما نجح لويد جورج في إضافته إلى الإمبراطورية البريطانية بلغ ما يعادل تقريباً المليون ميل مربع.

لم يكن رئيس الوزراء ضرير العين عن الاعتبارات الأخلاقية للقضية، لكن تأويله لهذه الاعتبارات كان متحيزاً بشدة، فبعد أكثر من عقد من الزمن، كتب لويد جورج يدافع عن معاهدات السلام، مدعياً أن: "معاهدات باريس تشكل أعظم إجراء للحرية القومية للأمم الخاضعة أنجزته أي تسوية حرب سجلها التاريخ .. ما من تسوية سلام أعتقت أمماً من قبضة الطغيان الأجنبي بقدر ما فعلت تسوية عام 1919". وكان لويد جورج حانقاً بشكل خاص من الادعاءات القائلة بأنه لم يف بالعهود التي قطعت للشعوب الناطقة بالعربية، فقال: "لقد وفى الحلفاء بكامل الوعود الواردة في تلك الإعلانات. وليس هناك من عرق استفاد من إخلاص الحلفاء بوفاء وعودهم للأعراق المقهورة أكثر مما استفاد العرب، بسبب التضحيات الضخمة التي قدمتها شعوب دول الحلفاء، وعلى الأخص بريطانيا

وإمبراطوريتها، ها هم العرب قد أحرزوا اليوم الاستقلال في العراق وشبة الجزيرة العربية وسورية والأردن، مع أن معظم الأعراق العربية قاتلت على مدى الحرب لصالح الطغاة الأتراك". وأضاف تحديداً أن: "العرب الفلسطينيين قاتلوا من أجل حكم تركي".

ربما كان لويد جورج يستطيع فرض تسويته الشرق أوسطية بشكل فاعل أكثر لو أنه توصل إليها في نهاية عام 1918، لكن محاولته التراجع عن عهود بريطانيا زمن الحرب استغرقت وقتاً طويلاً جداً، وبالتالي فوتت عليه الفرصة. ومع حلول صيف 1920 كان قد فات الأوان على رئيس الوزراء ليفرض بنوده على حلفائه زمن الحرب وعلى الشرق الأوسط الذي تزايدت فيه الاضطرابات، فهو مع ذلك الوقت كان قد استنفذ جنوده هناك، ولم يعد لديه القوات الكافية أصلاً لكي يقوم بذلك، وهو ما حذر منه تشرشل مراراً من قبل.

العالم الزائف لمؤتمرات السلام:

في غفلة عما كان يجري في تركيا، واصل قادة الحلفاء في أوروبا الاجتماع في المؤتمرات التي كانت غايتها الوصول إلى قرار حول مصير تركيا. وفي الثامن والعشرين من شباط 1920 خلال أحد المؤتمرات في لندن، انصعق قادة الحلفاء لدى سماع أنباء عن أن جيشاً قوامه ثلاثون ألفاً من الأتراك تحت قيادة كمال هزم فرقة فرنسية صغيرة في مدينة مرعش جنوب الأناضول، وما فاجأهم، حسب ادعاء لويد جورج لاحقاً، لم يكن إلى حد بعيد نتيجة المعركة، فالأتراك كانوا يفوقون الفرنسيين عدداً بشكل كبير، بل كان حقيقة وجود جيش نظامي لكمال أصلاً. وتبعاً إلى لويد جورج فقد كانت تلك هي المرة الأولى التي سمع بها هو وزملاؤه بوجود ذلك الجيش، وكتب فيما بعد في مذكراته يقول: "لم تكن جميع استخباراتنا العسكرية قط أقل ذكاءً مما كانت عليه آنذاك"، ومثل عادته كان يلقي باللائمة على الآخرين. ومع انتشار ثورة كمال على طول الأناضول، تطورت حركة موازية لها في

الجنوب الناطق بالعربية من الإمبراطورية العثمانية، وهناك حيث كان الوجود الفرنسي الضعيف، على طول الساحل في بيروت وطرابلس وصيدا وصور، يشكل هدفاً مغرياً للمقاتلين المسلمين في دمشق، وكان وجود الدخلاء الفرنسيين على ساحل سورية ولبنان يهدد بالإطاحة بالتوازن الدقيق للطوائف المسيحية والمسلمة، مثيراً رد فعل لا يختلف كثيراً عن ذلك المعادي لليونانين في تركيا.

كانت بريطانيا قد سمحت للمناطق الداخلية من سورية، كما للمناطق الداخلية من الأناضول، بأن تقيم حكماً ذاتياً. نظرياً، كانت الإدارة السورية تقع تحت زعامة الفيصل الذي كان متغيباً عن دمشق لانشغاله في مؤتمر السلام في باريس. أما عملياً، فقد كانت إدارة سورية تقع بيد الشعب الذي لم يملك عليه الفيصل الكثير من السلطة، وكانت تقسم بين طوائفه خصومات مريرة، ولمدة تزيد عن السنة عقب الانسحاب العثماني ظلت سورية الداخلية، بما فيها دمشق، تحت إدارة العرب ولو بشيء من الفوضى، وبعد أن تذوق هؤلاء الطعم الجديد للاستقلال لم يكونوا ليرغبوا بالتخلي عنه. وفي عام 1919، حذر ضابط استخبارات بريطاني رفيع المستوى وزارة الخارجية في لندن من أن الحكومة العربية في دمشق وحركة مصطفى كمال في تركيا كانتا تستعدان للدخول في تحالف، لكن العرب والحركة التركية لم يكونا بذلك التشابه الذي افترضه ضابط الاستخبارات: فمصطفى كمال كان قومياً بالمعنى الغربي للكلمة، بينما في دمشق العربية، ورغم أن كل من فيها كان يتكلم باللغة الحديثة للقومية فإن تلك لم تكن لغتهم الأم، فمن بين الزعماء الناطقين بالعربية الذين حكموا دمشق عام 1919 كانت الأغلبية، ربما أربعة من أصل خمسة، غير متمسكة بهوية قومية عربية أو باستقلال عربي منذ عام 1918، فالسوريون منهم كانوا في الغالب ينحدرون من عائلات إقطاعية لها مصلحة في الحفاظ على استقرار النظام، وتشير دراسة حول الجماعات المهنية التي انحدروا منها أن القيادة كانت بجزء كبير منها تتشكل من جنود ومسئولين عثمانيين، العديد منهم من العراق وفلسطين ممن كانوا عاطلين عن العمل، وكان معظمهم قد ظل موالياً لتركيا خلال الحرب مع بريطانيا.

خلال السنة التي عقبت انسحاب الجيش العثماني من دمشق، وأمام عيون البريطانيين المشوشين والمنشغلين بالتفكير بفرنسا آنذاك، استطاع العرب العثمانيون الذين ناهضوا بريطانيا خلال الحرب أن يستعيدوا السيطرة على دمشق المحررة، إلا أن هؤلاء كانوا مجزأين من حيث الاهتمامات والمصالح السياسية على طول خطوط جغرافية. فالمقدسيون كانوا يشجبون الصهيونية في فلسطين، بينما تذمر البغداديون من البريطانيين في بلاد الرافدين، أما السوريون فقد أرادوا إقصاء الفرنسيين عن سواحلهم وعن لبنان. في تلك الأثناء كان زعماء العائلات التقليدية الحاكمة الموالية للعثمانيين والمناهضة للفيصل، مغتاظين من المقاتلين الشبان الطامحين الذين كانوا يبحثون عن مستقبل سياسي. في الحقيقة، كان خطاب الأحزاب السياسية والجمعيات السرية الحديثة الولادة يخفي وراءه صراعات عائلية ومحلية غامضة. لقد كان ذلك وضعاً سياسياً مشوَّشاً ومشوِّشاً، وفيه، كان موقع الفيصل مضموناً بأمرين: الأول دعم بريطانيا المتمثل بشكل مرئي بجيوش الجنرال اللنبي، والثاني هو الفرضية العربية الشائعة أنه بسبب الفيصل فإن بريطانيا ستعارض المخططات الاستعمارية الفرنسية. وبالنظر إلى الوراء، نرى أن بريطانيا دخلت العام 1919 ومعها مهلة تقل عن تسعة أشهر لكي تحتال على فرنسا لتتنازل عن مطالبها، لكن مع حلول صيف 1919 كان الضغط المالي والاضطراب الاجتماعي قد أرغما لويد جورج ووزارة الحربية على الاعتراف بالحاجة لوضع جدول زمني للانسحاب البريطاني من سورية. في الرابع من أيلول 1919 عقد رئيس الوزراء اجتماعاً مع مستشاريه في المنزل الصيفي لصديقه اللورد ريدل، القريب من تروفيل على شاطئ نورمندي الفرنسي، وكانت غاية الاجتماع هي النظر فيما ينبغي فعله حيال الشرق الأوسط. وقبل بضعة أيام فقط من ذلك، كان ريدل قد دون في مفكرته أن لويد جورج: "كان حانقاً من الفرنسيين بسبب موقفهم حيال سورية، وقال أن السوريين لن يقبلوا بالفرنسيين، وسأل كيف يمكن للحلفاء أن يرغموا السوريين على تقبل منتدبين كريهين .. لقد تغير موقفه من الفرنسيين تغيراً كبيراً ... إنه يشير بشكل مستمر إلى جشعهم"، غير أن لويد جورج ومستشاريه لم يروا في النهاية بديلاً عن ترك الميدان للفرنسيين.

في الثالث عشر من أيلول 1919 أعلنت الحكومة البريطانية أن انسحابها سيكون في شهر تشرين الثاني، تاركةً بذلك الفرنسيين والفيصل يسوون الأمور بين بعضهما، وزعم القادة البريطانيون أنهم بذلك يكونون قد وفوا بالتزاماتهم اتجاه كل من فرنسا والعرب، إلا أن ذلك كان زعماً خادعاً، فعندما ادعى البريطانيون أنهم تركوا الفيصل على رأس جيش عربي عظيم في سورية، كانوا يدركون زيف ذلك الادعاء، وكانت مغادرة الجيش البريطاني ستعني ترك الفيصل تحت رحمة الفرنسيين، وبالنسبة إلى أتباع كتشنر في بريطانيا والشرق الأوسط كان ذلك يعني خيانة جميع من عملوا معهم، أما الفرنسيين فلم يكونوا ليغفروا محاولة الشهور التسعة لإرغامهم على التنازل، ولو أن بريطانيا تخلت في النهاية عن تلك المحاولة. وبالنسبة إلى الفيصل، الأمير القلق ذو المسبحة، كان إعلان الانسحاب البريطاني انعطافة مفاجئة أخرى في المتاهة الخادعة التي حاول شق طريقه عبرها، إلا أنه كانت لا تزال هناك إمكانية ضئيلة مفتوحة أمامه. لما كان كليمنصو كعادته راغباً في إرضاء الرغبات البريطانية في الشرق الأوسط إن كان ذلك ممكناً سياسياً، فقد كان الأخير مستعداً لأن يدع الفيصل يصير ملكاً على سورية حسب رغبة بريطانيا، لكن فقط إن قبل الفيصل أن يلاقيه عند منتصف الطريق، أي أن يقدم الفيصل أيضاً بعض التنازلات. ووافق رئيس الوزراء الفرنسي على الدخول مرة أخرى في مفاوضات مع الزعيم العربي بهدف تأمين اعتراف الفيصل ببنود فرنسا عند الحدود الدنيا، وهي: أن تحكم فرنسا لبنان الكبير، وأن تصبح سورية بعد استقلالها دولة تابعة لفرنسا. لكن هذه البنود الفرنسية وضعت الفيصل بين المطرقة والسندان، كانت المطرقة هي المقاتلون العرب في دمشق الذين ادعوا أنهم أتباعه دون أي صلة محددة تربطهم به، وكانوا مستعدين لتركه يدعو نفسه حاكماً عليهم فقط في حال ظل قادراً على إبقاء الفرنسيين خارجاً. أما السندان فقد كان الفرنسيين الذين كانوا مستعدين لتركه يحكم فقط إن نجح في إدخالهم. كان الفيصل غريباً في أرض سورية، وهكذا لم يكن بوسعه فعل أي شيء سوى لعب دور الوسيط، كل ما استطاع فعله كان الحصول على امتيازات كليمنصو ومن ثم محاولة الحصول على التنازلات من المقاتلين العرب في دمشق.

في أوائل كانون الثاني 1920، توصل الفيصل وكليمنصو إلى اتفاق سري، وقد كان سرياً لأن كليمنصو الذي كان يسعى لتولي رئاسةً فرنسا لم يرد أن يدعي خصومه أنه كان ضعيفاً في قضية سورية، سمح الاتفاق باستقلال دولة عربية تحت قيادة الفيصل، شريطة أن تحتوي مستشارين فرنسيين حصريين، لقد كان الاتفاق مصمماً ليقود إلى انتداب فرنسي، لكن من النوع الفضفاض جداً. وبعدها غادر الفيصل إلى دمشق ليرى إن كان بإمكانه إقناع القيادة العربية هناك بالقبول ببنود ذلك الاتفاق المعتدلة نسبياً. لكن مهمة الفيصل أثبتت أنها كانت انعطافة عمياء أخرى في المتاهة السياسية، ففي السابع عشر من كانون الثاني تخلى كليمنصو عن مستقبله السياسي بعد أن جرى رفضه كرئيس لفرنسا، ليحل محله "ألكسندر ميليراند" كرئيس لوزراء فرنسا. كان الأخير يفتقر للاقتناع الذي كان لدى سلفه بحفظ وجه بريطانيا في الشرق الأوسط، ولذا لم ير ميليراند حاجة لا للسماح لسورية بالاستقلال ولا للفيصل بتبوء عرشها. وفي مطلع العام 1920، وبعد أن لم تعد بريطانيا معيقاً للطموحات الفرنسية في سورية، وأصبحت الطريق سانحة أخيراً للحليفتين لتصوغا البنود التي كانتا ستفرضانها على الإمبراطورية العثمانية المهزومة. وكانت البنود التي اتفقتا عليها بعد ذلك هي أن يتم اقتطاع الأجزاء الناطقة بالعربية من الإمبراطورية العثمانية، وأن يجري اقتسامها بين القوتين الأوربيتين، بحيث تحتفظ بريطانيا بكل من فلسطين وبلاد الرافدين، وتبقى شبه الجزيرة العربية مستقلة تحت حكم ملوك يخضعون للنفوذ البريطاني، في حين كانت مصر وساحل الخليج تخضعان أصلاً للسيطرة البريطانية. أما سورية، بما فيها لبنان، فكانت لفرنسا. غير أن البنود نصت على أن تحصل كل من فلسطين، بما فيها منطقة عبر الأردن، وسورية بما فيها لبنان، والعراق على استقلالهم في النهاية، لكن ذلك في حال كان للمرء أن يصدق لغة انتدابات عصبة الأمم، التي بموجبها منحت دول الحلفاء نفسها تلك الأراضي، بل إن فرنسا تحديداً كانت تعتبر التعهد بالاستقلال على أنه تزيين للواجهة، وكانت تتجه نحو سورية ولبنان بروح استعمارية اعتزمت من خلالها ضمهما إلى الإمبراطورية الفرنسية.

الفصل الثامن

عاصفة على آسيا

بداية الاضطرابات:

كان الشرق الأوسط عندما احتلته القوات المسلحة البريطانية في نهاية الحرب إقليماً خاملاً في حالة من الكمون، لكن المنطقة لم تبق كذلك، إذ لم تلبث المشاكل أن بدأت بالظهور فيها. وقد كانت البداية في مصر، وذلك مع ازدياد المطالبة بالاستقلال في عام 1918، لتعقبها أعمال شغب هناك في عام 1919، ومن ثم وفي العام نفسه، ورغم عدم وجود صلة مباشرة ظاهرة بين الأمرين، اندلعت الحرب في أفغانستان على الحدود الهندية. وفي ذات الفترة تقريباً، شرعت سياسة بريطانيا في شبه الجزيرة العربية بالانهيار. لقد كان ممكناً للمرء أن يعتقد بأن مجرد الحظ السيء هو ما تسبب بإفساد الأمور واحداً تلو الآخر لبريطانيا في الشرق الأوسط، كما كان ممكناً للمرء أن يستمر في ذلك الاعتقاد عندما جلبت الاضطرابات القبلية الفوضى إلى منطقة شرق الأردن، أو عندما ثار العرب ضد اليهود بغرب فلسطين في ربيع 1920، أو عندما اشتعلت العراق بالثورة في صيف 1920. وقد كان ثمة تفسيراً ظاهراً لحالات الاضطراب تلك، وهو تفسير لا يزال يخضع للجدل، يقول: أنه بعد الحرب أمسى عدد الرجال في الحاميات البريطانية في الشرق الأوسط قليلاً جداً بحيث منح خصوم بريطانيا المحليين الجرأة للتصدي لها في كل مكان.

لكن تبقى هناك حقائق أخرى ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار، لقد أصبح الفرنسيون الذين ضعف وضعهم في الشرق الأوسط، مثل البريطانيين، بسبب الضغوط الداخلية الداعية إلى تقليل النفقات، وتسريح الجنود من الخدمة بالشكل نفسه، عرضة للتصدي من قبل السياسيين العرب الذين دخلت فرنسا في حرب معهم في سورية بنهاية المطاف. كما واجهت روسيا المهزومة في الحرب، والتي كانت تشلها الثورات والحرب الأهلية، ثورات

إسلامية وحركات استقلال في آسيا الوسطى التي شكلت أرضها الشرق أوسطية. وبدلاً من أن تقوم فرنسا وروسيا بإيجاد قضية مشتركة مع بريطانيا، قامتا بالتآمر لتقويض مكانتها في الشرق الأوسط، وقد كانتا بذلك تشوشان القضية، فقد جعلتا من المنطقي الافتراض أنهما كانتا تتسببان في، وليس فقط تضيفان على، مصاعب بريطانيا. وبالنظر إلى الوراء، قد يرى المرء أن بريطانيا كانت تمضي فترة اضطراب في كل أنحاء الشرق الأوسط بين عامي 1919 و1921، لكن الأمر لم يكن على هذا النحو، على الأقل في البداية، فعلى سبيل المثال، لقد نُظِر إلى أعمال شغب القاهرة في عام 1919 على أنها مشكلة تتعلق بالقانون والنظام في مصر، وتمت السيطرة عليها آنذاك، وبالتالي لم يجر النظر إليها كمقدمة لأعمال الشغب التي اندلعت في فلسطين في ربيع السنة التالية، أو للثورة التي اندلعت في العراق مع حلول الصيف.

في ذلك الوقت، لم يكن أحد يدرك أن المكائد الفردية والثورات التي قامت ضد الحكم البريطاني كانت تشكل مع بعضها كلاً متكاملاً أو حدثاً واحداً ضخماً، لكن عدداً كبيراً من المسئولين البريطانيين كان يعتقد أن مجموعة واحدة من المتآمرين كانت وراء إثارة تلك المكائد والثورات، وسنرى من هم أولئك الذين اعتقد أنهم المتآمرون. فهل كانت الاضطرابات والانتفاضات في الشرق الأوسط بالفعل مخطط لها ومنسقة؟ أم أنها كانت على عكس ذلك أحداثاً متناثرة لا علاقة لها ببعضها؟ كان ذلك سؤالاً أساسياً واجهته حكومة لويد جورج آنذاك. وقد برز هذا السؤال مع ظهور مدى التحديات في وجه حكم بريطانيا في الشرق الأوسط في عامي 1919 و1920، ووقوف تلك التحديات بوضوح أمام استفاقة الشعب والصحافة والبرلمان البريطانيين مع حلول عام 1921.

مصر في شتاء 1918-1919:

إن أولى تحديات ما بعد الحرب التي واجهتها بريطانيا في الشرق الأوسط كانت في مصر، ذلك البلد الناطق بالعربية والذي كانت بريطانيا حكمته "مؤقتاً" لعقود من الزمن، والذي كان حكامه البريطانيون قد أقنعوا أنفسهم في البداية أن الشعوب الناطقة بالعربية تفضل الحكم البريطاني على أي حكم آخر. لكن بريطانيا كانت قد وعدت مصر بالاستقلال مراراً، ولم يكن من غير المنطقي أن صدق السياسيون المصريون تلك الوعود، وأن افترضوا بالتالي أنه حالما تنتهي الحرب بنجاح فإن بريطانيا قد توافق على جدول زمني يؤدي نهايةً إلى استقلال مصري. وعلى الأقل، كانت ثمة مجموعة واحدة من السياسيين المحليين قد رأت الأخذ بكلمة بريطانيا. في الثالث عشر من تشرين الثاني 1918، أي بعد أسبوعين على الاستسلام العثماني على متن الآغاميمنون، جرى السماح لوفد من شخصيات سياسية مصرية غير حكومية بمقابلة السير "ريجينالد وينغايت" المفوض السامي البريطاني في القاهرة. كان قد شكل الوفد وتزعمه المحامي سعد زغلول البالغ حوالي الستين من العمر، والذي شغل سابقاً منصب قاض ومدير ووزير تعليم ووزير عدل وزعيم المجلس التشريعي الذي كانت بريطانيا قد أرجأته إلى أجل غير مسمى مع بداية الحرب. خلال اللقاء، شرح زغلول لوينغايت أنه طلب المقابلة مترقباً إلغاء القانون العرفي، والوصاية البريطانية قريباً طالما أن الحرب قد انتهت، وأشار زغلول أنه كان ينتظر من بريطانيا أن تفي بوعدها لمصر بمنحها الاستقلال، وعليه طلب أن يناقش الحلفاء قضية استقلال مصر في مفاوضات السلام، كما طلب أن يذهب إلى لندن ليفاوض التغييرات الموعودة في وضع مصر السياسي.

لكن لا المفاوضات ولا الاستقلال كانا في ذهن المسئولين البريطانيين في ذلك الوقت، وقد جاء في رواية مسئول بريطاني في وقت لاحق حول الاجتماع مع زغلول: "في الثالث عشر من تشرين الثاني، قام بزيارة للمفوض السامي، وعبر عن رغبته في الذهاب إلى لندن لتقديم برنامج من أجل حكم ذاتي كامل، وهو مقترح تم رفضه على أنه محسوب لخدمة هدف غير مناسب". وبعد أن امتنع وينغايت عن تشجيعه، شرع زغلول في نفس ذلك اليوم بمحاولة فرض القضية. وربما بدعم سري من السلطان المصري الجديد أحمد فؤاد، بدأ زغلول بتنظيم وفد استطاع حشد تأييد واسع من الجماعات والطبقات المصرية التي أمل زغلول تمثيل مصالحها، وقد دفع هذا الوفد شخصيات سياسية مناوئة لزغلول بدورها لتشكل وتترأس وفوداً خاصة بها. وفي السابع عشر من تشرين الثاني 1918 أبرق وينغايت إلى وزارة الخارجية يقول بأن السياسيين المصريين كانوا يدعون إلى "برنامج حكم ذاتي كامل"، وأنه حذرهم من حدوث اضطرابات شعبية، وأن السلطان ووزرائه لم يشعروا أنهم بالقوة الكافية لكي يتصدوا للمطالب القومية. في الحقيقة، لم يرد وزراء السلطان أن يظهروا كمرشحين لبريطانيا، فادعوا أنهم سيرفضون قيادة وفد للخارج ما لم يسمح لزغلول وزملائه أيضاً بالقدوم إلى أوروبا، وفي هذه الحالة، رفضت بريطانيا السماح لأي وفد بالذهاب لا إلى لندن ولا إلى باريس خلال العام 1918.

في كانون الثاني 1919، ومع اقتراب موعد مؤتمر السلام، قام زغلول وحزبه الذي سماه حزب الوفد، بتصعيد نشاطاتهم، وكانوا مستاءين لدى معرفتهم في الثاني عشر من كانون الثاني أن وفداً من سورية كان سيسمح له بحضور مؤتمر السلام. وفي اليوم التالي عقد الحزب ما أسماه المؤتمر العام لحزب الوفد وذلك في منزل أحد الأعضاء، وخلال المؤتمر العام، طالب زغلول أن تحظى مصر بذات الحق الذي حظيت به سورية، وتحدث مدافعاً عن استقلال مصر. في أعقاب ذلك، منعت الإدارة البريطانية زغلول من التحدث علناً، وعندما علم وزراء السلطان بالأمر، قاموا بالاستقالة بدلاً من أن يقودوا وفداً إلى أوروبا بعد إسكات زغلول. ومن ثم، قامت السلطات العسكرية

البريطانية باعتقال زغلول مع ثلاثة من رفاقه الأساسيين، وفي التاسع من آذار، قامت بنفيهم إلى مالطا.

اجتاحت موجة من المظاهرات والإضرابات شوارع مصر، فصعقت السلطات البريطانية من هول المفاجأة. إن البرقيات المرسلة من القاهرة إلى لندن في تلك الفترة توحي بأن مقر القيادة البريطانية في القاهرة لم يكن لديه فهم كامل لما كان يجري في مصر خلال سنوات الحرب، لقد كانت القيادة غير مدركة لما تضمنته التغيرات الاجتماعية والاقتصادية العميقة التي أحدثتها الحرب: الطبقات والطموحات الجديدة التي انبثقت، والمصالح الجديدة، والسخط الجديد، والمصادر الجديدة للنزاع والكراهية. غير أن مقر القيادة البريطانية في القاهرة كان يعي تماماً وجود كثير من المصريين ممن كانوا ليسعدوا برؤية بريطانيا تخسر الحرب أمام تركيا، وقد تطرق إلى ذكر هؤلاء كل من وينغايت وكلايتون ورفاقهم عندما كانوا يجادلون بأن على بريطانيا ضم مصر وحكمها بشكل مباشر، حيث أشاروا إلى بعض المخاطر التي قد تبرز في حال وصل أناس كهؤلاء إلى التحكم بمصير مصر. وفي الثاني والعشرين من تموز 1917 زعم الرائد هوغارث من المكتب العربي في مذكرة تدعم مقترح الضم الخاص بكلايتون: أن مصر "هي في الوقت الراهن دولة معادية محتملة"، وأن هذا الخطر لا يمكن تلافيه إلا إذا قامت بريطانيا بتولي مسئولية إعادة تنظيم المجتمع المصري.

ضمن ضبابية عالم السياسة المصري، كان كل من السلطان الجديد ووزراءه وزعماء معارضين مثل زغلول يناورون أحياناً مع وأحياناً أخرى ضد بعضهم البعض تحت غطاء المقترحات القومية لكل منهم، وكان هدفهم من ذلك الفوز بمساندة الجماعات الاقتصادية والاجتماعية المصرية الساخطة. أمام هذه التيارات التي كانت تقوض بنية المحمية البريطانية وتهدد باكتساحها يوماً ما، لم تُبدِ السلطات البريطانية سوى القليل من الوعي، فقد كان يُنظر إلى زغلول على أنه مجرد شخص حانق في السعي إلى منصب، يستخدم مطالبه السياسية كوسيلة للحصول على وظيفة في الحكومة. وتبعاً إلى مقر القيادة

البريطانية في القاهرة عام 1917م: "إنه يطعن في السن الآن، وربما يرغب في تحصيل مصدر للدخل". لكن لم يمض أسبوع على اعتقال زغلول ونفيه إلا وانتشرت المظاهرات في كل من القاهرة والإسكندرية ممتدة نحو دلتا النيل، وقد أدت هذه المظاهرات إلى أعمال عنف، وعقبتها إضرابات شاملة. وأدى إضراب عمال النقل في البلاد إلى تعطل الخطوط الحديدية في النقاط الرئيسية، وما يثير السخرية أن ذلك اتفق مع خطة بريطانية في وقت الحرب القائمة آنذاك لتقطيع أوصال البلاد تحسباً لوقوع غزو عثماني. وفي السادس عشر من آذار 1919، أي بعد أسبوع من نفي زغلول، كانت اتصالات القاهرة الحديدية والبرقية مع كل من إقليم الدلتا وإقليم مصر العليا قد انقطعت تماماً، في حين وقعت المستعمرات الأجنبية تحت حصار المتمردين وثارت نيران الفوضى خارجة عن نطاق السيطرة.

غدت الهجمات على الجيش البريطاني واسعة الانتشار، وبلغت تلك الهجمات أوجها في الثامن عشر من آذار عندما قتل ثمانية من أفراد الجيش البريطاني في قطار متجه من أسوان إلى القاهرة، وهم ضابطان وخمسة جنود ومفتش سجون. ونقلت إدارة المفوض السامي أنها: لم تدخر "وسيلة لاستعادة السيطرة على مصر العليا، التي لا تتوافر عنها عملياً أي أخبار". وتبعاً إلى رواية حديثة فإن حالة الغليان تلك "بدت لوهلة أنها قد تؤدي إلى ثورة على مستوى غير مقرون في الإمبراطورية الشرقية منذ ثورة الهند"، ورغم أنه جرت المبالغة في هذه المخاوف، إلا أن الشعور بها كان عميقاً وواسع النطاق. وما وجده مكتب المفوض السامي صاعقاً جداً في ذلك التمرد هو: "توجهه البلشفي"، وأن "الحركة الحالية في مصر هي قومية بكل معنى الكلمة، فهي تحظى الآن بتعاطف جميع الفئات والطوائف". لقد تظاهر الأقباط إلى جانب المسلمين، وتظاهر طلاب المدارس الدينية إلى جانب طلاب المدارس العلمانية، كما تظاهرت النساء، ولو من الطبقات العليا فقط، إلى جانب الرجال. وأقلق السلطات البريطانية بشكل خاص انخراط طبقة الفلاحين في الأرياف، تلك الجماهير الهادئة التي كانت بريطانيا تعول على هدوئها. وكان من المقلق أيضاً ما اكتشفه البريطانيون لاحقاً عن أن تلك الانتفاضة كانت منظمة، لقد كان البريطانيون

يواجهون سياسياً محلياً اتضح أن لديه أتباع على مستوى الأمة، وهو الأمر الذي فاجأهم وربما فاجأه هو أيضاً.

وصل الجنرال اللنبي، الذي أُرسِل على وجه السرعة، لمعالجة الوضع إلى القاهرة في الخامس والعشرين من آذار، وأعلن الأخير نيته بوضع حد للاضطرابات. وفي السابع من نيسان أعلن اللنبي إطلاق سراح سعد زغلول، فقامت القوات البريطانية باستعادة الأمن تدريجياً خلال ربيع وصيف 1919م، لكن الإضرابات والمظاهرات لم تتوقف. ومع نهاية عام 1919 أرسلت لندن بعثة تقصي بقيادة اللورد ميلنر، الذي خلص إلى وجوب إلغاء المحمية البريطانية واستبدالها بعلاقة جديدة ما، وحول طبيعة هذه العلاقة حاولت بريطانيا التفاوض على مدى الأعوام 1920، 1921، و1922. أثبتت المفاوضات إحباطها، كما أثبت نفي زغلول مجدداً أنه غير مجد كثيراً، واصطدمت تخيلات بريطانيا الأساسية حول الشرق الأوسط، بأن الشرق الأوسط كان يريد أن يُحكم من قبل بريطانيا أو بمساعدتها، بجدار صخري من الواقع. لقد رفض السلطان وزعماء آخرين من مصر القبول بمجرد حكم ذاتي أو استقلال اسمي، وطالبوا باستقلال كامل، وهو الأمر الذي لم تكن لتمنحة بريطانيا التي تعتمد كلياً على قناة السويس. ورغم محاولة المسئولين البريطانيين التوصل إلى نوع من الاتفاق مع القيادة المصرية إلا أنهم فشلوا، وهكذا اضطرت بريطانيا في السنوات اللاحقة إلى الإبقاء على وجودها المسلح وهيمنتها في مصر دون موافقة سياسي البلد.

شبه الجزيرة العربية في ربيع 1919:

من بين جميع أراضي الشرق الأوسط، بدت شبه الجزيرة العربية أكثر محميات بريطانية طبيعيةً، فقد كان بوسع البحرية الملكية ضبط الساحل الطويل لجزيرة العرب بسهولة. كما أن اثنين من أسياد الجزيرة الرئيسيين الحسين في الغرب وابن سعود في الوسط والشرق كانا تحت حماية بريطانيا ويتلقيان إعانات مالية ضخمة من الحكومة البريطانية. ومنذ عام 1919 لم تكن أي قوة أوربية منافسة تسعى لإقحام نفسها في الشئون السياسية لجزيرة العرب، وهكذا كان الميدان قد ترك خالياً للبريطانيين. لكن الحرب العالمية الأولى بالكاد كانت قد انتهت عندما اضطر مجلس الوزراء في لندن إلى الاعتراف بأن سياسته في شبه الجزيرة العربية كانت في حالة من الارتباك، فحليفا بريطانيا، الحسين ملك الحجاز وابن سعود سيد نجد، قد سلا السيوف على بعضهما، وتذمر الحسين أنه كان مضطراً لإنفاق 12.000 جنيه شهرياً من معونته البريطانية ليدافع عن نفسه ضد هجمات ابن سعود، الذي كان يتلقى شخصياً 5.000 جنيه شهرياً كمعونة. وقد قام المندوب البريطاني الذي مرر تذمر الحسين بوصف تمويل بريطانيا لكل من الحسين وابن سعود بينما يقاتل أحدهما الآخر على أنه تصرف سخيف، وكذلك كان أيضاً النزاع المرير الذي اندلع ضمن الحكومة البريطانية حول ما ينبغي فعله حيال ذلك، لقد شل ذلك النزاع عملية صنع القرار، وهكذا لم تصنع أي قرارات. كانت التعليمات والإنذارات النهائية تُسوّد ولكن لا ترسل، ولم يعلم المسئولون الذين أصدروا قرارات معينة أن مسئولين آخرين ألغوا تلك القرارات، وكانت الآراء تتغير بين اليوم والآخر.

تمحور النزاع في الجزيرة حول ملكية المركزين الحضريين الصغيرين لواحتي الخرمة وتربة الواقعتان على الحدود التي تنتهي عندها سيطرة الحسين وتبدأ سيطرة ابن

سعود، لكن الأمر كان أكبر مما بدا عليه، فجزئياً لأن ملكية الواحتين كانت تتضمن طاعة القبائل وأيضاً مناطق شاسعة من أراضي الرعي، لكن السبب الأقوى كان الصراع حول الدين، ففي مطلع عام 1918 كانت صحيفة النشرة العربية "أراب بوليتين" قد دونت تذمر الحسين من أن سلطته كانت تتعرض للتقويض من خلال عملية حرف للناس عن الدين التي يقوم بها أعوان ابن سعود، إذ أن مطالب ابن سعود بخرمة وتربة كانت تنبع من العقيدة الدينية. كان ابن سعود البطل الوريث لتعاليم محمد بن عبد الوهاب، وهو زعيم ديني من القرن الثامن عشر، وثق تحالفه مع آل سعود في عام 1745 من خلال عدة زيجات بين العائلتين، وكان الوهابيون، كما أسماهم خصومهم، إصلاحيون سلفيون متشددون، نظر إليهم أعداءهم على أنهم متعصبون، وقد أدرك ابن سعود بعبقريته كيفية تسخير طاقاتهم لأهداف سياسية. فمع نهاية عام 1912 برزت حركة نهضة دينية في جزيرة العرب، مما غير طبيعة سياسة الجزيرة لصالح ابن سعود، إذ شرع رجال القبائل يبيعون خيولهم وجمالهم وممتلكاتهم الأخرى في أسواق المدن من أجل الاستقرار في مجتمعات زراعية تعاونية وعيش حياة دينية وهابية ملتزمة، وأصبحت الحركة تعرف باسم الإخوان، وعلى الفور وضع ابن سعود نفسه على رأس هذه الحركة، مما منحه جيشاً من البدو الأصلاء وهم أعظم محاربي الجزيرة العربية. في حركة الإخوان أخذت سلطة كل شيوخ القبائل الفردية تتضاءل، كما أخذ بالتضاؤل أيضاً الانفصال بين تلك القبائل، في حين ما انفكت سلطة ابن سعود تنمو.

من وجهة نظر الحسين، كان انتشار ذلك الإيمان الإصلاحي السلفي المتعنت نحو أراضي الحجاز المجاورة هو ما هدد بتقويض سلطته. فالحسين كان سنياً تقليدياً، وكان الوهابيون يشكلون له أعداء مذهبيين وسياسيين. ظل الحسين يرسل حملة فاشلة تلو الأخرى ضد الخرمة وتربة لاستردادهما من سيطرة الوهابية، وكانت آخر تلك الحملات في ربيع 1919، ضمن فورة نصر الحلفاء على الإمبراطورية العثمانية. وفي تلك الحملة قاد نجل الحسين الأمير عبد الله جيش الحجاز المدرب ذو الخمسة آلاف مقاتل حاملاً معه

التجهيزات الحديثة التي كان البريطانيون قد زودوه بها خلال الحرب. وفي الواحد والعشرين من أيار 1919 قامت قوات عبد الله باحتلال تربة، وعليه خرج ابن سعود من الرياض لمهاجمة عبد الله وقواته، لكن المعركة المنظورة التي عسكر لها الجانبان لم تجر، إذ قامت قوة وهابية قوامها ألف ومائة من الجمالة، ممن تقدموا قوات ابن سعود كقوة استطلاع، بالتقدم نحو معسكر عبد الله ليلة الخامس والعشرين من أيار، مسلحين بالسيوف والحراب والبنادق القديمة فقط، انقض رجال تلك القوة على الجيش الحجازي النائم ودمروه، وفر عبد الله بثوب نومه، إلا أن جنوده لم يفعلوا.

كانت هزيمة قوات الحسين من الكمال لدرجة استدعت تدخل البريطانيين لإنقاذه، حيث قام البريطانيون بإرسال طائراتهم إلى الحجاز وإرسال الإنذارات إلى ابن سعود. ولما كان ابن سعود دبلوماسياً دوماً، فقد تحاشى المواجهة، ومثل أنه أذعن للرغبات البريطانية، وزعم أنه كان يبذل قصارى جهده لكبح جماح الإخوان المتهورين. إلا أن الحسين أبدى تناقضاً تاماً في الموقف، فقد ظل على عناده، وواجهت بريطانيا صعوبة لتجبره على قبول هدنة مؤقتة في آب 1920. مما جعل الأمر يبدو وكأن القاهرة ولندن كانتا قد ساندتا الطرف الخاطئ، خاصة أن ابن سعود مضى نحو انتصارات جديدة، إذ سيطر على منطقة عسير الجبلية في عام 1920م، وأطاح بآل رشيد المناوئين له في الجزيرة في نهاية عام 1921. ومن خلال حركة الإخوان كرأس حربة، الذين قدر عدد مقاتليهم بـ 150.000 جالت قوات ابن سعود راسمة فتحها لشبه الجزيرة العربية.

في العشرين من أيلول 1920 كتب مراسل لصحيفة التايمز مختص بالشرق الأوسط أن المقترح القديم للمكتب العربي بأن يصبح الحسين خليفة الإسلام، المستوحى من اقتراح كتشنر في خريف 1914، كان سيثبت أنه كارثة فظيعة، وتنبأ المراسل أن ابن سعود كان سيغزو الحجاز ويسيطر عليها، وفي الحقيقة، كان هذا ما فعله ابن سعود بعد أربع سنوات دافعاً الحسين إلى المنفى. وخلافاً لرغبتهم، وُضِعَ البريطانيون في موقع معاد لابن سعود، وذلك لحاجتهم إلى دعم الحسين، فالمكانة البريطانية كانت لها علاقة بالأمر، وكما كتب

أحد مسئولي وزارة الخارجية البريطانية: "لسوف نبدو حمقى في كل أرجاء الشرق إن جرى طرد دميتنا خارج موقعه بهذه السهولة". لكن لم يكن بيد البريطانيين الكثير ليفعلوه حيال ذلك، فكما في أفغانستان كانت الخصائص الطبيعة للجزيرة العربية قاسية ووعرة، ولم يكن حتى استخدام القوة كأداة للردع ليبدو مجدياً. في إحدى المرات سُئل المسئولون على طول ساحل الخليج عن الأهداف التي قد يضربها سلاح الجو الملكي على طول ساحل الجزيرة العربية، فرد المسئولون أنه في الحقيقة لم تكن هناك أية أهداف تستحق عناء القصف.

وهكذا، فعلى الحدود الجنوبية إضافة إلى الحدود الغربية والشرقية لإمبراطوريتهم الشرق أوسطية، أخذ المسئولون البريطانيون في عام 1919 يجدون أنهم لم يعودوا من يسطر على الأحداث، وذلك لأسباب لم يستطيعوا فهمها على الفور، كما لم تتجل لهم أي طريقة لإدارة الأمور يمكن لها إعادة السكان المحليين إلى المسار السابق. لكن ربما كان التحدي الأخطر الذي واجهوه هو ذلك الذي برز في تركيا، قلب الإمبراطورية العثمانية، والذي كان من المفترض أن بريطانيا قد سحقته في عام 1918م.

سورية ولبنان في ربيع وصيف 1920:

كان الحاكم الاسمي لسورية هو الفيصل، ذلك الأمير المكّي الذي قاد القوة العربية الضاربة على الخاصرة اليمنى لجيوش الحلفاء في حملتي فلسطين وسورية، وكان الجنرال اللنبي قد سمح للفيصل بإدارة شئون سورية من عاصمتها دمشق ابتداء من خريف 1928 بانتظار المفاوضات لتسوية السلام، لكن الفيصل كان قد أمضى جزءاً كبيراً من العام 1919 في أوروبا يفاوض الحلفاء، وقد عهد بإدارة سورية إلى آخرين. وتركت بريطانيا دمشق، حاضرة المناطق الناطقة بالعربية، مستقلة بشكل مشروط، فأصبحت تلك الواحة العتيقة مركزاً تجمعت فيه الشخصيات السياسية والعسكرية الساخطة من أجزاء كثيرة من الإمبراطورية العثمانية السابقة. ولما كانت تدار دون اهتمام باسم الفيصل من قبل خصوم متناحرين، ظلت دمشق في حالة من الاضطراب المستمر طوال عامي 1919 و1920، فبينما قاتلت العائلات التقليدية الحاكمة ضد طموحات القادمين الجدد، انقسم مسلحو التجمعات السياسية الأساسية بشكل كبير تبعاً للانقسام الجغرافي.

دعا الفيصل إلى تشكيل مجلس سوري عام، أو مؤتمر سوري عام، والتأم ذلك المجلس في السادس من حزيران 1919، وإدراكاً من الفيصل لكونه غريباً في دمشق ولتشبعه بالمبادئ التي أعلنها وودرو ويلسون، فقد دعا إلى عقد المجلس لكي يؤمن المصادقة على المطالب التي كان ينوي طرحها في مؤتمر السلام، وليثبت للمجلس أنه كان خير متحدث باسم الشعوب السورية، لكن الفيصل لم يكن قد أدرك بعد ضرورة وضع سيادة المجلس السوري العام في يد رجال قد يكونوا مستعدين للموافقة على التنازلات الكبيرة التي، بطبيعة السياسة العالمية، كان سيضطر إلى تقديمها في مؤتمر السلام في باريس. لقد

كانت العائلات القديمة المحافظة التقليدية والحاكمة في سورية، ممن ظل ولائهم للإمبراطورية العثمانية ثابتاً على مدى الحرب، ظلوا معادين للفيصل وللحلفاء وللمنتديات القومية العربية المسلحة، ومع ذلك فقد فازت هذه العائلات بمقاعد في المجالس التشريعية في دمشق وفي المدن الداخلية الأساسية الأخرى مثل حمص وحماه وحلب. إلا أن المنتديات القومية الراديكالية نجحت في كسب السيطرة على المؤتمر السوري العام، وذلك من خلال عقد الصفقات مع بعض العناصر المحافظة إلى جانب عوامل أخرى. في دمشق كانت هناك ثلاث منتديات قومية أساسية، أحد هذه المنتديات كان "جمعية العهد"، التي تعد منظمة الضباط العرب في الجيش العثماني، وكان يسيطر عليها أعضاء من مناطق بلاد الرافدين ممن كانت مصلحتهم الأساسية تصب في مستقبل تلك المناطق. وكان هناك أيضاً "المنتدى العربي" الذي هيمن عليه أعضاء من منطقة فلسطين، وكان قد شُكل كمنظمة مناهضة للصهيونية مكرسة لإجبار الفيصل على هجر التزامه نحو الصهاينة، وقد احتل أعضاء عدة من اللجنة التنفيذية لهذا المنتدى مناصب هامة في إدارة الفيصل، رغم أن معظم الفلسطينيين ظلوا موالين للعثمانيين ومعادين للفيصل على طول الحرب. كما أن الفلسطينيين حققوا مناصب قيادية في حزب الاستقلال ذو القاعدة الشعبية العريضة، والمؤسس من قبل المنتدى القومي الثالث والأبرز المدعو "جمعية الفتاة".

أفصح المؤتمر السوري العام عن توجهه فور التئامه في منتصف عام 1919، وذلك عندما دعا إلى قيام سورية كبرى مستقلة بشكل كامل، وتشمل كامل المنطقة التي تقوم عليها اليوم سورية ولبنان والأردن وإسرائيل. وبالنسبة إلى الفيصل الذي كان يأمل في نظام انتدابي أمريكي أو بريطاني وفي دعم أمريكي بريطاني وصهيوني ضد مطالب فرنسا، بدت الأمور تتسرب من بين أصابعه وأن عليه اتخاذ بعض الخطوات "لتنفيس الضغط في المؤتمر السوري". إلا أنه كان مضطراً أيضاً للابتعاد عن المسرح لفترة وذلك لحضور المفاوضات مع القوى العظمى في أوروبا. ومع نهاية المفاوضات في أوروبا عام 1919 كان الفيصل قد نجح في التوصل إلى التفاهم السري الذي كان قد خُطط له سابقاً مع رئيس

الوزراء الفرنسي كليمنصو، وقد سمح الاتفاق للفيصل بأن يحكم سورية مستقلة عليها لفرنسا وصاية غير محدودة، ومن وجهة نظر كليمنصو كانت تلك بنوداً كريمة، إذ لم يكن أي سياسي فرنسي آخر ليقبل بترك العرب يحصلون على أي استقلال، أو يسمح بترك الفيصل الموالي للبريطانيين في دمشق، وخاصة كملك على سورية. لكن عندما سقطت حكومة كليمنصو في كانون الثاني 1920، لا بد أن الكتلة الاستعمارية القوية في البرلمان الفرنسي الجديد عرقلت الالتزام بهذه البنود. وهنا كان أمل الفيصل الوحيد هو أن يشعر الفرنسيون أنهم ملتزمون بالاتفاق السري عندما يعلمون بوجوده، ذلك طالما أن العرب السوريين كانوا راغبين بالالتزام به أيضاً. لكن لدى عودته من أوروبا إلى سورية في الرابع عشر من كانون الثاني 1920 وجد الفيصل أن القوميين العرب غير موافقين على أي دور لفرنسا إطلاقاً في الوصاية على شئون سورية. ودون جدوى، حاول الفيصل تحذير إحدى لجان الجمعيات العربية في دمشق بأن رفض اتفاقه مع كليمنصو كان يعني الحرب مع فرنسا، لكن اللجنة ردت بالقول: "إننا مستعدون لإعلان الحرب على فرنسا وبريطانيا معاً". وفي وقت لاحق من شهر كانون الثاني ، قام المؤتمر السوري العام الذي كان القوميون العرب يسيطرون عليه بالتصويت رافضاً بنود اتفاق الفيصل - كليمنصو.

لدى عجز الفيصل عن إقناع القوميين بإتباع سياسته، أو بعبارة أخرى عجزه عن قيادتهم، غيّر لهجته وأخذ يتكلم كما لو كان ينوي إتباعهم، وفي شباط وردت تقارير عن أنه كان يتحدث عن الفوز باستقلال عربي كامل "بحد السيف"، لكن يبدو أن هذا كان مجرد غوغائية هدفها منافسة غوغائية القوميين في التسابق نحو كسب الدعم الشعبي. وتحت غطاء خطاباته العنيفة، استطاع الفيصل الوصول إلى القوة المحلية الهامة الوحيدة، التي كانت قد تقتنع بدعم سياسته في المساومة مع فرنسا، كانت تلك القوة هي أعدائه السابقين، العائلات المحافظة التقليدية الحاكمة في دمشق والمدن الداخلية السورية الذين ساندوا سابقاً الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية في وجه الحلفاء والفيصل، فأقنعهم الفيصل بتشكيل حزب سياسي جديد وهو الحزب القومي، الذي اعتنق في العلن استقلال

سورية الكبرى ولكنه في السر كان مستعداً لقبول اتفاق الفيصل - كليمنصو والوجود الفرنسي. في الحقيقة لم يكن الحزب القومي مصراً على استقلالٍ كاملٍ وفوري لسورية، كما كان مستعداً أيضاً للاعتراف بوطن قومي لليهود في فلسطين. وسارعت المنتديات القومية المقاتلة لمنع الحزب القومي، وذلك بالتحرك قبل أن يتمكن الحزب من تنظيم قواته، فدعت المنتديات المؤتمر العام إلى الاجتماع، وانعقد المؤتمر السوري العام الثاني في مطلع شهر آذار1920، وعلى الفور أصدر قراراً أعلن فيه سورية دولة مستقلة ضمن حدودها "الطبيعية"، بما فيها لبنان وفلسطين تحت قيادة الفيصل كملك دستوري. في الوقت نفسه واجه وفد عربي في فلسطين الحاكم العسكري البريطاني بقرار يعارض الصهيونية، ويقدم عريضة ليصبح جزءاً من سورية المستقلة، بينما اجتمعت جماعة من بلاد الرافدين وأعلنت استقلال مناطقها البصرة وبغداد تحت راية شقيق الفيصل عبد الله كملك. وهكذا ففي أوائل عام 1920 وفي غضون أسابيع على قيام مجلس النواب العثماني في القسطنطينية بتحدي الحلفاء على الملأ وإعلانه استقلال الجزء الناطق بالتركية من الإمبراطورية، بدا الجزء العربي أنه كان يتبع الطريق نفسه.

شعر الجنرال اللنبي بالخطر المحدق، وحذر رؤسائه من: أنه إذا "أصرت بريطانيا وفرنسا على موقفهما المتمثل بإعلان تحركات الفيصل والمؤتمر السوري على أنها باطلة ولاغية فأنا واثق من أن الحرب لا بد ستتبع ذلك. وإذا اندلعت الأعمال العدوانية فإن العرب سيعتبرون كلا الفرنسيين والبريطانيين أعداء لهم، وسنجر من قبل الفرنسيين إلى حرب تقع ضد مصالحنا ولسنا متحضرين لها بشكل جيد". وعليه وجهت بريطانيا اللوم إلى فرنسا على ما حدث أو قد يحدث، ودعا اللورد كورزون السفير الفرنسي إلى وزارة الخارجية ليشرح له الأخطاء التي ارتكبتها فرنسا، وليصرح رسمياً برأيه، وهو أن الانعطافة المفزعة لسير الأحداث كانت بكاملها غلطة فرنسا. لقد كان الفرنسيون، وأكثر منهم البريطانيون، مفزعون بإعلانات دمشق، وحذروا الفيصل من العواقب الوخيمة التي قد تنشأ عن أي محاولة لتنفيذ هذا الإعلانات، لكن الفيصل كان منجرفاً بتيار المؤتمر الذي لم يستطع السيطرة عليه،

وهكذا فقد سمح لأتباعه بشن هجمات ضد الفرنسيين والمسيحيين على الساحل. وليس ذلك وحسب، بل إنه أخذ يرسخ دعمه لتركيا مصطفى كمال التي كانت تلحق الهزائم بالفرنسيين في كيليكيا إلى الشمال من الحدود السورية التركية. وقد تجسد ذلك الدعم بقيام الفيصل وأنصاره بمنع فرنسا من استخدام خط السكك الحديدية في حلب، وبهذا فقد قطعوا تعزيزات الفرنسيين البرية وأجبروهم على إمداد حاميتهم المحاصرة في كيليكيا عن طريق البحر.

لكن يبدو أن القوميين السوريين فشلوا في إدراك مدى اعتمادهم والفيصل على الدعم البريطاني، فإعلاناتهم المهاجمة للمطالب البريطانية في حكم بلاد الرافدين وفلسطين ردت بريطانيا بقوة إلى أحضان فرنسا، وأدت إلى استعادة سريعة لتحالف القوتين في الشرق الأوسط حتى لويد جورج الذي سعد بدايةً بأنباء التحدي الموجه إلى فرنسا، لم ير في النهاية بديلاً عن التوصل إلى اتفاق مع الفرنسيين. في الماضي، كانت سياسات لويد جورج وجيوش اللنبي هي التي شكلت درعاً، سُمح للسوريين من ورائه بأن يمعنوا بإتباع سياسة استفزازية مع حصانة من عواقبها، لكن حالما زال ذلك الدرع، لم يعد هناك من شيء يعيق الحكومة الفرنسية، كما رأت جماعاتها الاستعمارية، من التحرك بسرعة. كان قلق فرنسا الأساسي يكمن في فصل السوريين عن تحالفهم الخطير مع قوات تركيا مصطفى كمال. وفي العشرين من شهر أيار 1920 توجه وفد فرنسي إلى أنغورا لإجراء مفاوضات هدنة مع كمال شخصياً، كان الوفد الفرنسي برئاسة "روبيرت دي كايكس"، المروج الدعائي البارز للجمعية الاستعمارية المسماة بلجنة آسيا الفرنسية والتي كانت قد أصبحت الممثل السياسي الأول لفرنسا في سورية. ونجح كايكس في تدبر هدنة مؤقتة مع كمال، وقد عملت هذه الهدنة إلى جانب اتفاق عقدته فرنسا مع بريطانيا على تمهيد الطريق أمام فرنسا للقيام بتحرك عسكري.

في السابع والعشرين من أيار 1920 أمرت باريس قائدها العسكري في بيروت الجنرال غورو بالتحضر للهجوم ضد الفيصل، وفي عيد الباستيل الوطني الفرنسي من عام 1920 قام الجنرال غورو مدفوعاً من حكومته في باريس بإرسال إنذار نهائي إلى الفيصل

موضحاً بنوداً لم يكن يتوقع من الزعماء العرب قبولها، بما في ذلك حل الجيش العربي، لكن الفيصل، الذي كان يفقد رباطة جأشه، وافق على البنود الفرنسية، مما أثار جماهير دمشق ضده. ومع ذلك، اتخذ الجنرال غورو، في ظل أوامر من باريس، موقفاً رافضاً لرد الفيصل على أنه غير مرض، ذلك رغم الخنوع الذي انطوى عليه ذلك الرد، فسارع الفيصل إلى إرسال رد آخر، عارضاً استسلاماً غير مشروط، لكن غورو وتحت التأثير الكبير من قبل دي كايكس، رد بأن الأوان قد فات، وأمر جنوده بالزحف نحو دمشق.

في ذلك الوقت لم يكن متوفراً لدى الفرنسيين سوى القليل من الجنود من أجل الحملة، كما أن انهيار هدنتهم مع مصطفى كمال فجأة جعلهم عرضة للخطر على جانبين: كمال في الشمال والفيصل في الشرق، وبدا الفرنسيون عالقين بين عدوين على جبهتين، لكن فرنسا لم تفتقر للحظ الجيد إذ أن الفرنسيين لم يلقوا مقاومة شديدة من جانب السوريين. لقد تقدم الجنود ذوي الأغلبية السنغالية من جيش الشرق الفرنسي عبر السفح المتعرج الذي كان مناسباً جداً لنصب الكمائن من قبل عدو كفوء، لكن وبشكل غير مسئول انتظر مسلحو الفيصل حتى ظهر السنغاليون ليقوموا بالتصدي لهم، في هذه اللحظة حلق سرب من الطائرات الفرنسية فوق الرؤوس، فدب الذعر في قلوب المدافعين عن دمشق، الذين أقلوا وهربوا غير مبدين أي مقاومة. في السادس والعشرين من تموز 1920 احتل الفرنسيون دمشق، وفي السابع والعشرين من ذلك الشهر أمروا بنفي الفيصل، وفي الثامن والعشرين غادر الأخير دمشق، وأعلن رئيس الوزراء الفرنسي أن سورية منذ تلك اللحظة فصاعداً ستخضع للحكم الفرنسي: "بكاملها، وإلى الأبد". بعيد ذلك، قامت السلطات الفرنسية بتقسيم سورية إلى وحدات ثانوية، كانت إحداها ما سميت بلبنان الكبرى التي أعلنها الجنرال غورو في الأول من شهر آب 1920، والتي شكلت نواة لبنان اليوم، وكانت لبنان الكبرى تضم، إلى حد ما، منطقة الحكم المباشر التي وعِدت بها فرنسا في اتفاقية سايكيس - بيكو. في أيام الحكم العثماني كانت لبنان عبارة عن مقاطعة صغيرة تمركز فيها محميي فرنسا من المسيحيين الموارنة إضافة إلى الدروز الذين يشكلون أعداءهم التقليديين، لكن وحدة لبنان

الكبرى التي أعلنتها فرنسا ضمت إلى جانب تلك المقاطعة القديمة كلاً من مدن بيروت وطرابلس وصيدا وصور الساحلية، بالإضافة إلى وادي البقاع الطويل الذي كان يغطي منطقة كبيرة من داخل البلاد. وفي الحقيقة فإن هذه الإضافات بيروت وصيدا وصور والبقاع شملت أعداداً كبيرة من السكان المسلمين، سنة وشيعة، إلى لبنان التي كانت في السابق جيباً مسيحياً صغيراً. لقد أدى هذا التوسيع للبنان إلى سفك الكثير من الدماء في السبعينيات والثمانينيات، وذلك عندما قامت جماعات عدة بمهاجمة الموقع الرئيسي للأقلية المارونية ضمن ما كان قد أصبح بلداً ذا أغلبية مسلمة. لكن ما يصعب تحديده هو من كان وراء هذه التوسع، هل هم المسيحيون الموارنة أم الضغط السياسي الفرنسي؟ إن أيد كثيرة في الحقيقة قامت بدفع الجنرال غورو نحو قراره بإعلان لبنان الكبير، في حين لم يجر تقييم مخاطر هذا القرار بشكل كامل.

لقد أظهرت سهولة احتلال دمشق ادعاءات الفيصل والعرب بالقومية على أنها أشياء زائفة ابتدعها البريطانيون ليحتالوا على فرنسا ويجعلوها تتخلى عن مطالبتها بسورية، وهكذا، كان من الطبيعي أن توجه فرنسا اللوم إلى بريطانيا كلما اندلعت انتفاضة هنا أو اضطراب هناك في سورية طيلة فترة الانتداب الفرنسي. كما أن لويد جورج الذي كان خسر ثقة فرنسا عندما حاول الاحتفاظ بسورية، لم يستطع استعادة هذه الثقة عندما غير سياسته وسمح لفرنسا بأن تأخذ سورية، إن لويد جورج، وبعد سحبه لقواته من سورية في عام 1919، كان في الحقيقة قد خسر سيطرته على سير الأحداث هناك، تماماً كما خسر تلك السيطرة في الداخل الأناضولي وفي صحارى الجزيرة العربية وفي جبال أفغانستان وفي القرى الريفية المصرية، بل أنه في سورية كانت النتيجة أن وجه اللوم للبريطانيين من كلا الجانبين، فقد لامهم الفرنسيون على دعمهم وترشيحهم للفيصل كما لامهم العرب على خذلهم له. ومع حلول ذلك الوقت كان أنصار الفيصل في فلسطين والعراق قد وضعوا أنفسهم على قائمة أعداء بريطانيا، مما أثار سؤالاً عن سبب احتفاظ بريطانيا بوجود لها في الشرق الأوسط في البداية قيل للشعب البريطاني أن أحد أهداف بريطانيا كان دعم حركة الفيصل العربية، لكن

إذا كان عرب الفيصل قد أصبحوا أعداء لبريطانيا، فلماذا عليها أن تستمر في دعمهم؟ وعلاوة على ذلك فإن أنصار الفيصل عرضوا علاقة بريطانيا بفرنسا للخطر في أماكن عدة منها فلسطين التي كانت تسيطر عليها بريطانيا، وكانت أنشطتهم تستثير فرنسا نحو غزو منطقة شرق الأردن، الأمر الذي كان سيورط بريطانيا في نزاع دولي خطير لم تكن لترغب به. لقد كانت العلاقات البريطانية الفرنسية هشة كفايةً بطبيعتها، وخاصة فيما يخص فلسطين التي اشتهتها فرنسا، وقد خشي البريطانيون من أن أنصار الفيصل في شرق الأردن قد يمنحون الجماعة الاستعمارية في فرنسا ذريعة لكي ترسل قواتها عبر الحدود.

شرق الأردن عام 1920:

في الوقت ذاته، الذي أمرت فيه الحكومة الفرنسية بغزو سورية واحتلالها، دشنت حملة دبلوماسية وإعلامية تهدف إلى منع فلسطين المجاورة من أن تصبح "دولة صهيونية"، ولما كانت بريطانيا ترعى الصهيونية في فلسطين، فقد اتخذت تلك الحملة صبغة معادية للبريطانيين، لكن الحكومة الفرنسية كانت تعارض أن تكون فلسطين يهودية أكثر حتى من أن تكون بريطانية، وخشيت أن مصالح فرنسا التجارية والدينية في الأرض المقدسة قد تتعرض للخطر من قبل الصهيونية المرعية بريطانياً. إن اللغة التي استخدمتها وزارة الخارجية الفرنسية كانت تعبر عن معاداة "مبطنة" للسامية، بينما استخدمت الصحافة لغة تعبر عن معاداة صريحة للسامية. لكن في حزيران 1920، عندما دخلت بريطانيا وفرنسا في مفاوضات تفصيلية لرسم حدود بين فلسطين من جهة ولبنان وسورية من جهة أخرى، إذ كانت "فلسطين" و"سورية" كلمتان ملتبستان ولم يكن من الواضح في ذلك الوقت أين تنتهي الأولى وتبدأ الثانية، كان الموقف المتشدد الذي اتخذه المفاوضون الفرنسيون يعبر عن مصلحة شخصية فرنسية، وذلك لأن الفرنسيين صوروا

الحدود على أنها كانت ترسم بين فرنسا وبريطانيا في الشرق، واتخذوا موقفاً متصلباً، وكانوا في ذلك يدفعون من جماعة استعمارية اتهمت بشدة زعماء فرنسا بأنهم تخلوا عن الكثير من مطالبها ومصالحها في آسيا. كان الرئيس الجديد للجنة الشئون الخارجية في مجلس النواب الفرنسي قد خدم سابقاً رئيساً للجنة المشرق التي تعد إحدى أهم الجمعيات الاستعمارية الفرنسية، وكان الرجل مستعداً تماماً كما كانت الصحافة الشعبية لوصم أي مساومة على أنها خيانة. وخلال مفاوضات الحدود الفلسطينية كانت على المحك قضية المنابع الثمينة لنهري الأردن واليرموك، التي أصرت فرنسا بنجاح على الحصول عليها لصالح سورية ولبنان.

وقد وصفت "مؤسسة مدارس الشرق"، التي كانت تمثل البعثة التبشيرية الفرنسية إلى الشرق الأوسط، قضية وطن اليهود القومي على أنها "مجرد وسيلة للإنكليز لكي يقوضوا مكانتنا". وادعت المؤسسة أنها تحسست وجود مؤامرة يهودية عالمية وراء كل من الصهيونية والبلشفية "تسعى بكل تأكيد لأن يكون بيدها دمار العالم المسيحي". كما اتفق مع ذلك "روبرت دي كايكس" الذي كان يدير مصالح فرنسا السياسية في سورية، وادعى كايكس أن: "الروح الثورية والنبوئية التي غالباً ما وجدت بين اليهود كانت قد تحولت إلى البلشفية" بين الصهاينة الذين كانوا يصلون إلى فلسطين من أوروبا الشرقية. وهكذا، رأى الفرنسيون أن موقعهم في سورية ولبنان كان يقع تحت التهديد من قبل حركة اعتقدوا في ذلك الوقت أنها بريطانية يهودية صهيونية بلشفية. وتبعاً إلى رئيس مؤسسة مدارس الشرق فإن الأمر لم يكن مجرد مصالح وطنية فرنسية، بل إحساس ديني استدعى القيام بتحرك في وجه المراكز البروتستانتية واليهودية في فلسطين، وقال: "إنه لمن غير المقبول أن يصبح بلد المسيح فريسة لجيتو اليهود وهرطقة الأنكلو-ساكسونيين. يجب أن يبقى ذلك البلد إرثاً محرماً خاصاً بالفرنسيين والكنيسة، وإنه سوف يكون من العار وجريمةً لا يمكن التعويض عنها ألا تبعد هذه الأرض المقدسة عن جشع حلفائنا الوحشي".

في ذلك الوقت، مولت الحكومة الفرنسية منتدى سياسياً مناهضاً للبريطانيين يدعى الجمعية الأدبية، وقد ضمت هذه الجمعية فروعاً في القدس ومدن فلسطينية أخرى. لكن التهديد الفرنسي المباشر على المصالح البريطانية برز عام 1920، وذلك في المنطقة الشاسعة وغير المأهولة كثيراً الواقعة في شرق نهر الأردن والمسماة آنذاك منطقة عبر الأردن، كانت تلك المنطقة تشكل قرابة خمسة وسبعين بالمائة من الأرض الواقعة ضمن الانتداب البريطاني على فلسطين، من حيث الحياة والبنية القبلية، كانت منطقة عبر الأردن مشابهة كثيراً لشبه الجزيرة العربية، أما تاريخياً فإن نسبة كبيرة من أراضيها كانت تشكل جزءاً من أرض الكتاب المقدس، وقد شكلت في يوم من الأيام جزءاً من مقاطعة الجزيرة العربية الرومانية. ومنذ قيام اللنبي بإخراج الأتراك منها في خريف 1918 كانت تلك المنطقة لا تزال دون حكومة تسيطر عليها بشكل فعلي، فالسلطات البريطانية كانت قد تركتها تحت الإدارة غير الفاعلة للفيصل في دمشق، وفيما بعد تبين للبريطانيين أن هذه كانت غلطة ارتكبوها، فعندما حل الفرنسيون محل الفيصل ووزرائه كحكام على دمشق، وضعوا أنفسهم في موقع المطالب بهذه المنطقة على أنهم خلفاء الفيصل. كانت شرق الأردن منطقة مضطربة تشوبها النزاعات القبلية، وقد خشي البريطانيون من أن يتخذ الفرنسيون انعدام القانون فيها كذريعة لاحتلالها بحجة فرض النظام والتحضر. كما كان الأعداء العرب للحكم الفرنسي في سورية قد تجمعوا وأعلنوا أنهم سيقاتلون لإرجاع الفيصل إلى دمشق، مع احتمال شن هجمات من منطقة شرق الأردن على سورية الفرنسية، وكان من الممكن لفرنسا أيضاً أن تستخدم تلك الهجمات كتبرير لشن غزو على شرق الأردن في سياق عمل انتقامي.

اقترحت الإدارة البريطانية المتمركزة في غرب فلسطين أن ترسل قوات بريطانية إلى شرق الأردن، إلا أن ذلك المشروع قوبل بمعارضة الحكومة البريطانية في لندن، التي لم توافق سوى على إرسال حفنة من المدراء المدنيين. ونقل ضابط بريطاني ممن كانوا يخدمون في شرق الأردن وهو "سي. د. برونتون" إلى رؤسائه ما كان يقوله الناس عن

وجوب انسحاب بريطانيا من البلد، وكتب الكابتن برونتون: أن "لا أحد يبدو راضياً عن احتلالنا"، وفي تقريره، تنبأ برونتون أيضاً أن البلد كان على شفا السقوط في حالة من الفوضى التامة، شارحاً: "أن الشعب هنا لا يشكل كياناً سياسياً متجانساً، فهنالك خط انقسام حاد بين السكان الحضر المقيمين والبدو الرحل، الطبقة الأولى ترغب في حكومة مستقرة وحماية من الابتزاز والعنف الذي فرضته عليها الطبقة الثانية. أما البدو، فيفضلون الفوضى على النظام، وذلك لأنهم يعتاشون من النهب وابتزاز الفلاحين إضافة إلى قطعانهم مواشيهم. وبالتالي لا يمكنك أن تنتظر من هذا الشعب تشكيل حكومة واحدة تحكم البلد الذي يتقاسمون". إن أول قلق لدى برونتون كان أن أحد ممثلي عائلة الفيصل الهاشمية كان يثير المشاعر ضد الفرنسيين، وفي التاسع من أيلول 1920 نقل برونتون أن الممثل الهاشمي أعلن حرباً مقدسة ضد الفرنسيين في سورية، وأنه جند المتطوعين وأطلق المجرمين من السجون في مدينة عمان للالتحاق بالحركة. وبعد مضي يومين آخرين كتب برونتون بنفس أكثر هدوءاً: "أن الممثل الهاشمي لم يجمع سوى خمسين متطوع في كل ما جمع". لكن الكابتن ظل غير سعيد حيال منهج الحكومة البريطانية في حكم عبر الأردن، وكتب يقول: "إن فكرة ضبط بلد نصف سكانه من لصوص النهب الهمجيين من خلال منحه حكماً ذاتياً ويضع مستشارين بريطانيين ربما يبدو جذاباً كتجربة"، لكن عملياً لم يكن الأمر يجدي نفعاً.

بما أن بريطانيا لم تكن قد احتفظت بجيش لها في منطقة عبر الأردن، فهي لم تكن لتقدر على الدفاع عن المنطقة في حال حدوث غزو فرنسي، ولكي تحتفظ بالمنطقة لنفسها كان على بريطانيا تجنب استثارة غزو فرنسي. إن الغارات العربية على المواقع الفرنسية في سورية من عبر الأردن كانت الأمر الأكثر احتمالاً لأن يحرض فرنسا لشن غزو على المنطقة، وبالتالي كان لا بد من إيقاف هذه الغارات، فقضت سياسة "ف. ر. سومرسيت" وهو مسئول بريطاني في منطقة شرق الأردن، بإيقاف القبائل العربية عن شن الغارات ضد سورية الفرنسية من خلال ضرب تلك القبائل ببعضها البعض. في حال نجحت سياسة

سومرسيت فهي ستجرد الفرنسيين من السبب أو الذريعة لغزو منطقة عبر الأردن غير المحمية، لكن ماذا لو هاجمت فرنسا كل المناطق الواقعة تحت وصاية بريطانية ليس فقط منطقة عبر الأردن؟ بل وبقية فلسطين أيضاً بوسائل أخرى: من خلال السياسة والحملات الإعلامية وتقويض الولاء بدلاً من الغزو المسلح؟ لقد كان القوميون العرب، ومنذ عام 1920، يكنون الكراهية لفرنسا، لكن ماذا لو استطاعت فرنسا قلبهم وإقناعهم بأن يكرهوا بريطانيا بدلاً عنها؟ لقد خشي سومرسيت من احتمال أن تشن فرنسا حملة إعلامية صليبية تنادي بضم منطقة عبر الأردن وفلسطين الغربية إلى سورية الكبرى، وذلك على أساس معاد للصهيونية، وهي حملة قد تلقى شعبية بين العرب في كل مكان من فلسطين. وربما تعد فرنسا العرب أنه إذا سمح لها بأخذ فلسطين بما فيها شرق الأردن من أيدي بريطانيا فإنها سوف تضع حداً للصهيونية، ولربما يحتشد العرب خلف فرنسا على أساس برنامج كهذا! ورأى سومرسيت كما فعل قسم كبير من المسئولين البريطانيين: أن الصهاينة كانوا يعرضون القضية البريطانية إلى الخطر إلى جانب قضيتهم وذلك من خلال إفصاحهم عن نواياهم المستقبلية. وكتب سومرسيت يقول: "إنهم اليهود وليس نحن الذين يقف الجميع ضدهم، لو أن اليهود يُبقون أفواههم السخيفة مغلقة فلسوف يشترون البلد بأكمله". غير أن "ت. ي. لورنس" تبنى وجهة نظر مختلفة: "لقد وثق أنه في غضون أربع أو خمس أعوام، وفي ظل تطبيق سياسة عادلة، فإن المعارضة للصهاينة ستتضاءل، ذلك إن لم تختف بأكملها".

لكن في تلك اللحظة، كانت المعارضة العربية للصهيونية عارمة ومتقدة، وكانت تقلق السلام في فلسطين الذي تسيطر عليها بريطانيا.

فلسطين، عرب ويهود عام 1920:

قام الجنرال اللنبي في عامي 1917 و1918، بعد أخذه فلسطين من يد الأتراك، بتأسيس إدارة عسكرية في البلاد، ومنذ ذلك الوقت، سرى في كل أرجاء الإدارة العسكرية خط قوي من الاستياء حيال إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين بناء على وعد بلفور، إذ أنه شكل عبئاً ثقيلاً ألقته لندن على كاهل تلك الإدارة وسياسة بغيضة صعبة التنفيذ. وكان كل من "غلبرت كلايتون" بصفته الضابط السياسي الأعلى للجنرال اللنبي و"رونالد ستورس" بصفته حاكم القدس، قد تجنبا منذ البداية إعطاء أي إشارة تدل على أنهما اقترحا دعم تلك السياسة، ومع أن كلاً من الرجلين اعترف شخصياً بإيمانه بالصهيونية، إلا أن كلايتون تحديداً بدا يعرفها بأضيق معانيها، بأنها: دعم جالية يهودية موسعة في فلسطين تخدم كمركز ثقافي وعاطفي ليهود العالم، لكن ضمن أرض فلسطينية عالمية تديرها بريطانيا ولا تغدو دولة يهودية. كما كان ثمة ضباط بريطانيون آخرون ممن خدموا في فلسطين لم يكونوا متعاطفين مع الصهيونية حتى في حدود ذلك التعريف الضيق، وقاموا بالوقوف إلى جانب العرب الذين عارضوا الصهيونية ككل، لقد رأى أولئك الضباط سياسة لندن حيال الصهيونية على أنها مصممة بوضوح لإثارة المشاكل، ولا بد أنها كانت من ابتكار مسئولين بعيدين عن أرض الواقع لم يضطروا للعيش والتعامل مع الظروف المحلية. أما بالنسبة إلى الزعماء الصهاينة فقد بدا موقف الإدارة البريطانية المتذبذب حيال الصهيونية أو المعادي لها صراحة في بعض الأحيان على أنه يعيق جهودهم في تأمين القبول العربي لوعد بلفور، وقد زعموا أنه إذا أعطي السكان العرب في البلد الشعور بأن وعد بلفور هو سياسة غير قابلة للتغيير من قبل الحكومة البريطانية، وأنه سينفذ لا محالة،

فإنهم سينصاعون في النهاية، وربما سيصبحون مقتنعين بفوائد الصهيونية. وشدد الدكتور وايزمان وزملاؤه في قيادة الحركة الصهيونية على رغبتهم في التعاون مع الجماعات العربية، وأكدوا أن المهاجرين اليهود الجدد لن يأخذوا شيئاً من السكان المحليين، لكنهم يشتروا، وينشئوا مستعمرات ويزرعوا الأراضي غير المستخدمة، ورددوا أن المستعمرات اليهودية ستجلب منافع اقتصادية جمّة للبلد بأكمله، بل ولكامل الشرق الأوسط العربي.

كان هناك عدم اتفاق واضح على معظم القضايا بين الجماعات العربية في فلسطين، وربما حتى على الصهيونية، وقد اتضح ذلك في شهر شباط 1919 في مؤتمر عقدته الجمعية الإسلامية المسيحية لمناهضة الصهيونية، ورغم أن أغلبية السياسيين الثلاثين الذين حضروا المؤتمر استطاعوا تسوية اختلافاتهم بالاتفاق على برنامج يدعوا إلى اتحاد عربي يرأسه الفيصل ويكون مركزه سورية، إلا أنه ظل هناك تضارباً في المشاعر، فالبعض شعر بضرورة إقامة فلسطين منفصلة، وشعر آخرون بموالاة للبريطانيين، بينما شعر بعض آخر بالموالاة لفرنسا، وظل في المؤتمر ما يكفي من النزاع ليجعل خمسة من المندوبين الثلاثين لا يوقعون على قرار بمعارضة الصهيونية. وعلى مدى العاميين التاليين أبدى المندوبون وزملاؤهم تقلباً أكبر في وجهات النظر السياسية، فأولئك الذين نادوا للفيصل بأن يصير ملكاً انقلبوا ضده، بينما تبادلت الفصائل الموالية لبريطانيا والمناوئة لها الأطراف، وأرغم الفتح الفرنسي لدمشق أنصار سورية الكبرى قصر تركيزهم على الأرض التي كانت بصدد أن تحضن ضمن الانتداب البريطاني على فلسطين. لقد كانت السياسة العربية في فلسطين تتشكل من الخصومة بين العائلات المدنية الكبيرة، وعلى مدى فترة الاحتلال البريطاني، كانت الخصومة الأكثر وضوحاً تقع بين عائلتي الحسيني والنشاشيبي المقدسيتان، فقد كان توجه عائلة النشاشيبي السياسي قد تحول من معارض للبريطانيين إلى موال لهم ومناصر للمصالحة في عام 1920، وفي السنوات التي عقبت ذلك مباشرة اعتقدت القيادة الصهيونية أنها وصلت إلى أساس تعاون مشترك مع عائلة النشاشيبي قد

يؤدي إلى انسجام عربي يهودي. أما عائلة الحسيني التي انتقلت في الوقت نفسه من مناصرة للبريطانين إلى معارضة لهم فقد وجدت أنها تحظى بفرصة جيدة للمنافسة على قيادة الجماعات العربية في المنطقة، وذلك في ظل التعاطف الذي أبدته الإدارة البريطانية المحلية مع قضية مناهضة الصهيونية. لكن إذا كان الضباط البريطانيون أنفسهم لا يرون أن على العرب تقديم أي تنازلات، فكيف لزعماء العرب المناصرين للمصالحة أن يقنعوا أتباعهم بوجوب تقديم تلك التنازلات؟

في عام 1919 اندلعت أعمال العنف عندما شنت القبائل البدوية هجوماً على المستوطنات اليهودية في الجليل الأعلى الواقع في المنطقة الفاصلة بين الإدارتين العسكريتين البريطانية والفرنسية. وفي مطلع العام 1920، وضمن الاقتتال المسلح الذي عقب ذلك، دخل المغيرون العرب المستوطنات الصهيونية وقتلوا العديد من المستوطنين، كان بينهم بطل الحرب اليهودي الروسي الكابتن "جوزيف ترومبيلدور". بعد ذلك، سادت إشاعات عن أن العنف كان سيصل إلى القدس في ربيع تلك السنة، وكردة فعل على تلك الأنباء، قام "فلاديمير جابوتنسكي"، الصحفي اليهودي الروسي الذي كان نظم الفوج اليهودي في جيش اللنبي، بتأمين موافقة الزعماء الصهاينة الآخرين على أن يشكل جماعة مهمتها الدفاع عن النفس، وتشكلت تلك الجماعة بمعظمها من قدامى محاربي الفرقة اليهودية في الجيش البريطاني، من أمثاله. وأخبر جابوتنسكي الحاكم البريطاني للقدس أنه سيشكل تلك المجموعة، وطلب أن يتم ترخيصها، كما طلب أن تقوم الإدارة البريطانية بتزويدها بالسلاح، وعندما رفض البريطانيون ذلك، قام جابوتنسكي بشراء السلاح من مهرب أسلحة أرميني في المدينة القديمة. اندلع العنف الذي جرى التنبؤ به في القدس في الرابع من نيسان1920. خلال احتفالات المسلمين بموسم النبي موسى الريبعي، وراح الخطباء الهائجون يستثيرون الحشود العربية، مما نتج عنه ثلاثة أيام من الانتفاضة ضد اليهود. وفي تلك الأحداث قتل بعض اليهود بينما سقط منهم مئات الجرحى، ومع ذلك فإن أي إصابات لم تقع في القدس الجديدة التي كانت تجوبها دوريات من قوات جابوتنسكي،

بينما كانت الإصابات في مدينة القدس القديمة التي منعت وحدات الجيش البريطاني قوات جابوتنسكي من الدخول إليها.

كانت الصيحة التي رددتها الحشود الهائجة: "إن الحكومة معنا!" تضيف مسحة خاصة من الشؤم على سفك الدماء في المدينة القديمة، ولم تكن تلك الحشود قد قالت هذا دون سبب، والدليل على ذلك كان واضحاً عندما قامت السلطات العسكرية البريطانية بتحديد العقوبة، فمن أصل جميع من نفذوا أعمال الشغب لم تجر معاقبة سوى بضع أشخاص بأحكام جدية عن طريق المحكمة. أما جابوتنسكي وزملاؤه فقد أحضروا بسرعة ليمثلوا أمام محكمة عسكرية مغلقة، ووجهت إليهم التهم بتوزيع السلاح على جماعة الدفاع عن النفس وحكم عليهم بالسجن لخمسة عشر سنة مع الأشغال الشاقة في سجن القلعة في عكا. وقد تسببت هذه القرارات بحالة من السخط دفعت الحكومة البريطانية إلى تشكيل مجلس تحقيق حول كيفية تسيير الجيش للإدارة في فلسطين. عقد مجلس تحقيق الحكومة جلسات استماع في القدس، وفيها ادعى المسئولون العسكريون أن اليهود كانوا هم الملومين، وأنهم من استفز المسلمين، بينما قال الشهود اليهود أن الحكومة العسكرية البريطانية كانت هي من شجع مفتعلي الشغب. كان "ريتشارد مينيرتزاغين"، رئيس الاستخبارات العسكرية في القاهرة، قد وصل إلى فلسطين ليرى إن كانت سياسة لندن الموالية للصهاينة توضع موضع التنفيذ أم لا، وعندما شهد في المحكمة أن الشهود اليهود كانوا على حق، صعقت الحكومة عندما علمت أن ما قالوه كان صحيحاً. وقد اعترف مينيرتزاغين في مفكرته، قائلاً: "لست متأكداً أن العالم لم يعد أنانياً جداً لكي يقوم بتقدير الجدارة في الأهداف الصهيونية، إن العالم بالتأكيد معاد جداً للسامية، ومشكك جداً بعقول اليهود وأموالهم. على كل حال أنا أجد نفسي وحيداً هنا في مناصرة الصهيونية بين غير اليهود، وهذه هي السخرية في كامل الوضع لأنني مشبع بالمشاعر المعادية للسامية". ولما كان يشك أن رفاقه من الضباط ربما تحولوا من مجرد المشاعر إلى الأفعال، قام مينيرتزاغين بالتجسس عليهم عندما كان في فلسطين، وكتب في وقت لاحق

إلى الجنرال اللنبي أنه زرع عميلاً ضمن الإدارة العسكرية، وعلم أن الكولونيل البريطاني الذي خدم كرئيس للأركان في الإدارة كان يتآمر مع مفتي القدس لإثارة أعمال عنف جديدة ضد اليهود.

في غضون أسابيع من انعقاد مجلس التحقيق، قامت الحكومة البريطانية بحل الإدارة العسكرية في فلسطين وأقامت إدارة مدنية مكانها، وقام لويد جورج بتعيين "هربرت صموئيل" على رأس تلك الإدارة بصفة المندوب السامي الجديد، وكان صموئيل يهودياً وليبرالياً قيادياً، كما كان أول عضو في الحكومة البريطانية يقترح إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين تحت الرعاية البريطانية وذلك في عام 1914 عندما بدأت الحرب ضد تركيا، وقد أظهر تعيينه أن رئيس الوزراء كان حازماً في سياسته حيال فلسطين. لكن العنف الذي كانت قد شجعته الإدارة العسكرية في فلسطين جعل آخرين في لندن يفكرون بطريقة أخرى حول دعم وطن قومي لليهود، وحتى ونستون تشرشل الذي كان طيلة حياته مناصراً متحمساً للصهيونية كتب في الثالث عشر من حزيران 1920 إلى لويد جورج يقول: "إن فلسطين تكلفنا ستة ملايين في السنة، وإن الحركة الصهيونية ستتسبب باستمرار الاحتكاك مع العرب، كما أن الفرنسيين يعارضون الحركة الصهيونية وسوف يحاولون تسهيل انتفاض العرب علينا من خلال تصويرنا على أننا عدوهم الحقيقي، إن مغامرة فلسطين لن تعود علينا بأي أرباح ملموسة". لقد تكاثفت هذه الشكوك مع اندلاع الانتفاضات في العراق في الوقت نفسه تقريباً، وهي انتفاضات استنزفت الموارد البريطانية، وجاءت، بعد الشغب في مصر والحرب في أفغانستان والحرب الدينية في شبه الجزيرة العربية والتمرد القومي في تركيا والمشاكل مع سورية الفرنسية، لتلمح للكثير من الرجال الإنكليز أنه كان من الأفضل لبريطانيا أن تنسحب من الشرق الأوسط برمته.

بلاد الرافدين عام1920:

بعد الحرب وفي الأيـام الأولـى المتهورة للقومية العربية في دمشق، أصبح من الواضح أن أحد الاختلافات الإقليمية الهامة بين النشاطات العربية المتنوعة كان: أن أولئك الذين ينحدرون من مناطق بلاد الرافدين، الجزء الشرقي من الوطن العربي، كانوا بجزء كبير منهم رجالاً عسكريين، ومع أن جنود الرافدين ادعوا التحرك باسم الفيصل وإخوته إلا أن معظمهم كانوا ضباطاً سابقين في الجيش العثماني، وظلوا يحملون الولاء للسلطان وتركيا الفتاة حتى النهاية الأخيرة للحرب، كان أولئك محترفون بساحات المعارك وخصوم متفانون للبريطانيين، وهكذا فقد كان من المتوقع منهم أن يستمروا في تشكيل تهديد محتمل أشد خطراً على المخططات البريطانية من سياسي وخطباء دمشق والقدس. في البداية، لم تر الإدارة البريطانية في بلاد الرافدين الأمور على هذا النحو، فقد بدا لها التوتر بين الطبقات المتنوعة لسكان المنطقة أنه يطرح مشكلة أكبر، كما بدا خروج بعض الجماعات عن القانون مثل الأكراد والقبائل البدوية يشكل تهديدات أكبر. وكان البريطانيون يرون التفكك والنزاع الاجتماعي والفوضى الاعتيادية على أنها هي التحدي، وليس القومية المنظمة. وتبعاً للسلطات البريطانية المحلية فإن الحديث عن حكومة ذاتية قومية جاء من متآمرين طموحين ذوي شخصيات غامضة، وأن أولئك سيغوصون إلى القاع بمجرد أن يقوم قادة الحلفاء بوقف فورتهم الإعلامية الويلسونية الهائجة.

في نهاية الحرب، كانت الإدارة المؤقتة لمناطق الرافدين تقع بيد الكابتن "آرنولد ويلسون" من الهند البريطانية الذي أصبح لاحقاً كولونيلاً، والذي غدا المفوض المدني على تلك المناطق. وكانت معاونته الشهيرة هي "غيرترود بيل" التي كانت في ذلك الوقت

أشهر كاتبة بريطانية عن البلدان العربية، وبينما كانت هي تميل إلى نظام المحمية أو الوصاية، كان هو يميل إلى الحكم المباشر، لكن في عام 1918 كان الاثنان على حالة من الاتفاق كافية له لكي تمرر مع الموافقة مذكرتها التي تقول بأن الحديث عن حق تقرير المصير قبل مؤتمر السلام وخلاله كان أمراً ضاراً. كانت بيل قد كتبت في وقت سابق أن: "شعب بلاد الرافدين، وبعد أن شهد النهاية الناجحة للحرب، فهو قد اعتبر من المسلم به أن البلد سيظل تحت السيطرة البريطانية، وكان بأكمله مقتنع بقبول قرار السلاح". وكان الإعلان المناصر لحق الأمم في تقرير مصيرها، الذي طرحه وودرو ويلسون وآخرون في مؤتمر السلام، "قد فتح إمكانيات أخرى جرت دراستها إلى حد ما عالمياً بشغف، لكنه أعطى للعناصر الأقل استقراراً وأكثر تعصباً فرصة بالتآمر". وعندما قامت الحكومة في لندن، تماشياً مع المبادئ الأمريكية التي جرى تبنيها أو على الأقل التظاهر بها، بتوجيه آرنولد ويلسون لأن يسأل شعوب الرافدين أي دول أو حكومات يودون رؤيتها قائمة في منطقتهم، رد ويلسون أنه لم تكن هناك من طريقة للتحقق من الرأي العام. ومع أنه كان مستعداً لإدارة مقاطعتي البصرة وبغداد والموصل أيضاً التي كان لويد جورج قد اقتطعها من منطقة نفوذ الفرنسيين بموافقة كليمنصو وكان ينوي الاحتفاظ بها عن تركيا، إلا أن آرنولد ويلسون لم يعتقد بأن تلك المناطق كانت تشكل كياناً متماسكا، وبدا له العراق، وهي كلمة عربية استخدمها البريطانيون بكثرة في الإشارة إلى أراضي الرافدين، مفككاً جداً لكي يكون ذلك ممكناً فيه. كانت أهمية الموصل الإستراتيجية تجعلها تبدو إضافة ضرورية إلى العراق، كما كان الاحتمال القوي بأن تحتوي على حقول نفط ثمينة جعلها مرغوبة بشدة، لكنها كانت جزءاً مما كان يفترض أن يكون كردستان، وقد أبدى آرنولد ويلسون: أن الأكراد الشغوفين بالحرب والذين وضعوا تحت إدارته، "ويبلغ عددهم نصف مليون، لن يقبلوا بحاكم عربي قط".

وتبعاً إلى ويلسون فقد كانت هناك مشكلة أساسية أخرى وهي أن قرابة المليونين من المسلمين الشيعة في بلاد الرافدين لن يقبلوا بهيمنة الطائفة السنية التي تشكل أقلية

هناك، لكن "حتى الآن لم يجر تصور أي صيغة لحكومة لا تتضمن هيمنة سنية"، وقد يلحظ المرء بوضوح عمق الخلاف بين الطائفتين عندما قامت كل منهما بتشكيل جمعية عربية قومية مناوئة للأخرى. كما وكان من الواجب الأخذ بعين الاعتبار الجالية اليهودية الكبيرة التي كانت تسيطر على الحياة التجارية في بغداد، والطائفة المسيحية الكبيرة أيضاً التي ضمت لاجئين نسطوريين كلدانيين من تركيا، وكان أولئك قد تجمعوا في منطقة الموصل. وقد أخبر آرنولد ويلسون الحكومة في لندن أن سبعة وخمسين بالمائة من سكان العراق كانوا قبليين، "وليس لهم أي تقاليد سابقة بالطاعة لأي حكومة". وفي الاتجاه نفسه، كتبت غيرترود بيل إلى والدها أن: "أسياد المناطق سيقفون بشدة ضد أي أمير عربي على ما أظن، بل وضد أي حكومة عربية، فهم يقولون أنهم لا يريدون التخلص من طاغية ليقعوا في براثن طاغية آخر". بينما كان القوميون العرب يفكرون في سياق وحدة سياسية على نطاق واسع، كان هناك من يتساءل: إن لم تكن مجرد محاولة توحيد مناطق بلاد الرافدين طموحة جداً فكيف تكون عملية؟ وقد تلقت غيرترود بيل، التي كانت تعمل على خططها الخاصة لتوحيد العراق، تحذيراً من قبل بعثة تبشيرية أمريكية بأنها كانت بفعلها تتجاهل الحقائق التاريخية المتجذرة: "إنك تحلقين في وجه أربع ألفيات من التاريخ إذا كنت تحاولين رسم خط حول العراق وتسميته وحدة سياسية، لقد كانت مملكة آشور تمتد دوماً إلى الغرب والشرق والشمال، ومملكة بابل إلى الجنوب، ولم تكونا يوماً وحدة مستقلة. إن كنت تريدين دمجهما فعليك أن تأخذي الوقت اللازم، ويجب أن يتم ذلك بشكل تدريجي، فهذه المناطق ليس لديها مفهوم الأممية بعد".

كما قام أحد السياسيين العرب البارزين في بغداد بتحذير بيل ولكن في اتجاه آخر، ففي الثاني عشر من حزيران 1920، تحدث إليها ذلك القيادي لائماً إياها على أنه بعد أكثر من ثلاث سنوات على احتلال بغداد خلال الحرب، ظلت بريطانيا تتحدث عن إقامة حكومة مستقلة، لكنها حتى الآن لم تفعل أي شيء في هذا السياق، وقام الرجل بمقارنة ذلك مع الوضع القائم آنذاك في دمشق، حيث كان البريطانيون قد أقاموا إدارة الفيصل المستقلة

حال وصولهم، ولما كان مدركاً تماماً أن بيل كانت أحد المسئولين البريطانيين الذين صاغوا الخطط لحكومة الفيصل، راح يذكرها قائلاً: "قلتم في إعلانكم أنكم ستقيمون حكومة محلية، وستستقون سلطتها من المبادرة والخيار الحر للشعب المعني، لكنكم تمضون الآن في رسم مخطط دون استشارة أي أحد. وكان من السهل عليكم أخذ واحد أو اثنين من الرجال البارزين في مجالسكم، فذلك سيزيل اللوم الذي يوجه ضد مخططاتكم". لكن غيرترود بيل قللت من تقدير خطر انتفاضة محلية، بينما لم يفعل رئيسها آرنولد ويلسون الذي تآمرت ضده، فقام ويلسون بتحذير لندن أن عملية تسريح الجنود كانت قد خفضت من عدد الرجال في قواته المسلحة على نحو خطير، وأن الجيش المنتشر الآن هو عبارة عن قوة صغيرة جداً من الوحدات المنقولة تحرس منطقة تبلغ مساحتها 170.000 ميل مربع، وأشار إلى الخطر الذي كان يشكله أتباع الفيصل. فمع أن نوري السعيد وضباط رفيعين آخرين من بلاد الرافدين ممن خدموا سابقاً في قوات الحجاز مع لورنس والحلفاء كانوا قد منعوا من العودة إلى ديارهم وذلك للاشتباه بأنهم مفتعلو مشاكل محتملين، كان عدد من الناشطين، الكثير منهم خدموا سابقاً مع العدو خلال الحرب، قد تسللوا عائدين إلى البلاد بعد أن نادت إعلانات من دمشق باستقلال بلاد الرافدين، وكان هناك أيضاً حديث عن عملاء أرسلهم الأتراك من أتباع كمال.

كانت أعصاب البريطانيين على شفا الانهيار، وذلك مع تزايد الإشاعات المبهمة والاضطرابات المستمرة والقتل المتكرر الذي ألقى بظلاله، ففي صيف 1919، قُتل ثلاثة من البريطانيين الشبان برتبة كابتن في كردستان، وأرسلت حكومة الهند مسئولاً خبيراً ليتولى مكانهم في تشرين الأول 1919، وبعد شهر تم قتله هو الآخر. في عيد الميلاد من تلك السنة، أرسل آرنولد ويلسون رسالة إلى لندن يطلب فيها مساعدة الكولونيل "جيرالد ليتشمان"، وهو ضابط كانت مآثره في السفر والمغامرة والحرب في الصحارى الشرقية قد أصبحت أسطورية، وعليه عاد ليتشمان إلى بلاد الرافدين قبل ربيع 1920، ليجد أن ستة ضباط بريطانيين كانوا قد قتلوا في الأيام العشرة التي سبقت مجيئه، إلا أن المزيد كان سيأتي:

ففي الشهر التالي استطاع ليتشمان إنقاذ جماعة من الضباط البريطانيين جرت مهاجمتها من قبل جماعة مغيرة في الصحراء. لكن في مطلع الصيف، عجز ليتشمان عن إنقاذ اثنين من ضباطه السياسيين الذين تم خطفهم كرهائن وقتلوا فيما بعد. لقد كانت الصحراء متقدة بجماعات الغزو العربية، وفي رأي ليتشمان، كانت الطريقة الوحيدة للتعامل مع القبائل الغاضبة هي "الذبح بالجملة". وفي شهر حزيران انتفضت جميع القبائل فجأة في ثورة كاملة، ويبدو أن المحفز المباشر لهذه الثورة هو الجهود التي كانت تبذلها الحكومة لفرض الضرائب. ومع حلول الرابع عشر من حزيران غيرت غيرترود بيل، التي كانت راضية في الماضي، موقفها تغييراً كاملاً، حيث قالت أنها تعيش في عهد قومي من الرعب، لقد كانت بيل تبالغ في هذا بالطبع، لكن في الفرات الأوسط تم بالفعل اجتياح المواقع البريطانية وسقط ضباط بريطانيون وقطعت الاتصالات. ومهما كانت الأسباب إذ كانت لكل ثورة أسبابها ولكل مجموعة من المتمردين أهدافها الخاصة ففي الواقع كانت كل المنطقة ثائرة ضد بريطانيا، وانتشرت الثورة آنذاك إلى الفرات الأدنى أيضاً. في كربلاء، المدينة الشيعية المقدسة، تم إعلان حرب مقدسة ضد بريطانيا. وعلى الحدود الشمالية الغربية قام الخيالة العرب الذين قادهم في البداية أحد ضباط الفيصل السابقين بالاكتساح جنوباً على المواقع المتقدمة البريطانية وذبحوا حماتها.

كان هنالك المزيد من الأخبار السيئة: فليتشمان الذي غادر بغداد في الحادي عشر من آب لحضور اجتماع مع حلفاء قبليين في محطة على الفرات، جرى الاحتيال عليه وأقنع بإرسال مرافقته المسلحة بعيداً، وبعدها تم إطلاق النار عليه من الخلف وقتل بأمر من الشيخ القبلي الذي كان مضيفه، وجاءت عبارة "الغدر العربي" عنواناً لتقرير نشرته رويترز عن حادثة الاغتيال. كما جاءت عبارة "من سيئ إلى أسوأ في بلاد الرافدين" عنواناً لصحيفة التايمز. أدت الأنباء عن مقتل ليتشمان إلى المزيد من الانتفاضات القبلية ضد البريطانيين على طول نهر الفرات، واندلعت انتفاضات جديدة في شمال بغداد وغربها. ومع حلول منتصف شهر آب شعرت جماعة من الثوار المسلحين بما يكفي من الثقة ليعلنوا

قيام حكومة عربية مؤقتة. وفي السابع من آب 1920، طالبت صحيفة التايمز في مقالة رئيسية أن تعرف: "إلى متى ستستمر التضحية بالأرواح الثمينة ضمن تلك المحاولة العقيمة للفرض على الشعب العربي إدارة مزخرفة مكلفة لم يطلبها قط ولا يريدها؟". وفي مقالة مشابهة في العاشر من آب، قالت التايمز: "إننا ننفق مبالغ كبيرة في بلاد الرافدين وبلاد فارس يرجح أنها تصل إلى مئة مليون جنيه هذه السنة، لدعم ما يسمى السياسة الحمقاء للحكومة في الشرق الأوسط". وراحت حكومة الهند البريطانية تصب التعزيزات من الرجال والإمدادات لاستعادة النظام، فتم تأمين المراكز السكانية الرئيسية بسرعة، إلا أن استعادة السيطرة على الأرياف استغرقت وقتاً طويلاً. لم يستطع البريطانيون تهدئة الكثير من مدن الفرات النائية حتى شهر تشرين الأول، ولم يكن قبل شباط 1921 أن جرت استعادة النظام بشكل كامل إلى حد ما. وقبل أن تخمد الثورة، كانت بريطانيا قد تكبدت حوالي 2000 إصابة بما فيها 450 قتيلاً.

كان البريطانيون حائرين بشأن جذور تلك الثورة، وقام آرنولد ويلسون بتسليم قائمة من ثلاثة عشر عامل مساهم، مشدداً قبل كل شيء على تورط أنصار الفيصل وتركيا مصطفى كمال، التي ربما كانت مدعومة، حسب زعمه، من قبل مصالح شركة النفط الأمريكية "ستاندارد أويل". وقام ضابط استخباري ملحق بوزارة الهند بوضع رسم توضيحي يبين المؤامرة، مضمناً الفيصل إلى حد ما، لكن مضمناً بشكل أكبر الأتراك الذين حسب تأكيده ظلوا يأخذون الأوامر من برلين عن طريق موسكو وسويسرا، وتم تداول رسمه التوضيحي بين أعضاء الحكومة في لندن. لقد أخلت انتفاضات العراق الغامضة بتوازن الإدارة البريطانية الهندية، ففي نهاية العام 1920 أخبر آرنولد ويلسون الحكومة: أنه "لم تكن هناك رغبة حقيقية في بلاد الرافدين بحكومة عربية، لدرجة أن العرب كانوا ليقدروا حكماً بريطانياً". لكن إذا كان الأمر كذلك، فالانفجار في بلاد الرافدين لا يمكن تفسيره على أنه حركة استقلال عربية، قال ويلسون: "إن ما نواجهه هو عبارة اجتماع للفوضى مع التعصب. إذ لا يوجد هناك سوى القليل فقط من القومية، هذا إن وجدت". وأضاف: أن رجال

القبائل كانوا "يقاتلون ضد كل الحكومات مهما كانت وعلى حد سواء، ولم تكن لديهم أي فكرة عما كانوا يقاتلون لأجله". وفي منتصف شهر آب قال: أن "الحركة الثورية كانت قد فقدت منذ فترة أي جانب سياسي وأصبحت فوضوية بالكامل". ولم يكن ذلك تفسيراً مرضياً، فقد جاء، كما جاءت انتفاضات العراق، فوق كل المشاكل التي كانت تجري في كل مكان من الشرق الأوسط، فالأسئلة كثيرة وتفسيرها قد يصعب: لماذا كان الأتراك، الذين احتقرهم الحلفاء تحت قيادة كمال، يتحدون الحلفاء بنجاح؟ لماذا كان ربيب بريطانيا الملك حسين يخسر الصراع على سيادة الجزيرة العربية؟ لماذا استمر المصريون برفض التفاوض، على أي أساس كان، من أجل أن تبقى القوات البريطانية في بلادهم؟ لماذا كان الأفغان يتآمرون مع الروس؟ لماذا خسر الفيصل أمام فرنسا وسمح بعدها لأتباعه بضرب بريطانيا خارج سورية؟ ولماذا ثار العرب في فلسطين وتمردوا في العراق؟ ولماذا ذلك كله في وقت كان فيه اقتصاد بريطانيا قد انهار وكان بحاجة إلى وقت الحكومة وطاقتها ومواردها لكي تنعشه؟

لم يكن هناك من اتفاق في لندن حول ما حدث في الشرق الأوسط، لكن جزءاً كبيراً جداً من الآراء قال أن ما حدث كان سببه الأعداء الخارجيون، وأن حالات الفوضى على طول الشرق كانت ترتبط بطريقة ما بعضها ببعض، وظلت أسماء معينة تتردد في تأملات البريطانيين حول أصول الفوضى: أنور باشا، مصطفى كمال، الفيصل، القوميون الإسلاميون، الألمان، شركة ستاندارد أويل، اليهود، والبلاشفة. وفيما يخص البلاشفة، أثبتت الشكوك البريطانية أنها كانت في الحقيقة مبنية على أساس صحيح، فالروس، الذين سعوا إلى فرصة لتقويض موقع بريطانيا في آسيا، رأوا أنهم إذا جعلوا الضغط يتراكم على بريطانيا في مكان آخر غير العراق، فهم ربما يمكنون متمردي العراق من النجاح، وكانت الأرض التي اختاروها أرضاً ذات هشاشة بريطانية وهي بلاد فارس، التي كانت ساحة لمعركة سياسية تنازعت على أرضها بريطانيا وروسيا مراراً خلال أيام اللعبة الكبرى.

الفصل التاسع

تسوية عام 1922م
في الشرق الأوسط

تشرشل يتولى المسئولية:

كتب تشرشل انتقاده الأكثر منطقية لسياسة بريطانيا في الشرق الأوسط ضمن مذكرة إلى مجلس الوزراء، قال فيها: "لقد أدى السير العاثر للأمور إلى جعلنا خارج نطاق تعاطف جميع القوى الأربعة ذات النفوذ المحلي" في الشرق الأوسط، وهم: الروس واليونانيون والأتراك والعرب. إن السياسة الناجحة كانت لتكمن في "تقسيم القوى المحلية بحيث إن كان لنا بعض الخصوم يكون لنا في نفس الوقت بعض الأصدقاء مهما كانوا، ولطالما كان هذا ما فعلناه على طول تاريخنا في الماضي، فعندما كانت روسيا عدونا كانت تركيا صديقتنا، وعندما كانت تركيا عدوتنا كانت روسيا صديقتنا". تبعاً إلى تحليل تشرشل، فإن روسيا لينين لم تكن لتساعد بريطانيا، بينما لم تكن يونان قسطنطين قادرة على مساعدة بريطانيا في إنجاز أهدافها، وقد رأى أن الطريقة العملية الوحيدة كانت في التحالف مع الأتراك والعرب. وقد اتفق معه في ذلك السير هنري ويلسون، رئيس الأركان الملكية العامة، عندما كتب في مفكرته يقول: "لقد كتب تشرشل ورقة جيدة لمجلس الوزراء، ويبين فيها أننا الآن محط كراهية البلشفيين والأتراك واليونانيين والعرب، وأن هذه سياسة رديئة بلا شك، وأنه حري بنا أن نكوّن صداقات مع الأتراك والعرب، وعداوات مع البلشفيين وأن نتجاهل اليونانيين. وقد كانت هذه رؤيتي منذ البداية".

وعلى مستوىً إداري، اتهم تشرشل التعدد في أقسام الحكومة، التي تقوم كل منها بإدارة مناطقها الخاصة وعملياتها المنفصلة، على أنها السبب في تفكك سياسة بريطانيا في الشرق الأوسط. وهو اتهام كان قد ورد على لسان السير مارك سايكس أيضاً في أولى أيام الحرب العالمية، كما أخبر تشرشل مراراً لجنة المالية في مجلس الوزراء أن هذا أعاق

التقدم باتجاه كبح النفقات. وهكذا قرر مجلس الوزراء في الحادي والثلاثين من كانون الأول 1920م، وبناء على مقترح من تشرشل تشكيل إدارة خاصة بالشرق الأوسط ضمن وزارة المستعمرات، لتكون تلك الإدارة مسئولةً عن مناطق الانتداب المضطربة مثل فلسطين بما فيها شرق الأردن والعراق.

لم يكن وزير المستعمرات اللورد ميلنر، الذي كانت صحته وروحه المعنوية أيضاً تتداعيان، راغباً في تولي عبء مسئوليات جديدة كهذه، فاستقال من الحكومة في الحال. وفي الأول من كانون الثاني 1921، عرض لويد جورج وزارة المستعمرات على تشرشل فقبلها ولو بعد تردد. كانت الترتيبات تنص أن يقوم ميلنر بتسليم الوزارة في السابع من شباط، لكن تشرشل شرع على الفور بالانخراط في الشئون والترتيبات الإدارية للشرق الأوسط بدأ تشرشل فوراً بمحاولة توسيع صلاحيات وزارته الجديدة، وبالإضافة إلى السلطات العسكرية سعى إلى الحصول على سلطات مدنية كاملة محاولاً جلب كامل الجزيرة العربية داخل نطاق إداراته، كما عبر عن رؤى صارمة حيال مستقبل مصر. وقد احتج وزير الخارجية اللورد كورزون مراراً على تعديات تشرشل على صلاحياته، واشتكى كورزون أن: "ونستون يريد أن يقبض على كل شيء في إدارته الجديدة، وأن يكون نوعاً من وزير خارجية للشئون الآسيوية". وزعم مسئول من وزارة الحربية أن فكرة تشرشل كانت تشكيل "نوع من وزارة حربية خاصة به". وبناء على مقترح من تشرشل قام رئيس الوزراء بتعيين لجنة خاصة مشكلة من عدة أقسام من الحكومة برئاسة السير "جيمس ماستيرسون سميث" وهو مسئول ذو خبرة والتزام خدم تحت إمرة تشرشل، وكانت مهمة هذه اللجنة النظر في، وأمل تشرشل أن تكون توسيع، صلاحيات الإدارة الشرق أوسطية الجديدة التابعة لوزارة المستعمرات.

تشرشل، الذي لم يعد يتكلم عن عودة الإمبراطورية العثمانية، مسئولياته الجديدة بعقل منفتح وبرغبة جلية في الحصول على التوجيه من أكثر مسئولي الحكومة كفاءة في برنامج هدف إلى تخفيض النفقات بينما حاول الإبقاء على الالتزامات. مع حلول عام 1921

كانت حكومة الهند، وتحت تأثير "غيرترود بيل" في بغداد، قد تحولت لتبني آراء القاهرة، فالهند كما القاهرة أصبحت تؤمن بنظام المحمية أكثر من الحكومة المباشرة، وساندت أبناء الملك حسين كمرشحي بريطانيا لقيادة العرب. وقد وضع هذا نهاية للحرب الأهلية الطويلة ضمن صفوف المسئولين البريطانيين، وكان في صالح تشرشل أن أصبح خبراء بريطانيا في الشرق الأوسط يتحدثون بصوت واحد، وعلى خلاف الوزراء السابقين فهو لم يكن سيقع بين نيران المسئولين. استخدم تشرشل الوزارات الأخرى كمورد لتجنيد طاقم خبير وحسن التوازن للتعامل مع مسئولياته الجديدة في الشرق الأوسط. وبينما كان يجمع طاقمه، اعتمد تشرشل على المعلومات والمشورة والإرشاد المحترف من السير "آرثر هيرتزل" معاون وكيل وزارة الدولة لشئون الهند، وهو مسئول ذو خبرة والتزام خدم في وزارة الهند منذ عام 1894. لكن هيرتزل رفض عرض تشرشل برئاسة الإدارة الشرق أوسطية الجديدة، فقام الأخير بتعيين مسئول آخر ذو خبرة في هذا المنصب، وهو "جون إيفيلين شاكبورغ" الذي كان عمل تحت إمرته وخدم في وزارة الهند منذ عام 1900. وكتب هيرتزل إلى تشرشل أن شاكبورغ كان: "حقاً من الطراز الأول وهادئ ورابط الجأش دوماً ودقيق جداً وشديد على نفسه، مشكلته الوحيدة ربما هي ميله نحو الحذر الزائد".

كما اختار تشرشل "هوبرت وينثروب يونغ" من وزارة الخارجية ليكون معاون شاكبورغ. وخلال خدمته كضابط في الجيش خلال الحرب كان يونغ مسئولاً عن النقل والإمداد لقوات الفيصل العربية. وقد صادقت لجنة "ماستيرسون سميث" بعبارات دافئة على تعيين كل من شاكبورغ ويونغ، فقد وجدت أن شاكبورغ كان: "الرجل الأمثل" للمهمة، وأن خدمات يونغ كانت "جوهرية". ومع ذلك، فقد عبرت اللجنة عن تحفظها الشديد حيال تعيين آخر اقترحه تشرشل، وهو تعيين "ت. ي. لورنس" كمستشار في الشئون العربية، وحذرت اللجنة من أن لورنس: "ليس من النوع الذي يتلاءم بسهولة ضمن أي جهاز رسمي". كان لورنس في الحقيقة قد اكتسب سمعة بالعصيان ويتخطي رؤسائه الرسميين إلى

سلطات أعلى، وكان من أبرز من انتقدوا علناً السياسة البريطانية تجاه العرب في العراق، وهي سياسة كان تشرشل هو المسئول عنها الآن. في صيف 1920 كان لورنس قد كتب عن العراق في صحيفة "الصنداي تايمز" يقول:

"إن حكومتنا أسوأ من النظام التركي القديم، فالأتراك أبقوا على أربعة عشر ألف مجند إلزامي محلي في الخدمة، وقتلوا ما معدله مائتي عربي سنوياً في حفاظهم على السلام. بينما نحتفظ نحن بتسعين ألف رجل، مع طائرات وسيارات مصفحة وسفن حربية وقطارات مصفحة. وقد قتلنا حوالي عشرة آلاف عربي في ثورة هذا الصيف. لا يمكن لنا أن نأمل بالإبقاء على هذه النسبة، إنه بلد فقير، وهزيل في تعداد سكانه".

لورنس الذي كان يوماً ضابطاً صغيراً في المكتب العربي في القاهرة أصبح الآن نجماً، ويرجع ذلك إلى الجهد الذي بذله شخص أمريكي يدعى "لويل توماس"، كان توماس مخرج مسرحي صاعد من ولاية أوهايو الأمريكية يبلغ من العمر 25 عاماً، وكان حتى ذلك الوقت قد جاب أمريكا الشمالية بحثاً عن الشهرة والثروة والمغامرة، وفي نهاية عام 1917 كان توماس يعمل كمدرس لفن الخطابة بدوام جزئي في جامعة "برينستون" عندما جمع ما يكفي من المال للذهاب إلى إنكلترا، ليقوم بعدها بالسفر مع مصور إلى جبهة الحرب في الشرق الأوسط بحثاً عن قصة رائجة مع صبغة رومنسية ومحلية. وهناك عثر توماس على لورنس وهو يرتدي الثوب العربي، وقرر أن يجعله بطل قصة زاهية كان ينوي كتابتها، وهي قصة عن أتباع الحسين والفيصل العرب، وعن الدور الذي لعبوه في الحرب ضد تركيا. كانت قصته لتشكل أساساً لعرض مسرحي جرت فيه التضحية بالحقيقة لصالح التشويق، حيث قام توماس بتصوير لورنس على أنه الملهم والقائد للثورة العربية التي دمرت الإمبراطورية التركية. كانت مسرحية توماس عبارة عن محاضرة مع الصور سميت آخر الحملات الصليبية، وقد افتتحها توماس في مسرح "سينشري" في نيويورك في آذار 1919، بدعم من نادي "نيويورك غلوب". بعد بضعة أسابيع انتقل توماس بعرضه إلى صالة "ماديسون سكوير غاردن" القديمة وهي قاعة واسعة تتسع للحشود التي أمل توماس

باجتذابها. وبعد ذلك رتب منتج إنكليزي لجلب العرض إلى لندن حيث جرى عرضه في أضخم الصالات هناك، مثل: دار الأوبرا الملكية في "كوفينت غاردن" وفي صالة "ألبيرت هول".

كان العرض تحفة فنية من الدعاية الصاخبة، وقد حقق أرقاماً قياسية في الأعمال المسرحية. في لندن، استمر عرض العمل ستة أشهر، وشاهده هناك ما يقارب مليون شخص. كما قام توماس بعد ذلك بأخذ العرض في جولة حول العالم، جعلت من ذلك الشاب رجلاً ثرياً ومشهوراً، كما حولت "لورنس جزيرة العرب" إلى بطل عالمي. ومع أن لورنس كان محرجاً بصليبية رواية توماس إلا أنه فاخر ببريقها المتوهج، وعندما عرضت آخر الحملات الصليبية في لندن، أتى لورنس بشكل متكرر من أكسفورد لمشاهدتها، وقد اكتشفته زوجة توماس خمس مرات على الأقل قابعاً بين الجمهور، مما جعله "يتورد خجلاً ويضحك بشكل مشوش ويبتعد مسرعاً". لقد صدق العامة رواية توماس، وذاع صيت لورنس الذي أخذ يمرر تخيلاته على أنها كانت التاريخ، وبالتالي فعندما جرى تعيين لورنس مستشاراً لونستون تشرشل، طغى هذا التعيين بأهميته على كل التعيينات الأخرى. وفي السنوات التالية طالب لورنس بأن يعزى الفضل لدوره في إنجازات تشرشل كوزير للمستعمرات، وهذا أكثر بكثير مما كان يستحق. لكن التأثير غير المباشر للورنس على العملية السياسية كان جديراً بالاعتبار، وذلك لأن روايته عن الانتفاضة العربية كانت محل تصديق تشرشل الذي افتقر إلى المعرفة الشخصية بالأمر، لكونه لم يكن منخرطاً في الشئون الشرق أوسطية خلال الحرب بعد عام 1916، وكونه لم يكن مدركاً بمدى مبالغة لورنس وطاقم لويد جورج حول دور عرب الفيصل في كسب الحرب، فقد كان تشرشل مستعداً لقبول فرضية لورنس عن أن بريطانيا كانت تدين بالكثير إلى الفيصل وأتباعه.

التأم مؤتمر القاهرة رسمياً في فندق "سميراميس" صبيحة يوم السبت الثاني عشر من آذار 1921. وخلال الأيام التالية انعقدت حوالي أربعين إلى خمسين جلسة. وجاء في إحدى الروايات أن أربعين مسئولاً حضروا المؤتمر. وقد كتب لورنس إلى أكبر أخوته يقول:

"كل من له علاقة بالشرق الأوسط موجود هنا". كان الموضوع الأول والرئيسي للمؤتمر هو كيفية خفض نفقات احتلال العراق، وجرى تشكيل لجنتين مدنية وعسكرية للنظر في المسألة، عملت اللجنتان على أساس جداول أعمال كان تشرشل وطاقمه قد وضعوا مسوداتها وهم على متن السفينة في الطريق إلى القاهرة. وقد خصصت اللجنتان أيامها الأربعة الأولى للتوصل إلى خطة للعراق. كان تشرشل وطاقمه قد تنبؤا ببراعة برؤية الضباط الميدانيين، وفيما بعد كتبت "غيرترود بيل" التي أتت من بغداد مع رئيسها السير "بيرسي كوكس": "كان السيد تشرشل مثيراً للإعجاب، وكان الأكثر استعداداً للقاء الجميع عند منتصف الطريق، كما كان بارعاً على نفس السوية في توجيه الاجتماع السياسي الكبير، وفي إدارة اللجان الصغيرة التي توزعنا فيها. لقد أتيت مع السير بيرسي كوكس من بغداد ببرنامج سياسي محدد، وكان من المفرح أننا عندما عرضنا ما لدينا كان متوافقاً تماماً مع ما اقترحه تشرشل". وفي مساء الخامس عشر من آذار بعث تشرشل ببرقية إلى لندن وصلت في اليوم التالي نقل فيها إلى رئيس الوزراء قوله: "لقد توصلت جميع السلطات إلى اتفاق على جميع النقاط السياسية والعسكرية". وكان ذلك بحد ذاته انجازاً جديراً بالاعتبار.

ضمت خطة مؤتمر القاهرة جوهرياً أربعة عناصر، كانت بريطانيا ستعرض على الفيصل عرش العراق، مع بذل الجهود لجعل العرض يبدو آتياً من السكان المحليين أكثر من بريطانيا. وكان الجيش سيبقي على الوجود البريطاني في البلاد بالتحول إلى إستراتيجية تشرشل القائمة على القوة الجوية. لكن رئيس سلاح الجو الملكي السير "هيو ترينشارد" قدر الوقت اللازم لتنفيذ هذه الإستراتيجية بقرابة العام، وكانت بريطانيا ستعتمد أكثر من ذي قبل على الفيصل لإبقاء البلد هادئاً خلال تلك الفترة. وبشأن الأكراد اختلف الخبراء البريطانيين بشدة فيما بينهم حول خيارين: كان الأول ينص بدمج المناطق الكردية في الشمال الغربي ضمن دولة العراق الجديدة، أما الثاني فكان يقضي بإقامة كردستان مستقلة. وفي النهاية جرى الاتفاق على أن تبقى هذه المناطق في الوقت الراهن كياناً منفصلاً ضمن نطاق سلطة المفوض السامي البريطاني في العراق. وإلى جانب الأكراد

كانت هناك فئات أخرى ذات هوية متمايزة ممن كانت احتياجاتها تشكل مشكلة. ففي الشمال الغربي تحديداً كانت هناك جماعات صغيرة دون مأوى، ومن بينها اللاجئين المسيحيين الآشوريين أو النسطوريين الذي سيقوا من ديارهم في تركيا خلال الحرب بسبب تعاطفهم مع الحلفاء. وحول هذه الجماعات المشردة التي تناضل للنجاة شعر مؤتمر القاهرة أنه لم يكن هناك الكثير مما يمكن فعله.

بعد اختيار الحل الهاشمي للعراق، فعل المؤتمر الأمر ذاته، ولو على أساس مؤقت، بالنسبة إلى منطقة شرق الأردن، لقد كانت الفوضى في منطقة شرق الأردن مرضاً سارياً، ورأى قائد الأركان الملكية العامة أنه لم يكن بوسع بريطانيا التمسك فيها دون إرسال كتيبتين أو أكثر من الجند، والتي لم تكن متوفرة لدى بريطانيا آنذاك. وبينما كان المؤتمر منعقداً في القاهرة وردت أنباء مفزعة بأن عبد الله شقيق الفيصل ومعه ثلاثين ضابطاً ومائتي رجل من البدو وصلوا إلى مدينة عمان في طريقهم على ما يبدو إلى سورية لمهاجمة دمشق، ورغم زعم عبد الله أنه أتى إلى عمان في نقاهة لاسترداد عافيته عقب نوبة يرقان، إلا أن أحداً لم يصدق تبريره. إن الحل الذي اقترحه تشرشل كان في الواقع رشوة عبد الله، أي تقديم منصب له في منطقة شرق الأردن مقابل امتناعه عن مهاجمة سورية الفرنسية، وذلك لخشية بريطانيا من أنه إذا قام عرب فلسطين بمهاجمة الفرنسيين في سورية فإن فرنسا سترد انتقاماً بغزو فلسطين البريطانية. وكان المنصب الذي فكر تشرشل في عرضه على عبد الله هو منصب حاكم مؤقت مسئول عن استعادة النظام. وفي اقتراحه الاستفادة من عبد الله لاستعادة النظام في شرق الأردن كان تشرشل يأمل أيضاً في تحقيق أهداف أخرى. كان تشرشل قد جلب معه إلى مؤتمر القاهرة مذكرة حضرها فريقه شاكبورغ ويونغ ولورنس في نهاية شباط، وكانت تلك المذكرة تعالج مطالب العرب واليهود بفلسطين، وقد فسرت العبارات الجغرافية المستخدمة في مراسلات الحسين - مكماهون عام 1915 على أنها تعني انحسار منطقة الاستقلال العربي غرباً بنهر الأردن، ولما لم يكن وعد بلفور قد تضمن أي تعريف جغرافي، خلص مستشارو تشرشل إلى أنه

بإمكان بريطانيا التوفيق بين تعهداتها زمن الحرب بشكل كامل والوفاء بها من خلال إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين غرب نهر الأردن، وكيان عربي منفصل في فلسطين شرق نهر الأردن. وإذا جرى وضع عبد الله في السلطة في منطقة شرق الأردن فهو سيتمكن من ترأس إقامة كيان عربي كهذا.

إلا أن مخطط تشرشل بخصوص منطقة شرق الأردن لقي العديد من الاعتراضات الهامة في مؤتمر القاهرة، إذ أشار هيربرت صموئيل المفوض السامي في فلسطين وسكرتيره الرئيسي "ويندهام ديديس" إلى أن عصبة الأمم كانت تعتبر منطقة شرق الأردن جزءاً من إقليم فلسطين الذي عرضت العصبة انتدابه على بريطانيا، وبالتالي فإن بريطانيا لم تكن حرة في اتخاذ قرار أحادي بفصل شرق الأردن عن باقي فلسطين. وفي الواقع، كان صموئيل يخشى من أن تتحول منطقة شرق الأردن العربية المنفصلة إلى قاعدة لمناهضة الصهيونية تستهدف فلسطين الغربية. كما عبر لويد جورج عن مخاوف مشابهة، إذ قلق الأخير من أن الفرنسيين، الذين ينظرون إلى الفيصل كشخص غير مرحب به، سيعتبرون رعاية بريطانيا للأخوين الهاشميين، واحد في العراق والآخر في شرق الأردن والاثنتين على عتباتهم السورية، على أنه عمل استفزازي. وفي الثاني والعشرين من آذار أرسل رئيس الوزراء برقية إلى تشرشل كتب فيها: "لقد ناقش مجلس الوزراء مقترحاتك بالنسبة لمنطقة شرق الأردن وذلك لأنه يدور حولها الكثير من الريبة. وكان هناك شعور بأن تنصيب الأخوين في منطقتين متاخمتين لمنطقة النفوذ الفرنسي سينظر إليه بالكثير من الشك من قبل الفرنسيين، وسيفسر كتهديد لموقعهم في سورية مخطط له عمداً من قبلنا". لقد كان رئيس الوزراء يدرك الأسباب التي حملت تشرشل على اقتراح: "حل عربي بدلاً من حل فلسطيني"، لمشكلة شرق الأردن، لكنه خشي من أن تؤدي أي محاولة لإقامة كيان عربي منفصل في شرق نهر الأردن إلى توريط بريطانيا في اشتباكات وتعقيدات جديدة مكلفة.

نجح تشرشل في إقناع مجلس الوزراء أنه دون إرسال قوة عسكرية بريطانية صغيرة على الأقل إلى شرق الأردن فإنه لن يكون من الممكن إقامة حكومة هناك أبداً، وأشار إلى

أنه لا ينتظر من عبد الله البقاء في البلاد لأكثر من بضعة شهور، لكنه كان سيساعد، على أساس تجريبي، في إقرار النظام ومن ثم في اختيار شخص محلي ليخدم كحاكم. ووافق تشرشل على قبول فكرة تسوية اقترحها لويد جورج من أجل منطقة شرق الأردن، وهي أن يتم حفظ الشخصية العربية لمنطقة شرق الأردن وإدارتها، بينما تجري معاملتها كمقاطعة عربية أو منطقة ملحقة بفلسطين. من وجهة نظر تشرشل كان عبد الله سيساعد في منع الحركات المناهضة لكل من الصهيونية والفرنسيين والتي كانت تؤسس مراكز قيادة لها في شرق الأردن. وفي رؤيته: كان الحل الهاشمي سيساعد في حل هذه المشاكل بدلاً من التسبب فيها كما لمح منتقدوه. وتبعاً إلى "ت. ي. لورنس" كان عبد الله يشكل عميلاً بريطانياً مثالياً في المنطقة، وذلك لأنه: "لم يكن شخصاً قوياً جداً، ولا من سكان منطقة شرق الأردن، بل اعتمد على الحكومة البريطانية من أجل الإبقاء على منصبه". ظلت هناك مشكلة أخيرة، وكانت هذه تكمن في ردة فعل آل سعود على الترقية المقترحة لآل هاشم إلى المناصب المشرفة الجديدة، فاقترح تشرشل حل المشكلة برفع الإعانة المالية لآل سعود إلى 100.000 جنيه في العام.

في الثاني والعشرين من آذار اختتم مؤتمر القاهرة أعماله، وفي منتصف ليل الثالث والعشرين من آذار غادر تشرشل القاهرة مستقلاً القطار إلى فلسطين. وحال وصوله إلى القدس التقى تشرشل بعبد الله أربع مرات، وتوصل معه في النهاية إلى اتفاق. وفي مذكرة إلى مجلس الوزراء كتب تشرشل يقول: "لقد كان موقف عبد الله معتدلاً وودوداً وفيه صفات رجل الدولة، وقد أبدى موقفاً صحيحاً تماماً للعرب المتظاهرين ضد الصهيونية، فهو وبخ المتظاهرين وصرح أن البريطانيين أصدقاءه وأن الحكومة البريطانية ستفي بوعودها لليهود والعرب على حد سواء". وافق عبد الله على حكم شرق الأردن لستة أشهر، وذلك مع وجود ضابط بريطاني سياسي أعلى يعمل كمستشار، ومع معونة مالية بريطانية، لكن دون جند بريطانيين. كما وافق أيضاً على المساعدة في إقامة القواعد الجوية التي كانت ستتمركز فيها السيطرة البريطانية بشكل نهائي تبعاً إلى خطة تشرشل. وعلقت بريطانيا

آمالاً كبيرة على عبد الله لتهدئة شرق الأردن، كتلك التي علقتها على الفيصل لتهدئة العراق. ومن مدينة "كاب دي أيبل" في شاطئ الريفييرا الفرنسي، حيث توقف تشرشل في طريق عودته إلى الديار، كتب إلى اللورد كورزون: أن "عبد الله انقلب بشكل كامل في ظل معالجتنا لمشكلة العرب، آمل ألا يتسبب بالضرر لنفسه على يد أتباعه، إنه شخص فائق التهذيب والطيب". ولدى عودته إلى لندن، استطاع تشرشل تأمين دعم كل من مجلس الوزراء ومجلس العموم لسياسته الشرق أوسطية، وفي القاهرة كان قد أمن دعم ضباط الميدان البريطانيين، وهكذا ضمن وزير المستعمرات مساندة قيادة بلاده له، على الأقل مؤقتاً، في محاولته فرض مخططه الجديد على الشرق الأوسط. إلا أن صحيفة التايمز لحظت في الخامس عشر من حزيران 1921م وجود: "جو من الفوضى في بناء تشرشل"، وأشارت بتنبؤ إلى أن: محاولته البارعة للتوفيق بين المطالب المتضاربة، وإضفاء الشرعية على مطالب أخرى دون توفر الموارد اللازمة لذلك دفعته إلى مراكمة ديون مشروطة على بريطانيا، وهي ديون لن يكون بالإمكان سدادها إن طولب بدفعها يوماً ما. ومع انتهاء مؤتمر القاهرة شرع المسئولون البريطانيون بالتحضيرات لانتخاب الفيصل ملكاً على دولة العراق التي كانت بصدد أن تقام، وقد خططوا للبقاء خلف الكواليس وجعل الأمر يبدو أن الفيصل جرى اختياره بحرية وعفوية من قبل شعب العراق، وذلك بعد تلقيهم تأكيدات بأن الفيصل كان مستعداً للتعاون.

قبل توليه وزارة المستعمرات كان تشرشل قد استفاد من العلاقة المقربة بين "ت. ي. لورنس" والفيصل لمعرفة وجهات نظر الفيصل، وكان لورنس قد نقل إلى السكرتير الخاص لتشرشل في منتصف كانون الثاني استعداد الفيصل للدخول في محادثات مع بريطانيا دون ذكر سورية المحتلة من قبل فرنسا، وأنه كان موافقاً أيضاً على التخلي عن جميع مطالب والده في فلسطين. وكتب لورنس يقول: "إن الميزة في تبنيه هذه الأرضية الجديدة للمحادثات هي أن مسألة العهود والوعود وقضية الوفاء بها أو نقضها ستوضع جانباً. وسنبدأ نقاشاً جديداً حول المواقع الفعلية اليوم وعن الطريقة المثلى للقيام بشيء بناء

فيها". وفي مؤتمر القاهرة قام لورنس وكوكس وغيرترود بيل وآخرون في اللجنة السياسية بوضع جدول زمني لترشيح الفيصل لعرش العراق، وقضت خطتهم بأن يسافر الفيصل إلى مكة وأن يرسل من هناك برقية إلى الشخصيات القيادية في العراق، وكان سيقول في برقيته أنه بات يلح عليه من بعض الأصدقاء لكي يأتي إلى العراق، وأنه بعد مناقشة المسألة مع والده وإخوته قرر أن يعرض خدماته على شعب العراق. وما إن انتهى مؤتمر القاهرة حتى أرسل لورنس رسالة عاجلة إلى الفيصل الذي كان في لندن، كتب لورنس: "لقد سارت الأمور تماماً كما أملت. أرجو منك المغادرة إلى مكة حالاً عبر أقرب طريق ممكنة، سأوافيك على الطريق وأشرح لك التفاصيل. قل فقط أنك ذاهب لرؤية أبيك، وإياك أن تفصح بأي شيء للصحافة مهما كان".

في الوقت نفسه تقريباً تلقى السير "بيرسي كوكس" رسالة مزعجة من الضابط الذي تركه محله في بغداد، جاء في الرسالة: "لقد تغير الوضع بشكل كبير منذ مغادرتك"، كان "السيد طالب"، الزعيم السياسي المحلي المسيطر في البصرة، قد توصل إلى اتفاق مع الوجيه البارز الكهل "نقيب الأشراف" في بغداد. وتبعاً للاتفاق كان السيد طالب سيدعم ترشيح النقيب مقابل فرصة بأن يخلفه، وقد طالب الاثنان "بحاكم عراقي للعراق. وهناك مؤشرات بأن هذا المطلب يحظى بدعم كبير، وأعتقد أن ترشيح الفيصل لا بد سيعارض بشدة". سارع كوكس بالعودة إلى بغداد لإقناع المرشحين المتنافسين بالانسحاب من المنافسة، ومن بينهم ابن سعود الذي عارض الترشيح الهاشمي لكن تمت تهدئته بالمال والمزايا البريطانية الأخرى. وفي تلك الأثناء راح السيد طالب يجوب العراق مجرياً اللقاءات مع الزعماء القبليين، ومتحدثاً إلى الشعب، مؤكداً الحاجة إلى التعاون مع بريطانيا، لكن رافعاً عبارة "العراق للعراقيين" كشعار له. ونقل ضباط الاستخبارات البريطانية بارتياع أن طالب كان يحظى بـ"استقبال عظيم أينما ذهب".

في منتصف نيسان تلقى السيد طالب دعوة لتناول الشاي مع السير بيرسي كوكس في مقر القيادة البريطانية في بغداد، وعندما وصل وجد أن كوكس قد اعتذر وترك السيدة

كوكس لتعتني بالضيوف. ومع مغادرته المقر البريطاني بعد حفلة الشاي تم اعتقال طالب من قبل أحد ضيوف الحفلة الذين كانوا معه، وذلك بأمر من السير بيرسي كوكس مضيفه الغائب. وجرى بعد ذلك نفي طالب إلى جزيرة سيلان في المحيط الهندي. وفي اليوم التالي أعلن السير بيرسي كوكس في بلاغ رسمي أنه أمر بنفي طالب للحفاظ على القانون والنظام في وجه تهديد طالب بإشعال العنف. لكن معارضة ترشيح الفيصل ظلت مستمرة بإصرار رغم اتخاذها أشكالاً أخرى، إذ وردت مقترحات عدة منها ما يدعم نظام الجمهورية، وما يدعم تولية حاكم تركي، وما يدعم ترك مقاطعة البصرة منفصلة عن مقاطعة بغداد، وما يدعم ترك الأمور على حالها تحت إدارة السير بيرسي كوكس كمفوض سام. وبإرشاد من مستشارين بريطانيين، بناء على طلبه، سافر الفيصل في تلك الأثناء من لندن إلى الحجاز حيث قام بتسوية الأمور مع والده، ومن ثم توجه على نفقة البريطانيين إلى البصرة التي نزل فيها في الرابع والعشرين من حزيران. وبينما كان على متن السفينة تلقى الفيصل أخبار الترحيب، إذ كانت القيادة المحلية الرسمية، مجلس الوزراء في بغداد الذي يرأسه النقيب، قد دعته ليكون ضيفاً على الأمة. وفي العلن ظلت الحكومة البريطانية تؤكد الرواية الرسمية، وهي أنها كانت محايدة ونزيهة، بينما في السر، قام كوكس بإخبار الفيصل بأن يخرج ويعلن حملة دعم شعبي تمكن بريطانيا من الإدعاء بأنها قبلت بحكم الشعب.

في الحادي عشر من تموز تبنى مجلس الوزراء بالإجماع قراراً بإعلان الفيصل ملكاً دستورياً على العراق، وفي السادس عشر من تموز أمر المجلس بإجراء استفتاء للمصادقة على الخيار، وفي الثامن عشر من آب أعلنت وزارة الداخلية أن الفيصل قد حقق انتصاراً كاسحاً في الاستفتاء، وفي الثالث والعشرين من آب جرى الاحتفال بتتويج الفيصل، وتم رسمياً استبدال كلمة بلاد الرافدين بكلمة العراق كاسم للملكة الجديدة. لكن حتى قبل تتويجه ملكاً أخذ الفيصل يزعج البريطانيين بإصراره على استقلال رسمي للعراق، واعتراضه على انتداب عصمة الأمم الذي كان يشكل وصاية بريطانية، واقترح فيصل أنه بدلاً من ذلك يجب تحديد العلاقات بين العراق وبريطانيا من خلال معاهدة بين البلدين.

فزعم البريطانيون أنه لم يكن لديهم الحق الشرعي لتغيير وضع العراق دون تفويض من عصبة الأمم، لكنها وافقت على مفاوضة معاهدة ما دامت الأخيرة تحتوي إشارة إلى الانتداب. اعترض الفيصل على تضمين أي إشارة كهذه في المعاهدة، وامتدت المفاوضات التي سببت في كثير من الأحيان الغضب والامتعاض في لندن لأكثر من سنة.

في أواخر صيف 1922 كتب تشرشل إلى لويد جورج يقول: "إن فيصل يلعب معنا لعبة وضيعة وغادرة جداً". وقال تشرشل لرئيس الوزراء أن عليه الاجتماع بزملائه في مجلس الوزراء لمناقشة خياري: إما عزل الفيصل، أو الانسحاب من العراق. وبعد بضعة أيام وفي مؤتمر لوزراء الحكومة نقل تشرشل إليهم ما يلي: "لقد بات الملك فيصل يسبب صعوبات جسيمة ويربك الوضع في العراق، لقد تقدم باعتراضات على الانتداب، لكنه صرح عن رغبته بالموافقة على معاهدة. إلا أنه ليس مستعداً للاعتراف بأساس انتدابي لهذه المعاهدة، فهو يعتقد أن النظام الانتدابي هو وصمة عار على العراق. وحتى أنه لم يفلح أي جدال في التأثير فيه، كما أنه أمسى مؤخراً مهتماً بالمتطرفين الذين يعتبرونه الآن راعيهم". وبعد فترة وجيزة كتب تشرشل إلى رئيس الوزراء يقول: "أنا قلق جداً بشأن العراق، إن المهمة التي أوليتني إياها تصبح حقاً مستحيلة". وقال: أن هناك بالكاد صحيفة واحدة، سواء محافظة ليبرالية أو عمالية، لا تقف ضد بقاء بريطانيا في العراق. وأضاف: "إنني بكل جوارحي لا أرى ما الذي نحصل عليه منها". واقترح: إرسال إنذار نهائي للفيصل، وفي حال لم يقبله "فإنني في الحقيقة سأنصرف".

ورد عليه رئيس الوزراء يقول: "من حيث المبادئ العامة فإنني ضد سياسة الهروب، في العراق كما في غيرها..". وأشار أيضاً إلى الاعتقاد السائد باحتمال اكتشاف مخزونات ضخمة من النفط في المنطقة: "إذا غادرنا فربما نجد بعد سنة أو سنتين من رحيلنا أننا سلمنا للفرنسيين والأمريكيين بعضاً من أغنى حقول النفط في العالم..". وعلى هذا الأساس مضى السير بيرسي كوكس بدأبٍ في مفاوضاته. وعقب عدة أزمات سياسية مفاجئة نجح كوكس في التوصل إلى معاهدة في العاشر من تشرين الأول 1922، وهي معاهدة ضمت

الكثير من البنود الجوهرية للانتداب. كانت المعاهدة ستمتد لمدة عشرين عاماً، لكن نتيجة للمعارضة في العراق جرى تعديلها بعد نصف عام لتصبح مدتها أربع سنوات. وحتى بعد ذلك، ظل الهيجان من أجل استقلال أكمل مستمراً في العراق، في حين تذمرت صحيفة التايمز في لندن من أن المعاهدة لم تكن عادلة لبريطانيا، لأنها فرضت عبئاً ثقيلاً جداً من الالتزامات. وفي الحقيقة كانت بريطانيا تقع تحت مطالبات عاجلة بحماية العراق من القوة المتنامية لابن سعود، إذ كان ذلك الملك العربي والعدو للسلالة الهاشمية يهدد فيصل إضافة إلى شقيقه عبد الله. وشعرت الحكومة البريطانية أنها ملزمة بحماية كليهما. وفي نهاية عام 1922 وفي اجتماع في ميناء يدعى "عُقير" فرض السير بيرسي كوكس على ابن سعود اتفاقاً يعرف حدود المملكة السعودية مع كل من الكويت والعراق. ورغم حاجة سياسي العراق إلى الحماية البريطانية إلا أنهم تحركوا للتأكيد على وجودهم. لقد كانت المعاهدة الأنكلو- عراقية لعام 1922، ومثل إعلان اللنبي بالاستقلال الرسمي لمصر في السنة نفسها، تشكل نقطة تحول في الأجواء السياسية للشرق العربي. في واقع الأمر لم تكن أي من العراق أو مصر قد منحت أكثر من حكم ذاتي محدود، إلا أنه اعترف بكليهما ككيانين يمتلكان خصائص الدولة. وقد ثار الزعماء السياسيون في كلا البلدين من أجل الاستقلال، ولم يكن بوسع الملوك المعينين من قبل بريطانيا سوى القيام بأمر مماثل للحفاظ على مناصبهم.

مثلما العراق، ظلت منطقة شرق الأردن محور قلق لدى وزارة المستعمرات، لكن بينما بدا الفيصل استقلالياً جداً بدا عبد الله خاملاً جداً، لم يكن الحل الهاشمي لمشكلة شرق الأردن يبدي فاعلية. إن أحد أسباب استخدام عبد الله من قبل بريطانيا كان منعه من مهاجمة الفرنسيين في سورية، وقد قام لورنس فيما بعد بطمأنة تشرشل قائلاً: "إنني أعرف عبد الله. لن ترى رصاصة واحدة تطلق". ولم يكن ذاك الأمير العربي، البارد الأعصاب الحاد الذهن عادة، مقتنعاً بالانخراط في تجارب القوة المحفوفة بالمخاطر، بل في الحقيقة، كان المراقبون البريطانيون قد بدؤوا يخلصون في غضون أسابيع من تعيينه

كحاكم مؤقت إلى أنه كان ضعيفاً جداً لكي يحكم. وفي شهر نيسان تم تحدي سلطة عبد الله عندما جرى قتل مفوضين أرسلهم الأخير للتوسط في حل نزاع قبلي، وبدلاً من سحق الثورة، قام عبد الله بمناشدة المندوب السامي البريطاني ليقوم بذلك نيابة عنه، وقد تجاوب المندوب السامي بتفويض استخدام الطائرات البريطانية والعربات المصفحة، لكن تنصيب عبد الله في عمان كان سببه تحديداً هو تجنب الحاجة إلى استخدام القوات المسلحة البريطانية. وفي الوقت نفسه تقريباً ورد احتجاج من السفير الفرنسي في لندن على أن وجود عبد الله في شرق الأردن يشكل تحريضاً على العنف ضد الفرنسيين في سورية، بينما كانت رؤية البريطانيين على عكس ذلك، وهي أن عبد الله كان سيمنع حدوث عنف كهذا، وقد تبين بعدها أن عبد الله كان غير قادر، أو غير راغب، حتى على فعل ذلك. وفي أواخر شهر حزيران، نصب أربعة رجال كميناً في محاولة لاغتيال الجنرال هنري غورو، الفاتح الفرنسي لسورية وحاكمها. ونقل المفوض السامي البريطاني في فلسطين إلى تشرشل: "إن الشكوك تدور حول أشخاص من منطقة شرق الأردن". فتقدمت السلطات الفرنسية باحتجاج على فشل بريطانيا وعبد الله في منع هجمات كهذه. واحتجت هذه السلطات أكثر عندما شوهد المغتالين المزعومين يتجولون بحرية في منطقة شرق الأردن.

كان المفوض السامي البريطاني غير مسرور بنتائج تجربة عبد الله وقد أخبر تشرشل بذلك في شهر حزيران. ونقل إلى تشرشل أن واحداً من الأسباب الكثيرة وراء حالة السخط الشعبي هو أن السكان المحليين لمنطقة شرق الأردن كانوا يعتبرون رفاق عبد الله السوريين مبذرين وغير كفوئين. وفي الوقت نفسه كتب القائد العام للجيش البريطاني في مصر وفلسطين يقول: "إن عبد الله هو عبارة عن محتال في شرق الأردن، إن كنا سنستفيد منه بشيء فيجب علينا إعطاؤه رجلاً إنكليزياً قوياً وبارعاً يقوده بشكل كامل، وقوات بريطانية تسانده". وبعد ذلك مباشرة قام "هيربرت يونغ" بإخبار "شوكبورغ" أن: "ما علينا مواجهته هو: إما الإنفاق المستمر على عبد الله الذي تدنى تأثيره حد التلاشي، والذي لم يعد ينوب ولا عن فرقة مشاة، أو أن نستجمع شجاعتنا في كلتا اليدين ونرسل قوة صغيرة ولو

مؤقتاً.." . ظل لورنس يتفكر في استخدامات، ولو مؤقتة، لعبد الله في منطقة شرق الأردن، وقد كان عملياً الشخص الوحيد في الحكومة البريطانية آنذاك الذي ظل يفعل ذلك، وقد قال: "إن إجمالي تكلفة عبد الله تظل أقل من تكلفة كتيبة واحدة، كما أن نظامه لا يضرنا بأي طريقة" . وبينما كانت الحكومة البريطانية لا تزال عاجزة عن اتخاذ قرار بشأن فصل منطقة شرق الأردن بشكل دائم عن فلسطين، سواء بإقامتها ككيان منفصل أو بالسماح للملك حسين بضمها إلى الحجاز، كان نظام عبد الله المؤقت يؤخر اتخاذ هذا القرار، وهو أمر بدا جذاباً كخيار لبريطانيا. ومع ذلك فإن ما قاله لورنس عن أن عبد الله كان يشكل الحل الأقل تكلفة مالية، وكان يمثل رؤية محسوبة بالشكل الأمثل لتجتذب تأييد ونستون تشرشل فقط. لقد أثبت عبد الله نيته بأن يكون ذا نفع لبريطانيا، وذلك بتوقيعه المعاهدة الأنكلو- هاشمية التي جلبها لورنس معه إلى الشرق الأوسط. كان لورنس قد أتى بصفة مبعوث مطلق الصلاحية لتشرشل وكان قد أمضى شهوراً في الحجاز محاولاً إقناع الملك حسين بتوقيع المعاهدة. كانت المعاهدة تشكل تسوية شاملة لكل المطالب التي طالب بها الحسين لنفسه وللعرب منذ أولى أيام الحرب العالمية الأولى. وقد تضمنت بنودها التأكيد على اعتراف بريطانيا بالحسين ملكاً على الحجاز، وأنها ستدفع له معونة سنوية قدرها 100 ألف جنيه. لكن بالمقابل، كان الحسين مطالباً بالاعتراف بالانتداب الفرنسي على سورية والانتداب البريطاني على فلسطين، وبين الحين والآخر كان الحسين يقول بأنه سيوقع المعاهدة لكن سرعان ما كان يغير رأيه. وتبعاً إلى لورنس فقد طلب الحسين ذات مرة: "اعترافاً بسيادته على جميع حكام العرب أينما كانوا" . ولما اعتقد لورنس أنه غدا من المستحيل التعامل مع ذلك الرجل الكهل في مكة، قام بتأمين توقيع عبد الله على المعاهدة، لكن في ضوء رفض الحسين لها فقد تحولت الوثيقة الموقعة إلى ورقة عديمة القيمة، ومع ذلك يبدو أن لورنس قدر محاولة عبد الله تلك لأن يكون ذا نفع.

بعد بضعة أشهر أخذ عبد الله كحاكم على شرق الأردن يغير رأيه بشأن الخطط المستقبلية، ففي بادئ الأمر كان عبد الله قد أعطى البريطانيين انطباعاً بأنه لم يكن سيبقى

في شرق الأردن إلا لوقت قصير، لأن تلك المنطقة لم تكن نسبياً هامة بالنسبة له في ضوء طموحاته الكبيرة في أماكن أخرى. وكان "ت. ي. لورنس" واثقاً من قدرته على التحدث إلى عبد الله، مهما كان الظرف، ليقنعه بالخروج عندما يحين الوقت. لكن في شهر تشرين الأول 1921 نقل لورنس إلى حكومته أن عبد الله كان ينوي البقاء، لقد طمع عبد الله في اعتلاء عرش سورية، وعلى ما يبدو كانت التطورات الجديدة تشجعه على الاعتقاد بأن فرنسا ربما تكون مستعدة في غضون وقت قصير للتفاوض على صلح يسمح له بإنجاز هدفه، لكن قناعته تلك كانت تبقى في حدود الجوار. وفي الوقت نفسه، أخذت الحاجة إلى استبدال عبد الله بحاكم أكثر فاعلية تبدو أقل إلحاحية، وذلك بعد أن أصبح "إتش سانت جون فيلبي" المستشار الرسمي الجديد لعبد الله، وهو شخصية بريطانية متنفذة، وأحد أعظم مستكشفي الجزيرة العربية. والأهم من ذلك هو وجود صديق لورنس، الكولونيل "ف. ج. بييك"، مع عبد الله، وقد قام بييك بتنظيم البدو ضمن قوة من جنود نظاميين تحت قيادة بريطانية، وهي قوة أصبحت تعرف فيما بعد بالفيلق العربي الذي أخذ سمعة واسعة تحت قيادة "جون غلوب" خليفة "بييك". كما بدا أن وضع القانون والنظام كان في تحسن، وذلك في الاتجاه الذي دفع نحوه لورنس، أي دون إنفاق مبلغ هام من المال الإضافي، وأخذ لورنس يرى أن فكرة بقاء عبد الله في النهاية قد تكون فكرة جيدة.

لكن إبقاء عبد الله حاكماً على شرق الأردن وإبقاء تلك المنطقة محميةً عربية لا يمكن لليهود الاستيطان أو إقامة وطن قومي لهم فيها كان يعني الابتعاد عن سياسة وعد بلفور القاضية بدعم وطن قومي لليهود. وإذا كان البريطانيون يخططون فعلاً لتحويل فلسطين إلى بلد يهودي فإن منع اليهود من الاستيطان في 75 بالمائة منها، أو تسليم إدارتها المحلية إلى شخص عربي وليس إلى يهودي، كان بالكاد يشكل بداية مبشرة. إن سياسة وعد بلفور كانت تشكل جزءاً هاماً من انتداب عصبة الأمم الذي عهد بفلسطين لبريطانيا، وفي عامي 1921 و1922 كان ذلك الانتداب الذي فوض بريطانيا وصية على فلسطين، مع مهمة إقامة وطن قومي يهودي فيها، مع حماية حقوق غير اليهود، بصدد

العرض من قبل عصبة الأمم على البرلمان البريطاني للموافقة عليه. ولما كان قرار تشرشل المؤقت القاضي بعدم تشجيع أو حتى السماح بإقامة وطن قومي لليهود في شرق فلسطين يتعارض مع شروط الانتداب، فقد قرر تشرشل تغيير بنود ذلك الانتداب، الذي تمت إعادة صياغته لكي ينص بعدم التزام بريطانيا بإتباع سياسة وعد بلفور في شرق نهر الأردن. قلق الزعماء الصهاينة من أن تقليص حدودهم الشرقية كان سيعطل برنامجهم، وخاصة بعد تخلي بريطانيا عن الأراضي الواقعة على الحدود الشمالية لفلسطين لصالح فرنسا خلال المفاوضات مع الأخيرة لوضع حدود ثابتة بين فلسطين من جهة وسورية ولبنان من جهة أخرى. وفي أوائل عام 1921 كتب "حاييم ويزمان" إلى تشرشل يقول: أن الترتيبات مع فرنسا "بترت فلسطين عن نهر الليطاني، وجردتها من ملكية منطقة الأردن الأعلى واليرموك، وأخذت منها السهول الخصبة الواقعة في شرق بحيرة طبريا والتي كانت تعتبر حتى ذلك الوقت أهم موارد الاستيطان اليهودي على نطاق واسع". ومن ثم تحول ويزمان في رسالته للحديث عن منطقة شرق الأردن، فكتب يقول: "إن حقول جلعاد ومؤاب وإيدوم مع نهري أرنون وجابوك هي مناطق ترتبط تاريخياً وجغرافياً واقتصادياً بفلسطين، ولا بد أن نجاح الوطن القومي اليهودي يعتمد على هذه الحقول وخاصة بعد أن أخذت من فلسطين السهول الشمالية الغنية وأعطيت إلى فرنسا". وفي نهاية عام 1921م أرسل "جستس برانديز" زعيم الصهيونية الأمريكية برقية تصب في السياق نفسه إلى بلفور، وأعرب فيها عن أساه لخسارة مياه الليطاني، لافتاً الانتباه إلى الأهمية الاقتصادية لسهول منطقة شرق الأردن.

لكن الزعماء الصهاينة لم يشنوا حملة قوية ضد الفصل الإداري لشرق الأردن عن فلسطين، فقد اعتبروه مجرد إجراء مؤقت، ولم يكن اعتقادهم هذا دونما سبب فهذا ما فعلته وزارة المستعمرات أيضاً، إذ أنه وبعد اختلاف رؤى المسئولين الأساسيين حول الأمر، قام شاكبورغ بتلخيص الاتفاق الذي كان وزملاءه قد توصلوا إليه قائلاً: أنهم قرروا حظر الصهيونية في شرق الأردن في الوقت الراهن، على أن لا يقفل الباب في وجهها إلى الأبد.

لم يكن تشرشل قد أخذ في الحسبان أن ترك عبد الله في شرق الأردن كان سيورط بريطانيا في حرب دينية عنيفة في جزيرة العرب بين آل سعود وآل هاشم. لكن في عام 1922، أي بعد سنة فقط من وصول عبد الله، قامت الجماعة الوهابية المتعصبة، والتي شكلت رأس حربة قوات ابن سعود، بعبور الحدود الصحراوية غير المحددة على ظهور الجمال لتهاجم عبد الله، وقد دنت قوة قدر عددها بأربعة إلى خمسة آلاف مغير من الوهابيين إلى مسافة ساعة على الجمال من عمان، وذلك قبل أن يجري سحقها من قبل الطائرات والعربات المصفحة البريطانية. وعلى مدى السنوات التالية جُرّت بريطانيا إلى لعب دور مباشر في حكم شرق الأردن والدفاع عنها، وقد أصبح ذلك الدور مباشراً أكثر مما أراده تشرشل في البداية. وهكذا، سرعان ما أخذ المسئولون البريطانيون ينظرون إلى عبد الله كمشكلة أكثر منه حلاً. إلا أن جملة الترتيبات المؤقتة والمقتصرة على الإدارة التي اتخذتها وزارة المستعمرات حيال منطقة شرق الأردن في ذلك الوقت تحجرت لتصبح واقعاً سياسياً طويل الأمد، لقد استقر الأمير الذي جاء من الجزيرة العربية مع حاشيته في عمان ليصبح عاملاً جديداً ودائماً في السياسة المعقدة لنظام الانتداب في فلسطين. وقد اصطدم الاقتراح المتكرر باقتسام فلسطين بين العرب واليهود بحائط مشكلة هي أن 75 % من ذاك البلد كان قد منح إلى حكم سلالة عربية لم تكن فلسطينية. لقد حملت تيارات الأحداث السياسية إقليم شرق الأردن الحديث الولادة، والذي أصبح فيما بعد دولة الأردن المستقلة، تدريجياً إلى الوجود ككيان منفصل عن بقية فلسطين. وفي يومنا هذا، لطالما ينسى الناس في الحقيقة أن الأردن كان يوماً من الأيام جزءاً من فلسطين.

تشرشل وقضية فلسطين:

كوزير للمستعمرات في عامي 1921 و 1922 واجه تشرشل في تعامله مع المشكلات المربكة في فلسطين غرب نهر الأردن مصاعب تفوق في حجمها حتى تلك التي كانت برزت في منطقتي شرق الأردن والعراق، لقد كانت القضية في فلسطين هي الصهيونية، وكانت المشاعر التي أثارتها تلك القضية انفعالية جداً لدرجة أنه لم يكن من السهل دوماً تذكر الأمر الذي كان حقاً قيد البحث. كان الصهاينة يصورون فلسطين على أنها تتسع على الأقل إلى خمسة إلى عشر أضعاف عدد السكان الذين كانوا يعيشون فيها آنذاك، وبناء على فرضيتهم كان هنالك مكان لجلب ملايين المستوطنين اليهود دون تهجير أي ممن بلغ عددهم ربما 600 ألف ساكن عربي. في ذلك الوقت لم يكن الكثير من اليهود مستعدين للذهاب إلى فلسطين ليكونوا رواد الاستيطان فيها، لكن أمل الصهاينة، بينما خشي العرب، أن اليهود كانوا سيقومون بذلك. وغدا منح اليهود حقاً مطلقاً بدخول ذلك البلد يشكل القضية المحورية في السياسة المتبعة حيال فلسطين. وقد ادعى أصدقاء الصهيونية، بل وأكدوا في وقت لاحق، أن المشروع اليهودي كان بوسعه أن يغني فلسطين، لكن المزارعين العرب المعدومين كانوا مقتنعين بأن ما طلب إليهم هو مقاسمتهم القليل الذي امتلكوه مع الغرباء.

وكما رأينا سابقاً فقبل سنة من تولي تشرشل وزارة المستعمرات في شهر شباط 1921 كانت هناك حالات شغب عربية ضد الصهيونية في فلسطين. وبعيد مؤتمر القاهرة في شهر آذار الذي حاول فيه تشرشل إيجاد حل للمشكلات العالقة في الشرق الأوسط اشتعل العنف في فلسطين مرة أخرى، ففي شهر أيار 1921 اندلع الشغب في يافا، وبينما كانت البداية مع بعض أعمال النهب استمرت هذه الأحداث لتنتهي بأعمال القتل. ففي اليوم الأول قام

المتظاهرون العرب بقتل خمسة وثلاثين يهودياً. وعلى مدى أسبوع دموي انتشر القتال في كامل البلاد، وذلك مع قيام العرب بمحاصرة المستعمرات اليهودية الزراعية خارج المدن الرئيسية. لقد كان الشغب الأصلي في يافا انفجاراً لمشاعر الغضب ضد مجموعة صغيرة من اليهود الشيوعيين خرجت عبر مركز المدينة في مسيرة منافسة لأخرى سابقة قامت بها مجموعة أكبر من اليهود الاشتراكيين. وهكذا، كان الانطباع الذي تشكل لدى البريطانيين هو أن حالات الفوضى تلك كانت بلشفية المنبع. وزعم الكابتن "سي دي برونتون" الذي خدم سابقاً في الإدارة العسكرية لبعض الوقت: أن حالات الشغب كان سببها "اليهود البلشفيين"، ورأى أن "شغب اليوم قد يصبح ثورة في الغد". وفي استجابة منه على الهجمات العربية قام المفوض السامي هيربرت صاموئيل بتعليق الهجرة اليهودية إلى فلسطين بشكل مؤقت، وقد خشي الزعماء الصهاينة من أن صموئيل ومن خلال مكافئته للعنف العربي كان يضمن تجدد ذلك العنف، كما خشوا من أن تاريخ الانتداب البريطاني على فلسطين سيكون تاريخاً عاصفاً. لكن إدارة صاموئيل كانت بطيئة في استعادة الأمن، ونقلت صحيفة التايمز في العاشر من آب 1921: "إن الأمن العام اللازم لكافة الأغراض العملية هو معدوم تماماً وتحديداً في الشمال، فالغارات تجري بشكل يكاد يكون يومياً من منطقة شرق الأردن". وزعم مراسل التايمز أنه: "ليس لدى اليهود ولا العرب أي ثقة في السلطات"، وأضاف: أن "السكان الأكبر سناً يقولون أن الأمن العام كان مصوناً بشكل أفضل بكثير في ظل حكم الأتراك".

رغم أن حالات الشغب العربية بدت ممكنة التكرر، ظل زعماء الصهيونية يسعون إلى تسوية مع العرب، ويعبرون عن قناعتهم بأن معظم العرب كانوا في صف السلام والتعاون. وكما أدرك تشرشل فإن إحدى أكبر المشكلات التي كان يواجهها في قمع الشغب العربي، خلال مضيه في برنامج مناصرة الصهيونية، كانت أن القوات البريطانية التي اعتمد عليها لم تكن راغبة في تنفيذ سياسته. إن قضية مناهضة الصهيونية كانت سهلة الفهم بالنسبة إلى البريطانيين في فلسطين، فقد عاش العرب في هذا البلد على مدى عصور من الزمن، ولم يرغبوا بأن تتغير حياتهم ومشهدهم، وهذا ما أخبره العرب للجنود والمسئولين البريطانيين

الذين كانوا يعملون بينهم بشكل يومي. وبالطبع عاش اليهود أيضاً في فلسطين، بل إن ارتباطهم بالأرض كان أكثر قِدَماً، لكن رغم قوتها فإن جزءاً كبيراً من القضية بالنسبة للصهيونية لم يكن واقعياً تماماً. ففي جزء منها كانت قضيتهم تاريخية، وفي جزء كانت نظرية، وفي جزء آخر كانت تخيلية، وذلك لأن فكرة جلب المشروع اليهودي مستوى معيشة أعلى بكثير لكافة شعوب البلد كانت تقتصر على المستقبل. كما أن القضية الصهيونية كانت مبنية على معاناة اليهود في أماكن مثل روسيا وبولندا، لكن أعضاء الإدارة البريطانية في فلسطين لم يشهدوا أياً من تلك المعاناة كما لم يكونوا بالضرورة يدركونها. وتبعاً إلى "فلاديمير جابوتنسكي"، العسكري الصهيوني الذي أسس الفرقة اليهودية في جيش اللنبي، فإن الجيش البريطاني وجد الصهيونية نظرية "خيالية" واسعة الانتشار وتهدف إلى إصلاح علل العالم، ولهذا فهي غير منطقية. وتبعاً إلى جابوتنسكي فإن هذه المخططات الخيالية الهادفة لتحسين العالم كانت تسير في وجه جميع غرائز الرجل الإنكليزي التقليدي من الطبقات الحاكمة. وأشار جابوتنسكي أيضاً إلى أن: طاقم الإدارة البريطانية كان يعج بالمناصرين للقضية العربية وهم أناس محترفون. وكتب أن هؤلاء كانوا أشخاصاً منجذبين جداً إلى العالم العربي الذي تصوروه لدرجة أنهم تكبدوا عناء تعلم اللغة العربية، وتأهيل أنفسهم للخدمة المدنية، وكانوا على استعداد لترك بريطانيا لقضاء حياتهم المهنية في الشرق الأوسط العربي، وكان من الطبيعي ألا يرغبوا برؤية الشخصية العربية لفلسطين تتغير. كما تطرق جابوتنسكي، لكنه لم يشدد على ما كان يشكل ربما السبب الرئيسي وراء معارضة بريطانيا لسياسة إعلان بلفور، قائلاً: أن تلك السياسة كانت تسبب المتاعب، لم تكن تلك السياسة تلقى شعبية عند العرب الذين شكوا الجزء الأكبر من السكان، في حين كانت وظيفة الإدارة الاستعمارية البريطانية هي إبقاء الشعب هادئاً وراضياً. وهكذا فقد كان لدى الطاقم العسكري والمدني البريطاني في فلسطين سبباً لكي يعتقد أنه كان بإمكانهم الاستمتاع بفترة خدمة سهلة وهادئة في بلد راض لولا سياسة لندن التي تبنتها لأسباب يصعب فهمها، والتي أثارت التوتر الاجتماعي والعنف وعرضت الإدارة البريطانية المحلية للمصاعب بل وللخطر أيضاً.

لكن ذلك الاستياء بين صفوف البريطانيين أدى إلى ازدياد تلك المصاعب والأخطار، وذلك عندما شجع المقاومة العربية والتصلب العربي في وقت لم تكن فيه لندن مستعدة بعد للاستسلام. إلا أن حادثة محددة كانت لها عواقب طويلة الأمد، وهي تدخُل الإدارة البريطانية في فلسطين في اختيار زعيم ديني جديد للطائفة المسلمة. بدأت تلك الحادثة مع وفاة مفتي القدس في الواحد والعشرين من آذار 1921. والمفتي هو رجل دين مسئول يقوم بتوضيح الشرائع الدينية، وكان مفتي القدس تحديداً يعتبر كبير أمثاله في منطقته، وقد قامت الإدارة البريطانية بمنحه لقباً يبدو أنه كان من ابتكارها وهو لقب "المفتي الأكبر" كزعيم للطائفة المسلمة في فلسطين. وقد كان القانون العثماني الذي دمجه البريطانيون مع قانونهم، ينص بأن تختار الحكومة المفتي الجديد من بين ثلاث مرشحين تسميهم جمعية انتخابية إسلامية. لكن أمين الحسيني الذي عينته بريطانيا ليكون المفتي الأكبر الجديد لم يكن بين المرشحين الثلاثة، كان الحسيني ناشطاً سياسياً محفزاً للعامة في أواسط العشرينيات من عمره، وكان قد حكم عليه من قبل بالسجن لعشر سنوات لدوره القيادي في أعمال شغب عام 1920 وأعفي بعدها من الحكم. وقد أتى تعينه نتيجة لمؤامرة حاكها مسئول مناهض بشدة للصهيونية يدعى "إيرنست تي رتشموند" وهو عضو في أمانة سر المفوض السامي البريطاني. كان رتشموند مهندساً معمارياً خدم قبل الحرب في إدارة الأشغال العامة المصرية، وقد حصل على وظيفته في فلسطين من خلال "رونالد ستورس" الذي كان صديقاً مقرباً له، وأقام معه في منزل واحد لمدة من الزمن في القدس. وفي إدارة فلسطين، خدم رتشموند كضابط ارتباط مع المسلمين، وكان يتحرك كما قال الجنرال "غلبرت كلايتون": "كند إلى حد ما للمنظمة الصهيونية". وتبعاً إلى مسئول في وزارة المستعمرات في لندن كان رتشموند: "عدواً معلناً للسياسة الصهيونية" للحكومة البريطانية. لقد شن رتشموند حملة ضد تلك السياسة، وبعد عدة سنوات، وتحديداً في عام 1924، كتب إلى المفوض السامي البريطاني في فلسطين يخبره أن إتباع الصهيونية يضع المفوض السامي ومسئوليه وإدارة الشرق الأوسط في وزارة المستعمرات في لندن والبعثة الصهيونية في فلسطين تحت "هيمنة ووحي روح لا يسعني إلا أن أعتبرها شريرة".

لدى نجاحه بتعيين أمين الحسيني مفتياً أكبر وزعيماً لمسلمي فلسطين في عام 1921، لا بد أن أن رتشموند اعتقد بأنه وجه صفعة قوية للصهيونية، لكن رتشموند، وكما تبين لاحقاً، كان يوجه بذلك ضربة أقسى وأكثر تدميراً للعرب الفلسطينيين في الوقت نفسه، فمفتيهم الجديد كان سيقودهم نحو طريق مسدود مليء بالدماء. لقد كان الحسيني مغامراً لا يقبل أنصاف الحلول، وقد وضع الأراضي والأرواح العربية على المحك عندما قام برفع صواري الصراع العربي اليهودي بطريقة تقود إحدى الفريقين إما للخروج أو للدمار. وقد تبين في النهاية أن طريق المفتي كان يقودهم إلى ألمانيا النازية، والتحالف مع أدولف هتلر. وبينما لم يكن أمين الحسيني يسيطر على فلسطين العربية، وذلك لتعدد خصومه على الزعامة، أعطاه منصبه، كمفتي أكبر، فرصة أفضل في المنافسة على ولاء الجماعات العربية الفلسطينية التي كانت تفصلها انقسامات عميقة. وإنه ليتعذر معرفة إن كان مسلمو فلسطين سيتبعوا زعماء آخرين لو أن الإدارة البريطانية استخدمت سلطتها ونفوذها بطرق أخرى، لكن مبادرة رتشموند المناهضة للصهيونية لم تكن ذات نفع للقضية العربية، أو لقضية تشرشل والحكومة البريطانية في محاولتها جلب السلام والتقدم إلى فلسطين المضطربة.

قارب تشرشل مسألة فلسطين المعقدة والمفعمة بالعواطف من خلال برنامج بسيط وعقلاني، لقد آمن بمحاولة استخدام التجربة الصهيونية، وظن أنها قد تنفع الجميع. وعندما زار فلسطين بعد مؤتمر القاهرة قام بإخبار وفد من عرب فلسطين في الثلاثين من آذار 1921 أنه: "من الصحيح جلياً أن اليهود المشتتين يجب أن يحظوا بتجمع قومي ووطن قومي لهم لكي يعاد توحيدهم فيه، وأين يمكن لذلك أن يتم سوى في فلسطين، التي ارتبطوا بها بحميمية وعمق لمدة 3 آلاف سنة؟ إننا نظن أن ذلك سيكون من الجيد للعالم ولليهود وللإمبراطورية البريطانية بل أيضاً وللعرب الذين يقطنون فلسطين. وننوي أن نجعل الأمر على هذا النحو، إنهم سوف يتشاركون منافع الصهيونية وتقدمها". لطالما أظهر تشرشل تعاطفاً مع الطموحات اليهودية ومع معاناة اليهود في ظل اضطهاد القياصرة، وقد شعر،

مثل بلفور، أن اضطهاد اليهود في روسيا وأماكن أخرى كان قد خلق مشكلة للعالم بأسره، وهي مشكلة كان حلها يكمن في إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. ومن وجهة نظر تشرشل كان هناك ثلاثة أنواع من اليهود الناشطين سياسياً: أولاً أولئك الذين شاركوا في الحياة السياسية للبلد الذي كانوا يعيشون فيه، وثانياً، أولئك الذين تحولوا إلى العقيدة البلشفية العنيفة والمدمرة، أما ثالثاً، فقد كان هؤلاء الذين اتبعوا الدكتور حاييم وايزمان في طريق الصهيونية. بالنسبة إلى أغلبية يهود العالم الذين كانوا قد نشأوا في بلدان مثل روسيا رفضت منحهم مواطنة كاملة ومتساوية، كان السؤال كما رآه تشرشل هو: هل سيصبح هؤلاء بلشفيين أم صهاينة؟ ولما كان تشرشل وطنياً غيوراً فقد اعتبر القومية اليهودية ظاهرة صحية ينبغي تشجيعها، وكان تشرشل قد كتب في مطلع العام 1920 وقبل توليه وزارة المستعمرات: "إذا شهدنا في حياتنا قيام دولة يهودية على ضفاف الأردن، كما سيحصل على الأرجح، تضم ربما ثلاثة أو أربعة ملايين من اليهود تحت حماية التاج البريطاني، فإن ذلك سيشكل حدثاً في هذه الحقبة من تاريخ العالم، ترى منفعته جميع وجهات النظر، وسيكون متناغماً بشكل خاص مع المصالح الحقيقية للإمبراطورية البريطانية".

لم يكن تشرشل غافلاً عن معارضة عرب فلسطين للصهيونية، لكنه اعتقد أنه من خلال برنامج يجمع الحزم مع المغريات الجذابة والمساومة قد يغدو من الممكن التغلب على تلك المعارضة، وكوزير للمستعمرات حاول تشرشل أن يطمئن مشاعر العرب الفلسطينيين عبر التخفيض النسبي لدعم بريطانيا للصهيونية. وكما جرت الإشارة سابقاً، فقد قرر تجريب الصهيونية بداية في الربع الفلسطيني الواقع غرب نهر الأردن فقط، ولم يكن هناك من قرار في تلك اللحظة بتوسيع الصهيونية لاحقاً إلى الأرباع الثلاثة الأخرى التي تشكل منطقة شرق الأردن. كما حاول تشرشل إعادة تحديد الالتزام البريطاني: لقد اقترح إقامة وطن قومي لليهود "في" فلسطين بدلاً من محاولة تحويل فلسطين نفسها إلى كيان يهودي، وزعم أن ذلك ما عنته لغة إعلان بلفور. إلا أنه ورد في أحد الروايات أنه في

حديث سري في منزل بلفور في صيف 1921، أبدى كل من بلفور ورئيس الوزراء معارضته لتشرشل في هذا الشأن وأخبراه: أن "ماعنياه دوماً من الإعلان كان دولة يهودية في النهاية". وسعى تشرشل إلى تخفيف شكوك العرب بشكل أكبر بالتأكيد على أن مخاوفهم الاقتصادية كانت غير مبررة، وزعم مراراً أن المهاجرين اليهود لم يكونوا سيستولون على وظائف العرب أو أراضيهم، وقال أنه على العكس فإن المهاجرين اليهود سيوفرون فرص عمل جديدة وثروة جديدة سينتفع بها المجتمع بأكمله. وفي شهر حزيران 1921 قال تشرشل لمجلس العموم: "في الواقع ليس هناك شيء يخشى العرب بشأنه، إذ لن يتم جلب يهودي واحد فوق العدد الذي تستطيع ثروة البلد الموسعة وموارده المتماة من إعالته". وفي شهر آب كرر للوفد العربي الذي أتى إلى لندن قوله: "لقد أخبرتكم مراراً وتكراراً أنه لن يسمح لليهود بالمجيء إلى البلد ما لم يقوموا ببناء مصادر رزقهم هناك. لا يمكنهم أخذ أرض أي رجل، كما لا يمكنهم تجريد أي رجل من حقوقه أو ممتلكاته. أما إن أرادوا شراء أراضي الناس وكان الناس يرغبون ببيعها لهم، أو رغبوا بتنمية وزراعة المناطق القاحلة وجعلها خصبة، فلديهم الحق في فعل ذلك". وقال لهم: "هنالك متسع للجميع. لم يقم أحد بأذيتكم. إن لدى اليهود مهمة أصعب بكثير من مهمتكم، ليس عليكم سوى الاستمتاع بممتلكاتكم، أما هم فعليهم أن يحاولوا أن يخلقوا من القفر ومن الأماكن القاحلة مصدر رزق للشعب الذي يجلبونه". وفي ذات التصريح اشتكى تشرشل للعرب أنه كان من غير المنصف منهم أن يرفضوا التفاوض، فقال: "من غير المنصف أن تأتوا إلى نقاش معتقدين أن أحد الجانبين ليس عليه أن يقدم شيئاً بينما على الجانب الآخر أن يقدم تنازلات كبيرة وهامة، ودون أي ضمانة أن تلك التنازلات ستكون وسيلة للسلام".

لقد أمضى تشرشل حياته منغمساً في الثقافة السياسية الأوربية، والتي كان من الطبيعي فيها عندما تقدم مقترحاً أن تأخذ بالاعتبار احتياجات ورغبات جميع الأطراف المعنية، بما فيها الخصوم. ولهذا عندما فكر كتشنر وكلايتون وستورس في عامي 1914 و1915 في استثناء فرنسا من الشرق الأوسط العربي بعد الحرب فهم تنبهوا إلى أنه كان

على بريطانيا أن تعوض على فرنسا بالمقابل، إذ رأوا أنها حصلت على مكاسب إقليمية في أماكن أخرى من العالم. وبينما قد لا يكون هذا تقديراً واقعياً لما كانت فرنسا قد تقبل به، لكنه كان اعترافاً واقعياً بأنه إذا حصلت بريطانيا على مكاسب إقليمية فإن فرنسا ستصر على أن تحصل على مكاسب تضاهيها. وكذلك أيضاً، عندما قام مصطفى كمال، الذي كان رجل دولة بعقلية أوربية في تركيا ما بعد الحرب، بصياغة مطالب إقليمية للقومية التركية، لم يفعل ذلك على أساس تقديراته لاحتياجات تركيا آنذاك وحسب، بل وعلى فهمه لما كان جيران تركيا قد يقبلوا. كان هذا النوع من السياسيين هو الذي اعتاده تشرشل، لكنه لم يجده في وفد العرب الفلسطينيين في لندن. فذلك الوفد لم يقم بما هو أكثر من تكرار مطالبه. لقد كانت فلسطين، وما زالت، منطقة ذات مطالب معقدة ومتضاربة، لكن الوفد العربي لم يأخذ باعتباره مطالب أو مخاوف أو احتياجات أو أحلام أي أحد سواه. وعلى خلاف زعماء الصهيونية الذين سعوا إلى التعويض على القومية العربية بدعم مطالب العرب ضد المطالب الفرنسية في سورية، والذين تصوروا مناطق حكم ذاتي عربي في فلسطين والذين خططوا لمنافع اقتصادية وغيرها للعرب الذين قد يختارون العيش ضمن حدود الوطن اليهودي، لم يبذل الزعماء العرب أي مجهود للتكيف مع الطموحات اليهودية أو لأخذ الاحتياجات اليهودية بعين الاعتبار. لقد كان التعامل مع شرق أوسطيين كهؤلاء أكثر إحباطاً بكثير مما جرى تخيله في لندن زمن الحرب عندما أثير مفهوم إدارة شرق أوسط ما بعد الحرب للمرة الأولى. بنظر تشرشل لم يكن أعضاء الوفد العربي يفعلون ما يفترض بالسياسيين فعله، فهم لم يتطلعوا للتوصل إلى اتفاق أياً كان، كما أنهم بدوا غير راغبين بتقديم حتى واحد بالمائة ليحصلوا على تسع وتسعين، إذ لم يقدموا أي شيء يشجع الجانب الآخر ليقدم تنازلات. ورغم احتجاجه وجداله أمامهم، لم يحصل تشرشل على نتيجة. بدا أن الوفد العربي إلى لندن، الذي ترأسه موسى كاظم باشا الحسيني رئيس اللجنة التنفيذية العربية، أبى أن يفهم ما كان يقوله تشرشل. كان أعضاء الوفد يسألون سؤالاً، وبعد أن يجيب عليه تشرشل يعود أعضاء الوفد ليسألوا السؤال ذاته مرة أخرى، وكأنهم لم يسمعوا إجابة تشرشل.

وقد أبدى تشرشل علامات إحباط وغضب حيال هذا التكتيك، لكنه تابع في تكرار أجوبته على أمل جعلهم يفهموه في النهاية. وبهذه الروح كرر تشرشل أن الأرض لم تكن تؤخذ من العرب، بل كان العرب يبيعونها لليهود، وفقط إذا أرادوا ذلك.

لم تكن الأمور في الشرق الأوسط دوماً كما بدت عليه، بل إنها قلما فعلت، وقضية الأرض في فلسطين كانت بالتحديد كذلك. إن الوفد العربي في لندن لم يفهم في الحقيقة ما كان تشرشل يعنيه حول العرب الراغبين ببيع أرض لليهود، لأن موسى كاظم باشا رئيس الوفد نفسه كان أحد هؤلاء الذين باعوا أرضاً للمستوطنين اليهود. وكذلك كان أعضاء آخرين في الوفود العربية التي جلبها معه إلى لندن في عامي 1921 و1922 والسنوات التي تلتها. وفي عام 1918، كان الأمير فيصل والدكتور حاييم وايزمان قد اتفقا على عدم جود شح في الأراضي في فلسطين، لكن المشكلة كانت أن قسماً كبيراً من هذه الأراضي كان تحت سيطرة فئة صغيرة من المُلّاك والمرابين العرب. وفي حين جهد السواد الأعظم من الفلاحين لكسب رزقهم وحسب، من أراض تعاني الحت والتعرية والمحصول الضئيل والري القليل، كانت العائلات المتنفذة للإقطاعيين الغائبين تقوم بتكديس الأراضي الخصبة في البلد. كانت الخطة الصهيونية وكما أوضحها وايزمان للفيصل في عام 1918 تقضي بتجنب التعدي على الأراضي المشغولة من قبل فلاحين عرب، وإنما استصلاح الأراضي غير المستخدمة وغير المحروثة واستعادة خصوبتها من خلال الطرق الزراعية العلمية. إلا أن كبار ملاك الأراضي العرب أظهروا في النهاية حماسة لبيع أراضيهم الخصبة أيضاً إلى المستوطنين اليهود وذلك بأرباح عالية جداً، لقد أخذ المشترون اليهود في الحقيقة يزايدون في أسعار الأراضي في فلسطين، لدرجة أن إحدى العائلات العربية من بيروت باعت قطع أرض في وادي جزريل إلى مستوطنين يهود في عام 1921 بأسعار تفوق بأربعين إلى ثمانين ضعفاً الأسعار الحقيقية لها. وبعيداً عن أن يكونوا أجبروا من قبل اليهود على البيع، فقد عرض العرب على اليهود أراض كثيرة جداً بحيث أصبح المانع الوحيد من الشراء هو المال: أي لم يعد لدى المستوطنين اليهود ما يكفي من المال لشراء كل الأراضي التي عرضها العرب عليهم.

لم يكن العرب من غير الفلسطينيين هم وحدهم من باع أراض إلى اليهود، بل إن الطبقة الحاكمة من العرب الفلسطينيين نفسها كانت متورطة بشدة في حالات البيع هذه والتي استنكرتها في العلن. لقد قام الربع على الأقل من القيادات المنتخبة رسمياً في المجتمع العربي الفلسطيني ببيع أراض إلى المستوطنين اليهود بين عامي 1920 و1928 إما شخصياً أو عبر عائلاتهم. وربما جعلت هذه الصفقات القيادة الصهيونية تقلل في تقدير العمق الذي كانت تتسم به المعارضة المحلية الحقيقية للاستيطان اليهودي. ومن ناحية أخرى، أساءت الحكومة البريطانية أيضاً تقييم عمق رد الفعل العربي بل وطبيعته أيضاً. ففي معاملتهم لقضية الأراضي كما لو كانت شرعية وليست خادعة وهو حالها، فإن تشرشل وزملاؤه إما أساؤا فهم أو تظاهروا بإساءة فهم الأساس الحقيقي لمعارضة العرب للصهيونية. لقد كانت معارضة العرب للاستيطان اليهودي متجذرة في العاطفة والدين وعقدة الخوف من الأجنبي، وفي عقدة المشاعر التي تنزع إلى السيطرة على الشعب عندما يتدفق القادمون الجدد لتغيير أحيائهم، لقد كان عرب فلسطين يدافعون عن نمط حياتهم الذي كان يتعرض للتهديد. لكن الوفود العربية التي ذهبت للقاء ونستون تشرشل لم تشرح الأمر على هذا النحو الذي شكل الأساس الحقيقي لمعارضتهم للصهيونية. وبدلاً من ذلك فهم جادلوا على أن البلد لم يكن قادراً على احتمال المزيد من السكان، وقد أخذ تشرشل بكلامهم، لقد قبل الأخير بإفادتهم التي تقول بأن معارضتهم كانت على أساس اقتصادي، ومن ثم مضى قدماً ليثبت أن مخاوفهم الاقتصادية كانت دون مبرر. ففي عام 1922 اتخذ تشرشل قراراً كان له أثر طويل الأمد، ويبرز أن مخاوف العرب الاقتصادية لم تكن مبررة. فقد وافق تشرشل على منح مهندس يهودي من روسيا يدعى "بينهاس روتينبرغ" امتيازاً لإقامة مشاريع كهرمائية في واديي نهري العوجا والأردن. وكانت هذه المشاريع تشكل تدشيناً لخطة واسعة تهدف إلى توفير الطاقة والري اللذان سيمكنان من استصلاح الأراضي وتنميتها الاقتصادية على طول القرن العشرين. ومن ناحية أخرى، كانت هذه أول خطوة عملاقة على طريق إثبات صحة الزعم الصهيوني بأن فلسطين كانت تستوعب ملايين

السكان وليس مئات الآلاف فقط كما زعم المتحدثون العرب. كان تشرشل منبهراً بشكل خاص بكون هذه المشاريع قدمت ومولت على أساس غير تجاري، ودفعه ذلك إلى إخبار مجلس العموم بأن الصهاينة هم الوحيدون الذين كانوا راغبين بتولي مشروع كهذا على أساس كهذا، وقال: "يقال لي أن العرب كانوا سيقومون بهذا من أجل أنفسهم، من قد يصدق ذلك؟ لو ترك الأمر لعرب فلسطين، فهم لم يكونوا ليتخذوا أي خطىً فاعلة نحو ري فلسطين وتزويدها بالكهرباء ولا في ألف عام. ولكانوا قنعوا تماماً بالعيش في السهول القاحلة المصلية بأشعة الشمس الحارقة، ولتركوا مياه نهر الأردن تتابع جريانها دون تحكم أو استغلال لتصب في البحر الميت".

ظل تشرشل يحذر العرب، كما فعل منذ البداية الأولى، أنه من الأكثر حكمة أن يقبلوا بالوضع وأن يحاولوا الاستفادة منه لأن بريطانيا كانت ستفي بالتزاماتها بكل الأحوال. وفي صيف عام 1921م كان تشرشل قد أخبر وفد عرب فلسطين المعاند أن: "الحكومة البريطانية تنوي تنفيذ وعد بلفور، لقد أخبرتكم بذلك مراراً وتكراراً، لقد أخبرتكم بذلك في القدس، وأخبرتكم به في مجلس العموم ذات يوم، وأنا أخبركم به الآن، إنهم يعتزمون تطبيق وعد بلفور، إنهم فعلاً ينوون". لكن، في فلسطين كان ضباط الإدارة البريطانية يشجعون الزعماء العرب على الاعتقاد بغير ذلك، وقد قدر تشرشل بأسىً أن 90 % من الجيش البريطاني في فلسطين كانوا ضد سياسة وعد بلفور. وفي التاسع والعشرين من تشرين الأول 1921 أرسل الجنرال "و. ن. كونغريف" قائد الجيوش البريطانية في مصر وفلسطين نشرة وزعت على جميع أفراد الجيش، وقد جاء فيها: "بينما ينبغي ألا يكون لدى الجيش رسمياً أي سياسة، إلا أن لديه تعاطفات، وفي حالة فلسطين فإن تعاطفات الجيش هي وبشكل واضح نوعاً ما مع العرب، الذين يبدون حتى الآن لأي مراقب غير منحاز ضحايا سياسة مجحفة فرضت عليهم من قبل الحكومة البريطانية". ومشيراً إلى تفسير تشرشل الضيق لوعد بلفور، عبر كونغريف عن ثقته بأن: "الحكومة البريطانية لن تمنح أي دعم لسياسة المتطرفين الصهاينة الطامعة، والتي تهدف إلى إقامة فلسطين يهودية يصبح

العرب فيها مجرد شعب محمول على مضض". وعندما قام "جون شاكبورغ" بتمرير تلك النشرة إلى تشرشل، دوّن تعليقاً يقول: "إن القضية هي ولسوء الحظ أن الجيش في فلسطين يناهض إلى حد كبير الصهيونية، وإنه على الأرجح سيبقى كذلك مهما قيل له".

في صيف عام 1921، كتب "هيربرت يونغ" نائب شاكبورغ مذكرة قام تشرشل بتوزيعها على مجلس الوزراء، وفيها أيد يونغ: "إقالة جميع المسئولين المدنيين المناهضين للصهيونية مهما كانت رفعة مناصبهم"، إلا أن ذلك لم يحل مشكلة المسئولين العسكريين. وحتى وجود السير "هيربرت صاموئيل" و"ويندهام ديديس" على رأس الإدارة المدنية لم يظهر أنه يؤثر في التوجه السياسي لدى المسئولين في المناصب الأدنى. وضمن الجالية اليهودية أيضاً كان ثمة من يأس من الحصول على دعم السلطات البريطانية، فقد رأى "فلاديمير جابوتنسكي" مؤسس الفرقة اليهودية أنه سيكون على اليهود حماية أنفسهم لأن الشرطة والجيش لن يقوموا بالمهمة. وفي السابع والعشرين من آذار 1922 نقل مراسل التايمز في الشرق الأدنى: أن "بعضاً من الصهاينة الأكثر تطرفاً ارتكبوا جرائم تهريب أسلحة إلى البلد وتشكيل قوة دفاع سرية تدعى الهاغانا". وبدورهم، شرع أصحاب النفوذ في بريطانيا مع مرور الوقت يتساءلون إن كان بإمكان بلدهم تحمل كلفة الاستمرار في احتلال فلسطين دعماً للبرنامج الصهيوني الذي أخذ تحقيقه يبدو فائق الصعوبة. لقد كانت صحيفة التايمز مناصراً متحمساً لسياسة وعد بلفور، وقد وصفتها في السابع والعشرين من نيسان 1920م أنها كانت: "السياسة الوحيدة السليمة التي قد يتبناها الحلفاء تجاه الشعب اليهودي"، لكن حماستها تلك أخذت تذوي مع تضاعف المصاعب. وفي ربيع 1922 نشرت الصحيفة سلسلة مقالات من ستة أجزاء بقلم "فيليب غرايفس" الذي خدم في المكتب العربي خلال الحرب، وفي تلك المقالات عكف غرايفس على تفسير التناقص في شعبية بريطانيا في فلسطين، وألقى غرايفس باللائمة على يهود فلسطين في ما اشتعل من شغب ضدهم أكثر مما لام الجيش على تعاطفه مع مرتكبي أعمال الشغب، ورأى أن الجيش البريطاني كان منهكاً من الحرب. وفي الحقيقة كان الشعب البريطاني كذلك.

في عدد الحادي عشر من نيسان 1922، الذي ضم آخر مقالة من سلسلة مقالات غرايفس، نشرت التايمز مقالة رئيسية من وجهة نظر "دافع الضرائب البريطاني". وفيها استذكرت الصحيفة قيمة التجربة الصهيونية في فلسطين، لكنها تساءلت إن كان بإمكان بريطانيا تحمل تكلفة الاستمرار في دعمها: "إنها تجربة مثيرة للاهتمام، لكن السؤال هو إن كنا قد قمنا بحساب التكلفة". وهكذا وجد وزير المستعمرات أن سياسة حكومته حيال فلسطين كانت تقوَّض في بريطانيا نفسها، التي تمتعت فيها سابقاً بدعم واسع. وفي الحادي والعشرين من حزيران 1922 صوت مجلس اللوردات على مقترح يعلن انتداب فلسطين الذي ضم سياسة وعد بلفور على أنه: "أمر غير مقبول"، وقد حصل المقترح على ستين صوت له مقابل تسعة وعشرين ضده. ورغم أن مقترح مجلس اللوردات لم يكن ملزماً للحكومة، إلا أنه ساهم في تركيز الانتباه على مناظرة وزارة المستعمرات في مجلس العموم والتي انعقدت عشية الرابع من تموز يوليو، وفي المناظرة، هوجم تشرشل من قبل عدد من المتحدثين لمحاولته تنفيذ وعد بلفور، وكان من بين من هاجموه كثيرون ممن ناصروا في السابق إعلان بلفور. فقام تشرشل باستخدام تصريحاتهم القديمة ضدهم بطريقة فاعلة، وتلا تشرشل على أسماعهم عشرات التصريحات الداعمة لوعد بلفور والتي كتبت أو قيلت وقت صدوره، وأخبر مجلس العموم أن بوسعه الإطالة في القائمة من خلال قراءة المزيد والمزيد من هذه التصريحات، كما أخبر خصومه أنه ليس لهم الحق بعد أن دعموا تقديم التزام وطني أن يلتفوا ويهاجموه لمحاولته الوفاء بذلك الالتزام. وكما فعل في عدة مناسبات أخرى، تحدث تشرشل بدفء عن حاجة بريطانيا لتشريف عهودها. وأخبر المجلس: أن وعد بلفور لم يصدر "على أساس مزاياه وحسب، رغم أنني أظن أن المزايا جديرة بالاعتبار"، بل لأن الاعتقاد السائد آنذاك كان أن الدعم اليهودي "سيشكل أفضلية ملموسة أكيدة" في كفاح بريطانيا لكسب الحرب. وأشار تشرشل إلى أنه: لم يكن في ذلك الوقت عضواً في مجلس الحرب، وأنه لم يلعب دوراً في المداولات التي انبثق عنها وعد بلفور. وتابع أنه، مع ذلك ناصر كغيره من أعضاء البرلمان بإخلاص سياسة مجلس

الحرب، ولذا قبل بمسئولية الوفاء بالالتزامات التي قدمها مجلس الحرب نيابة عن بريطانيا عندما حان وقت الوفاء بتلك العهود.

لقد تناول خطاب تشرشل كافة القضايا التي تحدوه فيها، بما في ذلك الامتياز الممنوح لروتينبرغ والذي أثار معارضة كبيرة، فزعم تشرشل أنه خفض تكاليف إدارة فلسطين من ثمانية ملايين جنيه في عام 1920 إلى أربعة ملايين في عام 1921، وإلى ما قُدِّر بمليونين في عام 1922، وأنه كنتيجة لبرنامج روتينبرغ التنموي فإن الحكومة البريطانية ستتمكن في النهاية من تعويض هذه الأموال التي أنفقتها. لقد شكل خطاب تشرشل نجاحاً مبهراً، إذ كان التصويت لصالح سياسة الحكومة في فلسطين بواقع 292 صوت مقابل 35، وأبرق تشرشل إلى ديديس في القدس ليقول له: أن التصويت في مجلس العموم "قد قلب بشكل مباشر قرار مجلس اللوردات"، وبعبارة أخرى، كانت بريطانيا ستوافق على قبول الانتداب على فلسطين من عصبة الأمم. وبعد ذلك، قامت اللجنة التنفيذية للمجلس التشريعي لعرب فلسطين بإرسال برقية إلى وزير المستعمرات رفضت فيها بنود انتداب عصبة الأمم، كما رفضت أيضاً الكتاب الأبيض الحكومي الذي كان تشرشل قد أوضح فيه حدود التزام الحكومة البريطانية اتجاه الصهيونية بعد تقليص هذه الحدود إلى حد بعيد. أما الدكتور حاييم وايزمان، فرغم عدم رضاه عن هذه البنود المقلصة لكنه قبل بها كارهاً من أجل مصلحة المنظمة الصهيونية، وذلك على أمل أن توفر هذه البنود إطاراً تقوم الأغلبية اليهودية ضمنه بتنمية فلسطين ومن ثم تحقيق حكومة ذاتية. لقد قبل وايزمان بأفضل ما استطاع الحصول عليه من بنود من تشرشل على أمل أن تتحسن تلك البنود مع الوقت. أما اللجنة التنفيذية العربية فقد رفضت قبول أفضل ما استطاعت الحصول عليه من بنود من تشرشل على أمل أنها مع الوقت ستستطيع إملاء بنودها الخاصة. وفي الثاني والعشرين من من تموز وافقت عصبة الأمم أخيراً وبشكل رسمي على انتداب فلسطين بعد إعادة كتابته، موجهة بريطانيا لأن تضع سياسية وعد بلفور المعاد تعريفها موضع التنفيذ في غرب نهر الأردن.

إلا أن اثنين من زعماء الصهيونية هما "ديفيد بن غوريون" و"فلاديمير جابوتنسكي"، تفكرا في أهمية المعارضة العربية وردات الفعل البريطانية اتجاهها وتوصلا كما فعلا دوماً إلى نتيجة معاكسة. كان "بن غوريون" زعيماً بولندي المولد في حركة العمال الصهيونية، وكان قد استوطن في فلسطين كمزارع في عام 1906 عندما كان عمره عشرين عاماً. ومع أنه كان مناصراً للإمبراطورية العثمانية في مطلع الحرب العالمية الأولى إلا أنه تجند أخيراً في الجيش البريطاني. لقد كان بن غوريون اشتراكياً، واعتقد أن الرغبة في العمل هي وحدها ما يمنح الحق في احتلال بلد ما، وأن لدى كل من اليهود والعرب حق متساو في العيش والعمل في فلسطين، وحسب تفسيره، فإن حالات الشغب العربي في عامي 1920 و1921 كانت أفعال "رجال طائشين" غررت بهم الإدارة البريطانية ليعتقدوا أن العنف قد يجدي. وكزعيم لاتحاد العمال، كانت سياسته المعلنة هي تنظيم العمال العرب، إذ زعم أن العمال والمزارعين العرب واليهود لديهم مصالح مشتركة، تتضارب مع مصالح الموظفين وملاك الأراضي، وكان هدفه أن يظهر للعرب ذلك الأمر. وقد تخيل بن غوريون أرضاً فلسطينية يتمتع فيها كل من العرب واليهود بحكم ذاتي. بالنسبة إلى بن غوريون، كانت أعمال الشغب العربي في عامي 1920 و1921 تُظهر أن الصهاينة لم يوضحوا بما يكفي للعرب أن حقوقهم الدينية والمدنية لن تنتهك أبداً. وكما فعل غالباً، رأى الحل من خلال التثقيف والتواصل، وبينما كان بن غوريون قد تنبأ منذ البداية باحتمال ألا يوافق العرب على الهجرة والاستيطان اليهودي إلا أنه لم يفكر في ذلك الاحتمال ولم يسمح لنفسه بالاعتقاد أنه سيحدث فعلاً. ويعتقد بعض المؤرخين الآن أنه لم يكن صادقاً تماماً عندما اعترف بإيمانه بالتعاون العربي اليهودي، لكن التفسير الأكثر إقناعاً هو أن بن غوريون كان من النوع الذي يؤمن بأنه من غير المستحسن أن يفكر المرء بالاحتمال السيء، فقد كان شخصاً ذو تفكير بناء، أي أنه آمن بأن المرء إن خلق وعمل فإن المستقبل سيهتم بنفسه. لقد اعتقد أن فوائد العمل اليهودي والإبداعية اليهودية ستتدفق إلى عرب فلسطين أيضاً، وظلت سياسته تنص على التعاون مع كل من العرب والإدارة البريطانية.

ومن ناحية أخرى كان جابوتنسكي، الصحفي الروسي المولد الذي أسس الفرقة اليهودية في جيش اللنبي. يعتقد أن العرب لن يقفوا مكتوفي الأيدي بسلام ويسمحوا لليهود أن يصبحوا أغلبية في فلسطين، وأنه سينبغي حماية المستوطنين اليهود بـ"جدار حديدي" من القوة العسكرية بينما يبنون مجتمعهم ليصبحوا أكثرية، وأن البريطانيين قد أثبتوا عدم إمكانية التعويل عليهم لتوفير تلك الحماية، وأنه لذلك سيتوجب على اليهود تشكيل جيشهم الخاص بهم ليحموا أنفسهم. لقد كاد ذلك أن يكون تقييماً يائساً، وقد وجد جابوتنسكي نفسه ضمن أقلية قبلت به. لقد كان من التناقض أن بن غوريون الذي حاول مع مطلع الحرب العالمية الأولى إنشاء جيش يهودي يقاتل إلى جانب الإمبراطورية العثمانية، يعول الآن على الحكومة البريطانية، بينما جابوتنسكي الذي أنشأ فيلقاً يهودياً قاتل إلى جانب بريطانيا قد فقد إيمانه. وفي السنوات التالية، برز بن غوريون كزعيم للتوجه السائد ضمن الحركة الصهيونية، بينما قاد جابوتنسكي المعارضة للقيادة الصهيونية الرسمية على مدى عشرينيات القرن العشرين، ومن ثم في أواخر الثلاثينيات انشق جابوتنسكي ليؤسس منظمته الصهيونية الثورية الخاصة والمنافسة، منددأ بقرار تشرشل لعام 1922 القاضي بفصل منطقة شرق الأردن عن أرض الوطن القومي اليهودي، ومطالباً بإقامة الدولة اليهودية على كلا ضفتي نهر الأردن. ومازال هذا الانشقاق مستمراً حتى يومنا هذا في سياسة إسرائيل، حيث يطالب حزب العمال بإرث بن غوريون، ويطالب حزب حيروت بإرث جابوتنسكي. ومما ما زال سارياً في إسرائيل، وخاصة في صفوف حزب حيروت، هي وجهة النظر القائلة بأن الأردن هو، أو ينبغي أن يكون، دولة عربية فلسطينية، حيث أن فصل تشرشل لمنطقة شرق الأردن عن بقية انتداب فلسطين في عام 1922 لم يكن شرعياً.

مع حلول ذلك الوقت، كان القسم الناطق بالعربية من الإمبراطورية العثمانية قد أعيد رسمه سياسياً، ولم يعد الأتراك يحكموه. ففي الشرق كانت الطوائف الكردية والسنية والشيعية واليهودية قد جمعت في دولة جديدة في بلاد الرافدين سميت العراق وتخضع لحكم أمير من الجزيرة العربية. وبينما بدت العراق كدولة مستقلة، إلا أن بريطانيا كانت

تعتبرها محمية بريطانية. أما سورية وإقليم لبنان الذي جرى توسيعه بشكل كبير فقد أمسيا تحت الحكم الفرنسي. وإلى الجنوب من ذلك تم إنشاء كيان عربي جديد، وهو ما كان سيصبح بعد ذلك الأردن، بعد أن تم سلخه عن فلسطين. أما في غرب نهر الأردن، فقد كانت فلسطين التي احتوت الوطن القومي اليهودي. إن هذا الشكل الآن يبدو بعيداً كل البعد عن فكرة استعادة الإمبراطورية العثمانية التي تبناها تشرشل في يوم من الأيام. إلا أن تشرشل كان قد أنجز الأهداف الرئيسية التي وضعها لنفسه في الشرق الأوسط عندما غدا وزيراً للمستعمرات، فقد كان هدفه الأهم هو تخفيض النفقات، وقد فعل ذلك بشكل فعال، بل إنه اعتقد بأنه خلق نظاماً يمكن الاستفادة منه اقتصادياً في المستقبل. وقد سمح له الخط الذي أقامه من القواعد الجوية الممتدة من مصر إلى العراق بإبقاء بلدان الشرق الأوسط تحت السيطرة مع أقل التكاليف. وكان هدفه الآخر هو إثبات أن بريطانيا وفت بوعودها، ورغم أنه لم ينجز ذلك بشكل كامل بالنسبة إلى الصهيونية، لكنه حققه لسلالة الملك حسين بكل ما كان يدين لها به أياً كان. وقد رأى لورنس، الذي كان في السابق أشد الناقدين للحكومة في هذا السياق، أن تشرشل فعل كل ما هو مطلوب وأكثر، وفي نهاية عام 1922 كتب لورنس في إشارة إلى مراسلات الحسين - مكماهون وحدود الاستقلال العربي: "لقد نفذ تشرشل تعهد مكماهون كاملاً فيما يخص فلسطين وشرق الأردن وشبه الجزيرة العربية. أما في العراق فقد تعدى بكثير بنود ذلك التعهد، . . . لا أود أن أطيل في الشرح، لكن لا بد أن أسجل اعتقادي الراسخ بأن إنكلترا خرجت من القضية العربية نظيفة اليدين".

لكن لم تكن القضية العربية هي ما يشكل قلق تشرشل الرئيسي في الشرق الأوسط، ولو أنها كانت مسئوليته الرئيسية هناك، بل إن قلقه الرئيسي كان ما تبقى من الإمبراطورية العثمانية من مناطق ناطقة بالتركية. فقد كان تشرشل يعتقد أن سياسة لويد جورج في تلك المناطق كانت خاطئة على نحو خطير، وأنها كانت تهدد بتحويل كامل المكانة البريطانية في الشرق الأوسط إلى حطام.

انهيار التحالفات:

في صيف عام 1920، جرى إعلان اتفاق سان ريمو، فقامت الولايات المتحدة بالاحتجاج عليه، وذلك بعد أن استطاعت أخيراً إفشاء معرفتها به. ورد وزير الخارجية البريطاني كورزون: أن بريطانيا كانت تسيطر على 4،5 بالمئة فقط من إنتاج النفط العالمي بينما سيطرت الولايات المتحدة على 80 بالمئة منه، وأن الولايات المتحدة استثنت المصالح غير الأمريكية من المناطق الخاضعة لسيطرتها. فرد وزير الخارجية الأمريكي "بينبريدج كولبي" بالقول: أن الولايات المتحدة كانت تمتلك فقط ما نسبته واحد إلى اثني عشر أي 8.3% من احتياطي النفط العالمي المعروف، وأن الطلب على البترول كان يفوق العرض، وأن الحاجة المتزايدة للنفط لن تلبى سوى بتنمية الموارد الحالية دون عرقلة. أدرك المسئولون البريطانيون أنهم نفَّروا الولايات المتحدة، كما اشتبه هؤلاء أن المصالح النفطية الأمريكية كانت وراء التمرد على البريطانيين في العراق ووراء حركة مصطفى كمال في تركيا. وقد زُعِمَ أنه وجد بحوزة أحد قادة التمرد في العراق ممن اعتقلهم ضباط الأمن البريطانيون رسالة من إحدى شركات ستاندارد أويل تظهر أن القنصل الأمريكي في بغداد كان يوزع أموالاً أمريكية على المتمردين الشيعة المتمركزين في مدينة كربلاء المقدسة. وكان القنصل الأمريكي في بغداد، حقيقةً، يعارض الحكم البريطاني في العراق، لكن واشنطن لم تكن كذلك. وعلى العكس تماماً، فإن وزارة الخارجية وشركات النفط الأمريكية كانت في صف السيطرة البريطانية على المنطقة، إذ كانت شركات النفط مستعدة للقيام بأعمال التنقيب والتطوير والإنتاج فقط في المناطق التي تحكمها، ما اعتبرته، أنظمة مستقرة ومسئولة. وقد نقل رئيس شركة ستاندارد أويل نيوجيرسي إلى

وزارة الخارجية الأمريكية أن العراق كانت عبارة عن مجموعة من قبائل متحاربة، وأن الأمل الوحيد في إسراء القانون والنظام هناك هو في أن تتولى البلاد حكومة عراقية تسيطر عليها بريطانيا. كما عبر رئيس شعبة شئون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية "آلين دوليس"، من بين مسئولين أمريكيين كثيرين، عن رعبه من فكرة أن تتخلى بريطانيا، وربما فرنسا، عن ضبطهما لأراضي الشرق الأوسط التي فتحتاها، كما عبر عن خشيته على مصير المصالح الأمريكية في حال فعلت بريطانيا وفرنسا ذلك. ونقل دوليس: أن محامي شركات النفط الأمريكية الساعية إلى حصة بالنفط العراقي "غاي ويلمان" كان يرى أن موكليه قد يكونوا بوضع أفضل إن هم فاوضوا شراكة مع المصالح البريطانية بدلاً من محاولة العمل بمفردهم.

في صيف 1920 أخذ النزاع بين بريطانيا وأمريكا يجد طريقاً للحل، وذلك عندما اقترح الجيولوجيون على الحكومة البريطانية أن إمكانيات النفط المأمول في العراق هي إمكانيات متخيلة أكثر منها مفترضة. وفي الوقت نفسه تلقت وزارة الخارجية البريطانية نصيحة بأن إمكانيات النفط المأمولة في العراق، إن تحققت، فستكون واسعة جداً بحيث تفتقر بريطانيا لوحدها إلى رأس المال اللازم لاستثمارها، وأنه سيكون عليها دعوة الأمريكيين للمشاركة. لهذه الأسباب، ولأسباب أخرى سياسية، جرى تفويض السير "جون كادمان" الذي كان احد رموز صناعة النفط البريطانية، للذهاب إلى الولايات المتحدة والمبادرة بمحادثات مع الأمريكيين هناك. وفي الثاني والعشرين من حزيران 1922 طلب "بيدفورد" رئيس مجلس إدارة شركة ستاندارد أويل نيوجرسي من وزارة الخارجية الأمريكية أن تنقل اقتراحه، وبالنيابة عن سبع شركات نفط أمريكية، بعقد مفاوضات للمشاركة في الشركة البريطانية صاحبة الامتياز في العراق. وردت وزارة الخارجية الأمريكية بأن لا مانع لديها، شريطة ألا تستثنى أي شركة نفط أمريكية مؤهلة من المشاركة إن هي رغبت بذلك، وعليه مضت المفاوضات قدماً. وهكذا حُلَّ الخلاف مع الولايات المتحدة، لكن أمريكا تركت عبء فرض السيطرة الأوربية على الشرق الأوسط لبريطانيا، ودون مساعدة.

كانت فرنسا، وهي الحليف الرئيسي والأوثق لبريطانيا، آخر من هجر التحالف، فالصراع الطويل حول تنفيذ اتفاق سايكس ـ بيكو أو عدم تنفيذه كانت له تكلفته، وكذلك أيضاً كانت رعاية بريطانيا للمطالب السياسية لآل هاشم. وبعد تقاعد كليمنصو اعتُبِرَ "أغستيد بغياند" زعيماً لأولئك الموالين للتحالف البريطاني. إلا أنه عندما عاد ذلك السياسي اليساري المحنك الذي خدم سابقاً كرئيس وزراء لعدة مرات إلى رئاسة الوزراء مرة أخرى في كانون الثاني 1920 حدث أخيراً الشرخ بين الدولتين. لقد حدث الشرخ لأن بغياند لم يجد طريقة لإبقاء احتلال بلاده لكيليكيا، المقاطعة التركية الجنوبية التي كانت فرنسا لا تزال تحتلها آنذاك، فجيش الاحتلال الفرنسي المكون من 80 ألف رجل كان يشكل استنزافاً للموارد لم يعد احتماله ممكناً، وقد غدا البرلمان الفرنسي غير راغب في مواصلة الإنفاق عليه. كما تبين أن كيليكيا كانت موقعاً عسيراً للجيش الفرنسي، فقد كانت عالقة بين أتراك مصطفى كمال من جهة وسورية المضطربة من جهة أخرى. لذا وفي ربيع 1921 أرسل رئيس الوزراء الفرنسي بغياند السيناتور الموالي للأتراك "هنري فرانكلين بويلون" في مهمة إلى أنقره للتفاوض على طريقة للخروج. وكان فرانكلين بويلون الذي شغل سابقاً منصب رئيس لجنة الشئون الخارجية في مجلس النواب، زعيماً للجماعة الاستعمارية، وقد آمن بشدة بأهمية تركيا كحليف مسلم.

في مهمته الثانية إلى أنقره في خريف 1921 نجح فرانكلين بويلون في التوصل إلى اتفاق، وقد وضع ذلك الاتفاق نهاية للحرب بين فرنسا وتركيا، كما أنه اعترف فعلياً بنظام أنقره القومي كحكومة شرعية في تركيا. وبالنسبة إلى القوميين، كان اتفاق أنقره أعظم الانتصارات الدبلوماسية، وقد وصفه مصطفى كمال: بأنه "أثبت للعالم أجمع أن معاهدة سيفرس أصبحت الآن مجرد ورقة بالية". إلا أن البريطانيين رأوا اتفاق أنقره على أنه خيانة، فهو كان سلاماً منفرداً قامت به فرنسا، كما أنه منح الأتراك الحرية ليهاجموا العراق واليونان. وكما اشتبه البريطانيون، قام الفرنسيون أيضاً بتسليم نظام أنقره كميات من الإمدادات العسكرية. وبالتالي فقد أصبح الأتراك المدعومين من فرنسا على حرب مع

اليونانيين المدعومين من بريطانيا، ووجدت حليفتا الأمس نفسيهما تصطفان على طرفين متواجهين في الحرب العثمانية التي كانتا قد دخلتاها معاً كحليفتين في عام 1914. وفي السادس والعشرين من تشرين الأول 1921، قدم تشرشل مذكرة إلى مجلس الوزراء ينبههم فيها إلى أنباء المساعدة التي كانت فرنسا ستزود بها حكومة مصطفى كمال، وعلق تشرشل بالقول: "تبدو هذه المعلومات بالكاد تُصدَّق، وهي معلومات إن صحّت فستدين الحكومة الفرنسية دون شك بما لا يمكن اعتباره سوى 'عمل غير ودي' وذلك إن استخدمنا أكثر أشكال العبارة دبلوماسيةً". وينبغي الانتباه هنا إلى أنه تبعاً إلى ما ورد في كتاب مرجعي معياري، ففي المعنى الدبلوماسي "عندما ترغب دولة بتحذير دول أخرى من أن أعمالاً معينة من جانبها قد تؤدي إلى الحرب فهي عادة تصرح أن هكذا أعمال 'ستعتبر كعمل غير ودي'". وبالتالي فإن تشرشل كان في الحقيقة يدلي بتصريح حاد جداً، فقد تضمنت كلماته أن اتفاق أنقرة كان قد يؤدي إلى حرب بين فرنسا وبريطانيا. كان تشرشل قد خشي لبعض الوقت من أن تتجه تركيا القومية شرقاً لمهاجمة نظام الفيصل الهش في العراق، واعتقد أن فرنسا كانت بصدد تسهيل حركة كهذه، وذلك بسماحها لتركيا باستخدام خط حديد بغداد في كيليكيا، وجاء في مذكرة تشرشل: "من الواضح أن الفرنسيين يفاوضون عبر فرانكلين بويلون معاهدة مصممة ليس فقط لحماية المصالح الفرنسية في تركيا، بل ولتأمين هذه المصالح أينما قد يقتضي الأمر على حساب بريطانيا العظمى، إنهم يعتقدون، على ما يبدو، أن لدينا ترتيبات مشابهة ضد فرنسا مع اليونانيين، إنهم بالطبع غاضبون جداً بشأن الملك فيصل" الذي جرى تنصيبه من قبل البريطانيين على عرش العراق. وتبعاً إلى تشرشل: فإن فرنسا لم تكن لترغب بشيء أكثر من أن ترى انهيار الفيصل والسياسة البريطانية في المنطقة، وهو أمر كان ليعني أيضاً دمار ما كان صنيع يديه.

تسوية قضية الشرق الأوسط:

في شرق السويس كان لويد جورج وزملاؤه مؤلفو جزء هام من التاريخ، فقد شكلت سيطرة الحلفاء على الشرق الأوسط ذروة الفتح الأوربي لبقية العالم، لقد كان ذلك الجزء الأخير في قصة حافلة بالمغامرة، قصة بحارة تجرؤوا على عبور المحيطات الغامضة، ومستكشفين تعقبوا الأنهار إلى منابعها، وجماعات صغيرة من الجنود زحفت إلى داخل القارات المجهولة، لتخوض معارك مع الجيوش الجرارة للإمبراطوريات البعيدة. كانت تلك المغامرة قد بدأت قبل قرون، وذلك في صحوة سفن كولومبوس الشراعية الكبيرة، ومع تدفق الأوربيين قدماً لإخضاع واستعمار الأراضي التي اكتشفوها في الأمريكيتين، وفي المياه الواقعة إلى الشرق والغرب منهما. وقد تواصلت القصة على مدى القرن التاسع عشر حيث تولت بريطانيا إمبراطورية الهند وقامت القوى العظمى باقتسام القارة الأفريقية فيما بينها. ومع حلول فجر القرن العشرين، فيما عدا شرق القارة الآسيوية، كان الشرق الأوسط هو المعقل الوحيد الذي ظل أصيلاً ولم يعصف به الأوربيون بعد، لكن مع نهاية الحرب العالمية الأولى كان بوسع لويد جورج التفاخر بأن جيوشه استطاعت أخيراً أن تعصف بذلك الجزء من العالم. فقبل حرب عام 1914 وعلى مدى قرن على الأقل، ظل الأوربيون يعتبرونه من البديهي أن الشرق الأوسط سيغدو في يوم ما محتلاً من قبل واحدة أو أكثر من القوى العظمى، لكن خوفهم الأكبر كان من أن تؤدي النزاعات على الحصص بالقوى الأوربية إلى خوض حرب مدمرة ضد بعضها البعض. لذا، فبالنسبة إلى الحكومة البريطانية كانت التسويات التي تم التوصل إليها مع حلول عام 1922 تتويجاً لإنجاز مضاعف، فمن ناحية كانت بريطانيا قد فازت بحصة شرق أوسطية تفوق بكثير ما بدا

ممكناً في البداية، بينما حصلت غريمتها روسية على حصة أقل بكثير. لكن الأهم من ذلك هو أن القوى بدت مستعدة لقبول التقسيم الذي برز في مطلع العشرينيات دون مصادر إضافية للسلاح.

وهكذا كانت قضية الشرق الأوسط الإشكالية القابلة للانفجار، وهو ما كانت عليه مذ وجدت في السياسة العالمية منذ زمن حملة بونابرت على مصر، قد سويت بنجاح من خلال الترتيبات التي أعقبت الحرب والتي تم التوصل إليها مع حلول عام 1922. وكانت هناك قضية جوهرية على المحك، وهي: أين ينبغي رسم الحدود السياسية لروسيا في الشرق الأوسط؟ لكن مع حلول عام 1922 كانت هذه المسألة قد حلت، فالحدود الروسية تم رسمها أخيراً لتمر من خلال صف شمالي من الدول يمتد من تركيا إلى إيران ومنها إلى أفغانستان، وهي بلدان ناورت للبقاء مستقلة عن روسيا وعن الغرب، وذلك على طول خط استمر بالتماسك على مدى عقود من الزمن. أما القضية الكبرى الأخرى التي كانت على المحك ومنذ أيام نابليون فكانت: ماهية ما ستصبح عليه في النهاية بقية الإمبراطورية العثمانية؟ وهي قضية حلت أيضاً في عام 1922 بالقضاء على نظام السلطنة العثمانية، واقتسام أراضيه الشرق أوسطية بين تركيا وفرنسا وبريطانيا. وهكذا كانت تسوية عام 1922. ولم تكن تسوية 1922 قراراً أو اتفاقاً أو وثيقة فردية، بل كانت المخطط الذي نشأ من عدة قرارات واتفاقات ووثائق منفصلة تعود معظم تواريخها إلى تلك السنة. فحدود روسيا الإقليمية في الشرق الأوسط كانت قد حددت بمسودة دستور الاتحاد السوفيتي الذي أعلن في نهاية العام 1922، بينما برزت حدودها السياسية من المعاهدات التي وقعتها مع تركيا وبلاد فارس وأفغانستان، وإلى حد ما من الاتفاق التجاري الذي وقعته مع بريطانيا في عام 1921. أما قضية عزل السلطان العثماني، وإقامة دولة تركية قومية مقصورة على الجزء الناطق بالتركية من الإمبراطورية السابقة، فقد خضعت للتصويت في المجلس القومي التركي الأعلى في الأول والثاني من تشرين الثاني 1922 حيث تم التصويت بالإجماع عليهما. لكن حدود تركيا النهائية تجاوزت إلى حد كبير ما ورد في الهدنة التي

وقعتها مع الحلفاء في خريف عام 1922، والتي عقبها توقيع معاهدة سلام مع الحلفاء في مدينة لوزان السويسرية في السنة التالية. وبالنسبة إلى بقية الأراضي الشرق أوسطية للإمبراطورية العثمانية السابقة فقد تم اقتسامها بين بريطانيا وفرنسا عبر وثائق مثل انتداب فرنسا من قبل عصبة الأمم لحكم سورية ولبنان 1922، وانتداب بريطانيا من قبل عصبة الأمم لحكم فلسطين متضمنة شرق الأردن 1922، ومعاهدة عام 1922 مع العراق، وهي معاهدة أرادتها بريطانيا ضماناً لانتداب حكم ذلك البلد الحديث الولادة.

جعلت بريطانيا ترتيباتها، من قرارات ووثائق ضمن منطقة نفوذها الخاصة في الشرق الأوسط، تبدأ بمعظمها من تاريخ عام 1922. ففي تلك السنة نصبت بريطانيا فؤاد الأول على عرش مصر وجعلت منها محمية مستقلة اسمياً بناء على بنود إعلان اللنبي الصادر عام 1922. كما أقامت محمية في العراق عبر معاهدتها تلك السنة مع ذلك البلد، الذي كانت هي قد أوجدته، ونصبت على عرشه مرشحها الخاص: الفيصل. وبناء على بنود الانتداب على فلسطين الصادر عام 1922 وكتاب تشرشل الأبيض من أجل فلسطين الصادر في ذات العام، وضعت منطقة شرق الأردن على طريق الوجود السياسي المنفصل عن ذلك الخاص بفلسطين، ونصب فيها عبد الله ليرأس بشكل دائم الكيان الجديد بقرار صدر عام 1922، بينما في غرب نهر الأردن وُعِدَ اليهود بوطن قومي ووُعِدَ غير اليهود بحقوق كاملة. أما الأكراد، فإن مقترح استقلالهم أو حكمهم الذاتي الذي كان قائماً على جدول أعمال العام 1921 اختفى من جدول أعمال العام 1922، وهكذا فلن تكون هناك كردستان. وفي عام 1922 أيضاً فرضت بريطانيا على ابن سعود اتفاقات حدودية، رسمت الحدود بين السعودية والعراق والكويت.

وهكذا قامت بريطانيا ـ كما فعلت فرنسا وروسيا في مناطق نفوذهما في الشرق الأوسط، بإقامة الدول وتعيين الأشخاص لحكمها ورسم الحدود بينها. وقد تم معظم ذلك في حدود عام 1922، واستطاعت القوى الأوربية، كما أرادت دوماً، أن تضع أيديها على المصائر السياسية لشعوب الشرق الأوسط، وقد فعلت ذلك من خلال بنود ما أسميناه هنا

تسوية عام 1922. ولقد أدى الاحتلال الأوربي في كل أماكن العالم الأخرى، كل مكان خارج آسيا، إلى دمار البنى السياسية المحلية، واستبدالها ببنىً جديدة ذات تصميم أوربي. فالأمريكيتين وأستراليا ونيوزلندا وأفريقيا لم تعد منقسمة إلى شعوب، بل أصبحت مقسمة، كما أوربا، إلى دول وبلدان. وأصبحت الإدارة الحكومية لغالبية الأرض تدار بأسلوب أوربي وتبعاً للشرائع الأوربية، وبالتوافق مع المفاهيم الأوربية. إلا أنه يبقى هناك سبب للتساؤل: هل كان الاحتلال الأوربي سينتج أثراً عميقاً أو طويلاً في الشرق الأوسط كما فعل في أماكن أخرى؟ إن الأمر لا يقتصر فقط على كون الشرق الأوسط منطقة ذات حضارات فخورة وقديمة وذات اعتقادات متجذرة بعمق في الماضي، بل أيضاً لأن التغييرات التي اقترحت أوربا إدخالها كانت عميقة لدرجة أن أجيالاً كانت ستنقضي قبل أن تتجذر تلك التغييرات، إن هذه الأمور تستغرق وقتاً طويلاً. لقد قامت روما القديمة بتشكيل أوربا، وقامت أوربا الناشئة من بعدها بتشكيل الأمريكيتين، لكن في كلا الحالتين استغرق الأمر قروناً من الزمن، وفي عام 1922 لم تكن أوربا الغربية بمزاج، ولا في ظرف، يسمح لها بالانكباب على مشروع بهذه الضخامة. لذا فإن المغامرة الأوربية الإمبريالية في الشرق الأوسط والتي طال انتظارها بدأت بعد فوات الأوان. فلم يعد ممكناً للأوربيين خوضها لا بموارد كافية ولا بعزيمة صادقة. إن أوربا بحد ذاتها، وبعد أن كان عالمها قبل الحرب قد تلاشى في الحدث الجلل بين عامين 1914-1918، كانت تتغير في غضون أسابيع أو شهور أكثر مما كانت تتغير في السابق في عقود أو قرون، وبالنسبة إلى عدد متزايد من الأوربيين، أخذت الإمبريالية في العصر الحديث تبدو في غير محلها.

في سنوات الحرب الأولى كان لا يزال يبدو من المقبول الاعتراف جهراً بالنية لضم مستعمرات جديدة، لكن عندما جاءت أمريكا ويلسون وروسيا لينين بخطابهما المعادي للإمبريالية لتتحدى أوربا القديمة بدأت العقول والمصطلحات السياسية تتغير. وكان السير مارك سايكس الدائم الاستشعار بتغيرات الآراء السائدة قد أدرك في عام 1917 أن المفاهيم الإمبريالية التي كان مع بيكو قد استخدماها قبل سنة فقط في اتفاقيتهما الشرق أوسطية

صارت تنتمي إلى عهد منصرم تماماً. ومع وقت انتهاء الحرب كان المجتمع البريطاني عموماً مقتنع بنبذ القضية المثالية للإمبريالية وهي أنها ستنشر فوائد الحضارة المتقدمة إلى المناطق المتخلفة على أنها وهمية، وقضيتها العملية وهي أنها ستكون ذات نفع لبريطانيا بتوسيع إمبراطوريتها على أنها غير صحيحة. لقد غدا الجزء الأكبر من الصحافة والعامة والبرلمان في بريطانيا ينظرون إلى الإمبريالية على أنها استنزاف مكلف لمجتمع كان بحاجة إلى استثمار كل ما تبقى لديه من موارده لإعادة بناء نفسه، ولم يكن هؤلاء ليتركوا الحكومة تلزم نفسها بوجود في الشرق الأوسط العربي لولا إستراتيجية ونستون تشرشل الحاذقة التي جعلت السيطرة الرخيصة على المنطقة تبدو أمراً ممكناً. وبالتالي فإن الاعتقاد الذي تشاطره المسئولون البريطانيون خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها والقائل بأن بريطانيا جاءت إلى الشرق الأوسط لتبقى، لمدة تكفي على الأقل لإعادة صياغة المنطقة تماشياً مع مصالح أوربا وأفكارها ومبادئها السياسية، كان قائماً على الافتراض الهش بأن إستراتيجية تشرشل الخاصة بالطائرات والعربات المصفحة كانت ستكبح المعارضة المحلية في الزاوية لأجل غير مسمى. وبدوره كان ذلك الافتراض يشكل تعبيراً آخر عن التقليل من شأن الشرق الأوسط والذي ميز سياسة بريطانيا منذ البداية. وقد أظهر هذا الاستهتار نفسه عندما ازدرى غراي عرض التحالف العثماني في عام 1911، وعندما اعتبر آسكويث في عام 1914 دخول الإمبراطورية العثمانية إلى الحرب على أنه أمر ليس ذا أهمية كبرى، وعندما أرسل كتشنر جيوشه في عام 1915 إلى هلاكهم ضد خصم متحصن ومتنبه في غاليبولي في هجوم علمت الحكومة البريطانية أنه سيكون انتحارياً إن كانت القوات المقاومة ذات نوعية أوربية، لكن الافتراض القاتل لكتشنر كان أنها ليست كذلك.

في عام 1922 كانت الحكومة البريطانية قد توصلت مع المجتمع البريطاني إلى تسوية سياسية استطاعت من خلالها بريطانيا تأكيد سيادتها في الشرق الأوسط طالما أمكنها فعل ذلك بكلفة منخفضة. وبالنسبة إلى المسئولين البريطانيين الذين قللوا من شأن المصاعب التي كانت بريطانيا ستواجهها في حكمها للمنطقة، والذين لم يكن لديهم في

الحقيقة فكرة عن جسامة ما أخذوه على عاتقهم، كان ذلك يعني أن بريطانيا أتت إلى الشرق الأوسط لتبقى فيه. إلا أنه وبالنظر إلى الوراء فإن أرجحية مغادرة بريطانيا كان يشكل إشارة قديمة. ومن وجهة نظر بريطانية، كانت تسوية 1922 قد أصبحت مع حلول وقت تنفيذها منتهية الصلاحية. لقد جسدت جزءاً كبيراً من برنامج شرق أوسط ما بعد الحرب الذي كانت الحكومة البريطانية قد صاغته بين عامي 1915 و1917، وغالباً بتوكيل السير مارك سايكس. لكن الحكومة البريطانية تغيرت، وتغير معه التفكير الرسمي البريطاني، وفي عام 1922 كانت الترتيبات التي جرى التوصل إليها في الشرق الأوسط لا تعكس بدقة ما كانت حكومة ذلك الوقت لترغب به، وإن منح فرنسا انتداباً من عصبة الأمم في عام 1922 لتحكم بموجبه سورية ولبنان لهو أكبر مثال على ذلك، ففي عامي 1915 و 1916 كان وزير الخارجية السير إدوارد غراي والمفاوض البريطاني السير مارك سايكس قد نظرا بتعاطف إلى مطلب فرنسا بسورية، وقبلاه. لكن في عام 1922 كان رئيس وزراء بريطانيا ووزير خارجيتها ومسئولوها الميدانيون جميعهم رجالاً قالوا على مدى سنين أن السماح لفرنسا باحتلال سورية كان يعني كارثة. وحتى ضمن منطقة النفوذ الخاصة بها في الشرق الوسط، لم تكن الحكومة البريطانية مسرورة حيال الترتيبات التي كانت تقوم بها في عام 1922م. في الأعوام 1914م و 1915م و 1916م كان اللورد كتشنر وضباطه قد اختاروا رعاية الهاشميين، أي الحسين وأبناءه، كقادة على الشرق الأوسط العربي بعد الحرب. ومع حلول عام 1918 كان المسئولون البريطانيون قد أتوا إلى اعتبار الحسين عبئاً يورطهم في صراع خاسر مع ابن سعود. ومع حلول عام 1922 أصبح الساسة والمسئولون البريطانيون ينظرون إلى نجل الحسين الفيصل على أنه خائن، وإلى نجله الآخر، عبد الله، على أنه خامل وغير فاعل. رغم أنه في العراق وشرق الأردن كان الفيصل وعبد الله هما الحاكمان اللذان نصبتهما بريطانيا، بريطانيا التي ألزمت نفسها بالقضية الهاشمية. كما كانت فلسطين أيضاً مثالاً كبيراً، ففي عام 1922 قبلت بريطانيا بانتداب عصبة الأمم من أجل تنفيذ برنامج صهيوني كانت قد اعتنقته بحماسة في عام 1917، ولكنها خسرت بعد ذلك كل حماستها اتجاهه في مطلع العشرينيات.

إذاً لم يكن من الغرابة أن يحكم المسئولون البريطانيون الشرق الأوسط في السنوات التالية دون حس عظيم بـالإدارة أو الإيمـان، لقد كان ذلك نتيجة لإحدى خصائص تسوية 1922، فبعد تدمير النظام القديم في المنطقة وبعد نشر القوات والعربات المصفحة والطائرات الحربية في كل مكان، من مصر إلى العراق، فرض صانعو السياسة البريطانيون في عام 1922 على الشرق الأوسط تسوية لم يعودوا هم أنفسهم، بأغلبيتهم، يؤمنون بها. لقد أصبح الشرق الأوسط ما هو عليه اليوم لسببين، الأول: هو أن القوى الأوربية تولت إعادة صياغته، أما الثاني: فهو أن بريطانيا وفرنسا فشلتا في ضمان أن السلالات والدول والأنظمة السياسية التي أقامتها ستستمر بشكل دائم. فخلال الحرب العالمية الأولى وبعدها، دمرت بريطانيا وحلفاءها النظام القديم في المنطقة بشكل مبرم، لقد حطموا الحكم التركي على الشرق الأوسط الناطق بالعربية بصورة يتعذر إصلاحها. ولكي يأخذوا مكانها قاموا بخلق الدول وترشيح الحكام ورسم الحدود وأدخلوا نظام دولة من النوع الموجود في كل الأماكن الأخرى، لكنهم عجزوا عن إخماد كل المقاومة المحلية الجسيمة لتلك القرارات. ونتيجة لذلك، وبينما كانت الأحداث بين عامي 1914 و1922 تجلب قضية الشرق الأوسط إلى نهايتها في أوربا كانت تلك الأحداث تولد قضية شرق أوسط جديدة في الشرق الأوسط نفسه. لقد حلت تسوية 1922م بالنسبة إلى الأوربيين قضية من كان سيأخذ مكان الإمبراطورية العثمانية، لكن حتى في يومنا لا زالت هناك ضمن الشرق الأوسط قوى محلية فاعلة تنازع هذه الترتيبات، وإنها على الأرجح سوف تطيح بها.

إن بعض نزاعات الشرق الأوسط تخاض وكمثيلاتها في أماكن أخرى من العالم حول الحكام أو الحدود، لكن ما يميز الشرق الأوسط هو: تلك المطالب الأكثر الجوهرية والتي تتعدى الأبعاد والحدود إلى الحق في الوجود، وذلك لبلدان انبثقت، سواء بداية أو نهاية، عن القرارات البريطانية والفرنسية المتخذة في مطلع العشرينيات، كالعراق، وإسرائيل، والأردن، ولبنان. وهكذا فإن الشرق الأوسط هو منطقة من العالم تظل فيه حروب البقاء القومي تخاض بشيء من التواتر. إلا أن النزاعات تغدو أكثر عمقاً، فتحت هذه القضايا

التي تبدو ظاهرياً غير قابلة للذوبان، والمحددة في الوقت نفسه، كالمستقبل السياسي للأكراد، أو المصير السياسي للعرب الفلسطينيين، يكمن السؤال الأكثر شمولاً عن النظام السياسي الحديث الأوربي المنشأ والمتسم، إضافة إلى عدة أمور، بانقسام الأرض إلى دول علمانية مستقلة قائمة على المواطنة القومية، والسؤال هو: هل سيتمكن هذا النظام من النجاة في أرض الشرق الأوسط الغريبة التي زرع بها؟ لقد غدت الافتراضات السياسية الأوربية مسلم بها جداً في بقية العالم، لدرجة أن أحداً لا يريد التفكير فيها. لكن واحداً على الأقل من هذه الافتراضات، وهو الاعتقاد الحديث بالحكومة المدنية العلمانية، يشكل عقيدة غريبة في منطقة أعلن معظم سكانها ومنذ أكثر من ألف عام إيمانهم بشريعة مقدسة تحكم كافة جوانب حياتهم، بما في ذلك الحكومة والسياسة. وفي الحقيقة، كان ساسة الحرب العالمية الأولى الأوربيين يدركون، إلى حد ما، ماهية المشكلة وأهميتها، وقد كانوا كذلك فور شروعهم بالتخطيط لضم الشرق الأوسط. فقد علم قادة الحلفاء آنذاك أن هيمنة الإسلام على المنطقة كانت السمة الرئيسية للمشهد السياسي الذي كان عليهم مجابهته. ولسوف يبقى في الذاكرة أن اللورد كتشنر بادر في عام 1914 بسياسة مصممة لجلب العقيدة الإسلامية تحت حكم بريطانيا. ولما بدا وكأن ذلك الأمر قد لا ينجح، لأن دعوة الشريف حسين للمؤمنين في عام 1916 لم تلق آذاناً صاغية، اقترح رفاق كتشنر عوضاً عن ذلك رعاية ولاءات أخرى: كالولاء إلى اتحاد شعوب ناطقة بالعربية، أو لعائلة الملك حسين، أو لبلدان كانت بصدد التشكيل كالعراق، وذلك كمنافس للقومية الإسلامية. وفي الحقيقة فهم صاغوا تسوية شرق أوسط ما بعد الحرب آخذين بالنظر هذا الهدف بالإضافة إلى أهداف أخرى.

ومع ذلك فإن المسئولين الأوربيين في ذلك الوقت لم يكن لديهم سوى فهم ضيق للإسلام، وقد اقتنعوا بسهولة جداً بأن المعارضة الإسلامية لسياسات التحديث، أو الفَرْنَجة، كانت تتلاشى. ولو أنهم استطاعوا إلقاء نظرة على النصف الأخير من القرن العشرين لاندهشوا باتقاد العقيدة الوهابية في السعودية، وبشغف الإيمان الديني في أفغانستان

المحاربة، وبالحيوية المتواصلة لحركة الأخوان المسلمين في مصر وسورية وفي أماكن أخرى من العالم السني، وبثورة الخميني اللاحقة في إيران الشيعية. إن المقاومة المحلية المتواصلة، سواء الدينية أو غيرها، لتسوية 1922 أو للافتراضات الجوهرية التي بنيت عليها تلك التسوية، تشرح السمة المميزة لسياسات المنطقة، وهي أنه لا يوجد في الشرق الأوسط إحساس بالشرعية، أي ليس هناك من اتفاق على قوانين اللعبة، ولا إيمان مشترك في كامل المنطقة، بأن الكيانات التي تدعو نفسها دول أو الرجال الذين يزعمون أنهم حكام ضمن أي حدود هم جديرون بالاعتراف. وهكذا، فإن خلفاء السلاطين العثمانيين لم يجر تنصيبهم بعد بشكل دائم، ولو أنه بين عامي 1919 و1922 كان تنصيبهم هو ما اعتقد الحلفاء أنهم يفعلوه. ربما تنسحب يوماً ما الاعتراضات على تسوية 1922، أي على وجود الأردن وإسرائيل والعراق ولبنان مثلاً، أو على مؤسسة الحكومات القومية العلمانية في الشرق الأوسط لكنها إن تابعت بقوة كاملة فعندها سيظهر شرق أوسط القرن العشرين بوضع أشبه بوضع أوربا في القرن الخامس للميلاد، حيث أدى انهيار سلطة الإمبراطورية الرومانية في الغرب إلى رمي رعاياها في أزمة حضارة، وهي أزمة اضطرتهم لصياغة نظام سياسي جديد خاص بهم. إن التجربة الأوربية توحي بما يمكن أن تكون عليه أبعاد هكذا أزمة راديكالية للحضارة السياسية.

لقد استغرق الأمر في أوربا ألفية ونصف لكي تحل أزمة الهوية الاجتماعية والسياسية التي عانت منها بعد الإمبراطورية الرومانية، فقد أمضت قرابة ألف عام للاستقرار على نمط الدولة القومية للمنظمة السياسية، وقرابة خمسمائة عام أخرى لتحديد أي أمم كانت مؤهلة لأن تكون دول. هل كانت الحضارة ستنجو من غارات وصراعات الجماعات المحاربة المعادية؟ هل كانت الكنيسة والبابا أم الدولة والإمبراطور هم من سيحكمون؟ هل كان الكاثوليك أم البروتستانت هم من سيسودون في العالم المسيحي؟ هل كانت إمبراطورية السلالة أم الدولة القومية أم دولة المدينة هي من سيحظى بالولاء؟ وهل كان رجل من مدينة ديجون، على سبيل المثال، سينتمي إلى مقاطعة برغندي أم إلى أمةٍ فرنسية؟ كل هذه

كانت قضايا أضني الأوربيون بحلها على مدى عصور من البحث والنزاع، وخلال ذلك، كان الخاسرون يبادون على الأغلب. لم يكن قبل نهاية القرن التاسع عشر أن ظهرت خارطة مقبولة لأوربا الغربية، وذلك مع قيام ألمانيا وإيطاليا، أي بعد حوالي ألف وخمسمائة عام على هجر الخارطة الرومانية. وربما تثبت الأزمة المستمرة في الشرق الأوسط اليوم بأنها بعيدة عن هذا العمق وطول الأمد، لكنها تحمل ذات القضية: وهي مدى تنوع الشعوب، الذي يؤثر في إعادة تجمعها لتؤسس هويات سياسية جديدة لنفسها بعد انهيار نظام إمبريالي عمره عصور من الزمن أُنشِئُوا على الاعتياد عليه. لقد اقترح الحلفاء مخططاً لما بعد العثمانيين من أجل المنطقة في مطلع العشرينيات، لكن السؤال المستمر هو إن كانت شعوب المنطقة ستقبل به.

لذا، فإن تسوية 1922 لا تنتمي بشكل كامل، أو حتى بمعظمها، إلى الماضي، بل إنها تقبع في قلب الحروب والصراعات والسياسات الحالية في الشرق الأوسط، وذلك لأن القضايا التي فتحها كل من كتشنر ولويد جورج وتشرشل لا تزال حتى وقتنا الراهن محل نزاع بقوة السلاح، سنة بعد سنة، في شوارع بيروت المدمرة وعلى طول ضفاف دجلة والفرات السائرين ببطء، وإلى جانب مياه نهر الأردن المقدس. لم يتنبأ الساسة والمسئولون البريطانيون في مطلع العشرينيات بالمستقبل الإشكالي لتسوية 1922.

قام تشرشل، الذي كان بوش يحتفظ له بتمثال في مكتبه البيضاوي، بالدور الأكبر لتأسيس معظم دول الشرق الأوسط، وقد تأتى لواحد من أنجب تلامذته في المدرسة الاستعمارية، أن يسعى لتقليده في إعادة تكوين شرق أوسط جديد، وذلك من خلال ما قام به بوش من مغامرات لم يصلحها ضعف وتردد وانسحابات أوباما، ربما لترافقها بمرحلة، سيطر عليها العنف بمقاييس غير مسبوقة ولم تنته حتى الآن، عرفت بالربيع العربي. كل ذلك أضعف قدرة أنظمة دول الشرق الأوسط على البقاء، وفضح حججها في تسويغ شرعية وجودها.

وبرؤية شمولية لتكوين الشرق الأوسط جمع هذا الكتاب لأول مرة إجابات كاملة عن أسئلة كانت ولا تزال رمز الحيرة والتعمية والتضليل، منها: كيف شكلت بريطانيا الكيانات الجغرافية والسياسية للشرق الأوسط؟ ولماذا كانت تلك الكيانات وتلك الشخصيات تحديداً؟ وماذا كانت تريد أن تحقق وهي تتخذ قرارات مصيرية لملايين الناس؟ ومن هم أولئك الرجال الذين صاغوا أخطر القرارات؟

ويبقى الجزء الأهم من الكتاب وضعه لحدود الواقع والخيال لما كنا نعرفه عن تلك المرحلة: الجمعيات العربية، ابن سعود، الشريف حسين، الملك فيصل والأمير عبد الله، وعد بلفور وغيرهم. حيث سيدرك القارئ معنى المصادفة في التاريخ، وسيعرف معنى التآمر لتمرير السياسات حتى ضمن الجهاز الواحد للدولة، وسيصعب عليه أن يصدق كثيراً مما ورد، ولذلك قد يخلق الكتاب أزمة ثقافية، فهو يقلب كل ما تعلمناه أو جله، ولكن الأخطر هو الأزمة الروحية التي سيخلفها بعد قراءته، مما يفسر لماذا عده كثيرون عملاً غير مسبوق.

من قراءة د. منذر الحايك

تصميم الغلاف: م. جمال الأبطح











www.darsafahat.com